# الحركة الكوردية
# في العصر الحديث





المؤلفون

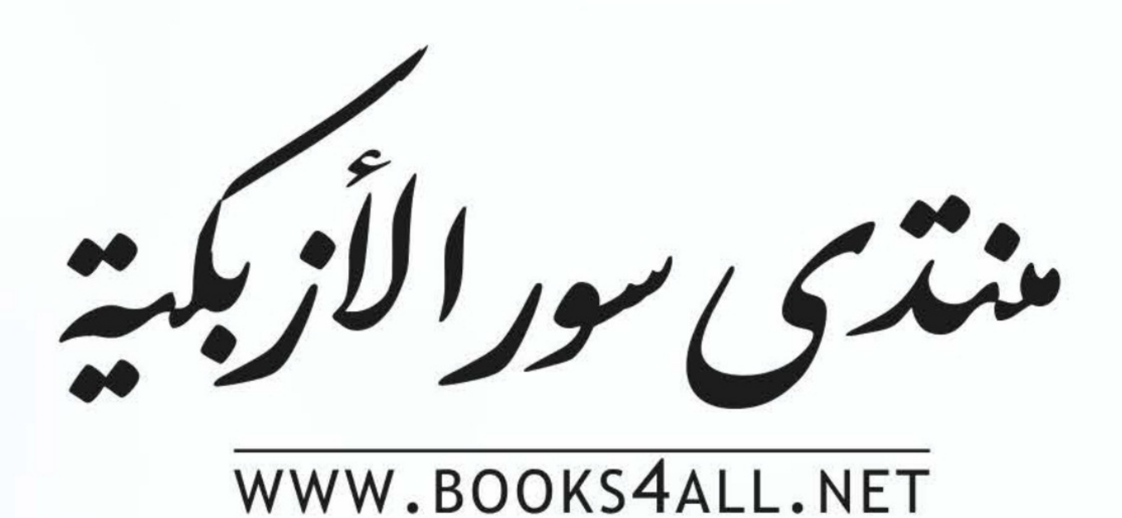
جليلي جليل م. س. لازاريف م. أ. حسرتيان

شاكرو محويان أولغا جيغالينا


**ترجمة: د.عبدي حاجي**

*أبو علي الكردي*

*منتدى سور الأزبكية*


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

# الحركة الكوردية
# في العصر الحديث

# الحركة الكوردية
# في العصر الحديث

**المؤلفون**

**جليلي جليل　　م. س. لازاريف　　م.أ. حسرتيان**

**شاكرو محويان　　أولغا جيغالينا**

**ترجمة**

**د. عبدي حاجي**




**مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر**

- **الحركة الكوردية فى العصر الحديث**
- **المؤلفون:** جليلي جليل، م. س. لازاريف، م.أ. حسرتيان، شاكروى محويان، أولغا جيغالينا
- **المترجم:** عبدي حاجي
- **تصميم الداخلي:** گۆران جمال رواندزى
- **غلاف:** هۆگر سديق
- **السعر:** ٤٠٠٠ دينار
- **الطبعة الثانية:** ٢٠١٢
- **عدد:** ١٠٠٠ عدد
- **مطبعة:** خانى (دهۆك)
- **رقم الايداع:** (٧٥) سنة ٢٠١٢ في المديرية العامة المكتبات العامة.

**تسلسل الكتب (٦٥٧)**

سايت: www.mukiryani.com

ئيمەيل: info@mukiryani.com

# فهرست

# المقدمة

الكرد أحد أقدم شعوب الشرقين الأوسط والأدنى، فقد تركوا أثراً ملحوظاً في تاريخ المنطقة، وشاركوا تقريباً في أهم أحداث الماضي. وساهم الكرد الذين لهم ثقافة أصيلة مساهمة كبيرة في التطور الروحي لشعوب تركيا وإيران والبلدان العربية.

واكتسبت القضية الكوردية في وقتنا الحالي أهمية كبيرة، ويتلخص جوهر هذه القضية في التناقض بين المستوى الرفيع لوعي الكرد ،الذي يتجلى في نضال بطولي عنيد في سبيل حق تقرير المصير، وبين رفض السلطات الحاكمة في الدول التي تقتسم كوردستان،الاعتراف بحقوق الشعب الكوردي المشروعة.

وحسب إحصائيات تقديرية، يعيش حالياً حوالي عشرين مليون كوردي في الشرق الأوسط، منهم عشرة ملايين في تركيا، وستة ملايين في إيران، وثلاثة ملايين في العراق، ومليون في سورية.

ولا تؤثر القضية الكوردية على الوضع السياسي في بلدان الشرقين الأوسط والأدنى فحسب، بل وعلى علاقاتهما الدولية وعلى سياسة الدول الغربية الكبرى في المنطقة، التي تحاول استغلال الحركة الكوردية لأغراضها الاستعمارية، وإعاقة توحيد جهود الكرد في نضالهم التحرري العادل.

لقد دُرس تاريخ الشعب الكوردي في العصور القديمة، والقرون الوسطى بصورة ضعيفة جداً، الأمر الذي يؤثر في دراسة تاريخ الكرد في العهود المتعاقبة. وفي الوقت الحالي ينبغي إجراء دراسة علمية جادة لمسائل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في كوردستان، وسمات تطورها المشتركة والمميزة.

جرت دراسة تاريخ الكرد في العصر الحديث والمعاصر بصورة أفضل، حيث صدرت بحوث علمية كثيرة في الاتحاد السوفياتي وخارجه عن تاريخ الكرد في العصر الحديث والراهن.بيد أن قسماً كبيراً من الدراسات التي صدرت خارج الاتحاد السوفياتي لم تكن تتصف بنظرة أُحادية الجانب في تفسير قضايا تاريخ الشعب الكوردي، وغياب التحليل العلمي الحقيقي للتحولات الاجتماعية والسياسية والعرقية في كوردستان وحسب، بل بنزعة معينة، وبالتشويه الفظ

للحقائق والحوادث التاريخية، الأمر الذي ينبع من جوهر سياسة دول المنطقة الرسمية، والنافية لأصالة الكرد القومية، ولضرورة الاعتراف بحقوقهم القومية. ولا يستجيب عدد من البحوث العلمية الصادرة في أوروبا الغربية، التي درست مسائل التاريخ الحديث، والمعاصر بوجه خاص، لمتطلبات العلم التاريخي الحديث، كما تدافع عن مواقف الدول الغربية الاستعمارية في الشرقين الأوسط والأدنى، التي جلبت - كما هو معروف - مصائب وويلات غير قليلة للشعب الكوردي.

وعلى هذا النحو ثمة ثغرات وفراغات كثيرة في دراسة تاريخ الشعب الكوردي الحديث والراهن، لابد من ملئها. ولهذا كان إعداد بحث علمي متكامل وشامل عن تاريخ الشعب الكوردي الحديث والمعاصر مسألة ذات أهمية خاصة.

لقد كان هذا البحث العلمي عن الحركة الكوردية في العصر الحديث والراهن، ثمرة جهود المستشرقين السوفيات في معهد الأستشراق التابع لأكاديمية العلوم السوفياتية، ومعهد الأستشراق التابع لأكاديمية العلوم الأرمنية السوفياتية. ومما لاشك فيه أن هذا البحث يتسم بأهمية علمية وسياسية. وليس صدفة أن تتم دراسة علمية كهذه، وللمرة الأولى، على أيدي المستشرقين السوفيات المختصين بشؤون الكرد . وتعمل حالياً عدة مراكز علمية في الاتحاد السوفياتي، التي تهتم بشؤون الكرد وتبحث القضايا الملحة في تاريخ الشعب الكوردي وأدبه ولغته أثنوغرافيته. ولقد ساهم المستشرقون السوفيات، مساهمة كبيرة في دراسة مسائل تاريخ الكرد، ولم تكن هذه الدراسة العلمية ممكنة لولا عملهم المضني في دراسة قضايا التاريخ دراسة علمية.

ولم يَضَع مؤلفو هذا الكتاب نصب أعينهم مهمة القيام بدراسة شاملة للعملية التاريخية كلها في المرحلة المدروسة، فهذا ما لا يسمح به حجم البحث العلمي ولا مستوى دراسة عدد من المسائل التي تحتاج إلى بحث لاحق.

لقد ركز مؤلفو هذا الكتاب جهودهم على إيضاح جانب واحد فقط من هذه العملية، لكنه يُعدّ، بحق، أهم جانب وأكثرها تحديداً. ويتعين على هذا البحث العلمي تبيان لوحة عامة للحركات الكوردية التي تشمل أحياناً السكان الكرد في ولاية سيواس، وأرضروم، ووان، وبدليس وغيرها. وهو يستهدف إلقاء الضوء على عملية ارتقاء نضال الكرد في سبيل الحرية والديموقراطية، وقيام النضال التحرري القومي وتكوين ايديولوجيته، واتجاهه السياسي، ونشاط المنظمات والأحزاب السياسية، وتغيير ميزان القوى الاجتماعية والطبقية في المجتمع الكوردي،

وانعكاسه على النضال في سبيل الحقوق القومية والديموقراطية ويساعد هذا البحث العلمي على تكوين تصورٍ عن نضال الشعب الكوردي العنيد، والذي لا هوادة فيه، ضد الغزو الأجنبي، في سبيل الحرية والاستقلال.

ويدرك مؤلّفو هذا الكتاب أن جميع مسائل نضال الكرد التحرري لم تلقَ انعكاسات متساوية في هذا البحث,إلا أنهم يأملون في سدّ هذا الفراغ الحاصل في علم التاريخ السوفياتي عن الكرد، ويكون أساساً لبحث القضايا الرئيسية الأخرى لتاريخ الكرد.

لقد شارك في كتابة هذا البحث العلمي المشترك ((الحركة الكوردية في العصر الحديث والراهن)) كُلّ من : م.أ. حسرتيان (كتب الأبواب عن كورد تركيا من الفصل الرابع وحتى نهاية الفصل الثامن)، وجليلي جليل (كتب الفصل الأول)، وأولغا. جيغالينا (كتبت الأبواب عن كورد إيران من الفصل الرابع حتى نهاية الفصل الثامن) وم. س. لازاريف (كتب الفصلين الثاني والثالث)، وكتب شاكرو محويان (الأبواب عن كورد العراق من الفصل الرابع وحتى نهاية الفصل الثامن).

هيئة التحرير
في أكاديمية العلوم السوفياتية
معهد الاستشراق

# الفصل الأول

# الانتفاضات الكوردية في القرن التاسع عشر

## الإمارات الكوردية في أوائل القرن التاسع عشر

كانت كوردستان في القرن التاسع عشر تبدو وكأنها بلاد انقسمت مرتين" فمن ((الناحية الخارجية)) جرى هذا التقسيم بين الامبراطوريتين العثمانية والفارسية المتجهتين نحو الانحطاط والتفكك، والواقعتين تدريجياً تحت التبعية الاقتصادية والعسكرية - السياسية للدول الاستعمارية الكبرى في أوروبا الغربية وروسيا. أما من ((الناحية الداخلية)) فقد انقسمت بين الإمارات الإقطاعية التي نشأت منذ القرون الوسطى، وبرزت من بينها إمارة بابان، وسوران،وبهدينان، وبوتان، وهكاري، وغيرها من الإمارات. وكانت تدور بينها رحى حروب كثيرة، ولهذا كانت حدودها في تبدل وتغيير مستمرين.

كانت بابان، وسوران، وبهدينان تدخل في عداد باشلك بغداد، غير أن ارتباطها بالباشا كان اسمياً ولم تكن الإمارات الكوردية تقدم للباشا سوى مفرزة عسكرية في أثناء الحملات العسكرية، وتبعث له هدايا ثمينة في المناسبات. ولقاء ذلك، كان يتم إعفاء الحكام الكرد من الضرائب الحكومية[(١)].

وامتدت في الأراضي الواقعة شرق الأناضول إقطاعيات مترامية الأطراف، كانت سلطة الاقطاعي فيها مطلقة، حيث ارتبط بنزواته وأهوائه مقدار الضريبة، وأشكال ضريبة الدخل وطرق جمعها، وهلمَّ جراً.

ومنذ أواخر القرن الثامن عشر، أخذت إمارة بابان تلعب دوراً كبيراً في حياة باشلك بغداد السياسية، مما يفسر ازدياد أهمية موقعها الاستراتيجي الذي يقع بين باشلك بغداد وإيران. وكانت مدينة السليمانية مركزاً لإماراة بابان في أوائل القرن التاسع عشر، وعاش فيها عام ١٨١٢ حوالى اربعة آلاف شخص، وبعد مرور ثماني سنوات بلغ عدد سكانها حوالي عشرة آلاف شخص[(٢)] .

---

(1) J.F.X.Rousseau Description du Pachalik de Bagdad ،suiyie d'une notice historique sur les Wahabis et quelquws autres pieces relatives a l'histoire et a la literature de l'Orient ،paris. 1809. p100.

(2) Cl. Rich ،Narrative of a residence in koordistan and on the City of Ancient Nineveh ،with Journal of a Voyag down the Tigris to Bagdad and an Account of a Visit to Shiaz and Persepolis ،Vol. 1-11 ،London ،1836 ،P. 97.

وإثر الحروب الداخلية ضعفت السلطة في إمارة بابان في أواخر القرن الثامن عشر ضعفاً شديداً، الأمر الذي مهد السبيل أمام التدخل المباشر لممثلي سلطة الشاه والسلطان في شؤونها الداخلية.

وفي عام ١٨٠٣ أصبح عبدالرحمن باشا أميراً على بابان، فقام بخطوات حثيثة لتعزيز سلطته وتوسيع رقعة إمارته، ورغم معارضة باشا بغداد، تمكن عبدالرحمن باشا، وخلال فترة قصيرة، من تثبيت دعائم وضعه الداخلي، وشرع يبحث عن حلفاء خارجيين وحماة، سواء أكانوا من الأمارات الكوردية المجاورة، أم لدى وكيل الشاه في كرمنشاه. واستغل، بدهاء، تأزيم العلاقات بين الامبراطورية العثمانية وإيران وفي عام ١٨٠٦ انضم مع قواته إلى جيش حاكم كرمنشاه محمد علي ميرزا ، الذي أعلن الحرب ضد علي باشا، حاكم بغداد.

وكانت المرحلة القادمة لحكم عبدالرحمن باشا كلها عرضة لتدخلات دائمة من قبل قوات حاكم بغداد ونائب الشاه في شؤون إماراته.

وقد كانت الأحداث التي جرت في باشلك بغداد عام ١٨١٠ لصالح الأمير الكوردي، والمسألة هي أن كوجوك سليمان، آخر حاكم في الباشلك، أظهر نوايا انفصالية، الأمر الذي سبب اتهامه بالأجرام ((فرمانلي)) يستحق العقاب. فقام عبدالرحمن باشا، مستغلاً ذلك، مع قواته البالغ عددها عشرين ألف مقاتل بسحق قوات كوجوك سليمان وعزله عن العرش. وبصرف النظر عن التناقضات الحادة التي كانت تبرز أحياناً بين الأمير الكوردي وحاكم بغداد الجديد عبدالله باشا من جهة، وحاكم كرمنشاه من جهة أخرى.فقد تمكن الحاكم الكوردي البارع الذي اشتد بأسه في ما بعد (وحتى عام ١٨١٣) من توسيع رقعة إمارة بابان بشكل كبير وتعزيز سلطته.

وبعد وفاة عبدالرحمن باشا ،عام١٨١٣، أصبح نجله الأكبر محمود أميراً على إمارة بابان، وهو لم يكن قادراً على حماية الإمارة من تدخل إيران وبغداد المباشر، وازداد في أثناء سنوات حكمه نشاط المستعمرين الإنكليز في العراق وفي إيران. وفي أواسط القرن التاسع عشر ساد الانحطاط التام في إمارة بابان ومن ثم قُضي عليها.

لم تكن إمارتا بهدينان وسوران المجاورتان لإمارة بابان أحسن حالاً. فإمارة بهدينان تقع شمال الموصل، وكانت قائمة منذ العهود الغابرة ,كما كانت تدخل في عداد باشلك بغداد أيضاً. وكان مقر الأمير يقع في مدينة العمادية، المدينة الرئيسة في الإمارة، وقد سمى ر. لايارد، العالِم والدبلوماسي الإنكليزي، هذه المدينة ((مفتاح كوردستان))[3]

---

(3) R.H. Layard ،Nineveh and its Remains ،Vol. 1-2 ،London ،1850 ،P. 159-160

كانت إمارة بهدينان من أكثر الإمارات الكوردية تنوعاً، من حيث التركيب القومي والديني، فقد عاش فيها إضافة إلى الكرد المسلمين والكرد الإيزيديين، الآشوريون والأرمن واليهود وممثلو الشعوب الأخرى. وقد دخلت إمارة بهدينان القرن التاسع عشر وهي في حالة من الصراع الداخلي الشديد ، الذي ساهم فيه بنشاط كل من حكام بغداد والموصل، فقد وضعت في عام ١٨٠٦ تحت سلطة حاكم الموصل، الأمر الذي مهّد السبيل أمام الإدارة التركية لفرض سيطرتها المباشرة على الإمارة [٤]

وقد حكم الإمارة من عام ١٨٠٨ وحتى عام ١٨٢٥ زبير باشا الذي تمكّن، وبدهاء، من تجنب الطامعين في السلطة، وحسب شهادة المعاصرين كان زبير باشا على جانب كبير من الذكاء والحزم والعدل والشدة. ولم يصطدم صداماً مسلحاً سوى مرة مع حاكم الموصل.

عانت إمارة بهدينان بعدة وفاة زبير باشا مرحلة صراع شديد وجديد بين الطامعين في حمل لقب الأمير وهم: ميران بك،وسعيد بك، وموسى بك، وإسماعيل بك. وبعد أن تمكن سعيد من استمالة إسماعيل بك إلى جانبه انتصر وأصبح الحاكم الأوحد.

كانت التقاليد الثقافية والقومية للشعب الكوردي قوية بوجه خاص في إمارة بوتان الواقعة إلى الغرب من بهدينان وهكاري، وكانت مدينة الجزيرة مركزاً للإمارة. حكمت بوتان الأسرة الأميرية من عشيرة عزيزان. وعانت الإمارة في القرنين السابع عشر والثامن عشر من التدهور والانحطاط، إلا أنها نهضت من جديد في أوائل القرن التاسع عشر عندما تسلم بدرخان بك مقاليد السلطة في الإمارة عام ١٨٢١

كانت إمارة هكاري إمارة جبلية تقع إلى الجنوب من بحيرة وان، وعلى المجرى الأعلى لنهر الزاب الكبير، وتحدها من الشمال والشمال الغربي مناطق وان وهوشاب. وكانت مدينة جولمرك مركزاً للإمارة ،وفيها قلعة وعدد كبير من المساجد والمدارس والمنشآت الاجتماعية الأخرى .

ينحدر أصل أمراء الكرد في هكاري من سلالة شامبو الأميرية وكان يعيش بين السكان ممثلو القوميات الأخرى في عدد من أماكن بينها وكان الأرمن والأشوريون يشكلون في عدد من مناطق الإمارة (دبراشين ، تياري، توبي وغيرها) أكثرية السكان

لقد تعززت سلطة أمراء هكاري واتسع نطاقها بشكل ملحوظ في أوائل القرن الثامن عشر، وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر قامت القوات التركية بقيادة باشا وان بعدة حملات عسكرية ضد الحكام الكرد العصاة في شمال هكاري، وأستغل أمير هكاري الوضع الناشئ، وأخضع هذه العشائر

---

(٤) س دملوجي، إمارة بهدينان وإمارة العمادية ، الموصل، ١٩٥٢. ص ٣٧.

لحكمه. وفي أوائل القرن التاسع عشر فرض سلطته على منطقة موكس كلها[5]. وحسب بعض المعلومات تمكن حاكم هكاري في بداية القرن التاسع عشر من تأسيس جيش بلغ قوامه زهاء ٤٠ ألف مقاتل، جيدي التسليح.

سعت السلطات الإيرانية إلى إخضاع حكام هكاري لسيطرتها، وبذل الوصي على العرش الإيراني وحاكم أذربيجان جهداً خاصاً في هذا الشأن فقد تمكن من استمالة عشيرة بيلام الكوردية الكبيرة إلى جانبه وإثارتها ضد أمير هكاري[6]، وهذا ما اضطر مصطفى باشا، أمير هكاري، إثر ذلك إلى الاعتراف بسيادة الشاه الإيراني.

كانت إمارة سوران تقع إلى الشرق من بهدينان وشمال بابان، وأصبحت رواندوز عام ١٧٨٧ مركزاً للإمارة. وفي أوائل القرن التاسع عشر سادت النزاعات الداخلية في هذه الإمارة أيضاً، حيث كان يلجأ في أثناء هذه النزاعات فريق من الطامعين في السلطة إلى طلب المساعدة من أمير بابان، أما الفريق الأخر فكان يلجأ إلى أمير بهدينان.

وعلى هذا النحو كانت كوردستان في ثلاثينيات القرن التاسع عشر مجزأة إلى إقطاعيات صغيرة متعددة، حيث كان يدور بين حكامها صراع على السلطة، وكانت هذه المنطقة نائية ومنهوكة القوى إلى أقصى الحدود.

وفي تلك الفترة أصبحت سلطة اسطنبول على الكرد سلطة وهمية، لكن ازداد نفوذ حكام بغداد الذين مارسوا سياسة الدسائس التقليدية المتبعة في الامبراطورية العثمانية، وتأجيج الخلافات بين الزعماء الإقطاعيين بغية الرقابة الشديدة والتدخل في حياة الإمارة.وبالنتيجة، جرى تقويض قوى أمراء بابان وبهدينان، وتضافرهم، وهم الذين كانوا في الماضي على جانب كبير من القوة والمَنَعَة، الأمر الذي استغله حكام سوران وبوتان الحازمون والشباب. الذين سعوا إلى توحيد جميع المقاطعات الكوردية في دولة إقطاعية واحدة، وتحت سلطتهم.

---

(٥) ك. إنتشيشيان، جغرافيا الجهات الأربع، الجزء ١، فينيتسيا، ١٨٠٦. ص١٦٠-١٦١.

(٦) ع. درفيل، رحلة في بلاد فارس عام ١٨١٢ وعام ١٨١٣ ، التي تشتمل على تفاصيل غير معروفة كثيراً عن طباع الفرس وعاداتهم وطقوسهم الدينية، موسكو، ١٨٢٦. ص١٦٨

## النضال من أجل الاستقلال في كوردستان الجنوبية
## من عشرينات القرن التاسع عشر وحتى الأربعينات منه

كان سنجق راوندوز وسنجق كركوك وأربيل (هولير)، وكوي سنجق بالإضافة إلى السليمانية وحرير تدخل في عداد إيالة شهرزور التابعة لوالي بغداد. وكانت العشائر الكوردية، التي عاشت بصورة أساسية في سنجق رواندوز هي: شيويزوري، بيره سولي و راوندك، وكانت عشيرة راوندك تشغل مكاناً ريادياً وتتألف من ١٢ قبيلة. وفي عشرينات القرن التاسع عشر وثلاثيناته، ورث مير محمد السلطة في سنجق رواندوز، وكان على جانب كبير من الذكاء والنشاط والحزم. وتعيّن على الحاكم الجديد خوض صراع شديد مع أقاربه الطامعين في السلطة، ولذلك كان لا بد من قوة عسكرية شديدة. وشكل مير محمد وحدة عسكرية مسلحة تسليحاً جيداً، لم يبخل لأجلها بالمال، الذي جمعه والده.

وكانت الخطوات الأولى التي أقدم عيها مير محمد موجهة إلى تحصين مقره، فأسوار المدينة شبه المهدمة لم تكن تؤمّن الحماية الكافية، حال هجوم العدوّ، وشرع في تشييد قلعة على الهضبة الواقعة شمال المدينة، هذه القلعة التي سميت في ما بعد بقلعة نايج وهنا حشد مير محمد قوته العسكرية ووضع مخزن أسلحته، وشيّد حول المدينة سوراً منيعاً له ثلاث بوابات وحصّنها بثلاثة أبراج، كما أقام في المدينة منشآت دفاعية (بما فيها فتح قناة)، وأقام مراكز مراقبة على الطرق التي بواسطتها أجرى مير محمد الاتصال مع شتى أرجاء إمارته. كما كان على هذه المراكز المحافظة على النظام ومحاربة أعمال النَهب.

وأخذ الديوان الذي كان هيئة للسلطة المحلية بالعمل في رواندوز بصورة منتظمة، وكتب مؤرخ سيرة مير محمد يقول: ((كانت جميع أبواب الديوان مفتوحة أمام الزوار كي يستطيعوا الدخول إليه ويعبروا عن رغباتهم وشكاويهم))[٧].

وربما ذهب مير محمد أبعد من هذه الإصلاحات ,لو لم تكن الخلافات الشديدة مع إخوانه وعمومته تأخذ طباعاً خطيراً. وكان من أبرز خصوم مير محمد عمه تيمورخان و يحيى بك، حيث كان إخضاعهما يحتاج جهوداً كبيرة.

---

(٧) خ.خ موكرياني، تاريخ أمراء سوران، هولير (أربيل)، ١٩٦٢، ص٣٢ (باللغة الكوردية).

وبعد أن أنهى الصراع مع الأقارب، قام مير محمد بتوحيد الممتلكات العائلية تحت سلطته وراح يستعد لغزو أراضي الحكام الكرد المستقلين، ووجه الضربة الأولى إلى حكام برادوست، سليم خان ونجله. وتمكن في آب عام ١٨١٥ من أسر الاثنين بالقرب من قلعة هاركيل. بعدئذ سار لمحاربة حاكم آخر من حكام برادوست، هو حسن بك. وبعد معركة دامية لاذ حسن بك بالفرار، وفي أوائل أيلول عام ١٨١٥ دخلت قوات ميرمحمد إلى القلعة الرئيسة في برادوست- سارو.

وبعد برادوست أرسل مير محمد قوّاته الرئيسة لمحاربة حكام مناطق مركور، وشنو، وفي طريقه إلى مركور أخضع لحكمه، ودون مقاومة، عشيرة ليتان، ومن ثم قلعة نلوس. وفي عام نفسه أخضع لحكمه عشيرة زيباري أيضاً.

أعار مير محمد اهتماماً كبيراً لتعزيز قدرة أراضيه الدفاعية، فدعا صنّاع الأسلحة المشهورين والبنائين، وأنشأ في راوندوز صناعة الأسلحة النارية واليدوية والذخيرة. وفي الوقت ذاته جرت إعادة تشكيل القوات البالغ عدده زهاء ١٥ ألف مقاتل، مسلحين تسليحاً جيداً، كما تم تزويدهم بالألبسة، وكانت ملابس المشاة تختلف عن الخّيالة، وقاد القوات مجلس عسكري يتألف من خمسة أفراد.

أدى انضمام مناطق جديدة، إلى إرغام مير محمد على إجراء عدد من التغيرات في الإدارة المدنية، فقد تم تشكيل مجلس يتألف من ستة أشخاص (سردار) يديرون القضايا الإدارية، ويشرفون على بناء القلاع والقنوات والجسور ومسائل التجارة وغيرها.

وشرع مير محمد في صّك العملة النقدية من الذهب والفضة والنحاس، وذلك تعبيراً عن استقلاليته عن الدولة العثمانية، وضرب على أحد وجهي العملة توقيع ((الأمير منصور محمد بك))، وعلى الجانب الأخر ((ضُرب في رونذوز)).وكان من أهم إجراءات مير محمد إنشاء مجلس للعلماء والحكماء لوضع مجموعة من القوانين ،وتدوين التاريخ،كما بلغ بناء شبكة الري والجسور نطاقاً واسعاً ،وكان من أكبر ما شيّده مير محمد،مبنى مقر الأمير والسّرخان.وقد أُعير اهتمام كبير لتحسين الإدارة المدنية،فكل مدينة أو مركز سكاني كبير تقوده إدارة يعيّنها الأمير، وبعد أن قام الأمير بتنظيم الحياة الاقتصادية عاقب بشدة كل من كان يقوم بأعمال السلب أو السرقة(٨)

وفى عام ١٨١٨نصب مير محمد نفسه ((أميراً منصوراً)) حاكماً مستقلاً، وعندما اعتمد بصورة أساسية على إعادة تشكيل القوات الكوردية، شرع في بسط سلطته على مناطق

(8) J.B.Travels in Koordistan, Mesopotamia, Vol, London, 1840, p.65.

كوردستان الأخرى ليس عن طريق القوة وحسب، بل عن طريق الإقناع، وتمكن من ضم منطقتي حرير وخوشناو بطريقة سليمة.

بسط مير محمد في أوائل الثلاثينات سلطته على أراضٍ شاسعة، تمتد من الموصل وحتى الحدود الإيرانية، وبعد أن وطد دعائم سلطته في المناطق الكوردية الواقعة في الامبراطورية العثمانية، عقد مير محمد العزم على ضم المناطق الكوردية الواقعة في إيران أيضاً الى أراضيه (مستغلاً ما سينجم عن عقد معاهدة الصلح التركمانية بين روسيا و إيران حيث سينصب اهتمام الشاه بصورة تامة على المصاعب الموجودة في شرق بلاده).

بدأت وحدات مير محمد العسكرية بقيادة مراد بك بالتوغل في لاهيجان وفي المناطق المأهولة بالسكان الكرد - الموكريين دون مقاومة شديدة.ولأجل تعزيز مؤخرة قواته في الأراضي التي حررها الأمير، قام ببناء القلاع، وإعادة بناء التحصينات التي تهدمت جزئياً، ومنيت القوات الإيرانية الموجهة لمحاربة الكرد بالفشل بالقرب من قرية محموج.

إلا أن الخطر كان يحدق في هذه الفترة بقيام دولة كوردية فتية. ولم يأت هذا الخطر من جانب إيران، فقد قام السلطان التركي في أعقاب عقد اتفاقية صلح مع محمد علي باشا، حاكم مصر في عام ١٨٣٣، بتزويد جيش كبير بالسلاح بقيادة رشيد باشا والي سيواس، بغية التخلص، وإلى الأبد من الأنفصالية الكوردية. وفي صفر عام ١٨٣٤ شن الجيش الذي بلغ قوامه ٤٠ ألف مقاتل هجومه من الشمال على المناطق الكوردية في العراق.

استغرق تقدم القوات التركية بقيادة رشيد باشا في كوردستان حتى مشارف رواندوز عدة أشهر، وأرغم حلول فصل الشتاء رشيد باشا على وقف زحفه في عمق البلاد، فقام بتوزيع الجنود على المدن طيلة فصل الشتاء، كما أمر السلطان حكام بغداد والموصل بالانضمام مع قواتهما إلى قوات رشيد وذلك لما كان للهجوم القادم من أهمية كبيرة.

استمر إعداد الأتراك المكثف للحملة العسكرية الجديدة حتى ربيع عام ١٨٣٦، وبعد إخضاع منطقة بوتان تقدمت القوات التركية نحو زاخو، ومن ثم نحو عقرة التي قاومت ثلاثة أشهر مقاومة عنيفة. وفي عام ١٨٣٦ شاركت إيران في الحرب ضد حاكم رواندوز الكوردي، بينما تقدم رشيد باشا بكل قواته نحو رواندوز. قام مير محمد بتحصين مشارف المدينة وأخذ يستعد لصّد الهجوم، ونشبت المعركة الفاصلة في وادي نهر هرير حيث شارك فيها ضد القوات التركية، الجيش الكوردي،الذي بلغ تعداده ٤٠ ألف مقاتل بقيادة أحمد بك، شقيق الأمير، فاضطر العدوّ إلى التراجع تحت ضغط القوات الكوردية.

وبعد ذلك، لجأ رشيد باشا إلى الحيلة والخديعة، فوجّه رسالةً إلى الأمير، دعاه فيها ((كمسلم حقيقي)) إلى عدم إراقة دماء المسلمين، وتلقف هذه الدعوة عدد من الملالي وغيرهم من رجال الدين من حاشية الأمير. ورفض مير محمد جميع الاقتراحات بشأن المفاوضات، بيد أن الخيانة فتحت بعض الثغرات إلى راوندوز، وفي نهاية عام ١٨٣٦ اضطر الأمير إلى الاستسلام، لأن القوات لم تكن تكفيها المؤن والمياه. وتعرّضت القلعة للنهب. وأُرسل مير محمد أسيراًإلى اسطنبول،حيث سرعان ما قتل فيها بأمر من السلطان محمود الثاني. وتفككت إمارة راوندوز وأصبح خلفاء مير محمد يبحثون عن الدعم لدى الأتراك.

ولم تكتفِ القوات التركية باحتلال مدينة راوندوز، بل واصلت إخضاع أراضي الإمارة الباقية واستمرت أعمال التنكيل بالناس الأبرياء مدة ثلاثة أشهر. وحسب إحصائيات تقريبية فقد قتل عشرة آلاف شخص من الكرد، كما أُحرق ونهب عدد كبير من القرى، لكن خسائر الأتراك كانت فادحة أيضاً. فقد فتك الطاعون بالجيش التركي، إذ مات في أثاء حصار قلعة كوردية واحدة ما يقارب من أربعة آلاف جندي تركي. وفي كانون الثاني عام ١٨٣٧ مات رشيد باشا في ديار بكر إثر إصابته بالكوليرا، فخلفه حافظ باشا، الذي استأنف العمليات العسكرية ضد الكرد في صيف عام ١٨٣٧ وقام إلى جانب التصفية الجسدية للسكان بتهجير عدد كبير من الكرد إلى المناطق البعيدة والنائية[٩]

وتوقفت حملة حافظ باشا في كوردستان إثر خلاف جديد برز بين محمد علي باشا,حاكم مصر والباب العالي، وجرى استدعاء قوات حافظ باشا من كوردستان وهزمها المصريون في عام ١٨٣٩ بالقرب من نصيبين، واندلعت الاضطرابات من جديد بين السكان الكرد.

في عام ١٨٣٩ انتهت المرحلة الأولى ((لاحتلال)) كوردستان، التي اتصفت بإخماد وحشي للمقاومة الشعبية، فالطريق الذي سار فيه الغزاة الأتراك مُهّد بالحديد والنار، وأقيمت في عدد كبير من المناطق إدارة تركية اضطهدت السكان ونهبت البلاد .وقد كتب فالميرايير يقول: ((بدلاً من الحكم البطريركي الذي وُلد قادته في البلاد وترعرعوا فيها، جاء الطغاة الوحوش من اسطنبول كي يعودوا بعد فترة قصيرة جداً بمال كثير لقاء المكافأة عن وظيفتهم))[١٠]

---

(9) B. poujoulat ،voyage dans L'Asie Mineure ،en Mesopotamie ،a palmyre ،en syrin ،en Palestine et en Egypte ،T. 1- 11 ،paris ،1840- 1841 ،P. 375.

(١٠) ي.ن.بيرزين، ((تركيا المعاصرة))، حوليات الوطن، العدد٢، ١٨٥٦، ص٣٩٧.

كان حاكم بغداد محمد باشا حاكماً جائراً، وبعد عودته من حملته العسكرية ضد الكرد الثائرين قام ((بعرض عدد كبير من الأذان المقطوعة من رؤوس القتلى المتمردين، على بوابات المدينة، وهدد الباشا سكان بيريجيوك بوضع الجميع على الخازوق إن تمردوا ثانية))[١١]

أصبحت منطقة بوتان مركزاً جديداً لنهوض الحركة الكوردية التحررية، وقاد فيها النضال رئيس الدار الأميرية في الجزيرة بدرخان بك، الذي امتدت سلطته إلى ديار بكر.

وفي الثلاثينات تمكن بدرخان بك من تجنّب الوقوع في اشتباكات مباشرة مع قوات رشيد باشا والحفاظ على قوات عسكرية كبيرة، حتى إن باشا بغداد والموصل كانا يحسبان له حساباً، كما لم يخف استقلاليته عن حكومة السلطان.وقام بدرخان بك مستغلاً هزيمة الجيش التركي أمام المصريين بتوسيع رقعة أراضيه، وتمكن من تحسين العلاقات مع خصمه السابق حاكم هكاري نور الله بك، واتفق معه على القيام بحركات مشتركة ضد السلطان، كما استمال إلى جانبه حاكم موكس عفدال خان، وسرعان ما عقد هؤلاء الزعماء الكرد اتفاقية بشأن الانتفاضة المشتركة، كما أنضم إليهم والي أردلان، الحاكم الكوردي الكبير في إيران. وبدأ المشاركون في الاتفاقية بإعادة بناء القلاع المتهدمة وإقامة التحصينات وزيادة عدد القوات في أراضيهم.

وقد بنى بدرخان بك مصنعين في الجزيرة أحدهما للبارود والأخر للسلاح، وذلك بمساعدة صناع أسلحة مَهَرة، تمت دعوتهم خصيصاً لهذا الشأن، الأمر الذي وطّد من نفوذه وبشكل كبير بين قيادة العشائر الكوردية. وأرسل بدرخان بك الشبان إلى أوروبا للتعلم، لكي يكون لديه خبراء من أهل الثقة في الشؤون العسكرية[١٢]، وحاول كسب تأييد الأرمن والأشوريين الذين عاشوا سوية مع الكرد. وكان بدرخان بك يعتزم تسليم الأرمن إدارة الاقتصاد في دولته القادمة، وسرعان ما أصبح عدد من الأرمن في جيشه، وبصورة رئيسة من بلدة دخ، وكان لدى بدرخان عدد من المستشارين منهم.

تمكن بدرخان بك من توفير حياة هادئة آمنة لسكان الممتلكات الواقعة تحت حكمه، ووضع حداً نهائياً لأعمال السلب والنهب، كما نظم جمع الضرائب، الأمر الذي زاد كثيراً في نفوذه بين السكان. وقد التقى ديتل أثناء رحلته في كوردستان مراراً بمجموعات كبيرة من الكرد – المهاجرين في الطرقات والمتجهين إلى أراضي بدرخان فكتب يقول:" له قوانينه الخاصة وشروطه

---

(١١) المصدر السابق، ص ٤٠٣.

(١٢) أ.الباتشيان، حدود أرمينيا التاريخية، القاهرة، ١٩٥٠، ص ٤٢.

التي بمقتضاها يوزع الأرض، لكن الهدوء والأمن يفضلان لديهم على جميع مساوئ هذه الشروط"[١٣] وكان الشرط الأول هو أن كل شخص من القادمين إلى بدرخان بك يجب أن يكون لديه بندقية وفرس وسيف ومسدس، وهذا ما وفر نمواً سريعاً للقوات العسكرية. وقد كان الأوروبيون الذين مروا عبر ممتلكاته,معجبين أشد الإعجاب بالأمن، الذي لم يجدوه في أية منطقة أخرى من البلدان الآسيوية[١٤]

وكان كل فلاح كوردي يقدم إلى بدرخان بك بغية السكن يحصل على الأرض لقاء قروش عديدة، وعلاوة على ذلك كان يدفع ضريبة غير كبيرة عن قطعان الماشية. قدم بدرخان بك المال للناس الذين كانوا في ضائقة مادية. وكما كتب شهود عيان كان ((بدرخان بك يوزّع الأموال على مئات الأرامل والأطفال والضعفاء الذين لا حول لهم ولا قوة))[١٥]

إن أهم إجراء أقدم عليه بدرخان بك، هو إرسال الناس إلى أوروبا لدراسة العلوم الحديثة. ((أصبح بدرخان عملياً حاكماً مستقلاً بعد أن قام بترسيخ مواقعه العسكرية – والسياسة – والاجتماعية - الاجتماعية وشرع في صكّ العملة النقدية، ورسم على أحد الجانبين: ((بدرخان أمير بوتان)) وعلى الجانب الأخر كان تأريخ ١٢٥٨ هجرية (١٨٤٢ ميلادية). اتخذ بدرخان بك مدينة الجزيرة عاصمةً لدولته، حيث رفع فوقها العلم الكوردي وقطع الزعماء الكرد الحلفاء عهداً بتأييد الدولة الجديدة والدفاع عنها))[١٦]

إلا أنه بدأت تتطور في هذه المرحلة من النجاحات التي جرت في إمارة بدرخان بك نزعة غير ملائمة للحركة الكوردية القومية، فقد ساءت العلاقات بين القيادة الكوردية ورئيس الطائفة الآشورية مار شمعون مار يوحنا، الذي كان يعيش في منطقة هكاري، وكان للمبشرين الأمريكيين والدبلوماسيين الإنكليز ذنب كبير في ما حصل، حيث سعوا إلى تحويل المسيحيين الأشوريين إلى سند لهم في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة من تركيا. وتوترت العلاقات بين الكرد و الآشوريين

---

(١٣) ف. ديتل، دراسات حول الرحلات في الشرق من عام ١٨٤٢ وحتى ١٨٤٥، مكتبة القراءة، الجزء ٩٥، ١٨٤٩، ص٢٠٧.

(14) A.Safrastian ،Kurds and Kudistan ،Loondon ،1948 ،P.55.

(١٥) المصدر السابق، ص ٥٤.

(١٦)علاء الدين سجادي، الثورات الكوردية، الكورد والجمهورية العراقية، بغداد، ١٩٥٩، ص٤٥، (باللغة الكوردية).

إلى الحد الذي جعل المنطقة تعيش أجواء نزاع مسلح مباشر وكان هذا لصالح السلطات التركية.

فقد رأى حاكم الموصل أن النزاع بين الآشوريين والكرد يؤدي إلى ضعف كبير للطرفين، وهذا ما يساعد على التنكيل بالأشوريين والكرد معاً. فقام بتحريض الكرد للقيام بهجوم مباشر ضد الآشوريين، وفي الوقت ذاته حرض مع الانكليز، السلطان ضد بدرخان بك، ولم تذهب مساعي المحرضين سدىً، ففي عام ١٨٤٣نفذ البكوات الكرد مذبحة ضد السكان الآشوريين، فتقدم الأشوريون بشكوى خاصة إلى راسام القنصل البريطاني في الموصل، الذي كان ينحدر من أصل أشوري وطالب راسام السلطان، عن طريق سفيره في اسطنبول، بمعاقبة بدرخان بك[١٧]

وهذا ما كانت تتمناه حكومة السلطان، حيث باستطاعتها الآن ودون عائق الإعداد لحملة عسكرية جديدة ضد الكرد. غير أنه تم الإيعاز لحافظ باشا الحاكم العسكري في أناضول الشرقية باختيار الوسائل السلمية كي ينال الاعتراف بسلطة السلطان، بيد أن جميع محاولاته من الهدايا والوعود لاستمالة بدرخان بك ذهبت أدراج الرياح[١٨]

في آذار عام ١٨٤٧ جرى الأعداد لحملة عسكرية ضد الكرد، وأخذ عثمان باشا القائد العام الجديد للقوات التركية في شرق الأناضول يعد العدة لهذا الأمر، وبحماس شديد، وأُعلن عن تجنيد عام للجنود. وفي أواسط أيار عام ١٨٤٧ كان جيش عثمان باشا جاهزاً لبدء هجومه[١٩]

في حزيران عام ١٨٤٧ شن الجيش هجومه من الشمال، وفي البداية شرع في القضاء على مقاومة حلفاء بدرخان بك في شمالي الجزيرة، فقد وجهت الضربة الأولى إلى عفدال بك. كان عدد جنود الأتراك المشاركين في العمليات القتالية يزيد على ٢٥ ألف جندي، في حين أن عدد القوات الكوردية كان يتراوح بين ١٥ ألف و١٧ ألف محارب[٢٠]

استعد بدرخان بك استعداداً جيداً لملاقاة العدو، وكان الوصول إلى المنطقة الجبلية الوعرة والمحصنة تحصيناً منيعاً في غاية الصعوبة. لقد أحرز الكرد نصراً في أول اشتباك بين الطرفين، رغم

---

(١٧) أ. ن خالفين، الصراع على كوردستان (المسألة الكوردية في العلاقات الدولية في القرن التاسع عشر)، موسكو، ١٩٦٣. ص ٥٦.

(١٨) ليوتطفي، تاريخ ليوتطفي ، الجزاء ٨ ، ١٣٢٨ هجرية ، ص ١٤٤ ( باللغة التركية ).

(١٩) زاريا أرارات، العدد ٢٨٥ ، ١٨٤٧

(٢٠) المصدر السلبق، العدد ٢٩٠.

التفوق العددي للقوات التركية، لكن خيانة قائد الجناح الأول عز الدين شير (يزدان شير) ساعدت على دخول الأتراك إلى مؤخرة قوات بدرخان بك، فأرغموه على ترك مواقعه، حيث تمركز مع فرقة تعدادها خمسة آلاف محارب في قلعة أروخ. وفي ٢٠ تموز وبعد ثلاثة أيام من المقاومة اضطر بدرخان بك للاستسلام أمام عثمان باشا بعد أن حصل على ضمان سلامة المحاصرين وأمنهم [٢١]

وبعد أن قضت القوات التركية على مقاومة الكرد، حوّلت عدداً كبيراً من قرى منطقة الجزيرة إلى أنقاض، وجرى بيع جميع ممتلكات بدرخان بك. أما هو فقد أرسل مع أسرته إلى اسطنبول تحت حراسة مشددةَ [٢٢]

بعد أسر بدرخان بك، تابع عثمان باشا حملته التأديبية، ضد الزعماء الكرد الآخرين، فدخل جيشه في ١٥ آب مدينة سيرت، ونكل بسكانها المسالمين

واستمرت حرب العصابات في كوردستان، هذه الحرب التي لم يستطع إيقافها الخراب ولا الجوع ولا وباء الكوليرا الذي سرعان ما تفشّى. وأصبح الآلاف من الفلاحين ضحايا الوباء، ومن ثم تفشّى وباء الكوليرا في صفوف جيش عثمان باشا، ومات في شتاء عام ١٨٤٧-١٨٤٨ ثلاثة أرباع أفراد قواته المتمركزة في مدينة بدليس[٢٣]

واعتبرت السلطات العثمانية النصر على الكرد هاماً جداً، بحيث أصدرت بعد الانتهاء من حملة عثمان باشا، ميدالية خاصة حملت على أحد وجهيها قلعة أروخ - بدرخان بك، وعلى الوجه الآخر عبارة ((ميدالية كوردستان))[٢٤].

وتمركزت الوحدات التركية في معظم المراكز الرئيسة، وذلك لتفادي إمكانية قيام حركات كوردية في المستقبل، كما أجريت تغييرات هامّة في التقسيم الإداري للمناطق، وتم دمج مناطق الجزيرة وهكاري و برواري في منطقة نيابية واحدة.

---

(٢١) أ. بيربيريان، تاريخ الأرمن، القسطنطينية، ١٨٧١، ص٣٥٥ ( باللغة الأرمنية ).

(٢٢) م.غ. غامازوف ((من البوسفور وحتى الخليج))، الوقت، ١٨٦١، ص١١٦.

(23) Safrastian ،Kurds and Kurdistan ،P.60.

(٢٤) شيركوه بليج، القضية الكوردية، القاهرة ، ١٩٣٠. ص ٤٦.

## الحركة الكوردية في مرحلة حرب القرم (في خمسينات القرن التاسع عشر)

أدّت عمليات الجيش التركي العسكرية في الثلاثينات والأربعينات إلى هزيمة الانفصالية الكوردية الإقطاعية، وإلى القضاء على الإمارات الكوردية شبه المستقلة.

لم تفلح الإدارة التركية بعد في تثبيت أقدامها في كوردستان، حتى برزت أمامها مسألة الإعداد لحرب جديدة ضد روسيا. ولم تتمتع الحكومة التركية بنفوذ بين صفوف السكان في المقاطعات الشرقية، فالحملات الأخيرة التي قام بها الجيش التركي ضد الكرد، ما زالت ماثلة في ذاكرة الشعب. وفي الوقت ذاته. فإن حكومة السلطان التي طردت عدداً كبيراً من الزعماء الكرد ذوي النفوذ، قد فقدت بذلك وإلى درجة كبيرة تلك القاعدة الاجتماعية التي كان الاستناد إليها يترك تأثيراً في الكرد.

كان استياء السكان الكرد من السلطات التركية واضحاً للعيان، فكل دعوة لتجنيد الكرد في الجيش كانت تتم عن طريق استخدام القوة. وقد أشارة مولتكه، الذي راقب سير عملية تجنيد الكرد في الجيش التركي، إلى موقف السكان المعادي للسلطات التركية، وكان التجنيد أشبه ((باصطياد الناس)) الذين يؤتى بهم وأيديهم مربوطة خلف ظهورهم[٢٥].وقد فرَّ الرجال إلى الجبال هرباً من التعبئة العسكرية، وعلقت السلطات التركية أملها الوحيد على العشائر الكوردية القاطنة في المناطق المجاورة للحدود الروسية، التي كانت تستهويها إمكانية القيام بالسلب والغنائم الحربية، إلا أن الكثيرين منهم اتخذوا موقفاً حذراً من الحرب القادمة، حيث لم يثقوا بانتصار القوات التركية. أما السكان الكرد، الذين كانوا يعيشون في ما وراء القفقاس الروسي فقد كانت لديهم ميول معادية للأتراك بوجه خاص – ومن هؤلاء السكان شكلت القيادة الروسية فرقتين بقيادة القائد العام العقيد م.ت.لوريس – ميليكوف، وقد أبلتا في الحرب بلاءً حسناً[٢٦].

---

(25) H.Moltke ،Lettres du marechal de Moltke sur l'Orient ،Traduit de l'Allemand ، 1872 ،P.354.

(٢٦) ن.ن. مورافيوف،((الحرب في سبيل القفقاس بين عام ١٨٥٥و١٨٧٧))، القفقاس، العدد٥٥، ١٨٩٧، ص ٣٣-٣٥.

أما في الجانب التركي فلم يحارب الكرد كما يجب، ولم ينضم إلى الجيش التركي سوى ما يقارب من أربعة أو خمسة ألاف فارس ، بل وحتى هؤلاء، عند نشوب أول معركة كبيرة في جبهة القفقاس، التي جرت في خريف عام ١٨٥٣ للحرب الشرقية (حرب القرم) بالقرب من باشكاديكلار، في الأول من كانون الأول عام ١٨٥٣ عندما وجه الروس ضربة إلى قوات أحمد باشا – قد تخلوا عن الأتراك فوراً، ووجهوا أسلحتهم ضدهم حيث ساعدوا بذلك على هزيمتهم النهائية[٢٧].وتحدث شهود عيان عن مساهمة الكرد الفعالة في سحق القوات التركية، بحيث لم يرجع من القوات التركية النظامية المشاركة في هذا القتال في قارص سوى خمسة أو ستة آلاف جندي، لا أكثر[٢٨] وفي كانون الاول عام ١٨٥٣وصل أربعة عشر زعيماً من زعماء عشائر بيزكي، وجيمادينلي، وميلاني ، الذين وقفوا الى جانب الأتراك في بداية الحرب، إلى الكسندروبول وعبروا عن ولائهم للسلطات الروسية.

في تشرين الأول عام ١٨٥٤أجرى لوريس- ميليكوف مفاوضات ناجحة مع الزعيم الكوردي قاسم خان صاحب النفوذ، الأمر الذي أدّى إلى تعزيز موقع روسيا بين صفوف السكان الكرد في الشريط الحدودي.

أدت نجاحات القوات الروسية في كوجوك - دري (عند مرتفعات جنقلة) في تموز عام ١٨٥٤ واستيلاؤها على بايزيد إلى ازدياد تعاطف الكرد المتواصل مع روسيا، وأثرت تأثيراً كبيراً في مجرى الأحداث في كوردستان. فقد كان السكان الكرد يفتشون عن ذريعة للتمرد على السلطان لاستيائهم من السلطات التركية. كتب القائد العسكري الروسي ليخوتين يقول: ((أثار رياء الباشا وجوره واضطهاده الاستياء العام ليس لدى الكرد وحدهم، بل ولدى الأشوريين الذين وجدوا أن حكم القائد الكورتيني أسهل وأفضل من حكم الباشا))[٢٩] كما أكد ذلك مراسلو الصحف الأوروبية[٣٠] وفي هذه الفترة اندلعت في كوردستان تركيا إحدى أكبر الانتفاضات بقيادة عز الدين شير ابن أخي بدرخان بك. شملت الثورة مناطق بوتان، والجزيرة، وهكاري،

---

(٢٧) وثائق لجنة القفقاس الأثري، الجزء ١٠، تفليس، ١٨٧٨، ص ٧٧٣.

(٢٨) روسكي اينفاليد، العدد١١، ١٨٥٤.

(٢٩) م.ليخوتين. الروس في تركيا الآسيوية عام ١٨٥٤-١٨٥٥، ١٨٦٣ ص ٢٥٦.

(٣٠) القفقاس، العدد٢٣، ١٨٥٥

وزحف عز الدين شير على رأس مجموعة تضم ألفي مقاتل نحو مدينة بدليس، حيث تمكن بمساعدة السكان المحليين من السيطرة على المدينة بسهولة وقتل قائمقام المدينة علي بك[٣١]

انتشر لهيب الثورة بسرعة كبيرة، فانضم السكان الكرد القاطنون في المناطق الواقعة في جنوب وان وموكس بقيادة تيلي بك إلى قوّات عز الدين شير[٣٢]، كما أنضم إليه أبناء بدرخان بك بقواتهم الكبيرة ضد الأتراك. وقدم السكان، بما فيهم المسيحيون، (الأشوريون) المساعدة للثوار.

بثت الثورة الذعر والهلع في نفوس السلطات التركية، وكما أعلن مراسل صحيفة ((كورير دي ليون)) من اسطنبول فإن ((الحكومة العثمانية تخشى من أن تأخذ الثورة التي تشتد يوماً بعد يوم، والتي لا يمكن إخمادها، نطاقاً واسعاً، وتشمل السكان المسيحيين في أرمينيا والأناضول أيضاً ))[٣٣]

واستولت قوات عز الدين شير التي بلغ عددها زهاء ثلاثين ألف مقاتل في أوائل عام ١٨٥٥ على الأراضي الكوردية الواقعة في جنوب بحيرة وان وحتى الموصل، دون أن تصطدم بمقاومة كبيرة. وفي هذا الأثناء استولى الثوار في الموصل على مصنع للمدفعية، وطردوا ممثلي السلطات المحلية، كما استولوا على الخزينة. وقدم الكرد الإيزيديون دعماً قوياً لقوات عز الدين شير، حيث دحر أميرهم حسن بك قوة تركية مؤلفة من خمسة آلاف مقاتل، واستولى على خمس آليات، وسيطر على مدينة سيرت [٣٤]

وجدت الحكومة التركية نفسها في وضع صعب للغاية، فالقطعات العسكرية الأساسية كانت مرابطة على الجبهة الروسية- التركية، وفي كانون الثاني عام ١٨٥٥ انطلق الجيش من بغداد بقيادة كنغام باشا لمحاربة عز الدين شير، إلا أن هذا الجيش الذي تم تجميعه، وعلى عجل، من حاميات المدن قد مني بالهزيمة عند أول اشتباك مع الكرد بالقرب من مدينة سيرت. وانضم إلى الثوار السكان المحليون من العرب واليونانيين[٣٥].كم لم يخف الأرمن تعاطفهم مع الانتفاضة.

---

(٣١) وثائق لجنة القفقاس الأثرية، الجزء ١١، تفليس، ١٨٧٨، ص ٣٢٦.

(٣٢) ب.ي. أفريانوف، الكوردفي حروب روسيا مع تركيا وإيران في القرن التاسع عشر. الوضع الحالي للكورد في بلاد روسيا وتركيا وإيران. نبذة تاريخية، تفليس، ١٩٠٠. ص١٤٨.

(٣٣) القفقاس، العدد٢٣، ١٨٥٥.

(٣٤) وثائق لجنة القفقاس الأثرية، الجزء ١١، ص٣٢٦.

(٣٥) ليخوتين، الروس في تركيا الأسيوية، ص٢٥٧.

وفي شباط بلغ عدد الثوار ١٦٠ ألف مقاتل، وكما أعلن ليخوتين فإن الشعب الثائر قام بطرد الموظفين الأتراك وقتلهم في كل مكان، فكتب يقول: ((قتل ١٦ شخصاً من رؤساء الأقضية والسناجق وحدها))[٣٦]

حاول عز الدين شير إقامة اتصالات مع القادة العسكريين الروس معتمداً على مساعدة روسيا له. وفي أعقاب استيلاء الروس على مدينة بايزيد، أرسل عز الدين شير خمس مرات، رسائل إلى القادة العسكريين الروس يطلب فيها منهم تشديد الأعمال الحربية في الجبهة الجنوبية، وعزم على توحيد قوات الثوار مع القوات الروسية بالقرب من بدليس، ومن ثم كي تزحف هذه القوات سويّة نحو أرضروم[٣٧] إلا أن رسائل عز الدين شير لم تصل إلى الروس، ذلك أن الجيش الروسي كان قد غادر المنطقة. وفضلاً عن ذلك، وكما أكد ليخوتين، الذي ترأس في هذه الأثناء قيادة أركان وحدة يريفان، فأنه حتى ولو تسلّم القادة العسكريون الروس هذه الرسائل، فإنه من المستبعد القيام بأيّ إجراء، ذلك أن وحدة يريفان، قد أوقفت عملياتها الهجومية قبل حلول الشتاء.

واتسع نطاق الثورة في شباط وآذار فانتشرت العمليات القتالية في غرب أرمينيا، وطلب عز الدين شير من باشا وان تسليمه المدينة، وامتد لهيب الثورة إلى أرضروم وبايزيد، فاضطرت القيادة التركية في هذه الظروف إلى إرسال جزء من قواتها المرابطة على الجبهة الروسية-التركية لمحاربة عز الدين شير وفي أوائل آذار تمكن محمد باشا قائد القوات التركية، التي كانت تحارب الكرد، من تحطيم قوى الثوار في قرية دربان بالقرب من مدينة الجزيرة، وتدخل القنصل البريطاني في الموصل في النزاع، مستغلاً الوضع الناشىء، حيث تم بمساعدته النشيطة مصالحة عدد من زعماء العشائر الكوردية مع السلطات التركية، فاضطر عز الدين شير إلى وقف عملياته القتالية، ولجأ مع أسرته إلى قلعة قصر المحصنة تحصيناً منيعاً والواقعة في مقاطعة الجزيرة[٣٨]

في أوائل نيسان توجّه عز الدين شير ثانية باقتراح مُحدد إلى قائد وحدة يريفان بالزحف نحو مدينة موش ومنها إلى بدليس، حيث ستتمكن القوات الروسية والكوردية من الاتحاد معاً.

---

(٣٦) المصدر السابق، ص ٢٥٧.

(٣٧) المصدر السابق، ص ٢٥٧.

(٣٨) المصدر السابق، ص ٢٥٨-٢٥٩.

إلا أن عز الدين شير فقد الأمل في النجاح لعدم حصوله على المساعدات المرتقبة، فوافق تحت تأثير القنصل البريطاني على الدخول في مفاوضات مع السلطات التركية، وصدّق وعود القنصل البريطاني وقَسَمَ ((الشرف)) من قلعة قصر، لإجراء المفاوضات مع ممثلي السلطات، فأُلقي القبض عليه فوراً وأرسل إلى اسطنبول. أخفقت الثورة بعد أن فقدت قيادتها وتمكنت السلطات التركية بعدئذٍ من إخضاع كوردستان كلّها دون إراقة دماء كثيرة.

كان خطر هذه الثورة كبيراً جداً على تركيا، لدرجة أن حكومة السلطان أصدرت في أعقاب انتصارها على الثائرين ميدالية خاصة، وأعادت القوات التي استدعيت إلى كوردستان ثانية إلى الجبهة الروسية. إلا أن إمكانيات حصول تعاون عسكري بقيت قائمة بين الكرد والروس حتى بعد ثورة عز الدين شير. وفي حين كان القيادة العسكرية التركية تترقب بقلق، إقامة اتصالات بين الروس وعمر آغا شقيق عز الدين شير، الذي كان يتمتع بنفوذ كبيرة بين الكرد وقادر على تقديم عشرات الآلاف من الكورد المسلحين، إلا القوات الروسية لم تعتزم التقدم في عمق أرمينيا الغربية، ذلك أن قلعة قارص التركية المحصنة كانت في طريقها، مع أن الكرد في منطقة قارص لم يعترضوا سبيل تقدم القوات الروسية.

واصل قاسم خان الذي كان من أكثر زعماء هذه المنطقة نفوذاً، علاقاته الودية مع الروس، من خلال لوريس - ميليكوف. إلا أن ما حال دون انتقال قاسم خان إلى جانب الروس علانية هو إخفاقاتهم في جبهة القرم، وهذا ما أثار الشكوك والاستياء لدى القادة العسكريين الروس، لكن قاسم خان لم يبدِ أي تعاطف مع الأتراك، فهو لم يرد بالموافقة على جميع دعوات قائد الجيش التركي في الأناضول كريم باشا، ووالي قارص ساري باشا، بالمجيء إلى قارص[٣٩]. وتملص الكرد الموالون لقاسم خان من الخدمة في الجيش التركي تحت ذرائع مختلفة.

حاصرت القوات الروسية في نهاية تموز قارص حصاراً محكماً، وشكّل لوريس - ميليكوف فصائل الأنصار من المتطوعين (الجيورجيين والأرمن والكرد وغيرهم) لشن الهجمات على القوافل المحملة بالمؤن للمحاصرين[٤٠]. لقد انضم الكرد إلى هذه الفصائل برحابة صدر وكان سبب تعاطف الكرد في باشلك قارص مع الروس هو معاملة الجيش الروسي الحسنة للسكان

---

(٣٩) أفريانوف، الكورد في حرب روسيا ... ص ١١٦٦.

(٤٠) ي. ف تارلييه، تاريخ القرن التاسع عشر، الجزء٢ ، موسكو، ١٩٣٨- ١٩٣٩، ص ٥٣٤-٥٣٥،( الترجمة عن الفرنسية ).

المحليين، حيث لم يأخذ من السكان سوى مبلغ معيّن من المال لصالح الجيش، وكانت القيادة الروسية تأخذ النقود من السكان نقداً لقاء المؤن. وقد أدى سقوط قارص في تشرين الثاني عام ١٨٥٥ إلى وقف العمليات العسكرية على جبهة القفقاس بصورة أساسية. كشفت حرب القرم عن وجود تناقضات عميقة بين السكان الكرد والسلطات التركية، هذه التناقضات التي تجلّت بوضوح أثناء انتفاضة عز الدين شير. وفي الوقت ذاته أبدى الكرد تعاطفاً كبيراً مع الروس، كما استمر التذمر في كوردستان بعد الحرب. وفي عام ١٨٥٦ اندلعت انتفاضة كوردية كبيرة. فقد بدأت الحركة في ولاية دياربكر بين عشائر رشكوتانلي وبين الكورد الإيزيديين، كما ثارت منطقة ديرسم الجبلية وجرت اشتباكات بين الكرد والقوات التركية في باشلك موش، ووان، وأرضروم. وحسب ما أعلنه. مورافيوف فإن ((الاضطرابات المعروضة آنفاً يفسرها السكان في باشلك بايزيد وكأن الكرد والإيزيديون يترقبون وصول القوات الروسية))[٤١]

وقد تجلت ميول الكرد المعادية للأتراك، ونضالهم في سبيل الحفاظ على وضع مستقل بعد حرب القرم بصورة أكثر وضوحاً في ديرسم.

## الحركة الكوردية في ستينات وحتى ثمانينات القرن التاسع عشر

يبدأ تاريخ إخضاع ديرسم منذ أحداث الثلاثينات، عندما عاد جيش رشيد باشا إلى كوردستان لتهدئتها بعد الحملة المصرية.وقد قاد نضال سكان ديرسم في هذه الفترة الشيخ حسين بك ممثل إحدى العائلات الكوردية صاحبة النفوذ.

قامت الحكومة التركية قبل حرب القرم بحملة عسكرية جديدة بغية المحافظة على مؤخرة قواتها من هجمات كورد ديرسم الخاطفة. وأخذ الجيش التركي الذي بلغ قوامه ١٥ ألف جندي إخضاع ديرسم بوحشية شديدة دون رأفة بالسكان العزل. كما أرسل عدداً كبيراً من سكان كوردستان إلى اسطنبول بصفة عبيد. لقد نكلت قوات القوات التركية بالزعماء الكرد تنكيلاً وحشياً، حيث قامت بإعدامهم ووضعهم على الخازوق ورش النفط عليهم، وسلخ جلود أولئك الذين تمكنت من القبض عليهم خدعة. ولم يتمكن علي بك (نجل الشيخ

(٤١) وثائق لجنة القفقاس الأثرية، الجزء ١١، ص٢٣٩.

حسين بك) من تنظيم المقاومة، وأخذ يتراجع إلى الجبال الوعرة لتضليل القوات التركية، ومن ثم يدحرها في الجبال قوة تلو أخرى وبعد أن تكبدّت القوات التركية خسائر فادحة في الاشتباكات، وخشيت الهزيمة التامة، تركت حاميات صغيرة في عدد من المراكز الاستراتيجية، وخاصة على طريق أرزنجان-خربوط وسحبت قواتهاالرئيسة من ديرسم. وسرعان ما اضطر الموظفون الأتراك الذين بقوا في ديرسم للهروب منها بعد خروج القوات. وبهذا الشكل باءت محاولة تركيا جعل ديرسم قبل نشوب حرب القرم مركز إسناد لشن حرب ضد الامبراطورية الروسية، بالفشل.

وفي أعقاب حرب القرم شرعت حكومة السلطات من جديد في العمل على إخضاع ديرسم، ولم تتمكن القوات التركية التي يرهقها القتال بعد الحرب، من إخضاع ديرسم كلها هذه المرة، فقد استطاعت هذه القوات إعادة سيطرتها فقط على تلك المناطق التي خضعت لها سابقاً.

وبعد أن أدركت السلطات التركية أنها لن تتمكن من إخضاع الكرد ديرسم لها عن طريق القوة لجأت إلى سياسة ((السوط والكعكة))، هذه السياسة التي أعطت ثمارها. فقد جاء مثلاً في رسالة القنصل الروسي في أرضروم إلى السفير في اسطنبول أن حاكم أرضروم سامح باشا ((نجح في شق صفوف الكرد المحليين إلى فريقين متنازعين، يبحث كل واحد منها عن الحماية والرعاية والهدايا لدى الحكومة))[٤٢]

عرقل عدم وجود الطرقات الصالحة في ديرسم نشاط الحملات التركية التأديبية، ولإزالة هذه العقبة حاولت السلطات التركية إرغام السكان على شق طرق من دياربكر حتى أرزنجان عبر بوليوميور، وحوزت، وملازكرد، وبالو، وتذرّع سامح باشا بحجة أن كورد ديرسم لم يدفعوا الإتاوات أبداً، ووعد ((بحساب أجرة عمل الكرد في الطريق المعبد لقاء بقية استحقاق الضريبة، ومن جانبه تعهد بإمداد عمال ديرسم بالخبز وحده))[٤٣]

إلا أن نوايا سامح باشا باءت بفشل ذريع نتيجة المقاومة العنيفة التي أبداها السكان الكرد، وقد دفع عدد من البكوات الكرد حياتهم ثمناً لتزلفهم أمام السلطات، فمثلاً قتل قائمقام ديرسم غوليابي بك من قبل الكرد الثائرين.

---

(٤٢) أفريانوف، الكورد في حروب روسيا، ص ٧١

(٤٣) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

وسرعان ما أثر في وضع ديرسم السياسي نشوء أزمة جديدة في العلاقات بين الامبراطورية العثمانية وروسيا، التي أدت الحرب التركية – الروسية عام ١٨٧٧-١٨٧٨ أجرى عدد من البكوات الكرد ذوي النفوذ اتصالات سرية مع الروس، فبعد أن علم منصور آغا قائمقام حوزت بحشود القوات الروسية في منطقة الكسندروبول أرسل مبعوثه الخاص إلى القيادة الروسية لعرض خدماته عليها حال تقدم الروس نحو ديرسم(٤٤)، وشرع رجال الدين الكرد من طائفة علي - الهي يبشرون بأن تحرير كورد ديرسم بمساعدة الروس هو مشيئة السماء.

حاولت السلطات التركية عشية الحرب، وبلا جدوى، إثارة مشاعر الكرد الدينية في معظم الولايات الشرقية، ورداً على طلب السلطات في تقديم مجندين جدد لها قام الكرد بالاضطرابات التي تحولت في ما بعد إلى ثورة مسلحة، وفي تشرين الأول عام ١٨٧٦ أعلن سامح باشا في برقية للسلطات أن الكرد في وادي موش، وبدليس، ووان، لا يرفضون تقديم العدد المطلوب من المجندين الجدد فحسب، بل ((ويرفضون حتى تقديم الرديف، الذين كانوا في النظام سابقاً، والمسجلين في قوائم الاحتياط))(٤٥) وقد رد الشاه حسين بك في كوزينجان على مطالب سامح باشا العاجلة بالموافقة على تقديم القوات شريطة أن تكون هذه القوات تحت قيادته. اضطرت حكومة السلطان الى الموافقة على الطلب، إلا أن الكرد التابعين للشاه حسين لم يباركوا قراره هذا، وأعلنوا: ((أننا لن ندفع الضرائب ولن نقدم القوات لأننا لسنا ملزمين بذلك، ولئن كانت الحرب هي حرب للدفاع عن الوطن فنحن لسنا بحاجة إلى مساعدة السلطان ونستطيع الدفاع عن الوطن من دونه))(٤٦)

كان دخول القوات التركية التي استهدفت إخماد مقاومة السكان بصورة نهائية بداية ثورة مكشوفة في ديرسم، وكان الفلاحون المسلحون هم القوى الرئيسية المحركة لها، أعلن نائب القنصل البريطاني بيليوتي في طرابزون أن ((جميع عشائر ديرسم البالغ عددها زهاء ٣٠ ألف شخص قد ثارت علانية))(٤٧) وحارب الجيش التركي الرابع الذي انضم إليه عدد

(٤٤) أفريانوف، الكورد في حروب روسيا.... ص٨٤

(٤٥) المصدر السابق، ص ١٦٣.

(٤٦) أندرانيك، ديرسم، تبليسي، ١٩٠١، ص ٢١٧.

(47) Further Correspondence Respecting the Affairs of Turkey, No. 54. London, 1878 ،P 87.

من القطعات المحلية كورد ديرسم، وقد جرت المعارك عند سفوح جبال توجيك وهود، حيث اجتمع معظم السكان الفارين من القوات التركية.

استمرت المعركة ثلاثة أيام، وطلب كورد توجيك العون والمساعدة من العشائر الكوردية المجاورة إلا أنها هي نفسها كانت تعاني حالة صعبة وفي اللحظة العصيبة انبرى الأرمن لتقديم المساعدة، وأرغمت قوات الكرد والأرمن المتحدة الأتراك على التراجع إلى وادي باك.

لقد كتب أحد المشاركين في معارك توجيك يقول: ((ما إن مضت خمسة أيام من النصر، حتى عاد الجيش العثماني وشن هجوماً عنيفاً، فقد قام الأتراك بقصفٍ مدفعي شديد للجبال، إلا أنهم لم يلحقوا بالمدافعين أية خسائر، واستمر الصراع مدة خمسة عشر يوماً، وتقاتل الطرفان قتالاً ضارياً، وبعدئذٍ ما إن أدرك الأتراك أنهم لا يستطيعون إخضاعنا بالحديد والنار، حتى وجدوا من الضرورة تركنا دون طعام أو شراب كي يرغمونا على الاستسلام" وهذا بدوره لم يجد نفعاً، ولكن بدأت الخلافات في صفوف المحاصرين، ففريق منهم قال بوجوب ترك توجيك والاختفاء في هوتي- تيرسي، أما الفريق الأخر فرأى أن هذا السبيل قد يؤدي إلى الهزيمة. وبالنتيجة وصل قسم من المحاصرين إلى هوتي- تيرسي بعد أن فكوا طوق الحصار، وقامت السلطات التركية مستغلة ضعف قوة أهالي ديرسم، بهجوم حاسم، استولت على توجيك، وبعد سقوط القلاع شرع الكرد في حرب العصابات.

وفي تشرين الأول عام ١٨٧٨ كتب بيليوتي من طرابزون إلى الماركيز سولسبيري يقول: ((قبل أربعة أسابيع خلت، شن الكرد بقيادة أحمد باشا الكوردي هجوماً مباغتاً في الليل على وحدة تركية متقدمة من جيش أرزنجان، والمؤلفة من ثلاث أو أربع كتائب، ووقعت هذه الكتائب التي لا يزيد عدد أفرادها عن ٣٠٠ في الأسر، وأخذ الكرد معهم إلى الجبال ثلاثة مدافعٍ جبلية وكميات كبيرة من السلاح والدخيرة والمؤن الموجودة في المعسكر[٤٨]. وأشار أيضاً إلى أن الكرد يعززون مواقعهم في شعاب بوغاز ماردين حيث يعرقلون بذلك تقدم القوات التركية نحو وسط البلاد.

وفي هذه الأثناء واصل الكرد والأرمن في جبال هوتي- ترسي مقاومتهم الضارية، وقد أرغم الردّ القوي والمباغت، القوات التركية على وقف زحفها إلى الأمام، وقسم نهر مونزور

---

(٤٨) المصدر السابق، ص ٨٦.

الطرفين المتحاربين واضطر الأتراك إلى وقف هجومهم بعد محاولات عديدة وفاشلة لعبور النهر نتيجة لردّ الكرد والأرمن الذين استبسلوا استبسالاً مميتاً. وبصر النظر عن النجاح الذي حققه القوات التركية في عددٍ من المناطق، فإنها لم تتمكن من إخضاع ديرسم لها إخضاعاً تاماً.

كانت إحدى السمات البارزة لثورة أهالي ديرسم طابعها الجماهيري، فقد شارك في الحرب ضد الأتراك معظم السكان، كباراً وصغاراً، رجالاً ونساءً، وقد أشار أحد الضباط الأتراك إلى أن الرجال والنساء سواء بسواء قاتلو قتالاً بطولياً مستميتاً(٤٩)

وعندما نأخذ بعين الاعتبار تلك الواقعة، وهي أن وضع ديرسم الجغرافي قد منحها دور المفخر الأمامي في الحرب ضد الأتراك، وأن النضال البطولي لسكان ديرسم كان يلفت على الدوام أنظار الكرد في المناطق الأخرى، يمكن القول إن هذه الثورة اتسمت بأهمية كبيرة. لقد كتب الضابط البريطاني ميلينغر، العامل في الجيش التركي، بصراحة، يقول: ((إن جبال ديرسم تعدّ قلعة الأمة الكوردية))(٥٠) الأمر الذي يفسر مساعي السلطات التركية الحثيثة الرامية إلى إخماد مقاومة كورد ديرسم بصورة نهائية.

جرت أحداث ديرسم عشية، وفي أثناء الحرب التركية - الروسية عام ١٨٧٧-١٨٧٨، وقامت الحكومة التركية بحملات تأديبية ضد العشائر الكوردية التي لم تخضع لها، سعياً منها، لمنع انتشار ثورة كورد ديرسم في كوردستان كلها. كان من ضحايا هذه الحملات التأديبية التي قادها إسماعيل باشا والي كوردستان، الكرد في مناطق إيكيل، وأخجاقند، وبوتان، والجزيرة وأماكن أخرى كثيرة. بيد أن هذه الإجراءات جاءت على عكس ما كان متوقعاً، وكتب أفريانوف يقول: ((كان رؤساء بوتان وهكاري وشيوخ عشائرهما يترقبون الفرصة المناسبة كي ينقضوا على الأتراك، الذين كان الكرد يكنون لهم كرهاً شديداً، ويعملون ليسترجعوا استقلالهم السابق))(٥١)

ومع تأزم العلاقات الروسية- التركية اشتد أمل الكرد في مساعدة روسيا لهم. وبدورها، فإن الإدارة العسكرية في ما وراء القفقاس، بعد أن رأت الحرب مع تركيا وشيكة

---

(49) Millinger ،Wild Life Among the Kurds ،London ،1870 ،P. 150.

(٥٠) المصدر السابق، ص ١٥٠.

(٥١) أفريانوف، الكورد في حرب روسيا.... ، ص ١٥٨.

الوقوع، بدأت توجه اهتماماً أكبر إلى السكان الكرد في المناطق الحدودية المجاورة. كتب السفير ن.ب. إغناتوف في تركيا، في رسالةٍ عاجلة بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني عام ١٨٧٦ يقول: ((على القيادة في القفقاس كسب ودّ الكرد وإقامة صلات سرّية معهم على غرار الحروب السابقة، وإلاّ فإن تزلف الإدارة التركية والدسائس الانكليزية يؤديان إلى إثارة جميع السكان المحاربين ضدنا))[٥٢] وفي الواقع، استخدمت السلطات التركية جميع الأساليب في المناطق الكوردية لجر الزعماء الكرد إلى الجيش التركي. إلا أن النتائج لم تكن مرضية للغاية، فقد رفض الكرد في هذه المناطق تقديم العدد المطلوب من المجنّدين الجدد، وازداد عدد الفارّين من الجيش. فقررت القيادة التركية أخذ الخيول من الكرد، وتحويلهم إلى مشاة، لمنع فرارهم من الجيش[٥٣]

جاءت موافقة شيخ هكاري، الشيخ عبيد الله صاحب النفوذ، على المشاركة في الحرب ضد روسيا، لصالح الحكومة التركية، لأنها ساعدت على استمالة عددٍ من العشائر إلى جانبها، غير أنه وكما بين تطور الأحداث المقبلة فإن خطوة الزعيم الكوردي المتسرّعة، مع أنها حالت دون قيام الثورة في كوردستان حالاً، لم تكن بادرة عدائية ضد الروس، ولا كانت تعني الوفاء لحكومة السلطان والإخلاص لها. وقد أدركت ذلك، وبشكل رائع، بريطانيا حليفة الامبراطورية العثمانية، التي اتخذت جميع التدابير لتوفير الهدوء والأمن في كوردستان. وحصل السفير البريطاني، وبإصرار، على موافقة الحكومة التركية لإبعاد جميع الزعماء ذوي النفوذ من كوردستان فوراً، وفي الوقت ذاته سعى الإنكليز لاستمالة الكرد إلى جانبهم عن طريق الوعود و الرشاوى. وإضافةً إلى ذلك حاولوا، وبكل السبل، لفت أنظار الأرمن وغيرهم من الشعوب المسيحية، عن الأمل في التحرر، وبوجه عام عملوا كل ما هو ممكن لوقف ازدياد تأثير روسيا على الكرد والأرمن. وكما نوّه الكاتب الأرمني، رافي، فإن الانكليز وجدوا في الكرد حاجزاً أميناً قادراً على وقف تقدم الروس في وادي الفرات، ومن ثم إلى الهند[٥٤] لم تؤد دسائس الدبلوماسية البريطانية إلى النتيجة المرجوّة، حتى ان السلطات التركية وقفت من اقتراحات بريطانيا بشأن إبعاد الزعماء من كوردستان

---

(٥٢) المصدر السابق، ص ٨٦.

(٥٣) الأرشيف التاريخي- العسكري المركزي الحكومي.

(٥٤) مشاك، تفليس، العدد ١٦٧، ١٨٨٠.

موقفاً لا ينمّ عن الرضى، فقد خشيت هي من أنّ يكون مثل هذه الإجراءات الشديدة ذريعةً لاندلاع اضطرابات جديدة، وفضلاً على ذلك لم تفقد تركيا الأمل في استغلال الكرد في عملية حماية حدودها الشمالية- الشرقية والشرقية.

وفي أثناء العمليات العسكرية حمل الكرد عبء ضرائب صعبة ( ماديّة وعينية على حدٍّ سواء) بتمويل القوات التركية بكل ما يلزم. ومن الأمور المفروضة الصعبة، كان مبيت الجنود الأتراك لدى العائلات الكوردية، وكانت مشاركة الكرد في العمليات العسكرية نفسها قليلة الشأن" فمنذ الأيام الأولى للحرب أظهر الكرد عدم الطاعة والولاء لزعمائهم وكانوا يغادرون أرض المعركة عند سنوح أول فرصة مناسبة، حاملين معهم السلاح والذخيرة[٥٥].

وسرعان ما ترك الكرد أرض المعركة بتشكيلات كاملة، ففي ١٧ حزيران عام ١٨٧٧ غادر ١٥٠٠ شخص طواعية,وفي الطريق أنضم إليهم ألف من الكرد الفارين من جيش آخر. وفي أثناء حصار قلعة بايزيد بقي لدى عبيد الله ١٤٤٣ مقاتلاً كوردياً [٥٦] من أصل ٥٠٠٠ مقاتل. وهذا ما أرغم عبيد الله على فك الحصار والرجوع، دون إذن ، إلى بارغيري

جرت حوادث رفض فيها الكرد القتال إلى جاب الأتراك رفضاً مباشراً، ومراراً ما طلبوا من الروس قبولهم في صفوف الجيش الروسي[٥٧]

أثَرت نجاحات القوات الروسية بالقرب من قارص وبايزيد وساغان لوغ وقلعة خنس تأثيراً كبيراً على الموقف السياسي في كوردستان، وصرّح إيفانوف، القنصل السابق في أرضروم في أعقاب سقوط قارص مباشرة قائلاً: ((أثق... أن كوردستان منهمكة الآن في التخطيط للثورة والإعداد لها))[٥٨]

---

(٥٥) العلاقات الدولية في عصر الأمبريالية. وثائق أرشيف الحكومة القيصرية والحكومة المؤقتة ( ١٨٧٨-١٩١٧) السلسلة ٣، الجزء ٧، القسم ١، موسكو- لينينغراد ١٩٣١ – ١٩٣٨ . ص ٦٣.

(٥٦) أفريانوف، الكورد في حروب روسيا...،ص ١٩٥" أ.م" كوليوباكين،((مواد لعرض احصائي– عسكري لتركيا الآسيوية)) تفليس، الجزء ٣، ١٨٩١. ص ٦٧.

(٥٧) ميرسكوي سلوفا، العدد ١٨، ١٨٧٧. ص ١٣٨.

(٥٨) أفريانوف ، الكورد في حروب روسيا... ص ٨٧.

أدّت الهدنة التي وقّعت بين تركيا و روسيا في ٣١ كانون الثاني عام ١٨٧٨ إلى وقف الزحف الناجح للقوات الروسية في عمق المناطق الشرقية من الإمبراطورية العثمانية، بما فيها كوردستان، حيث لم تصطدم هذه القوات عملياً بأية مقاومة تذكر، ذلك أن السكان المحليين كانوا يحلمون بسقوط النير التركي البغيض.

## حركة الكرد بقيادة عبيد الله النهري

ضاعفت الحرب التركية - الروسية من الأزمة الاقتصادية والسياسية في الإمبراطورية العثمانية، فقد أثرّت العمليات الحربية في الجبهة الشرقية تأثيراً كبيراً في الوضع الاقتصادي في المناطق الشرقية من البلاد التي عاش فيها الأرمن والكرد. وأثار تجنيد الرجال من سكان الريف القادرين على العمل في الجيش وأعمال نهب القرى من قبل القوات غير النظامية وزيادة الضرائب لإمداد خزينة الدول الخالية، أثار استياء الفلاحين.

ورافق عملية جباية الضرائب استبداد الموظفين الأتراك و الاقطاعيين الكرد وتعسّفهم، وفي حالات رفض السكان دفع الضرائب كانت الحكومة ترسل القوات العسكرية، وكانت السلطات التركية تطلب من السكان الحبوب على حساب العام التالي [٥٩]

وكان الاقطاعيون المحليون يحدّدون بأنفسهم مقدار الضريبة في كثير من المناطق الكوردية ، وغالباً ما كان تعسّفهم أثناء تحديد الضريبة وجبايتها يثير استياء الفلاحين وسخطهم.

أدت المجاعة التي انتشرت عام ١٨٧٨ - ١٨٨٠ إلى تقويض اقتصاد المناطق الكوردية بصورة نهائية، وقد نشر جريدة ((التايمز)) في ٥ آذار عام ١٨٨٠ أنّ ((الكوارث في ديارّبكر والموصل كبيرة جداً، وفقد سكان المقاطعة الأخيرة وسائل البقاء تماماً))[٦٠] وقد مات في هكاري وحدها أكثر من عشرة ألف شخص جوعاً[٦١]. وكتبت جريدة ((مشاك )) أن ((المجاعة تشتدّ، والناس في كل مكان

---

(59) Correspondence Respecting the Condition of the Populations in Asia Minor and Syria ،Turkey. No. 4 ، London ،1880 ،P. 76.

(60) The Tehran Times ،12/3/1880.

(٦١) بساك، العدد ١٤، ١٨٨٠.

يرتدون الثياب الرثة، وقد خارت قواهم بسبب الجوع والمرض، وتحولوا إلى هياكل ضامرة يهيمون على وجوههم في الطرقات دون هدف، يئنون ويتضورون من الجوع، ويطلبون على الدوام العون والمساعدة. ولقد مات عدد كبير منهم بسبب الجوع))[٦٢] كما مست المجاعة اقتصاد الكرد الرحل وشبه الرحّل، وتوجه آلاف الناس الذين كانوا في حالة يائسة نحو الشمال إلى الحدود الروسية، على أمل أن يجدوا مأوى وطعاماً في روسيا. وكتب شهود عيان أن جميع الطرقات حول جبال أرارات كانت مكتظة بالفقراء والجياع من الكرد، ولقد مات الكثيرون منهم في الطرقات بعد أن أصابهم الوهَن والضعف نتيجة الجوع[٦٣]

وفي الفترة ١٨٧٧- ١٨٨٠ انتشرت مجاعة شديدة في مناطق كوردستان إيران أيضاً نتيجة الجفاف. وحسب أقوال عدد كبير من شهود عيان في المنطقة، فإن وضع سكان كوردستان إيران لم يكن يختلف أبداً عن وضع السكان في المناطق الشرقية من الأمبراطوية العثمانية. وكتبت جريدة ((مشاك)): ((أدى الجوع بالسكان في عددٍ من المناطق إلى فقدان صوابهم ورشدهم، فالناس لم تعد تبالي بالأنظمة والقوانين والحراسة، وتهاجم على شكل مجموعات مستودعات الحبوب لنهبها))[٦٤]

أصبحت الكوارث التي حلت بالشعب عاملاً مباشراً لاندلاع ثورة كوردية جديدة بقيادة الشيخ عبيد الله النهري مرشد الطريقة النقشبندية الذي اشتد نفوذه وبوضوح بين الكرد في السبعينات. وفي أعقاب الحرب الروسية – التركية عام ١٨٧٧ -١٨٧٨ انتقل الشيخ عبيد الله إلى الإعداد العلني للثورة. وعبر العرب في ولاية بغداد عن استعدادهم للانضمام إلى الثورة حال سيطرة الكرد على الموصل[٦٥] وكانت خطة عبيد الله تقضي بانتشار سريع للثورة بغية تحرير جميع الأجزاء الشرقية للامبراطورية العثمانية من السلطات التركية. فقد تعيّن على قسم من القوات المسلحة للثورة مع العشائر الكوردية منكور، ومامه مش من إيران، وبقيادة النجل الأكبر للشيخ الاستيلاء على مدينة راوندوز ومن ثم بغداد، أما القسم الآخر من القوات التي كانت بقيادة عبدالقادر، النجل الأصغر للشيخ، فقد تمكنت من السيطرة على مدينتي الموصل والعمادية، واعتزم عبيد الله مع بقية القوات الاستيلاء على مدينة وان.

---

(٦٢) مشاك، تفليس ، العدد٨٤ ، ١٨٨٠.

(٦٣) المصدر السابق.

(٦٤) المصدر السابق.

(٦٥) الأرشيف التاريخي – العسكري الحكومي المركزي.

اتخذت الحكومة العثمانية التي كانت على علم بالتحضير للثورة عدداً من الإجراءات لمنعها، فقد منحت في خريف عام ١٨٧٩ صلاحيات واسعة جداً لقائد جيش الأناضول الرابع المشير سامح باشا. وقبل البدء بالعمليات العسكرية قام بحشد كتائب عسكرية من أرضروم، وأذربيجان، والموصل، وديار بكر، ووان وأماكن أخرى حول هكاري، كما سدّ الممرات التي تربط المناطق الكوردية المجاورة مع هكاري، بحيث لا يتمكن سكانها من الانضمام إلى الشيخ الثائر[٦٦] ولم يسارع الشيخ عبيد الله في إشعال الثورة أخذاً في الحسبان الوضع الناشئ، وحلول فصل الشتاء وعندما حاول تشكيل اتحاد للعشائر أرسل في أوائل عام ١٨٨٠ مبعوثيه إلى جميع الزعماء الكرد داعياً إياهم إلى ثورة مشتركة ضد المضطهدين الأتراك والفرس.

وحسب ما أعلنه أبوت القنصل الانكليزي العام في أرضروم، فقد كان يأتي إلى عبيد الله يومياً من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ شخص. وكتب أبوت في تقرير له بتأريخ ٨ حزيران عام ١٨٨٠ ما يلي : ((كان عبيد الله يختلف اختلافاً جذرياً عن أولئك الذين يمكن مشاهدتهم في الأوساط الفارسية والتركية الرسمية))[٦٧]. وكان الشيخ شخصياً أو أحد أبنائه يستقبل الزوار

أثارت الثورة التي كانت تنذر بالاشتعال على حدود الامبراطورية العثمانية وإيران قلقاً كبيراً لدى بريطانيا. واعتبر الانكليز أن احد الإجراءات الهامة الموجهة ضد الحركة الكوردية هو حماية الحدود التركية- ومنع عبور الكرد منها، فقد شرع السفراء الانكليز في كل من طهران واسطنبول في إجراء مباحثات مع الشاه والسلطان بهذا الخصوص، وبشأن العمليات القتالية المشتركة ضد الكرد القاطنين في منطقة الحدود[٦٨]

وفي أواخر تموز عام ١٨٨٠ أفتتح في شمدينان مؤتمر الزعماء الكرد، الذي كان أكثر المؤتمرات حضوراً وتمثيلاً في تاريخ الكرد. فقد وصلت إلى شمدينان وفود من السليمانية، والعمادية، وهورامان، وبوتان، ومن جبال صاصون، وسيرت، وموش، ووان، ومن كوردستان إيران. كما حضر المؤتمر زعماء

(66 ) Correspondence Respecting the Populations in Asia Minor and Syria, Turkey. No. 4 ، London ،1880.

(67) Correspondence Respecting the Kurdish Invasion of Persia Turkey ،N. 5. London ،1881 . P. 67.

(٦٨) المصدر السابق.

كورد قدموا من مناطق بعيدة ونائية مثل سيواس وآماسية[٦٩] وقد رأى عبيد الله أن الهدف الرئيسي من هذا المؤتمر هو إقامة اتحاد بين العشائر الكوردية، والإعداد للثورة أيضاً. جرى المؤتمر في جو عاصف للغاية حيث برزت فيه خلافات شديدة في الرأي. فقد طرح عدد من الزعماء الذين باعوا أنفسهم للسلطات التركية، منذ البداية، مسألة استخدام اتحاد العشائر الكوردية ضد الأرمن وغيرهم من المسيحيين.

لقد وَقف الشيخ عبيد الله موقفاً حازماً ضد اتجاه كهذا، مشيراً إلى عواقبه الوخيمّة على مصير الكرد مستقبلاً، واعتبر أن ((الباب العالي إن كان يؤيد الكرد حتى الآن، فقد كان ذلك بهدف مواجهتهم فقط بالعناصر المسيحية في الأناضول، ولكن إذا تم القضاء على الأرمن هنا فسيفقد الكرد أهميتهم في أنظار الحكومة التركية))[٧٠]. وإضافة إلى ذلك سيؤدي إلى وقوف الدول الأوروبية ضد الكرد

تحدث الشيخ عبيدالله عن ضرورة إنشاء كوردستان مستقلة، وقال: ((كفانا المعاناة والاحتمال والشقاء من رعايا المرتدين الأتراك، علينا أن نتحرر)) ورأى أن أعداء الشعب الكوردي هم حكومة السلطان والحكومة الإيرانية: ((إن هاتين الحكومتين تمثّلان حجر عثرة يعرقل تطورنا))[٧١].

وفيما كان المؤتمر يواصل أعماله توصل الشيخ عبيد الله إلى قرار نهائي بشأن تغيير خطة الثورة، آخذاً بعين الاعتبار الخلافات في الرأي بين الزعماء الكرد، وعدم وجود الرغبة لدى البعض القيام ضد السلطان. وأخذت الخطة الجديدة في الحسبان الوضع الفعلي للأمور، وعرضها الشيخ على المجلس الأخير والحاسم في نهري.

رأى عبيد الله أن أقرب هدف للثورة الآن هو تحرير كوردستان- إيران، لأن الحكومة الإيرانية أرسلت جميع قواتها تقريباً إلى السهل التركماني لقمع انتفاضة التركمان. وقال عبيد الله: ((حتى وإن لم يكن اهتمام الفرس منصبّاً على تركمانيا، فيجب ألاّ نخشاهم، ذلك أن فارس بالكاد تستطيع تجنيد

---

(٦٩) ك. ب، كامسراكان، (( دخول الشيخ عبيد الله إلى إيران عام ١٨٨٠ ))، مجموعة من المواد الجغرافية والإحصائية عن آسيا، الإصدار ١١، ١٨٨٤، ص ٣٥.

(٧٠) أفريانوف، الكورد في حروب روسيا... ، ص ٢٢٧- ٢٢٨.

(٧١) المصدر السابق، ص ٢٢٩.

١٠٠ ألف محارب، الذين يؤلف أبناء جلدتنا من الكرد نصفهم، والذين يتعرضون لأشد صنوف الاضطهاد والتعسف من حكومتها))[٧٢].

وحسب خطة الشيخ، فإن قاعدة الثورة الاقتصادية الأساسية يجب أن تكون وديان كوردستان–إيران الخصبة وجزءاً من أذربيجان. وقال الشيخ عبيد الله: ((بما أن جزءاً من كوردستان يخضع لإيران فإنّ حربنا ضد أضعف بلد يؤدي إلى تحرير أشقائنا، وعندما نصبح أسياد بلاد غنية وخصبة مثل أذربيجان، سوف نملك مصدراً لا ينضب معينه لأجل خوض الحرب ضد عدوّنا الآخر، ضد العثمانيين[٧٣]

وبعد أن عرض عبيد الله هذه الخطة أخذ في الحسبان العلاقات المتوترة بين الامبراطورية العثمانية وإيران في أثناء الحرب الروسية- التركية وبعدها، وخاصة بسبب الخلافات الحدودية القديمة. ففي مؤتمر برلين طلبت إيران من تركيا منطقة قوتور الاستراتيجية الهامة، وكان الشيخ عبيد الله يدرك أنه حال قيام ثورة الكرد فإن الامبراطورية العثمانية لن تعرقل توغّل الكرد في الأراضي الإيرانية. وكان الشيخ عبيد الله يتمتع بنفوذ كبير بين الكرد الإيرانيين الذين كانت غالبيتهم العظمى من السنّة.

وجرى في أعقاب المؤتمر إعداد كبير للثورة، وبغية إمداد الكرد بالسلاح تمّ إرسال أناس جرى اختيارهم خصيصاً إلى المراكز الأساسية، فقد أُرسل سعيد عبد الرحمن إلى خوي، وسيد صادق إلى سلماس، والشيخ بهدين إلى أورمية[٧٤] كما قام حمزة آغا رئيس عشيرة منكور بعمل دؤوب في كوردستان – إيران .وحسب ما أعلنه القنصل الروسي العام في تبريز فقد ((عم الاستياء والسخط بين صفوف الكرد الإيرانيين، الذين تضطهدهم الإدارة الإيرانية وتستغلّهم أبشع استغلال، ويقفون موقفاً معادياً من إيران)). وقد تكهّن بأنهم سوف يستقبلون الشيخ بالحفاوة والترحاب و((كمنقذ لهم، وينتقل الجميع إلى جانبه تقريباً))[٧٥]

وقد أثار نشاط حمزة آغا في الإعداد للثورة الاستياء لدى حاكم صاو جبلاق (مهاباد) ليتوتف علي ميرزا، وكان النزاع بينهما ذريعة لانتفاضة عشيرة منكور، وتوجه حمزة آغا، الذي قاد هذه الانتفاضة، إلى الشيخ عبيد الله يطلب منه المساعدة.

---

(٧٢) المصدر السابق، ص ٢٣٠.

(٧٣) المصدر السابق، ص ٢٣٠.

(٧٤) كامسراكان، (( دخول الشيخ عبيد الله إلى إيران عام ١٨٨٠))، ص ٣٩.

(٧٥) أرشيف سياسة روسيا الخارجية

وشارك الشيخ عبيد الله في العمليات الحربية في أيلول عام ١٨٨٠ عندما اندلعت انتفاضة منكور في إيران وحسب الخطة المرسومة كان على الثورة أن تتطور في ثلاثة اتجاهات، فكان على الوحدة الأولى من الثوار الكرد بقيادة عبد القادر وحمزة آغا السيطرة على صاوجبلاق ومن ثم تبريز، وتعين على الوحدة الثانية التي تشكلت على الأراضي الإيرانية في مَركَوَرَ بقيادة محمد صديق ضمان عمليات الأولى والسيطرة على أورمية المدينة الحدودية الهامة، أما الوحدة الثالثة بقيادة محمد سعيد، فكان عليها أن تتشكل في برادوست. وكانت مهمة الوحدتين الأخيرتين السيطرة على جميع المناطق الواقعة غرب مدينة أورمية بما فيها مدينة أورمية نفسها وسلماس وخوي. وكان الشيخ عبيد الله يشرف على قيادة العامة لهاتين الوحدتين [٧٦]

وفي اليوم الثاني وصلت وحدات حمزة آغا وعبد القادر إلى منطقة مركور. دون أن تصطدم بأية مقاومة من جانب القوات الإيرانية الحدودية ، وهنا انضم إليها زعيم الكرد المحليين محمود آغا ومعه أكثر من خمسمئة مقاتل كوردي، كما حمل السلاح سكان مقاطعة شنو الذين ذاقوا مرارة ظلم السلطات الإيرانية (انضم إلى الثوار ما يقارب أربعمئة شخص).

وفي العاشر من أيلول عام ١٨٨٠ استولى الثوار على مقاطعة منكور، ومن انضم إليهم مجموعة من الفرسان بلغ قوامها أكثر من ألف شخص. وفي ١٥ أيلول دخل الثوار إلى مقاطعة لاهيجان التي تعيش فيها عشيرة بيران وهي من أكثر العشائر الكوردية ((إخلاصاً لأفكار وحدة الكرد. وقدمت العشيرة حوالي ألفي مقاتل من المشاة وألفاً من الخيالة))[٧٧]

وسرعان ما شملت الثورة معظم المناطق الكوردية في إيران، وشكل الثوار وحدات مسلّحة للانضمام إلى قوات عبد القادر أو قوات عبيد الله وذلك تبعاً لقربها. وتقهقرت مفارز عدد غير كبير من القوات الإيرانية الحدودية دون مقاومة.

و في النصف الأول من أيلول استولى الكرد على مقاطعتي لاهيجان وسردشت، وشكّل الثوار الكرد الذين كانت قواتهم تزداد على حساب السكان الثائرين خطراً كبيراً، وفي ذلك الوقت كتب شاهد عيان من الفرس يقول: ((لم يقم الآن بالثورة عشرون ألف كوردي فقط ضد إيران، بل قامت كوردستان كلها))[٧٨]

---

(٧٦) كامسراكان، (( دخول الشيخ عبيد الله إلى إيران عام ١٨٨٠))، ص ٧٦.

(٧٧) المصدر السابق، ص ٤٠.

(٧٨) القفقاس، العدد ٢٨٤، ١٨٨٠.

وسرعان ما وصل الثوار إلى مدينة صاوجبلاق (مهاباد) إحدى أكبر مدن كوردستان إيران وعندما رأى ليوتف علي ميرزا أن جميع سكان المدينة يؤيدون الثوار قام بإجراء مفاوضات معهم، وقد سمح له ولحاشيته بمغادرة المدينة تاركين خلفهم المال والسلاح، بعدئذٍ سيطر الكرد على المدينة دون إطلاق رصاصة واحدة(٧٩)

وكما كتب مراسل صحيفة ((التايمز)) فإن نجاحات الثوار الكبيرة تُفسرّ بأن السكان الكرد الذين عانوا ظلم مبتّزي الأموال الحكوميين قد استقبلوا عبيد الله كمحرّر لهم(٨٠). وفي أثناء الاشتباكات مع الوحدات الإيرانية الحدودية فإن الجنود والضباط الكرد الذين كانوا يخدمون في صفوف الجيش الإيراني غالباً ما كانوا ينتقلون إلى جانب الكرد(٨١).

وسيطر الكرد بعد مقاومة قصيرة على مدن مياندوآب وميليكان ومراغة. وزحفوا نحو تبريز، وقد بث ظهور الكرد المباغت في ضواحي تبريز الذعر في المدينة، وشرع سكانها في حمل السلاح وبناء المتاريس(٨٢)

اتخذ شيخ عبد القادر في أثناء زحف جيش الثوار جميع الإجراءات لضمان حماية حياة الناس العزل وممتلكاتهم، وتمتع الرعايا الروس في المدينة بحمايته(٨٣) وقام عبد القادر بتعين الحكام للحفاظ على النظام والأمن وإدارة الشؤون في المناطق الواقعة تحت سيطرة الثوار، كما شكل بعد الاستيلاء على صاوجبلاق حكومة كوردية مؤقتة. وكانت هذه محاولة لوضع الدول الأخرى أمام الأمر الواقع، وتبين أن هذه الدولة الكوردية كانت ضعيفةً بقدر ما كانت عابرة.

وتكوَّن وضع آخر تماماً في منطقة أورمية، حيث كان الشيخ عبيد الله يقود وحدات الثوار، فقد تمكنت السلطات الإيرانية، وبمساعدة المفارز العسكرية المحلية، من تنظيم دفاع فعال في أورمية، أما عبيد الله الذي كان يأخذ في الحسبان أهمية المدينة الاستراتيجية، فقد سعى للاستيلاء عليها مهما كلف الأمر.

---

(79) Correspondence Respecting the Condition of the Populations in Asia Minor and Syria ،Turkey. No. 4 ، London ،1880 ،P. 32.

(80) The Tehran Times ،17/11/1880.

(٨١) القفقاس، العدد ٣١٧، ١٨٨٠.

(٨٢) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(٨٣) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

وفي وضع خطير تشكل في المناطق الغربية من البلاد، اتخذت الحكومة الإيرانية التدابير الضرورية لقمع الحركة الكوردية، فقد انطلقت بأمر مباشر من الشاه مجموعة من القوات الفارسية بقيادة اعتماد السلطنة العامة من تبريز ,والمجموعة الثانية التي أشرف على تدريبها ضباط نمساويون (بقيادة حمزة ميرزا حشمة الدولة يرافقه ضباط أوروبيون) زحفت من طهران وعبر همدان إلى كرمنشاه، وانطلقت المجموعة الثالثة من القوات بقيادة تيمور باشا من مدينة خوي,كما تشكت مجموعة أخرى من القوات في ضواحي همدان في أردبيل.

ولما كان إيران تعد العدة لإخماد الثورة، أضعفت الوحدات الكوردية المسلحة من هجومها في ضواحي تبريز ، وانصرفت إلى النهب في مناطق أذربيجان الغنية، كما أن الكثير من الكرد الذين التحقوا بالثورة للتخلص من الجوع، قد غادروا معسكر الثورة وعادوا إلى بيوتهم بعد أن سلبوا بما فيه الكفاية، وأثر ضعف قوة الكرد في ما بعد تأثيراً كبيراً في مجرى العمليات العسكرية.

اعتبر الشاه الوضع في كوردستان خطيراً لدرجة أنه إلى جانب إعداد القوات الإيرانية للحرب توجه إلى روسيا وبريطانيا يطلب منهما إقناع الحكومة التركية باتخاذ تدابير لضرب الكرد من المؤخرة[٨٤].و أشركت الحكومة الشاهنشاهية قوات الخيالة غير النظامية في العمليات، هذه القوات التي لم تستخدم إلا في حالة الحرب، وتم جمع حوالي عشرين ألفاً من الفرسان من القراداغيين والشاهسويين وتسليحهم[٨٥]. ولعبت هذه الخيالة غير النظامية دوراً كبيراً في إخماد ثورة الكرد، حيث نشرت الذعر والرعب في أراضي كوردستان كلها بأعمالها الوحشية ضد السكان الأبرياء،وجرّت الحكومة الشاه تيمور باشا، خان ماكو، إلى القيام بعمليات لقمع انتفاضة الكرد.

حالّ التقدم الناجح لقوات تيمور باشا، ووصولها إلى أورمية في الوقت المناسب، دون استسلام المدينة المحاصرة. وأرسل الشيخ عبيد الله لمحاربته محمد صديق ومعه مجموعتان من ألفي مقاتل، إلا أن تيمور باشا استطاع التملص من المعركة والزحف نحو المدينة من الجهة أخرى، الأمر الذي اضطر عبيد الله لأن يزج بوحداته ضد القوات الإيرانية، ومني الكرد بالفشل في أثناء الاشتباك الذي وقع بالقرب من بيلاف، فتراجع الشيخ بعدها إلى قلعة خنس، وتعقب أثره تيمور باشا وهو ينهب ويسلب في طريقه سكان أورمية العزل.

---

(٨٤) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(٨٥) ل. ك. أرتماتوف، أذربيجان الشمالية. نبذة عسكرية- جغرافية. الجزء ١، تفليس، ١٨٩٠.ص ٧٥.

وتكوّنت حالة سيئة بالنسبة إلى الزاحفين باتجاه صاوجبلاق – تبريز. فقد ادُّعي حوادث كثيرة عن خيانة الزعماء الكرد للثورة، وكذلك نقص عدد قوات الثوار نتيجة خروج وحدات الكرد إلى إرغام عبد القادر، وحمزة آغا على التراجع السريع. وتقدّمت القوات الإيرانية بسرعة في الأراضي التي سيطر الكرد عليها دون أن تصطدم بمقاومة كبيرة.

وفي طريقها، حرقت القوات الإيرانية القرى ونهبت ممتلكاتها، وبطشت بجميع الكرد بلا استثناء دون مراعاةٍ لسنهم، وسواء أشاركوا في الثورة أم لم يشاركوا فيها. وقد أقسم محافظ سياندا‌و حاجي معزا عبد القاسم أن يقطع رأس كل كوردي يقع بين يديه. وأيّدت سلطات تبريز وحشية هذه المحافظ[86]. وحسب ما أوردته صحيفة ((الوقت)) التركية، فإن الحكومة الإيرانية أعلنت أن من يأتي برأس شخص كوردي يأخذ أربع ليرات لقاء ذلك[87] وزحفت القوات الإيرانية إلى صاوجبلاق، وهي تنكّل، دون رأفة أو شفقة، بالسكان الكرد بعد أن حولت المناطق الكوردية إلى أنقاض.

وفي ٨ تشرين الثاني اتحدت القوات الإيرانية بالقرب من صاوجبلاق مع القوات القادمة من بناب بقيادة اعتماد السلطنة، ومن ثم انقسمت إلى وحدتين، بقيت إحداهما من صاوجبلاق، أما الثانية فتقدمت نحو أورمية، ومع وصول القوات الإيرانية خرج سكان صاوجبلاق الذين أيدوا الثورة تماماً إلى الجبال[88]

وتراجع عبد القادر وحمزة آغا وغيرهما من قيادة الثورة مع قواتهم إلى منطقة مركور، وتعقب أثرهم أربعة أفواج من المشاة و ١٥٠٠ فارس بحوزتهم أربع آليات[89].وعبر الثوار الكورد في تشرين الثاني حدود الامبراطورية العثمانية تحت ضغط القوات الإيرانية، فطلبت إيران من حكومة السلطان إلقاء القبض على الزعماء الكرد وتسليمهم إليها. وأيّدت بريطانيا والنمسا هذا الطلب[90]. كما وضع السفير الانكليزي في اسطنبول، غوشين، شرطاً أمام تركيا وهو ((معاقبة عبيد الله أو تسليمه إلى إيران))[91].

---

(٨٦) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(٨٧) الوقت، اسطنبول، ١٨٨٠/١٢/١٤.

(٨٨) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(٨٩) المصدر السابق.

(٩٠) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(91) Correspondence Respecting the Condition of the Populations in Asia Minor and Syria ،Turkey. No. 4 ، London ،1880 ،P.58.

وبعد عددٍ من التحذيرات الشديدة من جانب دول الوسطاء، اتخذت السلطات التركية التدابير اللازمة لاعتقال الشيخ عبيد الله، وخاصةً بعد أن اقتنعت أن الشيخ لا ينوي التخلي عن فكرة القيام الثورة، ولهذا الهدف يقوم بتجنيد الخبراء العسكريين.

وقد وُجّه إنذار نهائي إلى الشيخ عبيد الله للقاء ممثلي تركيا لإجراء المفاوضات، وتمكن سليمان باشا، وبدهاء، من إلقاء القبض على الشيخ وإرساله تحت الحراسة إلى اسطنبول، حيث عاش فيها بصفة ((أسير فخري )).

وبهذا انتهت ثورة الكرد، إلا أن حمزة آغا، رئيس عشيرة منكور، قاوم ولفترةٍ طويلة السلطات التركية، وفضلاً عن ذلك، فقد ثارت عشيرة هَموَند بالقرب من كرمنشاه[٩٢] وفي عام ١٨٨٠ ثارت عشيرة شكاك الكبيرة وغيرها من العشائر، إلا أنّ السلطات الإيرانية تمكنت من قمع هذه الحركات وبسرعة.

---

(92) The Tehran Times ،12/11/1880.

# الفصل الثاني

# نضال الكرد التحرري في عصر تشكيل الامبريالية

أثر حلول عصر الامبراطورية تأثيراً مباشراً في الحركة الكوردية التحررية، فالانعطافات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي جرت على الساحة الدولية نتيجة دخول الرأسمالية مرحلة الامبريالية انعكست أيضاً على الوضع في كوردستان الواقعة في منطقة من أكثر مناطق آسيا توتراً في ذلك الوقت.

ولقد تميز حلول العصر الجديد بتغيير كبير في بنية المجتمع الكوردي الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما أثر، من كل بد ، في الحركة الكوردية القومية التي ارتقت إلى مستوى جديد ارفع شأناً. ومسألة أخرى هي أن الانعطافات المحددة في المرحلة المدروسة كانت ضئيلة في تطورهم القومي، وذلك بسبب تخلف الكرد الكبير في الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية إلا أنه لا يجوز عدم تقدير أهمية تلك المتغييرات التاريخية العالمية التي أحدثتها الامبريالية في الشرق الأوسط على وجه الخصوص بغية التحويل القادم لكل البنية الاقطاعية — العشائرية التقليدية في كوردستان، ولتطوير الرأسمالية في هذه المنطقة، ولأجل ظهور القومية الكوردية وانتشارها الواسع ايديولوجيا وسياسياً.

## المسألة الأرمنية والكرد

دخلت الحركة القومية الكوردية مرحلة جديدة في ظل ظروف معقدة وسيئة للغاية، التي تعود إلى الحياة السياسية الداخلية في الامبراطورية العثمانية وإيران فقد جرت في تسعينات القرن الماضي تحديداً، أحداث دامية في غرب أرمينيا وكوردستان على أرضية تفاقم المسألة الأرمنية التي أثارت أزمة في المنطقة وعلى الساحة الدولية. وأثرت مشاركة الكرد المباشرة في هذه الأحداث تأثيراً كابحاً في تطور نضالهم المتزايد في سبيل الانعتاق القومي ، فقد شغلته بالنزاعات الدينية والقومية الأمر الذي كان لصالح ألد أعداء الأقليات القومية في الأمبراطورية العثمانية وإيران ولصالح الأوساط الحاكمة في تركيا وإيران، كما كان يستجيب لمصالح الدول الاستعمارية الكبرى التي ما فتئت تؤجج الصراعات الداخلية في الشرق الأوسط لأغراضها الخاصة.

كان نهوض حركة التحرر الأرمنية في الامبراطورية العثمانية أواخر القرن التاسع عشر نتيجة حتمية للتحولات الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية على حدٍ سواء ,فقد شكل تفكك

النظام الأقطاعي وبروز نظم اقتصادية رأسمالية ونمو دور البورجوازية الارمنية وتعاظمها وفي مقدمتها البورجوازية التجارية والمالية تربة صالحة لنشوء الحركة القومية الأرمنية ونهوضها ، التي رفع رايتها المثقفون الأرمن التقدميون الذين صَلُب عودهم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ،وكان انتصار روسيا في حروبها ضد تركيا، وخاصة في مسرح العمليات العسكرية في القفقاس أهم دافع سياسي لنهوض الحركة القومية الارمنية .ووجد الشعب الأرمني في روسيا محرراً طبيعياً له من النير التركي البغيض الذي طال قروناً عديدة ، إذ بعثت نتائج الحرب الروسية- التركية ١٨٧٧ – ١٨٧٨ آمالاً زاهية لدى الوطنيين الأرمن ، وبدا أن عملية تحرير أرمينيا كاملاً ليست مستحيلة. وحسب رأي القادة الأرمن، فإن تدويل المسألة الأرمنية قد قدم بشائر التفاؤل، وهذا ما تحدثت عنه، وبصراحة، المادة السادسة عشرة من معاهدة برلين، التي مهدت للحرب بين روسيا وتركيا عام ١٨٧٧-١٨٧٨. وبوجه خاص فقد

ألزمت هذه المادة الحكومية التركية بإبلاغ الدول الكبرى عن الإصلاحات في الولايات الأرمنية، وعن التدابير المتخذة لحماية السكان الأرمن من اضطهاد (( الشركس والكرد ))[1].

وفي الواقع لم يستطع تدخل أوروبا التخفيف من وطأة وضع الأرمن بسبب تحويل الدول الكبرى المسألة الأرمنية إلى عملة صرف في صراعها التنافسي على الساحة الشرق الأوسطية، وفي نهاية المطاف لأجل التقسيم الاستعماري للامبراطورية العثمانية بما فيها الأراضي الأرمنية التابعة لها.

كان الهدف الرئيسي للسياسة الداخلية التي كان يمارسها الحاكم المستبد والطاغية الدموي السلطان عبد الحميد الثاني(١٨٧٦-١٩٠٩) منع التطور اللاحق للنزعات الإقليمية في الامبراطورية العثمانية والقضاء على الحركات القومية التي كانت تهدد بزوالها السريع. وكان لازدياد نشاط الحركة الأرمنية يثير مخاوف خاصة لدى طغمة السلطان الرجعية وليس لاعتبارات سياسة خارجية والمشار إليها فحسب، ( فقد كانت تخشى أكثر من أي شيء آخر إمكانية تقديم المساعدة إلى الأرمن من جانب جارة تركيا، روسيا الرهيبة ) بل لأنها، أي الحركة الأرمنية، كانت تجري في منطقة من أشدّ مناطق البلاد توتراً. وكان الكرد الشغل الدائم الذي كان يشغل بال إسطنبول،فهناك لم يعللوا أنفسهم بشأن تهدئة الوضع في كوردستان الذي حلّ بعد إخماد ثورة الشيخ عبد الله. وكان واضحاً أن قمع العشائر الكوردية الذي تم لقاء ثمن باهظ التكاليف لم يكن ثابتاً، ذلك أنه لم تتم إزالة تلك الأسباب التي دفعت الكرد إلى القيام بالثورة، وعملياً لم يتوقف التذمر بين صفوف السكان الكرد في الامبراطورية خلال الثمانينات كلها[2].

وعلى هذه الخلفية، كان تفاقم المسألة الأرمنية اللاحق يشكل خطراً خاصاً على حكومة السلطان، وقبل كل شيء لأنها وضعت الحكومة وجهاً لوجه أمام حركتين قوميتين قويتين وجماهيريتن. وكان أي شكل من أشكال التعاون بين هاتين الحركتين يهدّد إسطنبول بفقدان سلطتها التامة أو الجزئية في ولايات شرق الأناضول وفي شمال العراق، وباشتداد خطر التدخل من جانب الدول العظمى، وخاصةً روسيا، ويؤدي - في نهاية المطاف - إلى التسريع في عملية انهيار

---

(١) ف. مارتينس. مجموعة الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها روسيا مع الدول الأجنبية الكبرى، الجزء ٣، ١٨٨٨. ص٦٧٤.

(٢) ن.أ. خالفين، الصراع على كوردستان. (المسألة الكوردية في العلاقات الدولية في القرن التاسع عشر)، موسكو، ١٩٦٣. ص ١٣٥- ١٤٦.

الامبراطورية العثمانية الجارية في جزئها الآسيوي. وفي هذه الظروف اتخذت حكومة السلطان إجراءات تأديبية، تلافياً لهذا الخطر. وفضلاً عن ذلك اتخذت عدداً من الإجراءات الفعالة لاستمالة القيادة الكوردية الإقطاعية - العشائرية إلى جانبها، هذه القيادة التي كانت تحمل لواء الانفصالية الكوردية الدائم. فقد كانت تَهَبُ أعيان العشائر الكوردية، وبسخاء، الرتب والأوسمة,والألقاب والمال. كما استدعي عدد كبير من أشراف الكرد إلى بلاط السلطان وإلى الخدمة في وظائف الدولة العليا [٣] وأنشئت في إسطنبول وبغداد مدارس (مدارس العشائر) لأبناء الوجهاء من العرب والكرد الذين تعينّ عليهم التربية بروح الوفاء والطاعة للسلطان[٤]

لم يكن النشاط ((التنويري)) في مركز اهتمام السياسة الكوردية الجديدة أبداً، ففي أوائل عام ١٨٩٠ أعلن عن تشكيل بعض الفرق من الكرد بإسم الإيالات الخيّالة الحميدية ، وذلك تيمناً بإسم السلطان عبد الحميد الثاني. وجرى تشكيل الفرق الحميدية، وقبل كل شيء، في المناطق المجاورة للحدود الروسية، وتبعاً لعلائم العشائر. وكان على كل ((ديم)) تقديم فارس مع جواده، وفي حال عدم وجوده كان عليه تقديم مقاتل من المشاة. وكانت الحكومة تزوّد بالسلاح الأفواج الحميدية، التي عليها القيام بالتدريبات عدة أشهر من السنة، وتحت قيادة الضباط الأتراك من سلاح الفرسان. وفي أثناء الحرب، كان أفواج الحميدية المشاركة فيها لدى سماع أول نداء من السلطان[٥].وعلى هذا النحو ارادوا أن يجعلوا من الكرد ما يشبِه ((القوزاق))في روسيا لخدمة أغراض الحكومة التركية في السياسة الخارجية والداخلية على حدٍّ سواءٍ.

عندما قامت السلطات التركية بتشكيل الأفواج الحميدية أرادت بذلك: أولاً، تحويل الكرد إلى حاجز عسكري قوي ضد روسيا وأداة عدوان ضد إيران.وثانياً، سمعت للقضاء على ((الحركات)) الكوردية التقليدية، بإخضاعها جميع العشائر لمراقبة صارمة من قبل الإدارة التركية. وقال السلطان: ((يتعين علينا وقبل كل شيء، صَهر الكرد هناك (في آسيا الصغرى)

---

(٣) ف. ف. غريازنوف. ((الكورد والخيالة الكوردية))، العدد ٢٠، ١٩٧٠. ص ١٦- ٢٥.

(٤) ف.نيكيتين، الكورد، موسكو، ١٩٦٤ (الترجمة من الفرنسية)"

Derk Kinnane ،The Kurds and Kurditan ،London – N.Y. ،1964 ،P.24.

(٥) الأرشيف التاريخي — العسكري الحكومي المركزي.

(٦)-وإلى جانب ذلك. فإن الإصلاح العسكري الجاري بين الكرد وفق خطةٍ منظميها قد منح الحكومة سلاحاً فعالاً لمحاربة الحركات التحررية للأقليات المسيحية، وفي مقدمتها الأرمن.

ومن الطبيعي أن تحقيق جميع هذه الأهداف يجب أن يؤدي إلى نتيجة أخرى هامة جداً لصالح الأوساط التركية الحاكمة: إن لم تسحب المسألة الكوردية القومية من جدول الأعمال كلياً فقد أُرجئت طويلاً، وهي قد ((نضجت)) خلال القرن التاسع عشر كله، فحكومة السلطان التي تغلبت وبصعوبة كبيرة على الانفصالية الإقطاعية- العشائرية الكوردية، والتي كان يتطور ضمن إطارها نضال الشعب الكوردي التحرري، اعتزمت عدم السماح لها بالتحول إلى حركةٍ قومية حقيقية هدفها النهائي إنشاء كوردستان مستقلة. ولهذا السبب استخدم أسلوب مجرَّب، ألا وهو إثارة النزاعات و النعرات بين القوميات. و كانت الأفواج الحميدية تقوم بهذا الدور، وعلى أكمل الوجه، تلكم هي البواعث الخفية والواضحة المحركة لسياسة حكومة السلطان في شرق الأناضول في أواخر القرن التاسع عشر(٧).

وسرعان ما اقتنعت حكومة السلطان أن سياستها الجديدة تجاه الكرد لم تعطِ تلك النتائج التي كانت تعوّل عليها. وهذا ما خصّ، وقبل كل شيء، الجانب العسكري المحض للمسألة وخيّبت الحميدية الآمال المعقودة عليها سواء من الناحية الكمية، أم من الناحية النوعية. فلم تقدم عشيرة واحدة من العشائر تقريباً فوجاً بكامل عداده، فمن بين ٥١ عشيرة كوردية كبيرة قدمت ١٣ عشيرة فقط الأفراد للقوات الحميدية. ولم تتمكن القيادة التركية العسكرية من تشكيل وحدات مستقلة كبيرة من الكرد مثل الألوية والفرق، وأنيط بها دور وحدات الاستطلاع والمساعدة والخدمة الصرفة التابعة للقوات التركية النظامية(٨).

كماكانت الحسابات خاطئة في تهدئة الوضع في كوردستان، وفي إخضاع العشائر دون قيد أو شرط، فلم يؤدّ تشكيل الحميدية إلى فرض مراقبة الحكومة التركية على جميع الكرد، بل على العكس من ذلك، فقد وجدت العشائر في خطوة السلطات هذه ضربةً جديدة إلى ((حريتها)) التقليدية وردّت عليها بمقاومة سلبية ونشيطة على حدّ سواء. واتسع نطاق فرار المجندين الجدد

---

(6) . Ali Vahbi bey Pensees et Souvenirs de l'ex- Sultan Abdul Hamid ،p.17

(٧) المصدر نفسه .

(٨) غريازنوف،((الكورد والخيالة الكوردية))، ص٢٠، أفريانوف، الكورد في حروب روسيا...، ص ٢٥٤-٢٥٦.

من الخدمة، ورفض معظم الكرد في كوردستان الجنوبية (العراق) الانضمام إلى الحميدية، كما جرى تجنيد المقاتلين بصورةٍ رديئة في مناطق أرضروم، وموش، ووان، وبدليس وخاصة في ديرسم [٩] أما تلك المناطق التي جرى فيها تجميع الحميدية بنجاح أقل أو أكثر، فقد كانت السلطات تصطدم بعقبات و مصاعب أخرى. فقد اشتدّ نفوذ عددٍ من الزعماء الكرد، الذين بعد أن قادوا أفواج الحميدية حازوا على وظائف السلطة العسكرية على أفراد عشيرتهم، كما أزادت استقلاليتهم. وكما كتب أحد المراقبين الروس: ((لم يؤدّ تشكيل أفواج الحميدية في أكثرية مناطق ولايات بدليس، والموصل، ودياربكر إلاّ إلى تعزيز استقلالية عددٍ من زعماء العشائر)) وإن عدداً من العشائر في كوردستان العراق ((مستقلة ومعزولة، لدرجة أنها تشكل دولة ضمن دولة)). وتقلص بصورة شديدة تسديد الضرائب في الخزينة من تلك المناطق التي تشكلت فيها الحميدية[١٠]

أصبح تجنيد القوات الحميدية في عدد من الأماكن ذريعة لقيام الكرد بالانتفاضة ضد السلطات التركية. وكانت أكبر الحركات تلك التي جرت في صيف عام ١٨٩١ وفي خريف العام نفسه في العراق، كذلك في ديرسم خلال عام ١٨٩٢- ١٨٩٣، فهنا وعدت العشائر بتقديم القوات إلى الحميدية لقاء إلغاء الضرائب، إلا أنها لم تقدّم فارساً واحداً [١١] وبهذا الشكل أدّى تشكيل الحميدية إلى تعقيد العلاقات المتبادلة بين السلطات التركية وأكثرية العشائر الكوردية، وإلى درجةٍ كبيرة.

وبدا أن السلطات التركية قد نجحت في ذلك الحقل من سياستها الكوردية ((الجديدة)) التي تناولت مسألة تأليب الكرد ضد الأرمن وتحويل الحميدية إلى ((جهاز حكومي لنهب الأرمن - المسيحيين)) على حدّ تعبير بول كامبون، السفير الفرنسي في إسطنبول[١٢] وفي الواقع اشتد الاضطهاد والتعسف منذ أوائل التسعينات ضد السكان الأرمن في أرمينيا الغربية، وخاصةً بعد أن سمح للزعماء الكرد بجمع الضرائب من السكان المسيحيين. وحسب أقوال القنصل الروسي العام في أرضروم، ف. ماكسيموف، كان أفراد القوات الحميدية ((يأتون إلى القرى

---

(٩) أرشيف سياسة روسيا الخارجية

(١٠) نشرة أركان مقاطعة القفقاس العسكرية، تفليس، العدد ١-٢ ، ص ٥١- ٥٤، ٥٧

(١١) أرشيف سياسة روسيا الخارجية .

(12) Documents diplomatiques francais ،1871–1914 ،1 Serie ،Vol 11 ،1871 - 1900. P. 72.

ويأخذون كل ما فيها من ماشية ويجمعون المحاصيل الموجودة في الحقول ويأخذونها، هذا بالإضافة إلى نهب أموال عددٍ من الأشخاص))[١٣].ولم يكن يعرض لإعمال لنهب هذه السكان المسيحيون وحدهم، بل والسكان المسلمون أيضاً، بما فيهم السلطات الإدارية والبوليسية الدنيا التي لم تكن لديها القوة ولا الوسائل الضرورية للتغلب على القوة الكوردية المسلحة ((الطليقة))[١٤]. وكانت محاولات حكومة السلطان في التدخل وكبح جماح الحميدية هي على الأكثر لذرّ الرماد في العيون ليس إلاّ، وأشبه بأنها كانت تستهدف استفزاز الأرمن ليقوموا بحركة مكشوفة كي تجد هذه السلطات ذريعةً لها في القيام بتنكيل جماهيري ضد السكان الأرمن، وهذا ما أكدته الأحداث اللاحقة.

وفي عامي ١٨٩٤- ١٨٩٦ انتشرت في الامبراطورية العثمانية كلها، وفي أرمينيا الغربية خاصة، موجة من المذابح ضد الأرمن، فقد قتل خلال عامين أكثر من ٣٠٠ ألف شخص، وفرّ عدد كبير من الأرمن إلى خارج البلاد[١٥].

دبرت السلطات التركية العسكرية- البوليسية المذابح ونفذتها بواسطة القوات النظامية مع استمالة مفارز الإقطاعيين الكرد، بما فيها أفواج الحميدية وعملت الحكومة وبجميع السبل على تدهور العلاقات الكوردية- الأرمنية، فقامت بتأليب الكرد خصيصاً ضد الأرمن، وأججت نار التعصب الدين الإسلامي، وضمنت عدم معاقبة القائمين بالمذابح. وسعت السلطات التركية في كل فرصة مناسبة (وخاصة أمام الشخصيات الدبلوماسية والرأي العام الغربي لإظهار الكرد في المقام الأول دون أن تعرض عن أسلوب كهذا، مثل ارتداء الجنود الأتراك الزيّ الكوردي القومي)[١٦].

وتمكنت طغمة عبد الحميد من تحقيق الأهداف التي وضعت نصب أعينها جزئياً. فقد وجهت ضربة قوية لا تحمد عقباها إلى حركة التحرر الأرمنية، وبينت الحميدية عن صلاحيتها

---

(١٣) أرشيف سياسة روسيا الخارجية .

(١٤) المصدر السابق.

(١٥) غ.م. أرتونيان، السياسة الرجعية للبورجوازية الإنكليزية في المسألة الأرمنية، موسكو، ١٩٥٤. ص ١٩٠.

(١٦) أرشيف سياسة روسيا الخارجية، مذبحة الأرمن في الأمبراطورية العثمانية- مجموعة وثائق ومواد، يريفان، ١٩٦٦. ص ٢٧- ٣٨- ٨٢.

في القيام بالإجراءات التأديبية، وساءت العلاقات بين الأرمن والكرد كثيراً، ولم تخطىء حسابات السلطان الذي تصور نفسه دبلوماسياً كبيراً، في عدم استعداد الدول الكبرى للتدخل في بؤرة الأحداث: إنكلترا، وفرنسا، وروسيا القيصرية التي لم تكن ترغب في الإخلال بالتوازن المتزعزع والقائم في ((المسألة الشرقية)) بعد مؤتمر برلين، واكتفت بعبارات دبلوماسية بصورة أساسية، أما ألمانيا الساعية إلى تقوية نفوذها في الامبراطورية العثمانية فقد شجعت في الخفاء سياسة السلطان الداخلية.

غير أن نجاح سياسة ((السلطان الدموي)) الاستفزازية والتدميرية تجاه الكرد والأرمن كان نجاحاً مؤقتاً، أما العواقب السلبية والموضوعة فيها على مستقبل الامبراطورية العثمانية فقد أصبحت أحد العوامل الدائمة التي أدت إلى ضعفها وتفككها. وينسب إلى ذلك عنف السكان الأرمن كلهم الذي كان أمراً طبيعياً ضد السيطرة التركية، وتسليح قطعات من العشائر الكوردية وإخضاعها لتنظيم العسكري.و كذلك حصول الدول الكبرى على أوراق رابحة جديدة للتدخل في شؤون الامبراطورية الداخلية، وكان باستطاعتها أن تستغلها لصالحها في الوقت المناسب لها، والذي لم يكن ملائماً لتركيا. وبدأ تأثير هذه الظروف السلبية ينعكس بسرعة كبيرة بعد الأحداث الدامية في الأناضول الشرقية في أواسط التسعينات.

وجدت كوردستان تركيا كلها وأرمينيا الغربية نفسيهما في هذه المرحلة في حالة من التدهور الاقتصادي والفوضى والنزاع الداخلي. وكان السكان الأرمن، الذين ازدادت، وبشكل كبير، تبعيتهم الاجتماعية- الاقتصادية والسياسية المباشرة للإقطاعيين الكرد، في وضع صعب للغاية. كتب السفير الروسي في إسطنبول ي. أ. زينوفييف يقول: ((بعد أن حصل قادة العشائر الكوردية على الرتب العسكرية توهموا بأنهم أسياد سلطة مطلقة في آسيا الصغرى، وبدأوا ينهالون بالسوط على السكان المسيحيين (الأرمن) في بادىء الأمر، ومن ثم على السكان المسلمين))[١٧] ومن الملاحظ أنه لم يتضرر من الحميدية الأتراك والعرب حسب، بل والكرد الحضر. فمثلاً فَقَد الكرد الحضر في قضاء هوشاب خلال ثماني سنوات، جراء غارات الحميدية، عشرات الأشخاص من القتلى والجرحى، و٨٠٠ رأس من الأبقار و١٠ آلاف من الأغنام والماعز... ولم

---

(١٧) أرشيف سياسة روسيا الخارجية

يتلقّ المتضررون الحماية من جانب السلطات التركية، وذلك لسبب بسيط وهو أن القائمين بأعمال النهب كانوا على الدوام يتقاسمون الغنائم مع السلطات التركية وبسخاء[١٨]!

ولا ينبغي القول إن الحكومة لم تكن ترى خطر الحميدية على أمن الدولة الداخلي وتقويضه. فقد حُدّد تزويد الحميدية بالأسلحة الحديثة، وجرت محاولات لإخضاع هذه القوات لأوامر الضابط النظاميين الذين جرى تعيينهم في الأفواج، وإدخال الأنظمة إليها حسب ما هو متبع في قوات القوزاق في روسيا[١٩] إلا أنّ ذلك لم يسفر عن أية نتيجة، لأن السياسة كانت متناقضة داخلياً: واصلوا تشكيل أفواج جديدة للحميدية، وكما مضى، فقد حظيت القيادة الكوردية بعطف خاص من اسطنبول.[٢٠]

وسرعان ما حصلت السلطات التركية على براهين كثيرة تدل على أنه لا مذابح الأرمن في أواسط التسعينات، ولا ((إطعام)) أعيان الكرد لم يسحبا القضية الكوردية من جدول الأعمال. فالسيطرة التركية لم تترسخ في كوردستان مطلقاً، وظلت أكثرية العشائر تحافظ على حريتها التقليدية.

وعلى الأرجح، فقد ازدادت النزاعات مع الكرد في أعقاب مذابح الأرمن أكثر من ذي قبل، وخاصة وجدت حالة متأزمة - كما كان على دوام - في منطقة ديرسم الجبلية (ولاية خربوط)، حيث كان يعيش فيها كورد زازا الذين لم يخضعوا أبداً للمضطهدين الأتراك. أما المركز الآخر لمقاومة السيطرة التركية فقد ظل كوردستان الجنوبية (العراق)، التي رفض سكانها الخدمة في الحميدية[٢١] وفضلاً عن حركات العشائر العفوية في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، فقد ظهرت بوادر جديدة لأشكال منظمة لنضال الكرد القاطنين في الامبراطورية العثمانية ضد السيطرة التركية، وكان أهم حدث جديد في الحركة الكوردية التحررية هو إقامة صلات مع الحركة القومية الأرمنية في تركيا. ومع أن مثل هذه الوقائع ليست كثيرة، ووجدت آثار العداء السابق أحيانا، إلا أنها دلت على بداية انعطاف في العلاقات الكورديةً - الأرمنية، وعلى ظهور عناصر الوعي السياسي في الحركة الكوردية. وهكذا فقد قدم

---

(١٨) المصدر السابق.

(١٩) ((خانة ماكو)) الشرق الجديد ، العدد ١ ، ١٩٢٢ ص ٧٦.

(٢٠) أرشيف سياسة روسيا الخارجية .

(٢١) أرشيف سياسة روسيا الخارجية .

الكرد أثناء الاضطرابات في صاصون عام ١٩٠٣ – ١٩٠٤، مراراً الدعم للأرمن في السر والعلن، الذي بفضله لم يتمكن الأتراك من القيام بمذبحة جديدة، على ذلك النطاق الذي تم قبل عشر سنوات[٢٢]

وبغض النظر عن جميع الجهود التي بذلها عبد الحميد الثاني، فأنه لم يتمكن من جر جميع وجهاء العشائر الكوردية إلى جانبه، فقد وقف قسم كبير منهم موقفاً معارضاً من الحكومة (بعض السلالات المالكة القديمة التي كانت تحلم بإعادة سلطتها على كوردستان ورجال الدين من النحل الدينية الواسعة النفوذ، الذين لم يعترفوا أبداً بنفوذ السلطان التركي وزعماء الكرد غير السنّة وعدد آخر غيرهم).

لقد عاش عدد كبير من الأعيان الكرد بصورة دائمة في العاصمة والمدن الكبيرة الأخرى شاغلين مناصب هامة، ومنها مناصب في البلاط، ولكن خرج من بينهم تحديداً القادة الأوائل للحركة الكوردية القومية العامة، ، التي شملت الأمبراطورية العثمانية أولاً، ومن ثم إيران. ورغم أنهم ينتمون إلى الفئة الاقطاعية العليا، من حيث الأصل والوضع الطبقي، فقد خرج نشاطهم خارج دائرة الانفصالية الإقطاعية المألوفة، وخدمت موضوعياً التطور الكوردي البورجوازي - القومي الشامل ومصالح القومية الكوردية الناشئة.

لقد احتل ممثلو أسرة بدرخان الصدارة في مرحلة ولادة القومية الكوردية كتيار ايديولوجي وسياسي، وشغلوا على الدوام مكاناً بارزاً في تاريخ كوردستان. فقد شارك أفراد من هذه العائلة في الحركات المناهضة للحكومة، التي نشأت في أواسط التسعينات، وكانت لهم صلات مع منظمات تركيا الفتاة. وفي عام ١٨٩٨ جرى اعتقال عدد من أفراد أسرة بدرخان بسبب الاشتباه في التحضير لثورة كوردية شاملة، وحتى قيامهم في العاصمة[٢٣] وقد برز بشكل خاص عبدالرزاق، ابن شقيق بدرخان بك، الذي كان في وقت ما رئيساً لدائرة المراسم في البلاط. وقد حاول في تلك الفترة إقامة صلات مع الحكومة الروسية، التي رأى فيها حامية القضية الكوردية في المستقبل[٢٤]

---

(٢٢) المصدر السابق، نشرة أركان مقاطعة القفقاس العسكرية، تفليس، العدد ٥- ٦ ، ١٩٠٤. ص ٢٩.

(٢٣) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(٢٤) المصدر السابق.

ازداد في هذه المرحلة النشاط السياسي للمهاجرين الكرد، ذلك أن الحكم الاستبدادي في الامبراطورية العثمانية ذاتها قد قضى في نهاية الأمر على كل شكل من أشكال النشاط. وأصبحت صحيفة ((كوردستان)) أول صحيفة باللغة الكوردية، وأداةً دعائية ومركزاً تنظيمياً للقومية الكوردية. وقبل اندلاع الحرب العالمية الأولى صدرت هذه الصحيفة في القاهرة عام ١٨٩٨، ومرتين في الشهر، ومن ثم صدرت في أوروبا (لندن، فولكستون، جنيف)، كما صدرت في أثناء ثورة تركيا الفتاة، ولفترة قصيرة في اسطنبول، ومن ثم صدرت من جديد في القاهرة (وكان البدرخانيون وحدهم يشرفون على إصدار الجريدة، فقد كان ناشروها ومحرروها مدحت بدرخان، عبد الرحمن بدرخان وثريا بدرخان).

كان لهذه الصحيفة في المراحل الأولى من صدورها اتجاه ليبراليّ تنويريّ، لكنها سرعان ما أصبحت مع ازدياد حدة أزمة الحكم المطلق ونشوء حالة ثورية في الامبراطورية العثمانية في موقف معارض شديد من النظام. كما ازدادت شهرة الصحيفة بين الأوساط الكوردية القومية، رغم أن نقلها إلى تركيا وتوزيعها يُلاحقان بشدة. والجدير بالملاحظة أنه كانت تدوي، أكثر فأكثر، على صفحات ((كوردستان)) وعلى صفحات الجرائد والمنشورات الأخرى التي أصدرها المهاجرون، نداءات الوحدة مع الحركة الأرمنية، والقضاء على استفزازات السلاطين المؤججة للتناحر الكوردي – الأرمني، كما أقاموا صلات قوية مع المنظمات البورجوازية الأرمنية القومية وخاصة مع المنظمة الرئيسة فيها مع حزب طاشناق.

وفي الوقت نفسه، حصل تقارب بين القوميين الكرد ومنظمات تركيا الفتاة العاملة في المهجر، وشاركوا في صحافتها، وكان لعبد الرحمن بدرخان، الذي حكمت عليه محكمة السلطان غيابياً بالسجن مدى الحياة، دور كبير في العلاقات مع الأرمن وتركيا الفتاة، كما تقارب مع الجناح اللامركزي في حركة تركيا الفتاة، وشارك في مؤتمرها الأول (١٩٠٢، باريس)[٢٥]

وبالطبع لا يجوز المبالغة في نجاح خطوات القوميين الكرد الأولى، فقد كان نشاطهم يجري بمعزل عن الجماهير الشعبية الكوردية، ولم يؤثر تقريباً في الواقع الفعلي في كوردستان، إلا أن ما أفلح الوطنيون الكرد القيام به في أوائل القرن العشرين، سواء أكان ذلك في الامبراطورية العثمانية، أم خارجها، لم يذهب سدىً، بل أعطى ثماره في المرحلة اللاحقة.

---

(٢٥) جليلي جليل، المنظمات الكوردية الاجتماعية – السياسة الأولى في عهد حكم تركيا الفتاة، موسكو، ١٩٧٥ ص ١٦٤ – ١٧٥.

وبالتالي لم تعط سياسة حكومة السلطان الجديدة تجاه الكرد نتائجها المرتقبة، فهي عندما استمالت القيادة الكوردية إلى جانبها مستغلةً قسماً من الكرد أداة طيعة عمياء في أيديها، لم تتمكن من القضاء على الحركة الأرمنية، ولا سحب المسألة الكوردية، كقضية داخلية، من ((جدول الأعمال))، إلى جانب ذلك لم تكن للحركات الكوردية دائماً وجهة نظر داخلية وحسب، بل وجهة نظر سياسة الخارجية، التي خلال البحث فيها يبدو خطأ حسابات ((السياسة الكوردية))التي تنتهجها اسطنبول، بما لا يقبل الجدل.

لم ينحصر نضال الشعب في جميع عهود التاريخ الكوردي ضمن إطار دولة واحدة ما، أبداً" فالكرد كانوا يدركون على الدوام وحدة مصالحهم المشتركة، بصرف النظر عن الحدود الدولية، وكان الأمر كذلك في المرحلة المدروسة، فالإضطرابات والنزاعات الشديدة التي اندلعت في كوردستان الغربية والجنوبية وجدت لها أصداء مباشرة في كوردستان الشرقية الواقعة تحت سلطة شاه إيران. أما التدخل المتزايد من قبل تركيا والدول الاستعمارية الكبرى، وفي مقدمتها روسيا وانكلترا وألمانيا، جعلت الأحداث الجارية في تخوم القرنين التاسع عشر والقرن العشرين على الحدود التركية - الإيرانية في كوردستان — إيران هامة بوجه خاص في التاريخ الكوردي.

كانت في كوردستان- إيران مادة قابلة للاشتعال على الدوام، ومع أن الكرد في إيران كانوايحسون بصورة أقل، استبداد الحكومة المركزية، مقارنة مع الكرد في تركيا، لكنهم كانوا أيضاً مضطهدين، وأقلية قومية محرومة من الحقوق. وقد عانى الكادحون الكرد,سواء من العشائر أم من الحضر، معاناة شديدة من نير الاقطاعيين الفُرس، وخاصة السلطات المحلية التي كان لها في إيران حقوق لا رقابة عليها في المقاطعات الممنوحة لها ((لإعاشتها))، كما أن أكثرية القيادة العشائرية - الإقطاعية الكوردية كانت لها ميول معارضة للقاجار الذين وقفوا منها موقف الشك والريبة تقليدياً، ولم يتقاسموا معها الامتيازات بالدرجة نفسها التي كانت مّتبعة في الامبراطورية العثمانية في عهد عبد الحميد الثاني. كل ذلك أدى إلى إيجاد تربة مناسبة لنمو النزاعات الموالية لتركيا بين صفوف الكرد-السنّة في إيران، وملاحقات الأخيرين من جانب رجال الدين الشيعة في إيران[٢٦]

وعلى هذا النحو، فإن ما كان يغذي الحركات التحررية الكوردية في إيران هو معارضة سياسة سلطة الشاه الاستبدادية من جهة، وتأثير الأوضاع التي تكونت في غرب الحدود التركية. وهذا ما

---

(٢٦) نشرة أركان مقاطعة القفقاس العسكرية، تفليس، العدد ٢٠، ١٩٠٧. ص ٤١.

ترك بصماته الخاصة على حركات الكرد في إيران، التي لم تكن تصبّ على الدوام في مجرى نضال الكرد الشامل في سبيل التحرر القومي، بل مراراً كانت تخدم أغراض سياسة تركيا التوسعية،التي كانت تحلم بالتعويض عن إخفاقات سياسات الداخلية والخارجية على حساب إيران الضعيفة. وفي الوقت نفسه، عندما حاولوا في اسطنبول توجيه الحركة الكوردية نحو إيران، فإنهم قد خططوا لإزالة التوتر في العلاقات القائمة مع الكرد في الامبراطورية العثمانية واضعين نصب أعينهم هدفاً مغرياً، وهو الاتحاد مع أشقائهم في إيران، بالطبع تحت ((قبضة)) السلطان التركي القويّة. ومما لا شك فيه أن كل ذلك أدخل جانباً سلبياً كبيراً في تطور الحركة الكوردية القومية، سواء أكان في الامبراطورية العثمانية نفسها، أم في إيران.

وليس من قبيل المصادفة أن التوتّر راح يزداد على الحدود الإيرانية - التركية التي تقتسم كوردستان منذ عام تشكيل الحميدية (١٨٩١) تحديداً، عندما اندلعت الاضطرابات في صاوجبلاق وجنوبها بين أفراد عشيرة الجاف، الذين كانوا يعيشون في الولايات العراقية وإيران، وذلك نتيجة الدعاية النشيطة التي قام بها الضباط في قوات الحميدية.[٢٧]

وفي هذه الفترة أيضاً سمحت حكومة السلطان لأبناء الشيخ عبيد الله بالعودة إلى كوردستان، حيث ازدادت بعدها مباشرة حوادث فرار الكرد من تركيا إلى الأراضي الإيرانية. وقد أبدى نجل عبيد الله، الشيخ محمد صديق نشاطاً كبيراً، فقد قام، وبإيعاز من السلطات، بنشاط مُوالٍ للأتراك في كوردستان إيران، ودعا العشائر من أتباع المذهب الشيعي إلى اعتناق المذهب السنّي، وقد أثار ذلك توتراً شديداً على الحدود الإيرانية - التركية، واشتداد القلاقل في صفوف العشائر الكوردية في إيران، وكنتيجة واضحة لتأزم العلاقات الإيرانية - التركية، واشتداد القلاقل في صفوف العشائر الكوردية في إيران، وكنتيجة واضحة لتأزم العلاقات التركية - الإيرانية.[٢٨]

لقد اشتدّ التوتر على الحدود الروسية - التركية بسبب ازدياد التدخل الامبريالي في الأناضول الشرقية، الذي كان يرتدي أهمية كبيرة من وجهة النظر العسكرية - الاستراتيجية للدول الكبرى المستعدة لخوض معركة فاصلة من أجل تقسيم العالم ومن هنا يتضح تماماً مدى الاهتمام بالمسألة القومية التي تفاقمت بشدّة في المنطقة، ومحاولة استمالة حركات الكرد

---

(٢٧) تفليسكي ليستوك، ١٦، ١٨٩١/٧/٢٨.

(٢٨) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

والأرمن القومية إلى جانبها. وفي نهاية القرن التاسع عشر وأوائل العشرين تحديداً، فإن نزعة تدويل القضية الكوردية قد أعطت نتائجها العملية الأولى التي أثرت أكثريتها سلبياً في نضال الشعب الكوردي في سبيل حقوقه.

ومن بين الدول الاستعمارية الكبرى، كانت روسيا القيصرية مهتمة أكثر بالاضطرابات في كوردستان وأرمينيا، مما كان له أسباب هامة بما فيه الكفاية. فقد تؤثر أية فوضى تدبّ في الوضع السائد في شرق آسيا الصغرى تأثيراً مباشراً في المناطق المتاخمة لما وراء القفقاس وسكانه الذين توجد في ما بينهم أواصر قربى عرقية. وكانت الإدارة القيصرية في ما وراء القفقاس تخشى من انتشار الأفكار التحررية في القفقاس بين السكان الأرمن الذين تعرضوا لاضطهاد استعماري. إلا أن الإدارة الروسية في تفليس لم يساورها القلق على مصير الأرمن وحدهم، فقد كان تفاقم القضية الكوردية في تركيا يثير حتماً المصاعب في الإدارة الكرد من رعايا روسيا (كان عددهم يبلغ آنذاك ١٣٠ ألف نسمة). وسارعت الأوساط التركية الحاكمة إلى استغلال ذلك لتأجيج النزاعات المعادية للروس بين صفوف كورد القفقاس، وبغية خلق عراقيل أمام روسيا في القفقاس وإرغام بطرسبورغ على التخفيف من ضغطها على تركيا في المسألة الأرمنية وفي مسائل الأخرى.

وكانت النتيجة الثانوية لسياسة كهذه، ازدياد التوتر على الحدود الروسية - التركية، التي كانت المفارز الأرمنية تجتازها من الجانبين لتقاتل ضد القوات التركية النظامية وضد الحميدية.وقد كثرت المناوشات الحدودية، وبمشاركة فعلية من القوات الحميدية في أثناء الحرب الروسية - اليابانية، عندما اتخذت حكومة السلطان موقفاً معادية من روسيا[٢٩]

وقد دفع هذا الوضع المتوتر جداً في المنطقة الكوردية - الأرمنية من الشرق الأوسط، وفي ما وراء القفقاس، الذي كان يهّدد مصالح روسيا الدولية، مباشرة الحكومة القيصرية إعارة اهتمام زائدٍ للقضية الكوردية. ودعا عدد كبير من العاملين في السلك الدبلوماسي الروسي في كل من تركيا وإيران إلى التخلص من ظاهرة سوء تقدير القضية الكوردية، وبذل جميع المساعي لنشر النفوذ الروسي بين الكرد من سكان الامبراطورية العثمانية وإيران، وبالدرجة الأولى القيام بمحاولة استمالة القيادة الكوردية إلى جانب روسيا، سواء أكانت في الخارج أم في

---

(٢٩) م.س. لازاريف، المسألة الكوردية (١٨٩١ – ١٩١٧)، موسكو، ١٩٧٢. ص ٨٧ – ٩١ – ٩٦-٩٨.

المقاطعات ما وراء القفقاس[٣٠] ومع أن السلطات الحاكمة في روسيا لم تبد الرغبة ولا الاستعداد للأخذ بهذه النصائح كاملة، فإنها مع ذلك أخذت تعترف تدريجياً بضرورة دراسة الكرد دراسة شاملة وإقامة صلات مع زعمائهم الكبار. وقد اتخذت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عدداً من التدابير في هذا المضمار، التي لم تكن نتائجها كبيرة في بادئ الأمر، ولكن منذ ذلك الحين، تحديداً أصبح (العامل الروسي) يؤثر تأثيراً ملحوظاً في الحركة الكوردية وأبدت الدول الاستعمارية الغربية، وخاصة إنكلترا اهتماماً أكبر فأكبر بالحركات الكوردية، حيث حاولت الأوساط الحاكمة فيها استغلال الكرد وكوردستان لأغراض سياستها الاستعمارية في الشرق.

وليس مصادفةً، أنه اعتباراً من تسعينات القرن التاسع عشر تحديداً، عندما ازداد التوتر بشدة في غرب أرمينيا وكوردستان اتخذت النشاطات السياسية - الاستخباراتية للوكالة البريطانية نطاقات واسعة بوجه خاص، كما قام بها العاملون في السلك الدبلوماسي البريطاني في الإمبراطورية العثمانية وإيران وعملاء الاستخبارات العسكرية (الذين غالباً ما كانوا يظهرون بمظهر الرحالة الذين يحبون الاستطلاع )، والمبشّرين، الذين كانوا يحملون للسكان الأصليين كلمة اللّه.

كانت جميع مساعي الاستخبارات البريطانية منصبّة على توجيه الحركة الكوردية ضد روسيا، وزرع بذور النزاع الداخلي مع الأرمن. وبالطبع لم تهتمّ بالقضيتين الكوردية والأرمنية بحد ذاتها، بل كوسيلة ضغط فقط على الإمبراطورية العثمانية وإيران من جهة، وعلى روسيا من جهة أخرى، ولكن ما كان يميزّ الإنكليز عن غيرهم هو طريقتهم في معالجة هذه المسائل، التي تمثلت، وقبل كل شيء، في الدعاية الواسعة المعادية للروس بين الكرد المسلمين. وقد اشتد هذه الدعاية بوجه خاص بعد عقد حلف عسكري - سياسي بين اليابان وبريطانيا (١٩٠٢) وعندما حاولت بريطانيا، ولصالح اليابان، تهديد روسيا على الحدود الروسية - التركية. ففي شرق تركيا قام الممثلون الدبلوماسيون البريطانيون في أثناء الحرب الروسية - اليابانية (١٩٠٤ - ١٩٠٥) بنشر واسع للمعلومات عن هزائم روسيا في الشرق الأقصى، بين صفوف

---

(٣٠) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

الكرد[٣١].كما كان الألمان في هذه المرحلة يكيدون لروسيا ويحاولون إلحاق الضرر بها عندما عملوا بين العشائر الكوردية بطريقة مماثلة[٣٢]

وبالتالي أصبحت الأراضي التي يسكنها الكرد في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مسرحاً لتناقضات حادة بين الدول الاستعمارية، إضافةً إلى أن معظم الدول الاستعمارية المعنية كانت تواجه روسيا رغم الخلافات بينها أيضاً، أما المسألة الكوردية فقد لعبت بالنسبة إلى هذه الأطراف المتنازعة دوراً مساعداً وتابعاً.

إن اتخاذ دول الائتلاف بين ١٩٠٤ و ١٩٠٧ شكلها النهائي، الذي تم إنجازه في ٣١ آب عام ١٩٠٧ بتوقيع الاتفاقية الأنكلو - روسية حول إيران وأفغانستان، لم يحدث تغييراً في مواقف الدول الاستعمارية عامةً من الحركة الكوردية، ومن الوضع في كوردستان ككل. وفي الوقت ذاته طرح استكمال ميزان القوي النهائي تقريباً على مسرح العالمي،بما فيه الشرق الأوسط، في هذه السنوات أفكاراً جديدة في ((السياسة الكوردية)) للدول المعنية.

وقبل كل شيء فإن إنهاء الحرب مع اليابان والتقارب مع إنكلترا قد أطلق، وإلى حدٍّ ما، يد القيصرية في الشرق الأوسط، وبهذا الخصوص شدّدت الحكومة القيصرية من اهتمامها بالمسألة الكوردية أيضاً، وقد وضعت مهمة ((توضيح الإجراءات لاستمالة العشائر الكوردية في كوردستان الشمالية إلى جانبها، ولأجل القيام بالانتفاضة في كوردستان الجنوبية وديرسم))، وكذلك المتابعة المتواصلة للعلاقات المتبادلة بين الحكومة التركية والزعماء الكرد، وللعلاقات المتبادلة بين الكرد أنفسهم (من تعليمات جنرال الأركان العامة إلى قائد الأركان العامة في القفقاس بتاريخ ١٤ تشرين الأول عام ١٩٠٦)[٣٣]، واستأثرت الحميدية (عددها، تمركزها وغير ذلك) باهتمام خاص لدى الحكومة الروسية.

وفي تلك الآونة لم تتحقق روسيا نجاحات خاصة في كوردستان تركيا (وإلى حدٍ ما بسبب معارضة بريطانيا وألمانيا)،ولم تتمكن سوى من إقامة صلات مع محمد صديق والآشوريين -

---

(٣١) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(٣٢) الأرشيف التاريخي – العسكري الحكومي المركزي.

(٣٣) الأرشيف التاريخي – العسكري الحكومي المركزي.

(٣٤) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

النساطرة في مقاطعة هكاري[٣٤]. وعملت روسيا بنشاط أكبر في كوردستان إيران، حيث كانت تتمتع تقليدياً بمواقع اقتصادية وسياسية قوية جداً رسّختها اتفاقية ٣١ آب عام ١٩٠٧، هذه الاتفاقية التي وضعت شمال إيران كله ضمن دائرة النفوذ الروسي. وهنا لم تتمكن روسيا سوى من استمالة جزءٍ فقط من السكان المسيحيين في أذربيجان إيران وكوردستان إلى جانبها.

لقد أعاق الضعف العسكري - السياسي الملحوظ الذي أصاب الحكومة القيصرية جرّاء حربها مع اليابان توطيد مواقعها في شرق تركيا وفي غرب إيران، وخاصة استغلال استياء الكرد المتزايد في السنوات الأخيرة من وجود الأنظمة الاستبدادية في تركيا وإيران لأغراضها الخاصة. وفضلاً عن ذلك تمكنت حكومة السلطان أحياناً، وبمشاركة الكرد، من إثارة الحوادث على الحدود الروسية - التركية كما راجت في ربيع عام ١٩٠٧ رواية حول الاستعداد لتدخل كوردي جماعي في ما وراء القفقاس، ولم تتمكن روسيا سوى عن طريق ضغط دبلوماسي شديد على حكومة السلطان من نيل موافقة الأتراك، وإلى حين، على عدم القيام باستفزازات على حدود القفقاس، وبمشاركة الكرد[٣٥].

لم يؤدّ توقيع التحالف الأنكلو - روسي إلى أي تغيير ملحوظ في سياسة إنكلترا في المسألة الكوردية، فالأوساط البريطانية الحاكمة لم تكن ترغب أبداً السماح بتقوية النفوذ الروسي بين صفوف الكرد، ولم يقتصر ممثلو إنكلترا في شرق الأناضول على القيام باستطلاع عسكري وسياسي، بل واصلوا إجراء عملهم التخريبي النشيط بين الكرد والموجّه ضد حليفتهم الجديدة روسيا. فمثلاً أمر والي أرضروم، وبإيعاز من القنصل الإنكليزي في المدينة، بتجنيد ٢٠ فوجاً من الحميدية، لكن الثورة التي اندلعت في تركيا عام ١٩٠٨، هي وحدها التي قطعت دابر هذا الإجراء المكشوف المعادي للروس[٣٦].

ولم يستمرّ نفوذ ألمانيا بالنمو سريعاً في السنوات الأخيرة من حكم عبد الحميد في عاصمة الإمبراطورية العثمانية وحسب، بل وفي الولايات الشرقية. وقد قام المبشرون و((العلماء)) الألمان بدراسة واسعة للأراضي التركية والإيرانية التي يسكنها الكرد، وتوغلوا في المناطق

---

(٣٥) المصدر السابق.

(٣٦) المصدر السابق.

الثانية محاولين استمالة الزعماء الكرد إلى جانبهم، وأبدى الألمان، شأنهم في ذلك شأن الإنكليز، اهتماماً كبيراً بتقوية الحميدية وتأليب الكرد ضد روسيا(٣٧)

وعلى هذا النحو أصبحت كوردستان والمناطق المجاورة لها في السنوات الأولى من القرن العشرين مسرحاً لتغلغل سياسي كثيف قام به الإمبرياليون، ولصراع تنافسي شديد بينهم، حيث واجهت فيه روسيا كلاً من ألمانيا عدوتها المقبلة، و((حليفتها)) الجديدة إنكلترا، وحاولت كل دولة من الدول المتصارعة كسب تأييد الكرد الذين انبروا للنضال التحرري.

## ((استيقاظ آسيا)) والكرد

إن من أقوى تجلّيات عصر ((استيقاظ آسيا)) وأكثرها خصوصية كان نموّ الحركة الثورية التحررية في شرق الأوسط، التي بلغت ذروتها في الثورة الإيرانية بين ١٩٠٥ و ١٩١١ ,وفي ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨ - ١٩٠٩، وكانت هاتان الثورتان من أولى الثورات في القرن العشرين التي اندلعت في الشرق المستعمر ضد الأنظمة الاستبدادية المطلقة والمعبرة عن مصالح الأوساط الإكليريكية - الإقطاعية، كما اتسمت، وإلى حدًّ معين، بطابع العداء للاستعمار. ولم يقلّل فشل هاتين الثورتين نتيجة التخلف الاجتماعي والاقتصادي، وضعف القوى الديموقراطية وسياسة الدول الاستعمارية الكبرى العدوانية من أهميتها التاريخية. فقد اكتسبت شعوب الإمبراطورية العثمانية وإيران (بما فيها الكرد أيضاً) خبرة جيدة في النضال التحرري وقامت بحركة منظمة في سبيل الحريات الديموقراطية والاستقلال.

وكان كورد الإمبراطورية العثمانية أول من ثاروا، بعد ربع قرن من الانقطاع. وليس مصادفة أن ذلك جرى في عام ١٩٠٥ المشهود، فقد بدأ تحت تأثير الأحداث في روسيا المجاورة وإيران تشكيل وضع ثوري في تركيا المتعددة القوميات. وأخذ الأتراك وشعوب الإمبراطورية المضطهدة على حدٍ سواء يعبرون علناً عن استيائهم من حكم عبد الحميد الثاني الاستبدادي وطغمته المأجورة، كما شاركت العشائر الكوردية، وبنشاط، في الحركة الجماهيرية المتنامية، التي عانت تعسف الموظفين الأتراك وابتزازهم.

---

(٣٧) المصدر السابق.

وفي أيلول عام ١٩٠٥، بدأت الاضطرابات في مقاطعة ديرسم الجبلية الوعرة. وفي تشرين الثاني من العام ذاته اندلعت الثورة فيها وفي ضواحي بدليس وبايزيد، والتي كان عزم السلطان جمع إتاوات جديدة من الكرد دافعاً إليها. والجدير بالذكر أن القوات التركية المرسلة لإخماد الثورة قد اصطدمت بمقاومة عنيفة ليس من جانب الكرد وحدهم، بل ومن جانب السكان الأرمن المحليين[٣٨].

وفي أوائل عام ١٩٠٦ اندلعت الاضطرابات وبقوةٍ جديدةٍ بين الكرد في ولاية أرضروم وبدليس، وكانت انتفاضة سنجق سيرت قامت بها عشائر ((بنجار)) بقيادة بشار جتو كبيرة بوجه خاص. ومنذ شهر نيسان أحرز بشار جتو نصره الأول على القوات التركية، وفي ما بعد شّن هجمات ناجحة على القوات التركية، وذلك بعد أن انسحب إلى الجبال تحت ضغط منها. وفي أواسط أيار شملت عملياته ضد القوات التركية ولاية ديار بكر. وهنا قاتل العرب مع الكرد جنباً إلى جنب ضد الحملات التأديبية. ولم تتمكن القوات التركية من إحراز تفوق على الثوار إلا بعد أن مارست سياسة الأرض المحروقة[٣٩]. كما جرت حركات مشتركة للعرب والكرد في كوردستان الجنوبية. وقد نوّه المراقبون إلى أن الميول المعادية ضد الحكومة لدى الكرد العراقيين قد مهّدت السبيل أمام ثورة العرب التحررية الملتهبة في اليمن وكذلك أمام السكان الأتراك في وسط الأناضول[٤٠].

ولم تتوقف الإضرابات في ديرسم، التي تحولت في ربيع عام ١٩٠٨ إلى ثورة كبيرة جديدة، ولم تتمكن الحكومة من القضاء عليها نهائياً. وقد انسحبت كورد - زازا إلى الجبال الوعرة، ومنها شنوا هجمات فدائية فعالة[٤١].

وكان الوضع الذي تشكل خلال هذه السنوات في كوردستان الجنوبية - الغربية من أكثر الأوضاع خطورة على حكومة السلطان، حيث اشتهر منذ أوائل القرن العشرين زعيم العشائر المَلّلية إبراهيم باشا، الذي حسب أقوال السفير الروسي في اسطنبول ي.أ. زينوفييف ((كان يتمتع بنفوذٍ كبيرة في المنطقة، لدرجة أن مطاليبه كانت تحظى بالاحترام

---

(٣٨) تيفليسكي ليستوك، ١٩٠٥/١٠/٧.

(٣٩) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(٤٠) أ. م. فالوييسكي ، الثورة في شرق الأناضول عشية ثورة تركيا الفتاة، موسكو، ١٩٥٨

(٤١) الأرشيف التاريخي — العسكري الحكومي المركزي.

أكثر من أوامر السلطان نفسه))[٤٢] وقد كان يسيطر سيطرة مطلقة على الأراضي الممتدة من بيرجيك على نهر الفرات وحتى مدينة الموصل على نهر دجلة، وحسب أقوال أحد الرحالة الألمان فإنه كان يلقب ((بملك كوردستان الذي لم يُتوَّج))[٤٣]. ومنذ عام ١٩٠٦ - ١٩٠٧ تصرف دون رقيب وحسب هواه في مناطق ديار بكر، وحلب، وأورفة، وماردين وديريك.

قام إبراهيم باشا على رأس فوجين من قوات الحميدية، وخلافاً لأمر السلطان القاضي بالتوجه إلى اليمن لإخماد ثورة الإمام يحيى فيها، بنهب السكان الواقعين تحت حكمه من المسلمين والمسيحيين على حد سواء بما فيهم الكرد أنفسهم. وفي خريف عام ١٩٠٧ كان إبراهيم باشا يحاصر عملياً مدينة ديار بكر بعد أن دمر في ضواحيها عشرات القرى التابعة للمسيحيين والكرد، ولم يُكِنّ الأتراك والأرمن والعرب وحدهم الحقد عليه، بل الكرد أيضاً، بمن فيهم عدد كبير من أنصاره من اتحاد المليين[٤٤].

كانت حركة الكرد الملّلين بقيادة إبراهيم باشا حركةً رجعيةً من حيث الشكل والمضمون عكست بوضوح التخلف الشديد للمجتمع الكوردي، آنذاك، الذي كان يقوده، كما مضى، الإقطاعيون الكبار. وفي الوقت ذاته كانت هذه الحركة عاملاً هاماً في تقويض دعائم حكم السلطان المطلق في الأقاليم الكوردية من الإمبراطورية العثمانية.

إلا أنه رغم كل تناقضات الحركة الكوردية عشية ثورة تركيا الفتاة، فقد أصبحت من الناحية السياسية أكثر نضجاً عما كانت عليه في السنوات العشر الماضية، ومؤشر ذلك هو تلك الحركات المشتركة للكورد والأرمن، سواء ضد السيطرة التركية، أم ضد أعمال النهب والسلب في أثناء قيام التمردات الإقطاعية على غرار انتفاضة إبراهيم باشا. ولم يكن الاتحاد الكفاحي بين الكرد

---

(٤٢) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(43) M.Wiedemann ،Ibrahim Paschas Gluk und Ende. Eine Episode aus den Kurden Kamp-fen in Kleinasien ،Asien. B. ،No. 3 ،1908. P. 35-37.

(44) E.B. Soane ،to Mesopotamia and Kurditan in Disguise. With Historical Notices of the Kurdish Tribes and the Chaldeans of Kurdistan. London ،1912. P. 53 – 66.

والأرمن ظاهرة استثنائية بعد، الأمر الذي يدل على فشل محاولات السلطات التركية إثارة إصطدامات كوردية - أرمنية(٤٥).

وحاولت الطغمة السلطانية، التي انتابها القلق حين سماع مثل هذه الأخبار السيئة من الولايات الشرقية، تفعيل نشاط الحميدية من جديد، ولكن هذه المرة ليست بصفة حاجز عسكري ضد روسيا، بل كأداة تأديبية في أيدي الرجعية التركية. وقد أعطت سياسة السلطان الاستفزازية ثمارها في أماكن عدة، وخاصة في ولاية بدليس. وقد ساءت أوضاع السكان الأرمن الذين عانوا كثيراً بسبب الظلم والنهب الذي تعرضوا له من جانب الحميدية ومفارز البكوات الكرد. إلا أن ضحايا هذه التجاوزات لم تكن من المسيحيين وحدهم، بل من معظم السكان العزل بغضّ النظر عن انتماءاتهم الدينية أو العرقية ، بما فيهم الكرد(٤٦) واتخذت الاضطرابات في عدد من المناطق نطاقات خطيرة على أمن الدولة مما استدعى عرض الأمر حتى على سفراء روسيا، وانكلترا وفرنسا. ولذر الرماد في العيون، أرسلت حكومة السلطان لجاناً مختلفة إلى بدليس وولايات أخرى اقتصر أعضاؤها ، بعد أن أخذوا الهدايا من الزعماء المحليين ومن قواد الحميدية، على إسداء النصائح لأفراد الحميدية بنهب السكان الأرمن وحدهم وقتلهم(٤٧).

وعموماً لم تؤدِ محاولة الحكومة في الاعتماد على قيادة الحميدية إلى تعزيز مواقعها بين السكان الكرد كلهم. وظلت حالة توتر شديد في الولايات الكوردية والأرمنية من الإمبراطورية على حد سواء، شكلت معها خطراً على السلطات.

كما بات واضحاً تماماً في هذه السنوات أن محاولة حكومة السلطان في شطب القضية الكوردية عن طريق ضمّ القيادة الكوردية إلى المناصب العليا في العاصمة قد باءت بالفشل. وما دلَّ على ذلك بوجه خاص هو مقتل رئيس الحرس التركي وقائد اسطنبول رشيد باشا، في نيسان عام ١٩٠٦. وقد تبين أن لعدد من أفراد أسرة بدرخان، بزعامة عبد الرزاق، وعلي شامل باشا، ضلعاً في المؤامرة، فلقد قاما بالتحضير لاغتيال السلطان نفسه. وقد جرى إعدام

---

(٤٥) تيفليسكي ليستوك، ١٩٠٥/٢/٢ و ١٩٠٨/٦/٢٦.

(46) British Documents on the Origins of the War 1898 – 1914. Ed. by G.P.Gooch and H. Tempreley. Vol . 5. London ،1926 – 1938 ،P. 37-38.

(٤٧) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

المشاركين في عملية القتل مباشرة، أما البقية ، ومن بينهم عبد الرزاق بك وعلي شامل باشا ، فقد تم نفيهم إلى طرابلس (في افريقيا). وفي آنٍ واحد اتخذت التدابير لتعزيز القوات العسكرية – البوليسية في الولايات الكوردية، إلا أن الحكومة لم تفلح في اتخاذ أية خطوات هامة، ذلك أن أيام حكم السلطان كان معدودة[٤٨].

وفي السنوات الأولى من القرن العشرين نما الوضع الثوري في إيران نمواً سريعاً، مما انعكس فوراً على المناطق الكوردية من البلاد. وكما أُشير آنفاً، فإن السبب الرئيسي لاستياء الكرد في إيران كان سياسة الاستبداد والاضطهاد التي مارستها سلطات الشاه، والتي ضربت المصالح الحيوية لمختلف فئات المجتمع الكوردي. وفي هذه الأثناء أثار الأتراك الوضع المتوتر في كوردستان إيران بصورة مصطنعة لأغراضهم، وهو ما كان مادة حافزةً للاستياء الدائم بين الكرد في إيران فمثلاً، ساهم دخول الشيخ محمد صديق في أوائل شباط عام ١٩٠٤ (وبإيعاز من والي وان طاهر باشا) إلى الشريط الحدودي الإيراني في منطقة صوماي- براندوز مساهمة كبيرة في تأزيم العلاقات المتبادلة بين العشائر الكوردية في إيران والحكومة إلى درجة خطيرة [٤٩].

وحدث الانفجار في صيف عام ١٩٠٥ بسبب مقتل جعفر أغا غدراً في تبريز، وكان زعيم عشيرة هركي من سلماس ورمز المعارضة الكوردية في إيران. واندلعت على الفور انتفاضات الكرد في عدد كبير من مناطق كوردستان وأذربيجان. وأصبح كل من والد جعفر أغا، محمد أغا، ولا سيما شقيقه إسماعيل آغا سمكو ألد أعداء حكومة الشاه، وقد لعب سمكو في ما بعد، وخلال ربع قرن، دوراً رئيسياً في حركات كورد إيران المعادية للحكومة. وفر الاثنان إلى الامبراطورية العثمانية، وانتقل محمد اغا إلى اسطنبول وبدأ بشن غارات على منطقة خوي- سلماس انتقاماً لأخيه. وسرعان ما تمركز في قلعة قوتور في الأراضي الإيرانية,التي كانت تحتل مركزاً استراتيجياً هاماً. وقد لعبت مواقف سمكو في ما بعد دورا في الأحداث الجارية في الشريط الحدودي التركي - الإيراني وفي كوردستان إيران[٥٠]

---

(٤٨) المصدر السابق.

(٤٩) القفقاس، ١٩٠٤/٥/١٤.

(٥٠) ((نشرة معلومات عن الدول المجاورة من دائرة الاستطلاع))، تفليس، العدد ٣، ١٩١١ – ١٩١٣، ص١٧.

وفي كانون الأول عام ١٩٠٥ انفجرت الثورة الديموقرراطية - البورجوازية في إيران,وبدأ في جميع أرجاء البلاد، وخاصة في المحافظات الشمالية والغربية، كفاح مسلح قام به الثوار- الفدائيون ضد العصابات الرجعية الموجه من قبل إدارة الشاه، كما شاركت في هذه الاشتباكات العشائر الكوردية التي حاربت غالبيتها إلى جانب الفدائيين، إلا أن عدداً من الزعماء الكرد وقف إلى جانب المدافعين عن ((النظام القديم)) مسترشدين بدوافع نفعية وآنية.

ويتم تفسير الازدواجية في موقف الكرد من الثورة الإيرانية بالتخلف العام للمجتمع الكوردي في إيران القاجار. فقد كان زعماء العشائر ورجال الدين من الخانات والشيوخ يوجهون جميع نشاطات الكرد الإيرانيين السياسية، في حين أنهم لم يكونوا على الدوام في مستوى أحداث العصر. وتمكّن قسم منهم من إدراك ضرورة إسقاط نظام الشاه الرجعي كشرط ناجح لتلبية طموحات الشعب الكوردي القومية، بل إن الفكرة القومية ذاتها أخذت ، بالكاد، تشق طريقها في كوردستان إيران. فقد كانت المقدمات الاجتماعية - الاقتصادية في غاية الضعف لأجل ذلك. تلكم هي أسباب مرحلة متناقضة كانت أحياناً في غاية التذبذب في مواقف عددمن القادة الكرد البارزين في إيران خلال مجرى النضال الثوري لسنوات طويلة.

وبعد قيام الثورة، سرعان ما وجهت مجموعة من الزعماء الكرد عريضة إلى الشاه سميت ((الدستور الكوردي))، إلا أنها لم تنتظر الرد. وكما يبدو فإن هذا كان أحد الأسباب التي أدت بالكرد إلى تأييد الدستوريين في شمال غرب إيران. وفي تشرين الثاني عام ١٩٠٦ انتقلت السلطة في أورمية وبمشاركة الكرد النشيطة إلى إيدي انجومن، الذي كان يتألف من نواب الشعب المنتخبين[٥١]

ولأجل وصف موقف الكرد في الثورة الإيرانية فإن الأحداث التي جرت في ماكو وفي منطقة خوي مؤشرات في غاية الأهمية.فقد اندلعت في ربيع عام ١٩٠٧ انتفاضة في ماكو ضد الخان المحلي والرجعي المتعصب مرتضى كلي خان إقبال السلطنة، وقدّم المساعدة للثوار ما يقارب من ٣٠ ألف كوردي، بقيادة عزة الله الخان، الذين مدَّهم انجومن خوي بالسلاح. وزحف الكرد باتجاه ماكو، فاضطر كلي خان إلى الفرار إلى روسيا[٥٢]

---

(٥١) ي. أ. فاريزوف. مقالة كتيب لمقدمة كتاب ف. نيكيتين، الكورد، موسكو، ١٩٦٤. ص ١٠.

(٥٢) أرشيف سياسة روسيا الخارجية" تيفليسكي ليستوك، ١٩٠٧/٤/١٤.

(٥٣) القفقاس، ١٦، ١٩٠٧/٧/١٨.

وفي صيف عام ١٩٠٨تمّ قمع الحركة الشعبية في ماكو، لكن سكان شمال - غرب إيران، الذين كانوا ينتمون إلى عشائر مختلفة، واصلوا اضطراباتهم[٥٣]

تميّزت المرحلة الجديدة من نهوض حركة التحرر الكوردية في عصر ((استيقاظ آسيا)) بقيام الحركات العفوية ضد الحكومة، والتي لم ترافقها - كقاعدة عامة - مطالب سياسية واضحة. صحيح أنه طالب عدد من الزعماء الكرد في ذلك الوقت بالحكم الذاتي، وعدم تدخل السلطات نهائياً في ((شؤون العشائر الداخلية))، إلا أن ذلك لم يكن ظاهرة نموذجية. فلقد حاول زعماء الحركة الكوردية التعويض عن ضعف مواقعهم السياسية الداخلية بالاعتماد على القوى الخارجية، أي على مساعدة الدول الكبرى العسكرية والسياسية، وفي مقدّمتها روسيا وإنكلترا اللتين كانتا تتمتعان بنفوذ أكبر بين الكورد.

اتخذ عدد من الإقطاعيين الكرد مثل حسين باشا، زعيم اتحاد عشيرة حيدران، وسالم باشا زعيم عشيرة زيلان وغيرهما، مواقف موالية لروسيا. وأعلن الشيخ محمد صديق أن ((كوردستان كلها من بايزيد وحتى كرمنشاه، قد خارت قواها نتيجة تعسّف السلطان واضطهادها، وأن رغبة السكان هي أن يكونوا تحت حماية روسيا، أو تحت حماية الدول الكبرى على أقل تقدير))[٥٤]. اتخذ الزعماء الكرد في إيران اتجاهاً أكثر نحو إنكلترا، وحاول الإنكليز الذين كانوا يغازلون الدستوريين الإيرانيين آنذاك استغلال العشائر الكوردية المشاركة في الحركة الثورية، وذلك بغية ترسيخ مواقعهم في كوردستان إيران، وحققوا أكبر النجاحات بين صفوف عشائر بكزاده ( منطقة صاو جبلاق )[٥٥]

ولم يدرك عدد كبير من القادة الكرد في ذلك الوقت مهام الشعب القومية الحقيقية والدوافع الحقيقية لسياسة الدول الاستعمارية في الشرق الأوسط، فهم قد بالغوا، في أفضل الأحوال، في تقدير عامل المساعدة الخارجية، وحوّلوه، في أسوأ الأحوال،الى هدف بحد ذاته وكوسيلة لبلوغ مآربهم ومخططاتهم الخاصة،في حين أن المساعدة الخارجية للحركة الكوردية كانت تتسم على الدوام بطابع مؤقت، آني ومشروط.

---

(٥٤) الأرشيف التاريخي – العسكري الحكومي المركزي.

(٥٥) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(٥٥) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

وهذا ما تجلّى بوضوح كبير في أثناء مرحلة التدخل التركي في كوردستان إيران، فقد بدأ بدخول قوات الجيش التركي النظامية والحميدية في أواسط آب عام ١٩٠٥، وتوسّع باستمرار وبلغ ذروته في النصف الأول من عام ١٩٠٨ ففي هذه المرحلة احتلت القوات التركية أراضي واسعة غرب بحيرة أورمية وجنوبها، وحاصرت، بل احتلت، وبصورة مؤقتة، مدينة صاو جبلاق المدينة الرئيسة في كوردستان إيران. كانت المنطقة تعاني النهب والظلم، ولم تتمكن سلطة الشاه التي ضعفت ضعفاً شديداً نتيجة الثورة المندلعة، من إبداء مقاومة فعالة ضد القوات التركية الغازية[٥٦].

عندما شنت حكومة السلطان هجومها دون إنذار مسبق على الدولة المجاورة فإنها حاولت في ظروف التذمّر الثوري، الذي بدأ في البلاد، ترسيخ وضعها وتقوية نفوذها عن طريق إحراز نجاح عسكري وسياسي خارجي. وإلى جانب ذلك رغبت في توجيه الحركة الكوردية شطر إيران مغرية القيادة الكوردية بالربح السهل في المناطق المحتلة، وكأفضل وسيلة لوضع كوردستان كلها، أو معظمها، تقريباً تحت السلطة التركية. وكما كتب القنصل الروسي العام في تبريز .ي.ف. ميللر، فإن الأتراك حاولوا بالدرجة الأولى ((تقوية نفوذهم وسلطتهم على السكان الكرد المحاربين في المنطقة الحدودية من البلاد واستخدامهم حسب أهوائهم. وقد كانت المسألة الحدودية- ولا زالت - ترتدي، بالنسبة إلى الأتراك، طابعاً إستراتيجياً، وقبل كل شيء. وإن سياستهم برمتها ليست موجهة نحو إيران، بل نحو روسيا))[٥٧].

وقد لوحظ هنا، وبشكل صائب، جوهر التدخل التركي المعادي للروس والكرد، الذي كان من أهم أهدافه وقف تطوّر الحركة التحررية في كوردستان، وتحويل الكرد إلى أداة طيعة عمياء للتوسع السلطاني. بَيْد أن أحد الأهداف الهامة للتدخل التركي في الشريط الحدودي كان إيران نفسها، ذلك أن عبد الحميد الثاني وزمرته اللذين أصابهما الذعر والهلع من نجاحات القوى الثورية الديموقراطية في إيران، وخشيا من تأثيرها على الأوضاع في تركيا، قد تآمرا مع الرجعيين الإيرانيين بما فيهم، كما يبدو، مع شخصيات في بلاط الشاه، فخططا للقيام بالتدخل

---

(٥٦) س. ي أرياتوف، ((النزاع الإيراني – التركي الحدودي ))، شريعت، عدد٢١، ١٩٠٨، ص ١٠ – ١٢" مواد لدراسة الشرق، الإصدار الأول، ١٩٠٩، ص ٣.

(٥٧) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

وتوجيه ضربة إلى المعسكر الديموقراطي وإبعاد الكرد الإيرانيين عنه بوجه خاص[٥٨].لقد تحققت حسابات السلطات التركية الموضوعة على مساعدة الكورد لها،الى حد ما في أثناء تدخلها في ايران.صحيح أن القيادة التركية لم تمكن -كما خططت في بادىء الأمر-من تحويل الحميدية الى قوة ضاربة رئيسة،لكن العشائر الكوردية"غير المنظمة"قدمت دعماً هاماً للقوات الغازية مما كان لصالح الأتراك بوجه خاص،ذلك ان الاستخدام الواسع للقوات النظامية كان مشحوناً بتعقيدات في السيلسة الخارجية.

في النصف الأول من عام ١٩٠٨ بلغت الأعمال العدوانية التركية في غرب إيران أوسع نطاق، وقد عّمت في هذه الأثناء فوضى عارمة في المنطقة كلها التي اشتدت نتيجة شلل إدارة الشاه المحلية. وقامت مفارز الكرد وبتحريض من الأتراك بنشر الإرهاب بين السكان، وخاصة بين المسيحيين. ففي آواخر أيار عام ١٩٠٨ تم حرق ٢٨ قرية وكنيسة واحدة في مقاطعتي سلماس وصوماي خلال أسبوع واحد[٥٩]. فالإرهاب والعنف الذي قام به الأتراك وبمساعدة الإقطاعيين الكرد كان يستهدف بثّ الذعر والرعب في نفوس السكان المحليين وإرغامهم على قبول الاحتلال التركي، دون أية شروط.

ورغم أعمال السلب والنهب الفظيعة في الشريط الحدودي من غرب إيران، لم يؤدِ العدوان التركي في مرحلته الأولى إلى مقاومة نشيطة للسكان المحليين. وفضلاً عن ذلك فإن الكرد الذين كانوا يؤلفون أكثريتهم، قد ساعدوا الأتراك في أغلب الأحيان. وحسب ما أعلنته الصحيفة الأرمنية ((مشاك)) فقد ((وقف إلى جانب الأتراك ما يقارب من ٥٠ ألفاً من الخيالة و ٢٥ ألفاً من المشاة الكرد))[٦٠]

والجدير بالذكر أن القيادة العسكرية التركية كانت تثق أكثر بالكرد الإيرانيين الذين لم تتطور لديهم الأفكار القومية تطوراً كبيراً في تلك الفترة عما هي لدى الكرد في تركيا، وحتى لدى أفراد

---

(58) B. Martin, German –Persian Diplomatic Relations1873–1912 ،P. 100 – 102,

تفليسكي ليستوك، ٣، ١٩٠٧/٨/٢٢.

(٥٩) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(٦٠) تفليسكي ليستوك، ١٩٠٦/٢/٢٣.

الحميدية الذين بينهم عدد كبير من ((غير الموثوق بهم)) والذين كشف أمرهم في صلاتهم بالثوريين الإيرانيين[٦١].

أدّى عجز سلطة الشاه، والواضح، بين ١٩٠٥و ١٩٠٨، وعدم قدرتها على مقاومة الاحتلال التركي ونشاط الأتراك التخريبي بين الكرد في كوردستان إيران إلى فقدان ثقة الكرد وسكان المنطقة كلها بها على السواء. وقد زاد الطين بلةً ابن عم الشاه ومحافظ أذربيجان الذي شدد من اضطهاد الكرد عام ١٩٠٧ بدلاً من محاربته العلنية للقوات التركية، الأمر الذي أثار حفيظتهم أكثر من ذي قبل ، وقدم للأتراك ذريعةً أخرى للتدخل[٦٢]

إلا أن النجاح لم يحالف طغمة السلطان في مخططاتها، التي كانت تأمل في إطالة مدة بقائها في السلطة من خلال القيام بمغامرة سياسية خارجية ناجحة. وإخماد لهيب ثورة الشعوب المضطهدة في الإمبراطورية العثمانية، بما فيهم الكرد. وفي النصف الأول من عام ١٩٠٨,عندما وسع الأتراك وبنشاط من احتلال الأراضي، اصطدموا بعقبة كبيرة صعبة الاجتياز. والحديث يجري هنا عن تغيير الوضع على الساحة في الشرق الأوسط لغير صالح إسطنبول وألمانيا الواقفة خلف ظهرها، والذي كان سببه التقارب الأنكلو - روسي وتشكيل دول التحالف.

أدّى استقرار الحكم القيصري مؤقتاً بعد إخماد ثورة عام ١٩٠٥ وتسوية الخلافات الأنكلو - روسية الأساسية في آسيا إلى السماح لحكومتي روسيا وإنكلترا بالتدخل النشيط في النزاع التركي - الإيراني الحدودي" فقد شعرت إنكلترا، وروسيا بشكل خاص، بالقلق نتيجة تقوية تأثيرها على حكومة السلطان والتدخل في منطقة كوردستان الإستراتيجية الهامة وتقويض المواقع الروسية والإنكليزية في إيران[٦٣]

ومنذ أوائل عام ١٩٠٨ قامت روسيا، وبتأييد إنكلترا، مستغلةً استئناف عمل اللجنة التركية - الإيرانية الحدودية بممارسة ضغط دبلوماسي منظم على حكومة السلطان، مطالبة بانسحاب القوات التركية من الأراضي الإيرانية.

---

(٦١) المصدر السابق.

(٦٢) م. س. إيفانوف، الثورة الإيرانية ١٩٠٥ — ١٩١١، موسكو، ١٩٥٧. ص ٢٠٦" أرشيف سياسة سوريا الخارجية.

(٦٣) أ. ك فوكس، ((السياسة الألمانية في إيران)) الشرق الجديد ، العدد٢٠، ١٩٢٨. ص ١١٧-١١٨ ، ١٢٢.

إلا أن الحكومة القيصرية لم تكن ترغب في ظل الوضع السياسي الداخلي والخارجي آنذاك في استخدام القوة لحماية مصالحها في غرب إيران، واكتفت، ولفترة طويلة، باستخدام أساليب التأثير الدبلوماسي وحدها التي كانت فعاليتها قليلة الشأن.

وجرى الانعطاف في حزيران عام ١٩٠٨ عندما ضمنت روسيا لنفسها تأييد إنكلترا الدبلوماسي وهدّدت بإجراء الاستعدادات العسكرية في القفقاس، إن لم تقم تركيا ((بلجم الكرد))، ولم تبدأ بسحب قواتها من المناطق الإيرانية المحتلة[٦٤]. وفي هذه الظروف اتخذت الحكومة التركية قراراً بسحب جميع وحداتها المسلحة من الأراضي الإيرانية ((التي لا خلاف عليها)) إلى المنطقة الحدودية التي كان لتركيا مع إيران خلاف حدوديّ عليها منذ أمدٍ طويل[٦٥].

وفي ما بعد تعينّ على الأتراك في محاولاتهم الاحتفاظ بالأراضي المحتلة أتباع التكتيك الدفاعي بصورة أساسية،والذي لم يبشر بالنجاح. وكان ذلك يعني حلول أزمة في السياسة الكوردية للأوساط التركية الحاكمة، وإضافة إلى ذلك اقترب فشلها النهائي. وكانت محاولة تركيا وقف عجلة تطور الحركة الكوردية القومية محوّلة إياها إلى قوة مساعدة للتوسع التركي وهمية ومعادية للتاريخ، لذا كانت فاشلة. وهذا ما انكشف سريعاً جداً وفي العام ذاته، أي عام ١٩٠٨.

---

(٦٤) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(٦٥) المصدر السابق.

# الفصل الثالث

# الحركة الكوردية بعد الثورتين الإيرانية وتركيا الفتاة

دخل الشرق الأوسط كله تقريباً (الإمبراطورية العثمانية وإيران) عشية ثورة تركيا الفتاة مرحلة أزمة ثورية حادة. ففي ٢٣ تموز عام ١٩٠٨ انهار نظام السلطان ((الدموي)) عبدا لحميد الثاني في أعقاب انقلاب عسكري قام به أنصار تركيا الفتاة. وقد كان هذا النظام يمثل الرجعية السوداء والاستبداد خلال ثلث قرن من الزمن. وبعد تسعة أشهر من الثورة تم عزل عبد الحميد الثاني عن العرش نهائياً. وفي إيران، حيث اندلعت الثورة قبل عامين ونصف، بلغ الصراع بين القوى الرجعية والديمقراطية أشدّه، حيث أحرزت فيه القوى الديمقراطية عدداً من الانتصارات الهامة (الانتفاضة في تبريز، وتسلم أنصارِ الدستور السلطة في عددٍ من المدن الكبيرة، وعزل الرجعي محمد علي شاه في تموز عام ١٩٠٩). وأثرت هذه الأحداث تأثيراً كبيراً في السكان الكرد في المنطقة، حيث أدت بحركة الكرد القومية إلى ارتقاء طورٍ جديد.

وأدى سقوط أنظمة الحكم المطلقة في الإمبراطورية العثمانية وإيران وإقامة نظم دستورية في هاتين الدولتين المستبدتين، وظهور الأتراك والفرس أمام أنظار الشعوب المضطهدة، ليس في حلة المضطهدين المألوفة، بل كمناضلين أشداء ضد الاستبداد، وأخيراً النهوض الفكري - السياسي والمعنوي - النفسي العام، الذي امتاز به عصر الثورة، كل هذا أدى إلى خلق ظروف داخلية سياسية مؤاتية، وللمرة الأولى في التاريخ الكوردي، لأجل النضال الشعبي العام في سبيل التحرر القومي.

وبدا أن الوضع الدولي قد ساعد بدوره القضية الكوردية أيضاً. وزادت روسيا والدول الغربية الاستعمارية الكبرى، لا سيما ألمانيا وإنكلترا من تدخلها في شؤون الشرق الأوسط، رغبةً منها في توجيه ضربةٍ إلى الحركة الثورية الديمقراطية التي اكتسبت في كثيرٍ من تجلياتها نزعةً معادية للاستعمار. وإلى جانب ذلك استعدت، بعد أن وحدت قواها في حلف عسكري - سياسي (الاتحاد الثلاثي، والاتفاق الثلاثي)، لتقسيم تركيا وإيران بصورةٍ نهائية (دشنت الاتفاقية الأنكلو - روسية عام ١٩٠٦ بدايته) ولهذا فإنها أظهرت اهتماماً متزايداً في دعم بعض التيارات اللامركزية، وبعبارات أخرى، تأييد حركات الشعوب المضطهدة في سبيل الاستقلال. وبالتالي، كان بوسع الكرد عقد الآمال على المساعدة الخارجية ، في حين أنها كانت عوناً كبيراً لهم في وضعهم.

وبعد انقلاب تركيا الفتاة أيد القادة الكرد القوميون (أمين عالي بدرخان، وسيد عبد القادر، وشريف باشا وأحمد دول غافل باشا وغيرهم) النظام الجديد في بادئ الأمر عاقدين الآمال على ان الأتراك لن يعارضوا مطالب الأقليات القومية، وفي الواقع كان لمثل هذه الآمال

في مرحلة ((الربيع)) القصيرة لحكم تركيا الفتاة - كما بدا - لها ما يبررها .ففي الأيام الأولى عندما شعر قادة لجنة تركيا الفتاة ((الاتحاد والترقي)) بضعف مواقعهم، وبذلوا الجهود لكسب تأييد المنظمات السياسية، بما فيها كسب تأييد الكرد، حتى لقد تم انتخاب عبد القادر (نجل الشيخ عبيد الله الشهير ونصير الحكم الذاتي للكورد ضمن إطار الإمبراطورية العثمانية) رئيساً لمجلس الشيوخ في البرلمان العثماني.

كانت التنظيمات السياسية الكوردية الأولى التي شكلت بعد الثورة تقف موقفاً إيجابياً من تركيا الفتاة. وفي خريف عام ١٩٠٨ أسّس أمين علي بدرخان، وشريف باشا، وعبد القادر جمعية سياسية تنويرية ((جمعية تعالي وترقي كوردستان)) التي أصدرت صحيفة باللغة التركية ((صحيفة الترقي والمساعدة الكوردية المتبادلة))، وقام بتحريرها جميل بك. وقد ناقشت الصحيفة قضايا وحدة الكرد القومية والثقافية واللغوية والفلكور الشعبي الكوردي الخ، واكتسبت شهرةً كبيرة بين أوساط المثقفين الكرد الناشئة، ووصلت إلى أقصى مناطق كوردستان النائية[١]. وقام أنصار ((جمعية تعالي وترقي كوردستان)) بتشكيل ((جمعية نشر المعارف باللغة الكوردية))، التي أسست ((مدرسة دستورية)) كوردية في إسطنبول عام ١٩١٠[٢].

جرت في مرحلة ((ربيع)) تركيا الفتاة محاولة لتوحيد البدايات العفوية والتنظيمية في الحركة الكوردية، فقد افتتحت في مدن كثيرة في كوردستان وأرمينيا الغربية والعراق نَوادٍ كوردية تمتعت بشهرةٍ واسعةٍ بين صفوف السكان، فمثلاً، أقام نادي موش صلات مع العشائر الرئيسية في الولاية. وكان نادي بدليس من أشهر النوادي، حيث انتسبت إليه حين تأسيسه في أواخر عام ١٩٠٨ حالي ٧٠٠ شخص، وما لبث أن وصل هذا العدد إلى ٨٠٠ شخص. وكان لهذا النادي تنظيم صارم شبه عسكري، وأرسل مبعوثيه إلى جميع مناطق الولاية، وأثر نشاط نادي بدلس تأثيراً مثمراً في ضمان النظام الاجتماعي في الولاية.

ولا توجد إحصائيات موثوقة حول أية مشاركة للقوميين الكرد في إسطنبول في عمل النوادي، مع أن لا يستبعد ذلك، والجدير بالذكر أن هذه النوادي الكوردية، رغم أنها كانت

---

(١) أرشيف ف. ب. نيكيتين (في معهد شعوب آسيا، أكادمية العلوم السوفياتية)، الملفان الأول والرابع"
Safrastian. Kurds and Kurdistan ،P. 70 – 71.

(٢) حسين بارزاني، الأحزاب الكوردية السياسية والمنظمات الاجتماعية في النضال من أجل حل القضية الكوردية، موسكو، ١٩٧١.

تعتبر فروعاً للجنة ((الاتحاد والترقي))، فإنها مارست نشاطاً معادياً للحكومة مستنكرة سياسة تركيا الفتاة المركزية. ولهذا السبب، فإن النوادي تعرضت للملاحقة، وسرعان ما أغلقت بعد أن اكتشفت أمرها في صلاتها مع المتمردين الذين تسلموا مقاليد السلطة في إسطنبول عام ١٩٠٩، ولفترة قصيرة، وفي التحضير للثورة[٣] وبالتالي تبين أن الصداقة بين تركيا الفتاة والقوميين الكرد كانت قصيرة الأجل.

وسرعان ما ازداد الفتور بين تركيا الفتاة والقوميين الكرد بسرعة كبيرة بعد انقلاب نيسان عام ١٩٠٩، عندما رسخت لجنة ((الاتحاد والترقي)) أقدامها شكلياً في السلطة، وأصبحت سيدة الوضع تماماً. وراح القادة الكرد يبحثون عن حلفاء جدد، فوطّدوا صلاتهم مع ممثلي الحركة الأرمنية التحررية بشكل خاص، الأمر الذي أثار قلقاً كبيراً لدى تركيا الفتاة. وفي صيف عام ١٩٠٩ أرسل إلى الولايات الشرقية عملاء لجنة ((الاتحاد والترقي)) بغية زرع بذور الشقاق والريبة بين الأرمن والكرد[٤].

لقد مهّدت رواسب النزعات الإقطاعية التقليدية بين العشائر والخلافات بين القادة السبيلَ أمام تركيا الفتاة في صراعها ضدّ الكرد. فلقد كان أمين بدرخان سليل عائلة من بوتان، وعبد القادر من شمدينان، يطمحان في شَغل الأدوار الأولى في حركة كورد تركيا، إضافةً إلى ذلك كان أمين بدخان يبرهن على أنه خرج من بين صفوف الشمدينانيّين الزعماء الدينيّين فقط، في حين أن عبد القادر كان يؤكد أن البدرخانيين لم يكونوا حكاما،بل قواداً عسكريين فحسب.

وقد حاول المتنافسان أن يحطّ كل واحد منهما من شأن الآخر أمام أنظار الحكومة التركية، وذلك من خلال اتهامات متبادلة بالخيانة، والعلاقات مع الروس، والانفصالية. وقامت الحكومة مستغلةً هذا الخلاف بحل الجمعيات السياسية والتنويرية الكوردية عام ١٩٠٩، كما اعتقلت قادتها وأغلقت ((صحيفة الترقي والمساعدة الكوردية المتبادلة)) والمدرسة الكوردية، وهاجر غالبية القادة الكرد إلى خارج البلاد، أما البقية فقد واصلوا نشاطهم السري[٥]

لم تمرّ المرحلة القصيرة لنشاط المنظمات الكوردية العلني دون أثر في تطور الحركة الكوردية القومية اللاحق، فقد وضعت آنذاك، تحديداً، الأسس الأيديولوجية لهذه الحركة وأشكالها

---

(٣) الأرشيف التاريخي — العسكري الحكومي المركزي.

(4) Safrastian ،Kurds and Kurdistan ،P. 71.

(٥) حسين بارزاني، الأحزاب الكوردية السياسة... ، ص ٣٠.

التنظيمية التي أعطت ثمارها في ما بعد. وكانت الجمعيات الأنفة الذكر، في المرحلة المدروسة، عبارة عن حلقات صغيرة لها برنامج يتسم بالغموض وعدم التحديد. وقد انعكس في نشاط هذه الجمعيات الجوانب الضعيفة النموذجية في الحركة الكوردية التي كانت وليدة تخلف عام في المجتمع الكوردي آنذاك. والجانب الرئيس منها هو ضعف الصلة مع حركة الاحتجاج الشعبية الجماهيرية لسكان كوردستان ضد المضطهدين[٦]

وفي أعقاب حظر نشاط المنظمات الاجتماعية - السياسية وغلق النوادي الكوردية العلنية أصبحت الحياة السياسية في كوردستان في غاية الصعوبة، لكنها لم تتوقف. وقد تسربت معلومات حول تمركزها في المدرسة، حيث جرى تشكيل ما يشبه النوادي التي أغلقتها السلطات، واستطاع الكرد فيها بحث المسائل التي تهمهم.

وخلافاً للنخبة، التي كانت تعيش بصورةٍ رئيسة في العاصمة وفي المدينة الكبيرة من الإمبراطورية، فإن انقلاب تركيا الفتاة قوبل بوجه عام بالعداء من جانب الكرد في كوردستان نفسها. إلا أن أسباب ردّ الفعل المفاجيء هذا، للوهلة الأولى، ولم يكن له مدلول واحد.

وقبل كل شيء، استمرت تلك الحركات، - وكان ذلك ((حسب العادة))- التي بدأت قبل الثورة. ولم يكن تغيير السلطة في إسطنبول بالنسبة إلى الجماهير الكوردية حدثاً له علاقة مباشرة بهم، لا سيما أن السلطان عبد الحميد الثاني بقي شكلياً على العرش. ولم تنعكس إعادة الدستور على وضع العشائر الكوردية أبداً، فهي ببساطة لم تتذوق بعد طعم الديموقراطية والتقدم اللذين وعدت بهما تركيا الفتاة معظم شعوب الإمبراطورية العثمانية،بينما استقبلت القيادة العشائرية - الإقطاعية في كوردستان، ولا سيما تلك الفئة التي كانت لها امتيازات في ظل الحكم السابق (في الحميدية وغيرها) التغييرات بمخاوف مكشوفة، ظناً منها أن السلطة الجديدة تضع حداً لتصرّفها، الذي لا رقابة عليه. كما قادت حركات العشائر الكوردية المعادية للاتحاديين التي قامت على الفور بعد انتصار الثورة.

كان إبراهيم باشا، الذي ورد ذكره آنفاً، أول من قام بحركته، فقد وصله نبأ انقلاب تركيا الفتاة وهو في ضواحي دمشق، عندما توجّه بأمر من عبد الحميد الثاني على رأس أفواج الحميدية لقمع ثورة العشائر في الحجاز. ولم يواصل سيره بعد،بل قام بانتفاضة اتحاد العشائر

---

(٦) جليلي جليل، من تاريخ نشوء الصحافة لكوردية السياسية، ١٩٧٣، موسكو، ١٩٧٥. ص ٧٢-٧٣

المّلية التي شملت أراضي واسعة تمتد من أرزنجان وحتى ديرالزور، كما استولى على مدينة دمشق ولفترةٍ قصيرة. ولم يتمكن الأتراك من إخماد الثورة إلاّ في أواخر عام ١٩٠٨ بعد أن زجّوا في الحرب ضد المليين ٢٢ كتيبة عسكرية وقاموا بتأليب عشيرة شمر العربية ضدهم. ولاذ إبراهيم باشا بالفرار إلى جبل سنجار حيث قتل(٧). وفي الوقت ذاته، اندلعت الثورة في ديرسم، التي قامت تحت شعار النضال ضد الحكم الجديد الذي – حسب اعتقاد كورد زازا - حاول تقوية سلطة الأتراك عليهم. وقد زج بقواتٍ كبيرة (بلغت ٢٤ كتيبة) لإخماد الثورة، لكن الأتراك لم يتمكنوا من إحراز نصرٍ حاسم. وانسحب الثوار إلى الجبال، ومنها شنوا هجماتهم المتواصلة، أما محاولة القيادة العسكرية التركية في التواصل إلى اتفاق مع زعماء زازا فقد أحدثت تأثيراً مؤقتاً فحسب، وبقيت ديرسم بؤرة دئمة للحركات الحركة الكوردية المعادية للحكومة[٨]

وكانت الأحداث في كوردستان الجنوبية أكبر رد فعل جماهيري على انقلاب تركيا الفتاة. ففي تشرين الأول عام ١٩٠٨ قام أفراد عشيرة هموند – الذين أيدهم الزيباريون والبارزانيون- بحركتهم ،واستخدم الثوار وبنجاح تكتيك حرب العصابات ضد القوات التأديبية، وانتقلت عشائر كثيرة إلى الأراضي الإيرانية[٩]

وفي نهاية عام ١٩٠٨ وأوائل عام ١٩٠٩ أصبحت السليمانية مركزاً للحركات المعادية الأتراك في كوردستان الجنوبية، وقادتها عائلة الزعيم الكوردي الديني البارز الشيخ سعيد، التي كانت تحكم السليمانية، ولم تكن راضيةً عن التغيرات السياسية في تركيا. وبعد استشهاد الشيخ سعيد، دعا نجله محمود برزنجي، الكرد للقيام بالثورة. ولأجل بث الذعر في نفوس الكرد المتمردين قام قائد القوات التركية محمد باشا بحرق ٤٠ قرية كوردية ونهبها، الأمر الذي كان سبباً في انتشار الثورة على نطاق أوسع. والحق الثوار عدداً من الهزائم بالقوات التركية وحاصروا مدينة السليمانية. وتعينّ على السلطات تجنيد قطعات كبيرةٍ من القوات لإخماد الثورة. إلا أن استغلال محمد باشا للنزاعات العشائرية بمهارة وموافقة تعيين الشيخ معروف

---

(٨)الأرشيف الحكومي المركزي للأسطول البحري- الحربي السوفياتي.

(9) E.B. Soane ،To Mesopotamia and Kurdistan in Didguise. With Historical Notices of the Kurdish Tribes and the Chaldeans of Kurdistan ،London ،1912. P. 180 – 181.

شقيق الشيخ سعيد نائباً (وكيلاً) لمدينة السليمانية سمحت للسلطات بالتوصل إلى هدوء مؤقتٍ فقط[١٠].

كما لوحظ في الأشهر الأولى التي أعقبت انقلاب تركيا الفتاة التذمر في جميع مناطق كوردستان الأخرى وخاصةً في الشريط الإيراني - التركي الحدودي. وكثرت حوادث تهجير الكرد إلى إيران وحالات التوجه إلى القنصليات الروسية لطلب حماية روسيا لهم، وحتى قبول الجنسية الروسية لعشائر كاملة[١١].كتب القنصل الروسي العام في أرضروم، سكريابين، أنه رغم بيانات الاتحاديين ووعودهم المغرية فإن ((جميع الكرد يرفضون الانصياع للحكم الجديد، أما الأفواج الحميدية التي تواصل نهب الشعب فتبدي مقاومة مسلحة لجباة الضرائب، معلنة أنها لن تعترف بالحكومة الحالية))[١٢] لقد أشعلت العناصر المحافظة والرجعية في الإمبراطورية العثمانية نار النزاع بين الكرد والاتحاديين بصورة واعية. وحافظت هذه العناصر على نفوذها الكبير حتى بعد انقلاب تركيا الفتاة، سواء في المستويات الحكومية العليا أم في المقاطعات الريفية. ورغب أنصار الحكم السابق في حكومة كامل باشا كسب تأييد القيادة الكوردية لترميم سلطة السلطان عبد الحميد الثاني. فمثلاً عندما قامت الإدارة المحلية في ولاية وان بتشجيع الكرد على اضطهاد المسيحيين وشنّ الغارات على الأراضي الإيرانية، فإنها سعت من وراء ذلك إلى التشهير بسياسة لجنة ((الاتحاد والترقي)) القومية، التي بنهجها المركزي قدمت ذريعةً لذلك. وفي هذه الظروف دعا الزعماء الكرد في ديار بكر إلى إعادة سلطة السلطان علانية والرجوع إلى الإسلام والشريعة، كما أرسلوا في أثناء التمرد المعادي للثورة الذي وقع في نيسان عام ١٩٠٩ برقية تهنئة إلى عبد الحميد الثاني[١٣].

وأصبحت مسألة الحميدية حجر عثرة في العلاقات المتبادلة بين تركيا الفتاة والقيادة الكوردية. فقد أثار هذا الوليد المقيت للسلطان الدموي الحقد والكراهية في كل مكان، وأخذ السكان يطالبون بعد الثورة بالقضاء على الحميدية فوراً، وكأنّ لجنة ((الاتحاد والترقي)) كانت تحبذ ذلك أيضاً. وفي أيلول أصدرت الحكومة أمراً بنزع السلاح من الحميدية، إلا أنها لم تنفّذ ذلك عملياً.

---

(١٠) المصدر السابق، ص ١٩٠- ١٩٥، ٢٨٩- ٢٩١.

(١١) الأرشيف التاريخي — العسكري الحكومي المركزي.

(١٢) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(١٣) المصدر السابق.

وبصرف النظر عن إعلامية هذا الإجراء فقد استقبلته القيادة الكوردية بالحراب. وقاد المقاومة زعيم اتحاد حيدران كور حسين باشا، ونشأ توتر شديد بين الحميدية والقوات النظامية تحول أحياناً إلى اشتباكات مسلحة بين الطرفين[١٤]

وفي هذه الظروف سرعان ما تخلت تركيا الفتاة نهائياً عن فكرة حل الحميدية خشية التعقيدات القادمة مع هذه التشكيلات، كما أخذوا، في إسطنبول، خطط استخدام الخيالة الكوردية ضد روسيا في الحسبان. وفي نهاية المطاف ترك الاتحاديون كل شيء كما كان وغيروا فقط تسمية الحميدية إلى ((أفواج سلاح الفرسان الخفيفة من الرحّل))[١٥]

صحيح أنهم لم يتخلوا في ما بعد عن محاولات تحسين إدارة الخيالة الكوردية بعد أن أعاروا اهتماماً خاصاً لتشديد رقابة الضباط الأتراك عليها. إلا أن ذلك لم يعطِ النتائج المرجوة سواء من الناحية العسكرية الصرفة أم من الناحية السياسية. ووجه كور حسين باشا ضربة قوية إلى مؤسسة الحميدية، وكان قد غادر مع جميع أفراد عشيرة حيدران تركيا إلى إيران (الذين كانوا يقدمون ستة أفواج إلى الحميدية). ومنذ ذلك الحين، فإنه لم يبقّ - حسب رأي مراقب روسي - ((وجود لسلاح الخيّالة الكوردي عملياً))[١٦].

والسبب الآخر لاستياء الإقطاعيين الكرد من لجنة ((الاتحاد والترقي)) هو سياستها في المسألة الأرمنية. فلقد دافع الاتحاديون في الفترة الأولى من حكمهم عن التقارب بين جميع شعوب الإمبراطورية العثمانية لغرض ترسيخ مواقع سياستهم الداخلية، ولهذا حاولوا الاتفاق مع قادة الحركة التحررية الأرمنية القومية. كما شرعت السلطات الجديدة باتخاذ التدابير لإعادة أراضي الأرمن إليهم، والتي استولى عليها الإقطاعيون الكرد في أثناء المذابح، ورغم أن هذه المحاولات كانت في أكثر الحالات عديمة الجدوى - إذ قامت السلطات في منتصف عام ١٩٠٩ بمذابح جديدة ضد الأرمن في أضنة وفي مناطق أخرى من شرق تركيا - فإن سياسة الحكومة تجاه الأرمن أثارت عدم الثقة لدى القيادة الكوردية أكثر من ذي قبل[١٧].

---

(١٤) م. أريانوف، شريعت، العدد ٢١، ١٩٠٨. ص ٣٥- ٣٦.

(١٥) الأرشيف التاريخي — العسكري الحكومي المركزي.

(١٦) المصدر السابق.

(١٧) تفليسكي ليستوك، ١٩٠٨/٩/٣ و ١٩٠٩/٦/٢٣

وهكذا لم تؤيد جميع الفئات الكوردية في الإمبراطورية العثمانية ثورة تركيا الفتاة في بادىء الأمر، ذلك أن عدداً كبيراً من الكرد وجد فيها خطراً على امتيازاتهم الإقطاعية - العشائرية.

ودعت حركات الكرد في تركيا إلى اتخاذ موقف آخر في أعقاب قمع تمرد نيسان عام ١٩٠٩، عندما خالفت قيادة تركيا الفتاة وعودها الأولى، وأخذت تميل نحو اليمين بسرعة، وما لبثت أن استسلمت أمام معسكر الإقطاعيين والإمبرياليين. ومع أن الحركة الكوردية ظلت من الناحية الاجتماعية في مستواها السابق، فإنها قد ساهمت في انهيار الإمبراطورية العثمانية الرجعية وفي عملية الانبعاث القومي التاريخية التقدمية للشعوب المضطهدة فيها.

وبعد هدوء لم يدم طويلاً أخذ التوتر في أواخر عام ١٩٠٩-١٩١٠ يزداد في كوردستان، وكان أول من قام بحركتهم ضد الأتراك هم الكرد في منطقة بارزان بقيادة الشيخ عبد السلام بارزاني، الذي ألحق هزائم عديدة بالأتراك(١٨).وفي أوائل عام ١٩١٠ اشتد التذمر في منطقتي بايزيد وبدليس، حيث قام كور حسين باشا، وعبد القادر ، وموسى بك، وسليم علي وغيرهم من الزعماء الكرد، بدعاية مكشوفة ضد الحكومة" ونشأت في كل مكان من هذه المناطق الجمعيات والنوادي التي انضم إليها قسم كبير من الكرد المحليين(١٩)

كانت إقامة اتصالات مع العرب الذين قاموا بالنضال التحرري ضد النير العثماني ظاهرةً جديدة في الحركة الكوردية،فقد كان الكرد يصغون باهتمام وتعاطف إلى أخبار الثورات في سوريا، ولبنان، والعراق واليمن، وإلى ما يقوم به القوميون العرب من نشاط كبير. وقدم إلى كوردستان مبعوثون من اليمن حيث كان الثوار على عتبة إحراز نجاح حاسم، وجرى جمع المال لصالح سكان اليمن (٢٠) وإضافةً إلى ذلك بحث عدد كبير من القادة الكرد عن حلفاء لهم داخل تركيا وبين العناصر المناوئة للجنة ((الاتحاد والترقي))، التي انتعش نشاطها إثر ازدياد مصاعب البلاد الخارجية والداخلية. ورفض الكرد في عدد كبير من مناطق شرق الأناضول دفع الضرائب وتقديم الجندين إلى ((سلاح الفرسان الخفيف))(٢١)

---

(١٨) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(١٩) المصدر السابق.

(٢٠) المصدر السابق.

(٢١) المصدر السابق.

لم يجد أنصار تركيا الفتاة الذين كانوا عاجزين عن وقف النهوض المتعاظم للحركة الكوردية وسيلة أفضل من العودة إلى سياسة عبد الحميد في تقديم الرشاوى للقيادة الكوردية وتأليب الكرد ضد الأرمن.ولهذا الغرض قامت الشخصيات البارزة في لجنة ((الاتحاد والترقي)) برحلات دورية إلى شرق الأناضول والتقت بالزعماء الكرد الكبار، كما أدلت بتصريحات معادية للأرمن. وفضلاً عن ذلك ،بدأت السلطات بتوزيع الأوسمة والمال على البكوات والشيوخ الكرد، ولم تأخذ من الأرمن تلك الأراضي التي كانت باعتها لهم في الأشهر الأولى من انقلاب تركيا الفتاة وبدأت تعطيها للإقطاعيين الكرد وحسب،بل وتلك الأراضي التي كانت تابعة لهم حتى قبل أحداث التسعينات. وإلى جانب ذلك، اتخذت تركيا الفتاة إجراءات بوضع رقابة حكومية صارمة على العشائر، بما فيها التنكيل، ودون رأفةٍ، بالعصاة. بدأ في ربيع عام ١٩١٠ وللمرة الأولى في تأريخ الامبراطورية العثمانية، تجنيد غير المسلمين في الجيش التركي، فإلى جانب ضرورة زيادة أعداد المستدعين الى الخدمة الإلزامية ، كان هذا الاجراء الاعلامي الواسع يستهدف التقليل من أهمية الخيالة الكوردية غير النظامية، الأمر الذي كان سبباً إضافياً لاستياء البكوات الكرد[٢٢]

ودفع عدم التوافق التامّ بين القيادة الكوردية - الإقطاعية وتركيا الفتاة في السنوات الأولى من حكمها بأبرز القادة الكرد إلى توجيه أنظارهم نحو روسيا المجاورة ثانية، كي يتمكنوا بمساعدتها التخلص من النير التركي البغيض. وكان صاحب المبادرة عبد القادر وعدد من الشخصيات الكوردية الأخرى، التي اقترحت في آذار عام ١٩١٠ -وفي رسالة إلى وكيل القيصر في القفقاس الكونت ي. ي. فورونتسوف - داشكوف -القيامَ بثورة شاملة للعشائر الكوردية بمساعدة روسيا ووضع كوردستان كلّها تحت سلطتها. وفي حال رفض الروس قبول هذه الخطة طلب القادة الكرد السماح لهم بالهجرة إلى روسيا ,أو منحهم الجنسية الروسية[٢٣]

وذهب عبد الرزاق، الذي كان يترأس مجموعة من القادة الكرد، الذين كانوا يقفون من الحكومة التركية موقفاً أكثر حزماً لا مهادنة فيه، أبعد من ذلك. ففي تشرين الأول عام ١٩١٠طلب منحه الجنسية الروسية والسماح له بالسكن في روسيا،وغادر إلى الأراضي الإيرانية

---

(٢٢) المصدر السابق.

(٢٣) المصدر السابق.

وهو ينتظر الرد[٢٤] ومنها أبلغ الحكومة الروسية بخطته في حل المسألة الكوردية وبالتنسيق والاتفاق مع إسماعيل آغا سمكو وسردار خانه ماكو، مرتضى كلي خان. وكانت الخطة تقضي بإقامة قاعدة للثوار في إيران ((كخطوةٍ أولية نحو إنشاء إمارة كوردية مستقلة ))، ومن ثَمّ القيام بثورة شاملةٍ في كوردستان تركيا وتشكيل دولةٍ كوردية مستقلة وموحّدة، وبمساعدة روسيا وحمايتها المباشرة[٢٥]

رأت الأوساط الحاكمة في روسيا أنه من غير المرغوب فيه الارتباط بالحركة الكوردية في تركيا وتقديم أيّ دعمٍ كان لفكرة قيام كوردستان مستقلة، أو ذات حكم ذاتي، لكونها مغامرة وخطرة للغاية وتهدد بجرّ البلاد إلى تعقيدات جدية في الشرق الأوسط وفي العلاقات المتبادلة مع الدول الكبرى. وكانت النتيجة العملية الوحيدة لمبادرات الحزب الموالي لروسيا في الحركة الكوردية، هي إقامة اتصالات مباشرة لروسيا مع أكثر زعماء الحركة الكوردية نفوذاً وقوّة. وقد سُمح لعبد الرزاق بالسكن في يريفان، لكن قيادة القفقاس حاولت تحديد نشاطه السياسي، وعلى أية حال لم تلتزم معه بأية تعهدات[٢٦]

واتضح أن رهان القادة الكرد على روسيا لم يكن واقعياً آنذاك، لأنهم لم يكونوا قادرين على الأخذ بالحسبان مجموعة من الدوافع والعوامل المحددة لسياسة روسيا القيصرية، سواء في الشرق الأوسط أو في القفقاس. بَيْدَ أن فكرة توحيد الكرد في إيران وتركيا، وبدعم من روسيا، كانت بحدّ ذاتها تستند الآن إلى قاعدةٍ سياسية واجتماعية صلبة وأكثر أهمية، خلافاً للحركات التي قامت في عهد الشيخ عبيد الله. ومسألة أخرى ،هي أن لا عبدالقادر ولا عبدالرزاق ولا الآخرين من امثالهما،كانوا مؤهلين للقيام بدور قادة الحركة الكوردية العامة، إلا أن نضالهم في سبيل تعزيز الوحدة السياسية للحركة الكوردية التحررية لم يذهب هباءً وأعطى ثماره في ما بعد.

وكان الوضع في كوردستان إيران أحد الأسباب الرئيسية لعدم توفير فرص النجاح للفكرة الكوردية القومية العامة في السنوات المدروسة. ففي سنوات ١٩٠٨ - ١٩٠٩ جرى نهوض كبير للحركة الثورية في إيران، تجلّى في قيام الجماهير الشعبية بكفاح مسلح واسع النطاق ضد

---

(٢٤) الأرشيف التاريخي الحكومي المركزي في جمهورية جيورجيا السوفياتية.

(٢٥) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(٢٦) المصدر السابق.

الرجعية. ولم تكن مساهمة الكرد كبيرة في هذه المرحلة من النضال ضد المعسكر الرجعي في إيران، لأن الدستوريين - الثوريين لم يفلحوا في القيام بأيّ إنجاز لصالح الجماهير الشعبية الكوردية.

كما لم يطالب الكرد الإيرانيّون، الذين لم يشاركوا بنشاط في الأحداث الثورية آنذاك، بمطاليبهم القومية. وفي حقيقة الأمر لم ينشأ بعد، في هذه المرحلة حركة كوردية تحررية في إيران. فالكرد في إيران كانوا على صلةٍ ضعيفةٍ مع أشقائهم في الإمبراطورية العثمانية، سوى أن أراضي كوردستان إيران كانت ملاذاً للعشائر التي طاردتها القوات التركية التأديبية. ولا يعود الأمر في ذلك إلى تخلف كوردستان إيران مقارنة بكوردستان تركيا من النواحي الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية وحسب، بل إلى أن قسماً كبيراً من الكرد في إيران قد تورط في عهد تركيا الفتاة أو في ظل حكم عبد الحميد الثاني، وبهذه الدرجة أو تلك، في أعمال تركيا العدوانية والتوسعية على الأراضي الإيرانية.

ولم يؤد تغيير النظام السياسي في الإمبراطورية العثمانية إلى تخلّي حكومتها عن مطامعها في جزءٍ كبيرٍ من كوردستان - إيران. وفي الوقت الذي شجب فيه الاتحاديون، في أثناء صراعهم على السلطة، سياسة عبد الحميد الثاني العدوانية في الشرق الأوسط,فإنهم بعد تسلمهم زمام الحكم لم يوصلوا هذه السياسة وحسب، بل تجاوزوا كثيراً السلطان المخلوع[٢٧]

إلا أن أساليب القيام بعدوان في كوردستان إيران قد تغيّرت بعض الشيء ,فقد غدت الركيزة الأساسية ليس على استغلال الكرد في تركيا، بقدر ما كانت على استغلال الكرد في إيران.

ولهذا الغرض قامت تركيا الفتاة بدعاية قوية معادية لإيران بين صفوف الكرد في الشريط الحدودي. فقد جاب الضباط الأتراك المتنكرون في زي مدني معظم المناطق، داعين السكان إلى الاعتراف بسلطة الحكومة التركية ودفع الضرائب لها. وحسب ما أعلنه القنصل الروسي في وان أولفريف، روّج الأتراك لضرورة ((تكوين قوة موحدة من الشعب الكوردي التي لن تكون حصناً لتركيا في آسيا الصغرى وحسب، بل وستمهّد السبيل أمامها في عملية ضم أذربيجان إليها في المستقبل[٢٨]

---

(٢٧) أرباتوف، ((النزاع الإيراني — التركي الحدودي)). شريعت، ١٩٠٨، ص٢٢ — ٢٥.

(٢٨) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

ومنذ تشرين الثاني عام ١٩٠٨ شرعت السلطات التركية في توسيع رقعة الأراضي المحتلة سابقاً التي بلغت مساحتها حتى نهاية عام (١٩١١) ٣٠ ألف كيلومتر مربع[٢٩].وأدخلت هنا الإدارة التركية المدنية، التي قامت بإحصاء السكان، واقتنت كتب السجلات العقارية ووضعت نظامها الضرائبي.وقد جرى تغيير أسماء هذه المناطق التي كانت تسمى في البداية ((الأقضية الجديدة)) إلى ((الأقضية الشرقية))[٣٠]

قامت الإدارة التركية بإجراءات اتّصفت بطابع إلحاقي واضح في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وحاولت إنشاء سندٍ في شخص الخانات الكرد الأوفياء لها أبداً، وتقويض مواقع، ونفوذ، تلك الفئة من الملاكين، الذين كانت مصالحهم الاقتصادية والسياسية مرتبطة، ولأسباب مختلفة، بطهران.

ولهذا الغرض شجعت السلطات التركية العسكرية والمدنية ريع الزعماء الكرد على العقارات العائدة للملكين الإيرانية، سواء في المناطق المحتلة مباشرة، أم في المناطق المجاورة. ومراراً ما كان الأتراك يأخذون القرى من أصحابها المحلّيين ويعطونها لأنصارهم من فئة الأعيان الكوردية العليا[٣١].

وقد استفاد الإقطاعيون الكرد الكبار، الذين كان أكثريتهم ينحدرون من أصل تركي من هذه الإجراءات ولهم ممتلكات على طرفي الحدود. وإلى جانب ذلك عانى الشغّيلة من السكان في المناطق المحتلة معاناة شديدة من ظلم السلطات التركية وتعسّفها وابتزازها، ناهيك عن الحديث عن فقدان الأمن والنظام في الشريط الحدودي. ولهذا السبب كان لأكثرية سكان الأراضي المحتلة ميول معادية للأتراك المحتلّين[٣٢]

ولم يقتصر الأمر على الاستياء السلبي، ففي أيلول عام ١٩١٠ وقعت حركات مسلحة ضد النظام المحتل، وشاركت فيها العشائر الكوردية مشاركة فعالة[٣٣].وعندئذٍ عقد الأتراك الرهان على تنظيم حركة جماهيرية كوردية في إيران، التي سوف تخضع لإغراضهم السياسية كلياً.

---

(٢٩) تفليسكي ليستوك، ١٩١٢/١/٣١ "The Morning Post"

(٣٠) الأرشيف التاريخي – العسكري الحكومي المركزي.

(٣١) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(٣٢) مواد لدراسة الشرق، الإصدار ٢، عام ١٩١٥. ص١١٩ – ١٢١.

(٣٣) أرشيف سياسة روسيا الخارجية" تفليسكي ليستوك ١٩١٠/٦/١٥.

دعا مرتضى كلّي خان سردار ماكو وحليف الأتراك القادة الكرد في تركيا إلى ماكو للنضال ضد الحركة الثورية[٣٤] إلا أنه لم يكن مؤهلاً للقيام بدور قائدٍ عام للكورد في إيران، وكان المؤهل لهذا الدور هو حاكم قوتور إسماعيل آغا سمكو، فبعد أن استولى الأتراك على جزءٍ من أراضي قوتور في خريف عام ١٩١٠ عرضوا على سمكو أن يصبح من رعايا الحكومة التركية على أن يمنحوه لقاء ذلك إدارة الحكم في قوتور، وتشخريك وصوماي مدى الحياة. إلا أن سمكو رفض هذا الاقتراح رفضاً قاطعاً، وخاض حرب العصابات ضد الأتراك، بعد أن أعلن عن وفائه للحكومة الإيرانية[٣٥]

وعلى خلفيّة الإخفاقات التي مُني بها الأتراك، قدمت الحركة المعادية للثورة بقيادة عبد الفتاح ميرزا سالار الدولة، شقيقَ الشاه الأسبق محمد علي، فرصةً هامةً جداً لإنقاذ السياسة التركية في كوردستان إيران. فقد أمضى شتاء عام ١٩١٠ - ١٩١١ في تركيا، حيث وافق، وبتكليف من لجنة ((الاتحاد والترقي))، على إثارة الكرد في إيران لإخضاع كوردستان - إيران كلها وأذربيجان لحكمه، لقاء مساعدته بالمال والسلاح.وفي حالَ النجاح فقد عزم على تتويج نفسه شاهاً على إيران، والاعتراف بحماية تركيا[٣٦]

وقام ربيع عام ١٩١١ ظهر سالار الدولة في المناطق الشمالية الغربية من كوردستان - إيران، وقام بدعم نشيط من الأتراك باستمالة الكرد في إيران وفي كوردستان الجنوبية إلى حدً ما إلى جانبه. وفي أواسط تموز نصّب نفسه حاكماً على كوردستان كلها، وأخذ يستعد للحملة على طهران في آنٍ واحدٍ مع محمد علي الذي زحف نحو العاصمة من الشمال[٣٧] إلا أن أكثرية سكان كوردستان إيران سرعان ما رفضت تأييد سالار الدولة بسبب نزعته الموالية للأتراك بصورة رئيسة. كما نظم الثوار الإيرانيون معارضةً فعالة ضده. وبعد أن بقي سالار الدولة من دون قوات تقريباً، لاذ بالفرار إلى جنوب كوردستان إيران، حيث عزم علي توحيد الكرد من

---

(٣٤) ((نشرة معلومات عن الدول المجاورة من دائرة الاستطلاع))، تفليس ١٩١١- ١٩٣، العدد١. ص٦٩-٧٠" أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(٣٥) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(٣٦) مجموعة وثائق دبلوماسية تتعلق بالأحداث في بلاد فارس منذ نهاية عام ١٩٠٦ وحتى ٣١كانون الأول عام ١٩١١، الإصدار٦. ص٨٣.

(٣٧) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

جديد تحت قيادته والقيام بحملةٍ عسكرية إلى طهران[٣٨].لقد باءت هذه المحاولة الأولى للرجعية الإيرانية في تحالفها مع تركيا لاستغلال الكرد في أهداف معادية للثورة ولصالح التوسع التركي في آن معاً بفشل ذريع،الأمر الذي سارع في احباط مخططات الحكومة التركية العدوانية في كوردستان إيران.

كما وجهت روسيا وإنكلترا وألمانيا ضربةً قاضيةً إلى هذه المخططات، التي رغم خلافاتها لم تعتزم السماح للأتراك باحتلال غرب وشمال غرب إيران، المجال الحيوي لمصالحها الاستعمارية، وبالنتيجة باء التدخل التركي بالفشل.

وإلى جانب ذلك انهارت حسابات الحكومة التركية في شطب القضية الكوردية من جدول الأعمال بعد أن وجهتها نحو إيران. وبالعكس، فقد برزت القضية الكوردية في سنوات ما قبل الحرب على الساحة من جديد بعد أن تحولت إلى خطر على حكم تركيا الفتاة.

## الحركات الكوردية عشية الحرب العالمية الأولى

دخل نظام تركيا الفتاة منذ النصف الثاني لعام ١٩١١ مرحلة أزمة سياسية داخلية وخارجية حادة، فقد وقَف حزب ((الحرية والائتلاف))، الذي ضم في صفوفه خصوم حكم تركيا الفتاة ضد لجنة ((الاتحاد والترقي)). وقامت الدول الاستعمارية الكبرى بدورها، مستغلةً فشل سياسة حكم تركيا الفتاة، بالإسراع في إعداد مشروع تقسيم الإمبراطورية العثمانية بصورة نهائية. وفي أيلول عام ١٩١١ نشبت الحرب بين الإمبراطورية العثمانية وإيطاليا على مستعمرات تركيا الأخيرة في شمال أفريقيا على طرابلس الغرب وبرقة، وبعد مرور عام اشتعلت نيران الحرب مع بلغاريا، واليونان، وبلاد الصرب، والجبل الأسود، على مقدونيا. وأُلحقت في هاتين الحربين الهزيمة بالإمبراطورية العثمانية، بعد أن خسرت مستعمراتها في افريقيا وجميع مستعمراتها الأوروبية تقريباً. وفي أثناء حرب طرابلس الغرب والبلقان لم يُبدِ الكرد عن عدائهم للعثمانيين وحسب، بل انضموا، وبنشاط، إلى الجبهة المعادية للأتراك. فقد تملصوا من الاستدعاء إلى الخدمة العسكرية ومن جميع محاولات السلطة لجرّهم إلى ((الدفاع عن الوطن)) بوجه عام. وانضم عدد من قادة الكرد، بما فيهم البدرخانيون، إلى حزب ((الحرية الائتلاف))[٣٩].

---

(٣٨) أرشيف سياسة روسيا الخارجية" تفليسكي ليستوك ١٩١١/٧/١٤.

(٣٩) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

لقد طرح عبد الرزاق في المؤتمر، الذي انعقد في أرضروم في أواسط شباط عام ١٩١٢، مسألة توحيد جميع القوى المعارضة والقيام بثورة كوردية شاملة في الإمبراطورية العثمانية.وفي الوقت ذاته ازداد نفوذ أنصار التوجه نحو روسيا في القيادة الكوردية: فقد توجه القادة الكرد أكثر فأكثر (لاسيما االإيزيديون، وزازا، والعشائر الكوردية في الجنوب) إلى القنصليات الروسية بطلبات تقديم المساعدة والحماية[٤٠].

كانت الحركة الكوردية عاملاً هاماً في تفاقم أزمة حكم تركيا الفتاة، ومهد في تموز عام ١٩١٢، السبيل أمام الائتلافيين لتسلم مقاليد السلطة. وقد قدر الائتلافيون هذه المساعدة في أثناء مرحلة الصراع على السلطة، فلم يبخلوا بتقديم الوعود للكورد وغيرهم من الشعوب المضطهدة في الإمبراطورية العثمانية. وبعد أن تسلموا زمام الحكم في البلاد بذلوا جهوداً غير قليلة لكسب تأييد الكرد، فقد أسسوا رابطة كوردية انتسب إليها ١٧٠٠ شخص فوراً، وقاموا بدعاية واسعة موالية للحكومة، وسعوا إلى إقامة اتصالات مع زعماء العشائر الأكثر نفوذاً[٤١].

وبخصوص تفاقم جديد في المسألة الأرمنية بسبب مطالبة الأرمن بإجراء إصلاحات فعالة في أرمينيا الغربية، وقفت حكومة الائتلافيين إلى جانب القيادة الكوردية، وحاولت من جديد إشعال نار الفتنة بين الكرد والأرمن [٤٢] وكانت السلطات معنية جداً بتهدئة الكرد لدرجة أنها أصدرت في أواخر عام ١٩١٢ عفواً عن عبد الرزاق، الذي كان معتقلاً قبل هذا الحين، وكذلك عن الشيخ طه، وغيرهما من زعماء المعارضة الكوردية المعادية للأتراك[٤٣]

ورغم الإيحاءات الموالية للكورد، لم يتمكن الائتلافيون خلال نصف عامٍ من وجودهم في الحكم من كبح جماح الحركة الكوردية التحررية. فلم ير الكرد اختلافاً جوهرياً بين الاتحاديين والائتلافيين، وواصلوا النضال في سبيل حقوقهم، وكما مضى، فقد جرى الإعداد لثورة شاملة معادية للأتراك وفي سبيل إقامة إمارة كوردية مستقلة، وشارك فيها الشيوخ والأغوات الكرد، الذين أيدوا الائتلافيين سابقاً (مثل حسين وحسن بدرخان)، وتشكلت في أرضروم لجنة لتنظيم

---

(٤٠) المصدر السابق.

(41) D.A. Schmidt ،Journey Among Brave Men ،Boston – Tornto ،1964. P. 51.

(٤٢) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(٤٣) المصدر السابق.

الثورة وكان لها فروع في وان، وديار بكر، وأورفة وغيرها من المناطق. ورأت اللجنة أن بمقدورها النهوض بحوالي ٧٠ ألفاً من الثوار المسلّحين في المناطق أرضروم وبدليس وبايزيد وموش. وتوجّه رئيس اللجة خير الدين بك إلى روسيا بطلب المساعدة. وقد تجلت حالة الكرد النفسية العامة في أحد التقارير نائب القنصل الروسي في بدليس، شيركوف: ((لو أن الروس جاؤوا بسرعة لتخلصنا ساعة قبل أخرى من هذه الحكومة (التركية) الضعيفة والعاجزة واللاأخلاقية))[٤٤]

إلا أن حركة الكرد الضعيفة تنظيماً، والمسدودة الآفاق، لم تناسب الأهداف المحدّدة لسياسة روسيا الشرق أوسطية في تلك المرحلة، بل وإن الكرد أنفسهم لم يتمكّنوا من القيام بثورة شاملة بسبب انقساماتهم العشائرية. ومع ذلك، فإن موقف السكان الكرد العدائي والعلني كان أحد الأسباب التي أعاقت الائتلافيين عن الحفاظ على السلطة في أيديهم. وفي كانون الثاني عام ١٩١٣ استولت تركيا الفتاة على السلطة ثانية في أعقاب انقلاب حكومي. وفي هذا الحين فقدت تركيا الفتاة تماماً بقايا ثوريتها ونزعاتها الديموقراطية سابقا. وجاءت إلى السلطة الديكتاتورية الرجعية لحكومة الثلاثة: أنور - طلعت - جمال، التي تسلحت بأيديولوجية التعصب التركي العنصرية (إلى جانب النعرة الدينية الإسلامية أيام عبد الحميد) لتبرير سياستها الداخلية الشوفينية والخارجية التوسعية.وفي هذه الأثناء اشتد على سواحل البوسفور نفوذ ألمانيا، التي سرعان ما حولت ((تركيا إلى دولةٍ تابعة لها عسكرياً ومالياً))[٤٥]

إن عودة تركيا الفتاة إلى السلطة بعد القضاء على مؤامرات خصومها السياسيين وإقامة سلطة حكومة الثلاثة المطلقة بقيادة أنور، قد وضعت حدّاً لأزمة ((القيادة الحاكمة)) بعض الوقت في تركيا، إلا أنها لم تستطع القضاء عليها، ولا التخفيف بصورة ملحوظة من، حدّة التناقضات الموجودة عضوياً في المجتمع العثماني العجوز والفاسد، الذي كانت التناقضات القومية تشغل فيه أحد الأماكن الأولى دون جدال. وفي ما يخص الوضع في إيران، فإن إخماد الثورة في أوائل عام ١٩١٢ في هذه البلاد لم يؤدّ حتى إلى نشر الاستقرار في ((قيادات السلطة العليا))" إذ أن جميع القضايا التي أدت إلى انفجار ثوري بقيت كما هي، بما فيها قضايا الأقليات القومية.

---

(٤٤) المصدر السابق.

(٤٥) ف. أ. لينين، ((المسالة البورجوازية والمسالة الاشتراكية))، الجزء ٣.

وعلى هذا النحو لم تطرأ في سنوات ما قبل الحرب على المسرح السياسي العاصف في الإمبراطورية العثمانية وإيران تغييرات جوهرية، بوسعها أن تساهم في التخفيف من المسألة الكوردية القومية، وفضلاً عن ذلك، ازداد نشاط القومية الكوردية في هذه المرحلة من جديد في رؤيتها السياسية والايديولوجية.

وفي أوائل عام ١٩١٢ شكلت مجموعة من الطلاب الكرد جمعية ((هيفي)) ((الأمل))[٤٦]، التي كانت لها فروع في عدد كبير من مدن كوردستان في أوروبا. وكان قادة الجمعية هم: عمر جميل باشا، ومحمود سليم، وفؤاد تمو بك وانلي، وخليل غسانلي موتكي. وأقامت هذه الجمعية اتصالاً وثيقاً مع المنظمات السياسية العربية، التي قادت المعارضة السياسية في الولايات العربية.

واعتباراً من حزيران عام ١٩١٣ بدأت جمعية ((هيفى)) تصدر مجلة (روزا كورد)) ((يوم الكرد)) أو (( شمس الكرد)) باللغتين الكوردية و التركية، و صدرت بعد العدد الرابع تحت عنوان ((هه تاوى كرد)) (الترجمة هي نفسها) واكتسبت هذه المجلة التي كان يشرف على تحريرها عبدالكريم، شهرة واسعة، ووزعت في عدد كبير من مناطق كوردستان، ونوقشت على صفحاتها القضايا المعاصرة لحياة الكرد، و دوت النداءات فيها تدعوهم إلى الوحدة القومية وإلى الثقافة العالمية [٤٧] وسرعان ما اضطروا إلى وقف إصدار المجلة بسبب حظر الرقابة و تعسف السلطات، إلا أن المجلة بقيت أثراً وضاءً للثقافة الكوردية القومية.

كما نشأ مركز لنشر الأفكار الكوردية القومية و الدعاية لها على أراضي كوردستان إيران. ففي أوائل عام ١٩١٣ شكل عبدالرزاق في خوي جمعية كوردية تنويرية (جيهاندينى) (( التعليم)) واعتزمت تأسيس صحيفة و مطبعة و مدرسة كوردية قومية، وتوجه عبدالرزاق إلى

---

(46) B. Burchared ،Zu einigen Problemen der Geschichte der Kurdischen National bewegung ،Wissenchafte Zeitschrift der Martin Luther Universitat ،XIII 1964. P 681' ،

جليلي جليل، المنظمات الكوردية الاجتماعية – السياسية الأولى في عهد حكم تركيا الفتاة... ، ص ١٧٩.

(٤٧) المجموعة الشرقية، الكتاب الأول، ١٩١٣، ص ٢٣٣-٢٣٤" جليلي جليل. مجلة روزا كورد كمصدر لدراسة الفكر الكوردي الاجتماعي – السياسي أوائل القرن العشرين – بلدان وشعوب الشرق الأوسط – السلسلة ٧٠- مدخل لدراسة الكورد – يريفان١٩٧٥، ص ٧٥-٨٩.

القنصلية الروسية بطلب وضع هذه الجمعية تحت حمايتها مع الاحتفاظ بحق الرقابة على نشاطها [٤٨]. كما وضع برنامجاً كاملاً لتطوير العلاقات الثقافية الكوردية- الروسية وإشراك الأكاديميين ن. يا. مار، وي. أ. أربيلي في هذه العملية، وإرسال الشباب الكرد إلى روسيا لتلقي العلوم [٤٩].

إلا أن الأمر اقتصر على فتح مدرسة كوردية في خوي عام ١٩١٣، قوبلت على الفور بموقف عدائي شديد من جانب السلطات المحلية [٥٠]، بل إن نشاط القوميين و المنورين الكرد الأوائل لم يلق صدى واسعاً في كوردستان عموماً. وكما مضى، فإن القيادة الكوردية العشائرية – الإقطاعية، ورجال الدين الإسلامي بتصوراتهما السياسية- الفكرية و النفسية والطبقية – الفئوية و أهدافهما، كانا يقودان نضال الجماهير التحرري، و لهذا، فإن هذا النضال رغم نطاقه الواسع لم يتمكن من بلوغ النجاح.

بلغت الحركة التحررية الكوردية في الإمبراطورية العثمانية ذروتها عام ١٩١٣-١٩١٤ و بقيت الحركة كما كانت، على ارتباط ضعيف بنشاط سياسي منظم، فقد قام بها و أعدَ لها عدد من الزعماء الذين غالباً ما كانوا يعملون بصورة مستقلة و دون تنسيق. إلا أن حركة الكرد في الإمبراطورية العثمانية كانت في سنوات ما قبل الحرب حركة لا مثيل لها من حيث نطاقها و قوتها منذ ثورة الشيخ عبيد الله.

أصبحت منطقتا وان و أرضروم مركزاً للحركة الكوردية في الأناضول الشرقية، ففيهما ومنذ عام١٩١٣ بدأ أنصار عبد الرزاق و الشيخ طه و غيرهما من القادة بدعاية قوية معادية للأتراك، وطالب البدرخانيون و أنصارهم بكوردستان مستقلة وبدعم سياسي ومادي من روسيا، غير أنه حدثت خلافات شديدة بين الزعماء الكرد الذين تنازعوا على قيادة الإمارة المرتقبة، وكانت لهم توجهات سياسية خارجية مختلفة: فقد كان ((حزب)) عبد الرزاق موالياً لروسيا، و((حزب)) ابن عمه حسن بك موالياً للإنكليز، أما عبد القادر فقد وقف، بوجه عام، آنذاك إلى جانب الأتراك، أما ابن

---

(٤٨) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(٤٩) المصدر السابق.

(٥٠) المصدر السابق.

(٥١) المصدر السابق.

(٥٢) المصدر السابق.

أخيه الشيخ طه فقد فر إلى روسيا[٥١] وفي ظل هذا التشتت والانقسام كان من الصعب حتى التفكير بتنظيم ثورة شاملة.

وفي الوقت ذاته، تكون وضع أكثر توتراً في جنوب الأناضول (منطقة ديار بكر وسيرت)، حيث جرت حركات مسلحة للعشائر، و هنا أيضاً لم تتحول هذه الحركات إلى ثورة عامَة بسبب غياب الوحدة[٥٢].

نضجت أحداث هامة في كوردستان الجنوبية، فهنا نما، وبسرعة، نفوذ، وشهرة، الشيخ محمود برزنجي، الذي عقد الآمال في بادىء الأمر على مساعدة بريطانيا. إلا أنه حاول في الوقت ذاته ضمان تأييد روسيا أيضاً، عندما دخل في مفاوضات مع القنصل الروسي في الموصل ووعده بتقديم ٥٠ ألف مقاتل مسلح من الكرد. وحسب الشائعات كان الشيخ محمود يعتزم إنشاء دولة شبيهة بحاجز بين كوردستان الشمالية (تركيا) – حيث ظن أن روسيا تثبت أقدامها في القريب العاجل فيها – و جنوب العراق، الذي كانت إنكلترا تعوِّل عليه [٥٣].

و سارع الاتحاديون في اتخاذ الإجراءات المضادة أمام تعاظم الخطر الكوردي، فمن جهة حاولوا التزلف إلى الكرد بإيحاءات ظاهرية مثل: تأسيس جمعية كوردية في ولاية وان (لنشر المعارف والتجارة والصناعة) وظهرت في صحف تركيا الفتاة نداءات لمساعدة الكرد للمساهمة في الحضارة و استصلاح الأراضي الزراعية و غيرها [٥٤].

إلا أن الحكومة التركية كانت عاجزة عن وقف نهوض الحركة الكوردية المتزايد، و كتبت المجلة الأرمنية (أرارات) تقول: (شعر القادة الكرد بغريزتهم أن حزب تركيا الفتاة ينقض حقوقهم آجلا ام عاجلاً ويبدي الازدراء نحو مشاعرهم القومية، وقد أدركوا أن الظرف الحالي-ظرف الضعف التركي – مناسب للبدء بالحركة ) [٥٥]. و كان سبب الانفجار الجديد لاستياء السكان الكرد من أعمال الحكومة هو الارتفاع الشديد للدخل الضرائبي المباشر على الكرد الذين لم

---

(٥١) الصدر السابق.

(٥٢) المصدر السابق.

(٥٣) المصدر السابق.

(٥٤) الأرشيف التاريخي الحكومي المركزي في جمهورية جورجيا السوفياتية.

(٥٥) جليلي جليل، مواد جديدة عن تاريخ الحركة الكوردية القومية. الثورة في بدليس عام ١٩١٤، موسكو، ١٩٨٤. ص ٣١.

تشملهم سابقاً الضرائب المباشرة تقريباً، فقد بدأوا بجباية ضريبة النفوس وضريبة الحبوب منهم، كما ارتفعت ضريبة المواشي. و كانت المدة التي تمضي لجباية بقية استحقاق الضرائب تتضاعف مرتين من ١٠ سنوات و حتى ٢٠ سنة. كما أثار استياءَ الكرد وسخطهم الأمر الصادر بشأن تأديتهم الخدمة الإلزامية العامة في القوات النظامية وليس في الحميدية وحدها[٥٦]

و منذ النصف الثاني لعام ١٩١٣ انتعش من جديد نشاط القوميين الكرد، الذين كان أكثريتهم أعضاءً في ((كوملي كوردستان)) ( عصبة كوردستان). وقامت العصبة بتنظيم مدِّ العشائر بالسلاح، لكنها مارست بصورة أساسية الدعاية في تركيا و خارجها، وأصدرت في فرنسا مجلة (مشروتيت) (الدستور)، وقد وزع القوميون في شتى أرجاء كوردستان عرائض، حملت عشرات الآلاف من التواقيع، دعت الكرد إلى تشديد النضال في سبيل الحرية[٥٧].
وحسب معطيات المصادر الغريبة كان برنامج القوميين الكرد على الشكل الآتي: حكم ذاتي إداري لكوردستان، وتقليص جباية الضرائب وتنظيمها، وتأسيس جيش إقليمي كردى، وقيام إدارة محلية، وبناء مدارس يكون التعليم فيها باللغة الكوردية، وينبغي أن يكون جميع الموظفين والضباط العاملين في كوردستان من الكرد[٥٨] و في الوقت ذاته كانت الحركة الكوردية تفتقر، كما مضى، إلى قيادة سياسية مركزية، ووحدة الهدف. فقد وقف عدد كبير من القادة الكرد إلى جانب إمارة كوردية مستقلة (بيليك)، وطالب البعض بأن تتخلى الحكومة عن إجراء الإصلاحات الأرمنية فقط [٥٩]

أصبحت منطقة بدليس مركزاً لحركات جماهيرية كوردية في الأناضول، وقادها ملاّ سليم الذي اعتقله الأتراك في أوائل آذار عام ١٩١٤، لكن الكرد أطلقوا سراحة في ما بعد. وأضحى هذا المشهد نذيراً لثورة كوردية شاملة قام بها سكان بدليس و شارك في الإعداد لها قادة كورد بارزون مثل عبدالرزاق، ويوسف كامل، والشيخ طه وسمكو [٦٠]

---

(٥٦) القفقاس، ١٩١٤/٤/١٥.

(٥٧) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(58) E. Jung ،La revolte Arabe. Vol. 1 ،1924. P. 184.

(٥٩) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(٦٠) الأرشيف الحكومي المركزي لأسطول البحري – الحربي السوفياتي" تفليسكي ليستوك، ١٩١٤/٣/٢٥.

اتسع نطاق الثورة و تطورت بنجاح، ومنذ أواسط آذار حاصر الكرد مدينة بدليس ودخلوا إليها في ٣ نيسان، إلا أنهم لم يتمكنوا من البقاء فيها. فبعد أن دفع الأتراك بتعزيزات من موش، تمكنوا من تحطيم المفارز الكوردية، التي لم تكن منظمة، ومسلحة تسليحاً رديئاً، و مارس الأتراك أشد أنواع الاضطهاد، كما أعدموا قادة الثورة(٦١)

لقد أثار التنكيل بالثورة في بدليس سخط الكرد في كل مكان، واندلعت الإضرابات في مناطق كثيرة من شرق الأناضول، واتخذت الحركة الكوردية في العراق أكثر الأشكال حدةً(٦٢)

إن الثورة التي اندلعت هنا في آذار عام ١٩١٤ قادها الشيخ عبدالسلام بارزاني وقد انضمت إليه عشائر هموند، والجاف، ودزه يي و غيرها، وفي نهاية الربيع شملت الثورة ولاية الموصل كلها وجزءاً كبيراً من ولاية بغداد، إلا أن تركيا الفتاة زجت بقوات كبيرة ضد الثوار وأخمدت الثورة، بعد أن قامت بتنكيل وحشي بالكرد، وتمكن عبدالسلام بارزاني من الفرار إلى أورمية، و من ثم إلى روسيا(٦٣)

أثارت أحداث الربيع التي جرت في كوردستان قلقاً شديداً لدى القيادة التركية. فقد انعقد في ٤ نيسان عام ١٩١٤ اجتماع خاص للجنة (الاتحاد والترقي) بشأن المسألة الكوردية الذي اتخذ قراراً بمواصلة سياسة التنكيل(٦٤)

وبعد أن استخلص قادة الحركة الكوردية الدروس من فشل الثورة في بدليس و العراق، أعدّوا العدة للقيام بحركات جديدة، وبذلوا جهوداً للحصول على المساعدة العسكرية والسياسية من روسيا، وخاصةً بعد نشوب الحرب العالمية الأولى، و قبل دخول تركيا إليها (آب - تشرين الأول عام١٩١٤). و في هذه الفترة تشكلت في عدد من ولايات شرق الأناضول لجان قامت بنشر الأفكار القومية بين الكرد والإعداد لثورة كوردية شاملة(٦٥).وتكررت حالات عدم دفع الضرائب ورفض الكرد حضور الاجتماعات العسكرية. وكما مضى، فقد جرت حركات مسلحة قام بها بعض العشائر التي كبدت القوات والإدارة التركية خسائر فادحة، ففي قضاء غرزان

---

(٦١) جليلي جليل، مواد جديدة عن تاريخ الحركة الكوردية القومية، ص ٣٠- ٤٥.

(٦٢) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(٦٣) الأريشف التاريخي الحكومي المركزي في جمهورية جيورجيا السوفياتية.

(٦٤) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(٦٥) المصدر السابق.

مثلاً، شن بشار جتو هجمات ناجحة على القوات التركية. كما استمر التذمر بين السكان الكرد بعد إخماد ثورة البارزاني في العراق [٦٦]

أصبحت حركة الكرد التحررية في الإمبراطورية العثمانية أكثر نضجاً في سنوات ما قبل الحرب، و تسلحت بالأفكار القومية بصورة أساسية، فالموقف المعادي للأرمن، الذي كان يؤججه الاستفزازيون الأتراك خلال عشرات السنين لم يعد يلعب دوراً ملحوظاً. ومع أن الحركة ظلت كما كانت في ما مضى، في حالة من الانقسام والتشتت، وعفوية إلى حد ما، وكانت المصالح الشخصية لبعض الزعماء تشغل أحياناً المقام الأول، لكنها وجهت أقوى ضربة إلى السيطرة التركية في كوردستان و ساهمت مساهمة كبيرة في تعميق أزمة الإمبراطورية العثمانية

وفي ٨ شباط عام ١٩١٤ وضعت في إسطنبول اللمسات الأولى للاتفاقية الروسية- التركية بشأن الإصلاحات في أرمينيا (الغربية)، التي نظرت في توفير بعض الضمانات لحقوق الأرمن وحمايتهم من عسف السلطات التركية والإقطاعيين الكرد في المناطق المتعددة القوميات، لكن الاتفاقية لم تنفذ في الواقع بسبب الحرب، التي سرعان ما اندلعت. وبالتالي لم تتحقق طموحات الشعب الأرمني القومية الذي عانى كثيراً. وفي نهاية المطاف، فإن فشل تدخل روسيا (وبتأييد محدود جداً من إنكلترا وفرنسا) لصالح الإصلاحات الأرمنية، قد ألحق ضرراً بالغاً بحركة الشعب الكوردي القومية أيضاً.

ولم يكن فشل الإصلاحات الأرمنية لصالح إسطنبول وبرلين حيث لم تكن مقاليد السلطة فيهما بأيدي أعداء حرية الأرمن و حسب، وإنما كانت لصالح لندن و باريس اللتين كانتا تخشيان من تقوية نفوذ روسيا في شرق آسيا الصغرى. ووقفت تركيا و الدول الأوربية الرئيسية الكبرى في جبهة واحدة ضد روسيا التي كان لها في مرحلة ما قبل الحرب أفضل الفرص لترسيخ مواقعها في المنطقة الكوردية – الأرمنية من الشرق الأوسط بحكم توجه الحركة القومية الكوردية والأرمنية نحوها. وقد شغل في هذا الصراع، مكاناً رئيسياً، الاحتيال على الحركة الكوردية و محاولات حرفها عن طريقها الأساسي في النضال من أجل الحرية والاتحاد مع الأرمن إلى الطريق القديم، طريق النزاعات العرقية والدينية الدموية، وغرس بذور العداء ضد روسيا لدى الكرد.

---

(٦٦) المصدر السابق.

وقد حاول عدد كبير من عملاء الدول الغربية في كوردستان وأرمينيا في شخص الدبلوماسيين والمبشرين والتجار والرحالة و غيرهم، التأثير في الكرد بالطريق المشار إليها. وأظهر الألمان الذين تمتعوا بتأييد السلطات التركية نشاطاً متزايداً. وحسب أقوال مراقب، وَضَع الألمان ((نصب أعينهم، وبدأبٍ خاص، هدف التغلغل في شرق تركيا وتثبيت أقدامهم فيه))[٦٧] مستغلّين، وبمهارة، التناقضات الأنكلو – روسية في هذه الأثناء، وعند ذلك استأثر الكرد باهتمام خاص.

وقد حاول بشكل خاص، القنصل في أرضروم ي. أندرس الذي قام إثر قمع ثورة بدليس بجولةٍ في ديرسم، وخربوط، وموش، وبدليس، ووان، وبايزيد، وأقام صلات مع عددٍ كبير من البكوات الكرد[٦٨] ومما صرّح به السفير الألماني في إسطنبول يتبين لنا في أي اتجاه اثر الألمان في الكرد، وذلك عندما طلب، في بيان خاص له، من السلطات التركية إعادة النظام إلى الولايات الشرقية، أي قمع الحركة الكوردية نهائياً[٦٩].

وألحق تدخّل الدولة الغربية الاستعماري الكبرى، لا سيّما ألمانيا، حامية تركيا الحديثة العهد، ضرراً بالغاً بالحركة الكوردية التحررية، وأقام في طريقها عقبات جديدة صعبة الاجتياز.

أثرت الأحداث العاصفة التي جرت في كرستان تركيا في سنوات ما قبل الحرب تأثيراً مباشراً في المقاطعات الغربية من إيران والتي يعيش فيها الكرد، وفي الوقت نفسه كان للوضع في كوردستان إيران خصائصه التي عرقلت، وبشكل ملموس، نضال الكرد في إيران في سبيل حقوقهم القومية.

أدّى ازدياد تدخّل الدول الاستعمارية الكبرى، بعد إخماد الثورة الإيرانية، إلى ربط الحركة الكوردية في إيران بوثاق مُحكَم، وحرمها من إمكانية التطور واشتداد عودها، وأدّى عموماً إلى كبح جماح نموّ الوعي القومي بين الكرد في إيران، وتكوين قوى المعارضة في كوردستان إيران. وفي حقيقة الأمر أُقيم على جزءٍ كبير من أراضيها وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى نظام احتلال عسكري، مع كل ما ينجم عنه من عواقب.

---

(٦٧) الأرشيف التاريخي الحكومي المركزي في جمهورية جيورجيا السوفياتية.

(٦٨) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(٦٩) تفليسكي ليستوك ١٩١٤/٤/١١.

وفي شباط عام ١٩١٢ قام سالار الدولة من جديد بالانتفاضة في جنوب غرب إيران، داعياً جميع الكرد للانضمام إليه، وتمكن من الاستلاء على كرمنشاه، وسنه، وزحف بقواته نحو صاوجبلاق (مهاباد)[٧٠]

عرضت السلطات التركية ودونما إبطاء مساعدتها على سالار الدولة، وبدأت بتعزيز وجودها العسكري في الشريط الحدودي. لكن سالار المدرك لما يبديه أكثرية الكرد من موقف حذِر تجاه الامبراطورية العثمانية، وخشيةً منه إثارة غضب روسيا عليه رفض رفضاً قاطعاً المساعدة التركية، كما باءت بالفشل مناورة الأتراك الخاسرة في عرض المساعدة على الحكومة الإيرانية ضد سالار هذه المرة[٧١] وتمكنت الحكومة الإيرانية وحدَها من التغلب على الانتفاضة، الأمر الذي لم يكن صعباً كثيراً بسبب عدم وجود الرغبة لدى أكثرية العشائر الكوردية في تأييد الأمير المتمرد.وفي ٢٩ أيار عام ١٩١٢، مُني سالار في ضواحي كرمنشاه بهزيمة نكراء[٧٢] صحيح أنه حاول في العام التالي استئناف نضاله، واستطاع أن يقترب من كرمنشاه، لكن العشائر الكوردية لم تؤيده ثانية، كما فشلت محاولته في نقل الصراع إلى الشمال[٧٣] لقد بيّن فشل انتفاضة سالار الدولة، ابتعاد الجماهير الأساسية لسكان إيران عن الإمبراطورية العثمانية، وأسرع في الانهيار النهائي للتوسع التركي في كوردستان - إيران.

قام سكان الشريط الحدودي بنشاط أكثر فأكثر ضد الاحتلال التركي، وحسب أقوال تشيريكوف، اقتنع الكرد في ((أن الولاء لإيران التي تحميها روسيا دون شك أصلح لهم من الرعاية التركية، التي جلبت ضرائب جديدة وابتزاز الأموال ، وحرمت المالكين من البكوات الكرد من استقلاليتهم ومن حرية النشاط))[٧٤]

أدّت هزيمة تركيا في حروبها مع إيطاليا ودول البلقان من جهة، ومعارضة روسيا وإنكلترا القوية لها من جهة أخرى، إلى حرمان الحكومة التركية من إمكانية وقف الاستياء المتزايد لسكان المنطقة المحتلة، والتعامل مع جارتها الشرقية بالطريقة السابقة. وأعلنت الحكومة

---

(٧٠) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(٧١) المصدر السابق.

(٧٢) المصدر السابق.

(٧٣) تفليسكي ليستوك، ١٩١٢/٦/٥.

(٧٤) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

التركية في نهاية تشرين الأول عام ١٩١٢ عن نيتها في سحب قواتها من المنطقة المتنازع عليها إلى خط حدود عام ١٩٠٥، وفي أواسط تشرين الثاني انسحبت القوات التركية من إيران نهائياً[(٧٥)]

وبهذا الشكل اضطرت الأوساط التركية الحاكمة إلى تأجيل مخططاتها في توحيد كوردستان كلها في إطار الإمبراطورية العثمانية.

لكن العناصر المغامرة والمتشددة في تعصّبها التركي الشوفيني في الحكومة التركية والجنرالات، الذين جاؤوا إلى السلطة بعد انقلاب تشرين الثاني عام ١٩١٣، لم يعتزموا الاستسلام. فقد قامت هذه العناصر منذ شباط عام ١٩١٣ في المناطق الغربية من إيران بدعاية للتعصب الديني والتركي ومعادية للروس بعد أن أرسلت عملاءها إلى تلك المناطق وخاصةً إلى العشائر الكوردية.

وقدّم الألمان الذين كانوا حلفاء للمحتلين الأتراك مساعدة كبيرة لهم في نشاطهم التخريبي بين صفوف الكرد في إيران. فقد قام الألمان بنشاط عسكري واستخباراتي مكثّف، ودعائي - سياسي في غرب إيران، لم يتقلّص بعد انسحاب القوّات التركية من الأراضي الإيرانية وحسب، بل اتسع نطاقه أكثر من ذي قبل.

وفي صيف عام ١٩١٤ عندما كان وقوع أحداث مرعبة لا بد منها سواء في الشرق الأوسط أو في العالم أجمع، بلغ النشاط الألماني - التركي التخريبي بين صفوف الكرد في إيران أوسع نطاق. فقد أوحوا للكورد بأن الروس سيرحلون قريباً، وتظهر من جديد القوات التركية. ولم تكن هذه عبارات جوفاء. فمنذ شباط عام ١٩١٤ جرت على الحدود الإيرانية - التركية حوادث من جديد وبمشاركة الكرد المتأثرين بالدعاية الألمانية - التركية، وكان جنود وضباط الجيش التركي النظامي يشاركون مراراً في هذه الاشتباكات، وقد تمكن الأتراك والألمان في بداية الحرب العالمية الأولى من تحقيق نجاحات ملموسة في كوردستان - إيران[(٧٦)] وتقويض مواقع روسيا، إلى حدٍ ما. لكنّ روسيا لعبت في تلك المرحلة دوراً رئيساً في شمال - غرب إيران كلّه، حيث تدخل فيها كوردستان إيران أيضاً. ووطّدت روسيا القيصرية مواقعها بسرعة في ((منطقة

---

(٧٥) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(٧٦) الأرشيف التاريخي الحكومي المركزي في جمهورية جيورجيا السوفياتية" تفليسكي ليستوك، ١٩١٤/٢/٢٥.

النفوذ)) هذه (وفق المعاهدة الأنكلو - روسية عام ١٩٠٧). كما أن دخول القوات الروسية إلى هذه المنطقة عام ١٩٠٩ لقمع الثورة وانسحاب القوات التركية من هناك في أواخر عام ١٩١٤ جعلا من روسيا سيدة الموقف هنا، بصورة نهائية.

كانت سياسة روسيا الكوردية في إيران تتوخى في مرحلة ما قبل الحرب هدفين رئيسين:

١- تقوية مواقع روسيا الاقتصادية والعسكرية - السياسية في ((منطقة نفوذها))

٢- ضمان القدرة الدفاعية لحدود القفقاس في وجه الخطر العسكري الذي يهددها من جانب تركيا التي تحرضها ألمانيا. ولأجل ذلك احتاج الأمر، وبالدرجة الأولى، إلى تهدئة المنطقة التي كانت خلال سنوات طويلة في حالة من الفوضى الداخلية التامة بسبب التدخل التركي فيها بصورة رئيسة. ولهذا سعى الممثلون الروس في غرب إيران إلى فرض الرقابة على القيادة التركية الإقطاعية - العشائرية كي لا يسمحوا لها بالقيام بحركات مناوئة للحكومة، من شأنها أن تحطم السيادة المتزعزعة في كوردستان - إيران وأذربيجان، الأمر الذي كان بوسع تركيا الفتاة استغلاله. أما الزعماء الكرد الموجودون على الأراضي الإيرانية، فقد كانت لهم مصالحهم الخاصة، لم يرغبوا أبداً أن يكونوا أداة طيعة عمياء في أيدي روسيا. فبعضهم كان يفكر بمصالحه الخاصة، أما الآخرون (عبد الرزاق، عبد القادر، الشيخ طه) فقد كانوا يفكرون على نحو أوسع، ويطمحون، حسب ما قاله السفير هيرس، إلى توحيد الكرد ((في إيران أولاً)) ومن ((ثم في تركيا))، حيث ((يجب الاعتراف بأنَّ ذلك لا يتناسب مع مصالحنا أبداً، مثله، مثل مشاريع الحكم الذاتي لكوردستان التي تقدم بها عبدالقادر[٧٧]

وبعبارة أخرى، فقد تشابكت عقدة معقدة للغاية من مصالح متناقضة ومنافية لبعضها البعض في كوردستان، ولم يكن أمراً يسيراً أبداً حل هذه العقدة من التناقضات، لا سيما أن الدسائس الألمانية – التركية قد اشتدت، بينما غاب، كما مضى، نهج متفق عليه بين مختلف الاجهزة المسؤولة عن سياسة روسيا الكوردية.

صحيح أن روسيا، وانكلترا التي تضامنت معها، قد حققتا – كما يبدو – نجاحاً في جانب هام للغاية من جوانب القضية الكوردية. والحديث يدور هنا عن التثبيت النهائي للحدود التركيى – الإيرانية التي قسمت كوردستان. وكان ترسيم الحدود الذي جرى تحت المراقبة الأنكلو

---

(٧٧) الأرشيف سياسة روسيا الخارجية.

– روسية مدعواً لوضع حاجز أمام تغلغل الأتراك في كوردستان – إيران وضمها إلى كوردستان – تركيا كهدف نهائي من جهة، وربما جعل العلاقة والتفاهم المتبادلين بين الكرد في إيران والكرد في الإمبراطورية العثمانية أكثر صعوبة، والحيلولة دون توحيد تيارين من تيارات الحركة الكوردية التحررية من جهة أخرى.

أنتهت عملية ترسيم الحدود التي بُدئ بها صيف عام ١٩١١ في ٢٨ تشرين الأول عام ١٩١٤ بترسيم الحدود، قامت بها لجنة رباعية مؤلفة من ممثلي روسيا وإنكلترا وتركيا وإيران. لكن الامبراطورية العثمانية شنت في اليوم التالي هجوماً على روسيا، وذهبت جميع جهود اللجنة هباءً. كتب المندوب الروسي في اللجنة ف. ف. مينورسكي يقول: ((حطمت الحرب جميع الحدود، وبالطبع فإن مشروعنا التركي – الفارسي لم يكن استثناءً)) [٧٨]

وهكذا لم تتلق الحركة الكوردية التحررية أية مساعدة من الخارج، وكانت ضعيفة ومجزأة نتيجة ويلات الحرب العالمية الأولى.

## الكرد في الحرب العالمية الاولى (١٩١٤–١٩١٧)

أصبح الشعب الكوردي أحد ضحايا المجازر العالمية التي ارتكبتها الإمبريالية لأجل تقسيم العالم، وأضحت كوردستان والأراضي المتاخمة لها، التي عاش الكرد عليها، مسرحاً لمعارك عسكرية خاضتها الجيوش الروسية والتركية والإنكليزية. فقد جرت هنا، وخلال اربع سنوات، حرب الكرِّ والفرِّ التي أغرقت البلاد بسيول من الدماء، وألحقت بسكّانها خسائر مادية هائلة. وقد حاول كل طرف من الأطراف المتحاربة استغلال الكرد وغيرهم من شعوب شرق تركيا وغرب إيران لصالحه وتأليبها ضد بعضها البعض أو ضد خصمه الأمر الذي أدّى إلى فوضى تامة في هذه المنطقة، أصبحت مصدراً لويلات وكوارث لا تحصى، حلّت بسكانها.

وبعد أن ضمّت الأوساط التركية الحاكمة بلادها منذ الأيام الأولى للحرب في اوروبا إلى الفلك الألماني، أخذت تستعدّ لشن هجوم على روسيا عاقدة الآمال على إشراك العشائر الكوردية، وشاركت في حراسة الحدود الروسية. كما جرت محاولات لإحياء الحميدية ورفع قدرتها القتالية. وقد شُكّل من الكرد وحدات تخريبية، خرقت الحدود الروسية بصورة منتظمة، وعاثت

---

(٧٨) ((مواد لدراسة الشرق)) الإصدار ١، ١٩٠٩، ص٤٣٢.

في أراضي ما وراء القفقاس. ولغرض إشراك الكرد روَّج المبعوثون الحكوميون شائعات عن منح الكرد الحكم الذاتي في المستقبل[٧٩]

وحقق النشاط التحريضي – الاستفزازي لمبعوثي تركيا الفتاة والاستخبارات الألمانية نجاحاً جزئياً بين الكرد في الأناضول الشرقية. فقد كانت أكثرية العشائر غير راضية عن إجراءات التجنيد التركية، في حين أن البعض منها (في ديرسم وكوردستان الجنوبية) أبدت مقاومة عنيفة ضدها.

ومنذ آب عام ١٩١٤ قامت الاستخبارات الألمانية – التركية بدعاية واسعة جداً معادية للروس في كوردستان إيران وأذربيجان. وتمكنت من كسب تأييد سمكو، الذي غيَّر الجبهة مرة أخرى، وسردار ماكو مرتضى كلّي خان. وقد دعا الدراويش المتجولون الذين قدموا من تركيا، الكرد والأذربيجانيين إلى الجهاد ضد الروس[٨٠]

وفي الأيام الأولى كان ثمة أمل في منع تركيا من الدخول إلى الحرب، وآثرت الحكومة القيصرية مراعاة حذر شديد. فقد كتب شازونوف في رسالةٍ له إلى فورونتسوف – داشكوف يقول: ((لا نتصور ما يمكن أن يتجلّى عنه الحكم الذاتي لكوردستان، ونعتبر إثارة أية آمالٍ كاذبة لدى الكرد بوعود معينة أمراً خطيراً[٨١] واقتصر الأمر على وضع الخطط وغيرها من التدابير التمهيدية. فقد أُقيمت اتصالات جديدة أو أستؤنفت الاتصالات القديمة مع عددٍ من الزعماء الكرد ذوي النفوذ في الأناضول الشرقية بما فيهم عبدالقادر[٨٢] ومع ذلك أظهرت بداية الحرب العالمية الأولى أن روسيا لم تتمكن من تثبيت أقدامها في كوردستان – إيران وتطلّب الأمر الاعتماد على أساليب القوة وحدها[٨٣]

---

(٧٩) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(٨٠) المصدر السابق.

(٨١ المصدر السابق.

(٨٢) المصدر السابق.

(٨٣) خانة ماكو، الشرق الجديد، العدد١، ١٩٢٢، ص٣٣٥" ت. س. كوروتكوفا، ((المسألة الإيرانية في بداية الحرب العالمية الأولى))، نشرة أكاديمية العلوم السوفياتية – التاريخ والفلسفة، الجزء ٤، العدد٦، ١٩٤٧، ص٥٦٢.

وفي اوائل تشرين الثاني عام ١٩١٤ كانت تركيا في حالة حرب مع جميع دول الائتلاف الكبرى وأعلنت الجهاد ضدها. فقد شغل محور القفقاس مكاناً رئيساً في المخططات الاستراتيجية للقيادة التركية المشبعة بهذيان أفكار التعصب التركي الشوفيني، والتي وضعت نصب أعينها احتلال ما وراء القفقاس وشمال القفقاس، وضفاف الفولغا والقرم، وحتى تركستان، وأعارت القيادةُ التركيةُ – الألمانية أهميةً اوليةً لإقامة رأس جسر قوي في شرق الأناضول وفي غرب إيران وجرّ الكرد إلى المشاركة النشيطة في الحرب، لأنه كان يتوقف على هذا الأمر رسوخ، وضمان، مؤخرة الجيش التركي في الجبهات ضد روسيا في القفقاس وضد إنكلترا في العراق. كما عقدوا في اسطنبول الآمال على تحقيق حلم الأتراك – التوسعيّين القديم في احتلال كوردستان كلها.

لكن الجيش أُصيب بالفشل منذ بداية العمليات القتالية على المسرح التركي – الآسيوي للحرب العالمية، وهزم في بداية عام ١٩٥١ هزيمة نكراء، وفي صيف عام ١٩٥١ توغلت القوات الروسية في عمق اناضول الشرقية بعد أن احتلت منطقة وان.

ومن وجهة النظر العسكرية المحضة، لم يكن دور الكرد كبيراً في عمليات القوات التركية المسلحة، فقد انهارت حسابات القيادة التركية – الألمانية العسكرية في استخدامها الواسع لتشكيلات الخيّالة الخفيفة منذ الأشهر الأولى من الحملة على جبهة القفقاس. وكانت القدرة القتالية لمئات الكرد في أدنى المستويات بسبب عدم ثقة القيادة العسكرية بالكرد، وخشيتها منهم، ولذلك فقد كانت تمدّهم بالسلاح والمعدّات والخيول بكميات وأعداد غير كافية وبصورة متعمَّدة. ولم يكن لدى التشكيلات الكوردية سلاح المدفعية والرشاشات تقريباً، كما كان النقص كبيراً في عدد الخيول. وبعد الهزائم الأولى على الجبهة بدأت القطعات الكوردية بالعودة إلى بيوتها. وفي نهاية عام ١٩٥١ كان عدد الكرد في الجيش الثالث الذي كان يواجه الروس من ثمانية آلاف إلى عشرة آلاف كوردي فقط[٨٤].

ومن وجهة النظر السياسية تبين أنه لا يعتمد على القطعات الكوردية أبداً. فلم يرغب الكرد إراقة دمائهم في سبيل مصالح الأوساط التركية وحماتها الألمان. وقد انخفض عدد أفراد الأفواج

(٨٤) ن. غ. كورسون، الحرب العالمية في جبهة القفقاس. نبذة عملياتية – استراتيجية، موسكو، ١٩٤٦، ص٤١، ٣٠" عملية سريكاميشك في جبهة القفقاس في أثناء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤-١٩١٥، موسكو، ١٩٢٧. ص١٢" كورسون، عملية الشكرد وهمدان في جبهة القفقاس للحرب العالمية في عام ١٩١٥، ص٨.

الكوردية بسبب الفرار الجماعي من الجيش من ٨٠٠ إلى ٣٠٠ شخص منذ الأشهر الأولى للحرب. وبدأت القيادة التركية بإرسال القطعات الكوردية من خطوط القتال إلى المؤخرة لإعادة تشكيلها من جديد لعدم ثقتها بها. وحسب أقوال مراسلي الصحف الروسية، فإن الكرد لم يثقوا بالبيانات الرسمية عن ((الانتصارات))، وتحدّثوا بمرارة واستياء عن القوّاد الأتراك، وعن اولئك الشيوخ والبكوات الكرد الذين خدموا الحكومة التركية وقاموا بتضليلهم[٨٥]

ولم يؤثر إعلان الجهاد تأثيراً ملحوظاً على الكرد. ورغم أنّ عدداً كبيراً من الشيوخ دعوا افراد عشائرهم إلى دعم ((الحرب المقدسة)) ضد الكفّار، فإنّ سلوك السكان الكرد في الإمبراطورية العثمانية لم يتحدد آنذاك في حقيقة الأمر بدوافع دينية أبداً، بل سياسية صرفة. وكما كتب نيكيتين، بناءً على ملاحظاته الشخصية، فإنه كان بين شيوخ الكرد في أثناء الحرب ((أعداء عن إيمان راسخ)) للجهاد[٨٦].

انتشرت الميول المعادية للحرب بين صفوف الكرد العاملين في الجيش التركي انتشاراً واسعاً، التي مراراً ما تحولت إلى شكل فعّال. فقد وقعت منذ الأشهر الأولى للحرب حوادث انتقال التشكيلات الكوردية إلى جانب روسيا، أو أن قطعات كاملة استأسَرت، دون مقاومة وتوجّه أبرز قادة الكرد، بما فيهم يوسف كامل بدرخان عمّ عبدالرزاق، وكور حسين باشا وغيرهما، بنداء إلى الكرد يدعونهم فيه إلى تغيير الجبهة وتوجيه سلاحهم ضد تركيا[٨٧].

ولم يلاحظ نمو الميول بين العسكريين الكرد وحسب، بل وبين صفوف السكان الآمنيين. وهذا ما أشار إليه عدد كبير من شهود عيان، بما فيهم ألمان[٨٨]. وقد كتب ف. أ. غورد ليفكسي يقول: ((كان على السلطات التركية في سنوات الحرب التحرك في أرمينيا الغربية وكوردستان كأنما في أرض دولة معادية" فصادرت المؤن والمواشي، وكان السكان يتذمرون بصمت، ذلك أنهم تسلّموا لقاء المؤن المصادرة، إما النقود التي انخفضت قيمتها والتي لم يجر التعامل بها في كل مكان، أو بطاقات لا يسري مفعول الدفع بها في ما بعد، وهذا ما كان في أكثر الأحيان)) [٨٩]

---

(٨٥) قنقاسكوي سلوفا، ١٩١٥/١١/١٣" تفليسكي ليستوك، ١٩١٤/١١/٢٠.

(٨٦) نيكيتين، الكورد، ص٣٠٩.

(٨٧) كور أوغلو، الكورد والامبريالية، طشقند، ١٩٣٢، ص١٠٨.

(88) Deutschland und Armenien 1914-1918. Sammlung diplomatisches Aktenstucke. Potsdam ،1919. p. 57.

(٨٩) ف. أز غورد ليفسكي، أشباح تركيا — المؤلفات المختارة، الجزء٣، موسكو، ١٩٦٢، ص١٢١.

وعلى الرغم من إقامة نظام عسكري — بوليسي ديكتاتوري في الإمبراطورية العثمانية، قامت حركات كوردية معادية للحكومة منذ النصف الأول من عام ١٩١٥. فقد جرت انتفاضات كوردية في بوتان وفي وادي موش، وديرسم وجنوب شرق الأناضول[٩٠]. وفي هذه الظروف حاولت الحكومة التركية كسب مساعدة القيادة الكوردية لها، فقد اقترح وزير الداخلية طلعت باشا — عضو الحكومة التركية الثلاثية والشخصية الثانية في تركيا من حيث النفوذ — على عبدالقادر، السفر إلى كوردستان وإثارة الكرد ضد روسيا. واضطر عبدالقادر للإذعان للأمر، لكنه اقام في آنٍ واحدٍ صلاتٍ سرية مع روسيا[٩١]. وأقام قائد كوردي بارز، الجنرال شريف باشا، الذي كان سفيراً لتركيا في السويد، اتصالات مع وزير خارجية فرنسا، ووعد بالقيام بثورة كوردية مقابل مساعدة الحلفاء له في إنشاء كوردستان مستقلة[٩٢]. وفي اثناء الحرب العالمية الأولى لم يوجد شخصية كوردية كبيرة واحدة في القيادة التركية التي أيدت الجهود العسكرية للامبراطورية العثمانية.

سرعان ما اقتنعت الحكومة التركية في إسطنبول بعقم محاولاتها في ضمان موقف إيجابي من الكرد لها في الحرب، ولا سيما ضمان دعم نشيط من الكرد وغيرهم من الأقليات القومية في الحرب. حينئذٍ اتخذ قادة تركيا الفتاة، بعد أن بقي لديهم الأمل الأخير في إنقاذ الإمبراطورية السائرة في طريق الهلاك، منهجاً سياسياً ثابتاً في المسألة القومية والذي سمي في ما بعد بسياسة الإبادة الجماعية. وكان الأرمن الأولى الضحية لهذه السياسة، لكن الكرد والأقليات القومية الأخرى في شرق آسيا الصغرى، التي أصبحت مسرحاً لعمليات حربية، كانوا ينتظرون دورهم من بعدهم.

وبعد استيلاء القوات الروسية على منطقة وان قامت القوات التركية في ربيع عام ١٩١٥ بتهجير جماعي للأرمن إلى معسكرات الاعتقال الواقعة في صحارى سوريا وبلاد الرافدين، وذلك بحجة استعدادهم للقيام بالانتفاضة. وقد أسفر هذا الإجراء عن إبادة معظم سكان الأرمن في أرمينيا الغربية وغيرها من مناطق شرق الأناضول. ولم ينج من الموت عملياً سوى كل من تمكن من الفرار إلى روسيا، أو استطاع انتظار قدوم القوات الروسية.

---

(90) M. N. Dersimi ،Kurdistan Tarihinde Dersim ،Halep ،1952. P. 114.

(٩١) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(92) Jung. La revolte Arabe ،Vol. 1. p. 109-110.

حلّت مصائب كبيرة بالآشوريين – النساطرة الذين عاشوا في مقاطعة هكاري. وقد هربوا إلى شمال غرب إيران (منطقة بحيرة أورمية)، خوفاً من القوات التركية التأديبية، بعد أن تكبّدوا خلال الطريق خسائر فادحة.

وكانت الأداة الرئيسة في إبادة الأقليات المسيحية هي القوات التركية النظامية، وعناصر الأجهزة الإدارية والبوليسية المحلية. كما تمكّنت السلطات، وفي حالات معينة، من تأليب الإقطاعيين الكرد ضد الأرمن والآشوريين (في منطقة وان، موش، وديان الشكرد، وفي هكاري وضواحي اورمية)، الذين أُعطيت لهم أراضي النازحين[٩٣] وعندما أثارت أنباء الجرائم الفظيعة التي ارتكبت في آسيا الصغرى السخط والاستنكار خارج البلاد، حاولت حكومة تركيا الفتاة، وعلى لسان طلعت باشا صاحب المبادرة والمنظم المباشر للإبادة الجماعية، إلقاء الذنب كله على الكرد بغية التشهير بالحركة الكوردية التحررية من جهة، وتبرير التنكيل الجماعي من جهةٍ أخرى[٩٤].

وفي الواقع لم تتمكن الحكومة التركية في اثناء هذه الحوادث من إثارة مجزرة أرمنية – كوردية. وعلى أية نطاقات كبيرة، الأمر الذي يفسره نمو الوعي القومي، وبالدرجة الأولى، لدى الكرد أنفسهم، بل بالعكس، حيث تسود الوقائع التي تتحدث عن التضامن بين هذين الشعبين كتب ف. أ. غوردليفسكي الذي زار مراراً جبهة القفقاس يقول: (( كان للأرمن أصدقاء بين الكرد، وفي كل مكان، الذين أنقذوهم من بطش الأتراك في الوقت العصيب... كما حدث على أية حال – العكس، فقد سعى الأرمن لأجل الكرد وكانوا وسطاء بين سلطاتنا العسكرية والبكوات الكرد))[٩٥]

وعندما شرع الأتراك في تهجير الأرمن وتنفيذ المجازر الجماعية بحقهم، وجد عدد كبير من الأرمن الملاذ والمأوى لدى الكرد، ففي ديرسم مثلاً، اختفى عن أنظار الأتراك ما يقارب ٢٠ ألف أرمني بين الكرد، وعندما كان الكرد بالذات يعانون الجوع، فإنهم كان يقتسمون مع الأرمن آخر كسرة خبز لديهم. كما حذّر البكوات الكرد مراراً الأرمن من مخططات السلطات التركية التي تُعد

---

(٩٤) أ. باربي، في بلاد الرعب، أرمينيا الشهيدة، تفليس، ١٩١٩، ص٥٠-٥١.

(٩٤) أرميانسكي فيسنيك، العدد ٢٣، ١٩١٦، ص١-٢.

(٩٥) غورد ليفسكي، أشباح تركيا...، ص١٢٣.

ضدهم[٩٦] وقد أكد المؤرخ الكوردي يامولكي أنّ ثلاثة أرباع الأرمن الذين نجوا في الأناضول ((كان بمساعدة الكورد الذين انقذوهم واخفوهم عن الأنظار)) [٩٧]، وهذا ما جرى، رغم أن السلطات التركية كانت تعاقب الكرد عقاباً شديداً على مساعدتهم الأرمن. وقد استنكر، بشدّة، عدد كبير من القادة الكرد (الجنرال شريف باشا مثلاً)، أعمال قيادة تركيا الفتاة الإجرامية لإبادتها للسكان الأرمن، وأقاموا اتصالات مع القادة القوميين الأرمن، وعلى أرضية النضال المشترك ضد السيطرة التركية[٩٨]

وبعد أن تأكدت الحكومة التركية من فشل محاولاتها في ((حل المسألة الأرمنية)) بأيدٍ كوردية، اخذت تعدّ لهم، أي للكورد، مذابح وكوارث حلّت بالأرمن من قبلهم. وكتب أحد قادة لجنة ((الاتحاد والترقي)) ما يلي: ((يجب أن نطهر بلادنا من العناصر غير التركية)) [٩٩] وفي عام ١٩١٥-١٩١٦ صدرت مراسيم سلطانية عن تهجير الكرد من المناطق المجاورة لجبهات القتال إلى غرب الأناضول بنسبة ١٠ كورد مقابل ١٠٠ تركي في هذه المنطقة. وكان مصير الكرد المهجرين لا يختلف عن مصير الأرمن من قبلهم. فقد تم خلال سنوات الحرب تهجير ما يقارب من ٧٠٠ ألف كوردي مات أكثر من نصفهم اثناء الطريق[١٠٠]. وحسب شهادة شهود عيان، فإن الأراضي الواقعة إلى جنوب بحيرة وان وغربها، والتي كان يعيش فيها ٨٠٠ ألف كوردي أصبحت خالية من الناس، فقد هلكت عشائر برمتها نتيجة تفشي وباء الكوليرا والتيفوئيد الطفحي والباطني، وأدّى نقص الأعلاف والأمراض الوبائية، والمصادرة، إلى إلحاق خسائر فادحة بالماشية، المصدر الأساسي لمعيشة الكرد وعملهم[١٠١] وبالتالي لم يصبح المسيحيون وحدهم ضحية الحرب وسياسة الإبادة الجماعية التي مارسها الأتراك، بل السكان المسلمون في شرق تركيا أيضاً، أي الكرد.

---

(٩٦) أرميانسكي فينسيك، العدد ٢٣، ١٩١٦، ص٣" باربي، في بلاد الرعب، ...، ص٥٣-٥٥.

(٩٧) خ. م. تشاتويف، كورد أرمينيا السوفياتية، يريفان، ١٩٦٥، ص٤٠.

(٩٨) أرشيف فرع لينينغراد لمعهد الإثنوغرافيا في اكاديمية العلوم السوفياتية)، العدد١٨٣، ص٣١٨-٣٢٠.

(٩٩) أرشيف ف. ب. نيكيتين (في معهد شعوب آسيا أكاديمية العلوم السوفياتية)، العدد ٩٥، ص٣٦٣-٣٦٤.

(100) Safrastian ،Kurds and Kurdistan ،p. 76-81.

(١٠١) أرميانسكي فينسيك، العدد٤٢، ١٩١٦، ص١٥-١٦.

ومع اتساع نطاق العمليات القتالية على المسرح التركي – الآسيوي للحرب العالمية الأولى، كانت الأراضي التي سكنها الكرد، والواقعة تحت إشراف الحكومة والجيش التركي المباشر، تتقلص باستمرار. وفي نهاية عام ١٩١٥ شنّ الجيش الروسي في القفقاس هجومه وتوغّل حتى خريف عام ١٩١٦ مسافة ٢٥٠ كيلومتراً، واستولى على جزءٍ كبير من أرمينيا الغربية وكوردستان. وقد تكبّد السكان القاطنون في هذه المناطق، بما فيهم الكرد، خسائر فادحة في الأرواح والأموال، رغم أن الكرد، سواء أكانوا في الجيش التركي، أم من السكان الآمنين، لم يبدوا مقاومة نشيطة للجيش الروسي الزاحف.

وكان الوضع في باقي المناطق الكوردية الواقعة تحت الحكم التر كي كارثياً" فلم يتمكن السكان خلال عامين من جني المحصول، ولا اخذ الماشية الى المراعي في الجبال، مما اسفر عن إفلاس الكرد الرحّل والحضر على حدٍ سواء، وأصبحوا تحت خطر مجاعة شديدة وأدّى ذلك إلى ازدياد الاستياء في كوردستان – تركيا وانتشار الميول المعادية للحرب بين الكرد انتشاراً واسعاً. ولقد أظهر نضال العرب الذي اتسع نطاقه في تلك السنوات ضد السيطرة التركية وانتصارات الجيشين الروسي والإنكليزي على الأتراك (في العراق) تأثيراً حافزاً على الحركة الكوردية التحررية، وأصبحت كوردستان الجنوبية والجنوبية الغربية مركزاً للحركة الكوردية، حيث كانت مواقع الأتراك فيهما أكثر ضعفاً.

وفي ربيع عام ١٩١٧ اندلعت ثورة في جبال الموصل بقيادة سيد عبدالله حفيد الشيخ عبيدالله النهري، الذي توجه إلى روسيا على الفور بطلب المساعدة[١٠٢] وفي منطقة السليمانية ثار محمود برزنجي، الذي أقام اتصالات مع شريف مكّة حسين بن عليّ، الذي قاد الثورة العربية في الحجاز وبمساعدة إنكلترا. وبدأت الإضرابات في صفوف كورد العمادية، وعموماً كان الموقف في مناطق كوردستان الجنوبية المجاورة للجبهة متوتراً للغاية بالنسبة إلى الأتراك[١٠٣].

اندلعت في صيف عام ١٩١٧ ثورات كوردية في مناطق ديرسم، وخربوط وبوتان، وماردين، ودياربكر، أما في الربيع فقد اندلعت الثورة في بدليس، واشتدت عملية فرار الكرد من الجيش. وإن كان عدد الكرد يصل إلى ٢٥ ألف مقاتل في الجيوش التركية (الجيش الثاني والثالث والسادس) المرابطة في جبهة القفقاس وبلاد ما بين النهرين في اوائل عام ١٩١٧، فإنه لم يبق في

---

(١٠٢) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(١٠٣) الأرشيف التاريخي – العسكري الحكومي المركزي.

نهاية الحرب أحد تقريباً من المقاتلين الكرد في القوات التركية المسلحة. وبدأت تتشكل في مؤخرة القوات التركية، ولا سيما في مؤخرة الجيش العراقي السادس جبهة ثانية من الكرد (والبدو من العرب)، التي أضعفت ولدرجةٍ كبيرةٍ قدرة الأتراك الدفاعية[١٠٤]

حاولت القيادة العسكرية التركية – الألمانية القيام بإجراءات مضادّة، مستغلةً وقف العمليات الهجومية للجيش القفقاسي عام ١٩١٧، وشدّدت من الدعاية القوية المناوئة للروس والأرمن بين صفوف الكرد، وحاولت بشتّى السبل والوعود استمالة القيادة الكوردية، وشكّلت وحدات كوردية تخريبية، وحتى فرقة. ومارس الألمان عملاً تحريضياً قوياً بين العشائر الكوردية، مرسلين إليها العملاء يحملون المال والسلاح. كتب مراسل روسي عسكري أن ((أحد الوعود الملحّة للألمان كان حول الهجوم عل تفليس، زد على ذلك أنه كان على البكوات الكرد في هذه الحالة الحصول على اموال كثيرة والرتب الجنرالية)) [١٠٥]

بيد أن جميع هذه الجهود التي بُذلت لإرغام الجماهير الكوردية في تركيا على محاربة روسيا ذهبت أدراج الرياح، وقد رفض الكورد مهاجمة القوات الروسية، باستثناء حالات معينة، والانضمام إلى الجيش التركي، رغم أن السلطات اتّخذت إجراءات شديدة في حال عدم تنفيذ أوامرها، بما في ذلك حرق القرى والرمي بالرصاص[١٠٦].

وبهذا الشكل كان السكان الكرد في الإمبراطورية العثمانية في وضع صعب للغاية في أثناء الحرب العالمية الأولى. وبصرف النظر عن اندلاع اضطرابات في بعض الأحيان، لم يتمكن السكان من الاتحاد لخوض النضال في سبيل حقوقهم القومية: فالموقف العسكري – السياسي قلما كان يسمح لهم بالخروج عن دائرة المقاومة السلبية.

وظهر أنّ الكرد في إيران كانوا ايضاً ضحايا الحرب، لكن الوضع في كوردستان ايران كان يختلف اختلافاً جوهرياً عن ذلك الوضع، الذي كان في الأناضول الشرقية وفي شمال العراق. وإذا كان الكرد في تركيا واقعين بين ضغط الجيش الروسي الزاحف (من ثم بين ضغط الجيش الإنكليزي في بلاد ما بين النهرين) والجيش التركي، الذي كان يدافع عن نفسه بعناد، كان الكرد في إيران يتمتعون بحرية أكبر للمناورة، بفضل عدم استقرار الموقف العسكري – السياسي في إيران عامةً

---

(١٠٤) كورسون، الحرب العالمية الأولى في جبهة القفقاس...، ص٨١.

(١٠٥) فوليا نارودا، ١٤/١٠/١٩١٧" الأرشيف التاريخي العسكري الحكومي المركزي.

(١٠٦) المصدر السابق.

وفي المقاطعات الغربية خاصة. وهذا ما حاولت القيادة الكوردية العشائرية الإقطاعية استغلاله للمحافظة على مصالحها.

في السنة الأولى من الحرب كان الموقف في كوردستان إيران عامةً يبعث الأمل لدى الأتراك والألمان في النجاح، رغم تغييره. فقد حاولوا (صحيح كان دون جدوى مراراً) أن يستغلوا لمصالحهما الموقف السلبي للجماهير الشعبية والأوساط القومية الإيرانية من المستعمرين الإنكليز والروس. فالدعاية الموالية للأتراك والإسلام التي قام بها عملاء الأتراك والألمان وجدت تربةً خصبة لها. فقد أعلنت أكثرية رجال الدين في إيران من السنة والشيعة على حدٍ سواء، بما فيهم، نجم الدين، أكثر شيوخ الدين نفوذاً، عن تأييدها للجهاد، وحتى أحياناً خلافاً لرغبة زعماء العشائر(١٠٧)

وقد رافقت الحملة الدعائية زيادة في النشاط التخريبي على الحدود التركية – الايرانية الذي تحول الى تدخل نظامي للمفارز التركية – الكوردية في الاراضي الإيرانية. وظهر على الحدود من جديد سالار الدولة (باسم حاجي رضا سالار) الذ وعدته تركيا الفتاة بوضع كوردستان إيران كلها والمناطق المجاورة لها تحت حكمه(١٠٨)

وفي تشرين الثاني – كانون الاول اتخذ النشاط التخريبي للاستخبارات التركية – الألمانية في غرب إيران طابعاً عاماً. كتب ضابط روسي في تقرير له يقول: ((أصبح إقليم كرمنشاه وكوردستان شبيهاً بمرجل في حالة الغليان)) (١٠٩) واستولت الوحدات الكوردية – التركية في الاسابيع الاولى من الحرب على الجزء الغربي من كوردستان إيران وأذربيجان مع مدن خوي، واورمية وصاوجبلاق وغيرها. وجرت في كل مكان انتفاضات الكورد في إيران، وفي ١٤ كانون الثاني عام ١٩١٥ استولت القوات التركية ولفترةٍ قصيرة على مدينة تبريز(١١٠)

---

(١٠٧) م. ن. ايفانوفا، العدوان الألماني في إيران في سنوات الحرب العالمية الأولى، ١٩٥٦، ص١٨-١٩" نيكيتين، الكورد ....، ص٣١٨.

(١٠٨) ارشيف سياسة روسيا الخارجية.

(١٠٩) ت. س. كوروتكوفا، ((التدخل الالماني – التركي في اذربيجان الايرانية))، مسائل التاريخ، العدد١، ١٩٤٨، ص٩٠.

(١١٠) ارشيف سياسة روسيا الخارجية، كورسون، عملية الشكرد وهمدان في جبهة القفقاس...، ص٣٣-٣٥.

وبهذا انتهت نجاحات تركيا الفتاة في جبهة الحرب الإيرانية. وأعادت القوات الروسية، التي قامت بهجوم مضاد، مدينة تبريز، وزحفت حتى ديلمان، وتم إنزال قوات إنكليزية في خوزستان[١١١]

ومع ذلك واصلت القيادة العسكرية التركية – الالمانية صراعها من أجل رأس جسر إيراني – كوردستاني رغم أن هزائم تركيا الكبيرة في جبهة القفقاس عام ١٩١٥ لم تمكنها من فرز قوات كبيرة ما على المسرح الايراني.

وفي آذار – حزيران عام ١٩١٥ استولت وحدات سلاح الفرسان للجنرال شاربانتيه على المراكز الرئيسية في كوردستان إيران بهدف إرغام الكورد على التخلي عن القيام بحركات ضد روسيا، الا ان النشاط التخريبي للاستخبارات التركية – الالمانية لم يتوقف في هذه المنطقة بل بالعكس، توسّع وحاولت الوحدات الكوردية-التركية التقدم من جديد في منطقة شنو وصاو جبلاق[١١٢]

وهكذا ظل الوضع في كوردستان إيران والمناطق السكانية المختلطة خطيراً للغاية ومتقلباً. وأخطأت حسابات روسيا وأنكلترا لمساعدة الحكومة الايرانية في قطع دابر النشاط التخريبي الذي قام به الاتراك والألمان في المناطق الغربية من البلاد[١١٣] وفقدت السلطات الايرانية تماماً السيادة في هذه المنطقة. بينما كان يقبع في طهران عدد كبير من الموالين للألمان والأتراك. عندئذ اعتزمت روسيا وإنكلترا اتخاذ إجراءات أكثر راديكالية.

في ٣٠ تشرين الأول عام ١٩١٥ جرى إنزال فيلق الجنرال ن. ن. باراتوف في ميناء أنزلي، على ساحل قزوين، وشنّ غاراته على الجنوب. وفي نهاية عام ١٩١٥ تم تدمير رأس الجسر الألماني – التركي بصورة أساسية، ودمر نهائياً في ربيع عام ١٩١٦. وقع جميع الكورد في غرب إيران تحت سيطرة السلطة الروسية، لكن رقابة روسيا على الكورد في إيران لم تكن قوية، لأنها كانت تعتمد على القوة وحدها، وضعفت لعدم توفيق الروس في خططهم الروسية، وهكذا فإن تراجع القوات الروسية المؤقت، من شمالي – غربي إيران في كانون الأول عام ١٩١٤، وكانون الثاني عام

---

(١١١) ل. ي. ميروتشينكوف، التوسع البريطاني في إيران (١٩١٤-١٩٢٠)، موسكو، ١٩٦١، ص١٢-١٦" ي. ف. لودشوفيت، تركيا في سنوات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، موسكو، ١٩٦٦، ص٧٧-٧٨.

(١١٢) ارشيف سياسة روسيا الخارجية.

(١١٣) العلاقات الدولية في عصر الامبريالية، وثائق من أرشيف الحكومة القيصرية والحكومات المؤقتة (١٨٧٨-١٩١٧)، السلسلة٣، الجزء٧، القسم١، موسكو – لينينغراك ١٩٣١-١٩٣٨، ص٣١٥.

١٩١٥، أدّى إلى خرق عدد كبير من القادة الكورد حلفهم مع روسيا، وقد كانت خيانة سمكو الذي اعتقل في ما بعد، وأرسل الى تفليس مؤثرة بوجهٍ خاص. كما كان ذلك من نصيب مرتضى كلي خان وسيد طه، بل وحتى عبد الرزاق رئيس الحزب الموالي لروسيا في القيادة الكوردية، والذي فقدت السلطات الروسية الثقة به، وكان عليه مغادرة كوردستان رغماً عنه والإقامة في تفليس. ولم تغيِّر حالات معينة قدّم فيها عدد من الزعماء الكورد مساعدة نشيطة لعمليات الجيوش الروسية، اللوحة العامة(١١٤)

وفي أثناء هجوم القوات الروسية في شرق الأناضول عام ١٩١٦، جرى انعطاف واضح في ميول القيادة الكوردية إلى جانب روسيا. فقد أثار عدد من القادة الكورد، أمام الحكومة الروسية، مسألة تقرير مصير الشعب الكوردي. وقدّم يوسف كامل بدرخان مطالب الكورد القومية إلى الوكيل في القفقاس، وقائد الجبهة العسكرية فيها الامير العظيم نيقولاي نيقولايفتش، لكن المسؤولين في بطرسبورغ وتفليس، رفضوا بحث القضية الكوردية من وجهة نظر سياسية(١١٥)

عهد الى العسكريين الروس والممثلين المدنيين في المناطق المحتلة في تركيا وغربي إيران، مهمة إقامة علاقات مع العشائر الكوردية. ولم يكن لدى هؤلاء صلاحيات كبيرة، حيث تحركوا على مسؤوليتهم فقط، مدركين الموقف الملموس في المؤخرة، وفي جبهات القتال أدت انتصارات السلاح الروسي على ١٩١٦ في كوردستان إيران، إلى نشوء وضع أكثر ملاءمة لتحسين علاقات السلطات العسكرية الروسية مع الزعماء الكورد. ونشأت ظروف للتخفيف من التدابير التأديبية ضد الكرد، الأمر الذي أعطى مفعولاً سياسياً إيجابياً في الحال. ففي أوائل عام ١٩١٦ عاد من منفاه سمكو، الذي يعد من أكثر الشخصيات نفوذاً بين الزعماء الكرد في إيران، لكن الموقف في كوردستان إيران ظل كما كان عليه، يفتقرالى الثبات، ومشحوناً بالتعقيدات.

في العام الأخير الذي سبق ثورة أكتوبر، أثر نمو الظواهر المتأزمة في الإمبراطورية العثمانية من جهة، وفي روسيا من جهة أخرى، تأثيراً كبيراً في الحركة الكوردية، وكانت بوادر الانهيار القادمة واضحة للعيان في المؤخرة، وعلى جبهات القتال على السواء. وهذا ما بعث الأمل لدى القيادة الكوردية في تحرير كوردستان وبأسرع وقتٍ ممكن.

---

(١١٤) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(115) S. Nikitine, Les Kurdes racontes par eux – memes. – L'Asie Francalse, Paris, 1925, No. 231.

خلق وقف العمليات الهجومية للجيش الروسي القفقاسي في شرق الأناضول، ظرفاً لإجراء المفاوضات بين الكرد في تركيا، والقيادة الروسية. وقد شارك فيها عن الكرد، يوسف كامل بك، وعن روسيا الأمير ب. شاخوفسكي رئيس الإدارة المدنية في المناطق الشرقية من آسيا الصغرى[١١٦] وكانت هذه المفاوضات، شأنها في ذلك شأن جميع الاتصالات الأخرى، عقيمة. وكان السبب الرئيس هو فقدان الرغبة لدى الحكومة القيصرية، ومن بعدها الحكومة المؤقتة، المساهمة في حل المسألة الكوردية على أساس ديمقراطي.

ظهرت آفاق أكثر ملائمة للحركة الكوردية في كوردستان الجنوبية. فالكرد العراقيون الذين انخرطوا منذ البداية، وبشكل أوسع فأوسع، في النضال ضد السيطرة التركية (وخاصة في منطقتي الموصل والسليمانية)، واعتمدوا على مساعدة روسيا – التي وصلت قواتها عام ١٩١٧ بالقرب من الحدود العراقية – لهم. فقد توجّه سيد عبدالله قائدة الثورة في ولاية الموصل، باسم، جمعية ((تحرير كوردستان)) التي تأسست في إسطنبول، إلى السلطات الروسية في إيران، يطلب تقديم المساعدة، وعاهدها على طرد الأتراك من شمال العراق. كما شارك في هذه المفاوضات، سيد طه، الذي فرّ من الأسر في روسيا، لكنه قطع علاقته مع الأتراك. واقترح على نائب القنصل الروسي في أورمية ف. ب. نيكيتين، توحيد جهود روسيا والكرد للقيام بأعمال مشتركة، بغية تحرير كوردستان. وأخيراً استأنف الاتصال مع الروس محمود برزنجي، الذي يعدّ من أكثر القادة الكرد نفوذاً في العراق. واقترح شنّ هجمات على مؤخرة الجيش التركي، ومدّ التشكيلات الروسية الزاحفة بالمؤن.

لاقت هذه الاقتراحات أصداءً إيجابية لدى الممثلين الروس في إيران. فقد كتب ف. ف. مينورسكي، الذي كان في ذلك الوقت قائماً بالأعمال في طهران، ما يلي: ((ينبغي رفض حق الكرد في تقرير المصير، إنني لعلي يقين راسخ بأن الكرد شعب موهوب جداً، وله سمات قومية بارزة))[١١٧]. لكن انسحاب القوات الروسية من إيران وتركيا، الذي سرعان ما تم نتيجة الأحداث الثورية في روسيا، قد وضع نهاية للمفاوضات الروسية – الكوردية.

وفي آن واحد اقتربت من كوردستان الجنوبية، حملة الجيش البريطاني، التي وصلت في تشرين الثاني عام ١٩١٧ إلى مدينة تكريت، الواقعة في منتصف الطريق بين الموصل وبغداد. وكان

---

(١١٦) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(١١٧) المصدر السابق.

الهدف النهائي للإنكليز هو التقدم أكثر ما يمكن في الشمال، بغية احتلال ولاية الموصل الغنية بالنفط والهامة من الناحية الاستراتيجية، والتي يسكنها الكرد بصورة أساسية. لكن ذلك كان يحتاج إلى ضمان تأييد العشائر الكوردية، التي كانت في حالة من السخط الدائم ضد تركيا، التي كانت تسيطر على الجزء الجبلي كله من شمالي العراق. في عام ١٩١٧-١٩١٨ قام عدد كبير من العملاء الإنكليز بدعاية واسعة بين العشائر الكوردية والعربية، دون أن يبخلوا بالوعود والرشاوى. فقد حاولت الإدارة البريطانية في العراق استمالة الزعماء الكرد أصحاب النفوذ، بما فيهم محمود برزنجي والشيخ طه، إلى جانبها. وأجرى أول مندوب سام بريطاني في العراق، بيرسي كوكس مفاوضاتٍ في مرسيليا (حزيران عام ١٩١٨، مع الجنرال شريف باشا حول أقامة منطقة ذات حكم ذاتي للكورد[(١١٨)]

وعلى الرغم من الدعاية القويّة المضادة التي قام بها الأتراك والألمان، تمكن الإنكليز عموماً، من كسب التأييد لهم، أو ضمان موقف حيادي إيجابي لهم من جانب أكثرية العشائر الكوردية في بلاد ما بين النهرين، الأمر الذي مهّد السبيل أمامهم للاستيلاء على البلاد كلها، وخاصة أثناء الزحف نحو الموصل في نهاية الحملة في خريف عام ١٩١٨ لكن القوات الإنكليزية لم تجلب الحرية للكورد، التي عقد الآمال عليها عدد من الزعماء ذوي الخبرة القليلة في السياسة الدولية، بل جلبت لهم عبودية جديدة. فقد حاولت الإدارة البريطانية العسكرية والمدنية على السواء، ومنذ بداية الاتصالات مع الكرد، تضييق استقلال وتحديد حقوقهم، وإخضاع تحركاتهم لمخططاتها ومصالحها. ولهذا نشأت، منذ عام ١٩١٨، نزاعات مسلحة بين القوات البريطانية والعشائر الكوردية في العراق، استخدم الإنكليز فيها الطيران ضد الكرد العصاة[(١١٩)]

وإلى جانب ذلك تمكن الإنكليز، منذ ربيع عام ١٩١٧، باستخدام الرشاوى والوعود، من كسب ودّ عدد كبير من زعماء كوردستان إيران، وخاصة في جزئها الجنوبي، بما في ذلك عشيرة كلهور الكثيرة العدد. وقد كتب العميل الروسي في قصر شرين، ليفكيفسكي، يقول: ((يمارس الإنكليز بنجاح منقطع النظير تأثيرهم في كوردستان مع زوال زمن الحرب وانسحاب قواتنا من

---

(١١٨) G. Bell ‹Review of the Civil Adminisreation of Mesopotamamia ‹London ‹ 1920. P. 192-193.

(١١٩) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

إيران، فهم قد ثبتوا اقدامهم، برسوخ، في تلك المناطق التي يرغبون في تحويلها إلى ما يشبه حصناً ضد التطاولات على الأراضي التي استولوا عليها في بلاد ما بين النهرين)) (١٢٠)

وبدورهم، قام الممثلون الروس في إيران بتغيير خطّتهم الصارمة بشكل كبير، فقد اعتمدوا وبمبادرة من مينورسكي، منهج عقد تحالفات مع العشائر الكوردية. ففي حزيران عام ١٩١٧ ارسل العميل التابع للبعثة الروسية في طهران العقيد زخارتشنكو، إلى المناطق الجنوبية من كوردستان إيران، لتسوية العلاقات المتبادلة مع العشائر المحلية وتقديم المساعدة، حسب أقوال السفير إتير في طهران، ((لحقّ تقرير مصير الكرد في تركيا)). لكن الكرد الإيرانيين بالذات، كانوا في مركز اهتمام زخارتشنكو، الذي وعدهم، باسم روسيا، مدّ يد الصداقة لهم ومساعدتهم. ونتيجة لما بذله العقيد من جهود، جرى في ضواحي كرمنشاه في ١٧ من تموز عام ١٩١٧، عقد أول مؤتمر في تاريخ كوردستان إيران. للزعماء الكرد، استمر ثلاثة أيام. وكان المؤتمر تظاهرة رائعة للصداقة والتعاون الروسي - الكوردي، ووعد الكرد ضمان حماية أمن خطوط المواصلات في هذه المنطقة)) (١٢١)

وطوّر زاخارتشنكو النجاح، فقد اقام علاقات ودية مع أكثرية العشائر في مقاطعة كرمنشاه وكان ذروة نشاطه المؤتمر الذي انعقد بين ٢٧ زعيماً كوردياً في ضواحي سنه في ٤ أيلول عام ١٩١٧ وقد وقّع الجنرال باراتوف، الذي حضر المؤتمر، على معاهدة روسية - كوردية مع الخانات الكرد، كان مضمونها الرئيسي، حسب اقواله، يكمن في ما يلي: ((إن العشائر الكوردية المتحدة في كوردستان وكرمنشاه، التي كانت معادية لنا، قد أصبحت منذ الآن في صداقة تامّة معنا، ومستعدة لدفاع عن حدود كوردستان)) (١٢٢).

ومما لا ريب فيه أن نجاح السياسة الروسية في كوردستان إيران، والنضال التحرري للكورد فيها كانا باديين للعيان، بيد أنه تبيّن للطرفين أن هذا النجاح كان عابراً، فقد أدت الأزمة الثورية المتنامية في ظل الحكومة المؤقتة، إلى أزمة السلطة الروسية في إيران، حيث واصل عدد من ممثليها (في ماكو وأورمية مثلاً) تطبيق أساليب الحكم الاستعمارية، الأمر الذي اثار استياءً

(١٢٠) المصدر السابق.

(١٢١) المصدر السابق.

(١٢٢) أ. غ. يميلياتوف، الجبهة الفارسية (١٩١٥-١٩١٨)، برلين، ١٩٢٣. ص١٥٧، ١٥٩.

شديداً لدى الكرد[١٢٣] وفي خريف عام ١٩١٧، وصل تفسّخ القطعات الروسية في إيران إلى درجة أنها لم تعد تكوِّن قوة عسكرية هامة، وسرعان ما انسحبت من البلاد بعد قيام ثورة اكتوبر. ووجدت الحركة التحررية الكوردية في إيران نفسها تحت ضربة المتدخلين الأتراك من جهة، والاستعمار البريطاني من جهة اخرى.

كما وجد الكرد في الأناضول الشرقية أنفسهم في وضعٍ عصيب. وأدّى خروج روسيا من الحرب، إلى إعادة السلطة التركية مؤقتاً على شمال وغرب كوردستان كلّها، وإلى بسط نفوذها على الكرد في ما وراء القفقاس. إلا أن هزيمة تركيا العسكرية، وعقد هدنة مودروس (٣٠ تشرين الأول عام ١٩١٨)، أدّيا إلى نشوء وضع جديد تماماً في المنطقة ومنذ نهاية عام ١٩١٧ أخذت عوامل عديدة مؤثر في وضع الكرد ونضالهم التحرري تأثيراً حاسماً، كالحرب الأهلية والتدخل العسكري الأجنبي في روسيا، وكذلك التوسع الاستعماري البريطاني في العراق وفي جنوب غرب إيران.

وهكذا فقد أُصيب نضال الشعب الكوردي التحرري بالإخفاق في عصر تكوين الإمبريالية، وفي أثناء الحرب العالمية الأولى. وكان سببه الأساسي هو ضعف الحركة الكوردية من النواحي الفكرية والسياسية والعسكرية، هذا الضعف الذي كان نتيجة التخلف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الشديد للمجتمع الكوردي، والظروف الخارجية غير الملائمة، عندما أصبح الشعب الكوردي المجزَّأ والمنقسم سياسياً وعرقياً فيها، ضحيةً للتوسع التركي والدول الاستعمارية الكبرى، التي تحكمت بحركات الكرد لمصالحها الخاصة.

ومع ذلك، كانت المرحلة المدروسة مرحلة هامة من مراحل تاريخ حركة الشعب الكوردي التحررية: أولاً، اكتسبت خبرة غنية جديدة في النضال التحرري، وبذلك تم الحفاظ على أثمن تقليد للتاريخ الكوردي ومواصلته، وهو قيام حركات نشيطة ضد المضطهدين الخارجيين. ثانياً، خرج النظام الإقطاعي من جميع اختبارات هذه المرحلة (إلى جانب رواسب نمط الحياة العشائرية) ضعيفاً، سواء أكان من الناحية الاجتماعية — الاقتصادية، أو من الناحية السياسية، على وجه الخصوص، ثالثاً تمت خطوة كبيرة إلى الأمام على طريق تعزيز الوحدة القومية للشعب الكوردي، الأمر الذي ساعد أكثر من أي شيء آخر النضال التحرري في جميع أجزاء كوردستان.

---

(١٢٣) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

# الفصل الرابع

# المسألة الكوردية بعد الحرب العالمية الأولى

# (١٩١٨-١٩٢٣)

دشّنت ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى عصراً جديداً في تاريخ تطوّر المجتمع البشري، عصر الثورات البروليتارية والقومية التحررية، عصر تحرير شعوب المستعمرات والدول التابعة من النير الإمبريالي، ووجهت ضربة قوية إلى دعائم الاستعمار في المستعمرات وأثارت شعوب الشرق للنضال ضد المستعبدين الأجانب، في سبيل تحررها القومي والاجتماعي.

وقامت الدول السوفياتية، وليدة أكتوبر، منذ الأيام الأولى، بانتهاج سياسة فضح المخططات الاستعمارية للدول الإمبريالية الكبرى تجاه شعوب الشرق، وقد وضع ف. إ. لينين المبادئ الأساسية للدولة السوفياتية تجاه شعوب الشرق، هذه المبادئ التي جسدتها الحكومة السوفياتية في الواقع العملي. ففي مرسوم السلام الذي اتخذ في المؤتمر الثاني للسوفيات، المنعقدة في ٨ تشرين الثاني عام ١٩١٧، وكذلك في نداء ((إلى جميع الشغيلة المسلمين في روسيا والشرق)) بتاريخ ٣ كانون الأول عام ١٩١٧، أعلنت رسمياً مبادئ السياسة الخارجية للدولة السوفياتية حول الدعم الأخوي لشعوب الشرق المضطهدة في نضالها من اجل تحررها الاجتماعي والقومي.

ففي الوثيقة التاريخية — مرسوم السلام، من المهم جداً إعارة الانتباه إلى التحديد اللينيني لمفهوم الضم (الإلحاق)، هذا المفهوم الذي بيّن لنا وبوضوح، كيف نقيّم الحركة الكوردية، ولأيّ درجة كان طرح شعار استقلال كوردستان — بلاد الكرد — في المرحلة التاريخية المعنية مبرراً تاريخياً. فقد جاء فيه: ((إن الحكومة تفهم الإلحاق، أو احتلال أراضي الغير وفق الوعي الحقوقي الديمقراطي عموماً والطبقة العاملة بوجه خاص، هو أن كل ضمٍ لشعب صغير أو ضعيف إلى دولة كبيرة أو قوية، دون رغبة هذا الشعب التامة وموافقته المعبرة الطواعية الواضحة، وبغض النظر عن متى تم هذا الضم القسري، وبغض النظر أيضاً عن مقدار تطوّر الأمة المنضمة قسراً أو تخلّفها، أو المحتفظة بها قسراً ضمن حدود الدولة المعنية))[1]

لقد كانت هذه وسيلة جيدة في ممارسة العلاقات بين الدول، التي كانت لها اهمية كبيرة لمصير شعوب الشرق، مثل الكرد، وخلقت ثورة أكتوبر ظرفاً ملائماً للنضال التحرري، الذي خاضته شعوب الشرق المضطَهَدة ضد الاستعمار. فهي لو تقوِّض النظام الكولونيالي للإمبريالية وحسب، بل وشيّدت في شخص الاتحاد السوفياتي حصناً منيعاً للثورات القومية التحررية. وقد اشار ف. إ. لينين إلى ذلك حين قال: ((بديهي جداً أنّ حركة شعوب الشرق هذه بمقدورها أن

---

(١) لينين، ((مرسوم السلام ٢٦ تشرين الأول (٨ تشرين الثاني)))، الجزء ٣٥، ص١٤.

تتطور وبنجاح، ولن تحل قضيتها إلا بالإرتباط المباشر مع النضال الثوري لجمهوريتنا السوفياتية ضد الإمبريالية العالمية))[٢]

وقد اصبحت روسيا السوفياتية منارة للشعوب المستعمرة والتابعة، تنير لها الطريق نحو التحرر من الظلم الاجتماعي والقومي، كتب مصطفى صبحي مبيّناً أهمية ثورة أكتوبر للشعوب التابعة والمضطهدة قاطبة يقول إن"انتصار الثورة في روسيا يجد صدىً واسعاً في صفوف العمال وشعوب العالم المضطهدة قاطبة، ويبعث الأمل لديهم واليوم، فإن الاتحاد السوفياتي يمدّ يد المساعدة إلى جميع الشعوب المظلومة في العالم، داعياً الشعوب إلى الصداقة والأخوة))[٣]

ومما لا شك فيه أن أفكار ثورة أكتوبر قد تغلغلت في مناطق مختلفة من الشرقين الأوسط والأدنى بما في ذلك المناطق التي يعيش الكرد فيها. ورغم انقطاع صلة كوردستان بروسيا السوفياتية، وفقدان وسائل الاعلام الاعتيادية، وكان السكان الكرد، وفي حالات عديدة، على اطلاع على الأحداث الثورية الجارية في بلاد السوفيات. ويدلّ على ذلك بصورةٍ خاصة تقارير عملاء بريطانيا في كوردستان الجنوبية ورسائلهم، ففي أواخر آذار عام ١٩١٩، تسلم المندوب السامي في بريطانيا ويلسون من العميل العسكري – السياسي والخاضع له سون رسالةً كتب فيها بحذر شديد: ((إننا عندما نأخذ في الحسبان نجاحات البلاشفة في الآونة الأخيرة... ينبغي ألاّ يغيب إمكانية نشوء ظروف معقدة في كوردستان))[٤] وفي ما بعد كتب سون من السليمانية متطرقاً إلى خطر نشوء حركات تحررية جديدة للكورد، وإمكانية انتشار ((الأفكار البلشفية))، حيث قال بهذا الشأن: ((مما يؤسف له أن مبادئ البلشفية واسمها يصبحان معروفين (على الأغلب) من خلال الصحيفة الصادرة في كركوك والواسعة الانتشار))[٥]

ولفت عميل بريطاني آخر، هو الرائد نوئيل الذي أرسله العقيد ويلسون لإدارة منطقة السليمانية، في تقرير له إلى ((أنه ينبغي أن نأخذ في الحسبان أن الوضع السياسي الخارجي يؤثر بصورة أساسية في الوضع الداخلي في المناطق الكوردية... لقد اصبحت مخططات البلشفية

---

(٢) المصدر السابق، ص٣١٨.

(٣) أ. م. شمس الدينوف، النضال التحرري – الوطني في تركيا (١٩١٨-١٩٢٣)، موسكو، ١٩٦٦، ص٤٥.

(4) A. Wilson Mesopotamia 1917-1920. A Closh of Louyalities ،London ،1930 ، p.144-145.

(٥) المصدر السابق، ص١٤٤-١٤٥.

معروفة هنا، وإن نفوذها المتنامي يعرقل ممارسة السياسة البريطانية في هذه المناطق... ومهمتنا الرئيسة هي عدم السماح بتغلغل الأفكار البلشفية والتغلب على الدعاية التركية الإسلامية، وكذلك على التيارات الثورية في بلدان الشرقين الأوسط والأدنى)) [٦]

كان العراق في تلك المرحلة أحد مراكز الاسناد، الذي انطلاقاً منه قامت دول الائتلاف بالتدخل في ما وراء القفقاس وآسيا الوسطى، ولهذا، بالضبط، كان الشعب العراقي بعربه وكرده، يرى في هزيمة المتدخلين الأجانب في بلاد السوفيات هزيمةً لمستبديه. لقد ألهمت نجاحات القوى الثورية في ما رواء القفقاس، الوطنيين العراقيين في نضالهم من اجل الاستقلال[٧]

وبعد عام ١٩١٧، عندما جرى تحت تأثير ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى، نهوض عاصف لحركة شعوب الشرق التحررية – القومية، فإن الجماهير الشعبية في كوردستان قد شدّدت أيضاً من نضالها القومي التحرري ضد المستعبدين. فقد حاول الكرد، شأنهم في ذلك شأن الأقليات القومية المضطهدة في الإمبراطورية العثمانية، استغلال تفكك هذه الدولة العسكرية الإقطاعية، ونيل حق تقرير المصير. وبهذا المعنى، فإن ((الحرب العالمية الأولى وهزيمة تركيا، اثارتا آمالاً جديدة في صفوف الشعب الكوردي)) [٨]

## المسألة الكوردية في تركيا (١٩١٨-١٩٢٣)

كانت الجمعيات المعبرة في تلك المرحلة عن مصالح الحركة الكوردية هي: جمعية تعالي كوردستان (كوردستان تيالي جمعيتي)، وجمعية تعالي الكرد (كورد تيالي جمعيتي) في دياربكر، وجمعية الرابطة الاجتماعية (تشكيياني أيدجتيماعي جمعيتي)، والحزب الشعبي الكوردي[٩] اتخذت جمعية تعالي كوردستان، التي تاسست عام ١٩١٨، مواقف معتدلة. فقد عقدت مع حزب ((الحرية والائتلاف)) ((حريت في إيتلياف))، اتفاقية بشأن منح كوردستان الحكم الذاتي ضمن إطار الإمبراطورية العثمانية، كما كانت تقيم اتصالات مع

---

(6) B. vernir ،L'Irk d'augourdui ،1963 ،p. 89.

(٧) ثورة اكتوبر العظمى وشعوب الشرق، موسكو، ١٩٥٧، ص٣١٧.

(8) Silopi Zinnar ،Doza Kurdistan ،(b.M.) ،1969. p.47.

(٩) المصدر السابق، ص٦٠.

جمعية تعالي الكرد في ديار بكر. وأرسلت إلى دياربكر الصحف والمجلات الصادرة باللغة الكردية، حيث كانت تطبع مقتطفات منها وبأعداد كبيرة في مطبعة الجمعية وتوزّع بين صفوف السكان)) (١٠)

رفض قادة جمعية تعالي كوردستان النضال النشيط ضد الأتراك وهكذا، عندما طالب الشباب من أعضاء الجمعية في الاجتماع المنعقد في إسطنبول أوائل عام ١٩١٩، باتخاذ قرار حول إعلان استقلال كوردستان، وطرد جميع القوات ألاجنبية منها، بما فيها التركية، وقف رئيس الجمعية سيد عبدالقادر ضدّ مثل هذا الاقتراح، معتبراً أنّه لا يليق بالحركة الكوردية الوقوف ضد الأتراك في مثل هذا الظرف العصيب الذي يمرون فيه. وفضلاً عن ذلك فإنه أصر على تقديم المساعدة للأتراك، وأوصى الأعضاء الشباب في الجمعية بالتوجه إلى المناطق الكوردية للنضال ضد محاولات تأسيس دولة أرمنية قومية، مؤكداً لهم أن السلطان سوف يفي بوعده ويمنح الحكم الذاتي للكورد (١١)

إلا أنه مهما كانت ((خططهم)) معتدلة، فإنه كان على قادة جمعية تعالي كوردستان أن يأخذوا بالحسبان، ميول أعضائها الأكثر راديكالية. فقد كتب المندوب السامي البريطاني في إسطنبول في برقية إلى الممثل الدبلوماسي البريطاني في بغداد (بتاريخ ١٨ نيسان عام ١٩١٩)، بشأن الاقتراح، الذي قدّمه عبدالقادر ((باسم الجمعية الكوردية المحلية)) يطلب فيه ((استقلال الكرد وتحريرهم من النير التركي البغيض)). وفي برقية أخرى بتاريخ ٣ ايار عام ١٩١٩ إلى وزير الخارجية البريطاني، أعلن المندوب السامي: ((أن الكرد يرغبون في أن تكون لهم دولة متحررة... ويرغبون في التخلص، وإلى الأبد، وهو يتحدث عن الأتراك بمرارة كبيرة)) (١٢)

عينت جمعية تعالي كوردستان شريف باشا ممثلاً لها في مؤتمر صلح سيفر (١٣) فقد شغل شريف باشا قبل ذلك مناصب إدارية كبيرة في الإمبراطورية العثمانية، وترأس الوفد التركي في مؤتمر فرساي، حيث تخلى آنذاك عن صلاحياته كرئيس للوفد التركي، وأعلن نفسه ممثلاً لكوردستان. فقدم إلى مؤتمر الصلح مذكرتين باسم الكرد تتضمنان مطاليبهم (الأولى في آذار

---

(١٠) القضايا الزراعية، ص٤٧.

(11) Dersimi ،Kurdistan Tarihinde Dersim ،p. 120-121.

(12) S.S. Gavan ،Kurdistan:divided nation of the Middle East ،London 1958 ،p.21

(13) Zinna ،Doza Kurdistan ،1969 ،p.54.

عام ١٩١٩، والثانية في ١ آذار عام ١٩٢٠)، مع خارطة ((كوردستان المتكاملة)). كما أجرى شريف باشا مفاوضات مع وفد الأرمن الطاشناقين، حيث وجه معه بتاريخ ٢٠ كانون الأول عام ١٩١٩ بياناً مشتركاً الى مؤتمر الصلح.

وقف الكماليون، الذين كان يعبرون عن مصالح البورجوازية التركية، ويدافعون عنها، منذ البداية ضد الحركة الكوردية. فقد أرسل مصطفى كمال في ١٥ حزيران عام ١٩١٩، برقية بالشيفرة إلى نائب والي دياربكر تضمنت ما يلي: ((يجب حلّ كل جمعية تحاول زرع الشقاق في البلاد فوراً، ويتطلب الواجب الوطني، وبإلحاح، اتخاذ مثل هذه التدابير. ولهذا فقد أيدت تأييداً تاماً إجراءاتكم حيال النادي الكوردي)) [١٤]

ويجري الحديث في هذه البرقية عن تخريب السلطات التركية لجمعية تعالي كوردستان في دياربكر. وإلى جانب ذلك اعطى الكماليون وعوداً بشأن الاعتراف بحقوق الكرد القومية، كي يحافظوا على سلطتهم في كوردستان، واستغلال الإقطاعيين الكرد ضد الاحتلال الأجنبي. وقد صدّق هذه الوعود عدد من القادة الكرد.

في تموز عام ١٩١٩ انعقد في أرضروم مؤتمر قادة الحركة التحررية، الذي اتخذ قراراً يعبر عن تعاطفه مع الحركة التركية التحررية الناشئة. وأعلن المؤتمر عن عزمه في تأييدها، شريطة أن يمنح القوميون الأتراك الحكم الذاتي لكوردستان، وفي حال الرفض، فإن المؤتمر يعلن عن تأييده لثورة كوردية شاملة ضد السلطان، بصرف النظر عن الحركة الكمالية الناشئة[١٥] ولم يقف القادة الكرد، الذين شاركوا في هذا المؤتمر، من حيث المبدأ ضد تأسيس دولة تركية قومية، على أن تنال كوردستان في إطار الحكم الذاتي. ولهذا السبب شارك الكثيرون منهم في مؤتمر أرضروم، الذي جرى في ١٠ تموز وحتى ٢٣ منه عام ١٩١٩

جاء في بيان هذا المؤتمر أن ((ولايات أرضروم، وسيواس، ودياربكر، وخربوط ووان، وبدليس هي جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية، لا يمكن سلخه أو تقسيمه تحت أية ذريعة كانت ويأخذ المسلمون القاطنون في هذه الأراضي بالحسبان الخصائص العرقية والاجتماعية لكل

---

(14) K. Ataturk ،Nutuk. Cile II ،III ،Istanbul ،1962. P. 901 ،90-904.

(15) memorandum sur la siruation des et leurs revendications ،presente a: Mr. Trygve lee at aux Etats members de LO. N.U.P. ،1948. P.2.

مجموعة من المجموعات، التي تتألف منها الأمة. وهكذا فإن جميع هذه العناصر الإسلامية تعتبر نفسها إخوةً ولدوا من أب وأم واحدة)) [١٦]

لقد كان مُثل التعصب الديني الإسلامي، الملوَّن بالعصبية التركية، ضرورياً للقوميين الأتراك، كي يلتف من حولهم المسلمون من الكرد والشركس واللاز، مستغلين مشاعرهم الدينية، ويوجهونهم ضد التدخل الأجنبي، وضد السكان المسيحيين في البلاد.

في آب عام ١٩١٩ ارسل مصطفى كمال قرار مؤتمر أرضروم إلى عددٍ من زعماء العشائر الكوردية الكبار، دعاهم فيه إلى العمل ضد ((دسائس)) الأرمن وغيرهم من ((الأعداء)) [١٧]

وقد أرسلت البرقيات إلى الإقطاعيين حاجي موسى بك في موتك، والشيخ عبدالقادر أفندي، وكفروي زاده من بدليس، والإقطاعي عمر آغا من ديرشيف، ورسول آغا من موشاس، وإلى النائب السابق سعد الله افندي، والشيخ محمود افندي، والشيخ ضياء الدين افندي من نورشين، والإقطاعي جميل جتو بك في غرزان.

لقد استجاب عدد من الإقطاعيين الكرد لنداء مصطفى كمال. لكن أكثريتهم لم توافق على قرار مؤتمر أرضروم، ليس لأنه تجاهل مصالح الكرد وحسب، بل لأنهم – أي الزعماء – توجهوا إلى السلطان، ولم يرغبوا الاعتراف بهذا ((الدعي)) كمال. وبهذا بالتحديد يمكن تفسير أنه لم يشارك في مؤتمر سيواس سوى عدد من الكرد والمناطق الكوردية، التي ((مثلها)) فيه كل من مصطفى كمال، ورؤوف بك، وخوجة رائف أفندي، والشيخ حاجي فوزي أفندي والشيخ حاجي فوزي أفندي، وبكر سامي بك[١٨] وليس صعباً، أن نتصور كيف عبر هؤلاء ((الممثلون)) عن الولايات الشرقية، عن مصالح الشعب الكوردي. ورغم ما للبيان الذي اتخذه الكماليون في مؤتمر سيواس في ١١ ايلول عام ١٩١٩، من نزعة معادية للإمبريالية، فقد كان يسري فيه روح التعصب القومي، الذي يتجاهل حقوق الأقليات القومية والكرد بوجه خاص.

كانت قرارات مؤتمري أرضروم وسيواس الأساس في ((الميثاق القومي))، الذي اتخذه برلمان إسطنبول في كانون الثاني عام ١٩٢٠، والذي عبرت أكثرية النواب فيه عن مصالح الكماليين.

---

(١٦) مصطفى، كمال، طريق تركيا الجديدة، الجزء١، موسكو، ١٩٢٩، ص٣٨١.

(17) Ataturk. Natuk ،p. 940.

(18) V. C. Askun ،Sivas Kongresi ،Istanbul ،1963. p149.

وتُبين قرارات مؤتمري ارضروم وسيواس، وبنود ((الميثاق القومي)) الأساسية على حدٍّ سواء، أن الكماليين لم يعترفوا بحقوق الكرد القومية، وحاولوا استغلال الإقطاعيين الكرد لأغراضهم، متذرعين ((بوحدة الدين والأمة)). وفي ضوء ذلك، فلا غرو في أن القوى القومية الكوردية، التي لم تنتظر شيئاً من الكماليين، استعدت لمواصلة النضال، الذي بُدئ به، منذ عهد حكم تركيا الفتاة، وقد تأزم الوضع بسبب رغبة الكماليين في القضاء على قيادة الحركة الكوردية، عندما بدأوا بملاحقة قادتها في إسطنبول من جهة، ومحاولة الدول الاستعمارية الكبرى، التي خشيت من ((ثورية)) الكماليين، استخدام جميع القوى المناوئة لهم بما فيه الحركة الكوردية ضدهم. ويجب اعتبار الانتفاضة التي قامت في ملاطية صيف عام ١٩١٩، أول حركة جدّية للكورد في المرحلة المدروسة، حيث شارك في الإعداد لها عدد من أعضاء جمعية تعالي كوردستان، وكذلك الرائد الإنكليزي نوئيل.

في صيف عام ١٩١٩ وصل الرائد نوئيل إلى ملاطية، وقد استقبله ممثلون من سلالة أسرة بدرخان الكوردية كلّ من: كاميران عالي بك، وجلادت بك، وكذلك جميل باشا زادة، وأكرم بك، (من دياربكر)، الذين رافقهم ١٥ فارساً كوردياً. أعلن نوئيل أنه مكلف من حكومة السلطان بدراسة التناسب العددي للسكان الأتراك والكرد والأرمن في المكان[١٩] إلا أن تلك الواقعة التي لا تترك مجالاً للشك في الأهداف الحقيقية لزيارته إلى ملاطية، هي أنه استقبل على الفور من قبل متصرف ملاطية خليل رحيم بك، الذي سرعان ما أعلن حاكماً على كوردستان، ((كرئيس)) لعشيرة البدرخانيين[٢٠]. كما وصل إلى هناك في الوقت نفسه والي أيليازيغ (خربوط) علي غالب بك، بذريعة مطاردة قطاع الطرق الذين شنوا غارات على النقل البريدي[٢١]، وفضلاً عن ذلك، دعا خليل رحيم بك ممثلي عدد من العشائر الكوردية الى ملاطية. وكان كل شيء يشير الى أنه يجري التحضير لثورة معادية للأتراك. وانعقد في بلدة شيرو (تبعد حوالي ٢٠ كيلومتراً عن ملاطية) مؤتمر القادة الكرد، وقد اعلن فيه خليل رحيم

---

(19) A. Kemali ،Ezincan. Tarihi ،cografi ،ictimai ،etnografi ،idari ،ihsai tecrubesi ،Erzincan ،1932 ،p. 951.

(20) Gazet ،Istanbul ،3/3/1925.

(21) Askun ،Sivas Kongresi ،p. 30-34.

بك، الذي تُوِّج حاكماً على كوردستان، باسم لجنة الدفاع عن حقوق الكرد، المبادئ الأساسية لكوردستان مستقلة، والتي أُرسلت على شكل رسائل إلى الزعماء الكرد[٢٢]

أرسل مصطفى كمال، الذي وصله نبأ الإعداد للثورة، كتيبتين من فرسان الخيالية إلى ملاطية، كتيبة من إيليازيغ، والأخرى من سيورك، وكذلك مجموعة ضباط من سيواس. وما أن علم القادة الكرد بقدوم القوات التركية، حتى هربوا إلى كياختا، حيث بدأوا فيها بالاستعداد للثورة وتوجهوا إلى مندوب ((انتلجنس سيرفيس)) في حلب، العقيد بيل، بطلب المساعدة[٢٣]، لكنه اقنعهم بعدم القيام بحركة ضد الأتراك[٢٤] كما انهم لم يحصلوا على دعم العشائر المجاورة وبالنتيجة، فإن قوى الكرد، التي كانت قد استعدت للقيام بالحركة في ملاطية، تشتتت" فقد هرب عالي غالب إلى أورفة أولاً، ومن وثم إلى حلب، وأُبعد الرائد الإنكليزي نوئيل عبر إيلبيستان. وهرب المشاركون في الحركة الى أماكن مختلفة، بعد أن فقدوا قيادتهم. إنّ فشل أول حركة كوردية معادية للكماليين، لم يكن يعني أن الكماليين قضوا على الحركة الكوردية. وكما كان متوقعاً، فإن الحركة الكوردية قد صلب عودها، بقدر ما انكشف جوهر سياسة الكماليين القومية. وعلى اية حال" فإن الحركة الكوردية في هذه المرحلة، كانت في غاية الأهمية، لدرجة أنها اكتسبت اعترافاً دولياً، والحديث يجري هنا عن اعتراف معاهدة سيفر بحقوق الكرد القومية. ومع انه لم يسر مفعول هذه المعاهدة، فإن بنودها مؤشرات هامة تعكس سياسة الدول الغربية الكبرى في الشرق الأوسط، وخاصة في تحديدها لموقع الحركة الكوردية التحررية ومستواها، هذه الحركة التي لم يعد بالإمكان تجاهلها.

نصت المادة ٦٢ من معاهدة سيفر على إقامة مناطق ذات حكم ذاتي غالبية سكانها من الكرد في إطار تركيا (حسب المشروع، الذي يجب وضعه من قبل ممثلي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا) وألزمت المادة ٦٣ تركيا تنفيذ الحكم الذاتي في الواقع، حسب المشروع الذي اقترحته اللجنة، وذلك خلال فترة زمنية مدتها ثلاثة أشهر. وأخيراً قضت المادة ٦٤ بإمكانية توجّه الكرد إلى مجلس عصبة الأمم بطلب منحهم الاستقلال عن تركيا. وكان باستطاعة المجلس الموافقة على هذا الطلب، والذي يجب أن تعترف به تركيا في ما بعد (على شكل اتفاق خاص بين

(22) Gazet ،Istanbul ،3/3/1925.

(23) G. Blau ،Le Probleme Kurde ،Bruxelles ،1963 ،p. 147.

(٢٤) نيكيتين، الكورد...، ص٢٩٢.

تركيا ودول الحلفاء الكبرى الرئيسة). أما البند الأخير من المادة ٦٤ فقد تناول الموصل، التي من الممكن أن تنضم إلى مثل هذه الدولة الكوردية المستقلة، بموافقة دول الحلفاء الكبرى وبعد تخلي تركيا عن المناطق الكوردية[٢٥]

وكما يبدو، نصت معاهد سيفر في البداية على قيام كوردستان ذات حكم ذاتي ضمن إطار تركيا، مع حق تحويلها خلال عام إلى دولة مستقلة، وانضمام كورد منطقة الموصل إليها في ما بعد. وقد كتب ف. نيكيتين، متحدثاً عن اهمية معاهدة سيفر للكورد، يقول: (( رغم أن معاهد سيفر بقيت حبراً على ورق، فإنها مع ذلك تمثل منعطفاً هاماً جداً في تطور القضية الكوردية. فلأول مرة في التاريخ تتعرض وثيقة دبلوماسية لبحث... مسألة ((حكم ذاتي محلي)) للمناطق التي معظم سكانها من الكرد ومنذ هذه اللحظة، فإن الأهمية الدولية للقضية الكوردية ما عادت تثير شكوكاً لأحد))[٢٦]

ولا ينفي كلُّ هذا، الطابع الاستعماري لمعاهدة سيفر بوجه عام، ولا ((السياسة الكوردية)) للدول الغربية الكبرى. ومن الواضح أنها لم تسع ابداً الى منح الكرد الاستقلال، بل على العكس، فقد استغلت هذه الدول طموحاتهم القومية لأغراضهم الاستعمارية التوسعية. وهذا ما يتضح بوجه خاص من ان الإنكليز بعد أن استولوا على كوردستان الجنوبية، قمعوا الحركة الكوردية فيها، ودون أن يعترفوا بحقوق الكرد العراقيين في الاستقلال. لكنهم ((أيدوا)) في الوقت ذاته الحركة الكوردية في تركيا، كوسيلة ضغط على الكماليين، ووسيلة لدفعهم إلى تقديم تنازلات أخرى. وبدورهم، قدم القوميون الأتراك الدعم للكورد في نضالهم ضد الإنكليز في كوردستان الجنوبية. وبهذا الشكل حاول الإمبرياليون والكماليون استغلال الحركة الكوردية لأغراضهم الرجعية. وهنا ينبغي أن نعيد إلى الأذهان أنه لم يشارك الجماهير الفلاحية الكوردية في الحركة المعادية للأتراك وحسب، بل وقطعات الفرسان الكوردية غير النظامية من الحميدية، التي كانت إلى عهد قريب وفيَّة للحكم السلطاني.

بصرف النظر عن الجوهر الرجعي – الإقطاعي لمؤسسة الحميدية، لم يقض الكماليون عليها، آملين استخدام الكرد في مخططاتهم التوسعية. كانت أكثرية القوات الحميدية متمركزة في الجبهة الشرقية، بقيادة قرەبكر باشا العسكرية، الذي وضع خطة لاستخدمها في العدوان ضد شعوب

(٢٥) معاهدة صلح سيفر، والوثائق في لوزان، موسكو، ١٩٢٧، ص٢٤-٢٥.

(٢٦ نيكيتين، الكورد...، ص٢٩٢.

ما وراء القفقاس، وكذلك في عملية ((إخضاع)) الكرد. لكنه لم يتمكن من بلوغ مآربه في الظروف الجديدة. فقد رفضت الأفواج الحميدية، التي خدعها الأتراك الانصياع للأوامر، ومراراً ما قامت بحركات تمرد. ولعب الفوج الذي كان يقوده خالد بك جبرانلي دوراً نشيطاً في هذه المرحلة.

في عام ١٩٢٠ قام خالد بك وغيره من ضباط الفوج بدعاية قوية لفكرة استقلال كوردستان، فقد أجروا في أقضية (لجي) فارتو، وكارليوف، وملازغرد، وبولانيك، وخنس، مباحثات مع الشيوخ وزعماء العشائر الكوردية، بهدف القيام بالنضال ضد قرارات مؤتمري أرضروم وسيواس، وكذلك ضد مادة ((الميثاق القومي))، التي نصت على انضمام كوردستان تركيا إلى تركيا[٢٧]. وحسب رأي هؤلاء، فإن الوقت قد حان للتخلص من السيطرة التركية، التي أبقت الشعب الكوردي في الجهل والظلام خلال قرون، وحرمته من أبسط الحقوق. وإلى جانب ذلك، رأى القادة الكرد أنه يمكن نيل هذه الحقوق في الظروف الناشئة، عن طريق القيام بثورة مسلحة، بعد أن يرفعوا من مستوى الوعي القومي، وكذلك عن طريق نشر الدعاية لأفكار النضال التحرري. ولهذا قاموا بتوزيع السلاح على العشائر الموالية لهم، ونصحوا الكرد بارتداء الزي القومي، وتعلم القراءة والكتابة باللغة الكوردية. كما أخذوا في نشر المؤلفات الكوردية السياسية والأدبية، ومنها أعمال خالد بك جبرانلي نفسه، وملا أحمد جزيرري واحمد خاني وغيرهم.

في صيف عام ١٩٢٠ أقام خالد بك جبرانلي اتصالات مع عضوي جمعية تعالي كوردستان في اسطنبول عبدالقادر وعبدالرحمن هكاري، من خلالهما اتفق مع يوسف ضياء النائب في مجلس الأمة التركي والكبير وأنصاره، حول أنهم سيعملون في سبيل نيل استقلال كوردستان عن طريق عصبة الأمم.

وفي الوقت الذي كان فيه الزعماء الكرد ذوو الميول المعارضة بقيادة خالد بك جبرانلي يضعون خطة للقيام بثورة مسلحة في المناطق الكوردية الواقعة شرقي ديرسم، أعد الأعضاء السابقون في جمعية تعالي كوردستان، وغيرهم من القادة الكرد، لحركة معادية للأتراك في منطقة ديرسم — كوجكري.

وينبغي القول إن اختيار هذه المنطقة لم يكن مصادفة. والمسألة هي أن كورد ديرسم، خلافاً للكورد ((المؤمنين)) يسمون بالقزلباشية (علي — الهي). وكما نوه م. ف. فرونزه، فإن

(27) M. Firat ‹Dogu illeri ve Varto tarihi ‹Ankara ‹1961. p.117-118.

((المسلمين المؤمنين الحقيقيين يعاملونهم بازدراء، لا سيما أن لديهم في ما يتعلق بمعتقدهم معلومات خرافية ومبهمة للغاية. وعموماً كانوا يتركونهم مهملين حتى الفترة الأخيرة)). وشرح فرونزه ((في ما يتعلق بالعشائر الكوردية القزلباشية، فإنها لم تؤد أية خدمة، وكانت على الدوام اقل أماناً في الأناضول، من وجهة نظر الدولة التركية، وما زالت على هذه الحال حتى يومنا هذا، فهي لا تؤدي الخدمة في القوات الحكومية وحسب، بل وتسبّب للدولة قلاقل كثيرة بثوراتها الملتهبة والمتعددة))[٢٨]

وهذا السبب بالتحديد، أدى إلى اختيار ديرسم لتكون مركزاً للحركة الكوردية. ففي اوائل عام ١٩٢٠ جرى في تكية حسين عبدالله في منطقة إيلج (قضاء كنفال)، اجتماع لممثلي الكرد، شارك في عمله رؤساء عشائر جان بيغيان، وكورميشان وغيرهما. وقطع المشاركون في الاجتماع عهداً بالإجماع، على البدء بالكفاح المسلح في سبيل قيام كوردستان مستقلة تضم ولايات دياربكر، وان، بدليس، إيليازيغ، وديرسم – كوجكري. وطبقاً لقررا هذا الاجتماع أخذ الكرد بجمع السلاح[٢٩]

في تشرين الثاني عام ١٩٢٠ انعقد في حوزت (مركز ديرسم) اجتماع لقادة الكرد في ديرسم وجمشكزك، الذي اتخذ قراراً بتوحيد الجهود كافة، بغية نيل الحقوق القومية وحسب هذا القرار أرسلت في ١٥ تشرين الثاني مذكرة إلى حكومة أنقرة، بطلب إبلاغ سكان ديرسم، وبصورة عاجلة، عن رأيها بشأن الإدارة الذاتية لكوردستان، وإطلاق سراح جميع الكرد المعتقلين في سجون إيليازيغ، وملاطية، وسيواس، وأرزنجان فوراً، واستدعاء جميع الموظفين الأتراك من المناطق التي يشكل الكرد فيها أكثرية السكان، والانسحاب الفوري لجميع القوات التركية من منطقة كوجكري. ورداً على هذه المذكرة، ارسلت حكومة أنقرة وفداً من إيليازيغ إلى ديرسم، الذي بعد أن اعترف بعدالة مطالب الكرد، نصحهم بالامتناع عن القيام بحركتهم.

وفي آنٍ واحد قام الكماليون بعملٍ واسع بغية استمالة الزعماء الكرد البارزين إلى جانبهم عن طريق الوعود والرشاوى. وعلى هذا النحو نشر محافظ إيليازيغ بياناً باسم مصطفى كمال اعلن فيه، أنه تم تعيين الزعيمين الكورديين مجو آغا، دياب آغا نائبين في مجلس الأمة التركي الكبير عن ديرسم، وأنه يصل إلى أنقرة ممثلو الكراد من مختلف مناطق كوردستان، وسوف

---

(٢٨) م. ف. فرونزه، رحلة على أنقورة، المؤلفات المختارة، الجزء١، موسكو، ١٩٢٦، ص٣٠٠.

(29) Dersimi ،Kurdistan… ،p. 126.

تؤخذ قرارات لصالح الكرد، وأن مطالب كوردستان سيتم تلبيتها بوجه عام. وبعد ان صدّقا هذه الوعود سافر كل من: مجو آغا، ومن ثم دياب آغا بصفتهما ((نائبين عن ديرسم)) إلى أنقرة، فوقع الاثنان في المصيدة. وأصبح الاثنان أداةً في أيدي سلطات أنقرة في عملية قمع الحركة التحررية الكوردية في ديرسم، بعد أن نجا كلاهما من التهلكة. وفضلاً عنهم عيَّن الكماليون عدة ((نواب)) آخرين عن ديرسم في مجلس الأمة التركي الكبير، بما فيهم مصطفى زكي بك، ورامز بك، وعبدالحق توفيق وحسن خيري بك.

وعلى الرغم من السياسة التوفيقية لعدد من الزعماء الكرد، فإن الحركة لم تتوقف في كوردستان، ولم تخضع ديرسم عملياً للسلطات التركية. فقد كانت السلطة هنا، عملياً في أيدي الشخصية الكوردية البارزة سيد رضا، الذي لم يقف من حيث المبدأ ضد التعاون مع الكماليين، مطالباً بتلبية طموحات الكرد القومية ضمن إطار دولة فيدرالية موحدة. وغني عن القول إن هذه المطالب لم تتجاوب مع مصالح الكماليين. وفي ربيع عام ١٩٢٠ طلب الكماليون، بعد أن أزاحوا عن وجوههم قناع ((أصدقاء)) الكرد، من المفارز الكوردية القومية وقف المقاومة والاستسلام، وإلا فإنهم سيصدرون أمراً بتدمير جميع القرى الكوردية. وبالنتيجة جرى، في أوائل آذار عام ١٩٢١ في منطقة عمرانية في الطريق إلى زارا (بلدة يازي حاجي)، اشتباك بين الخيالة الأتراك ومفرزة كوردية، الأمر الذي كان عملياً بداية للعمليات العسكرية بين الكماليين والقوى الكوردية القومية. وقد حاصرت المفارز الكوردية بقيادة محمود بك، وعزمت بك، وعشقي بك عمرانية في ٦ آذار عام ١٩٢١، وقدم جميع سكان المنطقة المساعدة للثوار. وبعد المعركة التي استمرت يوماً كاملاً، اضطر الفوج التركي بقيادة العقيد خالص للاستسلام، وحكمت محكمة عسكرية كوردية على العقيد بالموت، ورمي بالرصاص في وسط عمرانية، حيث كان يرفرف علم كوردستان الحرة. وبعد عمرانية انتفض كورد كوجكري، وقاموا سوية مع وحدة كوردية من كورد ديرسم من عشائر اواجيك، التي قدمت إليهم لمساعدتهم، بتحرير المنطقة من الأتراك في ٨ آذار عام ١٩٢١[٣١] وأسفرت العمليات العسكرية عن استيلاء الكرد على أقضية كنفال، وقوج حصار، وديوريفي، وزارا، ورفاحية، وكيماخ.

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص١٣٠.

وحسب معطيات علي كمال فإن الثورة شملت منطقة بلغت مساحتها حوالي ١٥ ألف كيلومتر. وحاربت ضد الأتراك ١٥ وحدة كوردية بلغ عدد كل واحدة منها من ١٠٠ إلى ١٥٠ مقاتل، وبلغ عددهم جميعاً أكثر من ٦ آلاف شخص(٣١)

ولشق الحركة الكوردية، أرسلت حكومة أنقرة الى الولايات الشرقية، وفداً برئاسة رئيس محكمة النقض شفيق، وهو كوردي من بدليس. وفي ١٥ آذار وصل شفيق الى القرية الكوردية بوغازويران قادماً من سيواس برفقة البكوات الكرد. أعلن شفيق أنه كوردي ونصير للحركة الكوردية وقد خولته الحكومة جميع الصلاحيات لإجراء المفاوضات مع القادة الكرد. وكان أول طلب له هو وقف الكرد للعمليات العسكرية ضد الأتراك حتى نهاية المفاوضات. وتجدر الإشارة إلى أنه وجد بين صفوف قادة الثورة عدداً غير قليل من أمثال حيدر بك، الذين انضمّوا إلى شفيق، وأسهموا بذلك في شق نضال الكرد في هذه المنطقة. وفي حين كانت المفاوضات جارية، استعد نورالدين باشا قائد المجموعة الوسطى للقوات، لشن عمليات ضد الكرد. وبعد أن حشدت القيادة العسكرية التركية قوات كبيرة، أعلنت في ١٥ آذار عام ١٩٢١ عن فرض حالة الحصار في ولايات سيواس وإيليازيغ وأرزنجان.

وجّهت الحكومة التركية برقية إلى قادة ديرسم، رغبة منها في معرفة نواياهم، وطلبت فيها إبلاغها ما إذا سيواصلون النضال أم لا. ورداً على هذه البرقية أعلن قادة كورد ديرسم ما يلي: ((بما انهم يدركون أن الحكومة التركية تستهدف القضاء على الكرد، كما قضت على الأرمن من قبل، فإنهم سيواصلون كفاحهم في سبيل تلبية الحقوق القومية والدفاع المشروع)) (٣٢)

وقد كان قلق حكومة أنقرة بشأن الوضع في ديرسم جديّاً، لدرجة أنها رأت من الضروري سحب جزء من القوات التركية المرابطة على الجبهة اليونانية وإرسالها لمحاربة الكرد. وسرعان ما نقلت لواء الخيالة الرابع عشر إلى سيواس. وفضلاً عن ذلك، أرسلت قوات كبيرة إلى إيليازيغ وأرزنجان بهدف إعاقة انتشار الحركة في الشمال والشرق.

وعلى الرغم من الربيع القارص فقد أُصدر أمر للقوات بالبدء بعمليات نشيطة. جرت معارك طاحنة، خاصة في المنطقة الواقعة بين ديرسم وارزنجان، وقد أقنعت تدابير نورالدين باشا التأديبية

---

(31) A. Kemali ،Erzincan ،Tarihi ،Cografi… ،1932. p. 163.

(32) Dersim ،Kurdistan… ،1952 ،p. 146.

القادة الكرد المترددين بأن الكماليين لا يعتزمون تنفيذ وعودهم ولا تلبية مطالب الكرد الأساسية" حتى أن حيدر بك فقد الثقة بوعود الأتراك، وانخرط في النضال. جرت المعارك على سواس – قوج حصار – زازا وسيواس – كنفال. وشارك الكرد جميعاً، صغاراً وكباراً، وكلّ من استطاع حمل السلاح – الرجال والنساء والشيوخ والأطفال – وحسب إمكاناتهم، في المعارك ضد القوات التركية، وهم يصدون الهجوم تلو الآخر.

إلا أن القوى لم تكن متكافئة، فاضطر الثوار إلى التراجع تحت ضغط قوى الأتراك المتفوقة، واستشهد عدد كبير من القادة الكرد استشهاداً بطولياً على أرض المعركة. في مثل هذا الموقف اتخذ الثوار قراراً بإرسال النساء والأطفال إلى ديرسم. وفي ٢٤ نيسان عام ١٩٢١ زحف حيدر بك ومعه ألفان من المقاتلين نحو أرزنجان وبوليوميور (أي باتجاه الشمال والشمال الشرقي)، بهدف الانضمام إلى سكان ديرسم. وعندما كانت القوات التركية تتعقب أثره، دخل منطقة أرزنجان التابعة لعشيرتي قريشان وبالابان، ومنها عزم حيدر بك الدخول إلى ديرسم عبر الممرات الجبلية بوليوميور – ماماخاتون، لكن زعيم عشيرة قريشان كورباشو، بدلاً من تقديم المساعدة، خرج، ولصالح السلطات التركية، مع فصيلة تضم عدة آلاف لملاقاة حيدر بك وأعلن بأنه سيحارب الثوار، إذا دخلوا ((أراضيه)). وبعد أن تلقى حيدر بك هذه الضربة في الظهر، تراجعت فصيلته، وهي تقاتل، إلى جبال كوجكري، حيث خاض مع قواته معارك ضارية ضد القوات التركية. وتميزت عصابات طوبال آغا خاصة، بجرائمها البشعة ضد السكان الكرد، فقد قتلت جميع السكان الكرد تقريباً في القرى التي احتلتها. كتب م. ف. فرونزه، متطرقاً إلى وحشية هذا الإقطاعي – الرجعي الذي وقف إلى جانب القوات الحكومية، يقول: ((منذ وقت قصير جداً سار عثمان آغا، أجد أكثر زعماء اللاّز نفوذاً، على رأس فصيلة الجندين المتطوعين بالحديد والنار في المناطق الكوردية من الأناضول الشرقية، التي ثارت ضد الأتراك)) [٣٣]

قرر نورالدين باشا القضاء على قيادة الثورة، بهدف توجيه ضربة حاسمة إلى الثوار وقد اقترح على البكوات الموالين لتركيا في سيواس، إجراء اتصالات مع حيدر بك وإقناعه بالمجيء إلى سيواس للمفاوضات. لكن حيدر بك، الذي لم يكن يتصف بالحزم، خُدع هذه المرة أيضاً، فوصل على رأس مفرزة تعدادها ألف مقاتل، إلى قيادة أركان الجيش التركي في سيواس. وقد

---

(٣٣) فرونزه، رحلة إلى أنقورة...، ص٢٧٨.

جرى اعتقاله مع ٤٠٠ من أنصاره، أما بقية مقاتلي مفرزته والبالغ عددهم ٦٠٠ شخص، فقد أرسلوا إلى الولايات الغربية، حيث قتلوا هناك.

كان لأعمال حيدر بك الأخيرة عواقب وخيمة على الحركة كلها. فقد أضعفت الثوار وألحقت بالحركة خسارة معنوية كبيرة، أسفرت عن خروج الكثيرين منها. وعندما كانت قوى الثوار تنهار أمام الأنظار، لم يبق أمام قادتها مثل علي شير، ونوري، وصبري، ومحمد علي، وجيكز، وممو تاربازالي، وكامل عزيز، وويلو، وباشو عباس وغيرهم، وغيرهم، مخرجاً سوى الانسحاب، وهم يخوضون المعارك، إلى مناطق ديرسم الجبلية، حيث كانت تنتظرهم محن وويلات فظيعة، وهذا ما كان يعني أن ثورة كورد كوجكري قد منيت بالهزيمة.

اصدرت قيادة القوات التركية في سيواس بياناً جاء فيه أن المعارك أسفرت عن مقتل ١١٣ كوردياً وأسر ١٤٩ آخرين، كما وقع في الأسر قادة كورد كوجكري مثل عزمت، وبحري بك،وفيليك علي،وحمو،وعزيز،وتقي،وحيدربك،وبهلوان،وحسين،وعاشور، وفي الوقت ذاته، تم الاستيلاء على ٢٠٠٠ بارودة وغيرها من العتاد(٣٤)

وبعد قمع الانتفاضة، قدم ٤٠٠ متهم إلى المحكمة العسكرية العرفية في سيواس. وحكمت على حيدر بك وسيد عزيز وخمسة عشر من رفاقهما بالإعدام شنقاً، كما حكمت غيابياً على كلٍ من: علي شير، وم. نوري، ومحمد مصطفى باشا أوغلو، وممو تابوالي، وويلو، وصبري، و٩٥ ثائراً آخر. أما بقية المتهمين فقد حكم عليهم بالسجن لفترات مختلفة، كل واحد حسب درجة ((التهمة)) الموجهة إليه، والتي تتراوح بين ٥ سنوات وحتى السجن مدى الحياة. ولم يتم تبرئة سوى ١١٠ أشخاص من اصل ٤٠٠ شخص، لكن هؤلاء ابعدوا إلى مناطق البلاد المختلفة.

إلا أن التنكيل بالثوار لم يؤدِّ إلى الهدوء في ديرسم. فقد أصبحت الحركة متواصلة في سبيل إطلاق سراح المعتقلين أحد أشكال المقاومة ضد السلطات التركية. واتسمت المقاومة بتلك المزية، وهي أن سكان ديرسم عندما يرسلون البرقيات إلى أنقرة، ((يدعمون)) مطاليبهم بالعمليات العسكرية على خط أرزنجان – كيماخ – ايفين، وحتى منطقتي زارا وديوريغي. وفي الوقت العصيب الذي كان يمر فيه الكماليون، عندما كان ينبغي حشد جميع القوى في الجبهة الغربية ضد القوات اليونانية، ألغى مجلس الامة التركي الكبير، وباقتراح من مصطفى كمال، قرار المجلس العسكري العرفي في سيواس بشأن المعتقلين الكرد (عدا علي شير، وم. نوري). وقد اطلق

(34) Dersimi ‹Kurdistan… ‹1952 ‹p159.

سراح جميع الكرد المحكوم عليهم بالإعدام تقريباً، إلا أن العفو لم يشمل أولئك الكرد، الذين لم يستسلموا للقوات التركية واختفوا في الجبال. ولم يوقف الكرد، الذين ظلّوا في وضع ((قطاع الطرق)) كما كالوا يسمونهم في تركيا، نشاطهم في ديرسم، حيث لم تتمتع السلطات التركية عملياً بأي نفوذ. ففي آغدا مثلاً، الواقعة تحت سلطة سيد رضا التامة رفرفت راية كوردستان، ولم يكن بمقدور السلطات التركية فعل أي شيء.

وهكذا، فإن الحكومة التركية، مع أنها أخمدت الانتفاضة في منطقة ديرسم – كوجكري، لم تتمكن آنذاك من إخضاع جميع عشائر ديرسم لحكمها.

لقد فشلت عملياً أول حركة جدية للكورد ضد سلطات أنقرة، وعندما نتناول أسباب فشلها، يجب التوقف عند العوامل التالية:

أولاً" أعاق الطابع العشائري الإقطاعي للمجتمع الكوردي، الذي يتوقف عليه مستوى التراص القومي، ووحدته في النضال التحرري، فالتناقضات الاجتماعية في المجتمع الكوردي، واختلاف مصالح الفئات الكوردية الواسعة الأكثر فقراً وقيادتها، دفعت بعدد كبير من الزعماء إلى معسكر القوميين الأتراك – أعداء الحركة التحررية الكوردية.

ثانياً" خلق غياب الوحدة الوطنية عدم الثقة بين فئات معينة من السكان الكرد، كما كانت ضعيفة في الوقت ذاته فئة المثقفين البورجوازيين الناشئة، التي كانت باستطاعتها خوض نضال ناجح في سبيل وحدة جميع القوى القومية. لقد ساهم أعضاء جمعية تعالي كوردستان مساهمة كبيرة في الإعداد لانتفاضة كوجكري، لكن الجمعية نفسها، كانت عملياً قد تشتتت في ذلك الوقت. وهكذا لم تكن لدى الكرد منظمة سياسية قادرة على قيادة الانتفاضة من مركز قيادي موحد، وإن انتفاضة كوجكري، رغم نطاقها الواسع وأهميتها الكبيرة كانت حركة اقليمية محلية.

ثالثاً" إنّ ما يجب إبرازه بوجه خاص، هو ان قادة الحركة الكوردية، الذين كانوا معزولين عن شعبهم، لم يدركوا مراراً طموحاته وآماله، فهؤلاء القادة، الذين لم يتمتعوا بتأييد الجماهير الشعبية، لم يخونوا الحركة وحسب، بل لم يثقوا بالشعب ويعتمدوا عليه، وإنما اعتمدوا على ((تأييد)) الدول الاستعمارية الكبرى، وأحياناً على الكماليين. وفي نهاية المطاف، فإن مصير الحركة الكوردية قد تقرر في هذه المرحلة من وراء ظهر الشعب الكوردي، وخلافاً لمصالحه وبالتواطؤ بين الدول الاستعمارية الكبرى والكماليين في مؤتمر لوزان.

وكما أشرنا آنفاً، فإنه حسب معاهدة سيفر، كان على اللجنة المؤلفة من ممثلي دول الحلفاء الكبرى أن تقترح حكماً إدارياً ذاتياً للمنطقة الواقعة إلى الشرق من نهر الفرات بين ارمينيا والعراق وسوريا. وفضلاً عن ذلك، نصّت المعاهدة على تخلّي تركيا عن هذه المنطقة أيضاً، ببيان ترفعه إلى عصبة الأمم، في حال توحيد سكانها (بعد مرور عام)، وإذا قام مجلس عصبة الأمم بتلبية هذا الطلب.

إلا أنه بعد نصف عام تقريباً من توقيع معاهدة سيفر، أعلنت دول الحلفاء الكبرى عن استعدادها لإدخال تعديلات معينة فيها حول مسالة كوردستان. وفي آذار عام ١٩٢٢ لم تطرح دول الحلفاء الكبرى المسالة الكوردية في مقترحاتها، وبالنتيجة اصبحت لدى الكماليين إمكانية التخلي عن إدراجها في جدول أعمال مؤتمر لوزان.

وبهذا الشكل تم التخلص من فكرة كوردستان مستقلة، وبقي إضفاء الصبغة الشرعية على هذا التآمر. فالحديث لا يمكن أن يجري في ما بعد عن استقلال كوردستان، وإنما عمّن يستطيع، وبمهارة، استغلال القضية الكوردية لأغراضه، وخاصة بصدد مسألة ولاية الموصل. ولم تكن الأوساط الحاكمة في تركيا أقل خبرة من بريطانيا وحلفائها، في مثل هذه الأعمال. وكما ورد آنفاً فقد اصبحت ظاهرة مألوفة، أن الإنكليز، عندما أخمدوا الحركة الكوردية في العراق تظاهروا بأنهم انصار استقلال الكرد في تركيا، أمّا الأتراك فقد تظاهروا، بدورهم، وهم يقمعون الحركة الكوردية في تركيا، بمظهر المناصرين لاستقلال الكرد في العراق. وبهذا الخصوص يستأثر باهتمام، آراء مصطفى كمال باشا أثناء حديثه مع السفير السوفياتي س. ي. أرالوف عندما قال: ((أعرب الكرد الذين يعيشون حول بحيرة اورمية عن رغبتهم في العمل بالاتفاق مع تركيا. فقد كان لديهم المال والسلاح، وكانوا على استعداد للقيام بأعمال ضد الإمبريالية الإنكليزية...)).

والمسألة الكوردية مسألة متشابكة ومعقدة، فإنكلترا تستغل وجود الكرد في دولتين هما تركيا وإيران ، وتستفيد من ذلك. إن إنكلترا تريد إقامة دولة كوردية تحت حكمها، وبذلك تبسط سيطرتها عليها وعلى فارس وما وراء القفقاس... والآن انقسم الزعماء الكرد على انفسهم: ففريق منهم يميل نحو إيران، والآخر نحو إنكلترا، اما الثالث فنحونا. ففي السليمانية أرغم الإنكليز الشيخ محمود على القيام بحركته ضد تركيا...)).

((نحن الأتراك – قال كمال متبسماً ابتسامة ساخرة – قمنا بالرد بالمثل، فقد ساعدنا الكوردي فيتيك وغيره في جنوب كوردستان على الانتفاض ضد الإنكليز)) [٣٥]

لقد كان هدف الاستفزازات التركية هذه، هو محاولة استغلال الكرد في التنافس التركي – الإنكليزي حول مسألة الموصل. فقد قام الكماليون، بعد انتصارهم على اليونانيين فوراً، بحشد قواتهم على حدود الموصل. ارسل قائد قوات جبهة الموصل أوزديمر باشا نداءات الى الزعماء الكرد وأجرى اتصالاً معهم. وكان بلوغ ذلك أمراً يسيراً، لا سيما أنّ الحركة المعادية للإنكليز كانت سائدة تماماً في العراق، والتي رأى قادتها، أي الحركة، في تركيا قوة معادية للإنكليز، فاتجهوا نحوها. ولأجل استمالة الكرد العراقيين إلى جانبهم، عقد الكماليون اتفاقية مع الشيخ محمود، بموجبها ((وعدت الحكومة التركية باستقلال كوردستان الجنوبية وضمنت عدم تدخلها في الشؤون الداخلية (المادة الأولى)" واعترفت بالشيخ محمود حاكماً على كوردستان والسليمانية، حيث سيتم تأليف مجلس (المادة الثانية) وفي حال الحرب تستطيع الحكومة التركية أن تستخدم القوات المسلحة لكوردستان الجنوبية (المادة الثالثة)))[٣٦]

طبعاً، لا توجد لدينا اسس للمبالغة في أهمية ميول الشيخ محمود ((التركية))، لكن ما يبقى واقعاً حقاً، هو أنه بحث عن دعم لدى الأتراك في نضاله ضد الإنكليز. كما لا يثير الشكوك في ان هذا السبب لعب دوراً غير قليل في أن الإنكليز والأتراك جاؤوا إلى مؤتمر لوزان وكل طرف منهم مستعد للتنازل امام الآخر في المسألة الكوردية. وعلى اية حال، معروف أنه عندما طرح سؤال في هذا المؤتمر حول الأقليات القومية، وليس أقل مؤشراً أنه في اثناء طرح السؤال حول ما إذا كان الكرد ما زالوا مصرين على انفصال كوردستان عن تركيا ( حسب معاهدة سيفر)، ارتضى الإنكليز ببيان حول أن ((النواب)) الكرد في مجلس الأمة التركي الكبير يجيبون على ذلك.

وبهذا الصدد وُجِّه عام ١٩٢٢ استفسار بالتلغراف إلى مجلس الأمة التركي الكبير. فانعقد اجتماع استثنائي، وطلب فيه مصطفى كمال من ((النواب الكرد)) الإدلاء برأيهم بهذا الشأن. ورداً على ذلك، أعلن حسين عوني بك في أرضروم أن: ((هذه البلاد هي للكورد والأتراك، ومن

---

(٣٥) س. ي. أرالوف، مذكرات دبلوماسي سوفياتي، موسكو، ١٩٦٠، ص١٠٧-١٠٨.

(٣٦) كورد أوغلو، ((الكورد والأمبريالية))، نشره صحيفة للشرق الأدنى (طشقند))، العدد ١٣-١٤، ١٩٢٣، ص١١٥.

هذه المنصة تمتلك أمتان فقط حق الكلام هما: الأمة الكوردية والأمة التركية))[٣٧] ولقد أيده في ذلك نائبان عن ديرسم هما: حسن خيري، ورامز، وعن أورفة بوزان بك وشاهين، وكذلك النواب الكرد عن بالو، ووان، وبدليس، وملاطية، وقصارى القول: جميع ((النواب)) الكرد في المجلس التركي.

طبعاً كان إجماع ((النواب)) الكرد يرتدي أهمية إيجابية من وجهة نظر مصالح حركة الشعب التركي المعادية للإمبريالية، طالما أنه استبعد إمكانية تدخل الدول الأوربية الغربية الكبرى في شوؤن تركيا الداخلية. أما في ما يتعلق بمصالح الكرد القومية فلا يجوز تقدير هذا ((الإجماع)) سوى كهزيمة ليس إلا! وبعد أن نال مجلس الأمة التركي الكبير موافقة النواب الكرد، أرسل إلى لوزان برقية جوابية، جاء فيها أن الكرد لا ينفصلون عن الأتراك أبداً[٣٨]. بعد ذلك أعلن رئيس الوفد التركي في مؤتمر لوزان، عصمت باشا، أن تركيا هي للشعبين التركي والكوردي المتساويين أمام الدولة، ويتمتعان بحقوق قومية متساوية... وبعد أن وجد المشاركون في مؤتمر لوزان أنفسهم أمام واقعة، وهي أن النواب الكرد لا يريدون انفصال كوردستان عن تركيا، وأن حكومتها وعدت بتلبية مطالب الكرد القومية، فقد ((وافقوا))، ليس على وضع فكرة استقلال كوردستان في طي النسيان وحسب، بل وحذف ذكر الكرد من الوثائق الرسمية. وفي الاتفاقية الموقعة في لوزان بتاريخ ٢٣ تموز عام ١٩٢٣ فإنما لم يلزموا الكماليين سوى الاسترشاد بما يلي:

((المادة ٣٨ تتعهد الحكومة التركية بمنح جميع السكان الحماية التامة والكاملة لحياتهم وحريتهم دون تمييز في العرق والقومية واللغة والدين.

المادة ٣٩ لن تصدر أية مضايقات بشأن الممارسة الحرة لكل مواطن تركي لأية لغة كانت، إن كان ذلك في العلاقات الخاصة أم في العلاقات التجارية، أو في حق الدين والصحافة، أو في المؤلفات والمطبوعات من مختلف الأنواع، أو في الاجتماعات العامة)) [٣٩]

وهكذا، فإن نفي حقوق الكرد القومية في تركيا، اكتسب في لوزان، نتيجة تآمر الإمبريالية في دول الائتلاف والرجعيةالتركية،الاعتراف والشكل القانوني. ولهذا كتب ف. نيكيتين، وهو

---

(37) E. K. Bedir Khan ،La Question Kurde ،Paris ،1959. p.9.

(38) Dersimi ،Kurdistan... ،1952 ،p. 189.

(٣٩) معاهد صلح سيفر ...، ص١٥٢.

يقيّم من وجهة النظر هذه معاهدتي سيفر ولوزان، يقول: ((لا اعترض على أن معاهدة سيفر، قد دبرت بصورة سيئة سياسياً، ولهذا، ربما، لا يمكن تطبيقها. ولا تنوي إعادة تاريخ الدبلوماسية السياسية ما بعد الحرب في آسيا الغربية. لكن هذه المعاهدة، عندما اعترفت بمبدأ الحكم الذاتي لكوردستان من بين المبادئ الأخرى، فإنها عززت القانون الدولي، في حين أن معاهدة لوزان لم تفعل هذا وتعدّ، بالطبع، من وجهة نظر تطور القانون الدولي خطوة إلى الوراء...))[٤٠] إن مثل هذا التقييم صحيح، ولا سيما أن الدول الاستعمارية الكبرى عندما وضعت فكرة استقلال الشعب الكوردي في طيّ النسيان، فكأنها بذلك وضعت خارج القانون حركته القومية، ومنحت الرجعية التركية ((الحقّ)) القانوني لتجاهل مصالح الكرد القومية في تركيا.

ومما ورد أعلاه يمكن أن نستخلص الاستنتاجات التالية:

١- على الرغم من انفصال شعوب كثيرة غير تركية عن تركيا نتيجة هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، فإن تركيا ظلت ((دولة متعددة القوميات)). ويجب التنويه بشكل خاص إلى تلك الواقعة، وهي أن الرجعية التركية حاولت أن تعوضّ عن ضياع ممتلكات استعمارية واسعة ((بالاستيعاب)) النهائي للمستعمرات الباقية. ولهذا الغرض بالضبط قامت باستكمال عملية ((التطهير)) التي بدأتها تركيا الفتاة في أرمينيا الغربية من سكانها الأصليين — الأرمن، ومن ثم شرعت بعد ذلك بمثل هذا ((الاستيعاب)) لأجزاء كوردستان التي كانت من نصيبها. إن المرحلة التي درسناها هي أول مرحلة لسياسة البورجوازية التركية في المسالة الكوردية، التي تستهدف الحفاظ على كوردستان لها بغية ((استيعابها)) في ما بعد.

٢- اصطدمت البورجوازية التركية في سياستها هذه بمقاومة الحركة التحررية الكوردية، التي كانت لها لحظة انهيار الامبراطورية العثمانية منظمتها الاجتماعية والثقافية والسياسية. هذه المنظمات التي عملت لترسيخ الوعي القومي لدى الكرد، وتنظيمهم في النضال من أجل الاستقلال. وكانت هذه المنظمات تضم بصورة أساسية ممثلين عن الفئات البورجوازية الكوردية المثقفة الناشئة (من النواب، والموظفين، والمحامين، والكتّاب) والتجار، وكذلك الشيوخ وزعماء العشائر ذوي الميول الوطنية.

---

(٤٠) نيكيتين، الكورد...، ص٤٠٨.

وكان من أسباب ضعف الحركة في هذه المرحلة غياب برنامج عمل واضح، وغياب الوحدة سواء بين المنظمات والجمعيات الكوردية المختلفة، أم بين العشائر والمجموعات العشائرية، وضعف صلة هذه المنظمات بالجماهير الشعبية، وأوهامها تجاه الأهداف الحقيقية للدول الاستعمارية الكبرى، وخاصة إنكلترا، الأمر الذي فسح المجال امام هذه الدول للتدخل في شؤون الكرد واستغلال نضالهم لأغراضهم الاستعمارية.

٣- خلق نضال الشعب التركي المعادي للإمبريالية، ما يسمى بالثورة الكمالية، الأمل لدى عدد من الشخصيات الكوردية في نيل حق التطور المستقل والحكم الذاتي بمساعدة القوميين الأتراك. ولهذا شاركت في كثير من المؤسسات الكمالية، وأيدت بشدة نضالهم ضد المحتلين الإمبرياليين، وعندما حاولت البورجوازية التركية استغلال الكرد في هذا الصراع، وفي إجراءاتها السياسية الخارجية، فإنها لم تتخلّ عن مغازلتها للإقطاعيين الكرد، بل وحتى ((أيدت)) الحركة الكوردية في العراق، وفي ما يتعلق بكورد تركيا، فإنّ الخطوات الأولى للقوميين الأتراك، وبالتحديد، بيانات مؤتمري سيواس وارضروم وقراراتهما، و((الميثاق القومي)) بيّنت أن كل سياستهم موجهة نحو الحفاظ على كوردستان والسيطرة الاستعمارية على الكرد.

٤- وجه مؤتمر لوزان ضربة جدية إلى الحركة الكوردية التحررية، والذي كانت نتائجه، من وجهة نظر القانون الدولي، خطوة إلى الوراء بالمقارنة مع معاهدة سيفر. لقد بيّن مؤتمر لوزان أن الدول الإمبريالية في الغرب كانت ترى في المسألة الكوردية عملة صرف في التنافس مع تركيا بسبب ولاية الموصل. وبعد أن حققت أهدافها فإنها نبذت وبسهولة فكرة كوردستان مستقلة، وبهذه الطريقة منحت الرجعية التركية ((حق)) تجاهل طموحات الكرد القومية وقمع حركتهم القومية في سبيل الاستقلال.

## الحركة الكوردية في كوردستان (الجنوبية)
## العراق وسياسة الإمبريالية الإنكليزية

لم تبخل سلطات الاحتلال الإنكليزية – في ظروف استياء الجماهير الشعبية الكوردية من الغزو التركي الوحشي ووجود طموح عاصف للشعب الكوردي إلى الاستقلال القومي – بالوعود السخية بشأن ((الاحترام)) والاعتراف بحقوق الشعوب القومية في الشرقين الأوسط والأدنى، بما فيها الكرد. ويلفت الانتباه رأي المندوب السامي الإنكليزي في العراق، أرنولد ويلسون، حول الأسباب التي أرغمتهم على ((دراسة المسألة الكوردية فوراً)). كتب يقول: ((عكف الحلفاء بعد عقد الهدنة على دراسة الكرد، آخذين بعين الاعتبار الأسباب الثلاثة الهامة التالية: مسألة مستقبل ولاية الموصل التي يسكنها الكرد بصورة أساسية، ومسألة الأراضي الكوردية الواقعة في شمالي ولاية الموصل، ومسألة الحركة الكوردية الجارية في إيران، التي تستطيع أن تؤثر في مصير الاحداث[٤١]

كوَّن انتصار إنكلترا وحلفائها في الحرب، وانهيار الإمبراطورية العثمانية تربة مناسبة لظهور أوهام حول المهمة ((التحررية)) للدول الأوربية الكبرى في الشرق الأوسط. كتب المؤرخ العربي أمين سعيد يقول: ((عندما دخل الإنكليز العراق، فإن السكان استقبلوهم بالحفاوة وقدموا لهم التأييد، بعد أن اعتبروهم أصدقاء وحلفاء لهم)) [٤٢].

وصل الضابط الإنكليزي الرائد نوئيل على السليمانية في أواخر عام ١٩١٨ ،وهو "يوافق" على رغبات الكورد.وكان جوهر التعليمات التي تلقاها من السلطات البريطانية الاستعمارية تتلخص في إعادة ((النظام)) إلى المناطق الكوردية، وخلق انطباع لدى السكان حول ان إنكلترا تقف موقفاً ودياً من طموحات الكرد في الاستقلال القومي، وبالتالي خلق ظروف ملائمة لترسيخ نفوذ انكلترا في هذه المنطقة الهامة من النواحي الاقتصادية والعسكرية- الاستراتيجية.

---

(41) Wilson ،Mesopotamia 1917-1920… ،p. 52.

(٤٢) أمين سعيد، ثورة العرب في القرن العشرين، موسكو، ١٩٦٠، ص١٨٣.

وإلى جانب ذلك، اصبحت مقاليد السلطات المحلية، بعد احتلال العراق وكوردستان الجنوبية، في ايدي الإنكليز عملياً. وقد مارس الإنكليز هذه السلطة من خلال ما يسمى بالضباط السياسيين، وفي آنٍ واحدٍ سعت الإدارة الإنكليزية إلى خلق انطباع، وكأنها تأخذ في الحسبان ((طموح الكرد في الاستقلال القومي))، لأنه كانت خلافات عاصفة في ما بعد، بسبب السيطرة على ولاية الموصل. وفي هذه الأثناء حاول الاستعمار البريطاني استمالة ((جميع الكرد إلى جانبه، وبذلك سهل حل مسألة الموصل))(٤٣) واضطرت ((الإدارة البريطانية إلى المهادنة مع استقلالية عدد من المناطق الكوردية)). ولهذا، تم في تشرين الأول عام ١٩١٨ تكليف الضابط السياسي نوئيل في السليمانية بتشكيل ((نظام حكم مؤقت يكون مقبولاً لدى الشعب)). وحصل ممثلو ((القيادة)) الكوردية على حقوق المحافظين في الأماكن (إلا أنهم كانوا تحت إشراف السلطات الإنكليزية). كما عزم الإنكليز على إنشاء ((اتحاد فيدرالي للعشائر في كوردستان الجنوبية))(٤٤)

كانت الخطة البريطانية بشأن إقامة عدة مناطق كوردية ذات حكم ذاتي تتوخى هدفاً معيناً. فقد وجه الإنكليز ضربة مؤثرة إلى الحركة التحررية القومية في كوردستان الجنوبية، مستغلين الخلافات في صفوف الأوساط الإقطاعية – العشائرية الكوردية. وكانت هذه السياسة ترمي في الوقت ذاته إلى ضمان سيطرة بريطانيا على بلاد ما بين النهرين. كتب وزير الدولة البريطاني لشؤون الهند بهذا الشأن: ((في ما يتعلق بكوردستان، فإنه حسب رأينا، سيكون من المناسب تشجيع قيام اتحاد فيدرالي لدويلات مستقلة... التي تستطيع أن تحارب ضد بعضها البعض، ولكنها لن تلحق الضرر ببلاد ما بين النهرين)). وهكذا فقد انتهج الاستعمار البريطاني في كوردستان الجنوبية سياسة ماكرة ومنافقة.

وفي مثل هذا الوضع بالذات أعلن في الأول من تشرين الثاني عام ١٩١٨ عن تعيين الشيخ محمود برزنجي (١٩٨٢-١٩٥٦)، سليل عائلة دينية وصاحب نفوذ، حكمداراً (حاكماً على محافظة السليمانية(٤٥) وفي أعقاب هذا الإجراء، شرع نوئيل في إقامة نظام حكم تابع للإنكليز في المناطق الكوردية الأخرى. وتلقي الأحداث القادمة الضوء على نوايا الإنكليز الحقيقية:

---

(٤٣) كورد أوغلو، الامبريالية والكورد...، ص١١٥.

(44) Gavan ،Kurdistan: Divided Nation... ،p.30

(45) Kinnane ،The Kurdis and Kurdistan ،p. 35.

في الأول من كانون الأول عام ١٩١٨، وصل المندوب السامي البريطاني في العراق أرنولد ويلسون إلى السليمانية للقاء الزعماء الكرد. وأكد مجيئه ومفاوضاته مع الأوساط الكوردية، من جديد على أن كل طرف، السلطات العسكرية – السياسية الإنكليزية من جهة، وقادة الحركة الكوردية من جهة أخرى، كان يتعقب أهدافه الخاصة، والتي كانت مختلفة: فقد عرض محمود برزنجي على المندوب السامي وثيقة وقع عليها أربعون زعيماً كوردياً تضمنت ما يلي: (( بما ان حكومة صاحب الجلالة عبرت عن استعدادها لتحرير الشعوب الشرقية من الاضطهاد التركي، وترغب في مساعدتها لنيل الاستقلال، فإننا نحن كممثلي الشعب الكوردي نتوجه إلى حكومة صاحب الجلالة بطلب منح الشعب الكوردي إمكانية السير في طريق التطور السلمي تحت الوصاية البريطانية...))[٤٦]

ومنذ قيام حكمدارية الشيخ محمود، فإنه ((طلب بولاية الموصل كلها، وعزم على تأسيس دولة مستقلة))[٤٧] لكن خطط قيام دولة كوردية مستقلة كانت تتناقض مع مصالح المستعمرين البريطانيين. وفضلاً عن ذلك، أخذ الإنكليز ((مع توطيد مواقعهم)) يحدُّون من مجال نشاط الشيخ محمود، وشددوا قبضتهم على مقاليد السلطة. فقد سلخت عدة مناطق من تلك المناطق الواقعة تحت سلطة الشيخ محمود، التي لم تكن كبيرة أصلاً. وفي هذا الأثناء استغل الإنكليز، وبنجاح، الصراع الداخلي الدائر في صفوف القيادة الكوردية العشائرية، وإلى جانب ذلك لم يراع المستعمرون البريطانيون مشاعر الشعب القومية، ودنسوا باقدامهم كرامته، كما دمّروا بوحشية آثاره الثقافية. كتب المؤرخ العربي محمود موصلّي يقول: ((ضرب الضباط – المحتلون، وحتى الموظفون الكبار، الشيوخ والأطفال من العرب والكرد ضرباً مبرحاً))[٤٨] والجماهير الفلاحية التي صدقت في بادئ الأمر، وبسذاجة، أن ((الإنكليز يضعون حداً لسلطة زعماء العشائر المستبدة، قد أُصيبت بخيبة أمل كبيرة))[٤٩]

---

(46) Wilson ‹Mesopotamia 1917-1920 ‹…p. 129.

(47) C. J. Edmonds ‹Kurds ‹Turks and Arabs. Political ‹Travel and Research in North – Eastren Iraq ‹Ox ‹1919-1925 ‹p. 29.

(٤٨) ل. ن. كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، موسكو، ١٩٥٨، ص٨٣.

(49) Wilson ‹Mesopotamia 1917-1920 ‹…p. 90.

لقد واجه المستعمرون البريطانيون استياء الجماهير الواسعة، بقرار الحد أيضاً من حقوق منطقة السليمانية ذات الحكم الذاتي، فقد تقرر إقامة نظام فيها أشبه بالنظام القائم في المناطق المحتلة الأخرى. وهذا ما كان يعني أن ((الإدارة الذاتية)) للمنطقة الكوردية يجب أن تزول حتى قبل تطبيعها بصورة تامة. رأي محمود برزنجي أن ((الإدارة الذاتية للكورد)) تتسم أكثر فأكثر بطابع شكلي، وتفتقر إلى إمكانية العمل بصورة مستقلة، ذلك أن أهم المسائل كان يحلها الضباط السياسيون.

وفي مثل هذه الظروف، اشتدّ التوتر في منطقة السليمانية، وتحوّل استياء الجماهير الشعبية في ربيع ١٩١٩ إلى الثورة. ففي أوائل نيسان عام ١٩١٩ بدأت حركة مسلحة قامت بها عشائر كويان ضد السلطات البريطانية المحتلة في منطقة زاخو، كما ثار آنذاك كورد منطقة بارزان بقيادة أحمد بارزاني[٥٠]

جرت هذه الأحداث في مرحلةٍ لوحظ فيها نهوض النضال القومي – التحرري في جميع أجزاء كوردستان. وأظهر الكرد في كوردستان إيران وكوردستان تركيا اهتماماً بالغاً بنضال أشقائهم في العراق، وعبروا عن استعدادهم لتقديم المساعدة لهم في تحقيق السيادة القومية. فقد قدم رئيس عشيرة هه ورمان في الأراضي الإيرانية محمود خان دزلي مساعدة نشيطة إلى الشيخ محمود. ففي ٢٠ أيار عام ١٩١٩ اقتحم السليمانية، الأمر الذي كان يعني بداية حركة مسلحة ضد سلطات الاحتلال البريطانية. وفي ٢٣ أيار عام ١٩١٩ شنّ محمود برزنجي بدوره، ومع فصائله المسلحة، هجوماً على مقر الضباط السياسي – الإنكليزي غرينهاوز في السليمانية، واعتقله مع ملاكه، حيث اعلن بعدها استقلال كوردستان الجنوبية، ورفع العلم الكوردي الذي كان يتألف من ارضية خضراء يتوسطها هلال أحمر، على مبنى الإدارة، بدلاً من علم سلطات الاحتلال البريطاني[٥١] أيدت الجماهير الكوردية الحركة وقدمت لها عوناً معنوياً وغير ذلك من المساعدات. ووسع محمود برزنجي دائرة نفوذه فوصلت قواته إلى كركوك، وفي الطريق إلى كركوك، هزم الثوار الكرد في شعب تاسلوجه الجبلي فصيلة من القوات البريطانية مزودة بأحدث الأسلحة والسيارات المصفحة. لقد جذبت نجاحات الثوار قوى جديدة إلى المشاركة في حركة الكرد. كتب الضابط الإنكليزي إدومندز، الذي شارك في هذه الأحداث: ((انضم عدد كبير من

---

(٥٠) أ. م. مينيشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، موسكو، ١٩٦٩، ص١٩٣.

(51) Edmonds ‹Kurds ‹Turks and Arabs… ‹p. 32.

المترددين إلى محمود، وحتى العشائر الكوردية على الجانب الآخر من الحدود في فارس قد ثارت ضد حكومتها، مطالبة بالدخول في عداد الدولة التي يقودها الشيخ محمود))[٥٢]

وسرعان ما اندلعت انتفاضة في منطقة جم جمال شمال مدينة السليمانية. وقدم محمود جباري، الذي يشرف على ١٢ قرية، مساعدة كبيرة إلى محمود برزنجي. وقاد عبدالله عسكري انتفاضة سكان عشر قرى كوردية في منطقة قلا سيوكه[٥٣]

وفي ١٨ حزيران ١٩١٩ وقعت في منطقة دربندبازيان معركة بين قوات فريزر البريطانية وقوات محمود برزنجي، وكان لتفوق الإنكليز في العدد والعدة، وخيانة الإقطاعي الكوردي مشير حمه سليمان، الذي رافق الإنكليز، بحيلة، عبر المضيق الجبلي إلى مؤخرة الثوار، الأثر الحاسم في تحديد مصير المعركة. كما كان لإصابة الشيخ محمود في بداية المعركة بجراح أثر غير قليل .واحتلت وحدة من الجيش البريطاني الثانية والثالثة، بقيادة دونهين، السليمانية، وتم اعتقال محمود برزنجي، فأُرسل إلى بغداد تحت حراسة مشددة، وأخمدت مقاومة الثوار الكرد. وهكذا باءت أول محاولة قام بها محمود برزنجي لنيل حق تقرير مصير كوردستان بالفشل. لقد منيت انتفاضة الكرد بالفشل لأنها، أولاً" رغم أنها اتخذت نطاقات واسعة، لكنها لم تصبح مع ذلك ثورة كوردية شاملة، حيث أعاق ذلك، الخلافات في صفوف القيادة الكوردية العليا ووضع كوردستان المجزَّأ (وحتى في كوردستان الجنوبية نفسها كانت الثورة محصورة في مناطق عدة)، ثانياً" غياب هدف سياسي واضح المعالم، الذي جعل نضال الكرد نضالاً لا يتسم بالحزم. وفضلاً عن ذلك فإن التكتيك العسكري الحديث، والتفوق العددي للقوات البريطانية قد حسم المعركة ضد الثوار الكرد والمسلحين تسليحاً رديئاً، والذين لم يتمتعوا بأيّ دعم خارجي.

وبصرف النظر عن الإخفاق، فإن الثورة في كوردستان الجنوبية لعبت دوراً هاماً في نهوض الحركات الكوردية القومية – التحررية، وكانت تمثل مقدمة لحركة الشعب العراقي القومية – التحررية في عام ١٩٢٠ ((فقد لعبت هذه الحركات دوراً كبيراً في عملية النضال القادمة لجماهير البلاد كلها ((من العرب والكرد على السواء)) ضد المحتلين[٥٤]. ولم تكتس الثورة في

---

(٥٢) المصدر السابق.

(٥٣) الأرشيف الحكومي المركزي لثورة اكتوبر والبناء الاشتراكي والأجهزة العليا للسلطة الحكومية.

(٥٤) كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية في العراق...، ص١٠٦.

كوردستان الجنوبية أهمية قومية عامة بالنسبة إلى الكرد والعراقيين وحسب، بل وبالنسبة إلى الكرد في إيران، الذين انضموا إلى الشيخ محمود)) [٥٥]

أدخلت ثورة الكرد تغييرات على مخططات الاستعمار البريطاني في كوردستان الجنوبية. وكانت لها نزعات واضحة المعالم للتطور المستقل. كانت أعمال محمود برزنجي تعبيراً عن طموحات فئات واسعة من السكان الكرد لنيل حق تقرير المصير القومي. وكتب أيراندوست بهذا الشأن ما يلي: ((إن الحركة الكوردية القومية التي اعتمد عليها اللورد كيرزون، أخذت تتطور تطوراً مستقلاً، وهي تتعقب أهدافها الخاصة، التي تختلف اختلافاً تاماً عن نهج الحفاظ على المصالح البريطانية في مسألة الموصل))[٥٦]

تزامنت نهاية المرحلة الأولى من نضال الكرد في سبيل الاستقلال القومي مع وضع المخططات الجديدة للدول الاستعمارية الكبرى لتقسيم مناطق النفوذ في الشرق الأوسط. ففي نيسان عام ١٩٢٠ انعقد في سان ريمو مؤتمر الدول المنتصرة، الذي بحث مسألة تحديد مناطق النفوذ الاستعماري للدول الإمبريالية الكبرى تحت شكل الانتداب. لقد أثار قرار المؤتمر بفرض نظام حكم الانتداب لكل من بريطانيا وفرنسا على العراق، وسوريا، ولبنان، وفلسطين موجة من السخط. فتشكلت في العراق لجنة خاصة، قدمت احتجاجاً إلى السلطات البريطانية. ورداً على ذلك اكتفت السلطات البريطانية بإصدار بيان أشارت فيه إلى أن نظام الانتداب يقضي بقيام دولة عراقية مستقلة تحت حماية إنكلترا، التي تأخذ على عاتقها مهمة الدفاع عن أمنها الخارجي والهدوء داخل البلاد[٥٧] إن وعود الاستعمار البريطاني هذه، وما تلاها من وعود أخرى، لم تؤدِّ إلى تهدئة الوطنيين الكرد والعرب، وأثارت مشاعر السخط والاستياء في صفوف السكان في كل مكان. وفي أعقاب حركات منعزلة قامت بها الجماهير العربية والكوردية، اندلعت ثورة تحررية – وطنية قوية في ١٩٢٠ وعلى الرغم من التدابير الصارمة التي اتخذها الإنكليز، فإن الثورة التي اندلعت في ٢ تموز عام ١٩٢٠ في تلعفر، لم تنتشر بسرعة كبيرة في المناطق العربية، بل وفي المناطق الكوردية: في كركوك والسليمانية وأربيل، وغيرها من المدن.

---

(٥٥) تاريخ الحركة العمالية العالمية والتحرر الوطني، الجزء٢، موسكو، ١٩٦٢، ص٤١٠.

(٥٦) إيراندوست، ((دسائس الامبرياليين في الشرق الأوسط)). البرافدا، ١٩٢٤/٩/٢٥. ص٢.

(٥٧) ي. بليساكيفتش، ((الحركة الوطنية – التحررية في العراق والاستعمار البريطاني))، الشرق الثوري، العددان ٩ و١٠، ١٩٢٠، ص٦٩.

وكان في قيادة ثورة العراقيين منظمتان: هما ((الأخطل العراقي)) و((حارس الاستقلال))، وقادت هاتان المنظمتان النضال في سبيل الاستقلال الوطني، ووقفتا في الوقت ذاته ضد منح الكرد أي حق من حقوق الإدارة الذاتية القومية، وضد مطالب الكرد في حق تقرير المصير القومي، ووجدت أن ((المناطق التي يقطنها الكرد يجب أن تنضم إلى عداد الدولة العراقية العربية))[٥٨] ولهذا السبب لم يحظ برنامج هاتين المنظمتين الآنفتي الذكر ومطالبهما بتأييد في كوردستان الجنوبية. لكن الحركات، التي قامت في عدد من المناطق الكوردية ضد الإنكليز، عقّدت من وضع المحتلين. وفي أواسط آب عام ١٩٢٠، عندما سيطرت قوات الاحتلال على مراكز سكانية في حوض نهر ديالى، قامت حركة السكان المسلحة في المناطق الكوردية المجاورة.

في ١٤ آب ثار الفلاحون الكرد في قزلرباط، وامتد لهيب الثورة إلى خانقين،و قطع الثوار الطرق الرئيسة النى كانت تصل عبرها الوحدات الإنكليزية المسلحة من ايران إلى مناطق كوردستان الجنوبية المحتلة. وقد وجهت فصائل الكرد المسلحة ضربات مؤثرة إلى المحتلين في جميع مناطق كوردستان الجنوبية تقريباً، بدءاً من زاخو وحتى السليمانية[٥٩] بلغت الثورة في أواخر آب وأوائل أيلول ذروتها في العراق، وقد حافظت على الاتصال بين بغداد وكوردستان بواسطة الراديو والطائرات[٦٠]

وعندما شدد عدد من الصحف البريطانية على الطابع المستقل لنضال الكرد، فكأنها سلطت الضوء على الأسباب الحقيقية للأحداث العاصفة في كوردستان، بذلك دحضت الرواية حول ((الارتباطات العميلة)) التي نسبت إلى هذه الحركة بهدف التشهير بها. وفي هذا الصدد يسترعي الانتباه ما نشرته صحيفة إنكليزية بتاريخ ٢٤ آب عام ١٩٢٠، حين كتبت: ((تكتسب مأساوية الوضع طابعاً هزلياً بعض الشيء... لدى التفكير بأنّ مهمتنا الرئيسة هي الرغبة في إخضاع شعبٍ لقوانين، برهن لنا بجلاء، أنه ليس بحاجة إليها)) [٦١]

---

(٥٨) المصدر السابق، ص٢٦٩.

(59) The Tehran times ،6/10/1920.

(٦٠) كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق...، ص١٤٠.

(٦١) نشرة صحافة الشرق الأدنى، ص٤٢.

وبعد أن ضاعف المستعمرون البريطانيون عدد قواتهم إلى ثلاثين ألف جندي، واستغلوا غياب التنسيق في الأعمال المشتركة بين المناضلين العرب والكرد في سبيل التحرر القومي، تمكنوا اخيراً من إخماد بؤر النضال الأساسية المعادية للإمبريالية.

وعلى الرغم من فشل ثورة عام ١٩٢٠ في العراق، إلا أنها، مع ذلك، اتسمت بأهمية كبيرة لمصير شعبي البلاد. فقد أرغمت المحتلين على التخلي عن نوايا استعمار العراق بصورة تامة.

في أعقاب احداث عام ١٩٢٠ طرأت تغييرات على طابع النضال التحرري في كوردستان الجنوبية. كان واضحاً ضعف الصلات بين الحركات العربية في البلاد من جهة والكوردية من جهة أخرى. فالقوى الإقطاعية — البورجوازية العراقية، شأنها في ذلك شأن الحركة الكمالية في تركيا، بعد أن قادت نضال الشعب العراقي المعادي للاستعمار، ردت في الوقت نفسه سلباً على مطالب الأقليات القومية بشأن الاعتراف بحقوقها في تقرير المصير. لقد استغل الإنكليز هذه العقدة في العلاقات الكوردية — العربية بنجاح، ولم ينل العراق الاستقلال. والمساومة التي أقدم عليها الاستعمار البريطاني مع قادة البلاد (تأسيس جهاز دولة عربية عراقية) قد هدّأت وإلى حدٍ ما المشاعر في المناطق العربية، لكن هذا الواقع نفسه أثار ردّ فعل معاكساً تماماً في كوردستان. فالقوى الديمقراطية — القومية الكوردية، التي كانت تناضل بصورة رئيسة ضد سيطرة الاستعمار الإنكليزي، قد اصطدمت في آنٍ واحدٍ، أكثر فاكثر، بعدم رغبة النظام الملكي العراقي الشديدة، في الاعتراف بحقوق الكرد القومية.

في ١٥ آذار عام ١٩٢١ انعقد مؤتمر في القاهرة بمبادرة وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل، بحث فيه عدد من المسائل التي تخص العراق. وتقرر في هذا المؤتمر إعلان العراق دولة ملكية تحت الانتداب، وعلى رأسها الأمير فيصل الهاشمي الموالي للإنكليز. أما ((القرار)) الوحيد حول المسألة الكوردية فهو صدور بيان حول أن ((المندوب السامي نفسه سوف يدرس هذه المسألة))[٦٢]

في ٢١ تموز عام ١٩٢١ توّج المجلس الإداري في العراق، الأمير فيصل ملكاً على البلاد. وبعد إجراء استفتاء شعبي تم تزوير نتائجه بصورة مكشوفة، إذ أعلنت سلطات الاحتلال

---

(62) S. H. Longrig ،Iraq ،1900 to 1950. A Political ،Social and Economic History ،London ،1953 ،p. 135.

البريطانية أن ٩٦٪ من الناخبين صوتوا لصالح تتويج فيصل ملكاً على العراق))[٦٣] لقد كان تزوير نتائج الاستفتاء واضحاً، حتى إن ممثلي الإدارة الإنكليزية كتبوا عن ذلك في ما بعد، فمثلاً كتب لونغريغ بصراحة أن هذه النتائج ((من المستبعد أن تكون صحيحة))[٦٤]

كان لتثبيت دعائم الحكم الملكي الهاشمي وتشكيل ((جهاز دولة عراقية وطنية)) أهمية مزدوجة للمستعمرين البريطانيين. فقد ساعد هذا الإجراء وإلى حدا ما على تهدئة مشاعر القسم العربي من السكان، وفي ما يتعلق بالوضع في كوردستان، فإن المشاعر تأججت هنا بعد الخطوات أكثر من ذي قبل. وكان لدى أوسع فئات سكان كوردستان كلُّ الأسباب للخشية من أنّ الحكم الملكي الجديد والاستعمار البريطانية لا يرغبان في منح الكرد حق تقرير المصير القومي، وبالتالي فإنهم سيكونون، كما مضى، محرومين من الحقوق القومية المشروعة.

كتب المؤرخ الفرنسي ب. فرنيه أن ((مخططات الملك الهاشمي تبعث قلقاً عميقاً لدى الأقلية الكوردية)) [٦٥] ولهذا السبب ظل الوضع في كوردستان الجنوبية متوتراً للغاية. وفي ذلك الوقت كان الكرد من عشيرة هه ورمان على الحدود الإيرانية – العراقية، وبقيادة محمود خان في نزاع مسلح متواصل مع السلطات الإنكليزية. أما في منطقة شهرزور، فقد قام ((السكان المحليون بطرد جميع الموظفين الإنكليز الذين أرادوا فرض الضرائب عليهم وجبايتها)) [٦٦]

في أوائل عام ١٩٢١ نشرت الصحافة الإنكليزية نبأً رسمياً صدر عن وزارة الدفاع البريطانية حول ((بداية اضطرابات جديدة في كوردستان)) [٦٧]

ولم يتحول الوضع في كوردستان الجنوبية إلى قضية معقدة للإنكليز نتيجة نضال الكرد فقط، فتركيا الكمالية، التي تشجعت بعد انتصارها على اليونانيين في أيلول عام ١٩٢١ استعدت لتنشيط عملياتها في جبهة الموصل. ولم يخف الكماليون نواياهم في إعادة ممتلكات الإمبراطورية العثمانية السابقة إلى تركيا. وكانت هذه المخططات وهمية بالنسبة إلى البلدان العربية. ولهذا قام الكماليون بنشاط واسع بغية احتلال كوردستان الجنوبية من جديد. ورافق

---

(٦٣) المصدر السابق، ص١٣٥.

(٦٤) المصدر السابق، ص١٣٥.

(65) B. Vernier ،L'Iraq d'aujourdui ،Paris ،1963 ،p. 181.

(66) Edmonds ،Kurds ،Turks ،and Arabs… ،p. 122.

(67) Observer ،1/1/1921.

نشاط الأتراك الدبلوماسي إجراءات عسكرية. ففي خريف عام ١٩٢٠ اقتحمت الفصائل التركية المسلحة مراراً المناطق المجاورة لولاية الموصل. وسرعان ما احتلت كوي سنجق، واخذت تهدد عقرة، وزحفت نحو العمادية.

روج عملاء الأتراك شائعات بين صفوف السكان الكرد حول ((وصول القوات التركية قريباً)) وقاموا بالدعاية لصالح ضم ولاية الموصل إلى تركيا[٦٨] قاد نشاطات السلطات التركية هذه العقيد على شفيق المعروف بلقب أوزديمر. وفي ربيع عام ١٩٢٢ أثناء تدخل ((الفصائل التركية غير النظامية)) في كوردستان الجنوبية، ثار الفلاحون في عدد من مناطق جم جمال، كما ثار سكان السليمانية مرات عديدة مطالبين بإطلاق سراح محمود برزنجي، وعودته إلى السليمانية. في أوائل عام ١٩٢٢ اضطرت القوات البريطانية للانسحاب من رانية. وفي أثناء هذه الأحداث العاصفة توجه ممثل الثوار الكرد أحمد تقي إلى كوردستان إيران لطلب المساعدة. أثار كل ذلك قلقاً كبيراً لدى الإنكليز، فقد نوّه ممثل السلطات الاستعمارية إدموندز في تقرير له إلى الجنرال هولد سميث، إلى أن هذا ((قد يكون بمثابة إنذار، كي يقوم الآخرون (أي الكرد) بالتحرك ضدنا أيضاً))[٦٩]

سارع الأتراك إلى استغلال الوضع القادم. وبدأت الفصائل التركية المسلحة بالتقدم سريعاً في عمق أراضي كوردستان الجنوبية، وما لبثت أن احتلت راوندوز، وأقامت فيها أجهزتها الإدارية. شرع الأتراك في نهب السكان المحليين وبثّ الذعر والرعب في نفوسهم. وتكون وضع متأزم مماثل في مناطق ناودشت، وبشدر وشاور وغيرها. وفي أواخر تموز عام ١٩٢١ انعقد في كوردستان ايران ((مؤتمر القادة الكرد، عبر المشاركون فيه عن عزمهم على مواصلة النضال في سبيل حقوقهم المنتهكة))[٧٠] وفي ما بعد نوّه ادموندز، وهو يعبر عن آسفه، إلى ((أنه لم يتمكن من إقناع الأركان العامة بقصف مكان انعقاد المؤتمر))، حيث شاركت فيه، حسب اقواله ((بعثة تركية أيضاً)).

---

(٦٨) الأرشيف الحكومي المركزي لثورة أكتوبر.

(69) C.J. Edmonds ‹The Kurdish War in Iraq: Constitutional Background World Today. Vol. 24. No. 12 ‹London ‹1965 ‹p. 123-125 ‹248.

(٧٠) الأرشيف الحكومي المركزي لثورة أكتوبر.

لم يؤدِّ مضاعفة عدد الفصائل الإنكليزية التأديبية، ولا تأييد الزعماء الكرد الموالين للإنكليز من أمثال بكر آغا، وسيد طه ألد عدوّ للأتراك، إلى تغيير الوضع، وبصورة ملموسة لصالح الإنكليز. وفي خريف عام ١٩٢٢ ازداد وضع الإنكليز تعقيداً. فقام الأتراك بزيادة نشاطهم أكثر من ذي قبل، مستغلين الحركة المعادية للإنكليز في كوردستان الجنوبية. وفي أيلول وصلت قواتهم الى مشارف السليمانية، فتركت القوات البريطانية مواقعها وتراجعت إلى أربيل وكركوك، وكان ذلك ((أشبه بالفرار، الأمر الذي أساء إلى سمعة بريطانيا)) حسب اعتراف ادموندز.

وهكذا، فإن الوضع في كوردستان الجنوبية عام ١٩٢٢ لم يلفت انتباه الاستعمار البريطاني والنظام الملكي الهاشمي، الذي قام فترة قصيرة وحسب، بل وتركيا الكمالية. وفي هذا الوضع المعقد قررت سلطات الاحتلال الإنكليزية إعادة محمود برزنجي من المنفى. ومع أن عداء محمود برزنجي للإنكليز كان واضحاً، فإن السلطات الإنكليزية أقدمت، مع ذلك، على هذه الخطوة، لأن نفوذ الشيخ محمود وتأثيره يستطيعان مواجهة الأتراك في كوردستان الجنوبية.

نقلوا محمود برزنجي من الهند إلى الكويت، وفي طريقه من الكويت إلى السليمانية التقى الشيخ محمود في بغداد المندوب السامي البريطاني والملك فيصل. وفي أثناء المفاوضات اتفق الطرفان على أن يقوم القائد الكوردي بإعادة النظام إلى كوردستان، ويقاوم توسع التدخل التركي، ووعدوه، كما مضى، بإقامة منطقة كوردية ذات حكم ذاتي.

وفي ١٤ أيلول تم تعيين الشيخ محمود ((رئيساً لمجلس السليمانية المنتخب))، او كما كانوا يسمونه ((حكمداراً)) (الحاكم). ولقد قدمت الجهات الثلاث مختلف الوعود للكورد كي لا يفوتوا فرص الصراع على ولاية الموصل.

بعد المفاوضات مع الجانب الأنكلو – عراقي، وصل الشيخ محمود في تشرين الأول عام ١٩٢٢ إلى السليمانية، برفقة ضباط عراقيين والمستشار السياسي نوئيل، مؤكداً له أن حدود ((منطقة الحكم الذاتي سوف تقتصر على منطقة السليمانية)) [٧١]

قوبل وصول الشيخ محمود بحماس كبير. ويشير إدموندز على ((أنهم استقبلوه بحفاوة بالغة))، وقد عبر عدد كبير من القادة الكرد، عبر ممثليهم، عن استعدادهم ((للدخول في عداد

---

(71) A. M. Hamilton ،Road Through Kurdistan. The Narrative of an Engineer in Iraq ،London ،1937.

الحكومة الكوردية))[٧٢] وجلب إدموندز معه إلى السليمانية البيان العراقي – البريطاني المشترك، الذي جاء فيه بوجه خاص: تعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية بحق الكرد الذين يعيشون في العراق، وتشكيل حكومة كوردية، وتأملان في وصول القوى الكوردية إلى تنسيق في الأعمال، بأسرع وقت ممكن، حول تشكيل هذه الحكومة ومجالات نشاطاتها. وترسل وفودها ذات الصلاحية لبحث المسائل الاقتصادية والسياسية مع وفدي الحكومتين البريطانية والعراقية[٧٣] وسرعان ما أُعلن عن تشكيل الحكومة، وأصبح الشيخ محمود رئيساً للدولة، وشغل شقيقه الشيخ قادر منصب رئيس الوزراء[٧٤]

قامت حكومة كوردستان الجنوبية الجديدة بتنفيذ التزاماتها. وأعلنت اللغة الكوردية لغة رسمية، وصدرت طوابع وعملات نقدية، كما بدأ العمل يتحسن في تنظيم التعليم الشعبي، وغيرها. واستمر صدور صحيفة ((بانكي كوردستان)) بعض الوقت، ومن ثم بدأت تصدر صحيفة ((أوميدي كوردستان)) (أمل كوردستان) و ((روزا كوردستان)) (يوم كوردستان) [٧٥]

كانت حكومة كوردستان الجنوبية تتألف من ممثلي القيادة الإقطاعية – المالكة والبورجوازية. ومع ذلك فقد كانت تستجيب موضوعياً لتطور كوردستان التقدمي، لأنها خلقت ظروفاً مناسبة لتطوير البلاد ثقافياً واقتصادياً، وسارعت في تكوين القوى التقدمية السياسية لدى الكرد.

لقد تزامن إعلان الإدارة الذاتية لكوردستان الجنوبية مع عقد المعاهدة الأنكلو – عراقية (تشرين الأول عام ١٩٢٢). كانت شروط هذه المعاهدة جائرة على العراق[٧٦] وكانت ترمي إلى جعل سيطرة بريطانيا السياسية والاقتصادية على العراق شرعية. ولهذا السبب أثارت هذه المعاهدة استياء واسعاً في البلاد.

---

(72) Edmonds ،Kurds ،Turks and Arabd… ،p. 290-292.

(73) Gavan ،Kurdistan: Divided Nation… ،p.32.

(٧٤) سجادي، الثورات الكوردية، الكورد والجمهورية العراقية، ص٩٣. (باللغة الكوردية).

(٧٥) كمال مظهر أحمد ، الحركة القومية – التحررية في كوردستان العراق ١٩١٨-١٩٥٨، موسكو، ١٩٦٩، ص١٠٤

(٧٦) يو. ف. كلونشينكوف، أ. ف. سابانين، السياسة الدولية في العصر الراهن في المعاهدات والمذكرات، والبيانات، الجزء٣، موسكو، ١٩٢٩، ص١٨٨-١٨٩

كما اثارت المعاهدة الاستياء في كوردستان. فالمادة الثالثة منها والمتعلقة ((بحرية الضمير ومساواة القوميات)) لم تستطع أن تبعث الارتياح لدى القوى الكوردية القومية الساعية إلى حق تقرير المصير القومي. كما التزمت المعاهدة الصمت حيال ((الإدارة الذاتية)) للكورد.

في أواخر عام ١٩٢٢ ارسلت حكومة محمود برزنجي ممثليها إلى بغداد لبحث المسائل المتعلقة بالحكم الذاتي للكورد، لكن الجانب الأنكلو – عراقي اعتبر المطالب الشرعية للقادة الكرد بشأن الإدارة الذاتية ((باهظة))، ودخلت المفاوضات في طريق مسدود. كما كانت كذلك نتيجة مفاوضات ممثلي حكومة السليمانية، توفيق بك، وعبدالرحمن آغا، وعزت بك جاف ومصطفى باشا مع إدموندز. وقد كتب إدموندز بشكل سافر يقول: ((أصابني الذهول عندما تحدثوا (أي الكرد) بصفة أعضاء حكومة كوردية مؤقتة[٧٧]

وبعد ان تأكد محمود برزنجي من ان الإنكليز قد يعاملونه، كما عاملوه عام ١٩١٩، شرع يبحث عن حلفاء له في نضاله بشأن تأييد الكرد في نضالهم القومي كانت ديماغوجية محضة.

ويتبين من تقارير السلطات البريطانية في العراق ومراسلاتها، أن محمود برزنجي عزم على إقامة اتصالات مع العرب العراقيين في النضال ضد المستعمرين البريطانيين. فقد أشار قائد اركان القوات الجوية البريطانية سالموند في تقرير له إلى وزير القوى الجوية في لندن بتاريخ ٢٢ ايار عام ١٩٢٣، إلى أن ((الكرد لا يعملون سوية مع القوميين العرب في العراق بهدف القيام بثورة شاملة في آن واحد وحسب، بل أقاموا اتصالاً مع الأتراك)). وفي مثل هذه الظروف استدعي الشيخ محمود إلى بغداد لتوضيح ذلك[٧٨] إلا أن القائد الكوردي رفض القدوم إلى بغداد، حيث زُجّت بعد ذلك القوات الجوية البريطانية ضد الكرد. وفي ٣ آذار عام ١٩٢٣ تعرضت السليمانية للقصف بالطائرات. فدعا محمود برزنجي الشعب الى ((الحرب المقدسة ضد الاستعمار البريطاني)). وتعرضت السليمانية والمناطق المجاورة لها لقصف وحشي، فغادر محمود برزنجي وأنصاره السليمانية وانسحبوا الى المناطق الجبلية. ولما كان محمود برزنجي يقود نضالاً مسلحاً ضد الإنكليز، فإنه بذل في الوقت ذاته جهوداً كبيرة لإشراك فصائل جديدة في النضال القومي التحرري، لكن مساعي قائد الحركة الكوردية هذه لم يؤدِّ الى نتائج هامة. وقد اعاق ذلك، وإلى درجة كبيرة، خصوم الشيخ من الإقطاعيين الكرد الرجعيين ورجال الدين. فقد روّج

---

(77) Edmonds ‹Kurds ‹Turks and Arabs… ‹p. 296.

(٧٨) الحياة الدولية، العدد٤-٥، ١٩٢٤، ص٩٩.

هؤلاء شائعات وكأن محمود برزنجي عميل للسلطات الإنكليزية، بغية التشهير به. وهكذا فقد رد عدد من زعماء كوردستان إيران على اقتراح ممثلي الشيخ محمود بالانضمام الى نضال الكرد العراقيين، بأاهم ((يسعون الى كوردستان مستقلة، ولكن من دون الإنكليز)) [٧٩]

واصلت السلطات التركية اهتماماً بمجرى نضال محمود برزنجي. الا أن ((الورقة الكوردية)) كانت تفقد أهميتها تدريجياً بالنسبة للكماليين. فبعد ان حقق الكماليون النجاح في صراعهم ضد الدول المنتصرة، غيروا بشدة موقفهم من الكرد ونضالهم، فلم يتخلوا عن وعودهم الأولى وحسب، بل اتخذوا تدابير فعالة ضد توسع نضال الكرد التحرري. وقامت السلطات التركية بحملة ضد الحركة، التي يقودها محمود برزنجي[٨٠] وأخذت الفصائل التركية التأديبية تقوم بالعمليات ضد أنصار حركة الشيخ محمود في كوردستان تركيا.

في نهاية آذار عام ١٩٢٣شنت قوات الاحتلال البريطانية بدورها عمليات واسعة النطاق ضد الكرد، واحتلت جزءاً كبيراً من كوردستان الجنوبية. وفي ٥ ايار اصدرت قيادة القوات الإنكليزية أمراً جديداً بشن هجوم كبير[٨١] وفي أواسط ايار عام ١٩٢٣، احتلت القوات البريطانية المسلحة، وبمساعدة فصائل الإقطاعيين الكرد – الخونة، مدينة السليمانية، لكن محمود برزنجي سيطر ثانية على السليمانية، إلا أنه سرعان ما اضطر إلى تركها. وانهزم الشيخ، لكنه واصل حرب العصابات، دون أن يمنح الهدوء للإنكليز.

في هذه الأثناء استعدت حكومة العراق لإجراء الانتخابات في المجلس التأسيسي ولتهدئة الجماهير الشعبية الكوردية، المناضلة في سبيل حقوقها القومية – الديمقراطية توصلت ((إنكلترا والعراق إلى اتفاق يقضي بأن تصدر الحكومة العراقية بياناً بشأن انتهاج سياسة خيرة تجاه الكرد)). وفي اواسط تموز، اصدر المجلس العراقي البيان التالي: ١- لا تعتزم الحكومة العراقية تعيين الموظفين في المناطق الكوردية، باستثناء الكوادر الفنية. ٢ كما لا تنوي الحكومة إرغام سكان هذه المنطقة على استخدام اللغة العربية في الملفات الرسمية.

٣- سيتم ضمان حرية شعائر الطوائف الدينية في المناطق الكوردية[٨٢]

---

(٧٩) البرافدا، ١٩٢٣/٢/١٧.

(٨٠) البرافدا، ١٩٢٣/١/٢٦.

(81) Edmonds ،Kurds ،Turks and Arabs… ،p.227.

(٨٢) محمود درة، القضية الكوردية والأمة العربية في العراق، بيروت، ١٩٦٣، ص٧٧.

لقد اصدرت الحكومة هذا البيان لاعتبارات تكتيكية، وبهدف تشتيت القوى الكوردية القومية، كما أنه لم يلق صدى واسعاً بين صفوف الجماهير الكوردية. وفضلاً عن ذلك عبرت الفصائل الكوردية من حلبجة وقره داغ، ومناطق أخرى عن استعدادها للقتال مع قوات الشيخ ضد المستبدين.

في ١٦ آب عام ١٩٢٣ تعرضت مدينة السليمانية من جديد لقصف وحشي من سلاح الجو البريطاني. وكان من بين الضحايا عدد كبير من النساء والشيوخ والأطفال. ولم يكن أعمال تركيا أقل وحشية من أعمال الإنكليز، والتي وقفت ضد الحركة القومية في كوردستان الجنوبية، فقد قامت في شتاء عام ١٩٢٣ بزيادة عدد قواتها في المنطقة الحدودية المجاورة لولاية الموصل، واستدعت إلى الخدمة الإلزامية الرجال الذين بلغت أعمارهم حتى ٣٨ عاماً. كما توصلت الحكومة التركية إلى اتفاق مع الحكومة الإيرانية بشأن توفير حماية المؤخرة والأجنحة في اثناء العمليات العسكرية في كوردستان الجنوبية. كتبت صحيفة ((زاريا فوستوكا)) عن أعمال تركيا الكمالية المعادية للكورد: ((اتخذت تركيا عدداً من التدابير بهدف القضاء على الإدارة الذاتية في كوردستان)) (٨٣)

## الحركات الكوردية في إيران

حاولت دعاية البلدان المتحاربة واستخباراتها السياسية في مرحلة الحرب العالمية الأولى استغلال بعض العشائر الكوردية لمصالح دولها. ففي هذه السنوات قاد إسماعيل آغا سمكو أحد زعماء عشيرة شكاك الكوردية، التي كانت تقطن في قوتور، ومركور، وبرادوست، حركة الكرد في إيران، التي وضعت نصب أعينها هدف إنشاء ((كوردستان مستقلة)).

كان إسماعيل آغا سمكو زعيماً لكورد – شكاك، الذين كانوا يقطنون في المناطق الجبلية الواقعة في جنوبي – غربي مدينة سلماس (شاهبور) ومدينة رضائية (أورمية)، وذاع صيته بين الناس ((كأكثر زعيم كوردي محليّ، نفوذاً)) (٩٤)

---

(٨٣) زاريا فوستوكا، ٥/٧/١٩٢٣.

(84) H. Arfa ،The Kurds. A Historical and Political Study ،London ،1966 ،p. 52-53.

اكتسب إسماعيل سمكو الشهرة منذ سنوات الحرب العالمية الأولى، عندما قاد الفصائل الكوردية، التي قاتلت إلى جانبه ضد الأتراك في الأراضي الإيرانية. وفي عشية الحرب العالمية الأولى، وافق إسماعيل آغا، الذي قتلت السلطات الإيرانية قسماً من أفراد عائلته، على اقتراح عملاء الألمان والأتراك بالوقوف إلى جانب تركيا ضد إيران. لكن عندما اندلعت الانتفاضة، لم يتمكن سمكو من قيادتها، وهذا ما أرغمه على تغيير حلفائه.

تدخّل سمكو مع القوات الروسية في الأراضي التركية. وبعد أن ناور بنجاح خلال أعوام ١٩١٨-١٩٢٥ بين الأطراف المتحاربة، سيطر على الوضع في المناطق الكوردية الواقعة في شمال — غربي إيران وفي المناطق التركية المتاخمة لها. وبعد انسحاب القوات الروسية وقف سمكو ضد الرجعية الإيرانية، بعد أن حاز على ثقة عدد كبير من العشائر الكوردية في شمال — غربي إيران.

وأراد سمكو أن يبسط سلطته على العشائر الكوردية القاطنة بين الحدود التركية وبحيرة أورمية، وإخضاع منطقة كبيرة تقع إلى شرقي وشمال — غربي البحيرة، بما فيها مدن أورمية، وسلماس، وخوي[٩٥] ودفعه سعيه إلى طرد الإدارة الإيرانية من المناطق الكوردية إلى تأييد منظمة أنجومن الديمقراطية، التي تأسست في كوردستان. وأقام سمكو علاقات وثيقة مع الشيخ محمد هياباني الذي تزعم الحركة الديمقراطية في آذربيجان إيران، ووطد مواقعه في المنطقة الشمالية لشاطئ بحيرة أورمية، بعد أن جمع فصائل كبيرة، ومنها بسط نفوذه على المدن التالية: صاوجبلاق (مهاباد)، وماكو، وخوي، وقوتور، وديلمان، وسقز، وسردشت، وبانه، وبوقان. وأخذ سمكو في إعادة تشكيل الجيش، ساعياً إلى تحويل الفصائل الإقطاعية المتطوعة إلى وحدات نظامية، وتمكن من ملء ترسانة أسلحتى على حساب السلاح الذي تركته قطعات الجيش الروسي المنسحبة، وفصائل القوات الإيرانية المهزومة[٩٦]

كان إسماعيل آغا يغير من توجهه، وبسهولة، تبعاً للموقف، كما كان يخضع لتأثير الشخصيات القوية، وقد لعبت دوراً كبيراً في توجيه نشاطه الثوري، بوجه خاص الشخصية الكوردية البارزة في الحركة الكوردية في كوردستان تركيا سيد طه (حفيد الشيخ عبيدالله النهري)، الذي كانت تربطه بسمكو صداقة قوية وقديمة. وتحت تأثيره تكوّنت وترسّخت لدى سمكو فكرة

---

(٨٥) المصدر السابق، ص٨٥.

(٨٦) أرشيف فرع لينينغراد لمعد الأثنوغرافيا في أكاديمية العلوم السوفياتية.

إنشاء ((كوردستان مستقلة))، والتي كان يفهمها على الشكل التالي: تطهير المناطق الكوردية من الإدارة الإيرانية وفرض سلطته عليها[٨٧]

وبدورها، حاولت الإدارة الإيرانية قطع دابر نشاطات سمكو، التي لم تساعد على زعزعة الوضع السياسي داخل البلاد وحسب، بل أحدثت نزاعاً حدودياً في المنطقة الحدودية الإيرانية – التركية. انتهجت الإدارة سياسة مركزية في البلاد، وأخضعت الإقطاعيين الكبار شبه المستقلين، وخاصة خانات عشائر الرحل. لقد اصطدمت هذه السياسة بمقاومة عنيفة من جانب الكرد، الذين قادهم سمكو. وفي عام ١٩٢٢ لوحظ نهوض الحركة الكوردية، عندما انتقل الثوار إلى خوض عمليات نشيطة ضد حاميات القوات الحكومية.

في ربيع عام ١٩٢٢ نصب سمكو نفسه ملكاً على ((كوردستان المستقلة))، وشكل حكومته التي حاولت إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأجنبية. وشرعت الحكومة في إصدار مجلة ((كوردستان))، لسان حالها الرسمي. لكن الجيش الإيراني تمكن من تحطيم قوات إسماعيل خان في آب عام ١٩٢٢، فاختفى سمكو في تركيا، واستولت القوات الحكومية على تشخريك، عاصمة ((كوردستان المستقلة)) وموطن أسرة إسماعيل آغا.

جاب سمكو آغا طويلاً في الأراضي التركية، لكن الكثيرين من أنصاره عادوا إلى ((الحياة السلمية)). وفي أواخر شتاء عام ١٩٢٢ شارك سمكو في اجتماع القادة الكرد بقيادة الشيخ محمود. وقد طرح في أثناء الاجتماع سؤال حول موقف الكرد من الأتراك والإنكليز. وأسفر الاجتماع عن اتخاذ قرار يقضي بقطع الاتصالات مع الإنكليز والتقارب مع الأتراك. إلا أن سمكو لم تكن لديه في هذه المرحلة أية فصائل هامة، ولم يقم بحركة مستقلة. وفي عام ١٩٢٥ فقط، تمكن سمكو من السكن في الأراضي الفارسية في منطقة غوفا – سنه، ومن هناك أخذ ينتقم من عمر خان دالان، الذي خان قضية استقلال كوردستان[٨٨]

أخلت نشاطات سمكو بالاستقرار والهدوء على الحدود الإيرانية، واثارت الاتهامات المتبادلة بين السلطات التركية والإيرانية. في هذا الموقف جرت المفاوضات بين الحكومتين الإيرانية والتركية بشأن إرساء دعائم الاستقرار والأمن على الحدود الإيرانية التركية، وأسفرت هذه المفاوضات عن قرار باتخاذ إجراءات مشتركة للقضاء على حركة سمكو.

---

(٨٧) المصدر السابق.

(٨٨) المصدر السابق.

كان الموقف العدائي الذي وقفته الدول الاستعمارية الكبرى والأوساط الرجعية في الشرقين الأوسط والأدنى من نضال الكرد القومي درساً كبيراً للكورد. وفضلاً عن ذلك فقد جرت الأحداث في كوردستان في وقت، عندما ترسخت، وللمرة الأولى، سلطات العمال والفلاحين إثر انتصار ثورة اكتوبر. فالتحولات الثورية الراديكالية، والخطوات التي لا مثيل لها في المسألة القومية في روسيا السوفياتية قد استأثرت باهتمام القادة الكرد. ورغم موقع كوردستان الجنوبية البعيد عن بلد الثورة الاشتراكية، وغياب وسائل الاعلام، ومستوى التعليم المتدني للغاية بين صفوف الكرد، فإنهم، كما يبدو من وثائق تلك المرحلة ومموادها، كانوا على دراية بمجرى الأحداث الدائرة في روسيا السوفياتية. وتؤكد الرسائل التاريخية التي بعثها قائد الحركة الكوردية محمود برزنجي إلى حكومة لينين أن الشخصيات التقدمية في الحركة الكوردية القومية قد عقدت آمالاً كبيرة على بلاد السوفيات. ففي ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٢٣ توجه قائد الحركة الكوردية، ومن خلال القنصل السوفياتي في تبريز برسالة إلى الحكومة السوفياتية جاء فيها:

((عندما سمع العالم كله في عام ١٩١٧، صوت الحرية الحقيقية وتحرير الشعوب من براثن المجرم والطاغية المعروف، رحبت به جميع الأمم وشعوب الأرض المغلوبة على أمرها وبحرارة، وهبّت للنضال في سبيل الحرية، وهي تحلم بتحقيق طموحاتها وأمانيها، عاقدة الأمل على شهامة الشعب الروسي وحبّه للخير. وفي ما يتعلق بحقوقنا، فمعروف من أكثرية الصحف أن الإنكليز المتعطشين إلى الدماء، قد صبّوا حمم قنابلهم وأسلحتهم على الشعب الكوردي دون رأفة بالنساء والأطفال. وقد حدث ذلك عام ١٩١٩، أي قبل أربع سنوات خلت. ولكن عندما أراد الشعب الكوردي المغلوب على امره في السليمانية بلوغ حقوقه المشروعة في الواقع، فإنه ولسوء حظ الكرد العاثر، كان الوضع الداخلي للدولة السوفياتية الجيدة لا يسمح لها بمتابعة أوضاع الشعوب الأجنبية المضطهدة، واستمر هذا الوضع إلى أن أبدى الشعب الروسي القوي عن موقفه الودي والمحب للخير، وكشف، والحمد لله، عن قوته وجبروته. ويتشرف الشعب الكوردي المضطهد التقدم بما يلي:

لدى شعب كوردستان الجنوبية كله رغبة شديدة في إقامة أواصر الصداقة مع الدولة السوفياتية الجيدة، ولديه الاستعداد لتقديم جميع التضحيات في سبيلها ودعمها مادياً ومعنوياً. وإلى جانب ذلك، فإن شرطنا الرئيس هو الاعتراف الرسمي بحقوقنا المشروعة. ولكي نبين للرأي العام العالمي عن علاقتنا وزيادة قوتنا ونفوذنا، وإضعاف قوة عدونا، فإننا نعلن عن حاجتنا إلى المدافع والرشاشات

والطائرات والذخيرة. ويبلغكم قائد الخيالة العقيد رشيد أفندي، وعارف أفندي، سكرتيري الشخصي، التفاصيل بصورة شفوية.

ويحدونا الأمل، في أن الشعب الكوردي سينال في نهاية المطاف حقوقه القومية المشروعة، والذي سوف يمد، ودونما إبطاء، إليكم يد الصداقة والأخوة والتحالف معكم الأمر الذي نتمناه من أعماق قلوبنا))[٨٩]

وفي ما بعد أكد قائد الحركة الكوردية أن الكرد المناضلين في سبيل تحررهم القومي، يرون في الشعب الروسي حليفاً طبيعياً لهم في نضالهم العادل. كما ويرتبط مصير هذه الحركة بهذا التحالف. وجاء في الرسالة: ((أنتم تعلمون كل شيء عن الهدنة، وضدّ من قامت ثورتنا في كوردستان الجنوبية. كما تعرفون مواقف الدول المجاورة من كل ذلك. وبديهي أننا لا نستطيع كتابة كل شيء لكم عن إجراءاتنا، لأنه لا توجد بيننا وبين الدولة السوفياتية، التي نعلق الآمال عليها، ونعتبرها سنداً لنا، علاقات دبلوماسية حتى الآن. ولكن الأمر الوحيد، الذي أقوله لكم، هو أن الشعب الكوردي بأجمعه يرى في الروس محررين للشرق، ولهذا فهو مستعد لربط مصيره بمصيرهم. ومما يشغل بالنا الآن هو مسألة تقديم التأييد والعون لنا. ويترقب الشعب الكوردي، وبفارغ الصبر، إقامة العلاقات الدبلوماسية بين بلدينا. وإذا قامت هذه العلاقات بيننا، سيتم التعاون بين شعبينا، التعاون الذي أنشده، عندئذ سيصبح شعبنا حراً. وينبغي القول، إنه إذا ما تحقق هذا الحدث الجيد، فإن كل مساعينا ونضالنا سوف تكتب في التاريخ بأحرف من ذهب)).

---

(89) Ronahi ،No. 1 ،97 ،1960 ،p. 118.

## ((محمود)) ملك كوردستان(٩٠)

تعدّ رسالة محمود برزنجي إلى الحكومة السوفياتية أهم وثيقة تاريخية تلقي الضوء على طابع الحركة الكوردية وتوجهها، وإدراك قادتها للوضع السياسي المعقد، الذي جرى فيه خوض النضال. ومن خلال قراءتنا لهذه الرسالة وما تلاها من رسائل أخرى، نصل إلى عدد من الاستنتاجات. لقد عدَّ قائد الحركة الكوردية ومن معه أوّل دولة اشتراكية في العالم حليفاً للشعوب المضطهدة التي تخوض النضال ضد الاستعمار والرجعية الداخلية. ويجدر الانتباه إلى ذلك الجزء من الرسالة، الذي يؤكد فيه محمود على المهمة التحررية للشعب الروسي نحو شعوب الشرق المضطهدة، بما فيها الشعب الكوردي. وأخيراً مسألة موقف ((الدول المجاورة من الحركة الكوردية))، الذي تتناوله الرسالة لا يترك مجالاً للشك في أن قادة الحركة الكوردية أدركوا أن النظام الملكي في العراق والأوساط الحاكمة في تركيا وإيران، سوف يعرقلون بجميع الوسائل نضال الكرد في سبيل التحرر القومي، لأن المسألة الكوردية تمسّ، وبالدرجة ذاتها، مصالحها. وبهذا الصدد، من السهولة بمكان إدراك أن اتصالات الشيخ محمود مع الكماليين مثلاً، كانت لاعتبارات تكتيكية فحسب. وعموماً لم ير قائد الحركة الكوردية أية قوة آنذاك، باستطاعتها تقديم العون للكورد في نضالهم الشاق والطويل ضد مضطهديهم، عدا روسيا السوفياتية.

في أعقاب احتلال الإنكليز مدينة السليمانية أستأنف الشيخ محمود القتال، ساعياً في الوقت ذاته إلى لفت أنظار الرأي العام العالمي إلى الأحداث الجارية في كوردستان الجنوبية. وفي منتصف عام ١٩٢٣، خلال وجود الشيخ محمود في إيران، وجه من جديد رسالة إلى الحكومة السوفياتية بتاريخ ١٠ حزيران عام ١٩٢٣ جاء فيها: ((نطالب، نحن سكان كوردستان الجنوبية، منذ اندلاع الحرب العالمية الأولى الإنكليز تلبية مطاليبنا القومية، لكن القوات والطائرات الإنكليزية، ما زالت تواصل تدمير بلادنا وقتل الناس. ولا يسمحون لنا حتى بالتعبير عن استيائنا وتذمرنا. وتبذل السلطات البريطانية بدءاً من عام وبمساعدة قواتها، جميع الجهود كي تضم كوردستان الجنوبية عنوةً إلى عربستان. وضرب الإنكليز بعد احتلالهم لكوردستان عرض

---

(٩٠) المصدر السابق.

الحائط بجميع القوانين. ونطلب إرسال وفد محايد بمهمة إنسانية، كي يتمكن من رؤية الاضطهاد، الذي يمارسه الإنكليز، وما قاموا به من دمار، بأمّ عينيه))[٩١]

وقد حملت الرسالة تواقيع عدد من قادة الحركة الكوردية وهم: الشيخ محمود حاكم السليمانية، وسعيد كريم، والبكباشي رضا، وعبدالكريم، وحاجي رسول وغيرهم. وجاء في رسالة الشيخ محمود الثالثة، الموجهة إلى الحكومة السوفياتية، والمنشورة في ٢٧ تموز عام ١٩٢٣ ما يلي: ((يزداد يوماً بعد يوم ضغط القوات البريطانية، ويتعرض جميع سكان كوردستان لقصف القوات وهجماتها. فقد هاجر حوالي ٢٠٠ اسرة من السليمانية تحت ضغط القوات المعادية، وتم أسر العشرات، وأرسلوا إلى بغداد فوراً، كما نهبت ممتلكات كثيرة. وبهذا الشكل تعرضت البلاد للدمار. نطلب الإنصاف وعدلكم الإنساني ضد مثل هذا الظلم))[٩٢]

لقد أشارت الصحيفة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني في عدد خاص مكرس لثورة اكتوبر، وهي تتناول أهمية هذه الوثائق التاريخية، إلى أن رسائل الشيخ محمود إلى الحكومة السوفياتية كانت استجابة لصدى ثورة اكتوبر في كوردستان، ودليلاً على أن الشعب الكوردي، شأنه في ذلك شأن الشعوب المناضلة الأخرى، في سبيل الاستقلال، ((قدر عالياً تأثير الاتحاد السوفياتي ودوره في النضال من أجل الحرية وحق تقرير مصير الأمم))[٩٣]

---

(٩١) البرافدا، ١٩٢٣/٦/٢٢.

(٩٢) البرافدا، ١٩٢٣/٧/٢٧.

(٩٣) البرافدا، ١٩٦٠/١١/٧.

# الفصل الخامس

# الحركات الكوردية التحررية في العشرينات والثلاثينات

## (ثورة الشيخ سعيد)

تشغل ثورة الكرد في تركيا عام ١٩٢٥ مكاناً هاماً في تاريخ الحركة الكوردية التحررية. ويرجع التحضير للحركة التي سميت في ما بعد بـ ((ثورة الشيخ سعيد)) الى أوائل العشرينات. فعلى اثر ازدياد نشاط المجموعات الكوردية السرية، نشأت إمكانية توحيدها في تنظيم واحد بقيادة لجنة استقلال كوردستان (أزادي). وكان التنظيم يحمل طابعاً سرياً، ويتألف من مجموعات سرية، تضم كل مجموعة خمسة أشخاص، كان لكل عضو من أعضائها لقب واسم حركي، وكان يعرف أفراد مجموعته وحدها، وعلى صلة بعضو واحد من أعضائها مجموعة أخرى[1]

كان العقيد جبرانلي خالد بك على رأس هذه اللجنة، وتمكن في فترة قصيرة نسبياً من إقامة تعاون مع رئيس عشيرة موتكي، حاجي موسى، (العضو السابق في اللجنة النيابية المنتخبة في مؤتمر أرضروم عام ١٩١٩)، ورئيس عشيرة حسنانلي، خالد بك حسنانلي، وغيرهما من زعماء العشائر الكوردية. شكلت اللجنة تنظيمات لها في الجيش، حيث تمكنت من استمالة قسم من الضباط إلى جانبها. وكان بين الأخيرين من ينحدر من اصل كوردي في العراق وساعد هذا الظرف على إقامة علاقات مع بغداد وحلب. وسعت قيادة لجنة استقلال كوردستان في نشاطها إلى ضمان تأييد السلطات المحلية ورجال الدين ذوي النفوذ واسترعى الشيخ سعيد، الذي كان يتمتع بنفوذ كبير في كوردستان تركيا انتباه اللجنة بشكل خاص. لقد لعب نفوذ الشيخ سعيد وثراؤه دوراً كبيراً في قرار أعضاء لجنة استقلال كوردستان استمالته إلى جانبها. في أواخر صيف عام ١٩٢٣ سافر يوسف زيا (أحد قادة الحركة الكوردية والنائب السابق في مجلس الأمة التركي الكبير، الدورة الأولى) إلى خنس، حيث يعيش الشيخ، وعقد مع اتفاقية حول تبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات للقيام بثورة كوردية.

في ربيع عام ١٩٢٥ حلّ يوسف ضياء ((ضيفاً)) على جبرانلي خالد بك في ارضروم .وتقرر في هذا اللقاء تسليح العشائر تسليحاً كاملاً بمساعدة الشيخ محمود وإسماعيل آغا سمكو اللذين كانا خارج تركيا. وكذلك توجيه رسالة عبر سوريا إلى عصبة الأمم بطلب تقديم المساعدة للكورد. وسافر يوسف زيا، حاملاً معه هذا القرار ورسالة شخصية من جبرانلي خالد بك إلى

---

(1) M. Toker ،Sait ve Isyani ،Ankara ،1968 ،p. 35.

الشيخ سعيد في قرية قوج حصار (قضاء خنس). ومن ثم زار مناطق مختلفة (غيوكسا، حاجي عمر، تيكمان، وغيوكوغلان، وكارليوف وفارتو)، حيث اطلع زعماء العشائر الكوردية على القرار[٢]

وبديهي ان نشاط القادة الكرد كان موضع اهتمام السلطات التركية. ففي تشرين الأول عام ١٩٢٤، قامت السلطات التركية وبأمر من مصطفى كمال باعتقال يوسف زيا ،وفي كانون الأول اعتقلت جبرانلي خالد بك، وأرسلت الاثنين، تحت حراسة مشدّدة، إلى بدليس لتقديمهما إلى المحكمة العسكرية[٣]. كما جرى اعتقال العضو السابق في المجلس النيابي حاجي موسى، واتخذت إجراءات لاعتقال الآخرين من الوطنيين الكرد البارزين وبعد اعتقال جبرانلي خالد بك تم انتخاب الشيخ سعيد رئيساً للجنة استقلال كوردستان. واتخذت اللجة قراراً بالقيام بثورة شاملة وإطلاق سراح جميع القادة الكرد المعتقلين.

وقبل اعتقال جبرانلي خالد بك (تشرين الثاني عام ١٩٢٤)، سافر علي رضا نجل الشيخ سعيد إلى حلب عبر دياربكر، كي ينسق بصورة نهائية مع القادة الكرد الآخرين تنظيم الثورة. وهنا انعقد مؤتمر شارك فيه عدد كبير من الشخصيات الكوردية في تركيا والعراق وسوريا، وبحث في المؤتمر الوضع في كوردستان إيران بإسهاب. وتوصل جميع المشاركين فيه تقريباً، إلى استنتاج مؤداه أن الثورة وحدها تستطيع ضمان حقوق الكرد القومية. اتخذ المؤتمر قراراً بالبدء بثورة شاملة في كوردستان تركيا، وذلك في ٢١ آذار عام ١٩٢٥(بداية عيد نوروز). كما تم انتخاب هيئة قيادة الثورة[٤]

في الوقت الذي كان يجري فيه مزيد من الاستعداد للقيام بثورة معادية للأتراك في عدد كبير من المناطق الكوردية شرق البلاد، واصل زعماء عشائر ديرسم الجدل حول سبل النضال من أجل التحرر من النير التركي. وفي غضون ذلك انتهج الكثير منهم سياسة توفيقية مهتمين بصورة أساسية بالرفاه الشخصي، وما زالت لديهم، بعد، أوهام بشأن سياسة الكماليين في المسألة الكوردية. ومن بين هؤلاء كان نائب ((ديرسم)) في مجلس الأمة التركي الكبير، حسن خيري. ولكن وجد آخرون من أمثال محمد نوري ديرسمي، وسيد رضا وغيرهما، الذين اتخذوا

---

(2) M. S. Firat ،Dogu illeri ve Varto tarihi ،Ankara ،1961 ،p. 126.

(٣) المصدر السابق، ص١٢٧.

(4) Dersimi ،Kurdistan Tarhinde de Dersim ،P. 174.

مواقف راديكالية، ولم يصدقوا وعود السلطات التركية، معتبرين أن الكرد سيتمكنون من نيل حقوقهم عن طريق الكفاح المسلح وحده. ومع ذلك لم تشارك العشائر الكوردية في ديرسم، عامة، في حركة الشيخ سعيد.

ازداد الاستياء في الولايات الشرقية. وأثناء قيام الشيخ سعيد بزيارة مناطق مختلفة، انضم اليه مئات المسلحين الكرد. وقدم جميع سكان هذه المناطق له فروض الطاعة والولاء. وفي النصف الثاني من شهر كانون الثاني عام ١٩٢٥، زار الشيخ سعيد، يرافقه جمع كبير من الناس، مركز ولاية دارحيني (كينجو)، قضاء ليجه، وقضاء خانى[٥] وبعد أن غادر خانى في ٥ شباط عام ١٩٢٥، وصل الى قرية بيران (في قضاء ارغنى ولاية بنيغول) يرافقه مئات الفرسان المسلحين وعدد كبير من القادة الكرد، حيث توقف عند شقيقه عبدالرحيم.

في مساء ذلك اليوم وصل الى دار عبدالرحيم، الملازم الأول حسن حسني أفندي، يرافقه الملازم مصطفى عاصم افندي و ١٥ فرداً من الجندرمة، وطلب من الشيخ تسليم عشرة من الكرد، الذين اتهموا بالقتل، وكانوا في دار شخص يدعي بحري.

طلب الشيخ منه عدم اعتقال هؤلاء احتراماً له ،فقال الضابط التركي الشاب أنه لا يكن الاحترام لأحد سوى قوانين الجمهورية، وطلب تسليم المجرمين له. جرت إثر ذلك اصطدامات مسلحة أسفرت عن مقتل عدد من الجنود الأتراك، اما البقية وفي مقدمتهم الضباط فقد جرى أسرهم. أدّى هذا الحادث السابق لأوانه، الذي جرى في ٨ شباط عام ١٩٢٥، إلى فشل خطة الثورة. وبعد أن علم طاهر، شقيق الشيخ سعيد بما حدث في بيران، استولى في ١٠ شباط على البريد من ليجه إلى قرية سيردي، وفي ١١ شباط وصل على رأس وحدة تضم ٢٠٠ مقاتل إلى كينجو، وسلم الشيخ سعيد الوثائق والأموال التي استولى عليها. وكانت تلك الأحداث، في حقيقة الأمر، بداية الثورة[٦]

في ١٤ شباط، بعد أن صار في قيادة الثورة، سيطر الشيخ سعيد وأنصاره البالغ عدد حوالي عشرة آلاف رجل على كينجو سيطرة تامة[٧] ووقع المحافظ والموظفون الأتراك في الأسر، وأصبح رئيس عشيرة مودان فقه حسن محافظاً جديداً في كينجو. وتم إصدار قانون استثنائي

(5) Firat ‹Dogu illeri ve Varto Tarihi ‹p.131-132.

(6) Toker ‹Seyh Sait ve Isyan ‹p. 37.

(7) Firat ‹Dogu illeri ve Varto tarihi ‹p. 132.

يحمل توقيع الشيخ سعيد، اصبحت كينجو بمقتضاه عاصمة مؤقتة لكوردستان، وأضحى كل كوردي مجاهداً في سبيل الدين، وانتقلت السلطة الدينية والمدنية إلى الشيخ سعيد، وأرسلت جميع الضرائب والأسرى إلى كينجو[٨]

كما أصدر الثوار نداءً، أعلن فيه عن إلغاء ضريبة العشر الصعبة والبغيضة، ودعا السكان بدلاً من ذلك إلى تقديم المؤن إلى الثوار. فقد لاقى هذا الإجراء استجابة حسنة بين صفوف الجماهير الفلاحية الواسعة، التي امتشق القسم الأعظم منها السلاح ضد ظلم السلطات التركية[٩]

انتشرت الثورة في فترة قصيرة انتشاراً واسعاً في أراضٍ مترامية الأطراف، حيث شملت ١٤ ولاية من ولايات شرق البلاد[١٠]

لقد ساعدت عوامل كثيرة في نجاح المرحلة الأولى من الثورة، ومنها طبيعة التضاريس الجبلية الوعرة لمنطقة الثورة، التي أعطت التفوق للثوار، وخلقت مصاعب معينة من الناحية العملياتية أمام القوات التركية.

كما أن التركيب الإثنوغرافي لمنطقة الثورة قد ساعد الثوار بدوره. ففي الولايات التي اندلعت فيها، بلغ عدد السكان الكرد (أكثر من ٦٠٠ ألف شخص)، أي ما يضاهي ثلاثة أضعاف عدد الأتراك. وفضلاً عن ذلك كان يعيش في منطقة الثورة أكثر من ١٠٠ ألف شخص من الشركس والعرب والأرمن وممثل الأقليات القومية الأخرى، الذين تعاطفوا مع حركة الثورة، وقد انضم الكثير منهم إلى الثورة حاملين السلاح ضد الظلم القومي، الذي تمارسه الأوساط التركية الرجعية. ومما لا شك فيه أن كل ذلك ساعد على نجاح حركة الثورة في مرحلتها الأولى.

في أواسط شباط عام ١٩٢٥، وضع الشيخ سعيد تحت قيادته فصائل حاجي حسن، وعمر فارو، وكذلك عشائر ميستان وبوتان في جنوبي جابقجور. وفي ٢٨ شباط، بعد أن استولى على ليجة وخانى، حيث انضمت إليه قوات صالح بك (من خانى)، زحف عبر شعب خانى الجبلي نحو دياربكر. وفي ٢٩ شباط انضمت إلى الثوار في ضواحي دياربكر، فصيلة كبيرة تابعة للشيخ

---

(8) Dersimi ،Kurdistan Rarihinde Dersim ،1952 ،p. 177.

(٩) س. س. آفانا سييف، وضع الأقليات القومية في تركيا، يريفان، ١٩٦٣، ص٥٤.

(10) S.S. Aydemir ،Ikinci adam. Ismet Inonu. Cilt I. Istanbul ،1968. P. 308.

شمس الدين. وفي اليوم نفسه رتب الشيخ سعيد في بلدة تالا (شمال دياربكر) أركان حرب الجيش الكوردي، الذي بلغ قوامه في ذلك الوقت زهاء ٢٠ الف مقاتل[١١] ومن هنا ترقب المعلومات من القوات الكوردية المحاربة في مناطق ماردين وارغني، وسيورك ومعدن.

لم يشبه تقدم الكرد الناجح، هجوم القوات النظامية، المنظمة والصارم، فلم تكن بحوزة الشيخ سعيد قوات نظامية، سوى فصائل من العشائر الكوردية، التي كان يقودها الشيوخ والزعماء والضباط المتقاعدون من الجيش التركي بصورة أساسية. ومع تقدم الكرد انضم إليهم السكان المحليون، وبعد الاستيلاء على كل مركز سكاني، كان يقام فيه إدارة جديدة، لم تكن لتدير الأمور على أكمل وجه في أكثر الأحيان.

عزم القادة الكرد على إعلان دولة مستقلة بعد الاستيلاء على دياربكر. لكن دياربكر غيرت مجرى الصراع لصالح السلطات التركية. وطالما رفضت القيادة العسكرية التركية تسليم المدينة، اتخذ الشيخ سعيد في اوائل آذار قراراً بشن هجوم على المدينة. حاولت الفصائل الكوردية، التي كانت تحمل بنادق الصيد والمسدسات، والهراوات دخول المدينة من جميع الجهات، وهي تخوض المعارك. في ليلة الحادي عشر اقتحمت فصيلة مختارة من المقاتلين، وعبر مضائق ماردين، المدينة، وانضمت إلى أنصار الشيخ، الذين حاربوا القوات التركية المتفوقة، تحت شعارات ((عاش الاستقلال)) و((عاشت كوردستان))[١٢] وأسفرت المعارك الضارية غير المتكافئة عن فقدان الكرد ١٥٠ قتيلاً، اما بقية الثوار فقد غادروا المدينة في جنح الظلام، أو هربوا إلى بيوتهم.

بعد فشل محاولة الاستيلاء على دياربكر، أصدر الشيخ سعيد أمراً بالانسحاب. وساء وضع الثوار من يوم الى آخر.وضغطت القوات الحكومية،التي بلغ عددها ٤٠الف رجل على الثوار من الشمال، ومن الجنوب بقوات بلغ عددها ٣٠ الف رجل[١٣] وفي مثل هذا الموقف قام الشيخ سعيد بمحاولات يائسة بغية التنسيق بين نشاطات القادة الكرد وتعبئة الاحتياطات البشرية والمادية، وتحسين وضع الحركة الثورية. إلا أن كل المحاولات التي قام بها قادة الثورة لم تتمكن من وقف هجوم القوات التركية المتفوقة في العدد والعدة.

---

(11) Dersimi ‹Kurdistan Tarihinde Dersim ‹Halep ‹1952 ‹p. 133.

(١٢) المصدر السابق، ص١٣٣.

(13) Toker ‹Seyh Sait ve Isyani ‹1968 ‹p. 37.

وفي هذا الوقت اقتربت القوات الحكومية من دياربكر، التي أخذت تضغط على فصائل الشيخ نحو شعب خاني. وهنا انضمت إلى الشيخ، فصائل الشيخ عبدالرحيم المندحرة في أرغني، وبعد مقاومة قصيرة اضطر الثوار إلى التراجع نحو دراخاني، ومن ثم، بعد أن تشتتت شملهم، انقسموا إلى مجموعات كثيرة واختفوا في غابات منطقة كينجو، وبالو، وجابقجور. وغادر الشيخ سعيد مع زعماء شيوخ العشائر المختلفة دراخاني، ووصل في ٢٧ آذار إلى جابقجور حيث ترقب عبدالله وشفيع وغيرهما من الشيوخ من إيليازيغ وكيفي، وفارتو[١٤]

وقد ساعدت أعمال الفوضى والنهب، التي بدأت في إيليازيغ وفي المدن الأخرى، والخلافات بين القادة الكرد، وانتقال قسم من رؤساء عشائر إيليازيغ الى جانب الأتراك على نجاح القوات الحكومية إلى حد ما، وهكذا فإن الزعيم نجيب آغا من أوهي، والبكوات الكرد في إيليازيغ، وعشائر ديرسم الشرقية (هويران، لولان، أيزولان، سوران)، بقيادة زعيمها الديني دوغانديدي – أوغلو حسين، قد صدقوا وعود القيادة العسكرية التركية وضربوا مؤخرة قوات الثوار التابعة للشيخ شريف، بعد أن خانوا الحركة الكوردية التحررية، وبالنتيجة اضطر الثوار في أول نيسان عام ١٩٢٥ إلى التراجع باتجاه بالو، حيث اقتربت نحوها قطعات كاظم باشا النظامية[١٥] وفي ٦ نيسان دخلت القوات الحكومية جابقجور، واضطر الشيخ سعيد يرافقه ٣٠٠ فارس إلى التراجع نحو سالهان.

في نهاية آذار عام ١٩٢٥ اضطر حسنانلي خالد، وعلى رضا، وإخوة جبرانلي خالد وعدد آخر من الزعماء الكرد مع ألف مقاتل، إلى التراجع باتجاه الشرق، بعد أن شنوا هجوماً فاشلاً على خنس[١٦] وفي هذه الأثناء فرضت القوات التركية المتمركزة في كاركيوس بمساعدة رؤساء عشيرتي حيدران وأديمان، معركة ضارية جديدة على الكرد أسفرت عن دخول حسنانلي خالد بك مع أنصاره إلى الأراضي الإيرانية وتقدم نحو ماكو. استقبلت الحكومة الإيرانية الثوار الكرد بالحديد والنار، واسفرت المعارك عن مقتل شمس الدين نجل حسنانلي خالد بك، وعباس الدين

(14) Firat ‹S. Dogu illeri ve Varto Tarihi ‹p. 134.

(15) Dersimi ‹Kurdistan Tarihinde Dersim ‹p. 187.

(16) Firat ‹Dogu illri ve Varto tarihi ‹p. 143-145.

نجل الشيخ سعيد ورئيس عشيرة زركان كريم وعدد كبير آخر من الثوار(١٧). وفي أعقاب هذه المعركة انضم حسنانلي خالد بك وعلي رضا مع بقية المقاتلين إلى الزعيم الكوردي سمكو.

وفي الوقت ذاته واصلت الأوساط التركية، وبنجاح نشاطها الإداري – العسكري والسياسي المحموم في إخماد الثورة.

في ٣ آذار عام ١٩٢٥ ترأس عصمت باشا الحكومة التركية. فقد أعلن في خطابه البرنامجي، الذي ألقاه في مجلس الأمة التركي الكبير: ((قبل كل شيء، نحاول في السياسة الداخلية القضاء على الأحداث الأخيرة، وحماية البلاد من الدسائس وضمان الهدوء الاجتماعي، وتقوية نفوذ الدولة في جميع الميادين، وذلك بفضل تلك الإجراءات العملية الخاصة، التي نرى من المفيد اتخاذها))(١٨). وقد اشارت صحيفة ((حاكميتي ميللي))، بعد أن نظرت في برنامج الوزارة الجديدة، إلى أن تغيير الوزارة جاء بعد خلافات ارتدت طابعاً تكتيكياً، وليس مبدئياً. وهذا ما يتضح من أنه، كما أعلن عصمت باشا، سوف يواصل سياسة سلفه الخارجية والداخلية مع بعض التغييرات التكتيكية فقط(١٩).

وبمقتضى هذا البرنامج أعدّت الحكومة الجديدة تدابير عسكرية وسياسية لقمع ثورة الشيخ سعيد والحركة الكوردية التحررية.

في اعقاب نقاش حاد وطويل بين القوميين المتطرفين والليبراليين سنّ مجلس الأمة التركي الكبير في ٤ آذار القانون رقم ٥٧٨ الخاص بالحفاظ على النظام. هذا القانون الذي منح السلطات صلاحيات واسعة لمحاربة الحركات الشعبية وأي نشاط معارض(٢٠).

وكان مفعول هذا القانون يسري خلال عامين منذ لحظة صدوره. ومنح الحكومة عملياً صلاحيات ديكتاتورية تتقاسمها مع الرئيس وحده. كما أعطى هذا القانون إمكانية استخدام جميع التدابير التأديبية المتوافرة التي تكون مقرونة عادة بأحكام حالة الطوارئ وبعد أن تمكن عصمت باشا من إصدار هذا القانون الصارم، قام بعرض مشروع قانون إنشاء محاكم الاستقلال على مجلس الأمة التركي الكبير للنظر فيه.

---

(17) Dersimi ،Kurdistan Tarihinde Dersim ،p. 178-179.

(18) toker ،Seyh Sait ve Isyani ،P. 69.

(19) Hakimiyeti Milliye ،Ankara ،6/3/1925.

(20) Dustur ،17 (1936) ،Cilt 19 (1938) ،28 (1947). Ankara ،T.6. P.144.

وعلى الرغم من معارضة النواب ((التقدميين))، فقد اتخذ مجلس الأمة قراراً بتشكيل محكمتين للاستقلال، واحدة منهما لعموم تركيا، مقرها الدائم أنقرة، وتتمتع بصلاحيات محدودة (كان لابد من قرار مجلس الأمة التركي الكبير أثناء إصدار أحكام الإعدام)، والثانية في الولايات الشرقية وتتمتع بصلاحيات مطلقة.

في حقيقة الأمر أدى اتخاذ هذه القوانين إلى القضاء على كل نشاط معارض، وعلى الحريات البورجوازية التي اعلنها الدستور، وإلى ديكتاتورية طويلة الأمد لحزب الكماليين.

بناء على هذه القوانين الصادرة قررت الحكومة التركية حظر جميع صحف المعارضة. فقد حظرت في اسطنبول الصحيفة ألإكليريكية ((توحيدي أفكار))، ومجلة ((سيبليورشات))، الصحيفتان الاتحاديتان ((الاستقلال))، و((سون تيلغراف))، وفي طرابزون الصحيفة التقدمية و((أوراك في تشيكيتش)) [٢١]. وحسب ما أكدته الأوساط التركية الحاكمة، فإن الحكومة اتخذت بذلك تدابير صارمة ضد التيارات المتطرفة (اليسارية واليمينية على السواء).

في ٧ آذار أعلن عن تعبئة جزئية في البلاد. وفي اليوم الثاني توجه مصطفى كمال بنداء إلى السكان والجيش والموظفين أشار فيه، إلى أن الثوار المتسترين بستار الدين لهم أهداف معادية للثورة. وجاء في النداء أنه يجب على السكان والجيش والأجهزة الإدارية والجندرمة أن يشعروا بواجبهم ويأتوا لمساعدة الحكومة، منفذين أوامرها وتعليماتها الرامية إلى القضاء على الانتفاضة[٢٢]

في ١٢ آذار عام ١٩٢٣ أصدرت محكمة الاستقلال في انقرة نداء تهديد، جاء فيه أن ((المحكمة سوف تعاقب عقاباً شديداً، كل من يقوم بتأليب الرأي العام ضد النظام القائم، ويشجع الثوار، وكل من أداء الخدمة العسكرية، أو يشجع الآخرين على الفرار من الجيش، لأنه يساعد الثورة بهذه الطريقة)) [٢٣]

في اواخر آذار كانت القوات الحكومية على أهبة الاستعداد لشن هجوم على منطقة الثورة، من الشمال والجنوب ومن الجنوب الشرقي في آنٍ واحد. وقاد القوات الجنرال التركي كمال الدين سامي باشا.

---

(21) Toyker ،Seyh Sait ve Isyani ،p. 82.

(٢٢) المصدر السابق، ص٧٦-٧٧.

(٢٣) القضايا الزراعية، العدد ٩-١٠، ١٩٣١، ص١٠٨.

وحسب ما أعلنه كمال الدين سامي باشا، كانت أمام الحكومة إزاء المسألة الكوردية ثلاث مهام رئيسية:

١- القمع الدموي والوحشي للانتفاضة. ولهذا الغرض تقرر في الأيام الأولى من نيسان ١٩٢٥ شن الهجوم ،كان على القطعات السابعة والثامنة والتاسعة من فيالق الجيش، وكذلك فرقة واحدة من كلا الفيلقين الخامس والثالث، أن تشارك فيه. ٢-نزع السلاح من جميع الكوردبغض النظر عن مشاركتهم في الانتفاضة.

٣- توطين الكرد في مناطق البلاد المختلفة، بحيث لا يشكلون الأكثرية في أي مكان، وتهجير الأتراك إلى المناطق الكوردية.

وعموماً تمسكت الحكومة التركية في سياستها تجاه الكرد بهذه البنود الثلاثة.

لقد أسدى الاستعمار الفرنسي خدمات خاصة للسلطات التركية في عملية قمع الثورة الكوردية، حين وافق على السماح للقوات التركية بالدخول إلى الأراضي السورية والالتفاف على الثوار، وأخذت تضغط عليهم من الجنوب – الشرقي.

في أوائل نيسان اصدرت قيادة الجيش التأديبي التركي بياناً، وعدت فيه منح مكافأة قدرها ألف ليرة ذهبية (٨٠٠٠ ليرة ورقية) لمن يلقي القبض على الشيخ سعيد، و ٧٠٠ ليرة ذهبية لمن يأتي به ميتاً. وفي غضون ذلك وعدت السلطات من يلقي القبض على الشيخ ويأتي به حياً أو ميتاً، وإن كان من أنصاره، فإنه لن يعاقب، بل على العكس، يمنح مكافأة[٢٤]

وهكذا حاولت السلطات التركية بشتى الوسائل، بدءاً من التنكيل الوحشي وانتهاء بالرشاوى، القضاء على قيادة الثورة، وبذلك التخفيف من مهمتها في قمع الحركة التحررية الكوردية.

في أواسط نيسان تمت محاصرة قوات الثورة الرئيسة وتحطيمها في وادي كينجو، وأُلقي القبض على قادة الثورة على جسر موردتشاي نتيجة خيانة جبرانلي قاسم. وكان من بين المعتقلين الشيخ سعيد، والشيخ عبدالله، والشيخ علي، والشيخ غالب، ورشيد آغا ومحمد آغا، وتيمور آغا و٢٦ شخصاً آخر من الثوار الكرد[٢٥]. وبعد أن فقد الثوار قيادتهم انسحبوا على شكل مجموعات إلى

---

(24) Aksam . ،Istanbul. 5/4/1925.

(25) toker ،Seyh Sait ve Isyani ،p. 86.

ما وراء سلاسل جبال شرف الدين داغ (تبعد ٤٥ كيلومتراً إلى الشمال الغربي من موش) وهنا تمت محاصرتهم وتحطيم قواهم.

يمكن تفسير فشل ثورة الشيخ سعيد بأسباب داخلية وخارجية على السواء. وكان احد الأسباب الرئيسة، التفوق العددي للقوات الحكومية. فقد قامت الأوساط التركية الحاكمة أثناء ثورة، بتعبئة جزئية لخمسة فيالق عسكرية، حيث استدعى لأجل ذلك خمس مواليد شابة من أجل احتياطي الجيش. وشاركت في قمع الثورة فرق المشاة الثانية، والثالثة، والثامنة، والثانية عشرة والسابعة عشرة، وفرقتا الخيالية الأولى والرابعة عشرة، والكتيبتان الثالثة والرابعة من الجندرمة الحدودية، وقطعات الفيلق العسكري السابع، وقطعات فريق المشاة السابعة والواحدة والأربعون من اضنة، وملاطية ونيغدي. وقامت تشكيلات الفيلق التاسع بالعمليات من جهة ديار بكر. إضافة إلى ذلك شارك الطيران في العمليات القتالية وحسب معطيات إسماعيل حقي. الذي شارك في الحركة الكوردية، فقد زُجّ بحوالي ٢٠٠ ألف جندي من القوات التركية ضد ٤٠ الفاً من الثوار الكرد.

وحسب ما اعترف به مصطفى كمال رسمياً، فإن الحكومة التركية اضطرت إلى وضع ٨-٩ فرق من القوات النظامية في حالة استنفار[٢٦].

وحسب معلومات الصحافة التركية، فإن ثورة الشيخ سعيد كلفت الميزانية التركية حوالي ٥٠ مليون ليرة، حيث كانت تؤلف أكثر من ٢٥٪ من قسم النفقات في ميزانية الدولة السنوية.

أما السبب الآخر لفشل الثورة، فهو غياب الوحدة بين رؤساء العشائر، الذين لم يؤيد عدد كبير منهم الشيخ سعيد. ففي اثناء الثورة ارسل عدد من زعماء العشائر في موش، وسيرت، وسيورك وغيرها من المناطق برقيات إلى نواب مجلس الأمة التركي الكبير، التي ادانت أعمال الشيخ سعيد. وعبروا في هذه البرقيات عن وفائهم وولائهم للحكومة[٢٧] كما لم يؤيده عشائر ديرسم. ويمكن تفسير هذا الموقف الذي اتخذه كورد ديرسم، بأنهم لم يثقوا في انتصار الثورة، وخافوا ان يفقدوا وضعهم شبه المستقبل. لم تحارب العشائر الكوردية أبداً في جبهة واحدة، لأن

(٢٦) البرافدا، ١٩٦٠/١١/٧.

(٢٧) البرافدا، ١٩٦٠/١١/٧.

الكماليين كانوا يبثون على الدوام بذور الفرقة والخصام بينها. وهذا السبب لم يمنحهم إمكانية النهوض إلى مستوى المهام القومية العامة وإحراز نصر حاسم.

كان السبب الثالث لفشل الثورة، هو غياب تنظيم سياسي موحد وقوي، له برنامج عمل واضح. ورغم أن لجنة الاستقلال لعبت دوراً كبيراً في الإعداد للثورة، فإنها مع ذلك لم تستطع أن تلعب دوراً حاسماً في قيادة الثورة. وفضلاً عن ذلك فإن اعتقال جبرانلي خالد بك وغيره من الشخصيات الكوردية المثقفة والبارزة أدى إلى حرمان الحركة الكوردية من قيادة ناضجة نسبياً. بقيت الحركة الكوردية، عملياً، دون منظمين سياسيين. هذا ما أدى إلى اندلاع الثورة قبل أوانها، التي اصبح الشيخ سعيد في قيادتها بمشيئة القدر، فالروح الوطنية التي تحلي بها وتأثيره الكبير بين السكان الكرد، وكذلك بطولة الثوار قد بينت أنها ليست أموراً كافية لنجاح الثورة. ومن الأسباب الهامة لفشل الثورة أيضاً، التي لا تقل أهمية عن الأسباب الأخرى، أنّ الثورة لم تحظ بأي دعم خارجي. ونتيجة لهذه الأسباب وغيرها، قمعت الثورة الكوردية.

وفضلاً عن ذلك تمكنت السلطات التركية من إظهار الحركة الكوردية بمظهر انتفاضة شيخ رجعي عمل، على حدّ زعمها، لإعادة الشرعية والسلطنة تحت وصاية إنكلترا، وبذلك حرمته من تأييد الرأي العام العالمي، وخاصة، تأييد الدول المجاورة. بعد أن أخمدت السلطات التركية، الثورة الكوردية، بدأت بمحاكمة قادة الكرد والشخصيات البارزة في الحركة الكوردية التحررية. في ١٣ نيسان عام ١٩٢٥ تم بأمر من وزير الداخلية اعتقال سيد عبدالقادر ونجله سيد محمد، ونافذ (من السليمانية) وكور عبدالله سعدي، وكذلك زعماء عشائر هوشينان، الذين عاشوا عند سيد عبدالقادر في اسطنبول.

في ١٤ أيار بدأت في ديار بكر محاكمة سيد عبدالقادر وغيره من الاشخاص، الذين اعتقلوا بتهمة النشاط لإنشاء كوردستان مستقلة. فقد اعلن مدعي محكمة الاستقلال سيوريه بك للصحفيين أن: ((السيناتور السابق سيد عبدالقادر وأتباعه عملوا بنشاط، في سبيل انتصار الثورة واستقلال كوردستان حتى أواسط نيسان. كان من أنصار سيد عبدالقادر النشطين نجله سيد محمد، ونافذ (من السليمانية) وخاصة الكوردي عبدالله سعدي[٢٨]

نفي سيد عبدالقادر أثناء المحاكمة اشتراكه في ثورة الشيخ سعيد، لا بل أعلن أنه كان أبلغ السلطات فوراً بالإعداد للثورة، لو كان يعلم بذلك. وما كان صحيحاً في هذا التصريح هو أن

---

(28) Istanbul ،Istanbul ،7/5/1925.

سيد عبدالقادر لم يشارك حقاً مشاركة نشيطة في ثورة الشيخ سعيد، لكنه كان يعلم، دون شك، بالتحضير لها وخاصة بعد لقائه في اسطنبول مع علي رضا (نجل الشيخ سعيد).

بعد انتهاء المحاكمة، حكمت محكمة الاستقلال على سيد عبدالقادر ونجله سيد محمد، والمحامي حاجي احتا، والصحافي والشخصية الاجتماعية كمال فوزي، وكور سعدي، وخوجة عسكري بالإعدام شنقاً[٢٩] وبعد مرور أربعة أيام، أي في ٢٧ أيار عام ١٩٢٥، نفذ حكم الإعدام شنقاً بكل من: كمال فوزي، وحاجي حتا، وسيد عبدالقادر ونجله سيد محمد، وكور عبدالله سعدي، وخوجة عسكري في دياربكر. وهتف حاجي احتا قبل الإعدام: ((عاشت الفكرة الكوردية! عاشت كوردستان))[٣٠] وأعرب سيد عبدالقادر عن أمله، أن يخدم إعدامه، تعزيز نشاط الكرد في سبيل تحررهم القومي.

في أواخر أيام عام ١٩٢٥ بدأت محاكمة الشيخ سعيد وغيره من قادة الثورة، التي استمرت شهراً كاملاً.

كان في قفص الاتهام كلّ من: الشيخ سعيد، والشيخ عبدالله (من ميليكان)، والشيخ إسماعيل (من الجزيرة)، والشيخ عبداللطيف (من الجزيرة)، والرائد المتقاعد قاسم من (فارتو)، وحاجي خالد عبدالحميد، وكامل، والشركسي رشيد، والرائد المتقاعد إسماعيل إمام ملا امين، والشيخ علي، وبابا بك، ورشيد، وتيمور، محمد، وسليمان، والرائد المتقاعد بحري، وأمين وشوكت، وشقصود حميد، وحاكم ملازغرد عبدالجيد، والشيخ شريف، وسليمان (من جابقجور)، وعلي يوسف، وحسين، ومعلم المدرسة الابتدائية ملا جمال، ونعمت، وأحمد وملازم في الجندرمة محمد مهري، وموظف الصحة في كينجو نيازي، وحاجي صديق وغيرهم[٣١]

في ٢٩ حزيران أصدرت محكمة الاستقلال في دياربكر حكماً على ٤٧ متهماً من المشاركين الرئيسيين في الثورة، وعلى رأسهم الشيخ سعيد. وحكمت على الجميع بالإعدام شنقاً، وفي اليوم الثاني نفذ حكم الإعدام بهم جميعاً.

---

(29) Toyker ،Seyh Sait ve Isyani ،P. 118.

(30) L' Orient ،29/5/1925.

(31) Cemal ،Seyh Sait Isyani ،P. 97.

قال الشيخ سعيد قبل تنفيذ حكم الإعدام فيه: ((إن الحياة الطبيعية تقترب من نهايتها، ولا أندم ابداً لأنني أقدم نفسي قرباناً لشعبي. ويكفينا أن احفادنا لن يشعروا بالخجل نحونا أمام أعدائنا))(٣٢)

لم يتوقف التنكيل بالمشاركين في الثورة بعد إعدام الشيخ سعيد وأتباعه المقربين. فقد اعتقلت السلطات التركية على مر شهور عديدة الأشخاص غير المرغوب فيهم، وقدمتهم إلى محكمة الاستقلال التي لم تكن تصدر سوى أقصى الأحكام الجائرة

لم تقم السلطة التركية، مستغلة الثورة، بالتنكيل ضد المشاركين فيها وحسب، بل وبأكثر الكرد نفوذاً، الذين كانوا يقفون، بوجه عام، موقفاً إيجابياً من الكماليين. وهكذا، رغم أن نائب مجلس الأمة التركي الكبير، الدورةالأولى، وممثل المثقفين الكرد حسن خيري قد بعث رسائل عديدة، في اثناء الثورة، إلى سكان ديرسم ينصحهم فيها بالحفاظ على الهدوء(٣٣)، مع ذلك جرى اعتقاله وابن أخيه جلال محمد بعد إخماد الثورة، وبأمر شخصي من مصطفى كمال. وفي اثناء التحقيق توجه إليه رئيس محكمة الاستقلال علي صائب قائلاً: ((كنتم تأتون إلى اجتماع المجلس في أنقرة بالزي الكوردي، وبذلك نشرتم الدعوة الكوردية)).

في دفاعه أعلن حسن خيري، أنه كان يحضر اجتماع مجلس الأمة التركي الكبي بالزي القومي بأمر من مصطفى كمال، وأرسل برقيات الى مؤتمر لوزان، نوّه فيها أن الكرد لا يريدون الانفصال عن تركيا. لكن هذا الإعلان لم يؤثر على أعضاء المحكمة الذين اتخذوا قراراً بإعدام حسن خيري النائب السابق في مجلس الأمة التركي الكبير، وابن أخيه جلال محمد، لأنهما، في حقيقة الأمر، وُلدا كورديين وليس لذنب آخر.

وقبل تنفيذ حكم الإعدام أدرك حسن خيري إدراكاً حقيقياً سياسة الكماليين المعادية للكورد، وأشاد بالكرد، الذين ضحوا بحياتهم في سبيل حرية شعبهم. وهتف قبل ان يطال حبل المشنقة عنقه قائلاً: ((عاش الشعب الكوردي! يا ضحايا كوردستان الآن ينضم اليكم حسن خيريّ!)) (٣٤)

---

(٣٢) المصدر السابق، ص١٠٠

(33) Dersimi ،Kurdistan Tarhinide Dersim ،P. 186.

(٣٤) المصدر السابق، ص١٨٨-١٩٠.

في ٢٦ ايلول عام ١٩٢٥، اصدرت محكمة الاستقلال حكم الإعدام بالحداد بوغوص (بن ماكار) من مواليد جمشكزك وذلك ((لمشاركته النشيطة في الثورة الكوردية، والتجسس لصالح الثوار في خربوط)) [٣٥]

حسب معطيات الصحافة التركية، نظرت محكمة المقاطعات الشرقية حتى أواخر أيلول عام ١٩٢٥، في ٣٧٩ ملفاً لـ ١٨٥٥ شخصاً. وحتى هذا الوقت نظرت المحكمة في ١٣٨ ملفاًل٦٩٠ كوردياً، وقدحكم من هذا العدد على ١٢٠شخصاً بالإعدام شنقاً(٢١غيابياً) وعلى ١١٦ شخصاً بالسجن لفترات مختلفة، وتم تقديم ١٠٤ أشخاص إلى محاكم أخرى، أما البقية فقد تمت تبرئتهم[٣٦] بيد أنه حسب معطيات م. ن. ديرسمي فإن محكمة الاستقلال أصدرت حكم الإعدام في خربوط وحدها على ٤٠٠ شاب كوردي من بالو وجابقجور[٣٧]

يبين تحليل التركيب الاجتماعي للأفراد الذين تمت محاكمتهم وأعدموا، انه شارك في الثورة وأعد لها، الضباط الكرد، الذين كانوا يخدمون في الجيش التركي، والشيوخ والملاكون، والأعضاء السابقون في البرلمان السلطاني ومجلس الأمة التركي الكبير، والتجار والصحفيون، ورجال القانون، والمعلمون والأطباء البيطريون وغيرهم من ممثلي الفئة المثقفة الكوردية الناشئة. وتدل مشاركة ممثلي فئات المجتمع الكوردي المختلفة في الثورة على أن النضال كان يوحد شملهم في سبيل التحرر من النير التركي البغيض الذي دام قروناً طويلة. وبهذا يمكن تفسير أنه شارك، في ثورة عام ١٠٢٥ عدا الكرد، الآشوريون، والشركس والأرمن وممثلو الأقليات القومية الأخرى.

كما كتبت الصحافة التركية عن مشاركة الأقليات القومية في الثورة الكوردية. فقد كتبت صحيفة ((حاكميتي مللي)) أن ((المتطوعين الاشوريين والأرمن انضموا إلى الثورة بهدف إنشاء أرمينيا المستقلة، المتحدة مع كوردستان))[٣٨]

قامت قيادة فيلق الجيش التركي، بمحاولة إشعال نار الفتنة القومية بين الأتراك والكرد، والأرمن والآشوريين، بتوزيع المنشور التالي على المحافظين المحليين: ((شارك الشيخ سعيد

---

(35) Istanbul ،Istanbul ،28/9/1925.

(36) Gazet. Istanbul ،25/9/1925.

(37) Dersimi ،Kurdistan Tarihinde Dersim ،P. 181.

(٣٨) Hakimiyeti Milliye ،Ankara. 2/3/1925.

الذي كان على رأس الانتفاضة في منطقة كينجو في الحركة الآشورية أيضاً. وحكمت عليه المحكمة العسكرية في بدليس بخيانة الوطن، ويوجد بين الأسرى متطوعين من الآشوريين الأرمن. وقد وجد بحوزتهم وثائق تؤكّد تعاون سعيد مع الأرمن والآشوريين، بهدف إنشاء كوردستان مستقلة... والذين كانوا يتعطشون للانتقام منا يترقبون، دون شك، فقط، الفرصة المناسبة، كي يقضوا على جميع العناصر غير الأرمنية وفي مقدمتها الكرد، الذين يقومون بمساعدتهم الآن" فهم يرغبون بتأسيس أرمينيا الجديدة على ارضنا وعلى أشلاء عرقنا الإسلامي، ويجري قمع هؤلاء المتمردين في كل مكان بنجاح)) وفي ما بعد طلبت القيادة العسكرية ((استغلال كل مناسبة لإطلاع السكان على هذه الحقيقة)) [٣٩]

وهكذا عندما أخمد الكماليون الثورة الكوردية، مارسوا سياسة إشعال نار الفتنة القومية وتأليب المسلمين ضد الأقلية المسيحية في البلاد. لقد اتخذت قيادة الثورة موقفاً مغايراً تماماً، فمثلاً عندما أبلغوا الشيخ سعيد بأن عدداً من اتباعه يضايقون الأرمن، أصدر أمراً: ((إن كل من يمس الأرمني بأي سوء، سيتعرض لأشد أنواع العقوبة)) [٤٠]

بعد إخماد الثورة بدأ تنكيل وحشي ضد السكان الكرد العزل. فقد نهبت القوات التركية القرى وأضرمت النار فيها، وقتلت الشيوخ والنساء والأطفال. وخلال عام ١٩٢٥-١٩٢٦ دمرت القوات التركية مئات القرى وأحرقت آلاف المنازل، وطردت وقتلت مئات الآلاف من السكان الأبرياء من النساء والأطفال والشيوخ.

وقد أعطى آرمسترونغ لوحة مميزة للغاية عن التنكيل بالسكان الكرد، حين كتب يقول: ((أصبحت كوردستان خالية. بالحديد والنار: عذبوا الرجال وأعدموهم، واحرقوا القرى، وجعلوا الحقول مقفرة، وساقوا النساء والأطفال وقتلوهم. وعندما انتقم الأتراك من الكرد، أقاموا مذابح، لم تكن أقل هولاً من حيث شراستها وتعطشها للدماء من تلك المذابح التي دبرها الأتراك في عهد السلطان، عندما قتلوا اليونانيين والعرب والبلغار... وبقرار الحاكم علق الكرد على أعواد المشانق، وجرى نفيهم وزجهم في غياهب السجون بسرعة كبيرة)) [٤١]

---

(39) Gazet ،Istanbul ،15/03/1925.

(٤٠) المصدر السابق.

(41) H. C. Armstrong ،Grey Wolf. Mustafa Hemal ،London ،1934. P. 26.

وتحدثت رسائل الجمعية الاشورية إلى عصبة الأمم في آب عام ١٩٢٥ عن جرائم القوات التركية[٤٢].

أثار القمع الوحشي لثورة عام ١٩٢٥، وإعدام عدد كبير من قادتها استنكاراً شديداً لدى السكان في كوردستان الجنوبية. ففي ٢٦ حزيران عام ١٩٢٥ دعا الكرد إلى اجتماع كبير في حديقة مود ببغداد، احتجاجاً على وحشية السلطات التركية ضد الكرد. وأرسل المشاركون في الاجتماع برقيات عديدة إلى عصبة الأمم، وحكومات الدول العظمى، يطلبون فيها تقديم المساعدة للكورد في تركيا.كما عبر الكورد في السليمانية وكركوك واربيل وغيرها من مدن كوردستان عن شجبهم. ولم يتمكن الكرد في العراق وإيران من تقديم مساعدة فعّالة للكورد في تركيا.

تركت ثورة الشيخ سعيد اثراً عميقاً في تاريخ الشعب الكوردي، الأمر الذي انعكس وبجلاء في الأدب الكوردي. فقد دوّى صوت الاحتجاج في عدد كبير من النتاجات الأدبية للشعراء الكرد ضد السياسة الشوفينية للأوساط الحاكمة في تركيا. ومن أكثر المؤلفات الهامة حول هذا الموضوع، كانت ملحمة الشاعر الكوردي البارز بيره ميرد، الذي شبه ((الدولة التركية بالآلة التي لا تستطيع العمل في كوردستان، إذا لم تدهن بدماء الشعب الكوردي))[٤٣]

لم يعرف تاريخ الشعب الكوردي ثورة، من حيث نطاقها وتنظيمها مثيلاً لها، كثورة الشيخ سعيد.

أثار السؤال حول أسباب هذه الثورة وطابعها آراء كثيرة ومتناقضة في الصحافة التركية والغربية. ولم تأتِ هذه الآراء نتيجة بحوث علمية، بل عكست فقط ميول السياسيين المنحازين، الذين فسروا أسباب الثورة الكوردية بصورة أساسية لمصالح بلدانهم، ومصالحهم الطبقية والفئوية.

وعموماً عبرت الصحافة التركية في ذلك الوقت، عن عدة وجهات نظر، حول أسباب الثورة وطابعها. وكانت واحدة من وجهات النظر هذه تتلخص في أن الثورة كانت عبارة عن قرصنة

---

(42) L' Asie Francaise ‹No. 238 ‹1925. P. 86.

(٤٣) زين، العراق، ١٩٦١/٥/٢٢"كمال مظهر أحمد ، الحركة القومية – التحررية في كوردستان العراق...، ص١٩٥.

عادية لقبائل متوحشة[٤٤] ورأت الأخرى أن السبب الرئيس للثورة كان ((تعصب الكرد الديني الشديد))[٤٥] فقد أكّد اصحاب الرأي الثاني أن الفلاحين المتخلفين بقيادة الشيخ يحاربون الحكومة التركية لإعادة الخليفة والسلطنة على حد زعمهم. وتأكيداً لهذه الفكرة، ساقوا حجة وهي أن الثورة قادها شيخ ديني. وفضلاً عن ذلك روجت شائعات حول أن ممثلي عرش السلاطين الأتراك المنهار قد شاركوا في الثورة. ولم تصمد وجهة النظر هذه أمام أي نقد. فكما رأينا سابقاً، جرى الإعداد للثورة، وقبل كل شيء، من قبل لجنة الاستقلال بصورة رئيسية، وليس من قبل الشيوخ، وكانت في قيادة هذه اللجنة شخصيات بارزة من المثقفين الكرد مثل العقيد في الجيش التركي جبرانلي خالد بك، والصحافي كمال فوزي، والدكتور فؤاد وغيرهم. وفضلاً عن ذلك فإن شعار النضال في سبيل ((العودة إلى الشريعة))، لعب دوراً ثانوياً بالمقارنة مع الشعار الرئيس ((استقلال كوردستان)).

لم يبشر إعادة الخلافة والسلطنة الكرد بأي خير، وكانت تعني ترميم الدولة المركزية البيروقراطية، التي لا تعترف بحقوق الأقليات الأخرى. وكانت تعني بالنسبة إلى الكرد الاضطهاد السياسي والظلم القومي، فالقادة الكرد عندما ستروا الفكرة القومية بشعار احترام الإسلام، إنما سعوا بذلك إلى استغلال نفوذ الشيوخ، وكذلك ضمان تأييد سكان البلاد لهم من المسلمين، بمن فيهم الأتراك. وهنا يجب الإشارة أيضاً إلى أنه في تركيا المتخلفة، وخاصة في الولايات الشرقية والجنوبية الشرقية لم يكن التقسيم الطبقي للمجتمع الكوردي واضحاً وضوحاً شديداً، وكان باستطاعة الحركة الكوردية القومية أن تتستر بستار ديني. وتدل جميع هذه الوقائع على أن شعار ((تحرير الدين)) من الكماليين، لم يستخدمه الثوار سوى كخطوة تكتيكية في نضالهم السياسي والقومي.

كما كانت إدعاءات الصحافة التركية الرسمية الصاخبة عارية من الصحة، والتي حاولت، بكل ما أوتيت من قوة، التشهير بالحركة الكوردية القومية حول رجعية ثورة الشيخ سعيد. إن مثل هذا الاتهام كان أمراً طبيعياً، لأن الكماليين عندما استغلوا القضية الكوردية، حاولوا بشتى السبل تشويه الثورة الكوردية أمام أنظار الرأي العام في البلاد وخارجها، وألصقوا بها النعوت المختلفة كالتزمت الديني والرجعية، وسلب الجحافل المتوحشة.

(44) Hayat Ansiklopedisi. Cilt 7. Istanbul ،1932 ،p. 4359.

(٤٥) المصدر السابق، ص٤٣٥٩.

وأخيراً الرأي الثالث، الذي كان يعزو قيام الثورة إلى دسائس الأجانب والإنكليز بوجه خاص. إن مثل هذا الرأي لا ينطبق على الواقع أيضاً. وبهذا الصدد يستأثر بالاهتمام ما أعلنه نائب الحزب التقدمي الجمهوري على أرضروم، ريوشتو باشا، للصحافة التركية بتاريخ ٢٦ شباط عام ١٩٢٥، حين قال: ((في ما يتعلق بالرواية حول التدخل الأجنبي، فإنني أرى أن هذا لا اساس له من الصحة، لأن كينجو وموش تقعان على مسافة بعيدة جداً من الحدود. ولو اعتمد الثوار على التأييد خارجي، لكان عليهم القيام بالعمليات في المناطق الحدودية، والاتحاد مع عشائر هذه المناطق، حيث لا وجود للإدارة التركية فيها))(٤٦)

وبالتالي، فإن الثورة لم تقم بتحريض خارجي، بل كانت نتيجة عوامل داخلية دائمة التأثير. وتدل المواد التي أوردها مراسل صحيفة ((الوقت)) ناشد حقي في دياربكر، حيث كانت تجري أعمال محكمة الاستقلال، على أحد هذه العوامل. فقد جاء في قرار الاتهام الذي تلاه المدعي العام، وأورده المراسل ما يلي: ((لا تختلف أبداً أسباب ومصادر الثورة الأخيرة، التي جرت في الولايات الشرقية من وطننا الخالد تركيا، عن تلك الأسباب التي أدت في الماضي القريب إلى الثورة في بوسنيا وغرتسيغوفينا. فالمثل والأهداف، التي ولدت الثورة الكوردية، هي نفسها تلك لمثل والأهداف التي أدت إلى التفكك في سوريا وفلسطين)).

وتوجه رئيس محكمة الاستقلال بدوره إلى المتهمين المحكوم عليهم بالإعدام والأعمال الشاقة قائلاً: ((تذرع فريق منكم بإساءة الإدارة الحكومية كذريعة للقيام بالثورة، وتحدث الاخرون عن حماية الخلافة، لكنكم كنتم جميعاً متفقين في مسألة واحدة: أردتم إنشاء كردستنان مستقلة))(٤٧)

وهكذا، كان ممثلو الأجهزة الإدارية مضطرين، مع ذلك، إلى قول نصف الحقيقة حول الأسباب الحقيقية للثورة الكوردية.

ومع ذلك، هل يمكن تسمية ثورة الشيخ سعيد ثورة كوردية قومية شاملة؟ لو نظرنا إليها من وجهة نظر جميع أجزاء كوردستان، فإن الجواب على هذا يكون سلباً، لأن الثورة لم تتمتع بتأييد الكرد خارج تركيا، مثلاً، من قبل الشخصيات الكوردية البارزة مثل إسماعيل آغا سمكو، والشيخ محمود وغيرهما. كما لم يقف عدد من العشائر الكوردية في كوردستان إلى جانب

---

(46) Cemal ،Seyh Sait Isyani ،p. 52.

(47) J. Pradier ،Les Kurdes: Revolution sitlencieuse ،Borderaux ،1968 ،p.27.

الثورة، وخاصة عشائر لولان، خورمك وكورد ديرسم وعشائر أخرى. وفضلاً عن ذلك، فقد وقف قسم منها إلى جانب السلطات التركية. ورغم ذلك، فإنه يجوز لنا، لا بل يجب علينا، أن نعتبر ثورة الشيخ سعيد ثورة شعبية، لأنه شاركت فيها الغالبية العظمى من الكرد في الولايات الشرقية، والجنوبية — الشرقية، وجميع فئات الشعب الكوردي الاجتماعية: الفلاحون، والكرد الرحل العاملون في تربية الأغنام، وممثلو البورجوازية التجارية، والشيوخ، والآغوات، والفئات المثقفة من المدنيين والعسكريين وغيرهم، وحتى الحمالين من اسطنبول. وغني عن القول أن كل فئة من هذه الفئات الاجتماعية المختلفة، التي شاركت في الحركة الكوردية كانت لها أهدافها الخاصة إلى جانب الأهداف القومية المشتركة، ألا وهي التحرر من النير التركي. لكن ذلك لم يعترض سبيل وحدة الكرد وخوض المعارك البطولية ضد القوات التركية النظامية، وإن تطلّب الأمر الاستشهاد في ساحات القتال استشهاداً بطولياً في سبيل استقلال كوردستان. اتسمت ثورة الشيخ سعيد، شأنها في ذلك شأن الثورات الكوردية المتعاقبة، بطابع تحرري.

## ((حل)) قضية الموصل

أدت ثورة الشيخ سعيد إلى الإسراع في حل مسألة الموصل وإلى حد معلوم، وساعدت على وضع الحدود النهائية بين تركيا والعراق، الذي كان تحت الانتداب.

وقبل كل شيء، تجدر الإشارة إلى أنه لم تكن لتركيا، ولا لإنكلترا أية حقوق قانونية في منطقة الموصل، التي كان الكرد يشكلون الغالبية العظمى من سكانها. ولم يرغب سكان هذه المناطق الانضمام إلى تركيا ولا إلى العراق تحت الانتداب ،ويدل على ذلك نضال الكرد الطويل في سبيل حقوقهم القومية بقيادة الشيخ محمود وغيره من قادة الكرد، في منطقة الموصل. ومع ذلك فإنه عند تحديد المصير لم يهتم المستعمرون الإنكليز والقوميون الأتراك بطموحات الكرد القومية.

لقد وضعت أثناء اجتماع مجلس عصبة الأمم في ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٢٤، حدود مؤقتة بين تركيا والعراق وهي المعروفة باسم ((خط بروكسل)). في ٣٠ تشرين الأول عام ١٩٢٤ تشكلت بقررا مجلس عصبة الأمم، لجنة تحقيق (تألفت من الكونت ب تيليكي و م. ويرسن، والعقيد تاوليس)، التي وصلت إلى الموصل في أواخر كانون الثاني عام ١٩٢٥. أخذت اللجنة

في جمع المعلومات ودراسة الوضع في الولاية والتعرف إلى السكان المحليين. وفي ٣ أيلول عام ١٩٢٥ قدمت اللجنة تقريراً إلى عصبة الامم، عبرت فيه عن رأيها لصالح انتداب عصبة الامم لمدة ٢٥ عاماً. وبمقتضى ذلك يجب أن يكون للكورد إدارتهم ومحاكمهم، واجهزتهم التعليمية، أما اللغة الكوردية فقد اعترفت بها لغة رسمية[٤٨]

وخلال شهر ايلول عام ١٩٢٥، أكد ممثل بريطانيا في اجتماع مجلس عصبة الامم، أن الكرد في العراق يتمتعون بحريات هامة، في حين أن الكرد في تركيا لا يتمتعون بأية حقوق. وأتهم تركيا لأنها ((لم تعد أبداً بضمان حقوق الكرد القومية، كما فعلت ذلك انكلترا)). لكن ممثل انكلترا حاول علانية تشويه الحقائق وتضليل الرأي العام. فلم يختلف وضع الكرد العراقيين عملياً عن وضع أشقائهم في تركيا.

وفي ردّه، اقتصر الممثل التركي على تكرار الحجة القديمة الزاعمة بوجود المساواة التامة بين الأتراك والكرد في بلاده. فالكرد، حسب أقواله، يتمتعون بالحقوق نفسها، التي يتمتع بها الأتراك، وقد صدر هذا البيان في أعقاب القمع لثورة الشيخ سعيد، في ظروف الإرهاب الدموي، والحملات التأديبية والتهجير الجماعي القسري للكورد إلى المناطق الغربية.

في أواسط أيلول اعترف مجلس الامم المتحدة بضرورة الأخذ برأي محكمة العدل الدولية في لاهاي بصدد تقرير اللجنة.

أصرّت انكلترا على منح محكمة العدل حق التحكيم في مجلس عصبة الامم، لكن تركيا، التي كانت تعرف رأي المجلس، وافقت فقط على وساطته.

وفي تشرين الثاني عام ١٩٢٥ تقدمت محكمة العدل الدولية بالقرار التالي بشأن هذه المسألة:

١- يعد قرار مجلس عصبة الامم بشأن مسألة الموصل قراراً إلزامياً لكلا الطرفين، وعليه وضع الحدود بين تركيا والعراق بصورة نهائية.

٢- يجب أن يتخذ هذا القرار بالاجماع. يحق لممثلي الدول المعنية المشاركة في مجلس عصبة الامم، التصويت. إلا أنه عند حل المسألة حول ما إذا تم القبول بقرار المجلس بالإجماع، فإن أصوات الأطراف المعنية لا تؤخذ بعين الاعتبار[٤٩]

---

(٤٨) الحياة الدولية، العدد٢، ١٩٢٦، ص١٣٧.

(٤٩) ف. أ. غوركو — كرياجين، ((الموصل والعراق))، الحياة الدولية، العدد١، ١٩٢٦، ص٤٢.

في ١٥ كانون الأول عام ١٩٢٥، انعقد الاجتماع الختامي لمجلس عصبة الامم. اتخذ المجلس ((خط بروكسل)) كأساس لخط الحدود بين تركيا والعراق، ومنح بريطانيا العظمى حق الانتداب على العراق مدة ٢٥ عاماً. واقترح على الحكومة البريطانية وضع الاجراءات بشأن منح السكان الكرد النظام الذي اوصى به التقرير. وفي شباط عام ١٩٢٦ أعلن رئيس الوزراء العراقي في البرلمان ببغداد: ((ينبغي منح الكرد حقوقهم، ويجب أن يكون الاشخاص المسؤولون منهم. وينبغي أن تصبح لغة الكرد لغة رسمية، وعلى أطفالهم التعلم في المدارس باللغة الكوردية))[٥٠] لكن هذه التصريحات كانت ديماغوجية جملة وتفصيلاً، ترمي إلى تهدئة الكرد، وتضليل الرأي العام في الدول المعنية.

أثار قرار عصبة الامم بشأن مسألة الموصل أصداء سلبية جداً في تركيا. ومع ذلك كانت الحكومة التركية على استعداد للتقارب مع إنكلترا. فقد كانت مصالح هاتين الدولتين أزاء المسألة الكوردية تتطابق عملياً، ذلك أنهما سعتا إلى إخماد الحركة التحررية الكوردية.

في أعقاب اتخاذ قرار مجلس الأمم، اصدر وزير الخارجية البريطاني تشمبرلن، ووزير المستعمرات ايمري بياناً أكدا فيه موافقة بريطانيا على قبول الشروط التي قدّمها مجلس عصبة الامم. وإلى جانب ذلك عبر تشمبرلن عن رغبته في التوصل إلى اتفاق مع تركيا.

((ولكي يقتنع ما إذا كانت هناك وسيلة لتعزيز العلاقات بين الطرفين، آخذاً بالحسبان، مع ذلك، قرار مجلس عصبة الامم)). وقد تم التوصل إلى اتفاق كهذا بعد إجراءات دبلوماسية طويلة وعلى حساب الحركة التحررية الكوردية. وفي ٢٥ حزيران تم التوقيع على اتفاقية بين بريطانيا العظمى والعراق وتركيا، التي جاء فيها بشكل خاص:

((تتخلى السلطات التركية والعراقية عن جميع العلاقات التي تتسم بطابع دبلوماسي أو رسمي مع الزعماء والشيوخ، أو مع أفراد العشائر الآخرين من مواطني الدولة الأخرى، والقائمين حالياً على أراضي الدولة الأخرى. ولن تقبل بوجود أية منظمات، ودعاية، أو اجتماعات ضمن إطار الشريط الحدودي، تكون موجهة ضد دولة من الدولتين)) (المادة ١٢)[٥١]

---

(٥٠) نيكيتين، الكورد...، ص٢٩٣.

(٥١) السياسة الدولية المعاصرة في المعاهدات والبيانات والمذكرات، الجزء الثالث، الإصدار الثاني، ١٩٢٩، ص٣١٠-٣١١.

وقد نص أحد بنود المعاهدة على منح تركيا ١٠٪ من حصة النفط، التي يحصل عليها العراق من شركة النفط الإنكليزية خلال ٢٥ عاماً[٥٢] لكن تركيا تخلت عن هذه الحصة لقاء ٥٠٠ ألف جنيه استرليني نقداً.

هكذا انتهى الصراع بين تركيا وإنكلترا بسبب ولاية الموصل، الذي جرى منذ عام ١٩١٩ وكان من نتائج ترسيم الحدود الجديدة، تقسيم كوردستان والشعب الكوردي (إلى ثلاثة أجزاء)، ولم يتم حل القضية الكوردية في تركيا وحسب، بل في العراق وإيران أيضاً.

في ٢٢ تشرين الأول عام ١٩٢٦ عقدت في طهران ((معاهدة الصداقة والتعاون)) بين إيران وتركيا. وقد نصّ البندان الخامس والسادس من هذه المعاهدة، على أن الطرفين المتعاقدين يلتزمان بعدم السماح لنشاط أية منظمات أو مجموعات على أراضيها، قد تمس أمن الطرف الآخر وسلامته.

وجاء في المعاهدة أنه لأجل ((ضمان هدوء سكان المناطق الحدودية وأمنهم، سوف يتخذ الطرفان المتعاقدان جميع الإجراءات الضرورية لوضع حد نهائي للأعمال الإجرامية التي يمكن أن تلحق الضرر بسلامة الدولتين، والتي تمارسها العشائر في الأراضي المتاخمة للحدود)) [٥٣]

وتبين المعاهدة الواردة على أنه، رغم الخلافات بين الدول، التي اقتسمت كوردستان، فإنها كانت متفقة في قمع الحركة الكوردية التحررية.

## الحركة في كوردستان (الشرقية) إيران (انتفاضة سمكو)

انعكس نهوض الحركة الكوردية في تركيا، وعدم الارتياح من قرارات مؤتمر لوزان على تنشيط نضال الكرد في كوردستان إيران، حيث اشتد عسف الادارة الايرانية وضغطها.

لوحظ قيام حركات العشائر الكوردية في جميع أرجاء كوردستان عملياً. فقد ثارت عشيرتا قلخاني وكوراني وأيدتهما عشيرتا ولوبكي وباباجان، اللتان كانت لهما مع العشيرتين السابقتين اتفاقية حول الأعمال المشتركة. نكلت الإدارة الإيرانية تنكيلاً شديداً بالكرد. فقد قامت قطعات الجيش الإيراني بقيادة باغيرخان باعتقال رئيس عشيرة قلخاني، فاتح علي سلطان

---

(52) British Documents on the Origins of the War 1898-1914 ،Ed. By G.P. Gooch and H. Temperley. Vol5 ،London ،1926-1938. p.9.

(٥٣) كوتشينكوف وساباتين، السياسة الدولية في العصر الراهن، ص٣٠٤-٣٠٥.

قلخاني، واحتفظت به رهينة لتهدئة العشيرة. وبهذه الوسيلة تمكنت، ولبعض الوقت، من تهدئة قلخاني[٥٤]

ساعدت سياسة إدراة الشاه رضا في كوردستان إيران على تفكك النظام البطريركي — القبلي، ودخول العلاقات النقدية — التجارية، الأمر الذي ضاعف من التقسيم الطبقي للمجتمع الكوردي. فقد تحولت قيادة العشيرة إلى تجار ومرابين، في حين أن جماهير السكان الكرد الأساسية، تحولت إلى أجراء وعمال زراعيين ورعاة. انتقلت ملكية العشيرة إلى الملكية الخاصة للخانات، والبكوات، ورجال الدين وغيرهم. وعموماً كانت العشيرة الكوردية تتصف بالمحافظة على حق الملكية الخاصة للأسرة المالكة على المراعي وسلطة زعيم القبيلة ورؤساء العشائر. ولكن رغم أن السياسة ((المركزية)) لم تمس الأساس الاقتصادي للعلاقات الإقطاعية — العشائرية، فقد جددته فقط، وقلصت من حقوق القيادة القبلية، التي اعتادت على السيادة الفردية في ممتلكاتها الإقطاعية. إضافة إلى ذلك لم يستوعب زعماء العشائر سياسة ((التفريس)) أيضاً، طالما أنهم حافظوا، وبصورة تقليدية، على علاقاتهم المعادية لطهران. وكان ذلك أحد الأسباب، التي أدت إلى قيادة الخانات الكرد لأغلب الثورات الكوردية. وفي غضون ذلك شاركت القيادة القبلية في الثورات خشية ضياع نفوذها بين الجماهير، لكنها كانت تتعقب مصالحها الطبقية الضيقة، وفي نهاية المطاف خانت الثوار.

ومراراً، كان زعماء العشائر يتقدمون بطلب ((الاستقلال))، الذي كان بحوزتهم قبل ((المركزية))، أي الحفاظ على نمط الحياة الاجتماعية التقليدية للعشائر الكوردية. ورداً على ذلك شددت السلطات المركزية من سياسة ((تفريس)) المناطق الكوردية، والإرهاب، وممارسة التنكيل ضد سكان كوردستان إيران. وهكذا فقد جرى في تشرين الأول عام ١٩٢٣، اعتقال عاهل سردار ماكو، الذي كان لديه ((بلاط)) وجيش، وحتى كان ينتهج سياسة خارجية مستقلة (العلاقات مع الأتراك). فقد تمت مصادرة جميع أمواله، بما في ذلك كميات كبيرة من السلاح. ومع القضاء على ((استقلال)) خانة ماكوغي جرى تعيين حاكم عسكري من المركز في ماكو[٥٥]

---

(54) Arfa ،The Kurds ،1966. p. 65.

(٥٥) نوفي فوستوك، الكتاب٥، ١٩٢٤، ص١٠٨.

قامت في العشرينات حركات عديدة في كوردستان إيران، بقيادة زعماء العشائر، تهدف إلى الاعتراف ((باستقلال)) هذه الاراضي أو تلك، ويمكن أن ننسب إلى هذه المجموعة من الحركات الكوردية انتفاضة السردار رشيد، وإسماعيل آغا سمكو، ورشيد بك، وجعفر سلطان وغيرهم.

في عام ١٩٢٣ قام رئيس عشيرة كلهور السردار رشيد، الإقطاعي الكبير بتمرد معادٍ للحكومة، مطالباً باعتراف الحكومة الايرانية بممتلكاته الاقطاعية، وعدم المساس بها وإلغاء المحافظة الحكومية، وقاتل في صفوف فصائل رشيد آلاف الاشخاص، لكن الجيش الايراني قمع التمرد. أما السردار رشيد نفسه فقد اعتقل ووضع تحت الحراسة بعض الوقت، لكن الشاه رضا عفا عنه في ما بعد.

وفي الوقت الذي جرت فيه حركة السردار رشيد المسلحة، قامت حركة اخرى في الجزء الجنوبي من كوردستان ايران بقيادة جعفر سلطان، زعيم عشيرة هورامان كانت عشيرة هورامان تعيش على الخط الفاصل بين كوردستان ايران وكوردستان العراق، وأيدت الشيخ محمود البرزنجي. فعندما قام الشيخ محمود برزنجي في عام ١٩١٩ بثورة ضد المحتلين الإنكليز في كوردستان (العراق) الجنوبية، انضم إليه كورد عشيرة هورامان القاطنون في الأراضي الإيرانية[٥٦]

ورغم المقاومة الجدية ضد القوات الحكومية، منيت حركة جعفر سلطان بالفشل. أما جعفر سلطان نفسه، فقد اضطر للاختفاء في العراق.

في عام ١٩٢٤ انتقلت الحكومة الايرانية الى تنفيذ السياسة المركزية في المقاطعات الشمالية – الغربية والشمالية، بما في ذلك خراسان، حيث عاش التركمان والكرد.

في بادئ الأمر شرعت السلطات الايرانية في اخضاع خانة بروجرد، التي كان يعيش فيها الكرد من عشيرة شادلو. وأضحى رفض معزَّز خان بروجرد تسديد بقية استحقاق الضرائب للخزينة لعدة سنوات ذريعة لدخول القوات الحكومية إليها. وأفضت مطالب السلطات إلى انتفاضة الشعبين الكوردي والتركماني في الخانة. ففي الايام الاولى من شهر كانون الثاني عام ١٩٢٤، توجه من طهران الى حدود خانة بروجرد، فوج من حرس الخيالة وآليات جبلية تنقلها الخيول ومزود بـ ١٢ رشاشاً، لقمع هذه الانتفاضة. وفي الوقت ذاته توجهت قوات من مشهد لكي تتحدد مع القطعات المرسلة من طهران، ولمحاصرة الخانة واجتياحها. وقد قمعت الحركة. في

---

(٥٦) ش. خ. مغوي، مسألة الحكم الذاتي للشعب الكوردي في الجمهورية العراقية (١٩٥٨-١٩٧٠)، يريفان، ١٩٧٧، ص٢٦.

هذه الاثناء لم يظهر الزعماء الكرد الحزم، لكنهم ألقوا السلاح، بعد أن وجهوا رسالتين إلى قائد الفرقة الشرقية، والزعيم الروحي في بروجرد، عبروا فيها عن الندم لما قاموا به من أعمال، وطلبوا تحديد مكان لإجراء المفاوضات، التي أسفرت عن نزع السلاح من أكثرية الكرد ودون عائق[٥٧].

في أواخر عام ١٩٢٤، اندلعت في غرب بحيرة أورمية انتفاضة كوردية جديدة بقيادة سمكو. لكن رضا خان تمكن في أوائل عام ١٩٢٥ من قمع هذه الانتفاضة أيضاً وتوارى سمكو عن الانظار في كوردستان تركيا.

وعندما أبدى الزعماء الكرد عدم الثبات والحزم، تبعاً للخطر الذي كان يحدق بهم، فإنهم غيروا بسهولة من توجههم، وأقدموا على التواطئ مع الموظفين الحكوميين، الذين قمعوا بمساعدتهم المتمردين، وفي نهاية المطاف نكلوا بهم أيضاً.

وإلى جانب ذلك، فإن المستوى الضعيف جداً لتطور الوعي الطبقي والسياسي لدى الفلاح الكوردي لم يسمح له بأن يعي الفرق بين مصالحه الطبقية ومصالح الإقطاعيين الكرد، فلم يستطع الفلاحون تكوين نظرتهم وتحديد مواقفهم الخاصة في مجرى الانتفاضة وصياغة مطاليبهم والدفاع عنها.

ولكي لا تثير السلطات الايرانية المركزية هياج الكرد المتذمرين أكثر من ذي قبل، بسبب وجود حشد كبير للقوات الإيرانية على الأراضي الكوردية، قررت سحب جزء كبير منها من مناطق سكن الكرد والتركمان، بعد أن أحلت محلها وحدات شكلتها من أفراد القوميات المحلية[٥٨].

في عام ١٩٢٦، اتخذت الحكومة الايرانية قراراً باخضاع الكرد لها خضوعاً تاماً ولهذا الغرض جرى في أوساط عام ١٩٢٦ إدخال القوات إلى أهم مناطق كوردستان إيران. ووقفت ضد القوات الحكومية، التشكيلات الكوردية المتحدة بقيادة سالار الدولة، وجعفر سلطان، التي، مع ذلك، منيت بالفشل.

وفي هذا الوقت شنت عشيرة بشدر هجومها على مدينة سردشت، وانضمت إليها العشائر التي كانت لها صلة قربى معها وهي: عشائر نورالدين، وقلباخي، وهموند، ومنصور، وجعفر،

---

(٥٧) ب. الكسينكوف، الانتفاضة التركمانية – الكوردية، طشقند، ١٩٣٥، ص٢٨.

(٥٨) خ. أطاييف، الحركة القومية – التحررية في خراسان، عشقباد، ١٩٦٢، ص٤٤.

بزعامة بابكر علي، الذي تمكن من دحر القوات الحكومية والاستيلاء على مدينة سردشت. لكن الثوار لم يتمكنوا من التحصن طويلاً في المدينة. وضاعفت الحكومة من قطعات الجيش النظامي، وسيطرت على المدينة من جديد. وفي أعقاب ذلك زُجّ بالقوات الإيرانية لقمع حركة سمكو الجديدة.

وقبل تزايد نشاط سمكو، قامت الحكومة المركزية بعدة محاولات لمنع قيام حركته وذلك عن طريق المفاوضات. لم تتكلل هذه المحاولات بالنجاح، لكن الحكومة استغلت في غضون ذلك، الأسرى من الزعماء الكرد لشق صفوف اتباع سمكو، مما اسفر عن انتقال عدد من العشائر الصغيرة إلى جانب السلطات الإيرانية. وإلى جانب ذلك تعاطف الجنود من قطعات الجيش الايراني النظامي، الذين جندوا من الفلاحين المحليين مع سمكو. وفضلاً عن ذلك رفض جنود حامية سلماس القتال ضده. إلا أنه تبين أن ميزان القوى العام لم يكن لصالح سمكو، بحيث بعد أن مني بالفشل عند كوهنه – شيهر، اضطر إلى الانسحاب إلى غيراك.

والانتفاضة الكبيرة التالية، كانت انتفاضة الفلاحين في خراسان بزعامة الفلاح الكوردي زلفو، البالغ من العمر ٢٨ عاماً (من قوجان). وكان سبب الاستياء هو الظلم الشديد واستغلال الملاكين الكبار المحليين للفلاحين. فقد أصبح الظلم أشد وطأة بعد إدخال الإدارة الايرانية إلى هذه المنطقة. وأفضى الابتزاز الشديد، ورشوة الموظفين والخدمة الإلزامية العامة، وكذلك عسف الإدارة الايرانية إلى هروب الفلاحين من منطقة أوغاز عام ١٩٢٧ إلى تركمانيا السوفياتية[٥٩]

أدى الظلم والخداع إلى نفاذ صبر الفلاحين، وأخذوا يتجمعون حول زلفو، الذي اشتهر كمناضل في سبيل العدل. وقالت الصحافة عنه: ((باديشاه بلاد الفرس الجوال ذو الفقار قوجاني)) [٦٠]

بعد أن قاد زلفو انتفاضة الفلاحين في قوجان – شيروان منطقة خراسان، تقدم بطلب إلغاء إصلاحات اللباس والخدمة العسكرية، واحتكار الدولة للأفيون.وحاول فرض الضرائب على الملاكين، واستولى على مستودعات الأفيون، ووزع ما فيها على الفلاحين لبيعها وقتل الموظفين الحكوميين الذين استولوا على ممتلكات الفلاحين الفقراء وفرضوا عليهم أتاوات كبيرة.

---

(٥٩) نشرة صحافية للشرق الأدنى، العدد ١، ١٩٢٩، ص٥٨.

(٦٠) المصدر السابق، ص٥٩.

وعلى المدى المنظور، عزم زلفوا على الاستيلاء على قوجان، وطرد الإدارة الإيرانية وغيرها من المستغلين منها. لقد تمتع بنفوذ كبير بين صفوف الفلاحين المحليين، ((ففي المقاطعة لم يكن هناك ثمة بيت من بيوت الفلاحين إلا ويجري فيه الحديث عن زلفوا، ولم يكن هناك فلاح لم يقم بإخفائه عن الأنظار عند الحاجة، ويساعده بكل ما هو ضروري)) [٦١]. كانت فصيلته في تزايد دائم.

أرسلت الحكومة لواء عسكرياً كاملاً لقمع حركة زلفو ((الذي لا يدرك)). كانت القوى غير متكافئة. وفي إحدى الاشتباكات مع فصيلة حكومية أصيب زلفوا بجرح، ووقع في الأسر، ومن ثم أرسل الى مشهد. حيث استجوب في ثلاثة أيام، ثم أُعدم في إحدى ساحات مشهد على مرأى حشد كبير من الناس)) [٦٢].

بعد القاء القبض على زلفو تشتتت فصيلته. وكان النضال الذي بدأ به، يستجيب لطموحات الفلاحين الكرد. وحاول مواصلة قضيته شقيقه كامو وعمه حيدر الدين اللذان أُصيبا بجروح اثناء القبض على زلفو، لكنهما تمكنا من الاختفاء عن أنظار السلطات، وبعد أن تماثلا للشفاء، قام الاثنان بتشكيل فصيلة جديدة، قامت بأعمال معادية للحكومة[٦٣]. لكن للقوات الحكومية حطمت هذه الفصيلة أيضاً[٦٤].

إلى جانب القيام بالعمليات العسكرية ضد الكرد، حاولت السلطات الشاهنشاهية بثّ بذور الفرقة والخصام بين العشائر الكوردية، وشقّ صفوفها. ففي عام ١٩٢٤ أرسلت سلطات الشاه إلى كوردستان، وزير الحربية السابق عبدالله خان طهماسب، الذي حاول عن طريق الوعود والهدايا استمالة رؤساء العشائر الكبيرة إلى جانب الحكومة. ومع ذلك تواصلت في عام ١٩٢٨-١٩٢٨ حركات الكرد ضد إدارة الشاه. وفي ١٩٢٩ أزداد نشاط الكرد من جديد بزعامة سمكو.

في أيار عام ١٩٢٩ وجهت الحكومة التركية إنذاراً إلى سمكو بمغادرة كوردستان تركيا والتوجه إلى ملاطية أو إلى أرضروم. لم ينفذ سمكو هذا الإنذار، وطلب من الحكومة الايرانية

---

(٦١) المصدر السابق، ص٥٩.

(٦٢) اطلاعات (طهران)، ١٩٢٩/٨/١٢.

(٦٣) إيران، ١٩٢٩/٨/٢٣

(٦٤) شفقة صورخ (طهران)، ١٩٢٩/٩/٢.

السماح له بالسكن في منطقة سوماي – برادوست. رفضت الحكومة الفارسية هذا الطلب، وسمحت له فقط بالسفر إلى تبريز أو إلى طهران. عندئذ ظهر سمكو في كوردستان إيران، حيث أخذ بتشكيل الفصائل الكوردية لمقاومة القوات الحكومية مقاومة مسلحة. لكن القوات الايرانية وجهت ضربة قوية إلى فصائله، بعد أن أرغمته على الانسحاب إلى الأراضي التركية في باشكاله، ومن هناك حاول إقامة اتصال مع ممثلي السلطات التركية. ولما فشل في ذلك، اتجه إسماعيل خان إلى سيرو – زارفا[٦٥]

ومن سيرو – زارفا اتصل ثانية بممثلي الحكومة الايرانية، وفي هذه المرة وافق على اقتراح السكن في طهران أو تبريز. وبعد أن سمح له بعبور الحدود الإيرانية وصل (برفقته فصيلة مؤلفة من ٢٠ شخص) إلى شنو، حيث توقف عند خورشيد، رئيس عشائر هركي التركية. أجرى قائد حامية شنو المفاوضات مع إسماعيل خان حول السفر إلى تبريز، لكن الأخير أرجأ موعد السفر. وفي هذا الوقت أخذ الكرد البارزانيون يأتون إليه من الأراضي العراقية، والذين شكلوا تدريجياً فصيلة كبيرة مؤلفة من ٥٠٠ شخص[٦٦]

في مثل هذه الأوضاع قررت السلطات الإيرانية التخلص من سمكو، فأصدرت أمراً بإرسال كتيبتين من المشاة وسريتين للرشاشات من أورمية وصاوجبلاق إلى شنو، التي شنت في مساء ١٨ تموز عام ١٩٣٠، بالاشتراك مع حامية شنو هجومها على الكرد. وفي أثناء الاشتباكات قتل اسماعيل خان.

في مساء ذلك اليوم عند اجتماع في ساحة المدينة، ألقى فيه محافظ أورمية خطاباً، وصف فيه نشاط سمكو بأعمال قطاع الطرق، وهنأ الجيش الإيراني الذي ((خلص السكان، من إرهاب سمكو)).

كانت حركة سمكو حركة متناقضة في نواح كثيرة. فقد كفلت مطالبته بتحرير الكرد من الرجعية التركية والإيرانية، تأييد الكرد له في شمال - غربي إيران وفي المقاطعات النائية من كوردستان – تركيا، الذين عاهدوا بتقديم المساعدة، وبفضل ذلك لاقت حركة سمكو صدى واسعاً بين صفوف الكرد عامة، والكادحين منهم خاصة. كما أشارت فيها الجماهير الفلاحين الكوردية بنشاط. ولكن لا يجوز اعتبارها من الحركات الفلاحية، طالما قائدها نفسه كان ممثلاً

---

(٦٥) أرشيف فرع لينينغراد لمعهد الإثنوغرافيا في أكاديمية العلوم السوفياتية.

(٦٦) المصدر السابق.

للأوساط الإقطاعية الكبيرة، وكان هدفه أن يصبح ملكاً على ((كوردستان المستقلة)). علاوة على ذلك، أظهر سمكو عن عدم الثبات في مواقفه، فقد غير مراراً ((حماته))، حيث كان يتجه طوراً نحو الأتراك، ونحو الفرس طوراً آخر، ونحو الإنكليز طوراً ثالثاً. وبالنتيجة وجد نفسه عملياً، دمية في أيدي الرجعية المحلية والاستعمار الانكليزي، ومع ذلك ظلت الحركة بزعامة إسماعيل خان في وعي أكثرية الكرد بمثابة حركة تحررية.

بعد القضاء على حركة سمكو لم تتوقف الحركات في كوردستان إيران.ففي الثلاثينات جرت هنا انتفاضات كثيرة ذات طابع محلي. وهذه الانتفاضات، التي كانت تفتقر إلى قيادة موحدة وأهداف مشتركة، تحولت إلى حركات تمرد فلاحية، جعلت القوات الإيرانية قادرة على القضاء عليها بوحشية بصورة سريعة. ويمكن الحكم على طابع التدابير ونطاقاتها، التي اتخذتها الحكومة الإيرانية للقضاء عليها، ولو من خلال نشاط الجنرال الإيراني أحمدي، الذي كان يتمتع بصلاحيات من الشاه رضا في محاربة الحركة التحررية الكوردية. فقد أعدم بأمر من الجنرال أحمدي، أو رمي بالرصاص، ١٠ آلاف شخص، وزج في غياهب السجون أكثر من ٤ آلاف شخص من الكرد، الذين مات الكثيرون منهم نتيجة التعذيب والضرب.

ورغم فشل الحركات الكوردية في هذه المرحلة، فإنها لم تمر دون أن تترك أثراً ، بعد أن لعبت دوراً هاماً في عملية وعي الكرد القومي، الأمر الذي خلق المقدمات لتشكيل منظمات كوردية سياسية ومستقلة.

إنّ الحركة الكوردية القومية تمثل جزءاً من حركة التحرر الوطني الإيرانية، التي بدأت تحت تأثير أفكار ثورة أكتوبر الاشتراكية، وتطورت تحت شعار النضال ضد الإدارة الايرانية والامبريالية الانكليزية، اللتين كانت تتصرفان في الأراضي التي يسكنها الكرد دون عائق.

لم يكن للانتفاضات الكوردية، ولفترة طويلة، برنامج واضح وتكتيك محدد. لقد انبثقت هذه الانتفاضات من ضرورة التصدي للظالمين وبمبادرة الجماهير الشعبية، وكان في قيادة الانتفاضة عادة رؤساء العشائر، الذين لم يكن لديهم كثير من الصفات الضرورية لقادة الحركات الشعبية، ولهذا السبب منيت مثل هذه الانتفاضات، في نهاية المطاف، بالفشل. وهكذا كان السبب الهام لفشل الانتفاضات الكوردية، يكمن في الحفاظ على التركيب القبلي — العشائري. وقد ساعد اشتراك رؤساء العشائر فيها، على أن الامبرياليين وعملائهم تمكنوا عبر هذه القيادة العشائرية من استغلال الحركة الكوردية لأغراضهم، وتوجيه انظارها عن مهام النضال القومي — التحرري الاساسية.

إن ضعف الطبقة العاملة القومية (نتيجة ضعف التطور الاقتصادي في المناطق الكوردية) وغياب حزب ثوري حقيقي قادر على قيادة الكرد في النضال من أجل حقوقهم القومية والسيادة كان أيضاً من أسباب فشل المفاوضات الكوردية. وحتى نهاية الأربعينات لم يصدف أن قامت حركات عمالية في كوردستان إيران.

ترتبط عملية فرز القوى الاجتماعية – الطبقية في الحركة الكوردية القومية في إيران ارتباطاً وثيقاً بالوضع الداخلي والدولي. ففي العشرينات والثلاثينات كانت خصائصها في كوردستان إيران مقرونة بالانتقالية في تطور العلاقات الاجتماعية – الاقتصادية، عندما تعرضت البنية العشائرية – القبلية التقليدية للهدم تحت تأثير دخول العلاقات الرأسمالية بصورة متزايدة. ونشأت في هذه المرحلة تناقضات احتدمت تدريجياً، وأدت إلى أشكال صراع حادة، وثورات مسلحة كبيرة تحت شعار إقامة ((كوردستان مستقلة وموحدة)). وإلى جانب ذلك لوحظ في الحركة الكوردية القومية في العشرينات والثلاثينات، وبوضوح، اشتداد نزعة أخرى مرتبطة بحصرها في أطر تلك الدول، التي تدخل في عدادها أجزاء معينة من كوردستان. فقد جرى استبدال الشعار المجرد ((كوردستان مستقلة وموحدة))، بشعارات تنطوي على مطالب واقعية للكورد في هذه المرحلة أو تلك، في هذا الموقف أو ذاك.وقد تخللت هاتان النزعتان جميع أشكال الحركة الكوردية المختلفة.

كانت الحركة الكوردية القومية في العشرينات والثلاثينات في إيران تمثل مرحلة تحضيرية لتطوير حركة أكثر تقدمية في الاربعينات.

## الانتفاضة في منطقة آرارات (١٩٢٧-١٩٣١)

لم يؤدِّ إخماد ثورة الشيخ سعيد، وحركة العشائر في كوردستان، ونزع السلاح منها، والإجراءات العرفية – الإدارية ضد المشاركين فيها ورشوة عدد من الزعماء الكرد، وسياسة الصهر القسرية – ما يسمى بتتريك جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية – إلى حل القضية الكوردية.

ظلت الأسباب الأساسية المؤدية إلى ثورات الشعب الكوردي قائمة. وهي حرمانه من الحقوق، والاضطهاد القومي، وإفقار الفلاحين الذين كانوا في تبعية للإقطاعيين الكرد والشيوخ والآغوات

والزعماء، والمستوى المتدني جداً لحياة الكرد المعاشية نتيجة الحملات التأديبية الكثيرة. اشتد عسف الأجهزة الادارية، وأضحى ضغط الضرائب أشد وطأة. كل هذه الاسباب أدت إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية، التي زادت من حدة التناقضات، وإلى تردي وضع الكادحين الكرد، الذي كان صعباً من قبل.

كانت من نتائج عدم رغبة السلطات وعجزها إزالة أسباب الثورات الكوردية حدوث انفجارات جديدة، واشتدت طموحات الكرد التحررية – القومية.

في النصف الأول من العشرينات شملت حركة حرب العصابات كردستنان تركيا كلها تقريباً وشنت مفارز الكرد الصغيرة هجماتها على مراكز الجندرمة وغيرها من المؤسسات الحكومية وقتلت الموظفين الأتراك.

في عام ١٩٢٧ اندلعت في المناطق الشمالية من الاناضول الشرقية انتفاضة جديدة وفي أواخر ربيع هذا العام شنت القوات التركية البالغة عددها عشرة آلاف عسكري هجومها ضد الثوار في أرارات، وايغدير، وبايزيد (داغو بايزيد). وأسفرت المعارك الضارية عن مقتل حوالي ألفي ضابط وجندي تركي، كما أسر الكرد ٤٠٠ عسكري، واستولوا على ١٢ آلية و ٣٦ رشاشاً وأسلحة كثيرة أخرى[٦٧].

أخذت الانتفاضة تنتشر في مناطق وان، وملازغرد، وموش، وبدليس، وسيرت. واضطرت القيادة لاتركية إلى إرسال قوات إضافية لتعزيز قطعاتها، ولم تتمكن من إخماد الانتفاضة إلا بعد صعوبة كبيرة.

في عام ١٩٢٨-١٩٢٩ حشد الكرد، الذين تتعقبهم القوات الحكومية، قواهم في المناطق الجبلية الوعرة شرق البلاد. واصبح جبل أرارات ملجأهم الرئيس، فهنا وجد المقاتلون الأشداء في سبيل تحرير الكرد القومي، الذين اخفقوا في صراع مكشوف وغير متكافئ مع القوات الحكومية، ملاجئ لهم في الشعاب الجبلية. وفي نهاية العشرينات أصبح السرج الواقعي بين أرارات الصغير والكبير، الذي سماه الأتراك كيري، مركزاً رئيساً وقاعدة لحركة الانتفاضة الكوردية[٦٨]

---

(٦٧) ك. صاصوني، الحركة الكوردية القومية، والعلاقات الكوردية – الارمنية، بيروت، ١٩٦٩. ص٢٧٠.

(٦٨) ك. فاسيلييف، ((أسباب الانتفاضات الكوردية والقوى المحركة لها))، المسائل الزراعية، العدد ٩-١٠، ١٩٣١، ص١٠٩.

أعدت اللجنة العسكرية — السياسية ((خويبون)) (الاستقلال) المنظمة الكوردية القومية للانتفاضة في أرارات.

تأسست لجنة ((خويبون)) في شهر آب عام ١٩٢٧ في مؤتمر المنظمات الكوردية، وضمت أعضاء المنظمات الكوردية، مثل ((كوردستان تعالي جمعيتي)) و((كورد تيشكيلياتي جمعيتي)) و((كورد ميللت فيركاسي)) و((كوميتي دي لي انيديباندانس كورد)). وفضلاً عن قادة المنظمات الآنفة الذكر، حضر المؤتمر عدد من العشائر وغيرهم من الوطنيين الكرد. استمر المؤتمر الذي عقد سراً ٤٥ يوماً جرى خلالها بحث جميع المسائل الرئيسة المرتبطة بنضال الشعب الكوردي القادم في تركيا. وأدى كل عضو من اعضاء لجنة ((خويبون)) ((قسم الاخوة))، وهو يعاهد على مواصلة النضال من أجل وحدة الكرد جميعاً وفي سبيل قيام كوردستان مستقلة[٦٩]

وضع المشاركون في المؤتمر برنامج منظمة ((خويبون)). ووضعت المنظمة أمامها مهمة ((النضال ضد الأتراك حتى جلاء آخر جندي تركي من الأراضي الكوردية المقدسة)) (المادة الثانية). وأعارت اهتماماً خاصاً ((مسألة تشكيل فصائل كوردية خاصة وتدريبها وتسليحها بالاسلحة الحديثة)). كان على جميع الفصائل الكوردية، الخضوع ((لقيادة عسكرية موحدة)) كان مركزها في إحدى المناطق الجبلية من كوردستان، (المادة الثالثة).

نصّ برنامج ((خويبون)) على إقامة علاقات ودية مع بعض الدول المجاورة، وخاصة تقرر ((إقامة علاقات أخوية وودية مع الحكومة الإيرانية والشعب الإيراني الشقيق)) (المادة الرابعة)[٧٠]

أعارت ((خويبون))، اهتماماً خاصاً بالدعاية للمسألة الكوردية خارج تركيا، ولهذا الهدف تم إنشاء عدة فروع لها في الخارج: في لبنان وسوريا، وعدة دول أوربية والولايات المتحدة الأمريكية. وإلى جانب ذلك لم يرد في برنامج ((خويبون كلمة واحدة عن اقامة التعاون مع الشعب التركي. وفي هذا تجلى ضيق افق القومية الكوردية، الذي ظهر في نشاط هذه المنظمة.

---

(٦٩) صاصوني، الحركة الكوردية القومية...، ص٢٧٠.

(70) Pere Thomas Bois ،Connaissance des Kurdes ،Beirut ،Khayats ،1965 ،p. 48-49.

أدى ضيق الأفق القومي في برنامج هذه المنظمة، وإلى حد معين، إلى تضييق دائرة انصار ((خويبون)). وعملياً لم يؤيد هذه المنظمة سوى الحزب القومي الأرمني (طاشناق)، الذي كان خارج البلاد، وجلبت سياسته المغامرة مصائب وويلات كثيرة للشعب الأرمني.

حاولت الصحافة والأوساط التركية الرسمية، وهي تعرض وجهة نظرها في أسباب الانتفاضات الكوردية، أن تصور الأمر على هذا النحو وكأن الهدوء والرفاه كان بإمكانهما أن يسودا في المناطق الشرقية لولا نشاط عملاء الامبرياليين المعادي لتركيا، بما فيهم حزب ((خويبون))، ورداً على اتهامات الأوساط التركية الحاكمة أصدرت هذه المنظمة في نيسان عام ١٩٢٨ بياناً جاء فيه: ((إن ((خويبون)) ليست أداة في أيدي دولة اجنبية ما فهدفها الوحيد هو تحرير الشعب الكوردي من الغزو التركي، وتحويل كوردستان... إلى دولة مستقلة. وتعتمد ((خويبون)) في تحقيق هذه المهمة الرئيسة على قواها الخاصة)) [٧١]

قاد الحركة في أرارات إحسان نوري باشا الوطني الكوردي البارز، الذي ارسلته لجنة ((خويبون)) إلى منطقة الثورة بصفة ممثل عسكري مفوض. ولما كان منظماً عسكرياً ماهراً، تمكن من إعادة تنظيم قوات رئيس عشيرة جلالي إبراهيم حسكي (من تيلو، والمعروف باسم إبراهيم باشا)، ووضع أسس الدولة الكوردية[٧٢]

تم تشكيل إدارة مدنية ترأسها إبراهيم باشا. واصدر الثوار الصحيفة الكوردية ((أغري)) (اللهيب)، كما كان لهم رايتهم. كتب المؤلف الأجنبي التقدمي س. هافان متطرقاً إلى حركة الكرد هذه يقول: ((تستأثر هذه الانتفاضة باهتمام خاص من حيث تنظيمها الرفيع، الذي تم التوصل إليه بوحدة المجموعات الكوردية في مؤتمر أغري – داغ. وفي الوقت ذاته أصبحت هذه المنظمة أكثر قرباً من منظمة جماهيرية موحدة))[٧٣]

اتسع نطاق منطقة الانتفاضة تدريجياً. وفي هذه الظروف سلكت السلطات التركية، كما فعلت على الدوام، طريق المناورة واقترحت على إحسان نوري إجراء مفاوضات سلمية.

في أواسط أيار عام ١٩٢٨، شكل المجلس التركي لجنة ((مصالحة)) تضم ١٢ نائباً وعدداً من المسؤولين في الولايات الشرقية. التقت هذه اللجنة مع الوفد الكوردي برئاسة إحسان نوري

---

(٧١) صاصوني، الحركة الكوردية القومية...، ص٢٧٨.

(72) Dersimi ،Kurdistan Tarihinde Dersim ،1952 ،p. 247.

(73) Gavan ،Kurdistan: Divided Nation of the Middle East ،P. 21.

في بلدة شيخلي – كوبري (في منطقة محايدة تفصل الثوار عن القوات التركية). وأكد أعضاء اللجنة لإحسان نوري بأن الحكومة ستعلن عفواً عاماً عن الثورا وعرضوا عليه منصباً رفيعاً في الدولة، على أن يستسلم الكرد للقوات التركية مقابل ذلك.

رفض الوفد الكوردي اقتراحات لجنة المصالحة. وشدد على أن الشرط الوحيد لوقف النزاع هو اعتراف تركيا بحقوق الكرد القومية، وانتهت المفاوضات دون أن تسفر عن أي نتيجة[٧٤]

في كانون الثاني عام ١٩٣٠ نشر إحسان نوري باشا مقالاً في صحيفة ((أغري))، دعا فيه جميع الكرد إلى تقديم المساعدة للثوار بالسلاح والمؤن[٧٥] وفي الوقت ذاته نشرت قيادة الانتفاضة (إدارة أرارات) نداءاً بين الكرد في تركيا والعراق وسوريا، دعتهم فيه إلى الوحدة في النضال من أجل التحرر من الاضطهاد التركي، وقد ارسلت صورة عن النداء إلى عصبة الامم. وجاء فيه: ((أيها الإخوة الكرد، عليكم أن تكونوا جديرين بأمة عظيمة، كيف أنتم، أيها الشعب النبيل، تستطيعون العيش عبيداً، تابعين للأتراك، وقد نالت الامم الأخرى استقلالها... اتحدوا في النضال. لقد بدأنا بتحرير إخواننا من الظلم التركي، لكي نحرر الأراضي، التي هي لنا منذ قرون طويلة))[٧٦]

في أوائل عام ١٩٣٠ كانت معظم الولايات الشمالية – الشرقية في ايدي الكرد عملياً. واضطرت حكومة أنقرة لتجنيد قوات عسكرية ومادية وفنية كبيرة لقمع الانتفاضة.

وفي ٦ نيسان عام ١٩٣٠ دحر الثورا في كيري فصيلة تأديبية جهزتها القيادة العسكرية التركية. كما باءت بالفشل محاولة الكماليين في استخدام العشائر الكوردية الاخرى ضد الثوار. وبالمقابل فإن بؤرة الانتفاضة الكوردية في منطقة جبل أرارات أخذت بالتوسع، الأمر الذي أثار قلقاً كبيراً لدى حكومة أنقرة. وسلكت الحكومة طريق تعبئة قوات ووسائل كبيراً لإلحاق الهزيمة بالثورا. فقد شرعت القيادة العسكرية التركية في الاستعداد للعمليات القتالية، بعد أن حصلت على تعزيزات. منيت القوات الحكومية بالفشل إثر معارك ضارية استمرت شهراً تقريباً. فقد وقع في الأسر ألفاً عسكرياً، وغنم الكرد ٦٠ رشاشاً و ٢٤ آلية عسكرية، وأسقطوا ١٢

---

(٧٤) صاصوني، الحركة الكوردية القومية...، ص٢٨١.

(٧٥) صاصوني، الحركة الكوردية القومية...، ص٢٨١.

(76) Arfa ،The Kurds... ،p. 41.

طائرة[٧٧].كل ذلك أثار قلقاً جدياً لدى السلطات التركية،التي زادت عدد قواتها في منطقة الثورة من٤٥ ألف رجل إلى ٦٠ ألف رجل[٧٨].

وفي حزيران تمكنت القطعات الحكومية، وبدعم جوي، من دفع الكرد إلى المناطق الجبلية الوعرة على الحدود الإيرانية – التركية. لكن الكرد من منطقة ماكو الحدودية (إيران)، قدّموا المساعدة للثوار وظهروا في مؤخرة القوات التركية. لقد أرغم الموقف الخطير الناشيء، القيادة العسكرية التركية على رفع الحصار عن كيري مؤقتاً، وأرسلت القوات لإخماد بؤرة جديدة لانتفاضة كوردية، التي توسعت دائرتها سريعاً في مناطق باشكاله، وسراي، ووبغريكالا، وارجيش، وباتنوتس، ووان وزيلان وغيرهما من المناطق، التي قدم سكانها حوالي عشرة آلاف مقاتل. ولأجل قمع هذه الانتفاضة، التي تعيد إلى الأذهان، أحداث ثورة عام ١٩٢٥، أرسلت القيادة العسكرية التركية قطعات عسكرية كبيرة. استمرت العمليات لقمع الانتفاضة شهراً،ولم تنته إلا في أخواخر تموز عام ١٩٣٠. ولم يتمكن الأتراك في بعض المعارك من تحطيم فصائل الثوار، بقدر ما شتتوا قواهم في الجبال. وبدأ تنكيل وحشي ضد الكرد. وكقاعدة عامة، قتل الأتراك جميع الذين اشتبه بهم في المشاركة في الانتفاضة. وحسب إحصائيات السلطات التركية فقد قتل أكثر من ثلاثة آلاف كوردي، ففي وادي زيلان وحده تم قطع رأس ١٥٥٠ شخصاً وأحرقت ٢٠٠ قرية في منطقة أرجيش، ولم تسلم قرية واحدة في أراضي باتنوتس، كما صادرت القوات التركية المواشي من الكرد عنوة[٧٩].

وفي تموز عام ١٩٣٠، عندما شنت القيادة العسكرية التركية هجوماً واسعاً على منطقة الانتفاضة، اجتازت عدة فصائل كوردية من سوريا والعراق (حوالي ألف مقاتل) الحدود التركية، وتوغلّت في منطقتي ماردين ومدياد الجبليتين، وكذلك في وادي سورتش[٨٠]. لكنها لم تتمكن من تخفيف شيء عن وضع الثوار في منطقة أرارات، واضطرت تحت ضغط قوات الكماليين المتفوقة إلى مغادرة هذه الاراضي. بعد أن نكلت القيادة العسكرية التركية بالكرد في

---

(77) K. August ،Le Pays de Kemal Ataturk ،LPZ. 1938 ،P.30.

(78) Kinnane ،The Kurdis and Kurdistan ،p. 31

(٧٩) فاسيلييف، ((أسباب الانتفاضات الكوردية والقوى المحركة لها)). ص١١١.

(80) Dersimi ،Kurdistan Tarihinde Dersim ،1952 ،p. 251.

هذه المناطق، أخذت تحشد قواتها في منطقة كيري، حيث كان هناك ثلاثة آلاف من المقاتلين الكرد.

في الوقت ذاته ظهرت في الصحافة التركية ملاحظات ومقالات، حاولت فيها اتهام إيران بالتغاضي عن الثوار الكرد وبموقف معادٍ لتركيا. وكتبت صحيفة ((حاكميتي ميللي)) شبه الرسمية تقول: ((تتصف الحركة الأخيرة بأنها أثيرت ليس من قبل عناصر محلية، بل من عصابات مسلحة خارج حدودنا. والرأي العام التركي لا يستطيع أن يفهم، بأية طريقة جرى على أراضي دولة مجاورة تنظيم عصابات كثيرة بهدف غزو أراضينا، وبأية طريقة تمكنت هذه العصابات، بعد اجتيازها للحدود، من الحفاظ على الاتصال مع منظمتها المركزية))[٨١]

أمّا صحيفة ((ريبوبليك)) فقد كتبت بلهجة شديدة: ((إذا لم تكن إيران قادرة على تلقين درس للعصابات المسلحة على أراضيها، فلا يحق لها أن ترفض إذا لقن الآخرون هذا الدرس))[٨٢]

بيد أن الصحافة التركية عبثاً تذمرت من سياسة إيران، فمنذ شهر إيران عام ١٩٣٠ سمحت الحكومة الايرانية للقوات التركية بعبور الأراضي الإيرانية والوصول إلى مؤخرة الثوار. وبعد أن تقدمت القطعات التركية على خط بارزكان – بارمكايا – أيبيك – دونبات – كيري، قطعت خطوط اتصال الكرد. واستمر هجوم الأتراك على كيري بمساعدة الطيران النشيطة من الخامس من أيلول وحتى الخامس عشر منه عام ١٩٣٠

تمكن الكرد من صدّ هجوم القوات التركية في عدد من المعارك. غير أنهم، ونتيجة تفوق الكماليين في العدد والعدة، غادروا كيري، والتجأوا إلى مناطق أرارات الجبلية الوعرة. وبعد اخماد بؤرة الانتفاضة هذه نشرت صحيفة ((ميللت)) على صفحاتها صورة تشير إلى قبر في أعلى جبل أغري عليه عمامة كوردية (كولاف) منصوبة على شاهد القبر مكتوب عليه ((إن كوردستان الخيالي (الاسطوري) مدفون هنا))[٨٣] لم يعتبر هذه الصورة الكاريكاتورية سوى عن رأي الصحافي التركي، وليس عن وضع الكرد الحقيقي، الذين رغم التنكيل الوحشي، واصلوا نضالهم في سبيل الحقوق القومية.

---

(81)Hakimiyeti Miliye ،8/7/1930.

(82) Republique ،6/7/1930.

(83)E. K. Bedir Khan ،La Question Kurde ،Paris. 1959 ،p. 76.

قضت القوات التركية على عدة مئات من المقاتلين الكرد، بعد أن واصلت سياسة الابادة الجماعية. كما قضت على العائلات الكوردية، التي وقعت في الأسر دون رحمة أو شفقة بالشيوخ والنساء والاطفال.

شددت البرجوازية التركية، في مرحلة الانتفاضة الكوردية، من دعايتها الشوفينية نحو أقليات البلاد القومية. ففي ٣٠ آب عام ١٩٣٠ أكدّ رئيس الوزراء عصمت باشا، أثناء إلقائه خطاباً بمناسبة افتتاح الخط الحديدي في سيواس، ((أن الامة التركية وحدها تستطيع أن تتقدم بمطالب الحقوق العرقية والجنسية في هذه البلاد، ولا تمتلك أية عناصر أخرى هذا الحق)) (٨٤)

وتحدث وزير العدل محمود عزت بك( أمام ناخبيه في أوديميش ) بصراحة أكثر، حين قال: ((نحن نعيش في تركيا، أكثر دول العالم حرية. إن نائبكم الذي يتحدث لكم بكل صراحة عن آرائه، لم يستطع أن يجد جمهوراً أفضل، ولهذا لن أخفي مشاعري. التركي هو السيد والمالك الوحيد في هذه البلاد، وللأتراك غير الانقياء من حيث الأصل حق واحد: هو أن يكونوا عبيداً وخدماً. فليتذكر هذه الحقيقة الصديق والعدو، ولتعرفها حتى الجبال)) (٨٥)

بهذه الروح الشوفينية كتبت الصحافة التركية أيضاً. ففي ١٠ آب عام ١٩٣٠ كتبت صحيفة ((حاكميتي ميللي)) تقول: ((لا يشك أحد في أننا نعتبر مثل هذا المطالب: (حول استقلال كوردستان) من جانب هذا القطيع من الوحوش المفترسة دعاية صرفة، فبالنسبة إلى الشعب، الذي لا يزيد قاموسه اللغوي على مئتي كلمة فإن المنطقة الوحيدة الصالحة للحكم الاداري الذاتي هو وسط افريقيا، أو إحدى صحاريها التي يعيش فيها أشباه القرود وأشباه الناس. لكن آسيا، مهد الحضارات القديمة، لا يمكنها السماح بمثل هذا الادعاءات. وإن كل من يسمح لنفسه أن يرغب في ذلك فإنه يستحق السحق لأجل الأمن العام، علماً أنه هكذا تجري معاملتهم)) (٨٦)

---

(84)The Manchester Guardian ،31/8/1930.

(٨٥) المصدر السابق، ١٩/٩/١٩٣٠

(٨٦) نشرة صحفبة للشرق الأدنى، العددان ١٣-١٤، ١٩٣٢، ص٧٣.

في الأول من تشرين الثاني عام ١٩٣٠ أعلن مصطفى كمال، أثناء افتتاح مجلس الامة التركي الكبير، وهو يحلل الوضع الداخلي، أن الأحداث الجارية في شرق تركيا (كان يقصد انتفاضة الكرد) ((هددت استقلالنا)) [٨٧].

وهكذا رأت الأوساط التركية الحاكمة نضال الشعب الكوردي في سبيل حقوقه القومية تطاولاً على استقلال تركيا.

كتبت صحيفة ((زرايا فوستوكا)) بتاريخ ٢٠ آذار عام ١٩٣١، وهي تستعرض نتائج الإجراءات التأديبية للحكومة التركية، أن القوات التركية دمرت ما لا يقل عن ٢٠٠ قرية وبلدة كوردية، كما قتلت عدة آلاف من الثوار الكرد. وبلغ عدد الضحايا مع العائلات ١٠-١٥ ألف شخص[٨٨]. وحسب إحصائيات لجنة ((خويبون)) فإن الفصائل التركية التأديبية، قد دمرت ٦٦٠ قرية، واحرقت ١٥٢٠٦ دور للسكن[٨٩].

وفي ٢٢ أيار عام ١٩٣٢ أصدرت محكمة أضنة حكماً بشأن قضية الثوار، الذين تم القبض عليهم في مناطق أرارات. وقد حكم على ٣٠ شخصاً بالإعدام شنقاً، وعلى ٥٨ شخصاً بالسجن لفترات مختلفة.

بينت انتفاضة أرارات نسبياً المستوى الرفيع لوعي الكرد السياسي ونضجهم. فهي وإن لم تكن أوسع نطاقاً من ثورة الشيخ سعيد، فلقد كانت، من حيث مستوى نضوجها السياسي وهدفها النهائي الواضح، وهو إقامة جمهورية كوردية، تشغل مقاماً أرفع من الحركات السابقة. لقد تطورت الانتفاضة في أرارات تحت شعار جمهورية كوردية مستقلة. وكانت تقودها من الناحيتين السياسية والعسكرية منظمة ((خويبون))، التي كانت تضم المثقفين الكرد (من العسكريين والمدنيين) والرجوازية التجارية، وممثلو الفئة الوطنية من الأعيان الإقطاعيين. ومما كان يوحد بين جميع هذه القوى هو الحقد على الأوساط التركية الحاكمة، التي استرشدت بالقومية المتطرفة، ومارست سياسة شوفينية صارمة، وتجاهلت حقوق شعوب تركيا الأخرى وطموحاتهم.

---

(87) Ataturkun soykev ve demecleri ،cilt I. Istanbul ،1945 p. 349.

(٨٨) نشرة صحيفة الشرق الأدنى، العدد١٢، ١٩٣١، ص١٤.

(٨٩) المصدر السابق، العددان ١٣-١٤، ١٩٣٢، ص٧٣.

## الحركة في كوردستان (الجنوبية) العراق (ثورة محمود برزنجي)

تميز النصف الثاني من الثلاثينات بقيام حركات كوردية اقليمية ومجزأة ضد الحكم الهاشمي وحماته الإنكليز. وقد استغلت الحكومة الهدوء النسبي لتوطيد مواقعها في كوردستان، حيث ضاعفت عدد المراكز البوليسية، والوحدات العسكرية، وإصلاح الطرق. كانت جميع هذه الإجراءات تتوخى أهدافاً عسكرية استراتيجية.

ورغم أن ولاية الموصل قد ضُمّت الى الدولة العراقية شريطة أن ((تأخذ الحكومة العراقية بالحسبان خصائص الكرد القومية، فإن الأوساط العراقية الحاكمة لم تنفذ توجيهات عصبة الأمم)) هذه وغيرها من البداية. وأصبح الاستياء الواسع وحركات الكرد موضوعاً لنداء ستة من النواب الكرد إلى رئيس الوزراء مع مذكرة تقريرية حول مماطلة الحكومة في تنفيذ توصيات عصبة الأمم. ((كما تضمنت هذه المذكرة مطالب زيادة اعتمادات حاجات التعليم في المناطق الكوردية، وصياغة شكل جهاز اداري موحد للحكم في كوردستان العراق، وزيادة الاعتمادات لحاجات كوردستان الاجتماعية)) [٩٠].

ولم يكن التوتر الدائم في كوردستان الجنوبية ظاهرة متميزة أثناء الحركات الكوردية المسلحة فحسب، فقد أرغم استياء الجماهير الكوردية الواسع من سياسة الحكم الهاشمي وسلطات الاحتلال البريطانية، حتى أولئك الزعماء الكرد، الذين اتخذوا عادة موقفاً مهادناً من سياسة لندن وبغداد في المسألة الكوردية، على القيام بحركات مكشوفة.

وهكذا، ففي أوائل عام ١٩٢٩ قدم أربعة من النواب الكرد في البرلمان العراقي المطالب التالية إلى رئيس الوزراء والمندوب السامي: ١- إنشاء لواء جديد في الشمال، مع دهوك بصفة جهاز اداري" ٢- رصد ٢٠٪ من الدخل القومي سنوياً لتطوير المناطق الكوردية" ٣- جعل التعليم باللغة الكوردية إلزامياً" ٤- سحب القوات الحكومية من كوردستان العراق (باستثناء قوات البوليس)" ٥- ضم ممثلين كورديين اثنين إلى عداد الحكومة العراقية[٩١]

(٩٠) كمال مظهر أحمد ، الحركة القومية – التحررية في كوردستان العراق...، ص١٣٠.

(91) E. Maine ،Iraq from Mandate to Independence ،London ،1935 ،p.136.

عقد قادة الحركة الكوردية من وقت لآخر الآمال وبسذاجة على الدولة المنتدبة، أي على إنكلترا، مدركين أنهم لا يتمكنون عملياً من نيل الحقوق القومية اعتماداً على قواهم الخاصة ودون مساعدة خارجية. وعلاوة على ذلك رأي الشيخ محمود أن ثمة تناقضات بين مخططات الاستعمار البريطاني والعراق، وأراد استغلال هذه التناقضات لصالحه. إلا أن الأحداث التي جرت بعد معاهدة عام ١٩٣٠، بينت أن السلطات البريطانية هي التي استغلت الشيخ نفسه.

في ٣٠ حزيران عام ١٩٣٠ جرى التوقيع على المعاهدة الأنكلو – عراقية. عكست هذه المعاهدة وقبل كل شيء مصالح الاستعمار البريطاني، ورأت فيها الأوساط العربية التقدمية وسيلة للحفاظ على السيطرة في الظروف الجديدة. وفي ما يتعلق بالكرد فإنهم أرسلوا، بعد نشر نص المعاهدة، عرائض كثيرة إلى عصبة الأمم. ولأجل انفراج الموقف أرسل مسؤولون عراقيون وإنكليز لإقناع الكرد بصدق وعودهم، التي لم يصدقها أحد.

وبما أن المعاهدة الجديدة أيضاً التزمت الصمت التام حيال مطالب الكرد، فقد قامت في كوردستان موجة من الاحتجاجات ضد استمرار السياسة المعادية للكورد، التي ينتهجها الاستعمار البريطاني وأتباعه العراقيون. وقد جرت في مدن كوردستان المختلفة اجتماعات ومظاهرات أدان المشاركون فيها، وبشدة، مخططات الاستعمار البريطاني والرجعية المحلية. واتخذت الأحداث في السليمانية، طابعاً عاصفاً، بوجه خاص.

في ٦ أيلول عام ١٩٣٠ أعلن معظم سكان السليمانية والمناطق المجاورة مقاطعتهم للانتخابات البرلمانية القادمة بالإجماع. وعقد أمام مقر المتصرف اجتماع تحت شعاري ((يسقط الاستعمار)) و((الحرية لكوردستان))[٩٢]، تطورت الأحداث سريعاً، وعندما بات واضحاً أن البوليس عاجز عن التغلب على حركات الكرد، أدخلت القوات العسكرية. وراح البوليس والفصائل العسكرية يطلقون النار على السكان الأبرياء، وقتل حوالي ٢٠ شخصاً من الكرد، كما جرح الكثيرون منهم. ودخل اليوم السادس من أيلول في التاريخ باسم ((اليوم الأسود)) (روزا ره ش).

---

أ. م. ميتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب الانكليزي، موكسو، ١٩٦٩، ص٢١٠.

(٩٢)كمال مظهر أحمد ، الحركة القومية – التحررية في كوردستان العراق ...، ص١٤٧

ضاعفت أحداث السادس من أيلول من حدة الموقف أكثر من ذي قبل، وقرر محمود برزنجي، مستغلاً الوضع الناشئ، رفع راية الكفاح المسلح من جديد، وقدم إلى العراق من منطقة حدودية في إيران.

انتشر نبأ الأحداث الدامية في السليمانية انتشار النار في الهشيم، في شتى أرجاء كوردستان الجنوبية، وبدأت الحركات العفوية للجماهير الكوردية. لقد بعث نهوض النضال التحرري في كوردستان، في لحظة كان الوضع في العراق بالذات ينذر بالخطر، القلق لدى بريطانيا والحكومة العراقية. ودحر المقاتلون الكرد الفصائل التأديبية الأولى للقوات العراقية. استغلت السلطات البريطانية فشل القوات العراقية في صراعها ضد الثوار الكرد كـ ((برهان على ضرورة وجود قوات إنكليزية)) بصفتها وسيلة ناجحة لقطع دابر ((الخطر الكوردي)) جلبت غارات القوى الجوية الإنكليزية الكثيفة ويلات جديدة للشعب الكوردي الذي عانى كثيراً.

في ٣٠ تشرين الأول عام ١٩٣٠ وجه محمود برزنجي والضابط الكوردي الرائد محمود جودت بياناً إلى عصبة الأمم حول الوضع في كوردستان الجنوبية، جاء فيه: ((نحن الموقعون أدناه ممثلو الأمة الكوردية في العراق نرجو إطلاع عصبة الامم على بياننا هذا، حول أننا لسنا قادرين على تحمل تلك الشروط، التي تفرضها علينا الحكومة العربية، إننا نعاني بلا انقطاع من الملاحقات والطغيان، ولا نستطيع ثني أبناء جلدتنا عن عمليات نشيطة ضد المستبدين.

باسم الانسانية علينا أن نبيّن للعالم أجمع أن الامة الكوردية العريقة والأبية، وكذلك الأقليات القومية المضطهدة الأخرى في العراق سيتم حمايتها من الإهانات اللاحقة. إننا نأمل أن تحافظ بريطانيا أثناء الأحداث القادمة على حيادها تجاهنا وألاّ تقف ضد طموحاتنا العادلة)) [٩٣]

ولم تفسر النبرة الهادئة تجاه إنكلترا في هذا البيان بحب الشيخ محمود لها أبداً. فقد سعى القادة الكرد بنبرتهم الهادئة إلى التوصل، ولو إلى موقف حيادي لبريطانيا العظمى إزاء المسألة الكوردية. ولكن، بديهي، أن هذه الآمال لم تكن تستند إلى اساس واقعي. وكما كان دائماً، فإن شكوى الكرد المناضلين في سبيل حقوقهم القومية وطلبهم ظلاً بلا اهتمام .فالدول الاستعمارية الكبرى، التي كانت عصبة الامم ألعوبة في أيديها بقيت غير مكترثة بمطالب الكرد.

---

(93) Near East ،15/1/1931.

وفي الوقت ذاته اتخذت الثورة في كوردستان الجنوبية طابعاً متواصلاً، فالسلطات العراقية والبريطانية التي لم تكن ترغب طويلاً نشر أي شيء عن الأحداث في كوردستان اضطرت في نهاية عام ١٩٣٠ إلى نشر مواد من ((الجبهة الكوردية)) [٩٤]

في أواخر عام ١٩٣٠ وأوائل عام ١٩٣١، جرى بين الثورا الكرد والقوات الأنكلو – عراقية عدد من المعارك. وواصل الكرد القتال بعد أن تكبدوا خسائر فادحة. في ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٣١ توجهت القوات العراقية وفصائل من البوليس إلى منطقة خورمال لعرقلة انتشار الانتفاضة. وفي أوائل شباط اصدرت الحكومة العراقية بياناً عن معارك جديدة في كوردستان. لم تكن قوات الشيخ محمود قادرة على تحقيق النجاح في الصراع ضد القوات البريطانية التأديبية الكثيرة العدد والمزودة بالعتاد تزويداً جيداً. أكدت الحكومة العراقية الملكية في بياناتها المنشورة بوجه خاص على دور القوات البريطانية المسلحة في إخماد مقاومة الكرد، مشيرة بذلك إلى ضرورة ((التحالف في بريطانيا)). في آذار صدر بيان مذيل بتوقيع الملك فيصل حول الجبهة الكوردية جاء فيه: ((قامت القوات الجوية الإنكليزية في ٣ كانون الثاني وحتى السابع عشر منه بتسع جولات استطلاعية فوق مواقع الشيخ محمود الثائرة، ورغم سوء الأحوال الجوية كانت نتائجها جيدة للغاية. في ١٧ كانون الثاني تم تعيين ضابط بريطاني جديد، قائداً للقوى الجوية البريطانية في كركوك. وقامت هذه الوحدات من سلاح الجو وحتى ٢١ كانون الثاني بقصف مواقع الثوار))[٩٥].

لاقت الأحداث في كوردستان الجنوبية عطفاً وتأييداً قوياً في أجزاء كوردستان الأخرى. فقد قدم الكرد في تركيا وإيران وسوريا في أحيان عدة المساعدة المادية لأشقائهم في العراق. وفي هذا الصدد تستأثر بالاهتمام الانباء المنشورة في الصحف عام ١٩٣١. فقد أعلنت الصحافة أن ((الكرد السوريين يستغلون كل مناسبة لتقديم المساعدة إلى اشقائهم، فمنذ فترة قصيرة قرأوا الفاتحة على أرواح الشهداء في الجامع الأموي وبجوار قبر صلاح الدين الأيوبي، وألقوا الكلمات وجمعوا الأموال للكورد، وتوجهوا إلى الثورا بنداءات تثير حماستهم))[٩٦] وتوجهت الحكومة التركية التي استبدّ بها القلق من نضال الكرد في العراق بمذكرة خاصة إلى الحكومة العراقية

---

(٩٤) حوليات الوطن، ١٩٣١/١/٢٢.

(٩٥) أراتش، ١٩٣١/٣/٢٠.

(٩٦) المصدر السابق، ١٩٣١/١/٢٧.

((حول عدم الحماية الكافية للحدود)). وأشير فيها إلى أن الكرد العراقيين يعبرون ويقدمون المساعدة إلى اشقائهم في تركيا. وجاء في المذكرة ((أن الكرد في هذه الأثناء يحاولون القيام بأعمال تخريبية لصالح قوات الكرد في منطقة أرارات، والتي حكم الأتراك عليها بالفشل)) [٩٧].

كانت الأوساط التركية الحاكمة قلقة جداً من اتساع نطاق الحركة التحررية الكوردية وطلبت بإلحاح من حكام بغداد ((سحق الكرد قبل حلول الربيع)). كان واضحاً تماماً أن العراق يتخذ تحت ضغط تركي شديد، تدابير استثنائية لنزع السلاح من الفصائل الكوردية في جبال الموصل وقمعها. إلا أن جميع هذه المحاولات كانت عديمة الجدوى)) [٩٨]. في ربيع وصيف عام ١٩٣١ وجّه الثوار الكرد ضربات مؤثرة إلى الفصائل التأديبية للقوات العراقية. وفي إحدى المعارك في جبال هورامان تراجع الثوار الكرد باتجاه كوردستان إيران، تحت ضغط القوات الأنكلو – عراقية، بعد أن تركوا في ساحة القتال عشرات القتلى. إلا أن الفصائل الإيرانية المسلحة كانت لهم هنا بالمرصاد. كتبت صحيفة طاشناق ((أراتش)) وهي تستشهد بما أعلنته وكالات الأنباء الأجنبية: ((بات واضحاً أن الفصائل المسلحة في إيران والعراق ستتحد في الأيام القادمة بهدف القضاء على الثوار الكرد)) [٩٩]. وبدأت في العراق اعتقالات جماعية شملت المتعاطفين مع الثوار

في أواخر أيار عام ١٩٣١ وصلت أنباء عن اعتقال عدد كبير من الكرد في السليمانية. ويستأثر بالاهتمام خبر مؤداه، أنه جرى عدا الكرد، الذين وجهت إليهم تهمة المشاركة في مخططات إقامة دولة كوردية على حساب الأراضي التركية والإيرانية والعراقية، اعتقال عدد من الأرمن والآشوريين لصلاتهم بالحركة الكوردية [١٠٠] وفي أثناء هذه الأحداث العاصفة علم الشيخ محمود،أن الطريق الوحيد لانسحابه إلى قرية بيران على الحدود الإيرانية، قد سدتها القوات المسلحة الإيرانية. وضاعفت الوحدات العراقية التأديبية من ضغطها على الثوار بعد أن نسقت أعمالها مع القوات الإيرانية المسلحة.

---

(٩٧) زاريا فوستوكا، ١٩٣٠/٣/٢.

(٩٨) أراتش، ١٩٣٠/٤/٢.

(٩٩) المصدر السابق، ١٩٣١/٨/١٤.

(١٠٠) المصدر السابق، ١٩٣١/٦/١٤.

لقد تقرر مصير حركة الكرد بقيادة محمود برزنجي. فقد نشرت الصحيفة الإنكليزية ((تايمز)) تفاصيل استسلام محمود برزنجي، مشيرة إلى أنه اقترح في اواسط أيار عام ١٩٣١ اللقاء بالجانب البريطاني. ووصل الشيخ من بيران إلى بنجوين بإذن خاص، حيث استقبله المتصرف والنقيب البريطاني هولت، الذي كان سكرتير المندوب السامي البريطاني للشؤون الشرق. وكفلا الأمن للشيخ وأفراد أسرته، وسرعان ما وصل الشيخ إلى السليمانية.

كان موقف السكان الكرد من وصول قائد نضالهم التحرري متميزاً. فقد أبدى السكان المحليون تعاطفاً كبيراً مع الشيخ محمود، حيث خرجوا إلى الشوارع، للترحيب به))[١٠١] وقررت السلطات الأنكلوا – عراقية عزل قائد النضال التحرري بغية تفادي ((اضطرابات جديدة)) .فقد أرسلت الشيخ محمود من السليمانية إلى بغداد على متن طائرة برفقة ضابط إنكليزي، ومن ثم إلى مدينة أور في جنوب البلاد. واضطر الشيخ محمود، الزعيم الأسطوري للحركة الكوردية التحررية، للعيش في مدينة سماوة. كتبت صحيفة ((زاريا فوستوكا)) تقول: ((يدل النقل السريع للشيخ محمود من كوردستان على أنه كان يبعث الذعر في نفوس المستعمرين المستبدين، حتى عندما كان رهن الاعتقال. فالاستقبال الذي لاقاه الشيخ محمود من سكان السليمانية هو أفضل شاهد على أن الحقد الدفين على الاستعمار البريطاني والنضال الحازم المعادي للاستعمار يبقى في أفئدة الشعوب التي تسكن العراق)) [١٠٢]

وهكذا انتهت الموجة الجديدة للنضال القومي التحرري الكوردي بالإخفاق.

ومن بين الأسباب المؤدية إلى فشل حركة كوردية أخرى، يمكن إبراز ما يلي: ١-المستوى المتدني للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية – السياسية في كوردستان، الذي كان من نتائجه غياب وحدة العمل بين المقاتلين في سبيل التحرر القومي، وغياب قيادة جماعية لنضال الكرد، يعمل وفق برنامج ثوري – ديمقراطي قادر على النهوض باوسع فئات المجتمع الكوردي (في هذا الصدد نعيد إلى الأذهان أن القيادة الكوردية الإقطاعية ورجال الدين لعبوا في بعض الأحيان دوراً معيناً في حسم الصراع ضد قوى الشيخ محمود). ٢- التفوق الكبير للقوات الأنكلو – عراقية على الكرد في العدد والعدّة. ٣- تدخل تركيا وإيران النشيط في الصراع ضد الحركة الكوردية التحررية، هذا التدخل الذي لم يحرم الحركة من تأييد الكرد في هاتين الدولتين وحسب،

(١٠١) تفليسكي ليستوك، ١٩٣١/٦/٢

(١٠٢) زاريا فوستوكا، ١٩٣١/٦/٢.

بل من الاتصالات مع العالم الخارجي، الأمر الذي أدى إلى تعقيد وضع المقاتلين الكرد الصعب. كتبت صحيفة ((أيرينيك)) وهي تتطرق إلى الاجراءات المعادية للحركة الكوردية التي اتخذتها تركيا الكمالية، أن ((انتفاضة الكرد في العراق تخشاها تركيا أكثر من العراق...))[١٠٣] وكتبت صحيفة ((زاريا فوستوكا)) في ذلك الحين معقبة على سياسة الأوساط الإيرانية والعراقية الحاكمة في توحيد جهودها في الحرب ضد النضال الكوردي القومي — التحرري تقول: ((ترتدي ملحمة الشيخ محمود جانباً إرشادياً أيضاً. فقد بينت تعاون السلطات الفارسية المكشوف مع السلطات البريطانية في محاربة حركة معادية للإمبريالية))[١٠٤]

ورغم فشل حركات الكرد بقيادة الشيخ محمود، فإنها تركت أثراً عميقاً في كوردستان. وساعد النضال التحرري الجماهير الكوردية وإلى حدٍ كبير معرفة أعدائها الحقيقيين، وساهمت في التطور القادم لعملية التوحيد القومي للكورد.

في أعقاب إخماد الحركات الكوردية القومية التحررية في العشرينات وتقوية أنظمة الحكم في البلدان التي اقتسمت كوردستان، أخذوا في العراق يمارسون سياسة أكثر شدة. وقد تمسك كل من العراق وبريطانيا بهذا النهج السياسي. وتبين أن جميع ((الضمانات)) بشأن احترام حقوق الأقليات وهم. وما يدل على ذلك هو قيام حركات كوردية تحررية جديدة بعد إلغاء الانتداب الانكليزي.

كما لعب الاستعمار البريطاني دوراً مشيناً في مصير الأقلية الآشورية التي عانت كثيراً، إذ رفضت الحكومة العراقية الواقعة تحت الحماية البريطانية، رفضاً مطلقاً الاعتراف بأية حقوق قومية بالحكم الذاتي للآشوريين. وقد استخدم الإنكليز في البداية الوحدات الآشورية ضد الحركة القومية — التحررية الكوردية والعربية، ووعدوا الآشوريين مقابل ذلك بالحكم الذاتي، وحتى بدولة مستقلة. ومن ثم لم يقوموا بتأليب السلطات العراقية ضد السكان الآشويين وحسب، بل والإقطاعيين الكرد الرجعيين والشيوخ. ولعب الجنرال بكر صدقي وغيره من الإقطاعيين الكرد الرجعيين دوراً مشيناً في مذبحة الآشوريين بوجه خاص.

رغم النداءات العديدة إلى عصبة الأمم وإلى حكومتي إنكلترا والعراق، لم يرغب العراق الاعتراف بمار شمعون زعيماً دنيوياً للآشوريين وحسب، بل زعيماً دينياً في العراق أيضاً. واعتباراً

---

(١٠٣) أيرينيك، ١٩٣١/٢/٢٥.

(١٠٤) زاريا فوستوكا، ١٩٣١/٦/٢.

من الثلاثينات راح القادة الآشوريين يربطون مصيرهم أكثر فأكثر بنضال الكرد في سبيل الحقوق القومية – الديمقراطية.

أصبحت منطقة بارزان منذ بداية الثلاثينات إحدى مناطق الحركات الكوردية الكثيرة في سبيل الحقوق القومية. فقد اتصف البارزانيون منذ عهد الإمبراطورية العثمانية بعدم الخضوع، وتمتعوا عملياً بوضع شبه مستقل. لوحظ خلال أعوام ١٩٢٨-١٩٣١ الاستياء الدائم في بارزان. ففي اللحظة التي اخمدت فيها ثورة محمود برزنجي، ارتفعت راية النضال التحرري في بارزان. في آذار عام ١٩٣١ بدأت في بارزان والمناطق المتاخمة لها الاضطرابات بين صفوف السكان الكرد، وإثر عدة حملات تأديبية قامت بها السلطات العراقية والبريطانية ضد الكرد في حزيران عام ١٩٣١، زار ممثلوا السلطات الإنكليزية منطقة بارزان والتقوا مع قائد الثوار الكرد أحمد بارزاني، واقترحوا عليه باسم الحكومة العراقية وقف الانتفاضة[١٠٥] رفض أحمد بارزاني طلب الحكومة وقرر في شهر تموز من العام نفسه مهاجمة القوات الأنكلوا – عراقية.

كما وقف الإقطاعي الكوردي الشيخ رشيد برادوست وبتحريض من عملاء الإنكليز ضد قوات أحمد بارزاني، وتوجهت إلى منطقة بارزان وحدات كبيرة من القوات العراقية المسلحة، والقوى الجوية الإنكليزية. ولم تجلب عدة معارك دامية النجاح لهذه القوات. فالثوار، الذين استخدموا وبمهارة أساليب حرب الانصار، ودمروا كتيبة من الجيش العراقي وكما نوه لونغريغ، فإن فصيلة من الجيش العراقي، التي وصلت إلى منطقة بارزان نفسها قد ((منيت بالفشل، ونجت عملياً من الدمار التام بفضل تدخل الطيران الحربي))[١٠٦].

نكلت القوى الجوية البريطانية بالكرد بشدة، دون رأفة بالنساء والأطفال والشيوخ. فقد تعرضت ((منطقة عمليات الشيخ أحمد بارزاني لقصف شديد مع استخدام القنابل الموقوتة، وقضت حتى على الماشية من الجو)) [١٠٧] إن الهدوء الذي خيم خلال فصل الشتاء، انتهى في ربيع عام١٩٣٢، واستؤنفت العمليات العسكرية وبشدة بين حملات الحكومة التأديبية والإنكليز من جهة، والكرد من جهة أخرى.

---

(١٠٥) الأرشيف الحكومي المركزي لثورة اكتوبر.

(106) S. H. Longrigg ،Iraq ،1900 to 1950. A Political ،Social and economic History ،London ،1953. p. 196.

(١٠٧) المصدر السابق،ص٧٩.

لم تتمكن بطولة المناضلين الكرد، ولا إخلاصهم لقضية التحرر القومي، من ضمان النجاح في نضالهم العادل، فقد اندلعت الانتفاضة التي قادها أحمد ومصطفى البارزاني في تلك الفترة، عندما منيت حركة محمود برزنجي بالفشل. وكانت هذه الانتفاضات تحمل طابعاً محلياً. وقدمت القوات الجوية البريطانية، وكذلك السلطات التركية المساعدة للقوات العراقية، في عملياتها ضد الكرد. لقد قاتل الكرد قتالاً مستميتاً، وضربوا أمثلة في البطولة والإقدام، لكن قوى الطرفين المتصارعين لم تكن متكافئة، وأدّى تدخل الطيران الحربي الإنكليزي في القتال إلى تغيير ميزان القوى لصالح القوات العراقية. وكما أعلن مراسل مجلة فرنسية في بغداد في أيار عام ١٩٣٣، تمكن عشرة آلاف من الجنود العراقيين والبوليس من قهر أحمد بارزاني، فقط بفضل مساعدة الطيران البريطاني[١٠٨] شارك الأتراك بنشاط في الصراع ضد الكورد في المرحلة النهائية. وجاء في بيان رسمي لوزارة المستعمرات البريطانية والمنشور في حزيران عام ١٩٣٢ أن ((الشيخ أحمد قد سلم نفسه في ٢٢ حزيران للقوات التركية المقاومة مع قواته في بلاد ما بين النهرين[١٠٩] وفي تركيا، بعد عدة أيام من ((المجاملات)) مع أحمد بارزاني جرى اعتقاله مع أكثر من مائة شخص من أنصاره. وحسب شهادة يوسف مالك، أعدم شنقاً مائة شخص من رفاق أحمد بارزاني دون محاكمة أو تحقيق وقد تم تنفيذ هذه الإجراء الوحشي، الذي قامت به السلطات التركية ضد المناضلين الكرد في سبيل الحقوق القومية ((بناءً) على أن، هؤلاء، وكأنهم، قد ارتكبوا ((ذات يوم، قبل ١٨ عاماً جرائم في العراق، الذي كان يعتبر آنذاك جزءاً من الإمبراطورية العثمانية)) [١١٠]

بدأت الاشتباكات بين الكرد والقوات العراقية المسلحة، بعد أن صدق الكرد بيان العفو، الذي اصدرته الحكومة، وأخذوا بالعودة من تركيا إلى ديارهم، لكن البوليس العراقي ألقى القبض على قادتهم غيلةً على الحدود. وشنوا معارك حرب العصابات بعد أن ذهبوا إلى الجبال، لكن تم تقويض قوى الكرد. فالمقاتلون الكرد، الذين شدّدت القوات العراقية المسلحة، والقوات الجوية البريطانية ضغطها عليهم، وفي طوق معادٍ من قبل الدول التي قسمت بلادهم،

---

(١٠٨) غ. ي. ميرسكي، العراق في زمن الشغب، موسكو، ١٩٦١، ص٧٩.

(١٠٩) أراتش، ١٩٣٢/٨/١٧.

(١١٠) يوسف مالك، كوردستان، أو بلاد الكورد، بيروت، ١٩٤٥. ص٢٣.

لم يعتمدوا إلا على أنفسهم في النضال في سبيل حقوقهم القومية. وبعد معارك عنيفة، اضطرت فصائل الثوار الكرد بقيادة مصطفى البارزاني وشقيقه محمد صديق إلى الاستسلام(١١١)

لعبت تركيا دوراً نشيطاً أكثر فأكثر في قمع حركات الكرد التحررية. ورغم أن الكماليين لم يكونوا معنيين باستقرار الوضع الداخلي في العراق، فإنهم بعد قيام حركات تحررية قوية في العشرينات والثلاثينات قد تحالفوا سريعاً مع النظام العراقي للقيام بعمليات مشتركة ضد الكرد، لكن الجميع تقريباًكانوا متفقون في الرأي حول أن العامل الحاسم في القضاء على الانتفاضات الكوردية في العراق خلال المرحلة المشار إليها، كان سلاح الجو البريطاني. ويستأثر بالاهتمام، الرأي الذي عبرت عنه صحيفة ((أراتش)) الطاشناقية والموالية للإنكليز حين كتبت تقول: ((أُخمدت الانتفاضات الكوردية على الأغلب بفضل تدخل القوات البريطانية (سلاح الجو). وإلا لم يكن إخضاع الشيخ محمود من السليمانية، شأنه في ذلك شأن الشيخ أحمد بارزاني خاصة، صعباً وحسب، بل كانا يتمكنان من سحق مقاومة القوات العربية وتعريض بغداد نفسها للخطر))(١١٢) وحسب ما اعلنته تلك الصحيفة قام الإنكليز في أثناء إخماد انتفاضة الكرد بقيادة أحمد بارزاني، بإرسال قطعات عسكرية جديدة من سلاح الجو من مصر إلى العراق(١١٣)

كانت وحشية السلطات البريطانية الاستعمارية تجاه حركات الكرد، ونفاقها ورياؤها مصدر كارثة حقيقية على الشعب الكوردي المضطهد.

أدت الضربات التي وجهها الاستعمار البريطاني والأوساط الحاكمة في تركيا، والعراق، وإيران للحركة الكوردية، إلى أنه لم يكن لديها ذلك المدى الواسع للنشاط كما سبق، عندما بدأت موجة الحركات الفلاحية في أواسط الثلاثينات ضد الحكومة. وهذا ما أفسح المجال أمام الحكومة للتغلب وبسهولة على الحركات المعادية للحكومة والإقطاعية في مناطق البلاد الوسطى والجنوبية.

وفي أعقاب انضمام العراق إلى عصبة الأمم (٦ تشرين الأول عام ١٩٣٢) عبّر الملك فيصل في بيان رسمي ((عن شكره لبريطانيا العظمى على الدعم الذي قدمته))، ومن الملاحظ

---

(١١١) زاريا فوستوكا، ١٩٣٣/٧/١٢

(١١٢) أراتش، ١٩٣٢/٧/٧

(١١٣) المصدر السابق، ١٩٣٢/٧/٧

أنه لم يجر الآن أي حديث عن القضية الكوردية. والعرائض، التي قدمها الكرد والآشوريون عام ١٩٣٢ إلى لجنة الانتداب لعصبة الامم بشأن احترام حقوقهم القومية، تم تجاهلها.

نال العراق شكلياً الاستقلال التام بعد انضمامه إلى عصبة الامم. إلا أن هذا الاستقلال كان وهمياً، إذ لم تطرأ تغييرات جوهرية على وضع البلاد. فما زالت بريطانيا تتمتع بجميع الحقوق السابقة في العراق. كتبت صحيفة ((ديلي هيرالد)): ((لابد من إدراك أننا سنبقى في العراق من وجهة نظر عسكرية، فقد أنتهى الانتداب، لكن توجد معاهدة بدلاً منه (معاهدة ١٩٣٠) والعراق ينضم إلى عصبة الامم، غير أن بريطانيا لن تنسحب من العراق))[١١٤] كما كتبت الصحيفة علانية أن على القوات الجوية البريطانية في العراق تحمل مسؤولية ((تهدئة العشائر المتمردة)).

وحتى أواسط الثلاثينات لم يلاحظ قيام حركات كوردية تحررية هامة، لكن جرت في كل مكان تقريباً حركات قومية تحررية اتسمت بطابع محلي، التي، مع ذلك، لعبت دوراً هاماً في النضال المشترك ضد الملكية والاستعمار. في صيف عام ١٩٣٤ جرت حركة مسلحة للفلاحين الكرد في المناطق الحدودية المتاخمة لإيران. وقمعت الحكومة العراقية هذه الحركة بوحشية، وارسلت ((بصورة عاجلة فصائل مسلحة إلى إيران)) لملاحقة الكرد[١١٥] بعد ذلك رفع البارزانيون راية النضال، عندما قام خليل خوشفي ((المناضل الجسور في سبيل حرية الشعب الكوردي)) بتشكيل عدة فصائل مسلحة، وهاجم مراكز البوليس، وطرد ممثلي السلطات والبوليس من منطقة بارزان[١١٦] طالب الثوار بالحكم الذاتي لكوردستان الجنوبية. في هذه المرة وجدت الحكومة العراقية نفسها عاجزة عن القيام بمهمة تحطيم الكرد لوحدها. جرت المفاوضات العراقية – التركية، التي أسفرت عن مشاركة الفصائل التركية المسلحة في الصراع ضد الكرد. تقدمت القوات التركية – العراقية المشتركة نحو مواقع الثوار ، وقد تم القضاء على القوات الكوردية الأساسية منذ كانون الأول عام ١٩٣٥، كما جرى آنذاك أسر وإعدام ١٢ شخصاً من قادة الانتفاضة. ولكن لم تخمد انتفاضة

---

(١١٤) ي. بيلياكيفتش، ((حركة الوطنية – التحررية في العراق والاستعمار البريطاني)) الشرق الثوري، العدد ٩-١٠، ١٩٣، ص٤٤٣.

(١١٥) أراتش، ١٩٣٤/٩/١٨.

(١١٦) ميرسكي، العراق في زمن الشغب...، ص٩٢.

الكرد بصورة نهائية إلا في ربيع عام ١٩٣٦، وبعد ثمانية أشهر من النضال البطولي. وقع خليل خوشفي في الأسر ونفذ فيه حكم الاعدام رمياً بالرصاص في آذار عام ١٩٣٦[١١٧].

وفي الوقت الذي كانت الانتفاضة قائمة في بارزان، رفع الكرد — الإيزيديون راية النضال القومي في سنجار، وقد قاد الانتفاضة داود الداود، ورغم قلة عدد الثوار، والتسليح السيء، فإنهم قاوموا ببسالة هجمات القوات الحكومية العراقية التأديبية. إلا أن القوى كانت غير متكافئة مطلقاً. وفي كانون الأول عام ١٩٣٥ مُنيَّ الثوار بالفشل إثر معركة حاسمة تاركين خلفهم ١٠٠ قتيل في ساحة المعركة. وكما تصرفت على الدوام، فإن حكومة العراق نكلت تنكيلاً شديداً بالكرد المقاتلين في سبيل التحرر القومي. فقد أعدمت خمسة من قادة الانتفاضة، وحكمت على ٣٧٨ من المقاتلين النشطاء بالاشغال الشاقة أو زجت بهم في السجون[١١٨] أما داود فقد فر الى سوريا، كما نفذت أحكام الاعدام بالمشاركين في الانتفاضة في بغداد. ولم يجري إعدام الكرد الايزيديين، وحسب، بل والآشوريين أيضاً. وقد نفذت جميع أحكام الإعدام فوراً[١١٩]

إن أحد الأسباب الرئيسة لفشل الحركات الكوردية التحررية هو أنها كانت مجزأة، الأمر الذي أفسح المجال أمام القوات الحكومية للتخلص منها بسهولة، نسبياً.

بعد عام ١٩٣٦ وحتى انتفاضة البارازانيين عام ١٩٤٣ لم تجر في كوردستان العراق حركات تحررية واسعة النطاق. لكن الاشتباكات المحلية مع ممثلي السلطات والقوات الحكومية كانت متواصلة. ولم يكن ينبغي اعتبار الوضع مستقراً في كوردستان العراق أبداً. وقد قدمت القوى القومية الديمقراطية في كوردستان الجنوبية مساعدة ودعماً كبيرين للحركات التحررية في كوردستان تركيا.

---

(١١٧) المصدر السابق، ص٩٣.

(١١٨) المصدر السابق، ص٩٢.

(١١٩) زاريا فوستوكا، ١٩٣٦/٣/١٤.

## انتفاضة ديرسم (١٩٣٦-١٩٣٨)

في أواسط الثلاثينات قررت الحكومة التركية الشروع في إخضاع عشائر ديرسم شبه المستقلة إخضاعاً تاماً. ولهذا الغرض أخذت تضع ((قاعدة ايديولوجية)) في ظل إجراءات بوليسية. فقد أعلن ((العلماء)) والصحفيون الأتراك، أن كورد زازا في ديرسم هم أتراك انتقلوا من السهول إلى الجبال وسكنوا فيها، والذين رغم أنهم تخلفوا عن الأتراك الآخرين في التطور الحضاري، فهم مع ذلك، ((يرغبون بشدة الاتحاد مع وطنهم)). وبهذا الصدد يستأثر بالاهتمام ما جاء في بند ((الكرد)) المنشور في الموسوعة التركية: ((تتحدث أكثرية كورد تركيا باللغة التركية، ويعيشون كالأتراك، نحن الأتراك لا نعتبرهم ينتمون إلى أمة أخرى)) [١٢٠].تلك هي الرواية الرسمية عن أصل الكورد.

باقتراح من مصطفى كمال أتاتورك تم إدراج مسألة ديرسم في جدول أعمال مجلس الأمة التركي الكبير. كانت الاجتماعات مغلقة، وحسب المعلومات التي تسربت إلى صفحات الجرائد التركية، يمكن الافتراض بأنه بحث في هذه الاجتماعات خطة ((تهدئة)) ديرسم.

جرى تحويل ديرسم إلى ولاية ذات تنظيم خاص، وتغيير اسمها إلى تونجيلي[١٢١] في ٦ حزيران، عام ١٩٣٦ شُكلت منطقة ((دائرة التفتيش الرابعة العامة))، التي ضمت ولايات إيليازيغ، وتونجيلي، وبينغول[١٢٢]، اي جميع أراضي ديرسم سابقاً. وشكلت في هذه المنطقة إدارة خاصة بقيادة الجنرال البدوغان المفتش العام، وتم إحداث فروع خاصة تابعة لدائرة التفتيش العامة في إيليازيغ وهي: فرع المستشارين العسكريين، ومجموعات الاستخبارات، ومجموعة خاصة لضباط الأركان العامة، والمحكمة العسكرية والرئيس وعضوان اثنان والسكرتارية، والفرعان المالي والقضائي.

أصدر الجنرال عبدالله البدوغان أمراً بفرض الحصار على ولايات تونجيلي، وإيليازيغ وبينغول، وطلب من الكرد تسليم ٢٠ ألف بندقية وإلا ينالهم عقوبة شديدة[١٢٣].

---

(120) Hayat Ansiklopedisi. ،Cilt. Istanbul ،1932. p. 2966.

(121) Dustur ،17 (1936). Cilt 19 (1938) ،28 (1947). Ankara p. 165-182.

(122)Guney Dogu. Birici Mufettislik Bolgesi ،Istanbul ،1939 ،p. 66.

(123) Dersimi ،Kurdistan Tatihinf Dersim. P.270.

أرسل زعيم كورد ديرسم سيد رضا رسالة إلى البدوغان طلب فيها من الحكومة إلغاء القانون الجديد حول ديرسم والاعتراف بحقوق سكانها[١٢٤]

ورداً على ذلك أرسل الجنرال البدوغان فرقة من المشاة وفوجاً من الجندرمة ضد سكان ديرسم وكانت تدعم القوات ١٠ طائرات من سلاح الجو التركي، كانت تقوم يومياً بالتحليق فوق ديرسم. ومع حلول فصل الشتاء عام ١٩٣٦، اضطرت القيادة التركية إلى وقف عملياتها بسبب الأمطار الغزيرة والبرد القارص، ومن ثم انسددا الطرق بالثلوج.

في أوائل عام ١٩٣٧ أرسل سيد رضا نجله برا ابراهيم إلى قيادة الجنرال البدوغان[١٢٥] إلاّ ان الضابط التركي شوكت، استدرج برا ابراهيم بالحيلة إلى قرية دشت بأمر من القيادة العسكرية التركية، وهناك قتل بوحشية. عندئذ توجه سيد رضا بنداءٍ الى زعماء العشائر الكوردية يدعوهم فيه إلى توحيد القوى للقيام بحركات مشتركة ضد القوات التركية واستجاب لدعوته رؤساء عشائر حسنان، يوسفان وبعض العشائر الأخرى. وأخذت الأراضي، التي اندلعت الانتفاضة فيها، تتسع بسرعة كبيرة. وشن جيش الثوار، الذي بلغ تعدداه حوالي ٣٠ ألف مقاتل، هجوماً ضد القطعات التركية، ودمّر الجسور والطرق وخطوط التلغراف. وجهت القيادة العسكرية فيلقاً من الجيش ضد الكرد. وسافر رئيس الوزراء عصمت أينونو ووزير الداخلية شكري كايا إلى منطقة العمليات العسكرية.

أصدرت القيادة التركية أمراً بحرق الغابات المحيطة بديرسم لإرغام الثوار الكرد على الخروج من الملاجئ الجبلية. واضطر الثوار إلى مغادرة جبال ديرسم والتوجه نحو حدود العراق. وبعد أن اكتشفت الاستخبارات التركية موقع فصيلة سيد رضا في منطقة أوزون – ميشي، وجهت القوات والمدفعية والطيران إلى ذلك الموقع. وجرت في منطقة قوزلجة معركة بين القوات التركية والكوردية. وقد جرح سيد رضا في هذه المعركة، وتكبدت فصيلة الكرد خسائر كبيرة.

حل خريف عام ١٩٣٧، وبدأت الثلوج التي أعاقت عمليات القوات التركية تتساقط في الجبال، وأرسل الجنرال البدوغان رسالة إلى سيد طه وافق فيها بإسم قيادته على إجراء المفاوضات واقترح وقف اطلاق النار. وصل سيد رضا إلى ارزنجان لإجراء المفاوضات، بعد أن صدق أقوال البدوغان، لكنه اعتقل على الفور (٥ أيلول عام ١٩٣٧) وقدم للمحاكمة. وأعلن

---

(١٢٤) المصدر السابق، ص١٦٧.

(١٢٥) المصدر السابق، ص٢٧٢.

سيد رضا في المحكمة أنه ناضل في سبيل استقلال الكرد، ولم تكن أهداف له أخرى سوى الحرية ومصالح الأمة العليا.

في ١٠ تشرين الثاني عام ١٩٣٧ اصدرت المحكمة العسكرية في إيليازيغ حكماً في قضية الثوار الكرد. وقد حكم على قائد الثوار وأحد عشر من أنصاره بالإعدام شنقاً. وفي ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٣٧ نفذ حكم الإعدام بكل من سيد رضا ونجله الأصغر ريسك حسين، ورئيس عشيرة يوسفان قنبر آغا، ورئيس عشيرة قريشان سيد حسين آغا، وغيرهم ممن اعدموا في إيليازيغ. وقبل تنفيذ حكم الإعدام هتف سيد رضا وبلغة عشيرة زازا: ((بلغت من العمر ٧٥ عاماً وسأُعدم الآن وأكون في صف واحد مع شهداء النضال في سبيل كوردستان! لقد خسرت ديرسم، إلا أن الكرد وكوردستان سوف يعيشان، وسيثأر الشباب الكوردي! الخزي والعار للطغاة...)) [١٢٦]

وهكذا، ورغم مقاومة الكرد المستميتة، فقد قمعت الانتفاضة، وشرعت السلطات تنكل بسكان ديرسم تنكيلاً دموياً.

كتب العقيد الفينستون في مقال ((المسألة الكوردية)): ((قام الأتراك بعمليات ضد المتمردين بعد أن حشدوا قوات كبيرة في أيار عام ١٩٣٧ وأبلغ وزير الداخلية جلال بك الحكومة بأن القضية الكوردية لا وجود لها بعد اليوم. وقال: إن الاشقياء جرى تلقيحهم بلقاح الحضارة عن طريق القوة... ذلكم هو الموقف الرسمي إلى يومنا هذا. والكرد في تركيا يسمون رسمياً بأتراك الجبال)) [١٢٧]

كتب الوطنيون الكرد، الذين هاجروا إلى الخارج إلى عصبة الامم وممثلي الدول الكبرى عن سياسة الإبادة الجماعية التي تمارسها السلطات التركية ضد الكرد. فقد عرض الثوار الكرد المهجرين، في نداء إلى ممثلي الدول الكبرى في الشرق الأدنى، والأمين العام لعصبة الأمم (بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩٣٧) وبإسهاب كل عسف السلطات التركية ووحشيتها في كوردستان[١٢٨] وجاء في النداء أن الكرد من حيث الجنس واللغة والتاريخ والثقافة يختلفون

---

(١٢٦) المصدر السابق، ص٢٨٣، ٢٨٩، ٢٩٠.

(127) International Affairde ،p. 96-97; The Massacres of Kurds in Turkey ،Cairo ، 1928 ،P. 63.

(128) Dersimi ،Kurdistan Tarihinde Dersim ،p. 26-299.

عن الأتراك. فقد سكن الكرد في هذه الأرضي قبلهم بقرون كثيرة، ولهم ثقافة اصيلة. تنتهج الحكومة التركية، بذريعة تطوير هذه المناطق، سياسة منافقة على مرأى من العالم كله وسمعه. وأشير في الوثيقة إلى أن السكان الكرد يتعرضون لأضطهاد وحشي وللتصفية الجسدية، وتتعرض القرى الكوردية لقصف الطيران والمدفعية، وأغلقت جميع المدارس الكوردية، وحُظر التحدث والكتابة وإصدارالمجلات والصحف باللغة الكوردية. بقي نداء الكرد في تركيا إلى عصبة الأمم والدول الكبرى دون ردّ.

أثارت القضية الكوردية قلقاً متزايداً لدى الأوساط الحاكمة في البلدان التي يعيش فيها الكرد. وراحت حكومات تركيا، وإيران والعراق تتخذ تدابير مشتركة ضد ((الخطر الكوردي)) ففي تموز عام ١٩٣٧ تم التوقيع على حلف سعد آباد، الذي أعطى شكلاً نهائياً لإنشاء ما يسمى بدول الائتلاف الشرق أوسطية، التي أصبحت أداة للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط، وتحولت تركيا، التي لعبت دوراً قيادياً في هذا الائتلاف، نصيراً للنفوذ الإنكليزي في الشرق الأوسط[١٢٩]

قضى حلف سعد آباد بقيام الدول الكبرى الموقعة عليه بالأعمال المشتركة ضد الحركات الانفصالية، وبالتالي ضد الحركة الكوردية. وجاء في المادة السابعة من هذا الحلف ما يلي: ((يلتزم كل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة باتخاذ الإجراءات كل ضمن دائرة نفوذه ضد قيام أو نشاطات العصابات المسلحة والجمعيات والمنظمات، التي تحاول تقويض المؤسسات القائمة، وتهدد النظام والأمن في أية منطقة أو على أراضي الطرف الآخر المتعاقدة)) [١٣٠]

بعد أن كلفت الأوساط التركية الحاكمة لنفسها تأييد حكام إيران والعراق شرعت في ((استكمال)) العملية التي بدأتها ضد كورد ديرسم.

في أعقاب إعدام سيد رضا في ربيع عام ١٩٣٧ أعلن رئيس الحكومة التركية عصمت اينونو أنه ((تمت تصفية مسألة ديرسم، لقد خرجنا من المصاعب المتعلقة بديرسم، وطهّرنا منطقة ديرسم بالقطعات العسكرية)) [١٣١]. ولكن بعد مرور بعض الوقت، كتب الصحافي التركي المعروف يونس نادي في حزيران عام ١٩٣٨، أن الحكومة التركية ((سوف تنشغل بمسالة ديرسم من جديد،

---

(١٢٩) أ. ف. ميللر، دراسات في تاريخ تركيا المعاصر. موسكو – لينينغراد، ١٩٤٨. ص١٨٤.

(130) Dustur ،17 (1936) ،Cilt 19 (1938) ،28 (1947). Ankara ،p. 300-302.

(131) Dersimi Kurdistan tarihinde Dersim ،P. 306.

وستجري هناك عمليات عسكرية))[١٣٢] وتبين أنه لم يتم قهر ديرسم بعد، وأن الكرد يواصلون المقاومة، بعد أن اختفوا في المناطق الجبلية الوعرة. وهذا ما يؤكده خطاب رئيس الوزراء جلال بيار في اجتماع مجلس الأمة التركي الكبير في تموز عام ١٩٣٨ حين قال: إن من بين المواضيع الداخلية لهذا العام التي تستأثر باهتمامكم هو موضوع ديرسم... ففي هذا العام، وحسب برنامجنا، ينبغي مواصلة العمليات العسكرية. وبالمقارنة مع العام الماضي فقد تمركزت هناك الآن (أي في منطقة ديرسم) قواتنا أكثر من السابق. إن سبب تنفيذ هذا البرنامج في ديرسم هو ضرورة الانتهاء من مسألة ديرسم بشكل حازم))[١٣٣].

في آب عام ١٩٣٨، وطبقاً لحلف سعد آباد،أجرت الحكومة التركية مشاورات مع حكومتي العراق وإيران بشأن القيام بأعمال مشتركة ضد الكرد، لعدم إفساح المجال أمام إمكانية توسيع انتشار الحركة القومية — التحررية الكوردية في المناطق الحدودية لهذه الدول الثلاث.

بدأت السلطات التركية بتنكيل وحشي ضد سكان ديرسم، بعد أن حصلت على تأييد الأوساط الحاكمة في إيران والعراق. فالقوات التركية التي كانت متفوقة في العدد والعدة لم ترحم أحداً. وبلغت وحشية هذه القوات مبلغاً فظيعاً، لدرجة أن توفيق باشا قائد فيلق أرضروم تخلى عن منصبه واستُدعي إلى أنقرة.

في أيلول — تشرين الأول عام ١٩٣٨ تم تحطيم مقاومة سكان ديرسم، وأسفرت المعارك الطاحنة عن قتل الآلاف من الكرد.

لقد خاض الشعب الكوردي على امتداد عشرات السنين كفاحاً مسلحاً ضد الأتراك المضطهدين، في سبيل الاعتراف بحقوقه القومية وتحقيق المساواة في مجالات الحياة الثقافية والسياسية والاقتصادية، إلا أن الكرد مُنُوا بالفشل على الدوام نتيجة الظروف الناشئة وإثر صراع مكشوف غير متكافئ. وأدى قمع الانتفاضات الكثيرة بوحشية إلى انهيار اقتصاد الولايات الشرقية في تركيا، وأنهكت القوى الكوردية إلى درجة كبيرة، كما أدى الاضطهاد الوحشي إلى استشهاد الشخصيات الكوردية البارزة، والآلاف من الكرد العزل. وظلت القضية الكوردية في تركيا دون حل.

---

(132) Cumhuriyet ،Istanbul. 30/6/1938.

(١٣٣) المصدر السابق، ١٩٣٨/٧/٣١.

يبين تحليل أسباب حركة الكرد التحررية أنه كان لدى الفئات الاجتماعية المختلفة في كوردستان الأساس لأن تكون غير راضية عن وضعها. وتميزت الانتفاضات الكوردية في العشرينات والثلاثينات بجماهيريتها، وشارك فيها معظم فئات المجتمع الكوردي، التي كان يوحدها الحقد المشترك ضد الظلم القومي للأمم السائدة. جرى تأويل جماهيرية هذه الانتفاضات بمشاركة جماهير الفلاحين ومربي الماشية فيها. وكان الفلاحون الكرد القوى الأساسية المحركة لحركة الكرد التحررية. وهذا مفهوم، لأن أساس المسألة الكوردية هي البلدان التي يعيش فيها الكرد، وجوهرها الداخلي هو المسألة الفلاحية. تؤلف طبقة الفلاحين جيشاً كبيراً، لا يمكن أن تقوم من دونه قائمة لحركة كوردية قومية وقوية.

إلا أن زعامة الانتفاضة كانت بصورة رئيسة من القيادة الكوردية — الإقطاعية، والتجار والشيوخ، ورؤساء العشائر وتجار الماشية — ممثلي الطبقة البورجوازية التجارية الناشئة -. وفي الوقت ذاته برزت الفئة الكوردية المثقفة التي كانت ملهمة للحركة القومية التحررية وايديويوجيتها، وكانت هذه الفئة تتألف من: الضباط الكرد في الجيوش التركية والعراقية والإيرانية، والأطباء، والمحامين، والطلاب وغيرهم. وبهذا يمكن تفسير مهام الحركة الكوردية التحررية التي طالب قادتها في العشرينات والثلاثينات وبصورة أساسية بالاعتراف بحقوق الكرد القومية، ومنح الكرد حق الثقافة الذاتية (المدارس الكوردية وبنشر الصحف والمجلات باللغة الكوردية وغيرها)، وحق التطور الطبيعي في ظل احترام أراضي الدولة المعنية ووحدتها[١٣٤]، وإلى جانب ذلك يجب الإشارة إلى أنه استخدمت في هذه الفترة، وعلى نطاق واسع، الشعارات القومية لاستقلال كوردستان[١٣٥]

والواقع أن الدول الاستعمارية الكبرى حاولت استغلال الانتفاضات، التي قادها بصورة أساسية الشيوخ والآغوات وزعماء العشائر، لأغراضها، وقد تحقق النفوذ الاستعماري، كقاعدة عامة، من خلال عدد معين من الشيوخ، وزعماء العشائر البارزين تحديداً.

ومع تطور النضال الكوردي التحرري أخذت البورجوازية الكوردية التجارية والفئة المثقفة تكتسبان فيه وزناً أكبر.

---

(134) Bedir Khan ‹La Question Kurde ‹p. 11-12.

(135) Besikci ‹Dogu Anadolunun duzeni ‹2 baski ‹Istanbul ‹1970 ‹p. 212.

إلا أن نتيجة سيادة العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية في المجتمع الكوردي، والاضطهاد العسكري — السياسي والضرائبي من جانب السلطات المركزية استمرت الجماهير الكوردية الواسعة، في مسيرتها خلف الزعماء والشيوخ، الذين أظهروا أنفسهم بمظهر ((المدافعين)) الوحيدين عن الكرد ضد الظلم القومي. وقد أدى هذا السبب، وإلى حد ما، إلى تأخير فرز الكرد الاجتماعي وكبحهم، الأمر الذي انعكس بصورة سلبية على الحركة التحررية في كوردستان.

كما انعكس سلباً على حركة الكرد القومية غياب منظمات سياسية لها تركيب وبرنامج عمل واضح. ومع أن المنظمات مثل ((جمعية تعالي كوردستان))، ومنظمة ((أزادي)) و((خويبون)) وغيرها من المنظمات الكوردية السياسية قد ضمت في صفوفها في ذلك العهد الناس التقدميين من الشخصيات الاجتماعية والسياسية للشعب الكوردي، لكنها كانت ضعيفة الإعداد تنظيماً وايديولوجياً ونظرياً. وقد عبرت هذه المنظمات، كقاعدة عامة، عن ايديولوجية الإقطاعية الكوردية. وفي أفضل حال عن ايديولوجية البروجوازية الكوردية الناشئة. ولم يكن لكثير من المنظمات والجمعيات الكوردية برنامج محدد، ولهذا عملت بصورة عفوية. أما تلك التي، كان لها براجها، فلم تأخذ بالحسبان دائماً الظروف التاريخية الملموسة، وميزان القوى الطبقية والسياسية في إيران والعراق وتركيا وفي الشرق الأوسط عامة.

لم يتمكن القادة الكرد، الذين كان بينهم وطنيون حقيقيون، وهبوا حياتهم لقضية تحرير شعبهم من إيجاد أكثر الوسائل واقعية لحل القضية الكوردية القومية. فلم تطرح المنظمات الكوردية السياسية في المرحلة المدروسة شعاراً واحداً معادياً للاستعمار، ولم تتمكن من إقامة علاقات مع القوى التقدمية للشعوب الأخرى في المنطقة.

كانت الحركة الكوردية في العشرينات والثلاثينات، التي كانت تقودها، بصورة أساسية، قيادة إقطاعية، محكوم عليها موضوعياً بالفشل. ولم يتمكن النضال التحرري الذي جرى على تلك القاعدة الاجتماعية — في ظل تلك القيادة لحركة الثورة، وفي ذلك الوضع الدولي — من تحقيق أهدافه في نيل الاستقلال القومي للشعب الكوردي. فالجماهير الشعبية، التي شاركت في الانتفاضات لم تكن لديها تصورات واضحة عن أهدافها ومهامها، أما قادة الانتفاضات

الكوردية فلم يكونوا قادرين على رفع شعارات ملموسة تستجيب للطموحات القومية لجماهير الشعب الكوردي الواسعة[١٣٦]

أدى الجوهر الإقطاعي — البورجوازي القومي لحكومات إيران والعراق وتركيا إلى استبعاد إمكانية حل المسألة الكوردية كقضية اجتماعية — وطنية وعرقية. وفي الوقت ذاته، فإن حكومات هذه الدول، التي استخدمت وبصورة أساسية التدابير القمعية، بحثت عن مرتكزات لها بين الفئة الإقطاعية — الرجعية في المجتمع الكوردي. وفضلاً عن ذلك بات واضحاً أنه، مع ازدياد نمو النشاط الثوري للمثقفين الكرد والجماهير الشعبية، واتساع نطاق الحركة المعادية للاقطاعية، فإنهم يستعاونون أكثر فأكثر مع السلطات المركزية للقضاء على الحركة الكوردية الشعبية. وكان بوسع حركة الكرد القومية — التحررية تحقيق النجاح في النضال المشترك مع القوى التقدمية في المنطقة ضد العناصر الإقطاعية والإمبريالية واضطهاد الطبقات الحاكمة للأمم السائدة، وضد الإقطاعيين والشيوخ، والحكم الإقطاعي البورجوازي في البلدان، التي تعيش فيها الكرد.

---

(١٣٦) ي. أ فاريزوف، مقال افتتاحي لكتاب نيكيتين، الكورد، موسكو، ١٩٦٤، ص١٣.

# الفصل السادس

# المسألة الكوردية أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها

## انتفاضات بارزان (١٩٤٣-١٩٤٥)

اتسمت سنوات الحرب العالمية الثانية في كوردستان العراق بالتوتر وتدهور أوضاع الكرد الاجتماعية والاقتصادية. فالعواقب الوخيمة لسياسة الحكومة العراقية العنصرية في كوردستان ((تجلت في شتى مجالات حياة الشعب الكوردي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية))[١]

في سنوات الحرب تأسست في مدن العراق ((مكاتب سرية)) خاصة، مهمتها محاربة الميول المعارضة في صفوف الرأي العام الاجتماعي الكوردي والعربي. وجدت ((المكاتب السرية)) في كوردستان بوجه خاص، حيث كان يجري النظر إلى نضال القوى القومية - الديمقراطية في سبيل تحسين الوضع الاجتماعي والسياسي بأنه ((يمثل نشاطاً تخريبياً))، أما المشاركون فيه فقد تمت معاقبتهم بأشد أنواع العقوبات.

كانت الأوساط العراقية الحاكمة ترصد عادة أقل الاعتمادات لاحتياجات تطور المناطق الكوردية الاجتماعية والثقافية. وفي سنوات الحرب تقلصت هذه الاموال الشحيحة أكثر من ذي قبل. وارتفعت أسعار المواد الضرورية ارتفاعاً كبيراً، وخاصة ازدادت، مقارنة مع مواد ما قبل الحرب، بـ ٧٠٠٪[٢] أما في كوردستان العراق فقد كان وضع السكان أكثر سوءاً. فقد كان سعر الخبز في كركوك أغلى بأربع مرات مما هو عليه في بغداد. كانت مشكلة المواد التموينية من المشاكل المتفاقمة جداً في مناطق كوردستان الجبلية، لاسيما في منطقة بارزان، حيث كانت قدرات الإنتاج الزراعي محدودة للغاية، وكان من الصعب شراء شيء ما حتى بأسعار مرتفعة. وكما كتبت الصحافة فقد ((ساد الفقر والمرض والإرهاب)) في هذه المنطقة[٣]. و((ساد الفساد بين الموظفين العرب، الذين أرسلوا من بغداد والبصرة إلى كوردستان العراق))[٤] ورغم النضال الدامي، الذي استمر سنوات طويلة بقيت أبسط حقوق الكرد القومية دون اهتمام. ففي عام

---

(١) أ. ف. فيدتشنكو، العراق في النضال من أجل الاستقلال، موسكو، ١٩٧٠، ص٩٤.

(2) The Iraq Times ،6/6/1949.

(٣) إيران، ١٩٦٠/٣/١٤.

(٤) فيدتشنكو، العراق في النضال من أجل الاستقلال...، ص٩٤.

١٩٤٥ كانت في كوردستان العراق حوالي ٣٠ مدرسة ابتدائية فقط، ومدرستان متوسطتان (باستثناء مراكز المحافظات)[٥] وكان التعليم يجري باللغة العربية بصورة أساسية.

كان عبء المصاعب الاقتصادية كله يقع على كاهل الفلاحين في كوردستان. وانضافت إلى الاسباب الاقتصادية لأستياء الجماهير الشعبية، أسباب سياسية. فقد أدى تجاهل حقوق الكرد القومية وانتشار الفساد وعسف الموظفين العرب، وعدم احترام العادات والتقاليد إلى نفاذ صبر الناس، وكان استياء الجماهير الكوردية الواسع مهيئاً كي يتحول إلى حركة مكشوفة ضد الحكم المعادي للشعب.

كان على مصطفى البارزاني وأنصاره، الذين كانوا في المنفى بعد إخماد انتفاضة عام ١٩٣٢، وعانوا مصاعب مادية ومعنوية، أن يلعبوا دوراً بارزاً في الأحداث القادمة. لقد كانوا تحت رقابة السلطات العراقية المشددة. وغالباً ما كان تغيير مكان المنفى (الموصل، والناصرية، وجنوب البلاد، وكوردستان – إغجلر وكفري وأخيراً السليمانية). وكان المبلغ المخصص للمهاجرين ينقص باستمرار، وبلغ عام ١٩٤٣، ٣٠ فلساً للشخص الواحد في اليوم، هذا المبلغ من المال لا يكفي حتى لسد رمق العيش[٦]

في هذا الوقت ازددا نشاط منظمة ((هيوا)) القومية بين صفوف السكان الكرد، هذه المنظمة، التي أسسها الضباط الكرد التقدميون عام ١٩٣٩ أقام مصطفى البارزاني أثناء وجوده في السليمانية اتصالات مع أعضاء ((هيوا))، ونفذ بمساعدتهم خطة الفرار إلى منطقة بارزان، وحاول مصطفى البارزاني إقامة اتصالات مع عدد من الزعماء الكرد المجاورين له، بغية التعويض عن النقص في الأسلحة، التي صاردتها السلطات العراقية في أعقاب انتفاضات عام ١٩٣٢، و١٩٣٥-١٩٣٦ إلا أن عدداً كبيراً منهم كان على ارتباط بالنظام الملكي، واتخذ موقفاً سلبياً من خطط الانتفاضة ضد الحكومة.

في ربيع عام ١٩٤٣، وضع البارزاني وأنصاره خطة يتم بموجبها التعويض عن النقص في السلاح، على حساب المراكز البوليسية الواقعة في المناطق المجاورة، وفي صيف عام ١٩٤٣ ((بلغ

---

(٥) المصدر السابق، ص٩٥.

(6) G. Balu ‹Le Probelem Kurde ‹1963 ‹p. 45.

عدد المراكز البوليسية التي جرى الاستيلاء عليها في مناطق شيروان مزن وميركه سور ٢١ مركزاً بوليسياً)) [٧]

لاقت النداءات الداعية إلى الثورة صدى واسعاً في ظل ظروف الاستياء الشديد من سياسة الحكومة، لكن القيادة الكوردية حاولت السير في طريق الحل السلمي للقضية لتجنب إراقة دماء كثيرة. وفي رسالة خاصة إلى بغداد طلب مصطفى البارزاني من الحكومة إعادة الاهتمام برفع مستوى حياة الشعب وتحسين قضية التعليم والصحة في المناطق الكوردية[٨]

رفضت الحكومة هذه المطالب، واتخذت السلطات العراقية بدورها عدداً من التدابير للحيلولة دون قيام الانتفاضة، كان اهمها نقل الشيخ أحمد بارزاني وغيره من القادة البارزانيين إلى جنوب العراق (في مدينة الحلة). أرسلت حكومة نوري السعيد عن طريق الشيخ أحمد رسالة إلى مصطفى البارزاني تطلب منه الاستسلام فوراً. وإلا ستلجأ إلى قمع الحركة بقوة السلاح[٩]

قام مصطفى البارزاني وأنصاره بالعمليات العسكرية بعد أن حصلوا على دعم المنظمات الديمقراطية والقومية. وإلى جانب منظمة ((هيوا)) عملت في كوردستان منظمات قومية – تقدمية في سنوات الحرب مثل: رزكاري (الحرية)، شورش (الثورة) ويةكيتي تيكوشين (وحدة النضال) وغيرها. وتوجه مصطفى البارزاني إلى جميع قوى كوردستان الديمقراطية لتقديم الدعم له، فاعلنت ((هيوا)) عن تضامنها التام مع مصطفى البارزاني، بعد أن وجهت عدداً كبيراً من الرسائل والبيانات إلى حكومات الدول الكبرى وسفاراتها في بغداد. ومما له دلالته، واقعة أنه كان ينضم إلى الثوار يومياً من ٤٠ إلى ٥٠ شخصاً[١٠] وأرسلت السلطات العراقية إلى منطقة الثورة قوات بوليسية كبيرة، فهزمها الثوار شر هزيمة[١١] وفي أعقاب ذلك حطم الثوار طابوراً من القوات الحكومية في منطقة ميركه سور.

وجهت الحكومة العراقية وبموافقة الإنكليز رسالة إلى مصطفى البارزاني بطلب مغادرة الأراضي العراقية. وجرى دعم اقتراح الحكومة بتهديد السفير البريطاني في بغداد بشأن تقديم

---

(٧) سجادي، الثورات الكوردية...، ص١٧٣ (باللغة الكوردية).

(٨كمال مظهر أحمد ، الحركة القومية – التحررية في كوردستان العراق، ...، ص٤١٣.

(9) Longrigg ‹Iraq ‹1900 to 1950… ‹p. 325.

(١٠)كمال مظهر أحمد ، الحركة القومية – التحررية في كوردستان العراق...، ص٤١٣.

(11) Gavan ‹Kurdistan: Divided Nation of the Middle East ‹p. 37.

المساعدة إلى الجيش العراقي للحفاظ على ((النظام في شمال البلاد[١٢] إلا أن هذه التهديدات لم تحقق أغراضها، فقد اتخذت الحركة الكوردية في سبيل الحقوق القومية طابعاً جدياً.

اتخذت السلطات الإنكليزية الاستعمارية، التي استبدت بها القلق من تطور الأحداث في كوردستان، إجراءات ((بهدف تفادي الخسائر اللاحقة)). أرسلت إلى منطقة ديانا وحدة من القوات الهندية الاستعمارية[١٣] وإلى جانب ذلك قامت بالمناورة السياسية. وخاصة أكدّ السفير البريطاني في بغداد علاقات بريطانيا وتحالفها مع الائتلاف المعادي لهتلر، ووعد بعد أن تضع الحرب أوزارها مع ألمانيا، بالمساهمة في حل مسالة الحكم الذاتي للكورد. ولكن بحكم تطور الأحداث المقبلة، لم يعط الثوار أهمية كبيرة لوعود السلطات البريطانية، التي عقب انضمام ولاية الموصل إلى العراق خدعت الكرد أكثر من مرة. وفي اواخر عام ١٩٤٣ حقق الثوار نجاحات هامة.

ولأجل استمالة جزء من ((القيادة)) الكوردية إلى جانبها في صراعها ضد حركة الانتفاضة، منحت حكومة نوري السعيد منصب وزير بلا حقيبة لمجيد مصطفى ممثل أولئك الكرد الذين ساروا في طريق المساومات مع سلطات بغداد، وهم يلحقون الضرر بنضال الكرد القومي. وعزمت الحكومة على استخدام مجيد مصطفى ((وسيطاً)) بينها وبين الثوار[١٤]

انتهت الاشتباكات المسلحة الأولى بانتصار الثوار، ومكنتهم الغنائم الحربية التي استولوا عليها من استكمال احتياطيهم من السلاح، وبعد أن اقتنعت حكومة نوري السعيد بانسداد آفاق مخططاتها في القضاء سريعاً على الثورة الكوردية، سلكت طريق ((التنازلات))، التي كانت الغاية منها كسب الوقت. فقد عينت مقدماً في المناطق الكوردية بصفة ((ضباط اتصال)) كلاً من أمين راوندوزي، وعزت عبدالعزيز، وعزيز شمزيني (الأعضاء النشطاء في هيوا)، الذين انيطت بهم مهمة تهيئة تربة مناسبة لإجراء المفاوضات[١٥]

ارغمت الصعوبات الاقتصادية والنقص في السلاح والرغبة في إيجاد طريق سلمية لحل المسألة الكوردية، مصطفى البارزاني وغيره من قادة الثورة على الدخول في المفاوضات مع

---

(١٢) فيدتشنكو، العراق في النضال من أجل الاستقلال...، ص٩٦.

(13) Longrigg ،Iraq ،1900 to 1950... ،p. 325.

(١٤) ب. تيمكوف، كوردستان، صوفيا، ١٩٦٤، ص٦٤.

(١٥)كمال مظهر أحمد ، الحركة القومية التحررية في كوردستان العراق...، ص٤١٩.

ممثلي الحكومة. في أواخر كانون الأول عام ١٩٤٣ جرى في مركه سور لقاء ((ضباط الاتصال)) مع مصطفى البارزاني، الذي عرض باسم قادة الثورة الشروط التالية لوقف إطلاق النار: ١- اقامة منطقة ادارية خاصة تضم المدن الكوردية كركوك، واربيل ، والسليمانية، وخانقين ، ودهوك" ٢- تعيين كوردي في كل وزارة لادارة المنطقة الكوردية" ٣- تعيين كوردي نائباً لكل وزير" ٤- الاعتراف باللغة الكوردية لغة رسمية" ٥- إجراء إصلاحات اقتصادية في كوردستان[١٦]

كما بيّنت الأحداث القادمة، فإن الاعتراف بحقوق الكرد القومية لم يدخل في مخططات السلطات البريطانية والأوساط العراقية الحاكمة. فالإلهاء بالمفاوضات كان خطوة تكتيكية لكسب الوقت بهدف القضاء على الحركة الكوردية في سبيل الحكم الذاتي. وإن ما يدل على ذلك هو المماطلة في المفاوضات مع قادة الثورة.

في ٧ كانون الثاني عام ١٩٤٤ وصل مجيد مصطفى إلى منطقة الثورة. وبعد مفاوضات استمرت اسبوعاً تم التوصل إلى اتفاق يسمح بموجبه للشيخ أحمد وغيره من القادة البارزانيين العودة إلى بارزان، أما مصطفى البارزاني نفسه فكان عليه السفر إلى بغداد. وتعبيراً عن حسن النية وعدت الحكومة بفتح المدارس في بارزان وتحسين وضع المنطقة الاقتصادي[١٧]

ورغم ما لهذه الاتفاقيات من أهمية إيجابية، فإنها، مع ذلك، اتسمت بطابع محدود وكانت تخص منطقة بارزان وحدها. لكن نشاط عدد من المنظمات القومية الديمقراطية في كوردستان، ونجاحات حركة الثورة، وموافقة الحكومة الاضطرارية، وبعد وقت طويل من الجلوس حول مائدة المفاوضات مع الكرد، أعطت دفعاً قوياً لتنشيط الحياة السياسية في كوردستان.

جاء في الاتفاقية النهائية بين قادة الثورة والحكومة ما يلي:

١- تبقى جميع الأراضي التي استولى عليها الثوارتحت اشرافهم" ٢- يطلق سراح جميع المعتقلين بسبب حوادث الشمال" ٣- يحافظ الثوار على السلاح، بما في ذلك السلاح الذي استولوا عليه أثناء المعارك"٤- ينبغي إمداد كوردستان بالمواد الصناعية والتموينية على أسس عادلة" ٥- تنتقل إدارة المناطق الكوردية إلى الكرد" ٦- تحصل كوردستان العراق على

---

(١٦) سجادي، الثورات الكوردية...، ص١٨٠.

(١٧) المصدر السابق، ص٤٦-٤٧.

حقوق الحكم الذاتي في حقل الثقافة والتعليم" ٧- تخصص الحكومة مواد لبناء المدارس والمستشفيات في كوردستان[١٨]

ازداد عدد ((ضباط الاتصال)) إلى سبعة ضباط وهم: الجنرال بهاء الدين في منطقة السليمانية، والمقدم أمين راوندوزي في راوندوز، والرائد عزت عزيز أحمدي في بارزان ، والنقيب فؤاد عارف في قلعة دزة، والنقيب مجيد علي في العمادية، والنقيب مصطفى خوشناو في بله، والنقيب سيد عزيز شمزيني في ميركه سور.

ورغم أن الحكومة اتخذت خطوات عديدة لتلبية مطالب الكرد (رفع القيود عن الانتاج وإمداد المناطق الكوردية وغيرها). فإن بنود الاتفاقية لم تنفذ عامة. كتب لونغريغ بصراحة بشأن عدد من تنازلات الثوار يقول: ((إن التنازلات، التي أقدم عليها الملا مصطفى البارزاني، يجب أن تزول عن طريق الماطلات والاخفاقات))[١٩] في شباط عام ١٩٤٤ غادر مصطفى البارزاني بغداد بعد إقامة قصيرة فيها، تجنباً لخطر الاعتقال أو الاغتيال. وبما أن الوضع أخذ يتفاقم سريعاً، قام نوري السعيد يرافقه مجيد مصطفى في آذار عام ١٩٤٤ بجولة في كوردستان. واثنى في خطاباته أمام الجماهير في كركوك وأربيل على وطنية الشعب الكوردي وبسالته، وأكّد على أصله الكوردي و((الرغبة الصادقة)) في تلبية مطالب الكرد العادلة[٢٠]

في أوائل حزيران عام ١٩٤٤ استقال نوري السعيد، وشكل حمدي الباججي الوزارة الجديدة، لكن نوري السعيد، الذي ترك منصب رئيس الوزراء بقي في يده زمام حكم البلاد، واتخذت جميع التدابير اللاحقة المعادية للكورد بمشاركته ومعرفته.

ورغم أن الحكومة لم تباشر في اتخاذ تدابير ذات طابع عسكري، واقتنع الكرد فأكثر بانسداد آفاق حل المسالة الكوردية حلاً سلمياً. ولتنسيق الأعمال، تأسست في شباط عام ١٩٤٥ لجنة الحرية، على رأسها مصطفى البارزاني وسبعة ضباط فروا إلى منطقة الثورة. شكلت لجنة الحرية منظمات قواعدها في مختلف مناطق الثورة، ووضعت برنامج عملها، الذي يقضي بضرورة توحيد جهود جميع القوى والمنظمات الكوردية، وإطلاع الرأي العام على أوضاع الكرد،

---

(١٨) الأرشيف الحكومي المركزي لثورة أكتوبر.

(19) Longrigg ،Iraq ،1900 to 1950... ،p326.

(٢٠) فيدتشنكو، العراق في النضال من أجل الاستقلال...، ص٩٨.

وتأسيس جيش نظامي للدفاع عن حقوق الشعب الكوردي[21] لقد قامت لجنة الحرية بنشاط هام لضمان تأييد الحركة الكوردية. كما أعلن حزب ((شورش))، الذي تأسس قبل ذلك بفترة قصيرة عن تأييده الكامل للثورة. وقررت منظمة ((هيوا)) في مؤتمرها في بغداد، في ١٠ شباط عام ١٩٤٥، تقوية صلاتها مع مناطق الثورة، فارسلت محمد قدسي أحد أعضائها النشيطين إلى تلك المناطق[22]

أثارت جميع هذه الأمور قلق الأوساط الرسمية، وتضاعف هذا القلق عندما اشتد في ذلك الوقت أزر الحركة الديمقراطية في كوردستان إيران أيضاً.

انتهجت حكومة حمدي الباججي سياسة منافقة، فمن جهة أرسلت الوسطاء إلى مصطفى البارزاني وكأن ذلك لأجل حل المسألة سلمياً، واتخذت تدابير عسكرية للقضاء على حركة الكرد عن طريق القوة من جهة أخرى. ورداً على هذه التدابير اتخذ مصطفى البارزاني وأنصاره إجراءات الدفاع المناسبة، فتم تقسيم منطقة الثورة إلى ثلاث جبهات: الجبهة الشرقية بقيادة مصطفى خوشناو ومحمد قدسي، الجبهة الغربية بقيادة عزت عبدالعزيز وعبدالحميد بكر، والجبهة الجنوبية بقياد سليمان البارزاني.

قامت لجنة الحرية برئاسة مصطفى البارزاني بنشاط كبير لتعبئة قوى الشعب، إلا أن جهودها وجهود قادتها، الساعية إلى ضمان القيام بعمليات مشتركة في معظم المناطق الكوردية، لم تتكلل بنجاح كبير بسبب رواسب العلاقات الإقطاعية — البطريركية والنفوذ القوي للقيادة الإقطاعية التي وقفت ضد الحركة القومية — الديمقراطية، وضعف الوعي الطبقي، نسبياً، لدى الفلاحين الكرد.

ومن أهم الجوانب في حركة الكرد من أجل الحكم الذاتي في تلك المرحلة هو ربط قادتها حل المسألة الكوردية بصوزة جدية أكثر بقضية مكتسبات الحقوق الديمقراطية للشعب العراقي كله. ومما يعبر عن هذه النزعة خاصة، نداءات القيادة الكوردية المتكررة إلى السكان العرب لكسب تأييدهم.

قبل بدء العمليات العسكرية توجه قادة الحركة الكوردية بنداء إلى الرأي العام والعربي، جاء فيه: ((إن الحكومة تخفي الحقيقة وتنشر معلومات كاذبة... فالكرد يريدون مزيداً من

---

(21) Arfa ،The Kurds... ،p. 124.

(٢٢)كمال مظهر أحمد ، الحركة القومية — التحررية في كوردستان العراق...، ص٤٢٦.

المدارس، والمستشفيات والصيدليات، وطرقاً جديدة، وحرية الرأي، والقضاء على الفقر في كوردستان. أما الحكومة فقد ردت على مطالب الشعب الكوردي هذه بإرسال الجيش لتفرض إرادتها بقوة الحراب على الشعب الكوردي)) [٢٣]

علق مصطفى البارزاني آمالاً كبيرة على تأييد القوى العربية التقدمية. وبهذا الشأن جاء في النداء: ((نحن نفتخر بإخواننا العرب ونتوجه في المقام الأول إلى أولئك الناس ذوي التفكير السليم، الذي يدركون الحقيقة. نريد من إخواننا العرب أن يعرفوا بشكل صحيح تعرجات سياسة الحكومة، هذه السياسة التي تلحق الضرر بالشعب العراقي كله عرباً وكورداً. على أصدقائنا أن يعلموا أنه لا توجد بيننا عداوة)) [٢٤] وتدل الكلمات الأخيرة في هذه الوثيقة على النضج السياسي لقادة الحركة الكوردية: ((عليكم أن تعلموا أن أمامنا جميعاً قضايا مشتركة فالعراق هو وطننا المشترك. وعليكم أن تشاركونا الأفراح والأتراح)).

كما وزع قادة الكرد بياناً على البعثات الدبلوماسية في بغداد، صوروا فيه وضع الشعب الكوردي، وفضحوا سياسة الاستعمار البريطاني المنافقة إزاء المسالة الكوردية.

بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها اشتدت التناقضات بين الجانب الأنكلوا عراقي والكرد بصورة حادة. فقد قدر الجانبان نتائج الحرب من وجهات نظر مختلفة. وإذ عقد الكرد بعض الآمال على وعود الإنكليز حول منح حقوق الحكم الذاتي، فإن الأوساط العراقية الحاكمة قررت بموافقة بريطانيا وتأييدها وضع حدٍ نهائي ((لقضية الشمال)) بقوة السلاح.

كانت نية الحكومة في حل المسألة عن طريق القوة واضحة. ففي تموز عام ١٩٤٥ حشدت الحكومة في مناطق زاخو، والعمادية، وعقرة، وراوندوز أكثر من نصف قوام جيشها النظامي والبوليس، وقد بلغ تعداده العامّ ٢٩ ألف رجل [٢٥]

في اوائل آب ١٩٤٥ اتخذت الحكومة قراراً بشن هجوم على مواقع الكرد. وفي غضون ذلك اعلنت بصورة ديماغوجية أنه ((لابد من احتلال منطقة بارزان كي تتمكن الحكومة من فتح المدارس وبناء المستشفيات وغيرها من المؤسسات التي تحتاجها المنطقة)) [٢٦]

---

(٢٣) المصدر السابق، ص٤٢٥.

(٢٤) المصدر السابق، ص٤٢٥.

(٢٥) فيدتشينكو، العراق في النضال من أجل الاستقلال...، ص٩٨.

(٢٦)كمال مظهر أحمد ، الحركة القومية — التحررية في كوردستان العراق...، ص٤٢٦.

وفي الوقت الذي جرى فيه تنظيم أعمال المقاومة ضد القوات الحكومية، قام مصطفى البارزاني وغيره من قادة الحركة الكوردية باتخاذ الخطوات بغية لفت أنظار الرأي العام العالمي إلى الأحداث الجارية في كوردستان. فقد وجه البارزاني بيانات إلى سفارات الدول الكبيرى في بغداد جاء فيه: ((في الوقت الذي أكتب لكم هذه الرسالة، يموت أطفال ونساء قرى هذه المنطقة بقنابل الحكومة العراقية، لذا أرجوا منكم إطلاع حكوماتكم على الأحداث الجارية المنافية لميثاق الأطلسي، الذي بموجبه يحق لكل شعب تقرير المصير. وينبغي على حكوماتكم عدم السماح للديكتاتورية العراقية بالاستمرار في استبدادها))[٢٧]

قاد الجنرال الإنكليزي رينتون العمليات الهجومية ضد الكرد بجيش بلغ عدده ٢٥ ألف رجل مدعومين بعدة أسراب من الطائرات. وعلاوة على ذلك استخدمت الحكومة ضد البارزاني (حوالي ٥ آلاف شخص)، وعدد من الإقطاعيين الكرد الرجعيين ومرتزقتهم.

في ٧ آب عام ١٩٤٥ شن الجيش العراقي عمليات هجومية كبيرة في منطقة راوندوز بهدف تقسيم كوردستان الجنوبية إلى قسمين وتخفيف مهمة القضاء على الثورة.

وعلى الرغم من تفوق الجيش العراقي في العدد والعدة، ألحقت فصائل الأنصار الكوردية عدداً من الهزائم الهامة بقطعات الجيش العراقي: وجرت في أوائل أيلول معارك حامية الوطيس تكبدت خلالها القوات الحكومية التي زحفت من عقرة وراوندوز خسائر كبيرة، وطردت من المناطق الجبلية. واستعد مصطفى البارزاني لشن هجوم على اربيل، بعد أن حصن مواقعه. بات وضع الوحدات العراقية العسكرية عصيباً.

كانت نجاحات الثوار الأولى تمثل دافعاً لمضاعفة عدد أنصارهم. وفي هذه الأثناء اتسمت جهود الثوار في شرح أهداف الحركة الكوردية بأهيمة كبيرة. فقد واصل ممثلو الحركة الكوردية توزيع المنشورات والإعلانات، التي دعت الشعب العراقي كله إلى النضال المشترك ضد الحكم الملكي وحماته المستعمرين البريطانيين. جاء في أحد المنشورات: ((نعترف ونحترم حقوق العرب ونضالهم في سبيل الانعتاق من النير الاستعماري، وفي سبيل الاستقلال الحقيقي. وينبغي علينا نحن الكرد أن نقاتل جنباً إلى جنب مع الشعب العربي لإسقاط الرجعية والديكتاتورية

---

(٢٧) كمال احمدمظهر، الحركة القومية – التحررية في كوردستان العراق...، ص٤٢٦.

والاستعمار))[٢٨] توجه الثورا إلى السلطات البريطانية بطلب عدم التدخل في شؤون البلاد الداخلية، في النزاع بين الكرد والحكومة. لكن هذا لم يوقف القوات الإنكليزية.

قامت السلطات البريطانية بعمليات حاسمة، بعد أن تأكدت من ان الثورة ترتدي طابعاً خطيراً، ويقترب الثوار الكرد من كركوك. وفي ٢٨ أيلول عام ١٩٤٥ تمكنت السلطات العراقية، بعد أن تكبدت خسائر فادحة في الأرواح، من إنقاذ قطعاتها العسكرية من الحصار، الذي فرضه الثوار عليها. وكما كان الأمر في العشرينات والثلاثينات بدأ سلاح الجو البريطاني بأعمال وحشية ضد الثوار الكرد والمدن والقرى الكوردية الآمنة. وحسب ما أعلنه وزير الدفاع العراقي قدمت الحكومة البريطانية ٣١ طائرة عسكرية ((هدية)) للعراق. كتب لونغريغ عن عمليات القوات الأنكلو – عراقية المسلحة يقول: ((زحف الجيش على ثلاثة محاور نحو منطقة الثورة، أما سلاح الجو فقد قصف الثوار وأنصارهم وممتلكاتهم))[٢٩] وقد أُزيلت من على وجه الأرض ودمر أكثر من ٥٠ مركزاً سكانياً كوردياً[٣٠] قصف الطيارون الإنكليز بالرشاشات الناس العزل من الشيوخ والنساء والأطفال[٣١] وقد نشر ممثل الثوار باسم مصطفى البارزاني بياناً في بيروت جاء فيه: ((إن الجيش العراقي يستخدم المدفعية الثقيلة والطيران لتدمير القرى الكوردية وقتل النساء والأطفال والشيوخ العزل))[٣٢]

في هذا الوقت قام الحزب الشيوعي العراقي بنشاط فعال للدفاع عن الحركة الكوردية. فقد قام الحزب في ظروف الاضطهاد والملاحقات من جانب السلطات، بالدعاية لوحدة مصالح الشعب العربي والكوردي المشتركة في نضالهما ضد الرجعية والاستعمار. جاء في بيان نشرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي حول الأحداث في كوردستان: ((إن المناورات الاستعمارية التي ظهرت في الآونة الأخيرة في الحملة ضد البارزاني، واسعة جداً فهي تشمل المناطق الكوردية في العراق وإيران. يقوم المستعمرون البريطانيون بتحريض الحكومة الإيرانية ضد كورد إيران، وبتحريض الحكومة العراقية ضد كورد العراق وذلك لهدف معين وهو الإسراع في سيطرتها

---

(٢٨) كمال مظهر أحمد ، الحركة القومية – التحررية في كوردستان العراق...، ص٤٢٦.

(29) Longrigg ‹Iraq ‹1900 to 1950… ‹p. 32.

(٣٠) الأرشيف الحكومي المركزي لثورة أكتوبر.

(٣١) فيدتشنكو، العراق في النضال من أجل الاستقلال كوردستان...، ص٩٩.

(٣٢) الأرشيف الحكومي المركزي لثورة أكتوبر.

الاستعمارية))[٣٣] ودعا الحزب إلى وقف العمليات العسكرية في كوردستان فوراً ومنح الشعب العراقي كله الحقوق الديمقراطية.

حاول النظام الملكي المعادي للشعب الكوردي جرَّ عدد من الدول المجاورة إلى الصراع ضد الحركة الكوردية القومية – الديمقراطية، هذه الدول، التي كانت معنية بإزالة ((بؤرة الخطر الكوردي)). وهكذا فقد أسفرت زيارة وصي العرش العراقي إلى تركيا في أواسط ايلول عن قيام حكومة أنقرة بإغلاق حدودها الجنوبية، وحشدت أعداداً كبيرة من قواتها على الحدود مع العراق وإيران[٣٤]

كانت عمليات القوات العراقية في المناطق الجبلية قليلة الفعالية، واصبحت فصائل المرتزقة من الإقطاعيين الكرد والرجعيين، القوى الأساسية التي حاربت الثوار.

في ٢٥ ايلول عام ١٩٤٥ دارت في منطقة تبعد ٢٤ كيلومتراً عن بارزان معارك ضارية وحاسمة، أسفرت عن قيام الثوار بفك الحصار والتراجع. ((وفي أوائل تشرين الأول عام ١٩٤٥ تمكنت القوات الحكومية من الاستيلاء على بله وكليي بالنده، وأركوش، وعدد آخر من المناطق القريبة من زيبار. وفي ٦ تشرين الأول أعلن رسمياً في بغداد عن الاستيلاء على بارزان))[٣٥]

كتب فيدتشنكو يقول: ((أدت مشاركة سلاح الجو البريطاني النشيطة في العمليات العسكرية، وقيام الحكومة التركية بإغلاق حدودها مع العراق وتفوق القطعات العراقية الكبيرة في العدد والعدة، واخيراً قيام وزير الداخلية العراقي مصطفى العمري برشوة عدد من رؤساء العشائر الكوردية واستخدامها ضد الثورا إلى حسم نتيجة الصراع مسبقاً))[٣٦].

كان الوضع على نحو، بحيث إن الاشتباكات القادمة مع القوات الحكومية وفصائل المرتزقة، سيؤدي إلى خسائر كبيرة لا معنى لها. ولهذا اتخذ مصطفى البارزاني القرار الوحيد الممكن وهو الانسحاب إلى كوردستان إيران، حيث اتسع فيها خلال هذه الفترة النضال القومي التحرري للكورد الإيرانيين. وانسحب حوالي عشرة آلاف من الكرد، بما فيهم الأطفال والنساء والشيوخ،

---

(٣٣) اتحاد الشعب، ١٩٥٩/٢/٢.

(٣٤) الأرشيف الحكومي المركزي لثورة أكتوبر.

(٣٥)كمال مظهر أحمد ، الحركة القومية – التحررية في كوردستان العراق...، ص٤٤٦.

(٣٦) فيدتشنكو، العراق في النضال من أجل الاستقلال...، ص١٠٠.

في ظروف قاهرة، إلى الحدود العراقية – الإيرانية. واصبح عدة آلاف من الكرد ضحايا الجوع والبرد.

وبهذا الشكل منيت ثورة بارزان بالفشل. وكان فشل ثورة الكرد هذه يعود إلى الأسباب التالية: ١- رغم اتساع نطاق الثورة لم تكتسب طابعاً كوردياً عاماً، فلم تشارك فيها جميع مناطق كوردستان العراق. ٢- رغم مساعي الحزب الشيوعي العراقي وقادة الثورة الرامية إلى خوض نضال مشترك ضد الحكم الملكي وحماته الإنكليز كانت الصلة ضعيفة بين نضال الجماهير العربية والثائرين الكرد، الأمر الذي فسح المجال أمام إمكانية تركيز جل اهتمامها للقضاء على الثورة الكوردية. ٤- تمكنت الحكومة من رشوة الإقطاعيين الكرد الرجعيين وجرهم إلى الحرب ضد الثوار، كما لعب دوراً هاماً دون شك، الوعي القومي والطبقي المتدني لدى الفلاحين الكرد، الأمر الذي فسح المجال مراراً أمام رؤساء العشائر في استغلالهم لأغراضهم الخاصة. ٥- مما لاشك فيه أن التفوق الكبير للقوات الأنكلو – عراقية قد لعب الدور الأهم في قمع الحركة.

أخمدت الانتفاضة في كوردستان، لكن الوضع ظل متوتراً وجرت المناوشات في أماكن معينة بين القوات الحكومية المسلحة والكرد. وفي نيسان عام ١٩٤٦ وقع مثل هذا الاشتباك في منطقة بارزان. وفي ما بعد ((أرسلت الحكومة وحدة عسكرية قوامها ٢٠٠٠ جندي إلى اربيل ومناطق الموصل وكركوك والسليمانية للحفاظ على النظام))[٣٧]

اتخذت الحكومة العراقية التدابير للحيلولة دون قيام حركات جديدة في كوردستان. وطاف رئيس الوزراء العراقي شخصياً في المناطق الكوردية ((لإعادة النظام))، ووعد بزيادة عدد المدارس والمستشفيات في كوردستان[٣٨] إلا أن كل ذلك كان ستاراً تختفي وراءه رغبة الحكومة العراقية في التنكيل الوحشي بالقوات الكوردية والقومية – التقدمية. فقد شكلت في أربيل محكمة عسكرية أصدرت أحكاماً جائرة بحق المشاركين في الثورة، وحكمت غيابياً على ٣٥ شخصاً، كان من بينهم مصطفى البارزاني، والشيخ أحمد بارزاني، وسبعة ضباط في الجيش العراقي وغيرهم، بالإعدام، وحكمت على ٨٠ شخصاً بالسجن لفترات مختلفة[٣٩] وتم حظر

---

(٣٧) الأرشيف الحكومي المركزي لثورة اكتوبر.

(38) Longrigg ،Iraq ،1900 to 1950… ،p. 237.

(٣٩) المصدر السابق، ص٢٣٧.

نشاط جميع المنظمات التقدمية في كوردستان، وكان يتم إحالة الطلاب والعمال والأطباء إلى المحاكم القضائية والإدارية لدى أدنى اشتباه في تعاطفهم مع المشاركين في الحركة الكوردية.

حكم على عدد من المشاركين النشطاء في الثورة، كانوا في ما مضى ضباطاً في الجيش العراقي بالإعدام شنقاً. وقد أظهر الضباط الكرد الأوفياء لقضية شعبهم شجاعة ورباطة جأش لا مثيل لهما. وعندما ساقوا المشارك النشيط في الثورة النقيب مصطفى خوشناو إلى منصة الإعدام أعلن بإباء: ((أيها الجلادون، قولوا لأسيادكم إن دمي لن يذهب هدراً وسوف يثأر له، إنني لا أثق بقوتكم واعتز بأن اسمي يبقى في ذاكرة شعبي وسيكون في صف كل من ضحى بحياته في سبيل سعادة كوردستان وعظمتها))[٤٠] وهاكم ما قاله الرائد عزت عبدالعزيز: ((لقد رويت شجرة الحرية بدمي ودماء رفاقي، وآمل أن تزدهر سريعاً وتجلب الحرية والسعادة للوطن! الموت للاستعمار وعملائه))[٤١] كما سار النقيب خيرالله عبدالكريم والملازم محمد قدسي بجرأة وكبرياء إلى منصة الإعدام.

قبل ساعات معدودة من تنفيذ حكم الإعدام، كتب هؤلاء الوطنيون الكرد رسالة موجهة إلى شعبهم جاء فيها:

((أيها الإخوة الكرد الأعزاء!

نكتب لكم هذه الرسالة بعد ساعة من إبلاغنا بحكم الإعدام.

أيها الأخوة! عندما نكتب لكم هذه الرسالة فإن حياتنا المكتوبة بظلم الاستعمار، سوف تستمر ١٤ساعة أخرى، ومن ثم يشتد حبل المشنقة على اعناقنا.

أيها الإخوة! نحن في غاية السرور والإباء، لأننا ندرك أننا قمنا بواجبنا المقدس وبتفانٍ أمام شعبنا المناضل.

ندعوكم إلى جمع الشمل وتوحيد الصفوف، وناضلوا بجرأة وتفانٍ ضد الاستعمار، الذي يضطهد شعبنا. وبذلك فإنكم تحررون جميع الشعوب والقوميات التي تعاني ظلمه.

أيها الإخوة! الجهل هو عدونا اللدود، ناضلوا بكل ما أُوتيتم من قوة ضده. إن استشهادنا، افضل شاهد على النضال المتواصل في سبيل تحرير الأمة الكوردية.

---

(٤٠) خبات، بغداد، ١٩٦٠/٦/١٩.

(٤١) المصدر السابق.

عليكم أن تناضلوا في سبيل شرفكم ووطنكم... إن تحرير شعبنا آت لا ريب فيه. أيها الإخوة! حتى حبال المشانق عاجزة عن زعزعة ثقتنا بالنصر النهائي.

نحن – المناضلين – في سبيل الحرية لم نبخل بالجهد والقوة في سبيل تخليص شعبنا وإن أصدق برهان على ذلك هو وجودنا هنا أمام حبل المشنقة.

إلى الامام نحو الوحدة والحرية!

عاش الكرد، وعاشت كوردستان!))[٤٢]

اعتبرت الحكومة العراقية قمع انتفاضة الكرد نصراً كبيراً لها. فقد هنأ وصي العرش عبد الإله الجيش بمرسوم خاص. وتم تقليد عدد من الاقطاعيين الكرد الخونة وسام ((الرافدين)) لمشاركتهم في قمع الانتفاضة، هذا الوسام الذي سماه أحد الشعراء الكرد وبحق، ((وسام العار))[٤٣]

وفي أعقاب إخماد انتفاضات البارزانيين، فإن جميع تدابير الحكومة جرت بمشاركة السلطات البريطانية وموافقتها. كتبت مجلة ((بلقان إي مويان أوريان)) الصادرة في بيروت وهي تتناول مسألة موقف بريطانيا والدول الاستعمارية الأخرى من الإجراءات المعادية للكورد تقول: ((تؤيد الدول الغربية الكبرى جميع التدابير، التي تتخذها الأنظمة الاستبدادية في أنقرة، وبغداد وإيران في الصراع ضد الكرد)) [٤٤]

كان فشل ثورة الكرد ضربة كبيرة إلى كل الحركة الديمقراطية في البلاد، وبعدها تسلطت الرجعية.

تعرض الفلاحون الذين شاركوا في الثورة، أو تعاطفوا معها للاضطهاد. ومراراً ما حرموهم من قطع الأرض الصغيرة، وحتى من السكن. وحسب شهادة مجلة ((هتاف))، استخدم أحمد آغا من عشيرة زيبار الفلاحين المشاركين في الثورة حتى قيام ثورة تموز عام ١٩٥٨ في الأعمال القسرية، وكان يرغمهم أحياناً على العمل مجاناً لمدة يومين كاملين في نقل الدريس والحطب وغيرهما. وحظرت الحكومة ولفترة طويلة إنتاج التبغ في منطقة الثورة، وخاصة في العمادية.

---

(٤٢) المصدر السابق.

(٤٣)كمال مظهر أحمد ، الحركة القومية – التحررية في كوردستان العراق...، ص٤٤٧.

(44) Les Balkans et le Monyen Orient ،No. 4-5 ،1955. p. 10.

وعلى الرغم من أنّ انتفاضات عام ١٩٤٣-١٩٤٥ منيت بالفشل، إلا أنها لعبت دوراً كبيراً في نمو الوعي القومي لدى الكرد. فالشعارات التي رفعها قادة الثورة بشأن النضال المشترك ضد الاستعمار والرجعية الداخلية، أخذت تنتشر أكثر فأكثر بين الكرد والعرب على حد سواء.

ظلت الأسباب المؤدية إلى الحركات القومية – التحررية الكوردية قائمة، الأمر الذي يفسر بقاء الوضع متوتراً في كوردستان في المرحلة التالية.

## جمهورية مهاباد (كانون الأول ١٩٤٥– تشرين الأول ١٩٤٦)

كان قيام جمهورية مهاباد نتيجة حتمية لمجمل التطور السابق للحركة الكوردية في إيران، وطوراً ختامياً لمرحلة معينة من مراحل تطورها. كما ساهم ذلك الوضع الناشئ بعد الحرب في الشرق الأدنى عموماً وإيران خاصةً.

أثار انتصار الاتحاد السوفيتي على ألمانيا الفاشية في أيار عام ١٩٤٥، وسياسته السلمية الثابتة، والموقف المتعاطف مع شعوب الشرق المتحررة من التبعية الاستعمارية وشبه الاستعمارية رد فعل حسناً بين صفوف فئات سكان المنطقة ذوي الميلول التقدمية – الديمقراطية، التي نما نشاطها السياسي بشكل ملحوظ خلال سنوات الحرب العالمية الثانية. هبت القوى الديمقراطية في إيران بنشاط للنضال ضد الرجعية المحلية والعالمية على حد سواء، الساعية إلى استعباد البلاد سياسياً واقتصادياً. ولوحظ في هذه السنوات نمو الحركة الديمقراطية في أذربيجان وكوردستان إيران.

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية كانت التكتلات المختلفة للإقطاعيين الكرد ورؤساء العشائر الذين حالوا الحفاظ على نفوذهم بين العشائر تحتل المقام الأول في الحركة، ولهذا الهدف عبرت عن تأييدها للنزعات القومية والميول المعادية للحكومة بين صفوف عشائرها وحاولت الحفاظ على نفوذها في الأوساط الحكومية في إيران مستغلة ذلك. ولكن هذه الزُمر من الاقطاعيين الكرد تحديداً، وتنظيماتهم، تمت رشوتها بسهولة واستغلالها من قبل الاستخبارات الاجنبية. وكان من بين هذه المنظمات في إيران تكتل يقوده الدكتور اسماعيل أردلان، الذي

اصدر مجلة ((كوهستان)) في طهران[٤٥] ومن الخصائص المميزة لمثل هذه المجموعات هي أن قدمت المساعدة بصورة مكشوفة للرجعية، وشاركت بنشاط في الصراع ضد ظهور أية نزعات تقدمية بين العشائر التابعة لها.

وشغلت في الجناح الأيسر للحركة القومية – الديمقراطية الكوردية، المنظمات الكوردية الديمقراطية السياسية التي تأسست في سنوات الحرب العالمية الثانية.

لقد تطورت الحركة الكوردية – القومية حتى الأربعينات في إيران في ظروف سياسية ووحشية لإدارة الشاه تجاه الكرد. اتصفت مرحلة الحرب العالمية الثانية وعقبها مباشرة بديمقراطية الحياة الاجتماعية في البلاد نسبياً، ولوحظ في كوردستان إيران نهوض الحركة الكوردية في سبيل الإدارة الذاتية. وكان من أكثر المشاركين فيها نشاطاً بعض الأوساط في مهاباد من الشخصيات الاجتماعية، المنحدرة من الفئات البورجوازية والبورجوازية الصغيرة، التي اعتبرت أن الاشكال القائمة لتنظيمات الكرد القبلية – العشائرية لا تتمكن بما فيه الكفاية من ضمان مصالحها وقيادة الحركة الكوردية المتنامية. وعلاوة على ذلك اخذت مجموعة غير كبيرة العمال في مهاباد، تلعب دوراً ملحوظاً في الحركة الكوردية. في اواخر عام ١٩٤٢ انعقد في كوردستان – ايران، وبمبادرة مسؤول خلية لحزب الشعب الايراني (توده)، والحرفي المهابادي عبدالرحمن ذبيحي[*]، اجتماع تأسيسي لحزب جديد في مهاباد سمي بـ ((زيني كورستان) (حياة كوردستان). اتخذ الاجتماع برنامجاً للحزب، الذي اقتصر بموجبه نضال الشعب الكوردي في سبيل حقوقه القومية على نيل الحكم الذاتي ضمن أطر التشكيلات القائمة آنذاك. أما مسألة ((كوردستان موحدة)) فقد وضعها برنامج ((زيني كوردستان)) في المقام الثاني، وتقرر أنه يجب الشروع في تحقيق وحدة الكرد في دولة واحدة، بعد تنفيذ مطالب الحكم الذاتي للمناطق الكوردية في إيران والعراق وتركيا ونشر الديمقراطية في حياتها الاجتماعية.

في صيف عام ١٩٤٤ أخذ حزب ((زيني كوردستان)) الذي عملت خلاياه في شتى أرجاء مناطق كوردستان إيران يتحول إلى منظمة جماهيرية. أصدرت الحزب مجلة ((نيشتمان)) (الوطن) في

---

(٤٥) ن. ك. بيسيان من مهاباد المضرجة بالدماء وحتى ضفاف أراكس، الجزء٢، طهران، ١٩٢٣. ص١٦٢. (باللغة الفارسية).

(*) لم يكن عبدالرحمن ذبيحي عضواً في حزب الشعب الايراني (توده) عندما اشترك في تاسيس حزب ((زيني كوردستان)) (المترجم).

مهاباد. وواجهت الرجعية الإيرانية بالاشتراك مع عملاء الانكليز زيادة نشاط حزب ((زيني كوردستان)) في الارجاء الجنوبية والوسطى من كوردستان إيران بالاضطهاد ضد الحركة الكوردية القومية، وتمكنت بالنتيجة من زرع بذور الشقاق بين صفوف قيادة هذه المنظمة، التي تفككت عملياً في النصف الثاني من عام ١٩٤٥[٤٦] إلا أن قسماً من الكرد ذوي الميول التقدمية لم يفقد الأمل في إنشاء منظمة كوردية قومية سياسية.

في اواخر عام ١٩٤٥ نشأ الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران تحت تأثير الحركة القومية – الديمقراطية في اذربيجان المجاورة، والتي شارك فيها قسم من الكرد أيضاً. وأصبح القاضي محمد قائده ومنظمه (قاضي مهاباد والعشائر الكوردية بالوراثة)، الذي شغل قبل ذلك منصب حاكم مدينة مهاباد[٤٧]

لم يصبح قاضي محمد باديْ ذي بدء على طريق الديمقراطية التي لا تنحرف عن مبادئها، ولم يجر فوراً الانعطاف في رؤيته، المتعلقة بإدراك ضرورة النضال في سبيل التحرر القومي للشعب الكوردي. أما منزلته كقاض بالوراثة فقد اكتسبت شخصيته الاحترام العميق من جانب سكان مهاباد. وفضلاً عن ذلك كان قاضي محمد إنساناً مثقفاً وموهوباً، ولم يَحُلْ نشاطه الديني دون آرائه التقدمية في العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[٤٨]

حسب رأي قاضي محمد ينبغي أن يضم الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، في صفوفه جميع قوى الكرد التقدمية والديمقراطية في العالم[٤٩]

في كانون الأول عام ١٩٤٥ صدر برنامج الحزب الديمقراطي الكوردستاني في مهاباد وكان قائماً على أساس مبدأ ((الشرعية والعدالة، والحضارة)). وحسب برنامج الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، فإن الهدف الرئيس للحزب هو أولوية حقوقه في إطار الدولة الإيرانية عن طريق إقامة إدارة حكم ذاتي وتنظيمها في تلك المناطق والمقاطعات، التي يعيش فيها الشعب الكوردي ويكدح منذ غابر الأزمنة. وكما اشير في البرنامج، فإن ((كل ما سيجري عمله في مناطق كوردستان يجب أن يتفق تماماً مع مصالح السكان فيها. فإن ((كل ما سيجري عمله في مناطق كوردستان يجب أن يتفق

---

(٤٦) بيسيان، من مهاباد المضرجة بالدماء وحتى ضفاف اراس، ص٤٠.

(47) Arfa ،The Kurds. A History and political Study ،p. 71.

(48) W. Eagleton ،The Mehabad Republic ،London ،1966 ،p. 31.

(٤٩) المصدر السابق، ص٣١.

تماماً مع مصالح السكان فيها. فلدى الشعوب والمجموعات العشائرية والدينية الحق في انتخاب النواب في مجلس الشعب دون أية مضايقات، وبصرف النظر عن عددها)) [٥٠]

ومن أهم بنود البرنامج كانت مطالب تلبية طموحات الشعب الكوردي في إدارة شؤونه، والتمتع بحق الحكم الذاتي في إطار إيران" وتأسيس نظام التعليم باللغة الكوردية" وانتخاب ممثلين عن مناطق كوردستان بناءً على دستور البلاد، للمشاركة في الأجهزة الإدارية، بما في ذلك مشاركة الكرد في نشاط أجهزة الدولة ومؤسسات البلاد، وحل المسألة الزراعية" وإقامة الوحدة، والتضامن والعلاقات الأخوية مع شعب أذربيجان الجنوبية، والأقليات القومية الأخرى القاطنة في أذربيجان، وتحسين ظروف تطور الزراعة والتجارة والثقافة، وتطوير اقتصاد كوردستان على أساس استثمار ثروات المنطقة الطبيعية، وتحسين الظروف الاجتماعية والمعاشية" وحرية النشاط الساسي لمعظم شعوب إيران[٥١]

قام واضعوا البرنامج بمحاولة تسوية ((الزوايا الحادة))، سعياً منهم إلى جذب جميع فئات الشعب الكوردي إلى الحزب. واتسم بند البرنامج حول المسألة العمالية بطابع عام وإعلاني. ولم يجر الحديث فيه عن موقف الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران من التركيب العشائري للزعماء الكرد وسلطتهم، والإقطاعيين ورجال الدين، وكذلك عن موقف الحزب من الرواسب الاقطاعية وقبل الإقطاعية في اقتصاد كوردستان وحياتها الاجتماعية. ساعدت كل هذه الاسباب على ((التضخم)) السريع للحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، ليس على حساب العناصر التقدمية وحسب، بل وعلى حساب جميع الفئات النشيطة عامة، في الحركة الكوردية القومية. انتسب عدد كبير من رؤساء العشائر الكوردية إلى الحزب الديقراطي الكوردستاني في ايران.وسعان ما شغلت جميع الشخصيلت النشيطة تقريباً من قيادة ورؤساء العشائر ومن صفوف البورجوازية الكوردية في مهاباد وغيرها من مدن كوردستان، منظمات الحزب المحلية والمركزية. وبدأت هذه الشخصيات من الوجهاء ورؤساء العشائر والتجار تلعب دوراً بارزاً في الحزب، ومن ثم في حكومة جمهورية مهاباد.

تم بناء على اقتراح قدمه عدد من اعضاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران اتخاذ قررا بتشكيل ((منطقة حرة)) في المناطق الكوردية الواقعة في شمال – غربي إيران، التي سميت جمهورية مهاباد. ويجب الإشارة إلى أن الحزب الديمقراطي الكوردستاني لم يضطر على خوض النضال عملياً في

---

(٥٠) برنامج الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، ص١، (باللغة الفارسية).

(٥١) مواد المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، ستوكهولم، ١٩٧٤، ص١٠.

أيدي الكرد منذ عدة سنوات. فقد نشأت في الأراضي المحايدة من الجزء الشمالي – الغربي، التي يعيش الكرد فيها، ولم تستول عليها قوات الحلفاء، أجهزة الإدارة الذاتية الكوردية المحلية بصورة عفوية، التي شلت نشاط الموظفين الإيرانيين والأجهزة الإدارية والجندرمة. ولاذ الجيش الإيراني والجهاز الإداري بالفرار، تاركين خلفهما السلاح والذخيرة. لم تتمكن السلطات الإيرانية بقواها الخاصة من التغلب على الكرد المسلحين وإقامة الإدارة الإيرانية في هذه المناطق، وانتقلت السلطة عملياً في المناطق الكوردية الواقعة في شمال – غربي إيران إلى أيدي السكان(٥٢)

في تشرين الثاني عام ١٩٤٥ أعلنت الصحافة الأجنبية أنه ((توجد منطقة كوردية مستقلة في إيران))، التي قد تصبح في القريب العاجل مركزاً لانتفاضة شاملة. تقع هذه المنطقة إلى الجنوب من بحيرة أورمية، في صاوجبلاق (مهاباد). تنتهي المنطقة البريطانية في جنوبها، في منطقة سقز، وتتمركز القوات السوفياتية في شمالها. وقد تجمع هنا في جبال هذه ((الأراضي الحرة)) المتمردون الإيرانيون بقيادة الزعيم ملا مصطفى، الذين طُردوا من العراق في الشهر الماضي بمساعدة سلاح الجو البريطاني(٥٣)

وفي ٢٤ كانون الثاني عام ١٩٤٦ أعلن عن قيام جمهورية مهاباد أثناء حشد جماهيري في مهاباد، شاركت فيه وفود من مختلف مناطق كوردستان إيران. ودخلت في عداد الجمهورية الكوردية ذات الحكم الذاتي المناطق بمراكزها: مهاباد، وشنو، ومياندواو، وسردشت، وبانه، وسقز، وسنندج (سنه).

ترأس قاضي محمد قائد الحزب الديمقراطي الكوردستاني، حكومة جمهورية مهاباد، تألفت الحكومة كلها من قادة الحزب، الذي أعلن الحزب الحاكم الوحيد في المناطق الكوردية في إيران. وبما أنه لم يتم بعد انتخاب البرلمان، فقد صدرت القوانين باسم الرئيس(٥٤)

ضمت حكومة الجمهورية ثلاثة عشر وزيراً، هم: حاجي بابا شيخ (الرئيس الشعبي لكوردستان)) (رئيساً للوزراء، ورئيساً لمجلس الوزراء)، محمود حسين سيف القاضي – نائباً للرئيس ووزيراً للدفاع، منافي كريمي نائباً للرئيس ووزيراً للمعارف، سيد محمد ايوبيان وزيراً للصحة، عبدالرحمن ايلخاني زادة وزيراً للخارجية، إسماعيل إيلخاني زادة وزيراً للمواصلات، ميرزا أحمد

---

(52) Kinnanem The Kurdis and Kurdistan ،p. 50.

(٥٣) كومبا، ١٩٤٥/١١/٢٩.

(54) Eagleton ،The Kurdish Republic of 1946 ،Oxford University ،1963 p.33-35.

اللهي وزيراً للاقتصاد، محمود ولي زادة وزيراً للنصاعة، خليل خسروي وزيراً للعمل، ميرزا خليل خسروي وزيراً للاتصال، حاجي مصطفى دوفي وزيراً للتجارة، ميرزا خاني خسروي وزيراً للداخلية، ملا حسين مجدي وزيراً للعدل(٥٥)

شغل الإقطاعيون الكرد ورؤساء العشائر المحليون من أسرة إيلخاني زادة وممثلو البورجوازية الكوردية، من أمثال التجار خسروي، مكاناً رئيساً ودوراً بارزاً في الحكومة. بدأ أعضاء حكومة جمهورية مهاباد نشاطهم بإجراء التحولات في حقل التعليم. وقبل كل شيء تحولت الحياة الاجتماعية في كوردستان إيران إلى اللغة الكوردية. ولتنفيذ هذه المهمة تشكلت لجنة خاصة، وضعت نظاماً للإجراءات الضرورية، وخاصة وضع مشروع الإصلاحات في حل التعليم المدرسي، الذي نص على أن يشمل التعليم الابتدائي الإلزامي جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ست سنوات وأربع عشرة سنة، وكذلك إدخال إصلاح مدرسي خاص. وعلاوة على ذلك تقرر إقامة دورات مسائية خاصة في المدارس وباللغة الكوردية بغية محو الأمية بين صفوف السكان الكبار في السن. وجرى التعليم في المدارس باللغة الكوردية(٥٦)

شرعت السلطات الكوردية في إصدار المؤلفات الاجتماعية والسياسية باللغة الكوردية.

كانت صحيفة ((كوردستان)) لسان حال الحكومة الكوردية والحزب الديمقراطي الكوردستاني تطبع بصورة دورية في مطبعة مهاباد. وشرحت على صفحاتها، وبشكل واسع، مسائل حياة جمهورية مهاباد الداخلية، والوضع السياسي في ايران، والوضع الدولي عامة.

وفضلاً عن ذلك أخذت بالصدور المجلات الشهرية ((هوار)) و((آكر)) والصحيفة ((هلاله)) للنساء، وأعدت للطبع كتب مدرسية جديدة للأطفال.

انتعش نشاط المثقفين الكرد، خاصة في حقل الأدب والفن. ومما يدل على ذلك الأعمال الأدبية للأدباء الكرد. أصبحت مهاباد مركزاً لإصدار الأدب باللغة الكوردية (اللهجة الكورمانجية). وفي أعوام ١٩٤٢-١٩٤٦ نشرت مؤلفات الأدباء الكرد، والأعمال المترجمة من الأدب الكلاسيكي العالمي.

وكان أحد أكثر الإجراءات الطريفة هو إعادة المؤسسة الكوردية القديمة للشعراء الشعبيين الذين كانوا قريبين من حيث طابع إبداعهم من عشاق شعوب آسيا الوسطى وما وراء القفقاس. فالشعراء

---

(٥٥) المصدر السابق، ص٤.

(56) L'Orient ،No. 29 ،P. 177-179.

كان يلقون قصائدهم عن مواضيع الساعة في الاجتماعات الشعبية وفي أثناء الأعياد وغيرها، مستخدمين أساليب الإبداع الشعبي. وقد تمتع بشهرة واسعة الشاعر الشعبي هزار، الذي صدرت له مجموع شعرية في عام ١٩٤٥

كما ويسترعي الاهتمام محاولة إنشاء أوبرا شعبية. ففي ١٩٤٥جموعة من الهواء بإخراج أوبرا ((الوطن)) (إن ابن الوطن حرره من أصفاده المكبِّلة)، حققت المسرحية نجاحاً كبيراً، وكانت لا سابقة لها من حيث الشكل والتأثير[٥٧]

أخذت المرأة الكوردية تلعب، وللمرة الأولى، دوراً نشيطاً في حياة كوردستان إيران السياسية والاجتماعية. وقد انضمت العناصر التقدمية من النساء إلى فرع المرأة في الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، وأخذ الشبيبة يتوحدون في صفوف فرع لاشباب للحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران بقيادة رحمن مدرسي[٥٨]

إلى جانب التدابير والإجراءات الكبيرة في حقل الثقافة، اتخذت خطوات هامة لإنشاء قطعات نظامية للحرس الكوردي الجمهوري في مهاباد وغيرها من مدن جمهورية مهاباد. وقد تلقت هذه الوحدات نظاماً عسكرياً موحداً، كما وحدت اللباس والسلاح، وكانت تمثل هيكلاً لإنشاء قطعات الجيش الكوردي الديمقراطي في ما بعد.

اتخذت الحكومة الكوردية تدابير هامة لإيجاد الوسائل المادية. وخاصة اتخذت تدابير فعالة بجمع الضرائب، التي لم تتم جبايتها خلال عامي ١٩٤٣-١٩٤٥ وفي غضون ذلك سمح لمدافعي الضرائب دفع ضريبة الدخل إلى الخزينة على دفعتين أو ثلاث دفعات.

وعلاوة على ذلك، تلقت الخزينة مداخيل هامة من مبيعات التبغ والسكر والماشية وغيرها من المنتوجات الزراعية.

لم تتمكن الحكومة الكوردية من إجراء إصلاح زراعي. صحيح أن أراضي الملاكين الهاربين قد وزعت على الفلاحين الكرد واللاجئين الكرد، الذين عبروا الحدود بعد انتفاضة ١٩٤٥ لكن هذه الإجراءات لم تأخذ نطاقاً واسعاً.

في أواسط نيسان اتخذت خطوات لتسوية عدد من المسائل الحدودية المختلف عليها بين الكرد والأذربيجانيين، وقيام علاقات حسن الجوار بين جمهوريتي مهاباد وأذربيجان. ولهذا الهدف توجه وفد

---

(٥٧) و. ل. فيلتشيفسكي، الكورد الموكريون (نبذة إثنوغرافية)، موسكو، ١٩٥٨، ص٢٢٠.

(58) Eagleton ‹The Mehabad Republic ‹p. 102.

كوردي برئاسة قاضي محمد إلى تبريز. وأسفرت المفاوضات التي جرت في ٣ أيار عام ١٩٤٦ بين الكرد والأذربيجانيين عن توقيع الاتفاقية التالية:

١- سيتم تعيين سفير مفوض في كل اقليم من كل جانب.

٢- سيتم إيجاد ممثلين عن الإدارة الكوردية في الأراضي الأذربيجانية التي غالبية سكانها من الكرد، أما في الأراضي الكوردية، التي غالبية سكانها من الأذربيجانيين فسيكون فيها ممثلون عن الأذربيجانيين.

٣- تقوم الحكومتان بإنشاء ((لجنة اقتصادية مشتركة)) ستدرس قضايا الاقتصاد.

٤- في حالة الضرورة سيتم تقديم المساعدة العسكرية المتبادلة.

٥- أية مفاوضات مع الحكومة الإيرانية يجب أن تجري بموافقة الحكومتين.

٦- تتعهد حكومة أذربيجان باتخاذ التدابير لتنظيم الأعمال في حقل تعليم الكرد القاطنين على أراضيها، وبدورها تعد الحكومة الكوردية باتخاذ تدابير مماثلة تجاه السكان الأذربيجانيين، الذين يعيشون على أراضي كوردستان إيران.

٧- كل من يحاول الإخلال بالتعاون والصداقة التاريخية القائمة بين الشعبين، أو كل من يتطاول على وحدتهما القومية، سينال الجزاء من الشعبين.

وإلى جانب ذلك عبرت الحكومتان عن وجهات نظر مختلفة حول قضايا النظام الداخلي لجمهوريتيهما. وإن تقرر إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية واسعة في أذربيجان، فإن مسألة الوحدة القومية في كوردستان إيران كانت في جدول الأعمال، دون تغيير جذري للعلاقات الاجتماعية.

كما لم يتم حل مسألة ترسيم الحدود بين الجمهوريتين. وحاولت الحكومة الإيرانية المركزية في ظروف كهذه إثارة الخلافات بين الاذربيجانيين والكرد، مؤججة نار الادعاءات المتبادلة حول عدم حل مسألة ترسيم الحدود[٥٩]

وقف قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني وجمهورية مهاباد بحرارة إلى جانب التعاون مع الديمقراطيين الأذربيجانيين والمنظمات السياسية الإيرانية الأخرى، حزب الشعب الإيراني (توده) مثلاً، كما سعوا إلى توسيع علاقاتهم مع المنظمات الكوردية المختلفة خارج كوردستان إيران.

---

(59) Eagleton ،The Kurdish Republic of 1946 ،p. 41-42.

قدمت قطعات الجيش السوفياتي المرابطة في شمال كوردستان إيران دعماً معنوياً هاماً للكورد. هذه القوات التي انسحبت من إيران ربيع عام ١٩٤٦ بموجب اتفاقية طهران. أشارت الصحف الإيرانية إلى ((سلوك الجنود والضباط القويم، والموقف الودي الصادق نحو السكان[٦٠]

عبرت صحيفة ((كوردستان)) عن مشاعر الصداقة نحو الاتحاد السوفياتي، ونشرت على صفحاتها مقالات عن الاتحاد السوفياتي وثقافته ومنجزاته العلمية. واستغلت الصحافة الإيرانية اليمينية ما جاء فيها لاتهام قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيراني بالانفصالية. لقد دحض رئيس جمهورية مهاباد قاضي محمد في تصريح له لصحف طهران هذه الاتهام مشيراً بوضوح وصراحة، إلى أن الكرد في إيران يناضلون في سبيل حقوقهم القومية وفي سبيل ديمقراطية حياتهم الاجتماعية، وهم عازمون على مواصلة النضال في إطار إيران.

أثار قيام جمهورية مهاباد، التي زرعت فيها أغراس نظام قومي واجتماعي جديد، استياء واضحاً لدى حكومة طهران، التي لم تفقد الآمال، على ترميم الأجهزة الإدارية الإيرانية في هذه المنطقة. وأخذت السلطات المركزية تبحث عن وسائل توزيع حاميات الجيش الإيراني في المناطق الكوردية. ففي عام ١٩٤٦ دبرت في كوردستان إيران، بمساعدة عملاء الاستعمار والرجعية، أربع حركات تمرد مسلحة للإقطاعيين الرجعيين تستهدف القضاء على المنظمات الكوردية الديمقراطية وإقامة نظام رجعي[٦١]

شجبت فئات المجتمع الإيراني ذوات الميول التقدمية، وفي خارج البلاد، هذه الأعمال. فقد كتبت الصحيفة البريطانية ((ديلي تلغراف)): ((ان الحرية التي يطمح إليها القوميون الكرد أكثر من أي شيء، وهي حرية تربية أطفالهم بلغتهم الأم، وحسب تقاليدهم وأعرافهم القومية، ولا يجوز اتهام القوميين الكرد ظلماً، فهم يريدون ببساطة السماح لهم بالعيش على الطريقة الكوردية، والتحدث باللغة الكوردية، وإصدار الكتب وقراءتها باللغة نفسها، وألا ينصهروا مع الفرس والعرب والأتراك)) [٦٢]

بدأت في إيران حملة افترائية كبيرة تستهدف زرع الفتنة بين الشعبين الأذربيجاني والكوردي، واتهمت قياداتهما بالانفصالية والرغبة في الانفصال عن إيران. أعلنت الحكومة الإيرانية عن نيتها

---

(٦٠) زاريا فوستوكا، ٣٠/ ١٩٤٦/٤.

(61) People without a Country. The Kurds and the Kurdistan ،London ،1980 ، p.204.

(62) The Daily Telegraph ،13/4/1946.

في تسوية ما يسمى بالمسألة الأذربيجانية، والشروع في إصلاحات اجتماعية اقتصادية في هذا الجزء من البلاد. ودخلت قواتها إلى اذربيجان إيران لقمع الحركة الديمقراطية في اذربيجان إيران بهدف قمع الحركة الديمقراطية في أذربيجان أولاً، ومن ثم في كوردستان[٦٣] وفي هذه الاوضاع بدأت الخلافات في الرأي بين الديمقراطيين الكرد، فقد ظل قسم منها بقيادة قاضي محمد في مهاباد، أما القسم الآخر فتوجه مع فصائل الكرد العراقيين المسلحة بقيادة مصطفى البارزاني إلى الجبال، ومن هناك حاول مصطفى البارزاني إجراء مفاوضات مع الإدارة الإيرانية حول المسألة الكوردية. إلا أن ثبات موقف السلطات الإيرانية، التي وقفت بحزم إلى جانب تدمير جمهورية مهاباد، أرغمت البارزاني على وقف هذه المحاولات. وسار مع فصائله إلى الحدود الإيرانية – العراقية، حيث شن من هناك عمليات ناجحة ضد قطعات الجيش الإيراني.

كان الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران والحركة القومية – الديمقراطية، التي قادها يتمتعان بعطف وتأييد كبير في الأوساط الدولية والإيرانية التقدمية. لكن هشاشة الحزب الديمقراطي الكوردستاني وسعيه إلى التآلف في حزب واحد بين فئات الشعب الكوردي، التقدمية منها والرجعية، كانا سبباً لضعف مواقعه بين الكرد في كوردستان إيران.

أخذت قيادة الحزب تدرك تدريجياً أنها لا تتمكن من إيجاد سند ثابت بما فيه الكفاية لها بين الفئات الكوردية الواسعة في إيران، والتفاف هذه الفئات من حولها، وأن الأوساط الواسعة من المجتمع الكوردي، وهي تستيقظ، راحت تطلب من الحزب اعمالاً واقعية لجعل الحياة الاجتماعية في جمهورية مهاباد أكثر ديمقراطية، وليس بيانات وعبارات منمقة. ولم يتمكن الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران من الشروع في هذه الأعمال خشية تأليب القيادة الإقطاعية والعشائرية ضده.

أدى عدم حزم الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، وكذلك تغيير الوضع السياسي الداخلي والدولي إلى قيام الرجعية الإيرانية عام ١٩٤٦، المدعومة من أسيادها الأنكلو – الأمريكيين بهجوم حاسم على الحركة الديمقراطية في ايران، وسحقت في كانون الأول عام ١٩٤٦ الحركة القومية – الديمقراطية الأذربيجانية، كما سحقت في الوقت ذاته جمهورية مهاباد[*]

---

(63) Eagleton ،The Mehabad Republic ،p. 113-115.

(*) تم تأسيس جمهوريتي (مهاباد) و (أذربيجان) في ايران بدعم سياسي ومادي من قبل الاتحاد السوفياتي، إلا أن عقد الاتفاقية، التي ابرمت في طهران بين ستالين – روزفلت – تشرشل، شاه إيران – كانت من الأسباب

وقبل هذا الوقت جرى انسحاب جماعي من الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران لجميع العناصر الإقطاعية فيه، التي لعبت دوراً بارزاً في الحزب، وقد استسلمت على الفور أمام العسكرية الإيرانية. وقامت مجموعات غير كبيرة من الكادحين – بصورة أساسية الكرد، الذين قادهم عدد من الشخصيات الكوردية التقدمية – الاجتماعية – بالدفاع المسلح عن الحركة الكورديتي التقدمية – الديمقراطية، وكذلك أكثرية البارزانيين. وانسحبت قوات الانصار الكوردية والنظامية إلى المناطق الجبلية الوعرة، التي لا تطاها القوات الإيرانية. هذه المناطق الواقعة إلى الغرب من شنو ومهاباد. دخلت القوات الايرانية إلى مهاباد دون أن تصطدم بمقاومة، واحتلت الجزء السهلي كله من جمهورية مهاباد سابقاً. وفرضت هناك من جديد الإدارة الإيرانية.

خرج قائد الحزب الديمقراطي الكوردستاني قاضي محمد، رغبة منه في تجنب وقوع حوداث دامية من جانب العسكرية الإيرانية، طواعية لملاقاة القوات الإيرانية، بعد أن أعلن عن تأييد الديمقراطيين الكرد لوحدة أراضي إيران واستقلالها، وعن الإخلاص لحكومة قوام السلطنة. لقد حالت خطوة قاضي محمد دون وقوع أحداث دامية حقاً، لكنه دفع حياته ثمناً لذلك.

شرعت القوات الحكومية، التي لم تلق عملياً مقاومة، في نزع السلاح من أنصار جمهورية مهاباد. بدأت الحكومة المركزية بممارسة الإرهاب ضد الكرد. فقد رمي بالرصاص حوالي ١٥٠ وطنياً، أما قاضي محمد (رئيس الجمهورية) وشقيقه صدر القاضي، وابن عمه سيف قاضي (وزير الدفاع في جمهورية مهاباد)، فقد اعدموا بموجب حكم اصدرته المحكمة العسكرية الميدانية في ٣٠ آذار عام ١٩٤٧

إلا أن نضال القوى الكوردية التقدمية ضد الرجعية الإيرانية لم يتوقف. فقد حافظ على قواتها المسلحة وواصلت حربها ضد العسكرية الإيرانية، بعد أن ذهبت إلى الجبال. ولم تطفأ جذوة كفاح الحركة القومية – الديمقراطية الكوردية في إيران. فالكرد لم يواصلوا نضالهم وحسب، بل وحاولوا إدراك اخطائهم المرتكبة في عهد جمهورية مهاباد، وفهم أسباب قمعها. وهكذا، فقد ناقش المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، المنعقد في أيلول عام ١٩٧٣ دروس جمهورية مهاباد. أكد المؤتمر أن جمهورية مهاباد، تمكنت من تطهير جزء من كوردستان إيران من السلطة الرجعية وتطبيق حكم ذاتي ثقافي. وفضلاً عن ذلك اشار المؤتمر إلى الأهمية الكبيرة لنشاط الحزب

---

الرئيسية، التي أدت إلى وقف هذا الدعم للجمهوريتين الفتيتين، اللتين تعرضتا للانهيار قبل ان يصلب عودهما (المترجم).

في تأسيس ((الجبهة الوطينة)) لجميع الأحزاب التقدمية في إيران في النضال من أجل الديمقراطية والتقدم. كما جرى في المؤتمر تحليل أسباب سقوط الجمهورية. كان السبب الرئيس لهزيمة حركة الكرد في إيران عام ١٩٤٥-١٩٤٦ هو ((ضعف الحزب واتجاه القيادة المشتركة وقيادة الحكومة الوطنية)). وكما نوه المؤتمر فإن هذا الضعف قد نال من جميع جوانب عمل الحزب السياسية والإيديولوجية[٦٤] وأشار إلى أن أضعف حلقة كانت غياب الكوادر المؤهلة والماهرة سياسياً، ((التي لها مستوى رفيع من الوعي السياسي، وترتكز على نظرية علمية حقيقية لخوض النضال، وقادرة على تنظيم الجماهير وقيادتها))[٦٥]

لم تتمكن القوات الحكومية من الاستيلاء على جميع المناطق، التي يسكنها الكرد، فلم يكن سوى ربع مساحة كوردستان إيران يقع في عداد جمهورية مهاباد، في حين أن منطقتي كرمنشاه وسنندج ظلتا في ايدي الحكومة المركزية.

كما اشار المؤتمر، بحق، إلى أن الديمقراطيين الكرد، لم يتمكنوا من إشراك أكثر المناضلين التقدميين الذين تحلوا بالوعي في هيئات الحزب القيادية وفي الجمهورية. فقد ((تسلل عدد كبير من الانتهازيين والوصوليين إلى صفوف الحزب وشغلوا مناصب هامة في حكومة الجمهورية، الأمر الذي كان له عواقب وخيمة)).

أشار مؤتمر الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، إلى أن غياب الوحدة والتضامن في النشاط العملي بين القوى الديمقراطية الإيرانية، وكذلك التفاهم المتبادل بين الديمقراطيين الكرد والأذربيجانيين ، كانا عاملين هامين من عوامل انهيار جمهورية مهاباد، الأمر الذي فسح المجال أمام الرجعية الإيرانية لتوسيع الفرقة والانقسام بين القوى التقدمية الديمقراطية في الجزء الغربي والشمالي – الغربي من إيران، وتحطيم كل واحدة منها على حدة.

واعترف المؤتمر بأن الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران لم ينجح في القيام بخطوة صحيحة والتراجع، كي يواصل نضاله في ما بعد، مع أن فصائل مصطفى البارزاني الأكثر تنظيماً وانضباطاً قد تراجعت وخاضت حرباً ناجحة ضد الرجعية الإيرانية.

---

(٦٤) مواد المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران ، ستوكهولم، ١٩٧٤، ص١٠.

(٦٥) المصدر السابق، ص١٠.

ومع ذلك كان قيام جمهورية مهاباد مرحلة هامة في مسيرة الحركة القومية – الديمقراطية في كوردستان إيران، الأمر الذي ساعد على ترسيخ وعي الكرد القومي، ورفع مستواهم السياسي والايديولوجي.

وبهذا المعنى كان لحركة الكرد القومية – الديمقراطية في شمال – غربي إيران عام ١٩٤٥-١٩٤٦ بقيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني أهمية تقدمية. وكانت جمهورية مهاباد، التي أنشأها هذا الحزب إحدى نقاط الارتكاز للحركة الديمقراطية – الإيرانية العامة في نضالها ضد الرجعية والإمبريالية العالمية.

## المسألة الكوردية ووضع الكرد في تركيا

لم تتخذ حركة الكرد القومية في تركيا خلال الحرب، وفي السنوات الأولى التي أعقبتها نطاقاً واسعاً بسبب الإرهاب العسكري – البوليسي والإداري. وعلاوة على ذلك فإن الأوساط التركية الحاكمة في المرحلة المدروسة احتفظت في الولايات الشرقية من البلاد بجزء هام من قواتها، التي يمكن ان تستخدم عند الحاجة لقطع دابر كل شكل من أشكال التعبير عن استياء الكرد.

ورغم ذلك كله لم تتمكن سلطات أنقرة من عزل الكرد في تركيا تماماً عن الأحداث، التي جرت في أجزاء كوردستان الأخرى. فقد كان لعددٍ من الوطنيين الكرد في كوردستان تركيا صلات بالتنظيمات السياسية مثل زيني كوردستان (كوردستان إيران)[٦٦] و((هيوا))[٦٧] في آب عام ١٩٤٤ انعقد على جبل دانيبار (على الحد الفاصل بين إيران وتركيا) لقاء لوفود من أجزاء كوردستان الثلاثة، ومثّل فيه القوى القومية في كوردستان تركيا قاضي محمد وهاب، ناقشت الوفود في أثناء هذا اللقاء مسألة ((التعاون المتبادل... لخير كوردستان الكبرى))[٦٨]

وعامة حافظ الكرد في تركيا في أثناء الحرب العالمية الثانية على الهدوء، لصالح دول الحلفاء الكبرى، كي ((لا يخلقوا مصاعب في منطقة حيوية هامة))[٦٩] فقد كانوا يأملون بتلبية طموحاتهم

---

(٦٦) حسين بارزاني، الأحزاب الكوردية السياسية والمنظمات الاجتماعية في النضال من أجل القضية الكوردية، موسكو، ١٩٧١، ص٤٥.

(67) Eagleton ،The Kurdish Republic of 1946 ،p. 36.

(٦٨) مظهر، الحركة القومية – التحررية في كوردستان العراق...، ص٣٩٦.

(69) Bedir Khan ،La Question Kurde ،p.12.

القومية بعد أن تضع الحرب أوزارها، وفي هذه الاثناء وجه القادة الكرد مذكرات ورسائل إلى حكومات الدول الكبرى وهيئة الأمم المتحدة، طلبوا فيها تقديم المساعدة في حل القضية بالكوردية[٧٠].

عندما وجهت الشخصيات البارزة في الحركة الكوردية القومية هذه المذكرات والرسائل، كانت تأمل في التوصل بالوسائل السلمية إلى حل المسألة الكوردية ونيل الحكم الذاتي الإداري والثقافي في إطار تركيا وإيران والعراق. وبهذا الصدد من المفيد أن نورد مذكرة حزب ((رزكاري)) (الانقاذ) الكوردي، الموجهة إلى رئيس هيئة الامم المتحدة. فقد عرض فيها وصفاً لأوضاع الشعب الكوردي السياسية والاقتصادية، تاريخ النضال في سبيل الاستقلال، كما كشفت النقاب عن السياسة الرجعية لحكومات الدول الثلاث الآنفة الذكر تجاه الشعب الكوردي، وجاء في هذه المذكرة:

((بإسم الشعب الكوردي يطالب حزبنا بطرد الإمبرياليين من وطننا، ووقف الملاحقات ووضع حد نهائي للمعاملة الجائرة التي تعاملنا إياها حكومات تلك الدول، التي أخضعت شعبنا لها وقسمته في ما بينها.

يصر الشعب الكوردي على أن تعود إليه حقوقه، معتبراً أن هذه هي الخطوة الأولى على طريق حق تقرير المصير والسيادة. ولا ينبغي نسيان أن الشعب الكوردي يلعب دوراً هاماً في ضمان السلام، وأن إرساء دعائم السلام في الشرقين الأوسط والأدنى يرتبط وإلى حد كبير بحريته وسيادته. ونحن نؤمن، بأن عصر الظلم قد ولى، وحل عصر جديد، عندما تتمتع فيه جميع الأمم وعلى قدم المساواة، بالحرية التي ناضلت من أجلها دول الحلفاء وعلى مدى ست سنوات صعبة)).

لكن هذا المطلب العادل لحزب ((رزكاري)) التقدمي لحل القضية الكوردية حلاً سلمياً، هذا المطلب الذي يعبر عن رأي أكثرية الشعب الكوردي، بقي، شأنه في ذلك شأن مطالب مماثلة أخرى في الرسائل، دون اهتمام. فلم يبحث الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة المذكرة المشار إليها، بل أنه لم يعلن حتى عن تسلمه لها.

إن الحكومة التركية، التي انتهجت سياسة قمع الأقليات القومية وصهرها وتجاهل أبسط الحقوق، استمرت في إهمالها للقضية الكوردية بعد الحرب أيضاً. فقد حاولت تبيان الأمر على نحو، وهو أنه لا وجود للكورد في تركيا، وبالتالي لا توجد مسألة كوردية. وهذا ما أشار إليه الصحفيون الغربيون العاملون في تركيا أيضاً. فقد كتب مراسل صحيفة ((نيويورك بوست)) ماورير في نيسان

---

(70) Bullentin Mensuel de Centre Detude Kurdes ،Paris ،No. 6 ،p.1.

عام ١٩٤٦ يقول: ((قتلوا الكورد في تركيا بالجملة، وطردوهم من ديارهم وعلى نطاق واسع جداً، بحيث تستطيع الحكومة التركية أن تؤكد الآن: لا توجد مسألة كوردية في تركيا))(٧١)

أما مراسل المجلة الانكليزي ((أيكونومست))، فكتب في أيار عام ١٩٤٦: ((الكورد كعب أخيل الدولة التركية. فلا يعرف شيء محدد عن مصيرهم في تركيا، وتعيش كوردستان تركيا خلف ستار حديدي، وما هو معروف فقط، هو أن الجيش التركي قام عام ١٩٣٠ بعمليات عسكرية كبيرة ضد الكورد، وهذا ما تكرر عام ١٩٣٠-١٩٣٨. ومن ثم أعلن وزير الخارجية التركي في أعقاب الانتهاء من الحملة الأخيرة، أنه لا توجد بعد قضية كوردية في تركيا. منذ ذلك الحين فقد الكورد وجودهم رسمياً، وأحياناً يرد ذكرهم مصادفة، إما كقطاع طرق في الجبال، أو كأتراك الجبال)) (٧٢)

إن نفي الاوساط الحاكمة الدائم لوجود قضية كردية، لم يكن يعني البتة عدم وجودها" فقد ظلت قضية داخلية هامة. وعلى الرغم من الرقابة الصارمة، فقد تسربت إلى الصحافة التركية والأجنبية معلومات وصفت نتائج سياسة السلطات التركية الشوفينية والاستعمارية إزاء الأقليات القومية، والأكراد خاصة.

وبهذا الصدد يستأثر بالاهتمام مقتطف من مقالة كتبها عضو البرلمان البريطاني فيليب برايس، الذي زار الولايات الشرقية من تركيا عام ١٩٥٦: ((ثمة أنقاض دير أرمني قديم على جزيرة في بحيرة وان، ولم يسمح الموظفون الأتراك بزيارة الأجانب له حتى الآونة الأخيرة. فهم لا يريدون الاعتراف بأن شعوباً مثل الأرمن والأكراد عاشوا هنا يوماً ما، ويعتبرون أن معظم السكان هنا كانوا أتراكاً على الدوام. إلا أنهم أخذوا يتمسكون حالياً بوجهة نظر أكثر عقلانية. قامت قبل فترة وجيزة عدة مجموعات أجنبية بزيارة هذه الجزيرة ومع ذلك فإنهم ما زالوا يعاملون الأكراد كما مضى. إن كل من زار تركيا قبل ٤٠ عاماً يعرف أن الأكراد كانوا يؤلفون جزءاً كبيراً من السكان، فهم أمة عريقة تعيش في المناطق الجبلية المرتفعة وتتحدث بلغتها، وليس بينها وبين الأتراك أي شيء مشترك. وحتى الان يمكن ان نشاهد في كل مكان من هذه المناطق اللواتي يلبس أغطية الرأس الكردية، والاوشحة الزاهية والفساتين. وهؤلاء الاكراد يقوم الاتراك بصهرهم على الدوام في بوتقة الامة التركية. والرجال يرتدون الثياب كالاتراك. ويتحدث معظمهم باللغة التركية، لكنه يمكن سماع اللغة الكردية في شوارع مدينة وان وفي القرى)) (٧٣)

---

(71) The New York Post, 17/4/1946.
(72) The Economist, Intelligence Unity Limited, 10/5/1946.
(73) The Manchester Guardian, 29/12/1956; Gavan, Kurdistan Divided Nation of the Middle East, P.28.

أتخذت الاوساط التركية الحاكمة سواء اثناء الحرب، أو في السنوات الأولى ما بعد الحرب ((تدابير الحيطة والحذر))، وحاولت منع قيام حركات كردية. وخاصة كانت السلطات التركية قلقة ولهذا شرعت السلطات التركية في أواخر عام ١٩٤٥ وأوائل عام ١٩٤٦ بتهجير الاكراد من المناطق الحدودية المتاخمة للعراق وإيران إلى عمق البلاد.

الا ان الاوساط التركية الحاكمة سرعان ما اضطرت إلى التخلي عن سياسة التنكيل الجماعي بالكورد،اثر اشتداد التوتر في الوضع السياسي الداخلي.وفضلاً عن ذلك طرأت علي سياسة الطبقات الحاكمة بعض التغيرات الطفيفة،التي لم تكن موجودة سابقاً،والتي كانت تعني مسلكاً جديداً إزاء المسألةالقومية عامة والقضية الكوردية خاصة.والمسألة هي أنه بعد الانتقال إلى نظام تعددية الأحزاب عام ١٩٤٥ ،ازداد دور الجماهير الشعبية في حياة البلاد السياسية ازدياداً ملحوظاً.وكان على الأحزاب التركية أن تأخذ بالحسبان أصوات الناخبين في أثناء سير العمليات الانتخابية،واصبح الكثير يتوقف على أن أي حزب من الأحزاب البورجوازية يتمكن في الانتخابات من الحصول على اكثرية اصوات المقترعين المطلقة.

كتب الموظف الإنكليزي ج.ادموندز،الذي شارك في أعقاب الحرب العالمية الأولى في قمع الحركة الكوردية التحررية،في أواسط الخمسينات يقول:"بات معروفاً لدي ومن مصدر موثوق حسن الاطلاع،أن اصوات الكورد بعد نشر الديمقراطية في تركيا،اكتسبت، وعلى حين غرة،أهمية كبيرة،علماً أنه ينبغي الأخذ بعين الاعيبار أن الرقم الحقيقي لعدد السكان الكورد في هذه البلاد يشير أحياناً إلى ثلاثة أو أربعة ملايين نسمة"(٧٤)

وتبين أن الخطوة باتجاه الديمقراطية البورجوازية – الانتقال إلى نظام التعددية الحزبية – مهما يكن من مفارقة، كانت لصالح القيادة الإقطاعية من الآغوات والشيوخ. وأدى هذا السبب إلى تقاربهم مع الملاكين الأتراك، الذين وقفوا في مجلس الأمة التركي الكبير ضد أي شكل من أشكال التحولات الزراعية، وعبروا موضوعياً عن مصالح الاقطاعية الكوردية أيضاً.

مع الانتقال إلى نظام التعددية الحزبية، اشتد نفوذ الشيوخ والأغوات وغيرهم من ممثلي الطبقات الكوردية المالكة. أولاً" رفع نظام الانتخاب الجديد من أهمية الناخبين بمن فيهم الناخبين الكورد الذين كانوا في تبعية اقتصادية ودينية قوية للشيوخ والآغوات ورؤساء العشائر. وفي هذه الأثناء أصبحت القيادة الكوردية الاجتماعية وكأنها مورد أصوات للطبقات التركية السائدة

---

(74) Edmonds , Kurds , Turks and Arabs . Political .. , P . 4 .

والأحزاب السياسية، وبذلك تحولت إلى عامل سياسي هام في الصراع على السلطة. فالناخب الكوردي العادي كان يصوت، وكقاعدة عامة، للمرشح الذي يشير إليه ممثل هذه القيادة. ثانياً" الميل الذي اخذت تبديه الشخصيات البورجوازية نحو ممثلي القيادة الكوردية الاقطاعية وشبه الاقطاعية، قد زاد أكثر من وزنهم في صفوف السكان المحليين. كل ذلك ساعد على تقوية مؤسسة الشيوخ والآغوات ورؤساء العشائر، وشدّد من تأثيرها على الجماهير الكوردية.

وهكذا أدى الانتقال إلى نظام التعددية الحزبية إلى تقارب الفئات الكوردية المالكة مع الطبقات التركية الحاكم، وأسفرت ((العزف على وتر الديمقراطية)) عن قيام الاقطاعيين الكرد، بصرف النظر عن علاقتهم بالسلطات التركية المركزية، بالتعاون تدريجياً مع ممثلي الطبقات التركية الحاكمة من البورجوازية والإقطاعيين، فقد راحوا يسكنون في المدن، حيث اشتغلوا بالتجارة والمال، كما تمكنوا من وضع فروع الاقتصاد المختلفة تحت إشرافهم، دون أن يفقدوا في غضون ذلك ممتلكاتهم من الأرض. ومارس ممثلو القيادة الكوردية السياسية وشاركوا، بموافقة الأحزاب الحاكمة الرئيسة، في عمل مجالس البلديات ومجالس الولايات العامة.

وبالتالي فإن صراع الأحزاب السياسية البورجوازية لأجل استمالة الناخبين إلى جانبها، وعلى السلطة، وإلى حد ما من أهيمة الشيوخ والآغوات الكرد السياسية، الذين يرتبط بهم إلى حد كبير مصير المرشح في مجلس الأمة التركي الكبير. وبهذا يمكن تفسير الإجراءات التي بدأت تأخذها حكومة حزب الشعب — الجمهوري بهدف استمالة الكرد إلى جانبها. في عام ١٩٤٧ أعلن رئيس الوزراء ((أنه يجب منذ الآن استدعاء الكرد إلى الجيش أسوة بالأتراك))[٧٥]. وقبل هذا كانوا يستغلون الكرد، كقاعدة عامة، في القطعات لمساعدتهم فقط. وفي الوقت ذاته سنّ مجلس الأمة التركي الكبير، في ٨حزيران عام ١٩٤٨، قانون رقم ٥٠٩٨، الذي ضبط عدداً من مواد قانون المستوطنات رقم ٢٥١٠ المتخذة في عام ١٩٣٤[٧٦]

وبمقتضى المادة المؤقتة رقم (١)، فإن جميع المضايقات المؤقتة على حقوق الأفراد، الذين تم تهجيرهم قسراً وفق مجلس الوزراء، إلى المناطق المعينة قبل إصدرا هذا القانون، قد ألغيت. لكن ورد في القانون أنه لن يسمح لأحد بالسكن في مناطق أغري، وصاصون، وتونجيلي، وزيلان دون إذن الحكومة. وبعد إصدرا هذا القانون كان بوسع الأفراد المهاجرين سابقاً، العودة إلى ولاياتهم أو

---

(75) Kinnane ‹The Kurds and Kurdistan ‹p.31.

(76) Dustur ‹17 (1936) ‹Cilt 19 Ankara (1938) ‹28 (1947).

الولايات المجاورة خلال عام، وبموافقة الدولة (المادة الثانية المؤقتة). لكن الدولة صادرت عند ذلك جميع الأملاك غير المنقولة.

إن سياسة حكومة حزب الشعب الجمهوري الازدواجية في القضية الكوردية (مغازلة القيادة الإقطاعية الكوردية من جهة، ومواصلة سياسة الصهر من جهة أخرى) قد اضعفت مواقع الحزب الحاكم، وزادت من نفوذ الحزب الديمقراطي، المعارض الرئيس في الولايات التي يؤلف الكرد فيها قسماً كبيراً من السكان. وبالنتيجة صوّت الكرد في أثناء الانتخابات، التي جرت في المجلس عام ١٩٥٠ بشكل أساسي لصالح الحزب الديمقراطي الجديد، حزب جلال بيار وعدنان مندريس، فقد وعد مرشحو هذا الحزب عن الولايات الشرقية في اثناء الحملة الانتخابية في خطاباتهم منح الكرد حقوقاً متساوية حقاً اسوة بالاتراك، واتخاذ تدابير لتطوير اقتصاد المناطق الكوردية. لكن الأحداث المتعاقبة بيّنت أن هذه الوعود لم تكن سوى خدعة قبل الانتخابات. كتب عصمت شريف وانلي يقول: ((بالنسبة إلى الكرد، الجمهوريين والديمقراطيين على السواء، كان ذلك يعني على الدوام سيطرة البورجوازية التركية العنصرية، والاضطهاد القومي، واستمرار فساد الأجهزة الادارية التركية، والإرهاب البوليسي والعسكري، والفقر وغياب ابسط حقوق الكرد... الفاشية والحقد العنصري، وغياب أبسط القواعد الديمقراطية رغم التأكيدات الرسمية الكثيرة الواعدة...))[٧٧]

كتب أيديمر متطرقاً إلى مواقف الأحزاب السياسية من المسألة الكوردية في أعقاب تسلم الحزب الديمقراطي مقاليد السلطة في البلاد، أن التأثير على الناخبين في الجزء الشرقي من البلاد، وإمكانية استغلال نفوذ الشيوخ المحليين أصبح مادة للصراع ((والمساومة... بين الحزب الحاكم والمعارضة))[٧٨]

لقد جرت تغييرات لا شأن لها بعد مجيء الحزب الديمقراطي إلى الحكم، بعض الضعف للنظام القائم في الولايات الشرقية. في ٣ آب عام ١٩٥١ أصدر الحزب الديمقراطي عن طريق مجلس الأمة التركي الكبير القانون رقم ٥٨٢٦ بشأن تغيير المادة من القانون رقم ٥٠٩٨[٧٩]

نص القانون رقم ٥٨٢٦ على تشكيل لجنة مؤلفة من ثلاثة أشخاص (بممثل واحد عن وزارات الزراعة، والنقل والاتصال، والصحة، والتأمينات الاجتماعية)، التي عليها أن تحدد المناطق في

---

(77) I. Ch. Vanly ،Le Kurdistan et la Question Kurd ،p. 16.

(78) S.S. Aydemir ،Ikinci Adam – Ismet Inonu. Cilt I- Istanbul p. 327.

(79) N. Kokdemir ،Eski ve yeni toprak ،iskan hukumleri ve Uygulama Klavuzu ، Ankara ،1952. p.114.

المقاطعات التي لا يشملها الحظر (مثلاً، تونجيلي، صاصون، وزيلان وغيرها). حيث سيمكن عند الحاجة إنشاء مراكز سكانية. وحسب هذا القانون يستطيع العيش في هذه المراكز السكانية الأفراد الذين تم تهجيرهم وفق نظام إداري إلى الولايات الغربية بعد الأول من كانون الثاني عام ١٩٣٨، أي بعد أحداث ديرسم.

بهذه الإجراءات انتهت عملياً وعود الحزب الديمقراطي الانتخابية. وفي ما يتعلق بالوعود الأخرى، فهي لم تنفذ أبداً. وفضلاً عن ذلك اتخذت حكومة الحزب الديمقراطي تدابير ترمي إلى تقوية التعاون مع الدول الشرقية المجاورة (العراق، إيران)، لقمع حركات الشعب الكوردي. وهذا مما كان يستجيب لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وعدد من الدول الغربية الأخرى، الساعية الى انشاء حلف عسكري على غرار حلف الناتو، يضم بلدان الشرقين الأوسط والأدنى.

كانت تركيا أداة تنفيذ مباشرة لخطة الدول الغربية في إقامة حلف جديد، لارتباطها الوثيق بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. في أوائل كانون الثاني عام ١٩٥٥ قام رئيس الحكومة التركية عدنان مندريس بزيارة الى بغداد، حيث أجرى مفاوضات مع رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد. وفي ١٢ كانون الثاني صدر في بغداد بيان مشترك، جاء فيه أن الجانبين قررا توقيع معاهدة حول الأمن المتبادل.

في ٢٤ شباط عام ١٩٥٥ جرى التوقيع على حلف حول التعاون المتبادل بين العراق وتركيا[٨٠]، الذي أصبح معروفاً باسم (حلف بغداد). وحسب المادة الأولى من الحلف جرى النظر في إمكانية توقيع اتفاقيات وبرتوكولات خاصة حول التعاون في مكافحة الحركة الديمقراطية المتنامية، بما في ذلك نضال الكرد في سبيل حقوقهم القومية.

كما أعلنت الصحيفة اللبنانية ((تلغراف)) في آذار عام ١٩٥٥، فإنه ألحق بحلف بغداد برتوكول عراقي – تركي سري، قضى بالإستخدام المتبادل للمطارات وحق دخول قوات جهة إلى أراضي الجهة الأخرى. وحسب هذا البروتوكول تعهدت تركيا بتقديم المساعدة للعراق في تدريب الجيش العراقي وتزويده بالأسلحة الحديثة على حساب الإمدادات القادمة من الولايات المتحدة الأمركية إلى تركيا. وقد نص أحد بنود البروتوكول على تنسيق جهود الطرفين في محاربة ((العناصر التخريبية، العاملة ضد سياسة تركيا والعراق))[٨١]

(80) R. Maurietsm Le Kurdistan ou la Mort ،Paris ،1967. p. 64-65.

(٨١) ب. بروكوفيف، حلف السنتو العدواين، موسكو، ١٩٦٣، ص١٦.

انضم إلى الحلف خلال عام ١٩٥٥ كل من إيران، وباكستان وبريطانيا. وفي أعقاب الدورة التأسيسية لحلف بغداد المنعقدة في تشرين الثاني عام ١٩٥٥ في بغداد، اتخذت البنية التنظيمية للحلف، التي ضمت مجلس وزراء دائم وسكرتارية وأربع لجان حول مسائل مختلفة. وبالنسبة إلينا يستأثر بالاهتمام لجنة محاربة النشاط التخريبي (لجنة الأمن)، (اللجنة البوليسية). وكانت تتألف من قادة أجهزة البوليس، وكذلك من العاملين في مخابرات الدول أعضاء الحلف. كانت اللجنة تجتمع مرة واحدة كل عام. وتعد التوصيات لمجلس الوزراء الدائم، ووضعت التدابير لمحاربة الحركة الديمقراطية والقومية التحررية سواء أكان داخل دول أعضاء الحلفاء، أو في الدول المجاروة لها، التي تنتهج سياسة الحياد. كانت هذه اللجنة تتألف شكلياً من لجنتين فرعيتين لمحاربة ((النشاط التخريبي)). ونستطيع أن نستنتج من كل ما تقدم أنه عند إنشاء حلف بغداد اتخذ في الحسبان وجود القضية الكوردية، التي تضع حكام تركيا وإيران والعراق في حالة استنفار دائم، وكذلك حماتهم في الولايات المتحدة وبريطانيا.

لقد أشارت الشخصيات الكوردية البارزة مراراً في أعمالها ورسائلها إلى هيئة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية إلى طابع حلف بغداد المعادي للكورد.

كتب عصمت شريف وانلي يقول: ((بوسعي أن أؤكد لكم أن وجود المسألة الكوردية كان السبب الرئيس لعقد حلف بغداد بين تركيا وإيران الشاهنشاهية، وعراق نوري السعيد، التي توحدت كي تقمع سوية الحركة الكوردية. كما أن إنكلترا تحارب الحركة الكوردية لأنها لا ترغب في تحولات سياسية، واجتماعية جديدة في الشرق الأدنى. فهي تسعى إلى الحفاظ على النظام القائم بغية الاستثمار الناجح لحقول النفط هنا وفي الوقت ذاته فإن ((الضحية)) الرئيسة للوضع السياسي القائم في الشرق الأوسط كان الشعب الكوردي. هذه حقيقة دامغة))[٨٢].

وجه انهيار النظام الملكي في العراق في تموز عام ١٩٥٨، وخروج العراق من حلف بغداد (آذار عام ١٩٥٩) ضربة مؤثرة الى السياسة الشوفينية للأوساط الرجعية في تركيا، وإيران، والعراق. نشأت في العراق بعد الانقلاب ظروف أكثر ملاءمة لنضال الكرد العراقيين في سبيل مصالحهم القومية. لكن وضع الكرد في تركيا بقي كما كان عليه. فلم تأخذ حكومة الحزب الديمقراطي الدروس والعبر من أحداث العراق، وواصلت انتهاج سياسة قمع الحركة الديمقراطية وقطع دابر أي شكل من أشكال ظهور الاستياء بين صفوف السكان الكرد في تركيا.

---

(82) Vanly ،Kurdistan et la Question Kurde ،p25.

في مثل هذه الظروف دعت الشخصيات الكوردية، الأكثر تبصراً في المهجر، الكرد إلى الوحدة والنضال ضد دسائس الإمبريالية في الشرق الأوسط وفي سبيل تحرير الشعب الكوردي من المضطهدين الأجانب والمحليين. وفي هذه الحالة يستأثر بالاهتمام ((نداء الكرد)) الذي نشرته لجنة الكرد في أوربا في ايار عام ١٩٤٥، حيث جاء فيه:

((إن أهمية كوردستان الاستراتيجية وخيراتها الطبيعية من جهة، وتقوية الحركة التحررية في منطقة الشرق الأوسط وارتباطات كوردستان التاريخية بها من جهة أخرى، تجعلها منطقة في غاية الأهمية.

لقد وضعت الإمبريالية يدها على موارد البلاد الطبيعية، وتستخدم وضعها الاستراتيجي لأغراضها الدنيئة. فهي تحرض الكرد ضد جيرانهم وتحاول وضع قناع على السبب الحقيقي لوضعهم والذي هي، أي الامبريالية، تكون مسؤولة عن ذلك.

يدرك الكرد أن مصيرهم يرتبط بمصير جيرانهم، ولهذا فإن طموحهم الدائم هو تقوية الصداقة مع جميع القوى الديمقراطية للشعوب العربية والتركية والفارسية. لقد وضع التاريخ على عاتق البشرية التقدمية عامة، وشعوب الشرق خاصة، مهمة مساعدة الحركة التحررية الكوردية، لكن مصير الكرد يرتبط بالكرد أنفسهم بصورة أساسية.

نحن مجموعة من الكورد الموجودين في اوروبا، الذين يعقدون الآمال على طاقات شعبنا الكامنة، وعلى مساعدة جيرانه، نقترح الدعوة إلى عقد مؤتمر قومي كوردي، يمكن أن يعبر فيه عن جميع وجهات النظر القومية، وآراء جميع المنظمات الكوردية القومية، وفروع المنظمات الكوردية الكوردية القومية، والجمعيات الثقافية، والوطنيين الكرد البارزين.

إننا نثق بإخلاص، أن عقد المؤتمر الكوردي القومي، الذي من شأنه أن يضع سياسة كوردية عامة، يكون مساهمة كبرى في قضية تحرير كوردستان وتوحيدها وتوجيه ضربة إلى قلب الامبريالية))(٨٣)

وفي ما بعد دعا النداء جميع المواطنين الكرد المخلصين إلى العمل لإنشاء لجنة تحضيرية تقوم بدراسة موضوع مكان وموعد عقد المؤتمر الكوردي القومي.

انبرت المنظمات التقدمية في الخارج للدفاع عن الكرد في تركيا. فقد اتخذ ((مؤتمر اتحاد الطلاب العالمي)) الخامس، الذي انعقد في ايلول عام ١٩٥٨، قراراً حول المسالة الكوردية. وأدان القرار

---

(83) Gavan ،Kurdistan: Divided Nation of the Middle East ،p. 16.

السياسي الحكومة التركية إزاء خمسة ملايين من المواطنين الكرد، كما أيد القرار المطالب الشرعية للكورد، الذين يناضلون في سبيل الاعتراف بحقوقهم القومية.

إلا أن حكومة الحزب الديمقراطي كانت عديمة الأكتراث بهذه النداءات، وواصلت سياستها الداخلية المعادية للكورد، الأمر الذي كان أحد الأسباب، التي أدت إلى زيادة التوتر السياسي في البلاد.

في ربيع عام ١٩٦٠ احتدم الوضع السياسي في تركيا احتداماً شديداً. فقد وقع في ٢٧ أيار عام ١٩٦٠ انقلاب حكومي في البلاد، أسفر عن تسلم الأوساط العسكرية العليا زمام الحكم فيها، هذه الأوساط، التي كانت متحدة في لجنة الاتحاد الوطني. وأحد أسباب الانقلاب الحكومي، وحسب آراء أعضاء لجنة الاتحدا الوطني، هو القضية الكوردية، التي كان وجودها يهدد وحدة الدولة[٨٤] وظلت هذه القضية بعد سقوط حكم الحزب الديمقراطي قضية من أكثر القضايا الملحة.

إلا أن لجنة الاتحاد الوطني اتخذت منذ الأيام الأولى لحكمها، الإجراءات لقطع دابر أي شكل من أشكال ظهور استياء السكان الكرد في تركيا.

---

(84) H. Kivilcimli ،27 Mayis ve yon hareketinin sinifsal elestrisim Istanbul ،1970 ، p. 269-270.

# الفصل السابع

# نضال الكرد القومي – التحرري في الستينات وفي النصف الثاني من السبعينات

## النضال من أجل الحكم الذاتي القومي في كوردستان العراق

في نهاية الخمسينات عانى النظام الملكي الهاشمي في العراق أزمة حادة. فحرمان الجماهير الشعبية من الحقوق السياسية، ومستواها المعيشي المتدني جداً، والإجراءات القمعية الوحشية ضد قوى البلاد التقدمية، وخدمة الأهداف العدوانية للدول الامبريالية الكبرى في الشرق الأوسط وخاصة من خلال حلف بغداد السيئ الصيت قد قررت مسبقاً مصير حكم نوري السعيد – فيصل.

وكما أُشير سابقاً، فإن القضية الكوردية كانت إحدى القضايا الأكثر حدة أمام البلاد فقد كان عدم حل القضية الكوردية لصالح الاستعمار البريطاني الذي بسط سيطرته على العراق خلال ٤٠ عاماً، ونشأ في البلاد وضع، عانت في ظله فئات الشعب الواسعة من العرب والكرد والأقليات القومية سيطرة الاستعمار البريطاني الذي كان يحمي أكثر القوى رجعية في البلاد من الاقطاعيين والشيوخ ورؤساء العشائر وغيرهم. وهذا كان يعني أن مصالح نضال الكرد في سبيل التحرر القومي كانت تنطبق موضوعياً مع مصالح القوى العربية التقدمية في النضال ضد الاستعمار والرجعية الداخلية. واجهت الحركة التحررية العربية والكوردية على السواء صعوبات بسبب تشتت قواها، في حين أن الاستعمار والرجعية الداخلية كانا يعملان في جبهة واحدة عملياً.

بفضل مبادرة الحزب الشيوعي العراقي ونشاطه تشكلت في عام ١٩٥٧ جبهة الاتحاد الوطني. ورغم أن جبهة الاتحاد الوطني التزمت الصمت في وثائقها البرنامجية حيال المسألة الكوردية، فقد عبر الحزب الديمقراطي الكوردستاني في العراق، الذي كان آنذاك في حالة من السرية، عن تأييده لبرنامج جبهة الاتحاد الوطني ونظامها الداخلي. والواقع أن ما يتصف به موقف القوى القومية في كوردستان من جبهة الاتحاد الوطني هو أنه لم تعبر القوى اليسارية عن استعدادها لتقديم فصائل مسلحة الى الجبهة عند الضرورة وحسب، بل وعدداً من الملاكين الليبراليين في كوردستان.

سعت القوى الوطنية – التقدمية في البلاد، آخذة بالحسبان الاستياء الذي انتشر بين الكرد في الجيش، إلى إجراء اتصالات معهم. فقد قامت اللجنة القومية العليا لجبهة الاتحاد الوطني عشية ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ اتصالات مع التنظيم العسكري السري ((الضباط الاحرار)).

الذي تأسس عام ١٩٥٤ وكان من بين أعضائه، وحسب معطيات سجادي، ضباط كورد كبار (الجنرال فؤاد عارف وغيره)[١]

أدت الأحداث، التي تطورت عشية ثورة ١٤ تموز، إلى الإسراع في إسقاط ((الحكم الأسود)) في العراق. فقد ضاق الشعب ذرعاً من مشاركة الحكم الملكي في أعمال عدوانية ضد الجمهورية السورية عام ١٩٥٧ والحركات القومية – التحررية لشعبي لبنان والأردن.

في ١٤ تموز عام ١٩٥٨ وفي الساعة الثالثة ليلاً، دخلت قطعات الجيش من ذوي الميول الثورية بغداد ، وانهار ((الحكم الأسود)) خلال ساعات معدودات. تم تشكيل أول حكومة جمهورية، شارك في عدادها كورديان هما: محمود صالح محمود وزيراً للصحة ومصطفى علي وزيراً للعدل[٢]، كما انضم إلى مجلس الدولة الأعلى، الذي كان يتألف من ثلاثة أعضاء، خالد النقشبندي وكان كوردياً أيضاً. وبانضمام النقشبندي إلى المجلس أبدت الحكومة استعدادها للاعتراف بحقوق الكرد القومية في الجمهورية العراقية.

بنداء من الحزبين الشيوعي العراقي والديمقراطي الكوردستاني أصبحت الفئات الواسعة من السكان الكرد أهم سند للحكم الجديد في مرحلة التكوين الصعبة له. فقد قضت القوى الكوردية الديمقراطية في أثناء المعركة الحاسمة على محاولات الاشخاص من الأجهزة الإدارية المحلية وعدد من الضباط – الملكيين، الذين قاموا بتنظيم المقاومة ضد الحكم الجديد. ففي السليمانية أزاحت الجماهير الملكيين عن السلطة، وراحت هي تسيطر على الوضع إلى حين وصول ممثلي النظام الجمهوري.

كان لطابع ثورة ١٤ تموز المعادي للإقطاعية والاستعمار، وبروز إمكانية الاعتراف بحقوق الكرد القومية دافعاً هاماً لتشديد النضال الديمقراطي في كوردستان، الأمر الذي كان له، بدوره، أهمية كبيرة لإجراء تحولات ثورية في البلاد. وفي أعقاب انهيار ((الحكم الأسود)) وصل ممثلو الحزب الديمقراطي الكوردستاني من كركوك إلى أركان الثورة، وأعلنوا عن تضامن جماهير كوردستان مع قادة الجمهورية. وقد عرض الحزب الديمقراطي الكوردستاني موقفه من

---

(١) علاء الدين سجادي، الثورات الكوردية، الكورد والجمهورية العراقية...، ص٨.

(2) W. Dann ،Iraq under Qassem. A Political History 1958-1963 ،N ،Y. 1964 ،P. 35.

النظام الجمهوري الجديد، في بيان خاص له صدر في ١٦ تموز عام ١٩٥٨[٣] اتخذت هذه الوثيقة في اجتماع استثنائي للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني المنعقد في كركوك. وعبر الاجتماع بالإجماع عن تأييده النشيط للثورة وتعميقها، ونوه بالإجراءات الفعالة لحماية النظام الجمهوري وتوطيده. وفي أثناء ذلك انطلق الحزب الديمقراطي الكوردستاني من أن مصير الشعبين العربي والكوردي في العراق مرتبط ارتباطاً وثيقاً، وأن ((تقوية الحركة التحررية للشعب العربي وانتصارها، وتحرير العراق من الحكم الملكي البغيض البائد، وقيام نظام جمهوري حر يكون ضمانة للأعتراف بحقوق الشعب الكوردي))[٤]

في ١٧ تموز التقى وفد كوردي برئاسة السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني إبراهيم أحمد مع رئيس الحكومة الجمهورية عبدالكريم قاسم. وعبر إبراهيم أحمد عن استعداد حزبه لتقديم المساعدة وفي شتى المجالات لتوطيد الحكم الجديد.

سلكت الحكومة الجمهورية طريق التحولات الديمقراطية بتأييد فعال وضغط من جانب القوى الديمقراطية. فقد أعلن في ٢٦ تموز عام ١٩٥٨ عن دستور مؤقت للجمهورية العراقية، وثبتت في الوثيقة وللمرة الأولى منذ وجود الدولة العراقية المساواة بين الشعبين العربي والكوردي. نصت المادة الثالثة من الدستور المؤقت على أن: ((العرب والكرد هم شركاء وأن الدستور يضمن حقوقهم القومية في إطار العراق الموحد))[٥]

كما أشير في ما بعد في برنامج جبهة الاتحاد الوطني، الذي تم تغييره، إلى ضرورة الاعتراف بحقوق الكرد القومية في الحكم الذاتي. وجاء في هذه الوثيقة، التي أعلنت في اجتماع جماهيري في بغداد بتاريخ ٢٥ تشرين الثاين عام ١٩٥٨: ((ترى جبهة الاتحاد الوطني أن وجود العراق نفسه يقوم على تعاون جميع المواطنين واحترام حقوقهم والحفاظ على حرياتهم. وتعتبر العرب والكرد شريكين متساويين في وطن واحد، وتعترف بحقوقهم القومية في إطار العراق الموحد، وسوف يساعد على تنفيذ هذه الحقوق))[٦]

---

(٣) بيان الحزب الديمقراطي الكوردستاني في ١٢ تموز عام ١٩٥٨، بغداد، ١٩٥٨، ص١

(٤) المصدر السابق، ص١.

(٥) أ. بينديك، الجمهورية العراقية، مواد ووثائق ١٩٥٨-١٩٥٩، موسكو، ١٩٥٩، ص٢٠.

(6) The Iraq ‹Times ‹27/11/1958.

أخذت الصحف والمجلات الكوردية تصدر علانية. وكان الحزب الديمقراطي الكوردستاني يتمتع بحق النشاط الحر في شتى أرجاء البلاد. وتأسست إدارة تابعة لوزارة المعارف ((لأجل تنظيم العمل التعليمي – التربوي في كوردستان))[٧]، وقضى بإدخال التعليم في مدارس كوردستان باللغة الكوردية.

قوبل رفض حكومة قاسم المشاركة في عمل دورات ولجان حلف بغداد – ومن ثم الانسحاب (آذار عام ١٩٥٩) من هذه المنظمة العسكرية – السياسية، وانتهاج سياسة الحياد الايجابي بتأييد حار من الجماهير الكوردية. كتب المؤرخ الانكليزي ديرك كينين متطرقاً إلى انسحاب العراق من حلف بغداد يقول: ((إن خروج العراق من حلف بغداد شجع الكرد وعزز من ثقتهم بالنظام الجديد)) [٨]

كما أن المراسيم الحكومية بالعفو عن الشخصيات، بما فيها الكوردية، الملاحقة في عهد الحكم السابق وكذلك قرار العفو عن المشاركين في الحركة التحررية عام ١٩٤٣-١٩٤٥ بقيادة مصطفى البارزاني كان مدعواً الى تعزيز ثقة الجماهير الكوردية بقدرة النظام الجديد في حل المسألة الكوردية القومية. كتبت الصحيفة البغدادية ((الجمهورية)) المقربة من الأوساط الرسمية: ((إن الكرد الذين شاركو على قدم المساواة مع العرب في النضال من أجل حرية العراق واستقلاله، يمكن أن يكونوا واثقين من أن وضعهم سيكون على الدوام يناسب وضع القسم العربي من السكان)) [٩]

نال النهج السياسي التقدمي الداخلي والخارجي لحكومة عبدالكريم قاسم تأييداً واسعاً من الدول الاشتراكية وغيرها من القوى الديمقراطية. في ١٦ تموز أرسل رئيس الحكومة السوفياتية برقية الى حكومة الجمهورية العراقية أعلن فيها ((اعترافها الرسمي بحكومة الجمهورية العراقية)) [١٠]

كان انتصار ثورة تموز ضربة كبيرة الى سياسة الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في الشرقين الأوسط والأدنى. كما كانت الثورة مدعوة لوضع حد نهائي لسياسة بريطانيا

---

(٧) الميلاد، بغداد ١٩٥٩/٣/٢٠.

(8) Derk Kinnanem The Kurds and Kurdistanm London ،N.Y. 1964 ،p.76.

(٩) الجمهورية، بغداد، ١٩٥٨/٧/١٩.

(١٠) الاتحاد السوفياتي والبلدان العربية (١٩١٧-١٩٦٠)، وثائق ومواد، موسكو، ١٩٦١، ص٥١٦.

((الكوردية)) السيئة الصيت، التي يتلخص جوهرها في القيام عند الضرورة باستغلال القضية الكوردية غير المحلولة لصالحها. فهي لم تبرهن على عدم حيوية سياسة الأحلاف العسكرية – السياسية مثل حلف بغداد، العدوانية والمعادية للشعب وحسب، بل وخلقت الإمكانية لأجل تسوية المسألة الكوردية القومية. وتحدد موقف كل من عضوي حلف بغداد – تركيا وإيران – من الجمهورية العراقية وإلى حد معين بواقعة إعلان مساواة الكرد بالعرب، الأمر، الذي، حسب رأيهما، قد يكون مثالاً ((سيئاً)) للشعب الكوردي في إيران وتركيا، حيث ما زال الشعب الكوردي فيهما يتعرض لاضطهاد قومي شديد.

وهكذا وجدت الجمهورية العراقية نفسها في حصار معادٍ، تقف من ورائه الأوساط الاستعمارية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وقد تميزت الأوساط التركية الحاكمة بأعمالها المعادية للعراق بوجه خاص، وراحوا يتحدثون في تركيا بجدية تامة عن تجنيد المتطوعين لاستخدامهم في الأعمال العسكرية ضد العراق. كما صدر بيان رسمي حول أن ((تركيا مستعدة لانتهاج سياسة أكثر نشاطاً للدفاع عن مصالحها في كركوك)) [١١]

وقف الاتحاد السوفياتي إلى جانب الحكومة العراقية، عندما نشأ في الشرق الأوسط وضع معقد ومشحون بالأخطار على العراق. ففي بيان الحكومة السوفياتية بتاريخ ١٦ تموز عام ١٩٥٨، فضح الاتحاد السوفياتي الأعمال العدوانية للدول الاستعمارية الكبرى وشركاتها في الشرق الأوسط. وقد أشير فيه إلى أن بيانات الحكومة العراقية البرنامجية والديمقراطية الطابع، التي تستجيب لمصالح الشعب العراقي بعربه وكورده، وكذلك مصالح الشعوب العربية، قد أثارت رد فعل عدائياً من جانب الدول الاستعمارية الكبرى[١٢] واتخذت الحكومة السوفياتية خطوات فعالة لتأييد الجمهورية العراقية في هيئة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية.وقفت الجماهير الكوردية في أحلك الظروف تدعم الجمهورية العراقية وبنشاط.فقد قام الحزب الديمقراطي الكوردستاني بنشاط كبير في تنظيم الدفاع عن مكتسبات الثورة. أرسلت اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني برقية خاصة إلى هيئة الامم المتحدة جاء فيها ((ان الشعب الكوردي يؤيد ثورة تموز)). لقد اتخذت قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني هذ

---

(١١) يو. مارونوف ويو. يوتيومكين، العلاقات العربية – التركية في المرحلة المعاصرة، موسكو، ١٩٦١، ص٧١.

(١٢) الاتحاد السوفياتي والبلدان العربية (١٩١٧-١٩٦٠)، وثائق ومواد...، ص٥١٨.

الخطوة بغية وضع العراقيل أمام الأوساط الاستعمارية في استغلال ((الالتزامات التي تعهدت بها عصبة الامم في حينه حول احترام الحقوق القومية للشعب الكوردي))[١٣] لأغراضها العدوانية. كتبت صحيفة ((خبات)) الـ ((نضال))، الصحيفة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني متطرقة إلى مسألة ضرورة القيام بنضال مشترك لأجل تنفيذ المهام الديمقراطية العامة القائمة أمام البلاد: ((نحن واثقون من أن توطيد دعائم النظام الديمقراطي هو نهج صحيح لأجل الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكوردي في إطار الدولة العراقية، التي تقع المناطق الكوردية تحت حكمها)) [١٤]

قامت حكومة عبدالكريم قاسم في بداية نشاطها بخطوات ثورية – ديمقراطية كثيرة – وهامة، بعد أن استندت إلى دعم القوى الديمقراطية الواسع من العرب والكرد. فقد أصدر قاسم مرسوماً، بناء على طلب الحزبين الشيوعي العراقي والديمقراطي الكوردستاني وغيرهما من الأحزاب والمنظمات التقدمية، بتشكيل فصائل المقاومة الشعبية، التي بلغ عدد أفرادها في أوائل تشرين الأول عام ١٩٥٨ حوالي ٣٠ ألف شخص[١٥] لعبت فصائل المقاومة الشعبية دوراً هاماً في رد خطر التدخل الاستعماري في شؤون العرب والكرد الداخلية، والقضاء على مؤامرات الرجعية الداخلية المعادية للجمهورية. وفضلاً عن الحزب الشيوعي العراقي، والحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الديمقراطي الوطني وغيرها من الأحزاب، التي كانت تمارس نشاطها علناً، نشأت، أو خرجت، من حالة السرية في الأشهر الأولى من الثورة، في العراق وفي المناطق الكوردية منه إلى الحياة العلنية ((وعززت صفوفها المنظمات الجماهيرية والثقافية والحرفية التالية: أنصار السلام، والاتحادات الفلاحية، ولجان الدفاع عن الجمهورية، والاتحاد العام للطلاب، ورابطة الدفاع عن حقوق المرأة، واتحاد الشباب الديمقراطي، وكذلك المنظمات الكوردية الاجتماعية – السياسية وهي: اتحاد المعلمين الكرد، واتحاد الشباب الكرد وغيرها))[١٦]

لاقت عملية إشاعة الديمقراطية في حياة البلاد الاجتماعية والسياسية، وما يرتبط بها من آفاق تلبية حقوق الكرد في الحكم الذاتي، تأييداً حاراً ليس من جانب الجماهير الكوردية في

---

(١٣) بيان الحزب الديمقراطي الكوردستاني في ١٢ تموز عام ١٩٥٨، ص٨.

(١٤) خبات، بغداد، العدد ٢٦٨، ١٩٦٠.

(١٥) الجمهورية، بغداد، ١٩٥٨/٩/٥.

(١٦) شاكر فتاح، المرأة الكوردية، ١٩٥٨، ص١، (باللغة الكوردية).

العراق وحسب، بل ومن خارجها. وهذا ما انعكس بشكل خاص في قرار المؤتمر الثالث لجمعية الطلبة الكرد في أوروبا[17]، وفي كلمات ممثلي الرأي العام الكوردي الديمقراطي في تركيا وإيران وسوريا[18]

في ٧ تشرين الأول عام ١٩٥٨ استقبل عبدالكريم قاسم قائد الحركة الكوردية مصطفى البارزاني، الذي عاد من المهجر، والمرافقين له من القادة الكرد الآخرين. وفي اليوم نفسه جرى لقاء مصطفى البارزاني مع أعضاء مجلس الدولة الأعلى في العراق. كل ذلك أثر تأثيراً إيجابياً على التفاف المنظمات الكوردية الديمقراطية – الاجتماعية حول النظام الوطني – التقدمي في النضال من أجل تجديد المجتمع الكوردي وفي سبيل حقوق الحكم الذاتي للكورد. وبهذا الصدد عبرت الأوساط الحاكمة في تركيا وإيران عن قلقها المكشوف. فقد كتب خبراء السياسة الخارجية في إيران آنذاك أنهم ((لا يثقون أن العراق سيبعث الحركة الكوردية في سبيل الحكم الذاتي))[19]

أجرت حكومة قاسم في المرحلة الأولى من الثورة عدداً من التدابير لتحسين وضع الجماهير. وكان لقرار الحكومة حول إلغاء ((قانون العشائر)) أهمية خاصة، هذا القانون الذي ساعد على بقاء سيطرة الإقطاعيين والشيوخ على أفراد العشائر.

كانت المسألة الزراعية إحدى المسائل الأساسية القائمة أمام الثورة. فقد مست السياسة الزراعية على حد سواء، مصالح الفلاحين العرب والكرد الذين يشكلون ٧٠٪ من سكان البلاد. فقد اتسمت المسألة الزراعية في كوردستان، شأنها في ذلك شأن مناطق العراق الأخرى، بطابع حاد. ومما يدل على حدة المسألة الزراعية، هي تلك الواقعة التي تشير إلى أنه كان لدى الملاكين الكبار من الأرض ما يزيد ثلاث مرات ونصف المرة على ما كان عليه لدى جميع الفقراء[20] وكان الفلاحون المحرومون يؤلفون نسبة كبيرة بين هؤلاء.

---

(17) Kurdistan ،1958 ،p.8.

(18) P. Vanly ،Aspects de la question nationale Kurde en Iran ،Letter ouverte au government imperial de l'Iran et a la classe dirigeante presane ،Paris ،1959 ،p23.

(١٩) إطلاعات، طهران ١٩٥٨/١٠/٦.

(٢٠) عبدالزهرة العفاري، ((المسألة الزراعية في العراق وآفاق حلها)) (ملخص أطروحة دكتوراه)، موسكو، ص٢.

ترك تجاهل الخصائص المتميزة للمسألة الزراعية في كوردستان فرصاً قليلة لحل المسألة الزراعية في المناطق الكوردية. فلم يمس قانون الإصلاح الزراعي الصادر بتاريخ ٣ ايلول عام ١٩٥٨ مصالح الإقطاعيين والملاكين الكرد إلا قليلاً، لأن مساحة ملكيات الأراضي في كوردستان أقل مما هي عليه في مناطق البلاد الوسطى والجنوبية. وتبين أنه حتى ((في حال التنفيذ الكامل للقانون، فإن ٥٠٪ من الفلاحين في محافظة الموصل، و ٦٠٪ في محافظة كركوك، و٦٥٪ في أربيل، و٨٥٪ في محافظة السليمانية سيبقون كالسابق، محرومين من الأرض)) [٢١]

وعندما انتقد الحزبان الشيوعي العراقي والديمقراطي الكوردستاني الإصلاح الزراعي الناقص، مقدمين اقتراحاتهما الأكثر راديكالية حول هذه المسألة، فإنهما رفضا في الوقت ذاته البرنامج الحكومي للتحولات الزراعية. ولإضفاء طابع راديكالي على التحولات الزراعية قام الحزبان بالعمل لتأسيس الاتحادات الفلاحية، حيث تشكل العشرات منها في كوردستان، الأمر الذي كان له أهمية كبيرة، لأن الفلاح الكوردي دخل، وللمرة الأولى، حلبة النضال النشيط ضد الاقطاعية. إلا أنه مع ازدياد نشاط القوى الثورية — الديمقراطية، واشتداد نزعة تعميق التحولات الاجتماعية — السياسية في البلاد، برز اتجاهان بقوة أكثر. فحكومة قاسم التي كانت تمثل حتى أواسط عام ١٩٦٢ مصالح البورجوازية الوطنية صمدت أمام هجمات الامبريالية والرجعية الداخلية، بفضل دعم القوى الديمقراطية الشامل. وفي ذلك الوقت أثر الحزبان الشيوعي العراقي والديمقراطي الكوردستاني والجناح اليساري من الحزب الوطني — الديمقراطي وغيرها من المنظمات التقدمية تأثيراً قوياً في سياسة الحكومة. وقد أضحى هذا التأثير عاملاً هاماً من عوامل تطور العراق على طريق الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، وحل قضة الحكم الذاتي للكورد.

لكن مثل هذا التطور كان يتناقض مع أهداف القوى التقدمية اليمينية في العراق ونواياها، فقد تبلورت بعد ثورة تموز في حكومة قاسم كتلتان، الليبرالية المعتدلة بقيادة عبدالكريم قاسم، والثانية القومية اليمينية المحافظة بقيادة عبدالسلام عارف، التي عندما قامت بتأجيج المشاعر القومية لدى بعض فئات المجتمع العربي، قد بينت آنذاك وبجلاء، أن اتخاذ خطوات ملموسة على طريق تطبيق مبدأ مساواة الكرد بالعرب لا تدخل في خططها. في

---

(٢١) ش. خ. مغوي، قضية الحكم الذاتي للشعب الكوردي في الجمهورية العراقية (١٩٥٨-١٩٧٠)، يريفان، ١٩٧٧، ص٩٨.

١٦ آب عام ١٩٥٨ أعلن عبدالسلام عارف أثناء إلقائه خطاباً في الموصل: ((منذ هذه اللحظة لا وجود للرجعيين بعد في بلادنا، ولا طبقات وامتيازات. يوجد فقط شعب واحد وأمة واحدة، حزب واحد، وأخوة حقيقية ومساواة بين جميع من سيخدم الجمهورية))[٢٢]. وفي ١٩ آب ١٩٥٨ رفض عارف طلب إبراهيم أحمد وغيره من قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني الاعتراف الرسمي بنوروز، العيد القومي للكورد[٢٣].

اتخذ الصراع بين حكومة قاسم المدعومة من الشيوعيين والحزب الديمقراطي الكوردستاني ، والحزب الوطني الديمقراطي، ومجموعة عارف المدعومة من البعثيين والناصريين، وحزب الاستقلال، طابعاً حاداً على الفور. وتمكنت الحكومة، بفضل دعم القوى اليسارية في البلاد بما فيها الحزب الديمقراطي الكوردستاني، من قطع دابر المؤامرات الخطيرة في تشرين الثاني – كانون الأول عام ١٩٥٨، التي دبرها عارف ورشيد عالي الكيلاني والبعثيون والناصريون وفي أعقاب القضاء على مؤامرة عارف، وقع ممثلو الحزبين الشوعي والديمقراطي الكوردستاني في ١٠ تشرين الثاني عام ١٩٥٨ على ((معاهدة التعاون)) التي قضت بالتنسيق بين قوى الحزبين ((للدفاع عن مكتسبات ثورة ١٤ تموز، والنضال المشترك ضد المتآمرين ، ومنح الشعب الكوردي حقوق الحكم الذاتي في إطار الجمهورية العراقية))[٢٤] كما وتعود إلى هذه الفترة محاولات الحزب الشيوعي العراقي لتعزيز جبهة الاتحاد الوطني عن طريق ضم قوى ديمقراطية جديدة إليها، وخاصة الحزب الديمقراطي الكوردستاني بدلاً من ممثلي حزب البعث وحزب الاستقلال الذين خرجوا عملياً من الجبهة.

ورغم أن قاسم قطع شأفة المؤامرات الأولى، ووجه ضربة إلى كتلة عارف والقوى المؤيدة له، فإن هذه الأخيرة لم تلق السلاح وحاولت استغلال جميع الوسائل لبلوغ أهدافها كما جرت محاولات للقيام بحركات معادية للحكومة في كوردستان. فقد حاولت القوى اليمينية خلق جو من عدم الثقة بين قاسم والبارزاني. وقامت الاستخبارات التركية والإيرانية بتوسيع نشاطها في العراق. وفي هذه الاثناء قامت السلطات التركية ومن خلال عملائها في منظمة ((طوران)) الرجعية والموالية لتركيا بحبك المؤامرات في منطقة كركوك خاصة. ففي كانون الثاني عام ١٩٥٩ وقع

---

(22) The Iraq Times ،18/8/1958.

(23) Dann ،Iraq under Qassem… ،p. 147.

(٢٤) أزادي، ١٩٦٠/١٠/٥.

اصطدام استفزازي بين التركمان والكرد في مدينة آلتون كوبري الصغيرة الواقعة في منطقة كركوك. كما جرت محاولات مماثلة في مناطق أخرى من محافظة كركوك. وقد ساعد الحزب الديمقراطي الكوردستاني السلطات الجمهورية لقطع دابر حملات الرجعية هذه وإعادة النظام، وتمت مقاومة حملات القوى اليمينية ((الطورانية)).

في ١١ شباط عام ١٩٥٩ جرى لقاء بين قاسم ومصطفى وأحمد البارزاني. وفي أثناء اللقاء أعلن القائدان الكورديان أن الحزب الديمقراطي الكوردستاني وجميع القوى الوطنية في كوردستان يؤيدون وبحزم كما سبق، النهج السياسي لتحقيق أهداف ثورة ١٤ تموز. وفي ٣ آذار عام ١٩٥٩ اتخذت الحكومة العراقية قراراً هاماً بإعادة الاعتبار لأربعة من أبطال الثورة الكوردية عام ١٩٤٣-١٩٤٥، الذين أعدمتهم السلطات العراقية عام ١٩٤٧ وهم: عزت عبدالعزيز، ومصطفى خوشناو، وخير الله كريم، ومحمد قدسي.

اتخذت تدابير حكومة قاسم وعدد من الخطوات الايجابية في المسألة الكوردية في موقف ساسي داخلي حاد فقد واصلت قوى المعارضة من البعثيين والناصريين وحزب الاستقلال نشاطها.

في اذار عام ١٩٥٩ جرت في الموصل مؤامرة كبيرة ضد الحكومة الجمهورية. وفي الوقت نفسه ضد القوى العربية – الكوردية الثورية – الديمقراطية، وخاصة ضد الحزبين الشيوعي العراقي والديمقراطي الكوردستاني. وحظيت هذه المؤامرة، التي قامت بها المعارضة اليمينية، بالتأييد من جانب الرجعية الداخلية وعدد من الأوساط القومية في الدول العربية، ومن الدول المشاركة في حلف بغداد العدواني. ارتكب المتآمرون جرائم بشعة، فقد قاموا بالإبادة الجسدية لعدد كبير من الديمقراطيين العرب والكرد. وأججوا بكل السبل نار النزاعات القومية اليمينية حول ((التغلغل الشيوعي)) المزعوم و((الانفصالية الكوردية)). ووصف المتآمرون، شأنهم في ذلك شأن الأوساط الرسمية في الجمهورية العربية المتحدة، قاسم ((بقاسم العراق))، وأعلنوا وكأن حكومة قاسم قسمت العراق إلى قسمين: عربي وكوردي[٢٥]. وقد لاقت مخططات المتآمرين صدى إيجابياً بين الأوساط الاستعمارية.

جرى التمرد في ظروف قامت فيها الأوساط الحاكمة في الولايات المتحدة وإيران بالدعاية على نطاق واسع للفكرة الاستفزازية بشأن ((توحيد كوردستان العراق وإيران حول عرض

---

(٢٥) الأرشيف الكومي المركزي لثورة اكتوبر.

الشاه))[٢٦] ففي منشور وزع في بعض المناطق الحدودية من كوردستان العراق بعنوان ((الكرد والأمة الإيرانية)) تضمن دعوة صريحة إلى ((الشعب الكوردي الأبي... للتحرر فوراً من نير الساميين)) [٢٧]

اتخذ تمرد الموصل، الذي قاده العقيد عبدالوهاب الشواف، طابعاً خطيراً. وقام الحزبان الشيوعي العراقي والديمقراطي الكوردستاني بنشاط كبير لإمداد صفوف المقاومة الشعبية. فقد نسق قائد المقاومة الشعبية والشخصية الكوردية الديمقراطية العقيد مصطفى بامرني، وغيره من قادة هذه الحركة، أعمالهم مع إجراءات الحكومة والقوى اليساريةالأخرى،وتم قمع التمرد.كتب مراقب فرنسي،متطرقاً إلى دور القوى الكوردية التقدمية في القضاء على التمرد المعادي للحكومة: ((وقف الشعب الكوردي كله بنشاط دفاعاً عن حكومة الجمهورية العراقية)) [٢٨]

وفي أعقاب هذه الأحداث ازداد دور القوى اليسارية ونفوذها أكثر من ذي قبل. وفي ٢٤ آذار عام ١٩٥٩ أعلنت حكومة قاسم أن ((قرار العراق بالانسحاب من حلف بغداد يسري مفعوله اعتباراً من اليوم))[٢٩]

إن القوى الوطنية الكوردية، التي اعتبرت حلف بغداد، وبحق، أداة ضد النضال القومي التحرري أصبح لديها الأمل في تنفيذ الحكم الذاتي القومي للشعب الكوردي.

من الأحداث الهامة في حياة العراق السياسية آنذاك، كان التجسيد العملي لقرار الحكومة بالسماح للسياسيين الكرد المهاجرين والمشاركين في النضال القومي التحرري بالعودة إلى الوطن. في ١٧ نيسان عام ١٩٥٩ استقبل ممثلو الرأي العام العربي والكوردي في مدينة البصرة، الوطنيين الكرد العائدين إلى الوطن، وبحرارة. وقد ردّ الحزب الشيوعي العراقي والقوى اليسارية الأخرى، وبحزم، على الحملة الافترائية التي جرت في تركيا وإيران وعدد من الدول العربية ضد عودة الديمقراطيين الكرد إلى الوطن.

رغم الهجمات الرجعية الداخلية والخارجية الشرسة اتسمت الحياة السياسية في العراق يومذاك بنمو عاصف لنفوذ القوى الديمقراطية. إلا أن نفوذ الحزب الشيوعي المتزايد وتطور

---

(٢٦) اتحاد الشعب، ١٩٥٩/٣/١٨.

(27) Kurdish Facts ،5/4/1961. p.6

(28) Democratie Nouvelle ،Paris ،No.11 ،11 ،1960 ،p.20.

(٢٩) الأرشيف الحومة المركزي لثورة اكتوبر.

الحركة الديمقراطية – القومية في كوردستان قد أثارا الخوف لدى قاسم والبورجوازية الوطنية. كما عبرت القوى الرجعية الداخلية عن عدائها المكشوف لهذا الوضع .فقد بدأت في عدد من الدول المجاورة للعراق حملة صاخبة حول ((الخطر الشيوعي المزعوم على العراق)) و((الانفصالية الكوردية)). وحسب ما أعلنته الصحافة المصرية، فإن رئيس المخابرات المركزية الامريكية آلان دالس وصف الوضع في العراق بأنه من أكثر الاوضاع خطورة في العالم اليوم))[٣٠] كل ذلك اثر ولدرجة كبيرة في سياسة حكومة قاسم. وراح قاسم يميل أكثر فاكثر نحو تكتيك المساومات والتعاون مع القوى اليمينية دون أن يقطع علاقاته مع القوى اليسارية – الديمقراطية. وعندما سار قاسم في ركاب القوى اليمينية، فإنه رد سلباً على طلب انضمام الشيوعي إلى الحكومة، والذي أيده الحزب الديمقراطي الكوردستاني.

في النصف الثاني من عام ١٩٥٩ بات واضحاً أكثر أن قاسم يسلك تكتيك التوازن بين القوى اليمينية واليسارية. وقامت قوى اليمين بزيادة نشاطها مستغلة تردّد الحكومة. في أواسط أيار عام ١٩٥٩ تسللت من المناطق الحدودية التركية – الايرانية، وبمساعدة خارجية، إلى أراضي كوردستان العراق فصيلة مسلحة تسليحاً جيداً بقيادة الشيخ رشيد لولان، الذي قام بتمرد رجعي. ولم يتم القضاء على التمرد إلا بعد تدخل الفصائل الوطنيين الكرد بقيادة مصطفى البارزاني، أما زعيم التمرد فقد لاذ بالفرار إلى إيران[٣١] ومما يلفت النظر أن جميع العناصر الرجعية تقريباً والمشاركة في هذا التمرد قد وجدت لها ملاذاً في جنوب شرق تركيا، وفي غرب إيران. وقد رفع الحزب الديمقراطي الكوردستاني الشعار التالي في ذلك الوقت ((نحول كوردستان إلى مقبرةٍ لأعداء الجمهورية العراقية))[٣٢]

في تموز عام ١٩٥٩ دبرت حملة رجعية كبيرة وجديدة ضد القوى الديمقراطية العربية عامة والكوردية خاصة في مدينة كركوك. فقد قام القوميون اليمينيون، ومنظمة ((طوران)) الموالية لتركيا أثناء الاحتفالات بالذكرى الأولى لثورة تموز بأعمال فوضى كبيرة، بعد أن حصلوا على مساعدة مادية من ((شركة نفط العراق)). أخذت حكومة قاسم بعد أحداث كركوك عام ١٩٥٩، تتراجع أكثر فأكثر عن تنفيذ برنامج التحولات التقدمية، بما في ذلك منح الكرد حق

(30) Egyptien ،Gezettem 30/4/1959.

(٣١) اتحاد الشعب، ١٨/٥/١٩٥٩.

(٣٢) خبات، بغداد، ٢٨/١٩٥٩.

الإدارة الذاتية الداخلية. عندما كان قاسم مضطراً أن يأخذ بالحسبان واقع النفوذ الكبير للحزبين الشيوعي العراقي. والديمقراطي الكوردستاني وغيرهما من قوى البلاد السياسية، فإنه كان لا يزال يظهر نفسه بمظهر المتعاون معها، ساعياً في آن واحد إلى إيجاد ((لغة مشتركة)) مع اليمينيين. في مثل هذه الأوضاع، فإن آفاق منح الحكم الذاتي للكورد لم تبعث على الثقة، لأنها كانت مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالمصير المشترك للحركة الديمقراطية في البلاد كلها. فقد أشير في وثيقة برنامجية للحزب الشيوعي العراقي حول المسألة الكوردية إلى أن ((قضية الأمة الكوردية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بمسألة الديمقراطية للشعب العراقي، وأن الارتباط العضوي بين هاتين المسألتين في دولة العراق، وثيق، بحيث لا يمكن حل مسألة بمعزل عن الأخرى. فمصيبة الشعب الكوردي هي جزء من مصيبة الشعب العراقي بأجمعه))[٣٣]

في الظروف الجديدة عندما زال خطر العدوان الخارجي، واشتدت التناقضات الاجتماعية وتوسع النضال الطبقي، وعندما لوحظ نهوض عاصف للحركة الديمقراطية في كوردستان، اقترحت حكومة قاسم فكرة الوحدة الوطنية، كفكرة لتعاون طبقي واسع، تنفي طرح أية مطالب وطنية مستقلة للجماهير العربية والكوردية. وفي المسألة الكوردية أخذ قاسم وحكومته يتمسكان أكثر فأكثر بمبدأ ((وحدة العراق القومية)) المطلق، وفي صيغة يتجاهل فيها حقوق الكرد القومية، فقد راح رئيس الوزراء وأعضاء حكومته يسمّون الجمهورية العراقية في أحاديثهم وخطبهم بجمهورية العرب، وليست جمهورية العرب والكرد وينسبون الكرد إلى ((عرب الشمال))[٣٤]

في نهاية عام ١٩٦٠ اتخذت سياسة حكومة قاسم والسلطات المحلية المعادية للكورد طابعاً مكشوفاً. فقد تعرض قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني للأرهاب والملاحقات سواء في بغداد أو في مدن البلاد الأخرى، ولم يسفر حديث مصطفى البارزاني العاصف، الذي استمر ثلاث ساعات مع قاسم، للحيلولة دون وقوع نزاع بين الحكومة والقوى الكوردية الديمقراطية عن نتائج إيجابية. وبعد أن رأى المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني أن استمرار بقاء القادة الكرد في بغداد مشحون بالأخطار، طلب من مصطفى البارزاني وغيره من قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني، في كانون الأول عام ١٩٦٠ مغادرة بغداد والسفر إلى كوردستان.

---

(٣٣) سياستنا والطريق الديمقراطي العادل لحل المسألة الكوردية القومية في العراق. قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، بغداد، آذار، ١٩٦٢، ص٢٢.

(٣٤) المصدر السابق، ص٢٢.

كما غيّرت الصحافة الرسمية من لهجتها تجاه الكرد والقضية الكوردية، فقد أكدت صحيفة ((الثورة)) في ذلك الوقت أن ((كل من ينتمي إلى العراق الكوردي والزنجي أو الأرمني، لكنه يعيش في دولة عربية فهو يعتبر عربياً حسب ما يمليه الواقع))[٣٥] وقد اتسمت المناقشة بين الصحافة اليمينية والقوى الثورية – الديمقراطية بطابع مكشوف وحاد. كتبت صحيفة ((خبات)) رداً على الهجمات المعادية للكورد تقول: ((إن الشعب الكوردي يصم بالعرار دعوات الانصهار والدمج الرامية إلى القضاء على الكرد وكوردستان... فالكرد لا يرغبون في وحدة لا تجلب لهم شيئاً سوى العبودية والحرمان من حقوقهم ونفي وجود أمتهم، و لا تجلب لهم سوى الحديد والنار وقيود السجن))[٣٦]

في آذار عام ١٩٦١ حظرت السلطات العراقية إصدار صحيفة ((خبات)) صحيفة اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني، ومن ثم حظرت المطبوعات الكوردية الأخرى.

في حزيران عام ١٩٦١ تشكل وفد يمثل المنظمات الكوردية الديمقراطية وسافر إلى بغداد لبحث عدد من القضايا السياسية والاجتماعية – الاقتصادية في كوردستان مع الحكومة، لكن قاسم لم يستقبله رغم جميع المساعي[٣٧]

وفي تموز وآب عام ١٩٦١ توجه المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني مرتين إلى حكومة قاسم، وقدم لها مذكرتين عرض فيهما برنامجاً محدداً لتنفيذ الحكم الذاتي الداخلي للكورد، وانفراج الموقف في كوردستان. ردّ قاسم على هذه النداءات بإرسال قطعات جديدة من القوات الى كوردستان. وفي ٧ أيلول عام ١٩٦١ قصف سلاح الجو العراقي منطقة بارزان. وفي ١١ ايلول تعرضت منطقة بارزان وعدد من مناطق كوردستان الأخرى لقصف شديد. أصبح هذا اليوم، عملياً، يوم بدء حرب الحكومة العراقية المعادية للشعب الكوردي. ورداً على ذلك أخذت تتشكل الفصائل الفلاحية المسلحة للدفاع عن النفس في مختلف أرجاء كوردستان. هذه الفصائل هي التي قاومت العمليات العسكرية للقوات الحكومية.

كما جاء في بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي الصادر في ١٧ أيلول عام ١٩٦١ فإن قاسم وحكومته بعد أن مهد لحرب معادية للشعب في كوردستان اعتزما القضاء،

---

(٣٥) الثورة، بغداد، ١٩٦١/٢/١٧.

(٣٦) خبات، بغداد، ١٩٦١/٢/٢٢

(37) Kinnane ،The Kurds and Kurdistan ،1964 ،p. 61.

وبقوة السلاح، على ((بقايا مظاهر الديمقراطية وتوجيه ضربة قاضية إلى كل القومية – الديمقراطية في البلاد))[٣٨]، وبهدف إرباك الرأي العام وصفت السلطات العراقية الرسمية نضال الكرد المسلح في سبيل الحكم الذاتي ((بحركة رجعية موالية للاستعمار وعملائه)).

وقعت كوردستان في حصار اقتصادي خانق، واخذت السلطات العراقية تثأر من السكان المسالمين انتقاماً لفشلها في الحرب ضد الكرد، وقد وصلت بها الهستيريا المعادية للكورد لدرجة أنه حظر في تشرين الأول عام ١٩٦١ على الموظفين بأمر من السلطات الرسمية ارتداء الزي الكوردي القومي[٣٩].

ولقد وفّر الارتباط الوثيق بفئات السكان الواسعة، والمساعدة المعنوية – السياسية وغيرها من المساعدات التي قدمتها القوى العراقية التقدمية، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي العراقي إلى الثوار الكرد، وفّر للفصائل الكوردية المدافعة عن النفس وخوض نضال ناجح، ضد هجمات القوات الحكومية المسلحة تسليحاً جيداً.

وأسفرت الجهود، التي بذلها الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكوردستاني وغيرهما من منظمات البلاد التقدمية عن تشكيل لجان مساعدة الثورة في عددٍ من مدن العراق الكوردية والعربية على السواء.

تحولت الحركة في كوردستان إلى عامل هام في الحياة السياسية الداخلية للجمهورية العراقية. وقد أثار هذا السبب قلق الرجعية والدول الاستعمارية الكبرى وشركائها في الشرق الأوسط، التي أخذت تنشر اتهامات مختلقة ضد الحركة الكوردية، وتدعو إلى توحيد الجهود ضدها.

في أوائل عام ١٩٦٣ كان الاستياء الجماهيري من حكومة قاسم واضحاً، مع أن القوى المعارضة لحكم قاسم لم تكن متجانسة. وتكوّنت ظروف في تلك الفترة على نحو بحيث إنه رغم ماكان للقوى السارية من نفوذ كبير في البلاد، فقد تسلمت العناصر اليمينية، مع ذلك، مقاليد السلطة في البلاد. وفي ٨ شباط عام ١٩٦٣ سقط حكم قاسم بعد أن وضع نفسه في عزلة عن الشعب. لعب القادة البعثيون اليمينيون المتطرفون دوراً رئيساً في تدبير الانقلاب الحكومي، مع كتلة عبدالسلام عارف العسكرية المرتبطة بهم ارتباطاً وثيقاً، وحركة القوميين العرب، وحركة الناصريين – الاشتراكيين. وأُقيم في البلاد نظام حكم ديكتاتوري عسكري

(٣٨) فيدتشنكو، العراق في لاصراع من أجل الاستقلال، ص٢٤٩.

(39) Kinnanem The Kurds and Kurdistan ،P. 65.

لليمينيين المتطرفين. ولم يكن بيان حكام العراق الجدد حول عزمهم على تحقيق أهداف ثورة تموز سوى ديماغوجية محضة.

وفي أعقاب استيلائهم على زمام الحكم في العراق بدأوا بتنكيل وحشي ضد قوى البلاد الديمقراطية، وخاصة ضد الحزب الشيوعي العراقي، وحوَّل حكم اليمنيين المتطرفين البلاد إلى معسكر اعتقال، فقد أُعدم عدد كبير من قادة الحزب الشيوعي العراقي، وكثيرون غيرهم من الشخصيات الديمقراطية البارزة من العرب والكرد. وإلى جانب ذلك أعلن ممثلوا الحكم الجديد رسمياً بأنهم عاقدوا العزم، ودون تردد على ((حل القضية الكوردية بطريقة سلمية وعادلة)).

ورغم أن مصطفى البارزاني وغيره من قادة الحركة الكوردية لم يولوا أهمية لوعود النظام اليميني في ظل ظروف الارهاب الجماعي ضد قوى البلاد التقدمية، فإنهم مع ذلك وافقوا على إجراء المفاوضات مع ممثلي الحكومة حول الحل السلمي للقضية الكوردية. وقد جاء في قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي: ((أن الوطنيين الكرد سعوا بعد انقلاب شباط للتوصل إلى حل سلمي للقضية يالكوردية عن طريق المفاوضات، وكانت مواقفهم صحيحة من وجهة نظر تكتيكية))[٤٠]

في أواسط شباط عام ١٩٦٣ جرت المفاوضات مرتين بين ممثلي الحركة الكوردية في سبيل الحكم الذاتي والحكومة العراقية. وقد سلّم القادة الكرد مذكرة إلى الحكومة طلبوا فيها الحكم الذاتي على أساس المبادئ التالية: ١- ((تعتبر الجمهورية العراقية دولة موحدة تتألف من قوميتين رئيسيين هما: العرب والكرد، الذين يتمتعون بحقوق متساوية ويعبران عن رغبتهما في العيش سوية على أساس مبدأ الطواعية. ٢- على الدستور العراقي النظر في تشكيل الأجهزة التشريعية والتنفيذية العليا بمشاركة ممثلي الشعب الكوردي فيها بما يتناسب مع عدد العرب والكرد في البلاد)). وفي ما بعد أُشير في المذكرة إلى أنه ينبغي على الشعب الكوردي. أن يتمتع بحقوق الحكم الذاتي وبمساعدة مجالس الحكم الذاتي التشريعية والتنفيذية، التي ينتخبها سكان كوردستان على أساس اقتراع حر سري ومباشر. واحتوت مذكرة قادة الحركة الكوردية جميع الاساسية المتعلقة بنظام الحكم الذاتي لكوردستان العراق.

انتهت الجولة الأولى من المفاوضات دون أن تسفر عن نتيجة. وبعد ذلك تقرر إجراء مفاوضات على مستوى رفيع، وجرت مثل هذه المفاوضات (بين الوفدين الحكومي والكوردي)

---

(٤٠) الأخبار، بيروت، ١٩٦٤/١١/٢٨.

وفي ٤ آذار عام ١٩٦٣، حيث ترأس الوفد الحكومي قائد أركان القوات المسلحة العراقية الجنرال طاهر يحيى، أما الوفد الكوردي فقد كان برئاسة الجنرال مصطفى البارزاني إلا أن هذه المفاوضات أيضاً لم تسفر عن نتيجة.

في أواسط آذار عام١٩٦٣ المجلس الوطني العراقي لقيادة الثورة في العراق مشروع ((الإدارة اللامركزية)) لعدد من مناطق البلاد، بما فيها كوردستان، كإجراء لتسوية القضية الكوردية[٤١] وكان هذا الإصلاح الإداري المحدود يحافظ على التفرقة السابقة تجاه الكرد. ولم تحصل المحافظات العراقية على بعض الاستقلالية سوى عند حل المسائل ذات الأهمية المحلية. وفضلاً عن ذلك، فإن مجلس قيادة الثورة حدَّد منطقة كوردستان العراق ضمن إطار محافظة السليمانية الجديدة، ولم يلب مشروع اللامركزية حتى المطالب الدنيا للقوى القومية الكوردية الديمقراطية، وبالطبع، لم يكن بالامكان القبول به.

في أواخر نيسان عام ١٩٦٣ وقفت الحكومة العراقية مغازلة قادة الحركة الكوردية. فالحكم المتطرف الذي كان واثقاً من تأييد حلفائه السابقين في حلف بغداد، المباشر وغير المباشر، سلك بصورة مكشوفة طريق إعادة الحرب إلى كوردستان. وقبل استئناف العمليات العسكرية في كوردستان قام وفد عراقي برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء علي صالح السعدي، بزيارة دمشق لبحث مسائل الأعمال المشتركة ضد الكرد[٤٢]

في ١٠ حزيران عام ١٩٦٣ أعلن المجلس الوطني لقيادة الثورة أن مناطق البلاد الشمالية (محافظات الموصل، السليمانية، وأربيل وكركوك) منطقة عسكرية ومسرحاً للعمليات العسكرية. ووجه إنذاراً إلى الوطنيين الكرد جاء فيه: ((تمنح مدة ٢٤ ساعة لجميع فئات الخونة وأعداء الشعب والعدالة كي يلقوا السلاح... وإذا لم يوافق البارزانيون على الاستسلام فوراً، فإنهم يتحملون بأنفسهم جميع عواقب موقفهم...))[٤٣]

كانت هذه بداية حرب النظام المتطرف ضد الشعب الكوردي. وفي اليوم الثاني من نشوب الحرب عرضت الحكومة مكافأة قدرها ١٠٠ ألف دينار عراقي (٢٥٠ ألف دولار)

(41) D. Adamsonm The Kurdish War ،N.Y. 1964. P. 208-211.

(42) Vanly ،The Revolution of Iraqi Kurdistan ،1965 ،p.27.

(43) C. J. Edmonds ،The Kurdish War in Iraq: Constitutional Background ،World Today ،Vol. 24. No. 12 ،London ،1965 ،p. 515.

لكل من يأتي إلى بغداد بقائد الحركة الكوردية مصطفى البارزاني حياً أو ميتاً. وبهذا الصدد أعلن علي صالح السعدي أن ((الحكومة تعتقد أنه يستحق دفع هذا المبلغ: نحن نظن أن إلقاء القبض عليه سيضع حداً لكل شيء))[٤٤]

مع بدء العمليات العسكرية في كوردستان اعتقلت السلطات، وخلافاً لوعودها، اعضاء الوفد الكوردي (برئاسة صالح اليوسفي) في المفاوضات ببغداد.

وجدت كوردستان نفسها من جديد في حصار اقتصادي شديد.أدى الحصار الشديد لكوردستان، وسياسة التفرقة حتى في تلك المناطق الواقعة خارج دائرة نفوذ الثوار، والقصف الشديد للمدن والقرى الآمنة في المناطق الكوردية، إلى رفع الغشاوة عن بصيرة عددٍ كبير من الكرد الذين صدقوا بسذاجة دعاية الحكومة العراقية حول ((الحرب ضد مجموعة البارزاني المتمردة وحدها)). كما أدت سياسة الإبادة الجماعية ضد الشعب الكوردي إلى انضمام فئات جديدة إلى الحركة، وحولت الحرب إلى حرب شعبية، إلى حرب الشعب الكوردي كله في سبيل حقوقه. لقد باءت مخططات ((التنكيل الخاطف)) بالثوار بالفشل.

عبرت حكومات الدول، التي قسمت كوردستان عن قلقها بشأن مجرى الأحداث في كوردستان العراق. وبدأت تتخذ تدابير مشتركة للقضاء على الحركة الكوردية في سبيل الحكم الذاتي. فقد أُرسلت كتيبة مشاة ومجموعة من الطيارين إلى العراق من بلد مجاور للمشاركة في الحرب ضد الكرد[٤٥] قامت حكومات العراق وتركيا وإيران بتنسيق الأعمال في ما بينها للشروع في أعمال مشتركة ضد الثوار الكرد. كتب المؤرخ البلغاري كريستيف: ((سبقت العمليات الحربية في كوردستان مفاوضات سرية أجراها حكام العراق مع أنقرة وطهران، وهذا ما تؤكده برقية وزير الدفاع العراقي تحت رقم ٥٢/٣٤٧٨ الموجهة إلى قادة الفرق الأولى، والثانية والثالثة، التي حذرهم فيها بأنه سمح للطائرات الايرانية والتركية بالدخول إلى الأجواء العراقية في مناطق سرسنك، وعقرة، وراوندوز، لغرض استكشاف مراكز تجمع القوات الكوردية))[٤٦] ولم تقتصر الطائرات التركية على القيام بعمليات استطلاع، وإنما شاركت مشاركة مباشرة في الأعمال العسكرية ضد الكرد.

---

(٤٤) المصدر السابق، ص٥١٥.

(45) Vanly ،The Revolution of Iraqi Kurdistan ،P. 29.

(٤٦) ر. كريستيف، ((السنتو وكوردستان العراق))، أرميسكي كومونيست، صوفيا، العدد٦، ١٩٦٥، ص٧٨.

نالت التدابير المتخذة ضد الحركة الكوردية التأييد والموافقة من جانب حلف السنتو العسكري العدواني. هذا الحلف، الذي وافق في دورتيه في كراتشي وإزمير، على التدابير المعادية للكورد الآنفة الذكر.

تعاطفت حكومات الدول الغربية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية مع سياسة الإبادة الجماعية التي تمارسها السلطات العراقية في كوردستان. وفضلاً عن ذلك قدمت حكومة الولايات المتحدة وبريطانيا للحكم اليميني المتطرف في العراق المعدات العسكرية، التي استخدمها في الحرب ضد الكرد، كما قدمت ألمانيا الغربية مساعدة مالية للعراق. وفي الواقع أن أعضاء البرلمان البريطاني من حزب العمال احتجوا علانية ضد قرار الحكومة تقديم المساعدة للعراق في حربه ضد الكرد واصفين إياه بـ ((وصمة عار في جبين بريطانيا))[٤٧]

ورغم أن المقاومة البطولية للشعب الكوردي قد دفنت مخططات السلطات العراقية وبالقضاء على مقاومة الحركة الكوردية بسرعة خاطفة))، فإن الحصار الاقتصادي وتفوق الجيش العراقي في العدد والعدة، والتدخل الأجنبي إلى جانب العراق وضع المقاتلين الكرد في أوضاع صعبة للغاية.

في هذه اللحظة العصيبة كان لموقف الاتحاد السوفياتي، الذي أدان بحزم الحرب ضد الكرد، وعبر عن تأييده الكامل لنضالهم العادل في سبيل حقوق الحكم الذاتي أهمية كبيرة لمصير الشعب الكوردي كله. فقد جاء في بيان الحكومة السوفياتية في حزيران عام ١٩٦٣ ما يلي: ((واضح لكل فرد أن تلبية مطالب الشعب الكوردي العادلة من شأنها أن توطد فقط استقلال الدولة العراقية، وأن تساعد على استقرار الوضع السياسي داخل البلاد))[٤٨] وقد شجب الاتحاد السوفياتي، وبحزم، التدخل الأجنبي في الحرب ضد الكرد. أصدرت الحكومة السوفياتية في ٩ تموز عام ١٩٦٣ بياناً خاصاً طالبت فيه، وبحزم، إيران وتركيا وسوريا وقف التدخل في الأحداث الجارية في شمال العراق، محذرة من العواقب الخطيرة لمثل هذا التدخل[٤٩] كما اتخذت عدة خطوات أخرى

(47) A Century of Diplomatic Blue Books. 1814-1914. Ed by Temperley and Z. M. Penson.

(٤٨) البرافدا، ١٩٦٣/٦/١٦.

(٤٩) البرافدا، ١٩٦٣/٧/٩.

عن طريق المنظمات الدولية بغية وقف الحرب المجرمة ضد الشعب الكوردي. وقد لاقى نضال الشعب الكوردي العادل تأييداً حاراً من الرأي العام التقدمي في العالم.

وقد شجبت فئات واسعة من السكان في البلاد وخارجها سياسة الحكم العسكري المتطرف، هذه السياسة التي منيت بفشل تلو آخر. بدأت الصراعات الطاحنة بين المجموعات المتنازعة في القيادة الحاكمة قبل سقوط النظام المتطرف المحتوم. وفي ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٦٣ قام الرئيس عبدالسلام عارف وبمساعدة شقيقه عبدالرحمن عارف وغيره من الضباط المخلصين له بانقلاب حكومي، وأصبح رئيساً يتمتع بجميع الصلاحيات، بعد أن استغل الحالة المعقدة في قيادة حزب البعث. شغل طاهر يحيى منصب رئيس الوزراء. واتسم انقلاب تشرين الثاني بطابع فوقي. ورغم أن الحكومة اتخذت عدداً من الخطوات الايجابية فقد ظل الحكم العسكري – بيروقراطياً بوجه عام. ووجد نفسه عاجزاً عن حل قضايا البلاد الملحة، بما فيها القضية الكوردية.

بعد أن أخفق حكم عارف – يحيى في تحقيق نجاحات هامة في الحرب ضد الكرد، وفشل في محاولة شق صفوف الكرد المناضلين عن طريق بيانات ووعود كاذبة بالعفو، قرر الجلوس حول طاولة المفاوضات، دون أن تكون في جعبته أية مشاريع مقبولة لدى الكرد لتسوية النزاع.

في ١٠ شباط عام ١٩٦٤ وقعت الحكومة العراقية وممثلو الحركة الكوردية اتفاقية حول ((وقف الحرب في كوردستان والتسوية السلمية للقضية))[٥٠] ضمنت الاتفاقية حقوق الكرد القومية ((ونصت على عدد من التدابير الايجابية على طريق التسوية السلمية الكوردية، وقضت بإطلاق سراح الأفراد، الذين حكم عليهم بسبب الحوادث في كوردستان، وإعادة الموظفين والمستخدمين المفصولين من وظائفهم لاعتبارات سياسية إلى أعمالهم السابقة، ورفع الحصار عن تزويد كوردستان بالمواد التموينية، ودفع تعويض للمتضررين من جراء العمليات العسكرية وغيرها)).

رحبت جميع القوى التقدمية في البلاد وخارجها بوقف إطلاق النار في كوردستان، وعقدت الآمال على حل معقول للقضية الكوردية، الذي لم يكن لصالح الشعب الكوردي وحسب، بل ولصالح الشعب العراقي كله في نضاله ضد الرجعية والاستعمار.

---

(50) K. D. Kaup ،((Iraq: Les Kurdes dans l’expective)) ،Democratic Nouvelle ، Paries ،No. 4 ،1964 ،p.85.

بيد أن مساعي قادة الحركة الكوردية بعد اتفاقية العمليات العسكرية في إحراز تقدم في عملية الاعتراف بحقوق الحكم الذاتي للكورد كانت عديمة الجدوى. فقد تمسك نظام عارف – يحيى بنهج تجاهل مطالب القوى الكوردية العادلة.

في ٤ أيار عام ١٩٦٤ أصدر رئيس الوزراء العراقي طاهر يحيى دستوراً مؤقتاً جديداً للجمهورية العراقية، لم يلب المطالب الدنيا للحركة الديمقراطية العراقية العامة، ولا مطالب الحركة الكوردية حول الحكم الذاتي.

وفي هذه الأثناء عانى الحزب الديمقراطي الكوردستاني أزمة حزبية داخلية عميقة، حيث انقسمت قيادة الحزب الى مجموعتين، فالمجموعة التي كان يقودها السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني إبراهيم أحمد وعضو المكتب السياسي جلال الطالباني عرضت برنامجها الخاص في ما يتعلق بنضال الكرد الراهن في سبيل الحكم الذاتي، وتكتيك الحزب تجاه نظام حكم عارف – يحيى وعدد من القضايا الحزبية الداخلية الأخرى. ومع أن بعض المواضيع، التي طرحتها المعارضة ضد قائد الحزب مصطفى البارزاني وأنصاره، كانت له أرضية موضوعية، فإن مجرى الأحداث المقبل، قد بيَّن مع ذلك أن الانقسام في صفوف الحزب في تلك الفترة، وفي وقت كان يزداد فيه خطر نشوب الحرب يوماً بعد يوم، قد ألحق ضرراً بالغاً بالحركة الكوردية.

في أوائل تموز عام ١٩٦٤ انعقد المؤتمر السادس للحزب الديمقراطي الكوردستاني، الذي وضع برنامجاً للحزب مع أخذ الظروف الجديدة بعين الاعتبار، وتقرر إنشاء نظام عسكري – سياسي وإداري – اقتصادي محدد في المناطق المحررة. والمسائل التي عرضها مؤتمر الحزب الديمقراطي الكوردستاني ووافق عليها، تمت مناقشتها في ما بعد في مؤتمر شعبي انعقد في رانية من ٩ آب وحتى ١٧ منه، وتشكلت في المناطق المحررة الأجهزة المحلية والعليا، التي نظمت النشاط العادي لجميع حلقات الإدارة.

أصبح إنشاء أجهزة الحكم الذاتية في كوردستان ذريعة لشن حملة جديدة معادية للكورد. في أواسط تشرين الثاين أصدر قائد الأركان العامة للجيش العراقي بياناً دعا فيه إلى حل القضية الكوردية ((بالطرق العسكرية))، وبذلك يتم توفير الهدوء في شمال البلاد)) [٥١]

---

(٥١) الأرشيف الحكومي المركزي لثورة أكتوبر.

إن الهدنة، التي استمرت ١٤ شهراً قد شارفت على نهايتها. في ٦ آذار أصدر المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني بياناً جاء فيه: ((إننا لن نكون البادئين بإطلاق النار، لكننا سندافع بحزم عن أنفسنا ودون تردد حال تعرضنا للهجوم، فالدفاع عن النفس هو حق جميع الشعوب في العالم بأسره)).

ورغم التفوق الكبير في العدد والعدة لم تتمكن الحكومة من تغيير مجرى الأحداث لصالحها. وكان فشل حملة قامت بها القوات العراقية، تمثل ضربة قوية إلى نفوذ الحكومة، وسبب أزمة سياسية أخرى في البلاد.

في ٢١ أيلول عام ١٩٦٥ شغل منصب رئيس مجلس الوزراء وللمرة الأولى في العراق بعد ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨، شخص مدني هو عبدالرحمن البزاز. اتخذ البزاز عدداً من الخطوات بهدف تحسين العلاقت مع الدول المجاورة تركيا وإيران، لأجل تسهيل مهمة القضاء على الحركة الكوردية. خططت الحكومة العراقية لمعركة حاسمة ضد قوات البارزاني وذلك في نيسان — أيار عام ١٩٦٦ إلا أن الرئيس عارف قتل في ١٣ نيسان عام ١٩٦٦ نتيجة كارثة جوية وفي ظل ظروف غامضة، فشغل منصب رئيس الجمهورية شقيقه الأصغر عبدالرحمن عارف. وبقي النهج السياسي في المسألة الكوردية كما كان سابقاً.

في أوائل أيار عام ١٩٦٦ جرت معركة كبيرة في منطقة راوندوز بين القوات الحكومية والمقاتلين الكرد. ولم يحافظ الكرد في هذه المعركة على مواقعهم وحسب، بل وجهوا ضربة قاضية إلى القوات العراقية.

أقنعت معركة راوندوز، وبجلاء، عدداً من أعضاء حكومة البزاز أن الحرب لن تكون وسيلة لحل القضية الكوردية. وقامت مجموعة ما يسمى بالحل السلمي — العسكري للقضية الكوردية، والتي وقفت إلى جانب منح الكرد بعض الاستقلال الإداري، معللة هذا الإجراء بضرورة تسوية الوضع وإعادة النظام إلى حياة البلاد الاقتصادية والسياسية.

وبعد تبادل الزيارة بين الوفدين الحكومي والكوردي إلى كل من كوردستان وبغداد تم التوصل في ٢٩ حزيران عام ١٩٦٦ إلى الاتفاقية التالية:

عبّرت الحكومة عن استعدادها لوضع حد نهائي لحالة الطوارئ في مناطق العمليات العسكرية والاعتراف ((بالقومية الكوردية)) و((بحقوق الكرد القومية)) وتثبيت ذلك في الدستور. كما اعترفت باللغة الكوردية، إلى جانب اللغة العربية، لغة رسمية في تلك المناطق التي يشكل الكرد فيها الغالبية العظمى من السكان. كما جرى النظر في إجراء الانتخابات،

التي تضمن للكورد مقاعد في البرلمان بما يتناسب وعدد السكان الكرد. ونصت الاتفاقية أيضاً على خلق الظروف بهدف مشاركة الكوادر الكوردية والوطنية في إدارة البلاد وفي السلك الدبلوماسي والعسكري، وزيادة عدد الطلاب الكرد الدارسين في البلاد وخارجها. وعزمت على تنفيذ عفو شامل، وعودة الكرد إلى ديارهم التي طردوا منها قسراً. كانت اتفاقية ٢٩ حزيران مرحلة هامة في تاريخ نضال الكرد من أجل الحكم الذاتي.

إن إلقاء نظرة فاحصة على مضمون اتفاقية ٢٩ حزيران، تبين أنها مع ذلك، لم تتضمن جميع مطالب الحركة الكوردية. ورغم ذلك وافق قادة الحركة الكوردية على شروط الهدنة. قال مصطفى البارزاني متطرقاً إلى أسباب هذه الخطوة: ((لا يوجد لدينا خيار آخر بعد. فالناس بحاجة إلى الراحة. لقد فكرت الآن بالمحصول الذي احرقته قنابل النابالم، وبالذي سلم من الحريق، لكنه ينتظر الحصاد. فالشتاء يحل باكراً في الجبال وعلى الكرد الاستعداد له. فالفرصة ضرورية. أما السلام النهائي فلن يحل قريباً))(٥٢).

وإذا رحبت القوى القومية الكوردية والرأي العام العربي التقدمي بالخطوات البناءة على طريق الحل السلمي ((لمشكلة الشمال))، فإن القوى اليمينية في العراق وخارجه لم تخف موقفها العدائي من المفاوضات السلمية، وممثلي الحركة الكوردية، ومن الاتفاق الذي تم التوصل اليه. وأرغمت محاولة انقلاب في ٣٠ حزيران عام ١٩٦٦، والحملة الدعائية للقوى الرجعية في العراق وخارجه ضد بيان ٢٩ حزيران الكرد على اتخذ جانب الحذر والحيطة. وعندما سار الرئيس عبدالرحمن عارف في ركاب المعارضة العسكرية، فإنه قام بتعيين الجنرال ناجي طالب في منصب رئيس الوزراء بدلاً من البزاز. ولم يقم ناجي طالب ولا سيما خلفه طاهر يحيى، بأية خطوات ملموسة على طريق الحل الواسع للمسألة الكوردية. وبات واضحاً تماماً أن الحكومة لا تنوي حتى تنفيذ أبسط شروط بيان ٢٩ حزيران.

وضعت الأحداث التي جرت في المشرق العربي عام ١٩٦٧ المسائل الداخلية في العراق، أو في الدول العربية الأخرى، بما فيها المسألة الكوردية في المقام الثاني.

برزت أمام أخطار الأعمال العدوانية لإسرائيل، المدعومة من الدول الاستعمارية، نزعات تضافر القوى الوطنية في العراق والدول العربية الأخرى. بيد أن الحكم العسكري – البيروقراطي وجد نفسه عاجزاً عن حل مهمة ضمان وحدة حقيقية للقوى الوطنية – القومية وفي الواقع

---

(52) La Croix ،29/9/1966.

أقدمت الحكومة على توحيد معين للقوى السياسية، لكن لم يكن توحيداً سوى للقوى اليمينية. وعلاوة على ذلك، فإنه مع اطلاق سراح المعتقلين من اليمينيين المتطرفين المتهمين بقتل الآلاف من الكرد والعرب الديمقراطيين وأعداء الحل السلمي للقضية الكوردية – المشاركين في ((حركة ٣٠ حزيران))، تلقى الرجعيون في العراق دعماً جديداً، الأمر الذي جعل آفاق القضية الكوردية أكثر سواداً من ذي قبل.

أظهرت نتائج حرب إسرائيل العدوانية ضد البلدان العربية تأثيراً كبيراً في الحياة السياسية في العراق. وكان باستطاعة الأوساط القومية الشوفينية في العراق قبل بدء الأعمال العسكرية أن تعلل نفسها بأن جيشها سوف يستخدم، إذا لم يكن لأجل تحرير فلسطين، فعلى أقل تقدير لأجل رد ناجح للهجوم الإسرائيلي. أما الجيش العراقي الذي تخصص بصورة رئيسة في قمع حركة الكرد القومية – الديمقراطية فقد وجد نفسه عاجزاً عن خوض حرب خارج البلاد. في هذه الظروف أصبح نظام حكم عارف الأصغر في وضع لا يحسد عليه، فقرر إحداث انفراج في الموقف، بعد أن اقتسم السلطة مع طاهر يحيى أحد قادة اليمين المتطرف. ورغم بيان طاهر يحيى حول نيته بذل الجهود للتوصل إلى تنفيذ بنود اتفاقية ٢٩ حزيران عام ١٩٦٦ لم تتخذ الحكومة العراقية أية خطوات لتسوية قضية الشمال تسوية سلمية[٥٣] كانت لقاءات طاهر يحيى وعارف الأصغر مع قادة الحركة الكوردية تتوخى أهدافاً تكتيكية، في حين أن مسألة تنفيذ اتفاقية حزيران بقيت كما هي، حبراً على ورق.

أشار المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي العراقي المنعقد في أواسط كانون الأول عام ١٩٦٧ إلى أن ((النظام الديكتاتوري المعادي للشعب قد تغلب على أمره منذ زمن طويل))[٥٤] في صبيحة ١٧ تموز عام ١٩٦٨ قام ضباط من ((حركة الثورة العربية)) بالاشتراك مع ضباط من حزب البعث بانقلاب حكومي. وقد عيّن مجلس قيادة الثورة، الذي تشكل بعد الانقلاب، الجنرال أحمد حسن البكر رئيساً للجمهورية. وبعد مرور ١٤ يوماً من الانقلاب أزاح البعثيون في ٣٠ تموز عام ١٩٦٨ عن السلطة حلفاء الأمس من ((غير البعثيين)). وتألفت حكومة البكر من أعضاء حزب البعث وحدهم.

---

(53) Kurdish Facts ،No.12 ،1967. p.3.

(٥٤) طريق الشعب، بغداد،، كانون الثاني، عام ١٩٦٨.

وعد الجنرال أحمد حسن البكر وحكومته بإعادة الحرية السياسية وخلق ((مناخ لا بد منه للعودة إلى النظام الديمقراطي والحياة البرلمانية)). كما اتخذ الحكم الجديد عدداً من الخطوات الإيجابية لتسوية الوضع في البلاد. إلا أنه كان لدى القوى التقدمية مايكفي من الأسباب لأن تكون غير راضية، في ذلك الوقت، من سياسة الحكومة عامة. فلم تقم الحكومة بأية إجراءات مشجعة بشأن حل المسألة الكوردية، هذه الإجراءات، التي كان باسطاعتها تبديد الشكوك لدى قادة الحركة الكوردية وعدم ثقتهم. ويمكن أن نسوق الدستورالمؤقت الجديد المتخذ في أيلول عام ١٩٦٨ مثالاً على ذلك(٥٥) هذا الدستور الذي حظر نشاط جميع الأحزاب السياسية باستثناء حزب البعث، الذي كان بيده مقاليد السلطة كلها.

لم تتضمن الدستور المؤقت الجديد بنوداً محدداً بشأن الحكم الذاتي للكورد، رغم أن الحكومة أعلنت شكلياً عن نيتها الاعتراف بحقوقهم القومية. وظلت المسألة الكوردية من أكثر المسائل حدة في حياة البلاد السياسية، وإن عدم حلها كان أحد الأسباب الرئيسة التي تعترض سبيل استقرار الوضع في البلاد. ومن الملفت للنظر أن القوى اليمينية المحافظة، التي استغلت ذلك مرتين، في أواخر أيلول عام ١٩٦٨، وكانون الثاني عام ١٩٧٠، قامت بمحاولات انقلابية فاشلة.

في أوائل تشرين الثاني عام ١٩٦٨ أصدرت قيادة الحزب الشيوعي العراقي وثيقة في غاية الأهمية، وهي مشروع ميثاق جبهة الوحدة الوطنية(٥٦) وكانت المهام الرئيسية المطروحة أمام القوى الثورية – الديمقراطية في العراق هي: النضال الحازم ضد الإمبريالية والصهيونية وعملائها" النضال من أجل القضاء على الإقطاعية، وإجراء حل جذري للمسالة الزراعية، والقيام بتحولات اجتماعية – اقتصادية تقدمية" وأخيراً الحل السلمي والعادل لقضية الحكم الذاتي القومي للكورد(٥٧). ورأى واضعوا مشروع الميثاق أن حكومة البكر لا تتمكن لوحدها من تنفيذ برنامج التحولات الديمقراطية الواسعة دون مشاركة الأحزاب الديمقراطية الثورية الأخرى، التي تمتعت بتأثير ونفوذ بين صفوف الشعب، وتأييدها الفعال. لكنها كانت محرومة

---

(55) B. Vernier ،((La Constitution Provisoire du 28 Septembre 1968 en Irak) ، Cahiers de I'Orient Contemporain ،Paris ،No. 74 ،1969 ،p. 8-12.

(٥٦) الأخبار، بيروت، ١٩٦٨/١١/١٧.

(٥٧) المصدر السابق.

من إمكانية القيام بنشاط واسع. اقترح الحزب الشيوعي العراقي تأليف حكومة وطنية ائتلافية بمشاركة الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكوردستاني وغيرهما من الأحزاب اليسارية، وأشار إلى أنه يتعين على هذه الحكومة التعبير عن مصالح الأحزاب المشاركة فيها كافة، ولا يجوز لأعضاء هذه الحكومة ((الانصياع لإرادة حزب واحد))[٥٨] وعند تحديد المهام العاجلة، التي ينبغي على الحكومة الائتلافية حلها، خصص مكان هام لحل المسألة الكوردية، لأنه ((دون حل المسألة الكوردية، من العبث التفكير بتسوية الوضع في البلاد)) [٥٩]

في أواسط عام ١٩٦٩ قام رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر بمحاولة أخرى (مع أنها لم تكن حازمة) وهي التقرب من الأحزاب اليسارية وخاصة مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني. إن مثل هذا الانعطاف فرضه الوضع الناشئ. وقد تعرض تكتيك حزب البعث وسلوكه في مجرى الصراع ضد الرجعية والاستعمار لتطور معقد. فلم يستطع البكر وأنصاره في حزب البعث تجاهل وجود قوى يسارية معارضة في البلاد.

في أواخر عام ١٩٦٩ قام الرئيس البكر بإعادة تشكيل الحكومة، بعد أن ضمّ إليها عدداً من الشخصيات المعروفة بآرائها التقدمية، وفي أوائل عام ١٩٧٠ ضعف التوتر القائم في العلاقات بين الكرد والحكومة إلى حد كبير. أعلنت الحكومة عن استعدادها للتوصل إلى حل ديمقراطي للمسألة الكوردية[٦٠] فقد أعلن نائب رئيس مجلس قيادة الثورة صدام حسين: ((في الوقت الحالي، وبالتحديد الآن، اقتربت البلاد إلى مثل هذا الحل، عندما يتوقف عملياً مصير الثورة كلها في العراق على حل المسألة الكوردية)).

في ١١ آذار عام ١٩٧٠ أُعلن في العراق عن اتفاقية الحل السلمي والديمقراطي للقضية الكوردية. وقد قامت اتفاقية منح الشعب الكوردي حق الحكم الذاتي، الذي خاض في سبيله نضالاً دامياً وطويلاً، على المبادئ التالية: جعل اللغة الكوردية إلى جانب العربية، لغة رسمية في تلك المحافظات التي يؤلف الكرد فيها اكثرية السكان" منح الكوادر الكوردية الوطنية حق شغل المناصب المسؤولة في إدارة البلاد أسوة بالكوادر العربية" جرى النظر في تخصيص الأموال للقضاء على التخلف في المناطق الكوردية، ولخلق إمكانية زيادة عدد الدارسين الكرد في

---

(٥٨) المصدر السابق.

(٥٩) المصدر السابق.

(٦٠) البرافدا، ٢٩/١/١٩٧٠.

المناطق الإدارية" حيث يؤلف الكرد أكثرية السكان، يجب أن يكون العاملون في المؤسسات الإدارية من الكرد، أو من يتقن اللغة العربية جيداً" ونص البند الخامس من الاتفاقية على إنشاء المنظمات الطلابية الكوردية القومية، والشباب والنساء والمعلمين وغيرها. وأعلن عن عفو عام لكل من شارك في أحداث كوردستان، كما قضت الاتفاقية برصد أموال لتطوير اقتصاد المناطق الكوردية وتقديم معونات مالية لعائلات الشهداء من الكرد.

تناول البند الثامن أهم مسألة بشأن عودة الكرد والعرب إلى أماكن سكناهم السابقة. كما اعترف بضرورة تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي في كوردستان، مع أخذ الظروف الخاصة بعين الاعتبار.

جاء في البند العاشر أن الاتفاقية التي تم التوصل إليها حول إدخال إضافات إلى دستور العراق المؤقت، يجب أن تعكس الإدارة الذاتية الداخلية للشعب الكوردي.

وتناولت البنود الأخرى من الاتفاقية تسليم وسائط الإذاعة والتكنيك العسكري للحكومة، وكذلك تعيين ممثل الكرد في منصب نائب رئيس الجمهورية، وأخيراً مشاركة الكرد في الأجهزة التشريعية للدولة العراقية طبقاً لنسبة تركيب السكان كلهم[٦١].

كما تم التوصل إلى اتفاقية حول مسألة تعد من أهم المسائل المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمصير الحركة الكوردية المقبل. فقد توصل الجانب الكوردي إلى أن فصائل ((البيشمركة))، التي بلغ عددها ١٣ ألف مقاتل، لا يتم تسريحها، وانيطت بها بناء على اتفاق متبادل مهمة الحفاظ على الأمن الداخلي في عدد من المناطق الكوردية، والقيام بوظائف القوات الحدودية[٦٢] ففي ظل وضع غير مستقر في العراق، وفي ظروف كان فيها خصوم الحل السياسي للمسألة الكوردية واتفاقية ١١ آذار يؤلفون قوة كبيرة، فإن الحفاظ على فصائل ((البيشمركة)) تعد ضمانة لابد منها في وجه المحاولات المحتملة لتغيير مجرى الأحداث إلى الوراء.

نالت اتفاقية ١١ آذار عام ١٩٧٠ تأييد القوى التقدمية في العراق وفي العالم أجمع. فقد أعلن السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي عزيز محمد، متحدثاً عن أهمية بيان ١١ آذار عام ١٩٧٠: ((ان القرار حول التسوية السلمية والديمقراطية للقضية الكوردية

---

(٦١) تنفيذ اتفاقية ١١ آذار عام ١٩٧٠، بغداد، ١٩٧٢، ص٣٣.

(٦٢) المصدر السابق، ص٣٣.

كان انتصاراً لكل القوى التقدمية في العراق، وكان في الوقت نفسه نجاحاً كبيراً لحركة الديمقراطية والتقدمية العالمية)) [٦٣]

رحبت الحكومة السوفياتية بالتوصل إلى اتفاقية التسوية السلمية للمسألة الكوردية. فقد أُشير في برقية قادة الدولة السوفياتية الموجهة إلى الرئيس العراقي إلى أهمية هذا الحدث، الذي يترتب عليه وضع حدٍ نهائي لحرب اقتتال الإخوة في العراق، وجاء فيها: ((نحن واثقون من ان تنفيذ هذه الاتفاقية الهامة سوف يساهم في تعزيز الوحدة الوطنية و الصداقة بين الشعبين الشقيقين – العربي والكوردي في الجمهورية العراقية)) [٦٤]

إن وقف الحرب والتوصل إلى اتفاقية حول التسوية السلمية للقضية الكوردية في العراق بات ممكناً حقاً بفضل النضال البطولي الذي خاضه الشعب الكوردي، وقبل كل شيء الفلاحون والعمال والمثقفون الثوريون، الذين وحّد الحزب الديمقراطي الكوردستاني جهودهم وقادها. كما وفّر برنامجه الديمقراطي دوراً طليعياً في نضال الشعب الكوردي في سبيل حقوقه القومية. ولم يمن هذا الانتصار ممكناً لولا التأييد الذي لقيه الكرد من القوى الديمقراطية والتقدمية العربية.

حددت فترة زمنية مدتها أربع سنوات لتنفيذ بيان الحكم الذاتي للكورد تنفيذاً كاملاً، واتخذت الحكومة العراقية عدداً من الخطوات على طريق تنفيذ الحكم الذاتي للكورد. وقبل صدور اتفاقية ١١ آذار عام ١٩٧٠ افتتحت في مدينة السليمانية جامعة كوردية تنفيذاً لاتفاقية تموز ١٩٦٦ وفي تشرين الثاني عام ١٩٧٠، وحسب ما نص عليه بيان آذار، تأسست أكاديمية العلوم الكوردية، وجرى السماح رسمياً بإصدار المطبوعات الكوردية ونشرها في شتى أرجاء العراق. كما نال الحزب الديمقراطي حق النشاط العلني في العراق كله.

غير أن تطبيق الحكم الذاتي للكورد، وتحسين العلاقات بين قوى البلاد التقدمية، جرى في وضع سياسي داخلي متوتر. فقد قامت القوى الرجعية بخطوات لنسف اتفاقية آذار.

في عام ١٩٧٠ جرت في العراق موجة من الإرهاب ضد الشيوعيين، وجرى في الأوساط الحكومية ذلك الوقت الحديث عن ضرورة تحسين العلاقات مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني فقط، ساعية من وراء ذلك إلى دق إسفين بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكوردستاني. وفي إيلول عام ١٩٧١ جرت محاولة اغتيال فاشلة ضد قائد الحركة الكوردية

---

(٦٣) البرافدا، ١٩٧٠/٤/٥.

(٦٤) البرافدا، ١٩٧٠/٣/١٩.

مصطفى البارزاني، الذي أدى إلى فتور واضح في العلاقات بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحكومة.

وبعد أن اقتنع حزب البعث الحاكم بعد إمكانية التوصل إلى استقرار الوضع السياسي الداخلي في البلاد، دون توحيد جهود القوى الثورية – الديمقراطية، اتجه نحو القيام بخطوات عملية في توحيد صفوف الأحزاب القومية – الوطنية على أساس تقدمي ومعادٍ للاستعمار. ففي أواسط تشرين الثاني عام ١٩٧١ أعلن الرئيس أحمد حسن البكر مشروع الميثاق الوطني للبلاد[٦٥]. وقد أُشير في هذه الوثيقة إلى أن تعاون القوى التقدمية القومية يجب أن يتم على أساس تشديد النضال ضد الامبريالية والصهيونية.

بعد إعلان مشروع ميثاق العمل الوطني تقارب حزب البعث والحكومة العراقية مع قوى البلاد التقدمية وخاصة مع الحزب الشيوعي العراقي. وفي أيار عام ١٩٧٢ أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بياناً وافقت فيه على شغل منصبين وزاريين في الحكومة العراقية.

في أواسط عام ١٩٧٣ اتخذت خطوة هامة في قيام الجبهة القومية التقدمية. وقد وقع الأمين العام للقيادة القطرية لحزب البعث في العراق أحمد حسن البكر، والسكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي عزيز محمد في ١٧ تموز على بيان مشترك حول مبادئ التعاون في إطار الجبهة القومية التقدمية. دعت قيادة حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي، الحزب الديمقراطي الكوردستاني للانضمام إلى الجبهة القومية التقدمية، لكن قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني رفضت هذا الاقتراح، موضحة أن سبب ذلك هو عدم تنفيذ حكومة بغداد جميع بنود اتفاقية آذار، التي توجد حولها خلافات بين الجانبين[٦٦] وقد اشتدت الخلافات حول هذه المسائل أكثر من ذي قبل أثناء الإعداد لقانون منح الحكم الذاتي للشعب الكوردي في العراق.

نشرت حكومة الجمهورية العراقية في ١١ آذار عام ١٩٧٤ القانون رقم ٣٣ حول تطبيق الحكم الذاتي للشعب الكوردي. وقد نفذ الحكم الذاتي وفق المبادئ التالية[٦٧]: ((المادة الأولى، تحصل المنطقة، التي تسمى كوردستان على الحكم الذاتي حسب القانون المذكور. ووفق نص بيان ١١ آذار، فإن الإحصاء العام يجب أن يحدد حدود المنطقة، التي تكون أكثرية سكانها من

---

(٦٥) ميثاق العمل الوطني، بغداد، ١٩٧٢ (باللغة العربية).

(٦٦) البرافدا، ١٩٧٤/٥/١٤.

(٦٧) البرافدا، ١٩٧٤/٣/١٢.

الكرد)). وتعلن كوردستان وحدة إدارية مستقلة تتمتع بحقوق الإدارة في إطار وحدة الجمهورية العراقية الاقتصادية والسياسية والقانونية. أصبحت مدينة أربيل مركزاً إدارياً لمنطقة الحكم الذاتي.

تناولت المادة الثانية من القانون رقم ٣٣ للحكم الذاتي إعلان اللغة الكوردية لغة رسمية في منطقة الحكم الذاتي إلى جانب اللغة العربية. ووفق قانون الحكم الذاتي يصون الدستور حقوق العرب والأقليات القومية وحريتهم في هذه المنطقة. أما المادتان الرابعة والخامسة من القانون فقد حددتا تركيب الأجهزة القضائية ونشاطها في منطقة الحكم الذاتي، وكذلك حقوق المنظمة المالية.

الإدارة المباشرة لمنطقة الحكم الذاتي تتم من خلال المجالس التشريعية والتنفيذية (المواد ١٠، ١١، ١٣)، كما جرى النظر في إنشاء إدارات مختلفة تقوم مقام الوزارات في منطقة الحكم الذاتي.

أما القسم الثالث من قانون الحكم الذاتي، فقد كان يتناول العلاقات المتبادلة بين السلطة المركزية وقيادة منطقة الحكم الذاتي.

حظي قانون تطبيق الحكم الذاتي للكورد بالتأييد من الأوساط العربية والكوردية في العراق على حد سواء(*) فقد عبر عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني عزيز عقراوي، وعدد آخر من الشخصيات الكوردية، عن استعدداهم للتعاون مع السلطة المركزية لأجل تطبيق قانون الحكم الذاتي لكوردستان. إلا أن الأكثرية في قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني وقفت موقفاً سلبياً من القانون، مبيّنة أن سبب ذلك هو أن البعثيين شغلوا قيادة الجبهة القومية التقدمية مقداراً من المناصب بحيث يتمكنوا في اللحظة المناسبة من فرض إرادتهم على الأحزاب الأخرى في الجبهة (نعيد إلى الأذهان أنه من أصل ١٦ عضواً في هذا الجهاز القيادي، شغل البعثيون ثمانية مقاعد، وأعطى ثلاثة مقاعد للحزب الشيوعي العراقي وثلاثة للديمقراطي الكوردستاني ومقعدان للقوميين المستقلين) ثانياً" ((حسب رأي قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني فإن كركوك ومنطقتي خانقين وسنجار (شنكال) كأراض كوردية أصيلة منذ القدم،

---

(*) عندما نشر القانون رقم ٣٣ بشأن تطبيق الحكم الذاتي كانت كوردستان تعيش حالة غليان، حيث التحق خيرة المثقفين والفلاحين والكوادر الحزبية بالثورة، معلنين عن رفضهم لسياسة حزب البعث في كوردستان، وخصوصاً حول كيفية تطبيق القانون. وإن ما ذكره المؤلف لا يمت بصلة إلى الواقع (المترجم).

يجب ان تكون ضمن منطقة الحكم الذاتي)). في البداية أُعلن أن الخلافات القائمة بين الحكومة والحزب الديمقراطي الكوردستاني حول عدد من مواد قانون الحكم الذاتي سيتم تسويتها عن طريق المفاوضات، لكن الاتصالات في الفترة المحددة لها لإزالة الخلافات، لم تسفر عن نتائج مرضية.

بعد مرور أربع سنوات من السلام الذي تم بلوغه بثمن باهظ التكاليف، وصل الأمر من جديد الى النزاع المسلح، فقد وجه موقف عدد من العناصر اليمينية في الحزب الديمقراطي الكوردستاني، والتخلي عن الأعمال المشتركة، ليس مع حزب البعث وحسب، بل حتى مع الحليف التقليدي – الحزب الشيوعي العراقي، ضربة الى مصالح الحركة الكوردية ولم تؤد أعمال العناصر اليمينية في قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني الى حل المسائل المختلف عليها وحسب، بل الى تعقيدها، وقدمت ذريعة لانتعاش نشاط أعداء الحل السلمي للقضية الكوردية.

وفي أعقاب النزاع المسلح عام ١٩٧٤-١٩٧٥ بدأت أحداث حذر الحزب الشيوعي العراقي مراراً من وقوعها. وإلى جانب التنكيل بالعناصر اليمينية، فقد نكل بقسم كبير من الوطنيين الكرد، الذين كان لهم باع طويل في النضال من أجل الحكم الذاتي. والآن حاولت بعض الأوساط الرسمية تضييق أطر الحكم الذاتي للكورد المعلن، وأخذت تبدي نزعة احتكار السلطة اللاحقة في البلاد، وتقوية ركائز نظام الحكم التوتاليتاري.

ولم يكن ذلك كله مصادفة، وكان مرتبطاً بأن بعض الضعف في مواقع الحركة الكوردية، التي تعد جزءاً من النضال الديمقراطي العراقي العام، كان سبب تلك الأعمال السلبية للحزب الحاكم، التي تتخذ قبل أحداث ١٩٧٤-١٩٧٥ لاعتبارات تكتيكية في اقل تقدير. ونتيجة لسياسة قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني القصيرة النظر، وكذلك بسبب عددٍ من العوامل الخارجية والداخلية فإن الحركة الكوردية في سبيل الحكم الذاتي الحقيقي، التي استمرت منذ نهاية الخمسينات وحتى أواسط السبعينات، قد منيت بالفشل إلا أن السبب الرئيس، الذي أدى بالكرد إلى حمل السلاح من جديد، والشروع في النضال من أجل الحقوق القومية، كان عدم رغبة الأوساط الحاكمة في العراق منح الحكم الذاتي الحقيقي لكوردستان العراق.

## الحركة الكوردية في كوردستان إيران بعد هزيمة جمهورية مهاباد

بعد سقوط جمهورية مهاباد جرى التنكيل بأكثرية نشطاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، أو أنهم هاجروا خارج البلاد، وبعد أن فقد الحزب قادته، أُصيب نشاط الحزب الديمقراطي الكوردستاني بالشلل، وانتقل أعضائه إلى أشكال العمل السرية، وأخذت تصدر مجلة سرية ((ريكا)) (الطريق). وأخذت خلايا الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران تعود تدريجياً إلى المناطق الكوردية في إيران. بيد أنه في أعقاب محاولة الاغتيال الفاشلة ضد الشاه محمد رضا بهلوي (٤ شباط عام ١٩٤٩)، شدد حكم الشاه من الارهاب في البلاد، فقد جرى اعتقال عدد كبير من أعضاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني وحكم عليهم بالسجن لفترات طويلة.

تميز مجيء حكومة مصدق الليبرالية — البورجوازية إلى السلطة، بديمقراطية معينة لحياة البلاد. نشطت في هذه الآونة الحركة الفلاحية في كوردستان إيران، التي قادها الحزب الديمقراطي الكوردستاني. وأيدتها الجماهير الواسعة، التي كانت ساخطة على نظام الشاه. كانت أكثر الاضطرابات قوة هي التي اندلعت في مدينتي مهاباد وبوكان. إلا أن الجيش الإيراني وحامية مهاباد العسكرية بمساعدة عددٍ من الاقطاعيين قمعوا بوحشية هذه الاضطرابات الفلاحية، ونكلوا بالمشاركين فيها. ومع ذلك لم يتوقف نشاط الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران. فقد نشأت في مدن كوردستان إيران وقراها خلايا حزبية جديدة.

قام الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران بإعادة تنظيم صفوفه، وتوطيد علاقاته مع الجماهير الكوردية، بعد أن تلقى تأييد حزب الشعب الإيراني (تودة).

بعد الانقلاب المعادي للثورة عام ١٩٥٣، تم تقييد نشاط الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران وزج بمئات من أعضائه في السجون والمعتقلات، وأصبح بقية أعضائه في حالة من السرية التامة. ومع ذلك واصل الحزب إصدار جريدته المركزية ((كوردستان)) وسعت قيادة الحزب إلى توحيد صفوفها والتنسيق بين جميع فروع الحزب وخاصة في منطقة سنندج وكرمنشاه. ومن أجل التكاتف أخذت قيادة الحزب المركزية تسمى ((لجنة كوردستان)) إلا انه حدثت خلافات فيها حول مسألة العلاقات المتبادلة مع حزب تودة. وفي أثناء عملية النقاش انتصرت مجموعة من أعضاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، التي طالبت بقطع

العلاقة مع حزب تودة. واثر تفاقم المسألة الكوردية في العراق عام ١٩٦٤ في اتخاذ هذا القرار تأثيراً كبيراً، حيث خرق الجيش العراقي وسلاح الجو خلال ((تسويتها)) حدود إيران ومجالها الجوي، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات الإيرانية – العراقية.

يجب الاشارة الى أن موقف شاه إيران من الكرد في إيران والعراق لم يكن واحداً فقد سعت الأوساط الإيرانية الحاكمة، وبشتى السبل، إلى خنق الحركة الكوردية الديمقراطية في البلاد باسم ((الايديولوجية البهلوية)) التي اتخذتها، والتي غذت شوفينية الدولة العظمى والقومية البورجوازية. وفي الوقت نفسه سعت إلى تقوية الميول المعادية للحكومة لدى الكرد في العراق، مقدمة لهم كل مساعدة وتأييد. فقد تضمنت نشرات الاذاعة الايرانية نداءات الى السكان الكرد للقيام بالعصيان والتمرد ضد الجمهورية العراقية.

عندما كان نظام الشاه يقدم المساعدة للكورد في العراق، فإنه كان يتعقب بصورة رئيسية الأهداف التالية: قمع الحركة الكوردية القومية في إيران، التي لوحظ انتعاشها بعد اندلاع الثورة الكوردية في كوردستان العراق، واستخدام المسألة الكوردية ((ورقة رابحة)) في عملية تحقيق ادعاءاته في منطقة الخليج" واستغلال نضال الكرد للضغط على السلطات العراقية، التي رفضت التواطؤ مع الشاه والامبريالية الأمريكية، ومحاربة التيارات التقدمية في الحركة الكوردية، وتحييد الحركة الكوردية في إيران بمساعدة القوات التي جندها الشاه من بين الزعماء الكرد في العراق وغيرها.

إن نظام الشاه، الذي كان يشجع نشاط الكرد ضد حكومة العراق، شدد في الوقت ذاته من اضطهاده للحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، وهذا ما ترك تأثيراً سلبياً على الحزب، الذي اخذ يفقد وحدته المتراصة. برزت خلافات جدية حول عدد من المسائل في الهيئات القيادية للحزب، الأمر الذي أدى إلى تخلي قسم من قادته عن التوجه السياسي التقدمي. وبالنتيجة، سيطر الاتجاه اليميني على الحزب.

في عام ١٩٦٤ دعت قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، برئاسة عبدالله اسحاقي إلى عقد المؤتمر الثاني للحزب. أدخل هذا المؤتمر في البرنامج السابق المتخذ في عام ١٩٤٦ عدداً من التغييرات، التي دلت على سيطرة النزعات القومية الضارة، والخطيرة في الحزب[٦٨] لم يناسب المشروع الجديد للحزب، الذي صادق عليه المؤتمر، روح العصر ومهامه، وكذلك ماضي الحزب

(٦٨) مواد المؤتمر الثاني للحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، ستوكهولم، ١٩٧٤، ص١٨.

التقدمي. وكان عدد من قرارات المؤتمر يخالف الخط السياسي الأساسي للحزب، فقد صدر نداء للوقف الفوري لجميع الأعمال المعادية لحكومة الشاه، ذلك أنهم اعتبروا أن هذه الأعمال موجهة ضد ((الثورة الكوردية في العراق)).

في شباط عام ١٩٦٥ تشكلت في الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران مجموعة ائتلافية انتقدت البرنامج السياسي الجديد، ودعت الحزب الى الاخلاص للمبادئ الثورية الديمقراطية، كما دعت الى مواصلة النضال ضد سياسة الشاه تجاه الكرد.

سعت حكومة الشاه الرجعية، وهي تتستر بضرورة ((مراعاة الهدوء والأمن في المنطقة)) إلى تحويل كوردستان إلى ثكنة عسكرية كبيرة، والتنكيل بالسكان العزل دون عقاب. وقد تمتعت جندرمة الشاه العاملة في المناطق الكوردية بحرية لا حد لها، حيث قتلت ونهبت السكان المسالمين.

في مثل هذا الموقف اضطر عدد كبير من أعضاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني الى مغادرة إيران والبحث عن ملاذ لهم في كوردستان العراق. التزمت وسائل الاعلام الايرانية الصمت حيال ما يقوم به الجيش والجندرمة والسافاك من أعمال وحشية في كوردستان إيران فقد مارسوا الاضطهاد والتنكيل بسكانها. إلا أنه بفضل أخبار إذاعة ((بيه – ي – إيران)) والجهاز الاعلامي لحزب تودة، الذي كان يحمل اسم ((ماذا يجري في كوردستان؟)) أضحى معروفاً ما يجري من أحداث في المناطق الكوردية. لقد أكد العالم الايراني ب. جازاني، متطرقاً الى وضع الكرد في إيران، أن ((الكرد عانوا، مقارنة مع الفرس، اضطهاداً مضاعفاً من الطبقات المستغلة، وكقومية مضطهدة من الناحيتين الدينية والثقافية. إن نضالهم ضد الاضطهاد ليس موجهاً ضد الفرس، بل ضد النظام الحاكم)) [٦٩]

اشتدت التناقضات بين الكرد وسلطات الشاه أكثر فأكثر، وأدت في نهاية المطاف الى الانتفاضة. وفي الحقيقة بدأ كفاح عفوي مسلح للكورد، قاده أعضاء قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني العائدون من الخارج عام ١٩٦٧. وشكلت خلال فترة قصيرة قيادات ركن لتنظيم الأعمال العسكرية والتنسيق في ما بينها في منطقة تقع بين مهاباد وبانه وسردشت، وكذلك لجنة ثورية لقيادة الانتفاضة المسلحة. وفي الواقع خاض الكرد، بقيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني حرب العصابات ضد حكم الشاه، هذه الحرب التي استمرت ١٨ شهراً.

---

(69) B. Yazani ،Capitalism and Revolution In Iran ،London ،1980 ،p. 215.

في عام ١٩٦٨ اصدرت مجموعة من الحزب الديمقراطي الكوردستاني بياناً دعت فيه إلى ((حرب العصابات)) مسترشدة بـ ((الثورة الكوبية)). إلا أنه لم تتبلور، وبوضوح، مطالب الثوار السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

اتخذت السلطات الايرانية إجراءات صارمة لقمع الثورة، وشددت من اضطهادها ضد الكرد. فقد جرى اعتقال عدد كبير من نشطاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران وإعدامهم. ولأجل بث الرعب والذعر في نفوس السكان الكرد، علقت السلطات جثة سليمان معيني أحد قادة الثورة (عضو اللجنة المركزية للحزب) على أعواد المشانق في عدد من المدن بالتناوب.

فضح حزب الشعب الايراني هذه الأعمال الإجرامية، التي ارتكبها أتباع الشاه. ففي تشرين الأول عام ١٩٦٨ أصدرت اللجنة المركزية لحزب تودة بياناً حول الوضع في كوردستان إيران، عبّرت فيه عن إدانتها لسياسة حكم الشاه الارهابية، هذه السياسة الموجهة ضد الشعب الكوردي خاصة، والشعب الايراني عامة. توجهت اللجنة المركزية لحزب تودة رسالة الى جميع المنظمات الديمقراطية في العالم، وإلى جميع الناس ذوي الارادة الخيرة، تدعوهم إلى التضامن مع نضال الشعب الكوردي في كوردستان إيران، وإدانة سياسة الشاه. جرى تقييم الانتفاضة الكوردية عام ١٩٦٧-١٩٦٨ تقييماً موضوعياً في المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي الكوردستاني، الذي انعقد في أيلول عام ١٩٧٣. وكان غياب قيادة حزبية قوية من بين أسباب فشل الانتفاضة، التي أشار إليها المؤتمر، وذلك أن اللجنة الثورية المتكونة لم تكن لها قاعدة ثورية راسخة، بالاضافة الى وجود نقص في الكوادر الضرورية، القادرة على التنظيم وممارسة النشاط السياسي بين الجماهير. ولم يكن لقادة الانتفاضة خبرة عسكرية وسياسية كافية، الأمر الذي كان بداية لارتكاب أخطاء تكتيكية واتخاذ قرارات خاطئة، أدت إلى الفشل[٧٠] ولكن رغم إخفاق الحركة عام ١٩٦٧-١٩٦٨، فإنها ساعدت على إنعاش المنظمات الكوردية في إيران.

كانت اتفاقية آذار عام ١٩٧٠ بين الحكومة العراقية وقيادة الحركة الكوردية في العراق انتصاراً للشعب الكوردي كله. وعندما اعترفت هذه الاتفاقية بحق الشعب الكوردي في الحكم الذاتي في إطار الجمهورية العراقية، خلقت وضعاً ملائماً لإنعاش نشاط الحزب الديمقراطي

---

(٧٠) مواد المؤتمر الثاني للحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، ص١٩.

الكوردستاني في إيران. وبالنتيجة مُنيَّ التيار اليميني في قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني بالهزيمة. فقد خرج عبدالله إسحاقي وكتلته من صفوف الحزب، الأمر الذي فسح المجال، أمام إمكانية زيادة نشاط قوى الحزب التقدمية. ورغم الظروف المعقدة شرعت قيادة الحزب في التحضير للمؤتمر الثالث للحزب، الذي انعقد في حزيران عام ١٩٧١. ناقش المؤتمر مشروع البرنامج الجديد والنظام الداخلي، وكذلك مسألة إصدار صحيفة ((كوردستان)).

اشتمل مشروع البرنامج الجديد مسائل استراتيجية الحزب وتكتيكيه. فقد جرى فيه تحليل الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في كوردستان إيران. كما تم فيه تقييم الوضع الدولي في الشرق الأدنى.

وضع المؤتمر أمام الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران المهام التالية:

١- ضمان الوحدة السياسية والايديولوجية داخل الحزب على قاعدة البرنامج الجديد.

٢- إعادة بناء الحزب التنظيمي وفق النظام الداخلي.

تقوية هيئات الحزب في عملية إبداء المقاومة ضد قوى السافاك، والنضال من أجل تجسيد شعار ((الديمقراطية لإيران والحكم الذاتي لكوردستان إيران)).

٤- إقامة علاقات ودية مع الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية سواء في إيران، أم في العالم، وإطلاعها على حقيقة الوضع في كوردستان.

سعت اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران إلى التجسيد العملي للمهام المطروحة، فقد تمكنت من الوصول إلى وحدة سياسية وأيديولوجية معينة، وإصدار صحيفة ((كوردستان)) بصورة دورية، وتنظيم دار النشر ((تيكوشه ر)) و((ميليتان)) لنشر المؤلفات السياسية والإنتاج الأدبي، وتأسيس مدرسة الكوادر السياسية.

لعبت صحيفة ((كوردستان)) التي أصدرت خلال عامين دوراً هاماً. فقد نشرت ٢٨ عدداً منها. واعتباراً من العدد الحادي عشر نُشر، بقرار من اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني، ملحق للصحيفة الكوردية وباللغة الفارسية في آن واحد، لإطلاع الشعب الايراني على الوضع السياسي في كوردستان. وقد جاء في المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي الكوردستاني أن صحيفة الحزب هذه ((ساعدت أيضاً على تطوير اللغة الكوردية، وتعتبر منذ الآن إحدى أفضل المجلات الكوردية))[٧١].

---

(٧١) المصدر السابق، ص٢٤.

تمكن الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران من إقامة بعض الاتصالات مع القوى التقدمية والوطنية. ونشر برنامجه خارج البلاد بعد ترجمته إلى عدد من اللغات الأجنبية، كما أقام اتصالات مباشرة مع عدد كبير من المنظمات والأحزاب السياسية التقدمية في إيران وغيرها من الدول.

وكان الحزب الديمقراطي الكوردستاني صاحب المبادرة في تنظيم جبهة واحدة للنضال ضد نظام الشاه. وقد نشرت صحيفة ((كوردستان)) على صفحاتهه المقترحات بشأن تشكيل هذه الجبهة، ودأب الحزب على السعي إلى توحيد قوى المعارضة الوطنية واتخاذ برنامج عمل موحد، ما دام بهذه الطريقة وحدها يمكن خوض نضال ناجح ضد نظام الشاه الذي يستند على دعم خارجي، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية[٧٢].

مارس الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران نشاطه في وضع كان يسود فيه إرهاب متواصل يقوم به نظام شاه. وكانت قوات الشاه تقمع بوحشية لا مثيل لها كل نشاط كوردي في كوردستان إيران. فقد عانى المئات من اعضاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني التعذيب في زنزانات الشاه، وقضى عضوان قياديان في الحزب مدة ٢٥ عاماً في غياهب السجون حتى قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٨-١٩٧٩.

في ١٩ كانون الأول عام ١٩٧٢ قتل خمسة من الوطنيين الكرد في سنندج. وفي ٢٢ آذار من العام نفسه قتل في بانه قادر وردي عضو اللجنة المركزية الكوردية للحزب وهو في طريق عودته من اجتماع خلية الحزب. وفي ١٥ نيسان قُتل في سنندج اثنان من أعضاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني، أما في أيار فقد مُثِّل بشاب عمره ١٧ عاماً ومُزِّقت أوصاله بتهمة عدم الامان السياسي[٧٣] وأصحبت كوردستان إيران من أكثر مناطق إيران الأخرى عسكرة، حيث أقام البوليس والجيش، والسافاك خاصة، فيها نظاماً شديداً، ولكن رغم ظروف العمل الصعبة، فإن الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران وضع نصب عينيه مهمة إنعاش الحركة الكوردية.

انعقد في ايلول عام ١٩٧٣ المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي الكوردستاني، الذي انتخب لجنة مركزية جديدة واتخذ برنامجاً جديداً للحزب ونظامه الداخلي.

---

(٧٢) المصدر السابق، ص٢٥.

(73) B. Poujoulat ‹Voyage dans I'Asie Mineure ‹Mineure ‹en Mesopotamie ‹a plamyre ‹en Syieil ‹rn Plaslestne et en Egyte ‹T.I-11. Parise 1840-1841. P. 125.

حدَّد المؤتمر الاتجاه السياسي للحركة الديمقراطية – القومية في كوردستان إيران. ونوه بوجه خاص، بأن الحركة الكوردية ترتدي، وقبل كل شيء، طابعاً معادياً للاستعمار، طالما أن استقلال الكرد السياسي وحريتهم لم يتحققا، وطالما لم يتخلص الكرد من الاستعمار، وطالما تبقى قواعده العسكرية في المناطق الكوردية، وأن الحركة الكوردية موجهة ضد نظام الشاه الحاكم، الذي يدافع عن مصالح الطغمة الاقطاعية – الكومبرادورية والاستعمار. ودعا الحزب الديمقراطي الكوردستاني جميع شعوب البلاد إلى المشاركة في النضال ضد حكم الشاه وقد ربط الكرد هذا النضال بتلبية حقوقهم القومية والتحرر من الظلم القومي.

أولى الحزب الديمقراطي الكوردستاني اهتماماً خاصاً بالمسألة الزراعية والتحولات الثقافية والمسألة العمالية، لأن حلها يفسح المجال لاستمالة جماهير المجتمع الكوردي إلى جانبه: ((من الضروري أن نُبين للفلاح الكوردي أن حزبنا يضع أمامه هدف توزيع الأرض على الفلاحين دون مقابل، ويجب أن يدرك العامل في كوردستان أن الحزب يعمل كل ما في وسعه لتحسين ظروف حياته، ويحاول تخليصه من الاستغلال الراسمالي، ويجب أن يعي المثقف الكوردي أن حزبنا يسعى إلى محو الأمية في كوردستان، ويرغب في رفع مستوى الشعب الثقافي وحماية ثروة الشعب))[٧٤]

قرر المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران وضع مبدأ ((الديمقراطية لإيران والحكم الذاتي لكوردستان إيران)) في أساس استراتيجية الحزب. هذا المبدأ الذي أشار إلى نقطة الانطلاق في المنهج السياسي إزاء حل مهام الحركة القومية في السبعينات[٧٥].

اعتبر الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران أن الشكل الاساسي لنشاطه هو الكفاح المسلّح، معللاً أن ((حكم الشاه الديكتاتوري المتسلط على القوى الوطنية في إيران)) هو الذي فرض ذلك، إلا أن الحزب لم يجعله مطلقاً، معترفاً بأشكال النضال الأخرى. ((نحن نقبل بذلك الشكل من النضال، الذي يلائم أكثر من غيره الظروف الخاصة للمرحلة المعنية، علينا أن نستخدم جميع أشكال النضال))[٧٦]

عندما اتخذ الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران الكفاح المسلّح بصفته الشكل الرئيس للنضال، فإنه أعطى الأولوية لحرب الانصار. في هذه الأثناء أعار الحزب اهتماماً خاصاً بعد

(٧٤) مواد المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، ص٣٦.

(75) F. Halliday ‹Iran: Dictatorship and development ‹London ‹1979 ‹p. 223.

(٧٦) مواد المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران...، ص٣٨.

القيام بالكفاح المسلّح غير المنظم. فقد أكد أن ممارسة أسلوب الكفاح المسلّح ممكنة فقط في ظروف معينة، عندما ينضج الوضع الثوري لإسقاط نظام الشاه، وعندما يتكون في كوردستان حزب ثوري حقيقي قادر على قيادة الشعب، وعندما يتم إيجاد تعاون وتنسيق ثابتين مع القوى الثورية الأخرى في إيران.

اقترح الحزب الديمقراطي الكوردستاني في برنامجه تثبيت الحدود الصحيحة لكوردستان ذات الحكم الذاتي طبقاً للعوامل التاريخية والجغرافية والاقتصادية، التي تستجيب لرغبة الغالبية العظمى من سكان المنطقة. وأشار إلى أن التعليم سيجري وعلى جميع المستويات في كوردستان باللغة الكوردية، والتدريس باللغة الفارسية يتم على قدم المساواة مع اللغة الكوردية. وضمّن الحزب للأقليات القومية القاطنة على أراضي كوردستان، ذات الحكم الذاتي، حقوقاً متساوية مع الكرد، كما طالب الحزب بحماية الأمومة الطفولة.

ونص البرنامج على اتخاذ تدابير في حقلي الصحة والتعليم، ووضع نظام لتعليم جميع الأطفال حتى سن الخامسة عشرة، وكذلك العمل في سبيل محو الأمية، بحيث يجتاز كل مواطن في كوردستان ولو المرحلة الأولى من التعليم.

أعلن الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، بعد أن حدد نهجه السياسي الخارجي أنه سوف يبني سياسته الخارجية على أسس ((الحياد)) والاستقلال والاحترام وعدم التدخل[٧٧]، ويناضل ضد الاستعمار ويعطي الافضلية لطريق التطور الاشتراكي لكوردستان ذات الحكم الذاتي.

في المؤتمر الثالث كان الحزب الديمقراطي الكوردستاني صاحب مبادرة إنشاء جبهة موحدة لجميع قوى المعارضة، على قاعدة برنامج أعمال وأهداف مشتركة، وأكد أن الانشقاق في صفوف المعارضة هو لصالح نظام الشاه. وبيّن أنه لا ينبغي لأعضاء الجبهة الوحدة أن تكون لهم مهام ايديولوجية وسياسية واستراتيجية مشتركة أو توحيد إيراداتهم ((يستطيع كل حزب وكل تنظيم أن يكون له نهجه الايديولوجي، ويحافظ على استقلاله التنظيمي، ويقوم بالدعاية بصورة مستقلة. رأى الحزب أن الأهداف المشتركة هي إسقاط حكم الشاه الديكتاتوري الموالي للاستعمار، وإنشاء حكومة ديمقراطية وطنية تكون قادرة على تطبيق البرنامج التالي:

١ - ضمان الحريات الديمقراطية للجماهير الشعبية الإيرانية.

---

(٧٧) برنامج الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، طهران، ١٩٧٨. (باللغة الفارسية).

٢- الاعتراف بحقوق الشعوب المضطهدة في الحكم الذاتي في إطار الدولة الإيرانية.

٣- النضال في سبيل سياسة اقتصادية تخدم مصالح الشعب، ولرفع مستوى حياة الجماهير المعاشية.

٤- حل المسألة الزراعية في إيران لصالح الفلاحين الفقراء والمتوسطين.

٥- تحديد يوم العمل بثماني ساعات، وتأمين الضمان الاجتماعي لجميع العمال الكادحين.

٦- محاربة الأمية وتطوير العلم وثقافة جميع شعوب إيران.

٧- إزالة جميع القواعد العسكرية وانتهاج سياسة دولية مستقلة.

٨- تأييد جميع الحركات التحررية — الوطنية وحقوق الشعوب في تقرير المصير.

٩- إقامة علاقات صداقة مع جميع الامم على اساس الاحترام المتبادل والاعتراف بالسيادة القومية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإقامة علاقات صداقة قوية مع جميع الدول الاشتراكية والدول المناهضة للإمبريالية(٧٨)

وقد قدمت هذه الاقتراحات لتقوم جميع القوى الوطنية التقدمية في إيران بمناقشتها. وساعدت اشتداد التفاوت الطبقي في المجتمع الكوردي، وانتشار ايديولوجيات مختلفة، وكذلك استيقاظ الجماهير الشعبية على تكوين منظمات سياسية جديدة في كوردستان إيران. ومن بين هذه الاحزاب كان حزب كومله، الذي نشأ في الستينات (عصبة شغيلة كوردستان إيران). جمع هذا الحزب في صفوفه الأشخاص، الذين أُصيبوا بعدوى التطرف المتستّر بعبارات التطرف اليساري. عمل الحزب كي يكون في قيادة الحركة الكوردية، بعد أن اصطدم بممثلي المنظمات الأخرى.

أيد نضال الكرد في سبيل التحرر القومي والاجتماعي في تلك المرحلة عدد من المنظمات، التي كونت في ما بعد المعارضة ضد نظام الشاه. ومن بين هذه المنظمات كانت منظمة فدائي الشعب الإيراني (فدائي خلق)، ومنظمة المناضلين في سبيل قضية الشعب الإيراني المقدسة (مجاهدي خلق).

عمّ استياء الجماهير الشعبية المتزايدة من حكم الشاه، ولم تتمكن الأحزاب الكوردية السياسية وفروع المنظمات الإيرانية المتشكلة في كوردستان إيران، التي كانت تؤلف قوى المعارضة لنظام الشاه، من خوض نضال سياسي نشيط، لأن جميعها كانت تعمل في ظروف

---

(٧٨) برنامج الحزب الديمقراطي الكوردستاني، في إيران، ص٣٨.

سرية. وإلى جانب ذلك ساعدت الإصلاحات في إطار ((الثورة البيضاء)) على التقليل من أهمية الحركات الاجتماعية. إلا أنه بات واضحاً، ومنذ أواسط السبعينات، أن هذه الاصلاحات لم تأت بتحسن ملموس لأوضاع الجماهير الشعبية الواسعة من الفلاحين والعمال والمثقفين، وهذا ما شكل دافعاً للحركة الإضرابية التي شارك فيها الكرد. حاولت السلطات قمع هذه الاضطرابات بصورة وحشية. وقد شُلّ نشاط الأحزاب الكوردية السياسية شللاً تاماً تقريباً، واشتدت ملاحقة أعضائها. واضطر عدد من قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني إلى مغادرة البلاد ،بينما عانى الآخرون في سجون الشاه.

لم تساعد الاصلاحات التي أجراها نظام الشاه في إطار ((الثورة البيضاء))، وتشديد الضغط على الكرد من جانب الآلة العسكرية البوليسية على انحسار الحركة الكوردية القومية الديمقراطية في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٨ فحسب، بل أن عوامل سياسة خارجية عديدة قد كبحت جماحها. فقد لعبت العلاقات الإيرانية – العراقية، خاصة، دوراً هاماً. أصبحت سياسة الشاه تجاه الكرد أكثر وحشية. وكان سبب هذا، المخاوف من نهوض الحركة الكوردية في إيران واشتداد النزعات المركزية في أطراف البلاد. وقد اشتدت هذه المخاوف بعد تأزم العلاقات بين الكرد العراقيين وحكومة بغداد لسبب رفض هذه الأخيرة ضم كركوك وخانقين وسنجار الكوردية إلى منطقة الحكم الذاتي.

كان تشديد الضغط الجديد على الكرد الإيرانيين والكرد العراقيين على حد سواء من جانب حكم الشاه مرتبطاً بتوقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ فقد أوقف الشاه تأييده للكورد في العراق، الذين كان يسمح لهم سابقاً باللجوء إلى الأراضي الإيرانية نتيجة الملاحقة. وطُرد اللاجئون الكرد من إيران إلى وطنهم، وفي الوقت نفسه فرضت على كوردستان إيران مضايقات جديدة في حقل التطور الثقافي. وحظر نشر المطبوعات والمؤلفات باللغة الكوردية، ومنع المعلمون التحدث باللغة الكوردية مع التلاميذ، كما حظر ارتداء الزي الكوردي القومي في المؤسسات الحكومية، كما جرت الدعاية بين صفوف السكان ضد ارتداء مثل هذا الزي.

وبالنتيجة أصبحت كوردستان إيران في السبعينات منطقة مضطهدة من مناطق إيران الشاه.

## نهوض جديد للحركة الكوردية في تركيا
## في اعقاب الانقلاب الحكومي عام ١٩٦٠

عندما أُطلق سراح عدد كبير من المعتقلين في أعقاب الانقلاب الحكومين ظل ممثلو الفئة المثقفة الكوردية، الذين اعتقلوا بتهمة ((النشاط المعادي للمصالح الوطنية)) في غياهب السجون، وفضلاً عن ذلك نشرت الصحافة التركية في ١٣ أيار عام ١٩٦٠ نبأ مثيراً، مؤدّاه أنه وقع في أيدي لجنة الاتحاد الوطني، على حدّ زعمها، وثائق تدل على محاولة عدد من أعضاء الحزب الديمقراطي الذي أطيح به، إنشاء دولة كوردستان. وفي هذه الاثناء جرى التأكيد على أن حكومة الحزب الديمقراطي، التي أطيح بها لم تعارض ذلك، في حين أن الحكومة الجديدة وضعت حداً نهائياً ((للأعمال المعادية للدولة)) وحاولت عزل الكرد ((الساعين إلى تقسيم البلاد)) بصورة تامة. وانتهى النبأ بالعبارات التالية: ((إن ما يشير على أن تركيا الموحدة هي للأتراك، سيرغم بعض الأشخاص، الذين يتعقبون أهدافاً أخرى، على إدراك ذلك))[٧٩]

قامت السلطات الجديدة باعتقالات واسعة بين صفوف الكرد. فقد جرى اعتقال ٢٤٤ شخصية كوردية بتهمة ((التحضير لمؤامرة ضد أمن الدولة، وأودعتهم معسكر الاعتقال في سيواس[٨٠] بهذه الوسائل التعسفية حاول قادة تركيا تصفية القضية الكوردية.

في الأيام الأولى، التي اعقبت الانقلاب، أجرى الكاتب التركي التقدمي يشار كمال أحاديث مع القادة الأتراك الجدد. وبينت هذه الاحاديث بشكل خاص، أن هؤلاء يتمسكون بالنظرية العنصرية في المسألة الكوردية[٨١]

في ١٧ تشرين الأول عام ١٩٦٠ اتخذت لجنة الاتحاد الوطني إضافة إلى القانون رقم ٢٥١٠ (قانون الاستيطان)، القانون رقم ١٠٥، الذي بمقتضاه يتهم تهجير العائلات الكوردية غير المرغوب فيها، وبصورة قسرية، من ديارها الأصلية إلى مناطق أخرى في تركيا[٨٢]

---

(79) Cumhuriyt ،Istanbul ،31/5/1960.

(80) Sivan ،Kurt Millet Hareketteri ve Irakta Kurdistan Ihtilali Bzomma – Stockholm ،1970 ،p. 109.

(٨١) المصدر السابق، ص١٠٩.

وتنفيذاً للقانون رقم ١٠٥ تم تهجير ٥٥ شخصاً كوردياً في كانون الأول عام ١٩٦١ من الولايات الشرقية إلى الغربية (أنطاليا، إزمير، بوردور، موغلة، أفيون، إسبارطة، مانسيا، تشوروم، دينيزلي)، ولم يكن الكثيرون من المهجرين من الآغوات أو شيوخ العشائر، بل بصورة رئيسة من الشخصيات الكوردية البارزة، التي كانت تتمتع بنفوذ كبير بين السكان الكرد في كوردستان تركيا وأرمينيا الغربية.

وكان من بين المهجرين ٥٤ عضواً في الحزب الديمقراطي، وعضو واحد في الحزب الجمهوري – الفلاحي القومي[٨٣] تدل هذه الواقعة على ذلك الدور الهام، الذي لعبته القيادة الكوردية الاقطاعية في عهد حكم الحزب الديمقراطي، وكذلك على علاقاتها الوثيقة مع الأحزاب المختلفة" ثانياً" على أن تهجير الشخصيات الكوردية البارزة، لا يتعقب أهدافاً اجتماعية – اقتصادية، بقدر ما يتعقب أهدافاً سياسية. وقد سعت لجنة الاتحاد الوطني، التي كان لحزب الشعب الجمهوري تأثيراً عليها، بهذه الإجراءات، ليس إلى حرمان الحركة الكوردية من قادتها وحسب، بل القضاء على نفوذ الحزب الديمقراطي في المناطق الكوردية أيضاً.

في ١٧ تشرين الأول عام ١٩٦٠ اتخذت لجنة الاتحاد الوطني القانون رقم ١١٤، الذي بموجبه تم فصل ١٢٧ استاذاً ومدرساً من جامعات البلاد، ووجهت إلى قسم منهم تهمة النشاط الرامي إلى إنشاء كوردستان مستقلة[٨٤]

إلى جانب التنكيل، سنّت السلطات العسكرية القوانين، التي يجب أن تساعد على صهر الأقليات القومية، بما في ذلك الكرد، وعرقلة نهضتها القومية.

من المعروف أن الدستور التركي عام ١٩٢٤ لم يكن خالياً من العناصر العنصرية، هذا الدستور الذي وضع عملياً شعوب البلاد غير التركية خارج القانون الأساسي. وفي أثناء مناقشة مشروع دستور عام ١٩٦١ في المجلس التأسيسي جرى صراع حادّ حول تلك المواد التي حاولت الأوساط الشوفينية من خلالها الحفاظ على الروح الشوفينية للدستور السابق. وتمسك به، بشكل خاص، رئيس الحكومة التركية جمال غورسيل، الذي قال: ((علينا ألا نجازف بسبب هذه الآراء أو تلك في ضياع تركيتنا وقوميتنا. هلموا نضع مفهوم

---

(82) Yeni Kanunalarimiz Cilt I. Ankaram 1960 ،p. 101-103.

(83) Yon ،No. 4 ،1962m p. 10.

(84) Kuuurdistan ،No. 7-8 ،1961.

((القومية)) في الدستور فعندما تحتل الايديويوجية التركية مواقع راسخة في البلاد، سيكون ممكناً إلغاؤها أنتم تعلمون عن الصراع، الذي نخوضه ضد الكوردايتي. وإذا ما تخلينا عن القومية، فهل ينضمون إلينا؟ كلا، إننا سوف نستند عليها. وإذا أُقيمت في البلاد إدارة طبيعية، فلن تكون هناك أية أخطار. وقبل كل شيء نحوّل أُمتنا إلى أمة تركية إن تركيا يجب أن تكون للأتراك... وإذا تخلينا عن هذا الآن، فإنه لن يبقى في تركيا بعد مرور ٥٠ عاماً تركي واحد)) (٨٥)

وكما نرى، فإن إضفاء طابع شوفيني على الدستور التركي الجديد استدعاه محاولة الأوساط الحاكمة صهر الاقليات القومية، بيما فيها الكرد.

وبالنتيجة فإن الدستور المتخذ عام ١٩٦١ قد عرقل حل القضية الكوردية على أساس ديمقراطي بصرف النظر عن بعض جوانبه التقدمية. ولهذا سرعان ما بدأ الكرد نضالهم في سبيل حقوقهم القومية من جديد في أعقاب الانقلاب الحكومي عام ١٩٦١ كانت حركات العصابات أحد أشكال الكفاح المنتشرة، والتي وصفتها الدعاية التركية المستمرة، كالسابق، بحركات ((قطّاع الطرق)). انتشرت حركة الانصار على نطاق واسع، خاصة في مناطق البلاد الشرقية. اضطر وزير الداخلية في الحكومة الائتلافية الثانية كوروتل أوغلوا، الذي سافر خصيصاً إلى الولايات الشرقية إلى الاعتراف بأن ((زيادة عدد ((قطاع الطرق)) لها جذور اقتصادية واجتماعية عميقة... وتجري في الشرق حرب العصابات)).

أخذ المثقفون الكرد يشغلون دوراً هاماً في حركة الكرد القومية، الذين قاموا بنشاط كبير في ترسيخ الوعي القومي وتطور شعبهم الروحي. وتمكن ممثلو الثقافة بعد صعوبة كبيرة من إصدار صحفهم ومجلاتهم. صحيح أن فترة هذه الاصدارات كانت قصيرة، وكثيراً ما كانت تتجاوز عدة أشهر، وأحياناً أقل، لكن تأثيرها في حياة الكرد كان كبيراً. في نيسان عام ١٩٦٣ شرع نفر من الكرد في إصدرا مجلة شهرية باللغتين الكوردية والتركية هي مجلة ((دنك)) (الصوت) في إسطنبول، وصحيفة ((روزا نو)) (اليوم الجديد) وقد أثارت الأعداد الأولى لهذه الصحف والمجلات غضب السلطات التركية، وسرعان ما أُغلقت في أواخر نيسان وأوائل أيار عام ١٩٦٣ جرى اعتقال محرر مجلة ((دنك)) يشار كايا، ومستخدمها ميرديت سرحان بتهمة (نشر الدعاية الكوردية)).

---

(85) K. Oztuk ،Turkiye Cumhuryeti Anayasasi (Tutanaklar). Cilt II ،Ankara ، 1966 ،p. 1080.

في أواخر حزيران أعلن وزير الداخلية التركي بيقاتا في انقرة، أن أجهزة الأمن، اكتشفت منظمة سرية واعتقلت ١٢ شخصاً بتهمة ((النشاط لصالح الكرد))[٨٦] في كانون الأول عام ١٩٦٣ ، بدأت المحكمة العسكرية للأركان العامة بمحاكمة ٢٣ شخصاً جرى اعتقال أكثريتهم في صيف عام ١٩٦٣ وقد وجهت إلى الجميع تهمة النشاط الرامي إلى إنشاء كوردستان مستقلة. جاء في قرار الاتهام للمدعي العام أن ((بعض الدول تحاول، ولأسباب مختلفة، إثارة الفوضى في شرق تركيا، الذي يحتل موقعاً هاماً بين الكتلتين الشرقية والغربية))، وأن القضية الكوردية في تركيا هي ((برمتها نتيجة لنشاط الشيوعية العالمية التحريضي...)). وطلب المدّعي العام إصدار حكم الإعدام شنقاً بالمتهمين[٨٧]. وقد استمرت اعتقالات ممثلي الثقافة الكوردية ومحاكمتهم خلال مرحلة الستينات كلها.

في هذه الأوضاع أخذ ممثلو الشعب الكوردي والتركي التقدميون، على حدٍ سواء، يطالبون بإجراء تغيير جذري للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في شرق تركيا، وإجراء إصلاح زراعي عاجل، الذي سيوفر الأرض للفلاحين، ومنح الكرد حقوقاً متساوية أسوة بالأتراك وفي شتى مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

في أواسط الستينات تلقت الحركة الكوردية دوافع جديدة للتطور. فإلى جانب النشاط السري (خاصة إنشاء منظمات سرية)، أخذ ممثلو الثقافة الكوردية يبحثون عن أشكال علنية جديدة للنضال من أجل مصالح الجماهير الكوردية الواسعة. وكان أحد هذه الأشكال الاجتماعات الجماهيرية في المناطق الكوردية، التي جرت تحت شعارات ذات طابع بورجوازي – ديمقراطي بصورة رئيسية.

في الاجتماعات، التي جرت في الستينات في الولايات الشرقية، رفعت الشعارات التالية: ((يا مواطن الشرق طالب بالاعتراف بحقوقك المشروعة!))، ((هدفنا هو ضمان المساواة والأخوة والسعادة!))، ((نقف إلى جانب الشعوب المناضلة ضد الإمبريالية!))، ((لسنا بحاجة إلى الجندرمة، بل إلى المعلمين!))، ((نطلب مدارس، وليس مراكز بوليسية!))، ((سيحصل مواطن الشرق حتماً على الاعتراف بحقوقه الإنسانية والمدنية!))، ((الخطة الخمسية خدعة! استيقظ، يا ساكن الشرق!))، ((نطالب بحياة حرة، وبحرية الفرد والتعليم!))[٨٨]

---

(86) Cumhuriyet ،Istanbul ،29/6/2963.

(٨٧) المصدر السابق، ١٨/١٢/١٩٦٣.

(88) Forum ،Istanbul ،No. 331 ،1968m p. 115.

يتحدث مضمون هذه الشعارات عن أن الذين قاموا بتنظيم هذه الاجتماعات لم يطالبوا بانفصال الكرد عن تركيا، بل ضمان حقوقهم حسب دستور تركيا، وإزالة الفوارق بين الولايات الشرقية والغربية على صعيد التطور الاقتصادي وتطوير جميع جوانب حياة الكرد الاجتماعية والاقتصادية.

وقد جرى الحديث كثيراً في هذه الاجتماعات عن تهجير ٥٥ قائداً كوردياً إلى المناطق الغربية. وأُشير في الكلمات إلى أن التهجير تم بذريعة مصطنعة (زعموا أن ذلك كان بإسم تحرير الفلاحين من اضطهاد الاقطاعيين الكرد، ولأجل إجراء الاصلاح الزراعي)) [٨٩]

انتقد عدد كبير من الخطباء انتقاداً شديداً السياسة الرجعية للأوساط الحاكمة في تركيا إزاء الولايات الشرقية، التي يشكل الكرد فيها أكثرية السكان. وهكذا فإن الطالب الجامعي تورغاي بوداق سليل عائلة حزرو الكوردية ورئيس جمعية طلاب الشرق والجنوب الشرقي، الذي شارك في جميع هذه الاجتماعات، قد ورد في كلمته ما يدل على تخلف الولايات الشرقية، وانتقد السياسة القومية الشوفينية للاوساط التركية الحاكمة نحو سكان هذه المناطق في البلاد[٩٠]

أثار تطور الأحداث في شرق البلاد قلقاً كبيراً لدى الأوساط التركية الحاكمة. في أواخر حزيران عام ١٩٦٦ جرى في أنقرة اجتماع سري للمستشارين من ٢١ وزارة من وزارات تركيا، ناقشوا فيه المسألة الكوردية. وكما كتبت الصحافة التركية، فقد اتخذت فيه ((قرارات هامة)) موجهة إلى عزل الجماهير الكوردية عن الحركة التحررية. وحسب ما زعمت، فإن هذه القرارات قضت بتنفيذ إجراءات لرفع المستوى الثقافي والاقتصادي لـ ١٦ ولاية من ولايات تركيا، التي يؤلف الكرد فيها غالبية السكان. وخاصة قضت بزيادة استثمارات الرساميل في الشرق، وفتح مدارس تركية جديدة هناك، وغير ذلك من الإجراءات. وفي الوقت نفسه تقرر إقامة ((نظام أمني صارم للغاية في هذه المناطق. وكما أكدت الصحافة التركية، فإن هذه التدابير جاءت استجابة لضرورة تلافي تعقيدات القضية الكوردية في تركيا، لتحاشي أحداث كالتي جرت في العراق)) [٩١]

---

(89) Forum ،No. 310 ،1968 ،p. 10.

(90) Cumhuriyet ،Istanbul. 19/11/1967

(91) Yeni Gazete ،2/7/1966.

في أواسط تشرين الأول عام ١٩٦٧ انعقد في أنقرة اجتماع لمجلس الأمن القومي برئاسة جلال صوناي رئيس الجمهورية. وحسب ما أعلنته الصحافة التركية، جرت فيه مناقشة القضية الكوردية إلى جانب المسائل الأخرى. كتبت صحيفة ((ميللت)) تقول: ((وصف مندوبان اثنان من ذوي النفوذ، الأحداث الجارية في شرق الأناضول بأنه عمل تحريضي)) [(٩٢)]

في شباط عام ١٩٦٧ أصدرت الحكومة التركية، لاستكمال ذخيرتها القانونية في قمع الحركة الكوردية، المرسوم رقم ٧٦٣٥/٦، الذي يحظر ((إدخال أية مواد أجنبية الأصل باللغة الكوردية وتوزيعها في تركيا مهما كان نوعها (المطبوعات، الأسطوانات، أشرطة التسجيل وغيرها) ويعتبرها غير شرعية))[(٩٣)]

لم تؤد هذه الاجراءات إلى استياء الكرد في تركيا وحسب، بل أدانتها شخصيات كوردية بارزة خارجها، وكذلك منظمات اجتماعية مختلفة.

في ايلول عام ١٩٦٧ طالبت رابطة المحامين الدولية في جنيف بمنح الكرد الحقوق الأولية، ونشرت تقريراً عن طابع الحركة الكوردية في تركيا جاء فيه أن الحكومة التركية تجاهلت حقوق الكرد وحاولت صهر الأقلية الكوردية في البلاد تماماً، كما أُشير في التقرير الى أنه رغم موافقة الحكومة التركية على احترام حقوق الاقليات القومية بمقتضى معاهدة لوزان (المادتان ٣٨ و ٣٩)، فإنهما لم تنفذ وعودها التي قطعتها. وهكذا فقد منعت السلطات التركية الكرد من فتح المدارس القومية وإرسال أطفالهم إليها، وأن يكون لهم أدبهم. كما حظرت جلب الكتب وأشرطة التسجيل من الخارج إلى تركيا. وأُشير في التقرير أيضاً إلى أن الحكومة التركية تقوم بتهجير جماعي للكورد من ديارهم الأصلية، أما خصوم هذه السياسة فقد جرت إبادتهم)) [(٩٤)]

استمرت الأوساط التركية الحاكمة في انتهاج سياسة صهر الكرد في البلاد، بعد أن منعتهم من فتح مدارس لهم وإصدار المطبوعات باللغة الكوردية. ولهذا الغرض بدأت في الستينات بإنشاء مدارس داخلية خاصة للكورد طبقاً للقانون رقم ٢٢٠[(٩٥)]، الذي جاء فيه بصراحة أن

(92) The Manchester Guardian ،17/10/1967.

(93) Turkiye Posts ،Istanbul ،14/2/1967.

(94) Forum ،Istanbul ،No. 324 ،1967 ،p.12.

(95) Turkiye Postas ،Istanbul ،12/1/1961.

على هذه المدارس تقديم ((المساعدة في نشر الثقافة واللغة التركية. وكان تتريك الجيل الجديد من الكرد هو الهدف الرئيس لهذه المدارس الداخلية)).

كما استخدمت لهذا الغرض محطات الإذاعة، التي بنيت في نهاية الستينات في ديار بكر، ووان، وأرضروم، وقارص وغيرها من مدن الأناضول الشرقية. لم تكن برنامج هذه الاذاعات تختلف ابداً عن البرنامج في الولايات الغربية. فقد وضعت حسب البرامج العامة لهيئات التلفزيون والراديو، التي يتعين عليها طبقاً للقانون رقم ٣٥٩ ترسيخ مواقع ((القومية التركية)). وفي غضون ذلك لم يجر في برنامج التلفزيون ونشرات الراديو تجاهل لغة الكرد وثقافتهم وكرامتهم القومية فحسب، بل جرت ممارسة سياسة التتريك وبصورة مكشوفة في تلك الولايات، التي يؤلف الكرد غالبية سكانها.

وهكذا لم تختلف سياسة الحكومة في ظل نظام التعددية الحزبية إزاء المسألة الكوردية إلا قليلاً في ظروف نظام حكم الحزب الواحد. فلم يتغير سوى أشكال صهر الكرد وأساليبه. وإذا كانت الركيزة الأساسية سابقاً تقوم على الاضطهاد ذي الطابع الاداري والعسكري، والقمع الوحشي للاستياء من التهجير الجماعي للكورد من ديارهم الأصلية وغيرها، فإنه يضاف حالياً إلى كل هذا، الدعاية ووسائل التعليم الخاصة.

لزيادة التوتر السياسي في البلاد دعت القوى التركية القومية المتطرفة والفاشية اليمينية المتطرفة يومياً إلى تشديد التنكيل ضد الحركة الكوردية، التي اتهم قادتها بارتكاب أعظم ((جريمة سياسية في الدعاية الشوفينية والانفصالية. ونشرت القوى القومية الشوفينية المتطرفة والرجعية مقالات شوفينية في مجلات ((ميللي إيول)) و((أوتيوكين)) الناطقة باسم حزب الحركة القومية بزعامة أ. تيوركيشم.

أثارت المقالات العنصرية في مجلتي ((أوتيوكين)) وميللي أيول)) احتجاجاً شديداً لدى أوساط الرأي العام المختلفة، وكانت أحد الأسباب التي أدت إلى تأزيم الوضع السياسي في البلاد، ورغم أن ما تم نشره على صفحات هاتين المجلتين، كان يتناقض مع موادّ الدستور المعنية، لم تقم السلطات بإحالة كتاب هذه المقالات إلى القضاء.

قام الإتحاد الوطني لطلاب تركيا بتأييد حركات الاحتجاج وبانتقاد الأوساط الرجعية، خاصة عندما قام الاتحاد بنشر مقال تحت عنوان ((إخواننا في الشرق وفي الجنوب الشرقي)) مؤكداً فيها أن ((الإمبرياليين وأتباعهم يستغلونكم ويرغمونكم على العيش مع الماشية تحت

سقف واحد، مثلما فعلوا ذلك في الدول المستعمرة المختلفة، ونقسم أمام الله بأننا سنقف مع كل من ينهض للنضال في سبيل رفاه المواطنين المستغلين في تركيا)) [٩٦]

تدل حركة الرأي الاجتماعي — الديمقراطي على أنه بدأ يجري في هذه المرحلة التعاون والتضامن بيني المنظمات التقدمية في غرب البلاد وشرقها، وبين الحركات التقدمية التركية والكوردية.

أعار قادة الحركة الكوردية القومية في تركيا اهتماماً خاصاً لثقافة شعبهم ولغته. ففي دولة كتركيا، حيث حظر القانون نشر أي شيء باللغة الكوردية، كان حتى وضع الابجدية الكوردية ترتدي أهمية سياسية كبيرة. ولهذا أصدر المؤلفون الكرد الأعمال الأدبية باللغتين الكوردية والتركية محاولين تجنب كل حظر — او نشرها باللغة التركية فقط، ولكن بحروف الهجاء الكوردية.

في عام ١٩٦٨ ترجم م. ي. بوز أرسلان إلى اللغة التركية ملحمة ((مم وزين)) للكاتب الكوردي الشهير في العصر الوسيط أحمدي خاني (١٥٩١-١٦٥٢). وكان من المقرر إصدار هذه الملحمة باللغتين الكوردية والتركية، لكن هذه الطبعة لم تصل الى القارئ: فقد جرت مصادرتها وهي قيد الطبع. وفي العام نفسه اصدر بوز ارسلان كتاب تعليم اللغة الكوردية وضع حسب نموذج اللغة الكوردية، الذي يجري تعليم الأطفال به في المدارس التركية الابتدائية، لكن هذا الكتاب تم مصادرته أيضاً وحوكم م. ي. بوز ارسلان محاكمة قضائية [٩٧]

ومع زيادة الاهتمام بالأدب الكوردي نشأت في الوقت نفسه حركة واسعة وفي تركيا للقيام بالدراسة العلمية للاسس الاجتماعية والاقتصادية ((للقضية الشرقية)). وقد توصل مؤلفو عدد كبير من الأعمال المنشورة بما فيها علماء اجتماع أتراك إلى استنتاجات مشابهة وهي أن الأناضول الشرقية والجنوبية الشرقية قد تخلفت من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية بالمقارنة مع الجزء الآخر من البلاد" فالتطور الصناعي هنا يتصف بوتائر بطيئة جداً، ويبقى مستوى المعيشة متدنياً جداً، أما نسبة الأمية فهي أعلى مما هي عليه في الولايات الغربية" لكن سياسة الصهر اللغوي قد فشلت فشلاً ذريعاً.

---

(96) Cumhuriyet ،Istanbul ،24/9/1967.

(97) I. Besikci ،Dogu Anadulnun duzeni ،2 baski ،Istanbul ،1970 ،p. 424-425.

وكان باستطاعة كوردستان تركيا أن تتباهي فقط بكثرة مراكز الجندرمة والبوليس فيها مقارنة مع الجزء الغربي من البلاد.

في أواخر الستينات لم يترسخ الوعي القومي فحسب، بل الوعي السياسي لدى الشعب الكوردي. ومما يدل على ذلك هو عدد المشاركين في المظاهرات وأعمال الاحتجاج، التي جرت في شرق البلاد عام ١٩٦٩ ويمكن إطلاق الحكم على طابع هذه المظاهرات وأعمال الاحتجاجات بالشعارات التي رفعت أثناءها، ففي ١٦ شباط عام ١٩٦٩ جرى في غازي عنتاب ((اجتماع النضال ضد الامبريالية، وفي ٢٢ شباط في ملاطية ((اجتماع النضال ضد البطالة والمجاعة والامبريالية)) [٩٨]

في ١٣ نيسان انعقد في دياربكر اجتماع رفعت فيه من جديد شعارات تدين سياسة حزب العدالة، الذي قدم إلى المجلس مشروع قانون حماية النظام الدستوري، المدعو إلى تحديد الحريات البورجوازية في البلاد وتوجيه ضربة الى حركة الكرد القومية. ويستأثر بالاهتمام الشعارات التي رفعت في هذا الاجتماع: ((برلمانيو الشرق كفى اضطهاداً للشرق!))، ((هذا القانون ليس لحماية الدستور، بل للقضاء عليهّ!))، ((على البوسفور النعيم، وفي الشرق الجحيم!))، ((لا تستطيع القوانين، إرغام الجياع على السكوت!))، ((إن هذا الاستبداد يقضي عليكم!))، مواطن الشرق سدٌّ أمام كل دكتاتورية!))، ((أدرك الشعب ضرورة الدفاع عن الدستور!))، ((لا يمكن إخفاء المعتقدات بالقانون)). وكان من بين شعارات الاجتماع شعارات باللغة الكوردية أيضاً ومنها ((احذورا موريس — خليفة بيار!)) [٩٩]

وكما يبدو من الشعارات الواردة آنفاً فإن حركات السكان في شرق البلاد اتسمت في نواح كثيرة بطابع العداء للامبريالية، الأمر الذي يدل على مرحلة جديدة نوعية في الحركة الكوردية في تركيا، وفي الوقت ذاته أيدت الجماهير الكادحة في المناطق الكوردية تأييداً نشيطاً نضال القوى التقدمية (التركية والكوردية على حد سواء)، ضد الظلم الاستعماري وسياسة الطبقات الحاكمة، وفي سبيل حل القضايا الاجتماعية، وحماية الحريات البورجوازية الديمقراطية التي نص عليها الدستور التركي عام ١٩٦١

---

(98) Ant ،Istanbul ،No. 115 ،118 ،122 ،1969.

(99) Cumhuriyet ،Istanbul ،The Manchster Guardian ،14/4/1969.

لم يسمح القانون التركي للأقليات القومية في تركيا بأن تكون لها أحزابها السياسية، فقد منعت المادة ٨٩ والمادة ٩٠ من قانون الأحزاب السياسية (رقم ٦٤٨) المتخذ في تموز عام ١٩٦٥ إنشاء أي حزب سياسي يؤكد الطابع القومي المتعدد لسكان البلاد، أو أن يدافع عن مصالح الأقليات القومية، أو أن يعمل في سبيل منح الحكم الذاتي لأية منطقة في مناطق البلاد. ورغم هذا، فقد كانت تعمل في لحظة اتخاذ هذا القانون، منظمات كوردية سياسية واجتماعية (سرية وعلنية) في كوردستان تركيا، هذه المنظمات التي كانت تناضل في سبيل الاعتراف بحقوق الكرد القومية في تركيا.

في أواسط الستينات أسس الوطنيون الكرد في ظل ظروف الارهاب الوحشي حزباً سرياً هو الحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركيا، ولم يكن للحزب صحيفة مركزية مطبوعة، ويمكن الحكم على برنامجه من خلال بعض المنشورات والمطبوعات التي صدرت مرة واحدة باللغة التركية وغيرها من اللغات. وكان هدف الحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركيا هو النضال في سبيل حكم ذاتي إداري وثقافي للشعب الكوردي في إطار الجمهورية التركية، والاعتراف بحقوق الشعب الكوردي وإقرار الثقافة القومية واللغة الأمّ، وفي سبيل حرية الكرد القومية أخذ هذا الحزب يؤثر آنذاك تأثيراً ملحوظاً في كوردستان تركيا[١٠٠]

في تشرين الثاني عام ١٩٦٦ شارك الحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركيا مع الأحزاب الشقيقة الأخرى في مؤتمر الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، الذي انعقد في كلالة (كوردستان العراق)[١٠١] وفي هذه المرحلة بالتحديد قلص الحزب مؤقتاً نشاطه، وانخفض النشاط كثيراً داخل البلاد. وإلى جانب ذلك أتخذ قراراً بتقديم المساعدة الى الحزب الديمقراطي الكوردستاني في نضاله المتفاني في سبيل حقوق الكرد القومية في العراق.

كما عمل في تركيا النصف الثاني من الستينات حزب تحرير الكرد في تركيا، ورابطة الحرية، ومنظمة مقاتلي كوردستان[١٠٢] وقد مارست جميع هذه المنظمات الكوردية نشاطها في غاية السرية.

---

(١٠٠) حسين بارزاني، الأحزاب الكوردية السياسية والمنظمات الاجتماعية في النضال من أجل حل القضية الكوردية...، ص١٩٤.

(101) J. Pardier ‹Les Kurdes: Revolution Silencieuse ‹Bordeux ‹1968 ‹p. 240.

(102) Milliyet ‹Istanbul ‹No. 40 ‹1971.

كانت مصالح الحركة الكوردية تتطلب تنسيق الأعمال بين المنظمات الكوردية السرية. ولهذا انعقد عام ١٩٧٠ المؤتمر التأسيسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركيا الذي وحد في تنظيم واحد الخلايا كافة، التي نشأت منذ أواخر الخمسينات، واتخذ الحزب برنامجاً له، ضم بنداً حول حق الامم في تقرير مصيرها، ومنح الشعب الكوردي الحق في أن يقرر مصيره بنفسه في كوردستان تركيا في إطار الجمهورية التركية(١٠٣)

إلى جانب الأحزاب الكوردية السياسية السرية أخذت تتشكل في أواخر الستينات منظمات الشبيبة العلنية وغيرها من المنظمات الاجتماعية والجمعيات. فقد أقيمت بمبادرة مجموعة كوردية في حزب العمال التركي في آب عام ١٩٦٩ مراكز ثقافية ثورية في الشرق، شملت معظم المدن الرئيسة والمراكز السكانية الكبيرة في كوردستان تركيا. ولم تنضم المراكز الثقافية الثورية في الشرق، التي تشكلت في أنقرة واسطنبول، وكذلك في دياربكر وغيرها من مدن الأناضول الشرقية، في اتحاد قانون رسمي لتنظيمات مستقلة شكلياً للطلاب الكرد وممثلي الفئة المثقفة، الذين بلغ عددهم حوالي ٢٠ ألف عضو(١٠٤)

كانت المراكز الثقافية الثورية في الشرق مدعوة الى المساهمة في تطوير اللغة الكوردية والفولكلور الكوردي، وتاريخ الكرد وأدبهم ونشرها. ومع أن ممثلي هذه المراكز كانوا مضطرين إلى إبداء بعض الحذر في خطبهم الشفوية، إلا أنهم بدأوا بنشر مقالات جريئة للغاية (في ظروف تركيا السياسية)، وأصدروا نشرات جرى الحديث فيها عن ((شعوب تركيا))، والحملات التأديبية في كوردستان تركيا، التي قامت بها وحدات ((الكومندوس)) والجندرمة(١٠٥) في عامي ١٩٦٩-١٩٧١ أصدرت المراكز الثورية الثقافية في الشرق في أنقرة واسطنبول ٩ نشرات، ونشرت ٢٤ وثيقة أخرى، بما فيها عدة نداءات وجهت صوراً منها إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء في تركيا(١٠٦)

---

(103) I. Ch. Vanly ،Survey of the National Question of Turkish Kurdistan with Historical Background ،Rome ،1971. p. 46.

(104) Background ،Rome ،1971. p. 46.

(105) Milliyet ،Istanbul ،No. 40 ،1971.

(106) Dersimi ،Kurdistan Tarihinde Dersim ،p. 24-25.

مارست المراكز الثقافية الثورية في الشرق نشاطها بارتباط وثيق مع حزب العمال التركي، الذي كان له تنظيمات في كوردستان تركيا.

في بادئ الأمر لم يتخذ حزب العمال التركي موقفاً واضحاً من المسألة الكوردية، إلا أن قيادته أخذت تدرك تدريجياً أن حل المسائل الاجتماعية والاقتصادية في شرق البلاد يتوقف كثيراً على حل القضية الكوردية القومية، اتخذت الخطوة الحاسمة في المؤتمر الرابع للحزب، الذي جرى في أنقرة، اعتباراً من ٢٨ تشرين الأول وحتى ٣١ منه عام ١٩٧٠ فقد اتخذ المؤتمر قراراً خاصاً في المسألة الكوردية. واتصف بالوضوح والجرأة، وكان له أهمية تاريخية حقاً، طالما دشن بداية مرحلة جديدة في العلاقات الكوردية – التركية. نورد النص الكامل لهذا القرار:

((يعلن المؤتمر الرابع لحزب العمال التركي أمام الملأ، أنه يوجد شعب كوردي في شرق تركيا.

منذ بداية النظام الفاشي، الذي أقامته الطبقات الحاكمة، مارس ضد الشعب الكوردي سياسة الارهاب والصهر والاضطهاد، التي اتخذت مراراً شكل عمليات دموية.

إن أحد الأسباب الرئيسة لتخلف المنطقة التي يعيش فيها الشعب الكوردي، هو السياسة الاجتماعية والاقتصادية للطبقات السائدة، إلى جانب عواقب سريان مفعول قانون تطور الراسمالية غير المتكافئ. ولهذا السبب فإن الموقف من ((القضية الشرقية)) شأنه في ذلك شأن الموقف من قضية تطور المنطقة الشرقية، ما هو إلا تعبير عن الايديولوجية القومية الشوفينية للطبقات الحاكمة.

إن تأييد حزبنا – الذي يحارب بلا هوادة التيارات الفاشية والقومية الشوفينية – لنضال الشعب الكوردي في سبيل الاعتراف بحقوقه المدنية الدستورية، وتلبية جميع المطالب والطموحات الديمقراطية، يعتبر واجباً ضرورياً وطبيعياً.

من الضروري أن يعمل الاشتراكيون الأتراك والكرد جنباً إلى جنب في صفوف الحزب كي يكتمل النضال في سبيل تحقيق مطالب الشعب الكوردي وطموحاته، بالنضال في سبيل الثورة الاشتراكية، بعد أن نخوض غمار حرب ثورية واحدة بقيادة الطبقة العاملة وتنظيمها الطليعي، الذي هو حزبنا.

إن القضاء على الايديولوجية البورجوازية العنصرية والقومية الشوفينية في الأوساط العمالية والاشتراكية المذلة للشعب الكوردي هو أحد العوامل الاساسية لتطوير الحزب ونضاله

الثوري، وينظر الحزب إلى القضية الكوردية انطلاقاً من حاجات النضال الثوري والاشتراكي للطبقة العاملة))[١٠٧]

لاقى قرار المؤتمر الرابع لحزب العمال التركي بشأن المسألة الكوردية صدىً واسعاً في الأوساط الاجتماعية التقدمية سواء داخل البلاد أو خارجها، ودشن بداية مرحلة جديدة في تاريخ تطور العلاقات الكوردية – التركية، هذه العلاقات، التي لم تكن صفقة للطبقات السائدة من الطرفين، بل اتحاد للقوى التقدمية – الثورية للشعبين التركي والكوردي، الذي يقضي بالنضال في سبيل القضاء على كل شكل من أشكال الاضطهاد القومي والاجتماعي.

## تشديد الاجراءات القمعية في كوردستان تركيا

تدل الشعارات والأعمال المحددة للأحزاب السياسية، التي قادت الحركة الكوردية على أن نضال الكرد في تركيا أخذ منذ نهاية الستينات يتسع ويتوطد على أساس معاد للامبريالية. ففي هذه المرحلة جرى تقارب الحركة الكوردية القومية مع نضال القوى اليسارية التركية، في سبيل توسيع الحريات الديمقراطية لشعوب تركيا، وإزالة عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية بينها، وتصفية القواعد الاجنبية في البلاد، وضد سياسة نظام حزب العدالة المعادي للشعب.

وغني عن القول إن مثل هذا التطور للأحداث لم يرق الأوساط الرجعية في البلاد، التي خشيت من قيام جبهة واحدة للقوى التقدمية التركية والكوردية معادية للامبريالية. ففي أوائل السبعينات قامت وحدات ((الكومندوس)) والجندرمة التركية بشن هجمات على هكاري، وماردين، وسليفان، وباطمان، وبيسميلي، ودياربكر، وملازغرد، وتوتاك، وتيمكان، وكاريازى، وكيفي. ورافقت هذه الغارات اعتقالات جماعية بين صفوف الكرد والتنكيل بالسكان الابرياء في كوردستان تركيا. في أوائل نيسان عام ١٩٧٠ قامت قوة مسلحة من ((الكومندوس)) بلغ عدد أفرادها ٢٠٠٠ مسلح بمحاصرة سليفان بحجة مصادرة السلاح، حيث قام السكان بحملة عصيان ضد السلطات المحلية احتجاجاً على سياسة الحكومة المعادية للكورد. وقام أفراد هذه الوحدات من ((الكومندوس)) خلال ١٧ ساعة بتفتيش البيوت وتعذيب الرجال

---

(107) Vanly ،Survey of the National Question of Turkosh Kurdistan… ،p. 47-48.

وضربهم واغتصاب النساء. وقد اعتقلوا أكثر من ٣ آلاف كوردي(١٠٨) وعندما توجه ممثلو الكرد إلى ضباط الجندرمة قائلين لهم إن أعمالهم منافية للدستور، أجاب هؤلاء بأن ((الدستور لا يقف حائلاً امامناً، فقد تلقينا أمراً من المراجع العليا))(١٠٩) وفضلاً عن ذلك فإن أفراد قوات "الكومندوس"،الذين تلقوا تدريباً خاصاً كانوا يتفوهون،وهم ينهالون بالضرب على الكورد، بكلمات نابية وبذيئة(١١٠)

بصدد أحداث سليفان أصدرت اللجنة التنفيذية لاتحاد الشباب الثوري التركي في اسطنبول واتحاد الطلبة في جامعة اسطنبول الفنية، وجمعيات المساعدة المتبادلة والثقافة والتعليم العالي في ماردين،ودياربكر ،وقرةقوجان ،وأديمان،وبينغول،وسيورك، وديريك، ومدياد، وأغري، نداءات إلى شعوب تركيا.

ويدل مضمون هذه النداءات الصادرة من المنظمات التركية والكوردية، وكذلك واقع التوجه إلى شعوب البلاد، على المستوى العالي نسبياً لنضج الحركة الكوردية في تركيا. فالنداء إلى شعوب تركيا للاتحاد ضد الاستبداد الأجنبي وحكم حزب العدالة المعادي للشعب، ولأجل الدفاع عن الحقوق القومية والاجتماعية للجماهير، كان يعني أن المنظمات الكوردية أخذت تربط، وبحق، تلبية طموحاتها القومية بالتطور العام للحركة الديمقراطية التقدمية في تركيا.

كتب جان بيير فينو متطرقاً إلى هذه المرحلة الجديدة في مسار الحركة الكوردية: ((إذا كان صحيحاً أن قادة أنقرة كانوا يضعون على الدوام، ظلماً، مطالب الكرد حتى أبسطها (مثلاً، حق إصدار الصحف الكوردية) في مستوى واحد مع الجريمة ضد وحدة أراضي الجمهورية، فليس أقل صواباً أن التقارب المثير بين القوى التركية اليسارية والحركة الكوردية القومية، قد وضع موضع الشك ليس نظام أنقرة السياسي فحسب، بل وأسس تركيا المعاصرة نفسها كدولة، وكذلك الايديولوجية الكمالية وليدة ((الثورة القومية)) ١٩١٩-١٩٢٣، التي تظل ايديولوجية رسمية للدولة التركية المعاصرة))(١١١)

---

(108) Hurriyet ،Istanbul ،9/4/1970.

(109) Besikci ،Gogu Anadolunun... ،p. 413.

(110) Cumhuriyet ،Istanbul ،28/7/1970.

(111) Milliyet ،Istanbul ،No. 40. 1971.

لم يظهر رد فعل القادة الأتراك على الأحداث في الولايات الشرقية عن رغبتهم في العمل لحل القضية الكوردية على أساس إنساني فحسب، بل والسعي إلى مواصلة الاضطهاد ضد الكرد. في أوائل حزيران عام ١٩٧٠ قال الرئيس التركي متطرقاً إلى الأحداث في كوردستان، في حديث له مع قادة الأحزاب السياسية: ((وقعت حوداث... والتي تهدد وحدة أراضي الدولة... وخاصة في شرق البلاد يبحث الكرد - الشيوعيون باسم إنشاء دولة مستقلة، عن الإمكانيات لإثارة الجماهير. فهم يرغبون في زيادة نشاطهم والانتقال إلى الأعمال التي ستساعدهم في تحقيق ما يصبون إليه، مستخدمين عدداً من المنظمات. وكما يبدو، فإن اليساريين المتطرفين باسم ((الكرد في تركيا)) يسعون إلى تقسيم الأمة إلى أجزاء صغيرة كثيرة: من الكرد وحتى الشراكس))[١١٢] وردّد الرئيس هذه الأقوال في خطبه الأخرى[١١٣]

أيدت معظم الأحزاب البورجوازية والبورجوازية - الاقطاعية، السياسية الشوفينية للقيادة التركية. وأدان حزب العمال التركي وحده، وبشدة، سياسة السلطات تجاه الكرد،ودعا الرأي العام التقدمي في البلاد الى الوقوف ضد الأعمال الإرهابية،التي تقوم بها وحدات ((الكومندوس)) والجندرمة بهدف استفزاز السكان الكرد للقيام بحركة نشيطة معادية للحكومة.

في ٦ تموز عام ١٩٧٠ وجه حزب العمال التركي مذكرة إلى الرئيس جلال صوناي، تناولت قضايا عديدة ملحة في تركيا المعاصرة. هذه القضايا، التي تتطلب الحل. شجب حزب العمال التركي الباب المتعلق بأعمال ((الكومندوس)) في الأناضول الجنوبية - الشرقية، اضطهاد وتعسف الجندرمة التركية في المناطق الكوردية، اللذين تم بذريعة ((البحث عن السلاح)). وجاء في المذكرة: إذا كانت السلطات تبحث حقاً عن السلاح، فلِمَ بالتحديد في الولايات الجنوبية - الشرقية، أليس السبب هو أن الشعوب، التي تعيش في هذه الولايات تتحدث باللغة الكوردية، وإلى حد ما بالعربية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإن جميع هذه الأعمال تناقض المادة ١٢ من الدستور، التي تنص على أن جميع مواطني تركيا هم متساوون أمام القانون بصرف النظر عن اللغة والعرق أو الدين. وفي الختام أُشير إلى أن مثل هذه السياسة الداخلية لا تساعد على الحفاظ على وحدة أراضي الدولة فحسب، بل بالعكس تفتح الطريق أمام تجزئتها[١١٤]

---

(112) Hurriyet ،Istanbul ،8/6/1970.

(113) Cumhuriyet ،Istanbul ،14/6/1970.

(114) Cumhuriyet ،Istanbul ،9/7/1970 ،Emek ،No. 7 ،1970.

بصدد استمرار الإرهاب في الولايات الشرقية طلب م. أ. أيبار عضو مجلس الأمة التركي الكبير في أواخر تموز عام ١٩٧٠، من رئيس الوزراء مناقشة المسألة في المجلس وفي أثناء هذه المناقشة أورد أيبار في كلمته وقائع إبادة السكان الأبرياء، ووصف أعمال ((الكومندوس)) بأنها منافية للدستور، حيث قال: (( يتعرض المواطنون في شرق البلاد للإبادة الجماعية لأنهم يتحدثون بلغتهم الأم... وأنتم لما تضعون رأسكم في الرمل كالنعامة، لا تستطيعون حل قضية واحدة. إن سياسة الإرهاب والتعسف في الشرق تؤدي بكم إلى نتائج أخرى تماماً. الإرهاب هو سلاح ذو حدين))[١١٥]

وفي معرض رده حاول وزير الداخلية في حكومة حزب العدالة تبرير الاضطهاد ضد الكرد متذرعاً بنشاطهم المعادي للدولة وارتباطهم بالقوى اليسارية. وحسب ما أعلنه، فإن هذه الغارات تمت لغرض ((الكشف عن السلاح المهرَّب والعصابات)) [١١٦].

وكما كان متوقعاً، فإن المجلس القومي الذي كان يتألف بصورة رئيسة من ممثلي الأمة التركية السائدة، لم ينظر في طلب يتعلق بأعمال السلطة المعادية للكورد في شرق البلاد. صحيح أنه، حسب معطيات الصحافة الكوردية خارج البلاد، فإنه يمثل ٨٠-٩٠- نائباً من أصل كوردي في مجلس الأمة التركي الكبير[١١٧]. لكن الأكثرية الساحقة من ((النواب الكرد)) عبرت عن مصالح البورجوازية الكوردية التجارية الكبيرة من الآغوات والشيوخ والملاكين، الذين قاموا بالتعاون مع الفئات التركية وغيرها من الفئات غير الكوردية المسيطرة، باستغلال جماهير تركيا المتعددة القوميات. وعلى العموم عاش هؤلاء في المدن، ولم يسافروا إلى المناطق الكوردية سوى أثناء المشاركة في الحملات الانتخابية، التي كانت تجري قبل الانتخابات في مجلس الأمة التركي الكبير، ولهذا فإن أوضاع الفلاحين وحاجاتهم لم تكن تستحوذ على اهتمامهم إلا قليلاً. كتبت صحيفة ((روناهي)) الناطقة باسم ((هيفري)) تقول: ((إن اقطاعيينا، الذين يستفيدون من النظام القائم يعيشون في هدوء تحولوا إلى مزمار يمكن العزف عليه لقاء المال، وبعد أن توحدوا، تحولوا إلى عائق رقم واحد على طريق حركتنا إلى الأمام في نضالنا الديمقراطي والشعبي)) [١١٨].

---

(115) Cumhuriyet ،Isanbul ،28/7/1970.

(١١٦) المصدر السابق، ١٩٧٠/٧/٢٨.

(117) Ronahi ،No. 2 ،1972 ،p.4.

(١١٨) المصدر السابق، ص٤.

ويدل هذا كله مرة أخرى على أن حل القضية الكوردية في البلاد كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً مع تطوير الحريات الديمقراطية العامة، وحركة الشباب والمثقفين الديمقراطيين، والأهم مع مجرى النضال الثوري للبروليتاريا في تركيا.

جرت الحركة في سبيل منح الكرد الحقوق القومية، ووقف الإرهاب والاضطهاد في الولايات الشرقية من البلاد على خلفية تشديد نضال الجماهير التركية في سبيل حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي سبيل توسيع الحريات الديمقراطية وضد سياسة الامبريالية وعملائها في تركيا. وقد شارك في هذا النضال وبصورة رئيسة العمال والشباب (والطلاب خاصة) وكذلك ممثلو المثقفين التقدميين.

في مثل هذا الموقف قرر الاعضاء البارزون في قيادة الجيش التركي توجيه ضربة إلى الحركة الديمقراطية في البلاد. فقد وجهوا في ١٢ آذار عام ١٩٧١ مذكرة باسم القوات التركية المسلحة إلى رئيس الجمهورية، ورئيس الشيوخ، ورئيس مجلس الأمة التركي الكبير، طلبوا فيها تشكيل حكومة غير حزبية تقضي على الفوضى وتنفذ الإصلاحات التي نص عليها الدستور وفق مبادئ أتاتورك.

وفي اليوم نفسه استقالت حكومة حزب العدالة برئاسة سليمان ديميريل، التي تسلمت مقاليد السلطة عام ١٩٦٥

بينت الأحداث المتعاقبة أن تدخل الجنرالات، رغم التذكير "بالإصلاحات،" استهدف قمع الحركة العمالية المتنامية ونضال القسم التقدمي من الشبيبة والمثقفين الأتراك، وكذلك حركات الكرد في سبيل الاعتراف بحقوقهم القومية، بوسائل وحشية.

في ٢٦ آذار عام ١٩٧١ تشكلت أول ((حكومة فوق الأحزاب)) برئاسة نهاد إيريم وفي ٢٦ نيسان أعلنت حالة الطوارئ في المراكز الإدارية والصناعية الرئيسة في البلاد حيث كانت تتمركز الجماهير الأساسية من البروليتاريا التركية، والطلاب والمثقفين التقدميين، وكذلك في الولايات الجنوبية – الشرقية، حيث أثارت الحركة الكوردية قلق الأوساط الرجعية التركية على وجه الخصوص.

بعد أن أصبحت لدى السلطات التركية صلاحيات استثنائية شرعت في اتخاذ إجراءات ترمي إلى قمع جميع أشكال الحركة الديمقراطية والتقدمية في البلاد، وفرضت حظراً على نشاط المنظمات اليسارية السياسية والجمعيات والصحافة.

وقامت المحاكم العرفية – المحاكم العسكرية بأعمال عنف. ففي النصف الأول من أيار عام ١٩٧١، انعقد اجتماع للمحكمة في دياربكر، نظرت في قضية مجموعة من الاشخاص (٢٢ شخصاً) اتهموا ((بانشاء دولة كوردية)). وكان جميع هؤلاء أعضاء في المراكز الثورية الثقافية في الشرق[١١٩]

في هذه الأثناء جرى اعتقال ممثلي الكرد مثل طارق زيا أيكنجي، وجانيب أيلدير، وموسى عنتر، وكمال بورقاي، وناجي قوتلاي، ومهدي زانا، وم. أمين بوز ارسلان، ويوسف إيكينجي ومئات آخرين غيرهم من الشخصيات الكوردية التقدمية[١٢٠] وبعد إعلان حالة الطوارئ جرى اعتقال ٤ آلاف كوردي في دياربكر وسليفان وحدهما[١٢١] حسب معطيات الصحافة الكوردية في الخارج. كما استمر الإرهاب والاعتقال في كوردستان خلال عام ١٩٧٣

في أواخر نيسان عام ١٩٧٢ نشرت ((قيادة حالة الطوارئ)) بيان رقم ٦٣ في ولايتي دياربكر ، أوردت فيه نتائج العمليات التأديبية، التي قامت بها السلطات العسكرية وجاء في هذا البيان أنه تم نتيجة ١٢٠٣٠ وشاية، اعتقال ١٠ آلاف شخص[١٢٢]

في أيار عام ١٩٧٢ أخذت المحكمة العرفية تنظر في قضية قادة وأعضاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركيا، فقد قدم إلى المحاكمة حوالي ٤٠ شخصاً حكم عليهم جميعاً بالسجن لفترات مختلفة[١٢٣]

في آب عام ١٩٧٢ حكمت المحكمة العسكرية في دياربكر على عالم الاجتماع التركي البارز اسماعيل بيشيكجي بالسجن لمدة ١٣ عاماً بتهمة الدعاية ((للشيوعية والكوردايتي)) وجاء في قرار الاتهام أن اسماعيل بيشيكجي قام في عام ١٩٦٧-١٩٧١ في محاضراته بالدعاية ((للشيوعية والكوردايتي)) في جامعة ((أرضروم)) المسماة بجامعة أتاتورك، وفي المنظمات مثل حزب العمال التركي و((ديف – غنج)) وفي المراكز الثورية الثقافية في الشرق[١٢٤]

---

(119) Dumya ،Istanbul ،11/5/1971.

(120) Ronahi ،No. 2 ،1971.

(١٢١) المصدر السابق.

(122) The Manchester Guardian ،28/6/1972.

(١٢٣) المصدر السابق، ١٩٧٢/٥/٢٣

(124) The Manchester Guardian ،15/8/1972.

إلى جانب اعتقال الشخصيات التقدمية قامت السلطات العسكرية بعمليات حربية بهدف القضاء على بؤرة المقاومة الكوردية المحتملة.

استمرت ملاحقة الشخصيات التقدمية في تركيا حتى الانتخابات البرلمانية عام ١٩٧٣، التي اسفرت عن تسلم الحكومة الائتلافية برئاسة بولند أجويد مقاليد السلطة في البلاد. هذه الحكومة، التي تألفت من أعضاء حزب الشعب الجمهوري، وحزب الرفاه القومي.

نتيجة لمساعي حزب الشعب الجمهوري أقر مجلس الأمة التركي الكبير في ربيع عام ١٩٧٤ قانون العفو، الذي بمقتضاه بدأوا بإطلاق سراح المعتقلين من السجون، بما فيهم عدد كبير من الشخصيات الكوردية البارزة ذوى التوجهات اليسارية. أدى هذا إلى إنعاش الحياة السياسية ونشاط الكرد في البلاد. فقد نشأ عام ١٩٧٤ الحزب الاشتراكي الكوردستاني في تركيا، ومنظمة ((أوزغيورليوك إيولو)) طريق الحرية). وشكلها المثقفون الكرد، الذين تجمعوا في ما بعد حول مجلة ((اوزغيورليوك إيولو)) و((روزا ولات)) (شمس الوطن). عبر الحزب بصورة رئيسية عن تطلعات المثقفين الكرد التقدميين والطلاب والعمال وغيرهم من الفئات الكادحة في المجتمع الكوردي.

غير أن أكثر الأحزاب نفوذاً في هذه المرحلة، كان الحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركيا الذي وحّد تنظيمياً المجموعات والخلايا الكوردية السرية.

في عام ١٩٧٤ اتخذ الحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركيا برنامجاً للحزب في الاجتماع الثامن للجنة المركزية للحزب، الذي نورد بنوده الأساسية أدناه:

تطورت الحركة التركية الاشتراكية وتصلب عودها في ظل الحرية الجزئية، التي أعلنها دستور عام ١٩٦١" وأثرت تأثيراً كبيراً في المثقفين الكرد والجماهير الشعبية الواسعة، وساعدت على نشر الأفكار الاشتراكية بين المثقفين والشغيلة الكوردية.

إن هدف الحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركيا هو أن ينال الشعب الكوردي ((حق تقرير مصيره بنفسه)) ويرى الحزب أنه يمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق الثورة الوطنية – الديمقراطية والنضال الشعبي، ولهذا قرر الحزب إنشاء قوات المسلحة (المادة الثانية).

وبعد تشكيل الجيش الشعبي، يترتب على الحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركيا وفي مجرى نضال طويل تطهير المناطق الكوردية من القوات التركية المسلحة، وإقامة سلطة شعبية ديمقراطية في كوردستان تركيا. ولكي يقرر الحزب مصيره بصورة مستقلة، فإنه يقوم بإنشاء

جبهة معادية للامبريالية، والفاشية والإقطاعية، هذه الجبهة التي تضم جميع فئات الشعب الكوردي وكل القوى الديمقراطية – الوطنية.

يعتبر الحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركيا أن قوى الشعب الكوردي الأساسية هي جماهير الفلاحين، ولهذا فإنه يعتمد في نشاطاته الرامية إلى تحقيق أهدافه الرئيسة، على الفلاحين في كوردستان ، لكنه يسترشد بإيديولوجية الطبقة العاملة، ويجب على ممثلي المثقفين والطلاب والموظفين والحرفيين وغيرهم من الفئات المتوسطة، التي تعترف ببرنامج الحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركيا ((المادة الرابعة))، تأييد اتحاد العمال والفلاحين في كوردستان.

يرى الحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركياأن العدو الرئيس لجميع الشعوب المناضلة في سبيل التحرر القومي والوطني هو الامبريالية، التي بعد أن ابرمت معاهدات سياسية وعسكرية مختلفة مع الحكومة التركية المعبرة عن مصالح البورجوازية العسكرية التركية الكبيرة، كانت تسعى على الدوام الى قمع نضال الشعوب التركية العادل (المادة السادسة).

يجب وضع حدود كوردستان تركيا حسب العوامل العرقية والجغرافية والاقتصادية والتاريخية (المادة السابعة).

ستكون اللغة الكوردية لغة رسمية في كوردستان تركيا (المادة الثانية) غير أن المجموعات العرقية غير الكوردية في كوردستان تركيا ستوفر لها الظروف لتطوير ثقافتها ولغتها (المادة الثانية والعشرن).

كما أعلن الحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركيا عن أنه سيقيم علاقات ودية وتعاون مع جميع الدول والشعوب المحبة للحرية والمؤيدة لنضال الشعب الكوردي (المادة الثامنة والعشرون).

ولما كان الحزب الديمقراطي الكوردستاني في حالة سرية، فإنه لم يكن يتمتع بنفوذ كبير بين الجماهير، ولم تكن لديه قوة مادية وعسكرية قوية لتحقيق أهداف الكرد في حق تقرير المصير. في عام ١٩٧٥ شكلت الشبيبة الكوردية في كل من اسطنبول وانقرة جمعيات ثورية – ديمقراطية ثقافية علنية (ديفريمجي ديموكراطيك كولتور درنيكليري)، انضم إليها عدد كبير من الأعضاء السابقين في المراكز الثورية الثقافية في الشرق أيضاً. وقد عملت هذه الجمعيات في اسطنبول، وأنقرة، وإزمير وكذلك في جميع المراكز الواقعة في شرق البلاد تقريباً، حيث أظهرت نشاطاً أكبر في دياربكر، وقزلتبة، وديريك، ومازي داغ، والجزيرة، وهكاري، ووان وغيرها.

كما عملت في كوردستان تركيا وبصورة علنية جمعية النساء الثورية الديمقراطية (ديفريمجي ديموكراطيك قادنيلار ديرنيه) ومجموعة ((المعلم الثوري الديمقراطي)) (ديفريمجي ديموقراط أويريتمن)، اللتان أيدتا الشفانيين – انصار تجديد الحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركيا. وفضلاً عن هذه المنظمات ، عملت في شرق البلاد حوالي عشر جمعيات ومجموعات كوردية صغيرة ومتنوعة ذات صبغة سياسية مختلفة. وقد أظهرت هذه المنظمات والمجموعات الكوردية نشاطاً أكبر في النصف الثاني من السبعينات.

# الفصل الثامن

## الحركة القومية – التحررية الكوردية في النصف الثاني من السبعينات والنصف الأول من الثمانينات

## الثورة المعادية للشاه وقضية الكرد في ايران

تحول الغضب الشعبي ضد استبداد الشاه إلى مظاهرات عارمة معادية له في شتى أرجاء البلاد، وشملت هذه المظاهرات كوردستان أيران أيضاً. كانت الشبيبة هي الرائدة، التي طالبت بإسقاط حكم الشاه البغيض، وإشاعة الديمقراطية في الحياة الاجتماعية وإطلاق سراح المعتقلين. في عام ١٩٧٨ شهدت كوردستان إيران مظاهرات كبيرة معادية للحكومة جرت في سنندج ورضائية وبروجرد وغيرها من المدن الكوردية[(١)]

وإذا كانت الاضطرابات في المناطق الكوردية حتى صيف عام ١٩٧٨ موجهة ضد الظلم الاجتماعي أساساً، فإنها أخذت تكتسب بوضوح أكثر فأكثر طابعاً سياسيا. وكانت مظاهرات مشهد في حزيران عام ١٩٧٨ بمثابة الشرارة الأولى. هذا المظاهرات، التي جرت في أعقاب دفن عزيز يوسفي، الشخصية البارزة في الحركة الكوردية والذي قضى مدة ٢٥ عاماً من حياته في غياهب السجون. فقد تحولت جنازته التي شارك فيها ١٠ آلاف شخص، إلى احتجاج شديد ضد نظام الشاه، وضد الإرهاب والاستبداد. وقد رأت الشخصيات السياسية والاجتماعية الكوردية، التي ألقت الكلمات في الاجتماع الجماهيري، في موت يوسفي جريمة أخرى ارتكبتها الآلة العسكرية — البوليسية للسلطات الإيرانية. في أعقاب المظاهرة اعتقلت أجهزة السافاك عدداً كبيراً من نشطاء الكرد، وزجت بـ ١٦ منهم في سجن رضائية، الأمر الذي أثار موجة جديدة من الاضطرابات.

في تشرين الأول عام ١٩٧٨ تم إطلاق سراح المعتقلين تحت ضغط الغضب الشعبي. فسياسة التنكيل لم تساعد أتباع الشاه بعد، في حين أن موجة الحركة المعادية للشاه والمظاهرات كانت ترتفع يوماً بعد يوم. في مثل هذه الظروف قررت الحكومة الإقدام على عدد من التنازلات. في آب عام ١٩٧٨ أعلن رئيس الوزراء الإيراني شريف إمامي عن علنية الأحزاب السياسية. فأعلن حوالي ١٦ حزباً وتنظيماً سياسياً عن استئناف نشاطهم على الفور. كما شرع الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، الذي يعد من أكثر احزاب الحركة الكوردية القومية نفوذاً،

---

(١) كيهان، طهران، ١٩٧٨/٨/٣٠.

في إعادة تنظيمه. وفي أواخر عام ١٩٧٨ بدأ أعضاء الحزب والطلاب الذين يدرسون في الخارج بالعودة إلى الوطن، وأخذوا يقيمون الاتصالات مع أعضاء الحزب، الذين كانوا في حالة سرية. كما انتعش نشاط الأحزاب والمنظمات الاجتماعية الكوردية الأخرى ، وتشكلت أخرى جديدة، وانتصبت جميعها في حركة الشعب الإيرانية الديمقراطية العامة ضد نظام الشاه.

لمنع نهوض الحركة القومية في كوردستان إيران، استخدم نظام شاه وسائل مختلفة كما خدم هذا الغرض الاصلاح الزراعي الذي، حسب رأي السلطات، عليه أن يصرف انتباه أكثرية السكان الكرد عن النضال في سبيل حقوقهم القومية. فقد مارس بوليس الشاه السري (سافاك) الضغط الدائم والتجسس والاعتقالات. فلم يرث محمد رضا بهلوي عن والده وسائل سياسة الصهر القسري وتهجير الكرد إلى مناطق البلاد الأخرى فحسب، بل وطوَّر، بذكاء، اساليب الاضطهاد في ميادين الاقتصاد والسياسة والثقافة. فقد كان بوليس الشاه السري يبحث عن القادة الكرد ويعتقلهم، ويزج بهم في غياهب السجون، وكانوا في أكثر الأحيان يتعرضون لأقسى أنواع التعذيب وأبشعها. ولكن رغم جميع هذه التدابير القمعية الشديدة، كانت الحركة الديمقراطية — القومية تتطور وتساهم في رفع الوعي السياسي لدى النشطاء من الكرد، وترسخ ثقتهم بضرورة النضال ضد نظام الشاه، وفي سبيل إقامة نظام ديمقراطي في البلاد.

وكما بدا، فإن الشخصية الدينية الكبيرة في البلاد آية الله الخميني أيّد حركة الكرد والشعوب الايرانية الأخرى، وقد طرد من البلاد بسبب معتقداته السياسية. ولما كان موجوداً في فرنسا عام ١٩٧٨ في اثناء تفاقم الوضع السياسي في البلاد اعترف في بياناته ورسائله إلى الشعب بدور الاقليات القومية في عملية نجاح الثورة[٢] ولكن بعد أن انتصرت الثورة وطرد الشاه من البلاد أخذ رجال الدين الشيعة، الذين أصبحوا في قيادة الدولة يقللون تدريجياً من دور الاقليات القومية، والمبالغة في دورهم في الصراع ضد الشاه. ولما كانوا يسعون إلى ترسيخ مواقعهم في مرحلة تكوين أسس الدولة الجديدة (١٩٧٩) وتوطيدها، فإنهم لم يقدموا على قطع تام للعلاقات مع الكرد، خشية تقوية النزعات اللامركزية في أطراف البلاد. غير ان رفض الأوساط الحاكمة الجديدة حل المسألة الكوردية على أساس ديمقراطي أدى إلى تفاقم حاد للوضع السياسي في كوردستان.

---

(٢) السفير، بغداد، ١٩٧٩/٩/٢٣.

تؤكد النظرية الرسمية للدولة الاسلامية أولوية الطائفة الدينية أمام الفوارق القومية – العرقية دون ترك أماكن للحكم الذاتي القومي. ويساور القيادة الشيعية ارتياب كبير من حركة الشعوب القومية في أطراف البلاد، معتبرة إياها حركات انفصالية تهدد بتفتيت الدولة. لقد حاول النظام وضع العراقيل أمام نمو الوعي القومي لدى الأقليات القومية، بعد أن لجأ إلى الوسائل السياسية والعسكرية وغيرها. وقد تم تجاهل مطالب الكرد في الحكم، واتهموا بالعداء للثورة.

عقد سكان كوردستان الأصليون، شأنهم في ذلك شأن الأقليات القومية الأخرى، آمالهم على الثورة في نيل الحقوق القومية والسير على طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وعلى دستور جمهوري جديد. لكن القانون الأساسي المتخذ في عام ١٩٧٩ يثبت حقوق الأقليات الدينية، وليس حقوق الأقليات القومية. بينما يشكل الكرد والأذربيجانيون والتركمان والعرب وغيرهم من الشعوب غير الفارسية حوالي نصف سكان البلاد، علماً أن الكورد يحملون السلاح لأكثر من عدة عقود من الزمن، مطالبين بحقوقهم القومية. وهكذا فإن سقوط نظام الشاه ومجيء قوى جديدة إلى الحكم لم يجلبا للكورد التحرر القومي ولا التحرر الاجتماعي.

في ربيع عام ١٩٧٩ بسطت فصائل الثوار الكرد المسلحة بقيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران إشرافها على أراضٍ واسعةٍ من كوردستان إيران، بما في ذلك مدن كبيرة مستغلة ضعف السلطات المركزية في أثناء الثورة المعادية للشاه. قامت المجالس الثورية بممارسة سلطتها في هذه المدن. وأخذت الإذاعة تبث براجها باللغة الكوردية، التي دعت إلى النضال في سبيل الحكم الذاتي في إطار الدولة الإيرانية. ظل الشعار الأساسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران ((الديمقراطية لإيران والحكم الذاتي لكوردستان)). وطالب الحزب بإشاعة الديمقراطية في الحياة الاجتماعية، وشارك في صياغة مشاريع الحكم الذاتي للكورد. ووضعت ثلاث نسخ لهذا المشروع (من ٦، ٨ و ٢٨ بنداً). وقد عكست البنود الستة الأساسية مضمون مشروع الحكم الذاتي وهي: ١- ينبغي أن يسجل في كوردستان حقوق الشعب الكوردي القومي، التي تجلت في الحكم الذاتي" ٢- تحديد حدود كوردستان الجغرافية مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل التاريخية والجغرافية ورغبة أكثرية سكان المناطق، التي يسكنها الكرد" ٣- ينتخب سكان كوردستان تحت الحكم الذاتي مجلساً عمومياً على أساس التصويت العام لإدارة الشؤون الداخلية لمنطقة

الحكم الذاتي" ٤- موضحة أدناه" ٥- جعل اللغة الكوردية إلى جانب اللغة الفارسية لغة رسمية في كوردستان" ٦- يجب أن تكون جميع الشؤون الداخلية، بما فيها الأمن، تحت إشراف أجهزة الحكم الذاتي المحلية[٣]

وضع مشروع الحكم الذاتي من ٢٦ فقرة تفاصيل الخطط المقدمة من ستة بنود وخاصة تم تحديد وظائف الحكومة المركزية في المناطق الكوردية من إيران بدقة، فقد بينت الفقرة الرابعة أن على الحكومة المركزية في جمهورية إيران الإسلامية لضمان وحدة البلاد السياسية، أن تحل على أراضي الحكم الذاتي لكوردستان إيران المسائل المتعلقة بدفاع البلاد، والسياسة الخارجية، والتجارة الخارجية، وبتخطيط اقتصادي طويل الأمد، وتوظيفات الرأسمال في الاقتصاد وتنظيم النظام المالي – النقد المالي. باستثناء المشار إليها في الفقرة الرابعة، يجب وضع جميع المسائل والأمور الأخرى تحت إشراف الأجهزة المحلية وينص على ذلك الفقرة الخامسة من الوثيقة المذكورة آنفاً[٤]

أيدت أكثرية سكان كوردستان إيران مطالب الكرد. ولخنق الحركة، التي اتسع نطاقها في كوردستان، إيران، أدخل فيها منذ آذار عام ١٩٧٩ القوات الحكومية، التي أخذت في القضاء على أجهزة الحكم المحلية، ونزع السلاح من الفصائل الكوردية المقاتلة[٥] وقفت التشكيلات المسلحة للحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، و((كوملة)) و(الحزب الثوري لشغيلة كوردستان) بدعم من الفدائيين والمجاهدين و((البيشمركة)) ضد تدابير طهران المذكورة، وأبدت مقاومة عنيفة، وجرت في النصف الثاني من آذار في المقاطعات الشمالية – الغربية من إيران، اصطدامات مسلحة بين الفصائل الكوردية أنصار الحكم الذاتي وقطعات القوات الحكومية ووحدات من (( قوات حرس الثورة الاسلامية)).

في صيف عام ١٩٧٨ شملت الاصطدامات المسلّحة بين الفصائل الكوردية والقوات الحكومية عدداً من المدن الكبيرة في شمال – غرب إيران وهي: مهاباد، وسنندج، وبوكان، وبانه، وسردشت، وأورمية، وكاميران. وطرد السكان الكرد في عدد من المدن (مريوان)

---

(٣) كيهان، طهران، ١٩٧٩/٣/٤.

(٤) اطلاعات، طهران، ١٩٧٩/١٢/٢٩.

(٥) كيهان، طهران، ١٩٨٠/١٢/٩.

المجلس الشوري الإسلامي المحلي، الذي عينته الحكومة المركزية، ومارس، حسب ما أكده الكرد، سياسة شوفينية الدولة العظمى، ودعم الملاكين الكبار في المسألة الزراعية[٦].

في تموز سافر وفد حكومي برئاسة قائد حرس الثورة الاسلامية إلى مدينة مريوان لتسوية الوضع. وبعد أن رفض جميع مطالب الكرد عاد إلى طهران في ٢٥ تموز، حيث أعلن للصحفيين أن مفاوضاته مع الكرد في مريوان لم تسفر عن نتائج إيجابية[٧]، ولم يتوصل الجانبان إلى أي حل وسط. وفي أعقاب فشل المفاوضات أصبح الوضع في مريوان أكثر توتراً، أدخلت السلطات الإيرانية وحدات من قوات حرس الثورة الاسلامية إلى المدينة، وقامت بالاعتقالات في صفوف السكان.

في أواخر تموز جرت مسيرة احتجاجية كبيرة في سنندج ضد أعمال الإدارة المركزية ودخول القوات الحكومية إلى المناطق الكوردية. وانتهت المسيرة، التي قامت بدعوة من الحزب الديمقراطي الكوردستاني و((كوملة)) ومجلس نساء مدينة سنندج وغيرها من المنظمات باتخاذ قرار شجب المتظاهرون فيه دخول قوات حرس الثورة الاسلامية إلى مريوان، وعبروا عن تضامنهم مع سكان المدينة، الذين غادروها احتجاجاً على أعمال ((الباسدارانيين)). وجاء في القرار: ((نشجب الدعاية، التي ينشرها الراديو والتلفزيون ضد السكان الكرد، وخاصة الدعاية المعادية المتعلقة بالأحداث في مريوان)) [٨].

طالب المشاركون في مسيرة الاحتجاج الحكومة المركزية إطلاق سراح جميع المعتقلين بسبب تأييدهم سكان مريوان، وسحب جميع فصائل قوات حرس الثورة الاسلامية من المقاطعة، هذه الفصائل التي ارسلت إلى هناك، خلافاً لإرادة الشعب الكوردي.

في آب عام ١٩٧٩ جرت معارك ضارية بين القوات الحكومية والثوار شملت جميع المناطق التي يسكنها الكرد بما فيها المدن الكبيرة، مياندواو وغيرها. وفي هذه الأثناء استخدمت قوات الجيش النظامية ضد الكرد، الطيران والدبابات والمعدات الصاروخية وغيرها على نطاق واسع جداً.

---

(٦) اطلاعات، طهران، ١٩٧٩/٧/١٩.

(٧) اطلاعات، طهران، ١٩٧٩/٧/٢٥.

(8) Taninm Istanbul ،26/7/1979.

أشارت وسائل الاعلام الإيرانية التي أولت القضية الكوردية الاهتمام، إلى أن أحد الأسباب الرئيسة للنزاع المسلح هو رفض السلطات المركزية الشديد في طهران حل قضية منح الحكم الذاتي القومي للكورد، الذين شاركوا في إسقاط حكم الشاه.

في أوائل أيلول شنت القوات الحكومية والجندرمة والبوليس وقوات حرس الثورة الاسلامية هجوماً حاسماً على مناطق الثورة، مستخدمة وعلى نطاق واسع قاذفات ((فانتوم)) المقاتلة، وحوامات ((كوبرا)) للإسناد الناري، والدبابات، والمصفحات المدرعة والآليات المدفعية من عيارات مختلفة، ومدافع الهاون والقنابل. التجأ قادة الحركة من أجل الحكم الذاتي بما فيهم الأمين العام للحزب الديمقراطي الكوردستاني، عبدالرحمن قاسملو، والشخصية الدينية السياسية عزالدين حسيني مع فصائل الثوار المشتتة، بعد أن تكبدت خسائر كبيرة، إلى المناطق الجبلية الوعرة في شمال – غرب إيران. غادر سكان عدد كبير من المدن الكوردية منازلهم خوفاً من المحاكم الميدانية الاسلامية العاملة في كوردستان. وصرح عبدالرحمن قاسملو في هذا الظرف العصيب الذي يمر فيه الشعب الكوردي، لمراسل صحيفة ((ليبراسيون)) قائلاً: ((نحن نستعد لحرب طويلة، لحرب العصابات في جميع أنحاء كوردستان إيران، وسوف نخوض هذه الحرب إلى النهاية المظفرة، إلى أن يتم منح كوردستان الحكم الذاتي في ظل حكم ديمقراطي في إيران))[٩]

في ١٠ تشرين الأول عام ١٩٧٩ أعلن عزالدين حسيني الشخصية الدينية – السياسية ((الجهاد)) ضد قوات الحكومة المركزية في كوردستان إيران[١٠]

في أواخر عام ١٩٧٩ اخذت تتعالى نداءات في إيران بإلحاح أكثر فأكثر إلى قادة الدين الحاكمين والحكومة المركزية تطالب بحل القضية الكوردية حلاً سلمياً. في ١٧ تشرين الأول أرسلت حكومة مهدي بازركان إلى كوردستان وفداً برئاسة وزير العمل والشؤون الاجتماعية د. فوروهار، الكوردي الأصل، لإجراء المفاوضات مع الثوار الكرد. أجرى فوروهار أثناء وجوده في كوردستان جولتين من المفاوضات السرية مع الشيخ عزالدين حسيني وغيره من قادة الحركة الكوردية. وحسب ما أعلنته الصحافة الإيرانية فقد شارك

---

(9) Le Liberation ،10/9.1979.

(10) Tanin ،Istanbul ،10/10/1979.

في هذه المفاوضات أيضاً قائد حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني جلال الطالباني[١١] وفي ٢١ تشرين الأول أجرى آية الله الخميني في مدينة قم لقاء مع رئيس الوزراء بازركان وخمسة أعضاء من وزارته، حيث قدم رئيس الحكومة الإيرانية أثناءها إلى آية الله الخميني مقترحات الثوار الكرد والشخصيات الدينية، الذين أجرى معهم فوروهار المفاوضات في وقت سابق. وفي هذا اللقاء تمت المصادقة على اقتراحات حكومة بازركان حول تسوية القضية الكوردية، التي جمعت بين تطبيق الاجراءات الاجتماعية - الاقتصادية في كوردستان إيران وإجراء المفاوضات السياسية. وإلى جانب ذلك لم يرفض الحل العسكري للقضية الكوردية أيضاً.

لم يلتزم المشاركون في الهدنة، التي تمت في أثناء المفاوضات، الأمر الذي حال دون خلق مناخ من الثقة في المفاوضات، التي بدأت من جديد في مهاباد. فقد شنت الشخصيات الدينية والسياسية في النظام الجديد هجمات فظة في خطبها ضد الثوار الكرد، تدل على عدم إخلاص طهران في مسألة تسوية القضية الكوردية. وبدورها فإن عدداً من المجموعات اليسارية المتطرفة والفئات القومية المتعصبة من الحركة الكوردية (كوملة، رزكارى وغيرها) سعت في خطبها الاستفزازية إلى إشعال نار العمليات العسكرية وإفشال المفاوضات مع الحكومة المركزية.

في آذار عام ١٩٨٠ وجه الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران رسالة مفتوحة إلى الرئيس الإيراني بني صدر دعاه فيها الى الجلوس من جديد حول مائدة المفاوضات وحل القضية الكوردية بالطرق السلمية، وأعلن بني صدر في ردّه، بعد أن أشار إلى عدد من البنود المقبولة في الرسالة: ((إذا كانوا يريدون الحكم الذاتي في إطار إيران، فإن هذا الحكم الذي يجب أن يكون ضمن الأطر الايديولوجية للجمهورية الإسلامية. عليهم أن يكونوا مسلمين. وكيف نستطيع أن نمنح الحكم الذاتي في إطار المجتمع الاسلامي لكل من لا يعتبر نفسه ملزماً بالامتثال للشريعة الاسلامية))[١٢] لقد رفض الرئيس بني صدر، شأنه في ذلك شأن سلفه بازركان، إنشاء مؤسسات الحكم الذاتي في المناطق الكوردية في

---

(١١) بامداد، ١٩٧٩/١٠/١٧

(12) Tanin ،Istanbul ،19/4/1980.

إيران[١٣]. وإلى جانب ذلك فهو كان على استعداد لتقديم بعض التنازلات وضمان لا مركزية أوسع.

أثار رفض الحكومة القبول بشروط الحكم الذاتي، التي قدمها الكرد، وعدم استقرار الوضع السياسي الداخلي في البلاد، والصراع الدائر في القيادة الإيرانية بين رجال الدين والبورجوازية الليبرالية وبين مختلف التيارات في القيادة الدينية نفسها، وكذلك تعقيدات الوضع السياسي الخارجي المتعلقة بالأزمة الإيرانية - الأمريكية، آراء مختلفة بين صفوف أعضاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران. وتحولت المناقشات إلى خلافات شديدة، الأمر الذي أدى إلى شق الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران إلى كتلتين.

رأى أنصار عبدالرحمن قاسملو أن على الحزب تكريس جهوده للنضال في سبيل الحكم الذاتي القومي، واعتبروا بادئ ذي بدء، أن بوسع الحزب الديمقراطي الكوردستاني التعاون مع الخميني لتحقيق هذا الهدف. غير أن اشتداد النزعة الدينية الاسلامية في سياسة القيادة الايرانية قد زعزعت ثقة عبدالرحمن قاسملو في إمكانية حل القضية الكوردية بالتعاون مع النظام الإسلامي. ولهذا السبب تخلى عن تأييده للثورة الإسلامية وأخذ يميل أكثر فأكثر إلى بلوغ الأهداف عن طريق الكفاح المسلح.

اصطدمت وجهة نظر قاسملو بالمعارضة في شخص عدد من أعضاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، ذوي النفوذ، وعلى رأسهم نائب السكرتير العام للحزب غ. بلوريان، الذي رأى أنه يجب تعديل مطالب الكرد وفق المرتكزات الأيديولوجية للحكم الإسلامي. ولم يجد أنصار بلوريان وجهة النظر هذه، أو تلك حلاً وسطاً الأمر الذي أسفر عن خروج غ. بلوريان وعدد آخر من الاعضاء ذوي النفوذ في الحزب الديمقراطي الكوردستاني الإيراني من الحزب، وشكلوا تنظيمهم السياسي وهو الحزب الديمقراطي الكوردستاني - أنصار المؤتمر الرابع[١٤]

أدى الانشقاق في الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران إلى إضعاف مواقع الكرد في النضال من أجل الحكم الذاتي، الأمر الذي سمح لطهران بتنشيط أعمالها في المناطق الكوردية بشكل كبير. ومنذ شهر تموز عام ١٩٨٠ اشتدت العمليات التأديبية التي

---

(١٣) اطلاعات، طهران، ١٩٨٠/٥/٢٩

(14) Tanin ،Istanbul ،19/4/1980.

قامت بها القطعات العسكرية والجندرمة والبوليس، والمنظمات شبه العسكرية المختلفة في ((تطهير)) المدن وغيرها من المراكز السكانية في كوردستان إيران، وأصبحت معظم مدن كوردستان تقريباً ومراكزها تحت اشراف القوات القومية، الأمر الذي سمح باستئناف الاتصال البري عبر الخطوط الحديدية بين إيران وتركيا.

ورافق العمليات التأديبية الواسعة في ((تطهير)) المناطق الكوردية اعتقالات جماعية في صفوف انصار الحكم الذاتي ورميهم بالرصاص، وراحت ضحايا كثيرة من بين السكان الآمنين. واشتدت عنف المحاكم العسكرية في المناطق المستولى عليها، هذه المحاكم التي حكمت بالإعدام على عشرات الثوار[١٥]

كان النزاع الإيراني – العراقي الذي احتدم في النصف الثاني من عام ١٩٨٠، وأدى في ايلول إلى الحرب بين الدولتين، دافعاً لتوسيع نطاق العمليات العسكرية في كوردستان إيران. فقد حاولت الحكومة ضمان مؤخرة قوية لها حال التطور اللاحق للحرب مع العراق وقررت ان تقترح على الكرد الوقوف إلى جانب إيران. وكانت نتيجة هذا الاقتراح هي تلك المفاوضات الدورية، التي بدأت في آب، وبمبادرة الشيخ حسيني، بين الحكومة المركزية والكرد حول مسألة منحهم الحكم الذاتي[١٦] وحتى كانون الأول جرت ثلاث جولات من المفاوضات. في أوائل كانون الأول أحبطت الهدنة بين الجانبين بسبب الخلافات في وجهات النظر بين أعضاء الوفد الحكومي الايراني وقادة الحركة الكوردية حول طريقة تسوية القضية الكوردية. فقد رفض الكرد المشاركة في العمليات المسلحة على الجبهة الإيرانية – العراقية، رداً على عدم وجود الرغبة لدى الحكومة الايرانية في تلبية مطالب الكرد في الحكم الذاتي ضمن إطار جمهورية إيران الاسلامية. اندلعت من جديد معارك دامية في كوردستان إيران.

أعلن عبدالرحمن قاسملو موضحاً موقف الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران من الحرب العراقية – الايرانية قائلاً: ((ليست لنا أية مصلحة في النزاع العراقي – الإيراني لكي نقوم بالدفاع عن نظام معاد للشعب، كنظام رجال الدين، ومساعدة شوفينية الدولة العظمى. إننا نتمسك بحزم بمواقف معادية للإمبريالية، ولكن ليس كما يفعل الملالي. إن

---

(١٥) كيهان، طهران، ١٩٨٠/٧/٣.

(١٦) بامداد، ١٩٨٠/١١/٣.

انتهاج سياسة ثابتة ومعادية للأمبريالية، يعني قبل كل شيء الاعتراف بحقوق الشعب الكوردي، وليس احتجاز الرهائن... فالنظام، الذي ينتهك أبسط حقوق شعوب إيران ليس نظاماً ثورياً)) [١٧]

في ٢٣ كانون الأول عام ١٩٨٠ نشرت صحافة طهران بيان الوفد الكوردي في المفاوضات مع ممثلي المجلس الشوري الايراني والحكومة الايرانية. وأُشير في هذا البيان الى أن ((مشروع الإدارة الذاتية)) الذي تقدم به الكرد، لا يتجاوب ومفهومهم حول الحكم الذاتي ((الذي يمكن أن يكون وحده فقط تجسيداً لنضال الشعب الكوردي الطويل في سبيل تقرير مصيره بنفسه في إطار إيران حرة وذات سيادة)) [١٨]

في أواسط كانون الثاني عام ١٩٨١ أرسلت سلطات طهران تشكيلات عسكرية كبيرة إلى كوردستان إيران لقمع الحركة الكوردية القومية والقضاء عليها قضاء مبرماً. غير أن هذه القوات لم تتمكن من تحقيق المهمة التي أنيطت بها. عندها قامت الأوساط الايرانية الحاكمة بمحاولة أخرى لاستمالة الكرد إلى جانبها. بعد أن اقترحت عليهم الوقوف معها في جبهة واحدة ضد العراق. ردّت المعارضة الكوردية أن بوسعها قبول هذا العرض شريطة قيام الحكومة بتلبية مطالب الكرد في الحكم الذاتي. لكن الأوساط الإيرانية الحاكمة رفضت هذه الشروط وشددت من العمليات التأديبية في كوردستان إيران.

وبالنتيجة انتقلت السلطات الاسلامية نهائياً من سياسة المناورات إلى سياسة القمع المكثف للحركة الكوردية القومية.

كما اشتد الضغط العسكري للقوات الحكومية في كوردستان إيران أكثر من ذي قبل بسبب انتعاش نشاط الدعاية المعادية للسوفيات والشيوعية في البلاد. في عام ١٩٨١ تمكنت السلطات المركزية من تحديد نطاق الحركة الكوردية في إيران عن طريق العمليات العسكرية التي قام بها بصورة مشتركة الجيش الإيراني، وحرس الثورة الاسلامية والجندرمة. كما قامت في آن واحدٍ بحملة دعائية اسلامية سواء كان ذلك عبر وسائل الاعلام، أو عن طريق إرسال ((رجال الدعاية المسلمين)) إلى كوردستان إيران. دعت

---

(17) Tanin ،Istanbul ،19/4/1980.

(١٨) اطلاعات، طهران، ١٩٨٠/١٢/٣١.

الشخصيات الحكومية والدينية الكرد إلى التخلي عن النضال والانصياع للسلطات. وقد أرسل جزء كبير من كوادر القوات المسلحة الإيرانية إلى كوردستان إيران بغية حصر الحركة الكوردية في مكان معين، لكن الكرد كانوا يستوعبون جيداً أساليب حرب العصابات، ولديهم الاستعداد لخوض عمليات طويلة الأمدج ضد الجيش الايراني النظامي، الذي رغم أنه تمكن خلال عام ١٩٨٢-١٩٨٣ من تقييد نشاطات الفصائل الكوردية المسلحة، لكنه كان عاجزاً عن تحطيمها.

في حزيران عام ١٩٨٣ تمكنت القوات الايرانية من الاستيلاء على المراكز الاستراتيجية على طول خط الحدود الإيرانية – العراقية، الذي يمتد مسافة ٢٠ كيلومتر، وبين مريوان وسردشت. كما سيطرت على الطريق الرئيس بيران شهر – مهاباد، الذي يمتد مسافة ٨٠ كيلومتراً بمحاذاة الحدود مع العراق، والطريق بين سردشت ومهاباد، المدينتين الكبيرتين في هذه المنطقة الجبلية.

وفي الوقت الذي استمرت فيه العمليات العسكرية واصلت السلطات الايرانية سياسة ((الاسلمة)) في المناطق ((المطهرة)) من الثوار. وقد حملت هذه السياسة طابعاً ثابتاً ومنتظماً ونشيطاً. وقامت مراكز خاصة لإدارة ((الحرب المقدسة الخلاقة)) بنشر المطبوعات الإسلامية في كوردستان إيران. كما عمل فيه رجال الدعاية المسلمون، الذين تم إعدادهم خصيصاً. ولقد أعارت الأوساط الحاكمة هذا العمل اهتماماً خاصاً في عام ١٩٨٢-١٩٨٣

أرهقت العمليات العسكرية المتواصلة في كوردستان إيران الكرد إرهاقاً شديداً، فلقد عانوا من نقص في المواد الغذائية والخدمات الطبية، والحرمان من أبسط وسائل العيش. هذه الأمور وضعتها السلطات المركزية في حسابها للتأثير في الكرد وإعدادهم نفسياً لوقف الحرب. وركزت الانتباه في دعايتها على أهمية تطوير المنطقة اقتصادياً وثقافياً محاولة إقناع الكرد بالتخلي عن الكفاح المسلح والانتقال إلى الحياة السلمية. وبهذه الوسيلة أرادت إرغام الكرد على الخضوع للنظام القائم والسماح لرجال الدين الشيعة التصرف حسب هواهم في كوردستان إيران.

كثيراً ما كانت تظهر في الصحافة الإيرانية المركزية خطب الموظفين الحكوميين، التي احتوت على بيانات مسهبة بشأن مسائل التطور الاجتماعي والاقتصادي في كوردستان إيران. وكانت تتلخص أساساً في عرض وجهة النظر الرسمية حول مسائل مثل قضية

التسوية السياسية في المناطق الكوردية والعلاقات بين القوميات داخل كوردستان إيران نفسها، وقضايا الشيعة والسنّة، وتطوير الاقتصاد والثقافة والضمان الاجتماعي[١٩]

أشارت الصحافة إلى أن إيران حققت عام ١٩٨٣ ((نجاحات معينة على الجبهة الإيرانية – العراقية)) وكفلت استقرار دعائم الإسلام، و((قضت)) على أعداء الثورة الداخليين، وقد تشرع في تسوية الوضع في كوردستان، وأكدت أن نشاط حكومة بازركان الليبرالية المؤقتة ألحقت ضرراً جدياً باستقررا الوضع في المناطق الكوردية، هذه الحكومة التي باسمها قامت وفود كثيرة بإجراء مفاوضات حول القضية الكوردية. وزعمت أن نتيجتها كانت إضعاف سلطة الإدارة الإيرانية في المناطق الكوردية. وكما أكدت الصحافة كان ذلك سياسة خاطئة أعاقت توطيد مواقع رجال الشيعة في كوردستان إيران[٢٠]

في هذا الصدد واصلت الصحافة الإيرانية عام ١٩٨٣ نشر المشاريع المختلفة للمنطقة الكوردية، هذه المشاريع التي شرعت في نشرها منذ عام ١٩٨٢ وأُشير فيها الى أن إعداد البرنامج يجب أن ينطلق من أخذ حاجات السكان الكرد وطموحاتهم ومتطلباتهم في الحسبان، الكرد الذين كما اعترف الموظفون الحكوميون، قد اضطهدوا بوحشية في عهد الشاه، ويعانون الآن حرمان شديداً. وعدت القيادة الاسلامية وضع مشروع خاص لتطوير كوردستان إيران ثقافياً واقتصادياً. ولكن إلى جانب ذلك حاول ممثلو القيادة الإيرانية، وهم يبدون اهتماماً ظاهرياً بخطط آفاق تطوير المناطق الكوردية، إلقاء ذنب بقاء الوضع متوتراً في كوردستان إيران على عاتق الثوار الكرد.

تعرضت المنظمات الكوردية، وخاصة الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران لهجمات شديد من جانب وسائل الإعلام الرسمية. وشددت صحافة طهران على فشل العمليات التي قام بها الحزب الديمقراطي الكوردستاني ومحاولة تعزيز مواقعه في المدن الكبيرة، والسيطرة على طرق المواصلات الهامة، كما اشارت الى ضعف التأثير الايديولوجي للحزب في الجماهير، ووجهت إليه اتهامات، كالقيام بأعمال التهريب وفرض ضرائب كبيرة على السكان لإمداد صندوق الحزب بالمال، وذلك لغرض التشهير بالحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران.

---

(١٩) اطلاعات، طهران، ١٩٨٣/٤/٣.

(٢٠) اطلاعات، طهران، ١٩٨٣/٤/٣.

في عام ١٩٨٤ واصلت القيادة الايرانية نهج إدخال المبادئ الاسلامية إلى كوردستان إيران. وحاولت الصحافة الإيرانية ترسيخ أفكار قوة التضامن الاسلامي في وعي الجماهير الشعبية. فقد أكدت صحيفة ((اطلاعات)) مثلاً، أن عامل تضافر الشعب الايراني ووحدته لم يكن أبداً اللغة ولون البشرة ومبدأ التوزيع السكاني، والتقاليد و الثقافة، والخصائص الروحية والنفسية. وأكدت أن (( الحاجة إلى العدالة الإسلامية وتطبيق الحكم والشريعة الإسلامية كان الدافع الذي أدى دائماً إلى تكاتف الشعوب الإيرانية مع بعضها البعض)) [٢١] وحاولت هذه الصحيفة، التي كانت تحمل لواء الايديولوجية الاسلامية، اتهام الاقليات القومية بالنعرة القومية مشيرة إلى أن القومية خلقها الاستعمار لشق صفوف الشعوب وتأجيج المشاعر القومية.

ولما سلّحت القيادة الايرانية اتباعها بإفكار التعصب الاسلامي، واصلت إرسال الآلاف من القوات إلى كوردستان إيران لقمع الحركة الكوردية. وقامت خلال عام ١٩٨٤ في فترات أحوال جوية ملائمة بعدد من الحملات الهجومية. وتزامن مع الهجوم المسلح على الكرد بيانات ديماغوجية للشخصيات الرسمية الإيرانية حول أن النظام قد حقق نجاحات كبيرة في قمع الانتفاضة. فقد أعلن وزير الداخلية علي أكبر ناطق – نوري أن الهجوم الربيعي في عام ١٩٨٤ كان ((أحد أكثر العمليات الناجحة والظافرة للمقاتلين المسلمين في الغرب)).

ركزت السلطات الإيرانية في نشاطها الدعائي ضد الحركة الكوردية على صلات الثوار الكرد بالعراق. فقد حاولت البرهان على أن الكرد الإيرانيين هم أعداء لإيران، كالعراق، وذلك لتبرير أعمالها في كوردستان إيران. في أثناء الحملة الصيفية ضد الكرد، اعتزمت القوات الحكومية السيطرة على الطريق الرئيس، الذي يمر عبر الحدود الشمالية- الطريق المعّبد من بيران شهر عبر المضيق الجبلي إلى راوندوز في العراق، حيث كانت استمراراً لتدابير القوات الحكومية، التي بدأتها في السنوات السابقة في تدمير قواعد الكرد الإيرانيين في الجبال على الأراضي العراقية.

في آب عام ١٩٨٤ بدأت عملية ((تمشيط)) المناطق الكوردية، التي سميت بعملية ((فتح)). وفي الأول من العام نفسه ألقى رئيس الوزراء الإيراني مير حسين موسوي –

---

(٢١) اطلاعات، طهران، ١٩٨٣/٣/٩.

خميني بياناً بالراديو والتلفزيون، لم ينطو على عبارات التخويف والتهديد فقط. فقد أشار فيه إلى تحسين الموقف في كوردستان إيران لصالح النظام الحاكم. وشدد رئيس الوزراء على أن الحكومة تقدم المساعدة لأصحاب المشاريع في المناطق الخالية من العمليات العسكرية لأجل تطوير مشاريع القطاع الخاص. وفي غضون ذلك حاول تصوير الكرد بأنهم خصوم خطط تطوير كوردستان إيران، وهم متآمرون ضد الطائفة الشيعية الدينية، وأنهم يمهدون السبيل أمام الاصطدامات مع القوات الحكومية على أساس ديني[٢٢]

كما استخدمت السلطات الحملة الانتخابية في المجلس الدورة الثاني لأغراض دعائية. وقد دوى تهديد مباشر في خطب الخميني في ٣ كانون الثاني عام ١٩٨٣ أمام ممثلي المجالس الاسلامية والبلديات لكل من تقاعس عن المشاركة في الانتخابات، وقال طالما أن المشاركة في الانتخابات هي"حماية الإسلام" ،فإن الذين يرفضون المشاركة فيها يخالفون الإسلام،و ينبغي إحالتهم إلى القضاء[٢٣] وبالنتيجة تمكنت السلطات الإيرانية في عدد من المناطق الكوردية من إجراء الانتخابات في المجلس. وصورت الصحافة الايرانية هذا كدليل على ترسيخ مواقع النظام الاسلامي في كوردستان وانخفاض تأثير الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، أكثر الأحزاب نفوذاً في كوردستان إيران.

في ربيع عام ١٩٨٥ لم يتغير الوضع السياسي المعقد في كوردستان إيران نحو الأفضل" فقد أستأنفت القوات الحكومية، بعد هدوء شتوي عادي، المعارك مع الثوار الكرد. وزُجّ بقوات كبيرة من الجيش الإيراني في الصراع ضد الكرد. فقام ٢٠٠ ألف عسكري إيراني بحراسة المدن والقرى في المناطق الكوردية، رغم أن طهران كانت بحاجة إليهم في الجبهة الإيرانية-العراقية.في هذه الأوضاع بحثت السلطات الإيرانية من جديد عن طرق تسوية سياسية للقضية الكوردية لصالح النظام الاسلامي. في أوائل عام ١٩٨٥ أرسلت السلطات من جديد ممثلين عنها إلى كوردستان إيران، الذين أكدوا عزمهم على تسوية القضية الكوردية. غير أن هذه المفاوضات قد قطعت أيضاً، بعد أن رفض الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران الموافقة على تجريد نفسه من السلاح، وتقدم من جديد بطلب منح المناطق الكوردية الحكم الذاتي في إطار إيران.

---

(٢٢) اطلاعات، طهران، ١٩٨٤/١٠/١٦

(٢٣) اطلاعات، طهران، ١٩٨٤/١/٤.

ظل الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران أكثر القوى تنظيماً في كوردستان. فقد سعى إلى توحيد جميع العناصر التقدمية في الحركة الكوردية، وإنشاء جبهة موحدة لمقاومة النظام القائم في البلاد. تمكن الحزب من إيجاد اتصال مع منظمة ((كوملة))، ومنظمة الشخصية الكوردية الدينية السنية الشيخ حسيني. كما كان الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران على اتصال وثيق بمنظمة ((مجاهدي الشعب الايراني))، التي كان عدة آلاف من أعضائها يقيمون آنذاك في كوردستان إيران. وترأس قائدها مسعود رجوي المنظمة الحزبية المشتركة لمجلس المقاومة الوطنية، التي أنضم اليها الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران و((كوملة)) عام ١٩٨٢

تشكلت في المناطق الكوردية مجالس من ممثلي المنظمات الكوردية السياسية أشرفت على إدارة الشؤون المحلية في المناطق، التي لم تسيطر عليها بعد قوات الجيش الايراني و((حرس الثورة الاسلامية)). لم تمارس اللجان المحلية الخاصة العمل السياسي وإعداد السكان عسكرياً وحسب، بل اهتمت بالتعليم والصحة. فقد قامت هذه اللجان في المراكز السكانية، التي كانت بمنأى عن العمليات العسكرية، بفتح المراكز الطبية ومدارس الاطفال[٢٤] كما أن نشاط الشخصيات الكوردية الدينية كان يرتدي أهمية كبيرة للحركة الكوردية.

أيد رجال الدين الشيعة، كقاعدة عامة، قيادة البلاد، ووقفوا ضد أنصار الحكم الذاتي (الشيخ مفتى زادة، وحسّاني وغيرهما)، وكان الاثنان يعدان من أنصار الايديولوجية الشيعية الاسلامية في المناطق الكوردية. غير أن الكرد ينتمون إلى طوائف إسلامية مختلفة: يعيش الكرد الشيعة بصورة أساسية في المناطق الشمالية، وخراسان على طول الحدود الايرانية – السوفياتية" ويعيش الكرد السنّة في غرب إيران، ويعيش الكرد، الذين ينتمون إلى طائفة أهل الحق، أو علي – الهي، في منطقة بحيرة أورمية، كما أن هناك أكراداً من أتباع الطائفة الإيزيدية [٢٥]

---

(24) Milliyet ،Istanbul ،13/10/1984.

(25) G. Blau ،Le Probleme Kurde Bruxellesm 1963. p. 11-13.

تثير بعض المجموعات الكوردية السياسية العراقية العاملة على الحدود الايرانية — العراقية بلبلة معينة في الحركة الكوردية في إيران. إذ يتعاون فريق منها مع المعارضة الكوردية الايرانية، أما الآخر، بالعكس، فيساعد قوات نظام الخميني.

ورغم جميع الصعوبات فإن الكرد الايرانيين، عازمون على مواصلة النضال حتى النهاية — حتى تحقيق الأهداف الموضوعة أمام الحركة. ورغم أن نشاط المعارضة الكوردية في إيران قد تقلص في الوقت الحالي مقارنةً مع عام ١٩٧٩، بسبب ضغط قوات النظام المسلحة، فإن مقاومة الكرد الإيرانيين للسلطات لم تتوقف.

## ازدياد نشاط الحركة الكوردية واشتداد الاضطهاد في كوردستان تركيا

بصدد الحركات المعادية للامبريالية والشاه، وتنشيط الحركة في كوردستان إيران، أخذت السلطات التركية تقوم باتخاذ إجراءات أكثر حزماً ضد الحركة العمالية التقدمية والجماهيرية المتنامية في تركيا، وضد نضال الكرد في سبيل حقوقهم القومية. فقد أعلنت الحكومة التركية في أواخر كانون الاول عام ١٩٧٨ حالة الطوارئ لمدة شهرين في ثلاث عشرة ولاية من ولايات البلاد. وكان سبب فرض حالة الطوارئ هو الأحداث الدامية، التي وقعت في قهرمان مرعش، وراح ضحيتها حسب الاحصائيات الرسمية أكثر من ١ شخص وجرح مئات آخرون، وفي الواقع كان الضحايا أكثر بكثير.

شملت حالة الطوارئ عدا اسطنبول وأنقرة، فقط تلك الولايات، التي يشكل الكرد قسماً كبيراً من سكانها. وحسب ما قاله رئيس الوزراء بولند أجاويد، وجدت الحكومة نفسها مضطرة إلى فرض حالة الطوارئ في عدد من ولايات الجمهورية نظراً لأن أعمال الإرهاب والهجمات المسلحة أخذت تزداد، وتُعرِّض وحدة الدولة للخطر.

وفي الواقع فإن ((الكومندوس)) — الفاشيين انصار حزب الحركة القومية المتطرفة بزعامة أ. تيوركيش، هم الذين تسببوا في الصدام الدموي في قهرمان مرعش. ولما أججوا الخلافات بين السنّة والشيعة، حاول الرجعيون توجيه ضربة إلى الحركة الكوردية، ذلك أن الكرد في هذه المنطقة من أتباع المذهب الشيعي (بصورة أدق — العلوي). وحاول

ممثلو الرجعية تأليب المسلمين –السنّةضد المسلمين الشيعة، الذين يقفون في تركيا، كقاعدة عامة ، إلى جانب القوى التقدمية، وصوتوا في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٧٧ لصالح حزب الشعب الجمهوري من يسار الوسط، والاحزاب اليسارية.

في آذار عام ١٩٧٩ أصدرت القيادة العسكرية في ظروف حالة الطوارئ عدداً من الأوامر، حظرت بمقتضاها في ولايات أضنة، وقهرمان مرعش، وغازي عنتاب، وأورفة إصدار وتوزيع وبيع أكثر من ٢٠ صحيفة مختلفة ذات ميول يسارية، وكذلك المطبوعات الكوردية[٢٦] وخاصة منعت مجلة ((رزكارى))، و((روزا ولات))، و((ديفريمجي ديموقراط غينجليك)) الصادرة باللغتين التركية والكوردية[٢٧]

في النصف الأول من نيسان عام ١٩٧٩ قام قائد الأركان العامة للجيش التركي ايفرين بزيارة العراق، حيث أجرى مفاوضات حول تنسيق الأعمال لقمع الحركة الكوردية في كوردستان. وفي هذه الاثناء نظم اجتماع لأربعة عشر محافظاً في الولايات الشرقية والجنوبية الشرقية من تركيا، اقترح فيه الإجراءات لتشديد الارهاب والاضطهاد البوليسي ضد الشعب الكوردي، الذي يناضل في سبيل المساواة في البلاد[٢٨]

في ٢٦ نيسان أعلنت الحكومة التركية حالة الطوارئ في ست ولايات أخرى من ولايات البلاد وهي: أديمان، ودياربكر، وهكاري، وماردين، وسيرت، وتونجيلي، وهكذا فرضت حالة الطوارئ على ١٩ ولاية ، ومن ثم على ٢٠ ولاية.

نظمت الرجعية الداخلية في المناطق الشرقية والجنوبية – الشرقية من تركيا اجتماعات حاشدة تحت شعار ((النضال ضد الانفصالية))، بهدف التسبب في اصطدامات بين الأتراك والكرد – العلويين. ولهذا الغرض أيضاً قام عملاء المخابرات الأمريكية المركزية في تركيا بجولات في هذه المناطق بصفة موظفين في السفارة الامريكية.

لما أججت الامبريالية والرجعية التركية سعير الشوفينية التركية والحركات المعادية للكورد، فقد حاولت بذلك إخماد نضال الشعب الكوردي في سبيل حقوقه القومية. وإلى جانب ذلك دفعت الامبريالية الامريكية، الرجعية التركية إلى فرض حالة الطوارئ في

---

(26) Cumhuriyetm Istanbul ،6/3/1979.

(27) Armanc ،Stockgolm ،No. 1. 1979 ،p.12.

(28) Durum ،No. 6 ،1979 ،P.5.

الولايات المجاورة لإيران والعراق وسوريا، وحاولت خلق ظروف مؤاتية للتدخل الاستعماري في الشؤون الداخلية لدول المنطقة لتحويل تركيا إلى أداة لتنفيذ مخططاتها(٢٩)

غير أنه رغم كل المعارضة، فإن الحركة القومية – الديمقراطية في كوردستان تركيا اتخذت في نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات نطاقاً واسعاً. ففي هذا الوقت عملت في ظروف سرية وشبه سرية التنظيمات الكوردية السياسية التالية مثل: حزب العمل الكوردستاني (انصار شفان)، وحزب العمال الكوردستاني (ابوجي)، والحزب الاشتراكي الكوردستاني في تركيا، و((حزب تحرير كوردستان)) (كوردستان كورتولو شجولارى – كوك)، و((آلا رزكارى))، وتيكوشين))، و((كاوا)) وغيرها.

أصدرت هذه التنظيمات السياسية الصحف والمجلات التالية: ((روزا ولات)) "يوم الوطن" و((زينا نو)) (الحياة الجديدة)، و(اوزغيورليوك اويلو) (طريق الحرية) و((رزكارى)) (التحرير)، و((تيكوشين)) (النضال) وغيرها. وقد جرى في هذه المطبوعات وفي إطار القانون تقويم القضية الكوردية في تركيا من وجهات نظر مختلفة، وانتقدت سياسة السلطات الرسمية، والأحزاب البورجوازية تجاه الكرد وأوضحت مطالب الشعب الكوردي الاجتماعية والقومية. وإلى جانب ذلك أخذ عدد من التنظيمات الكوردية (كوك، حزب العمال الكوردستاني، وغيرهما) في إنشاء فصائل المقاتلين السرية، التي قاومت السلطات التركية وعملاءها، وكذلك عدداً من الآغوات والشيوخ الكرد، الذين اضطهدوا بوحشية الجماهير الكوردية الكادحة.

ورغم تشتت القوى السياسية في الحركة الكوردية عامة، فقد لوحظ في أوائل الثمانينات تقارب بين عدد من التنظيمات الكوردية السياسية، وإلى جانب ذلك حدثت اتصالات بين التنظيمات الكوردية القومية – الديمقراطية والقوى التركية اليسارية، التي استهدفت تنسيق الأعمال في النضال المشترك في سبيل الحقوق القومية والاجتماعية لجماهير الشغيلة في البلاد.

كل ذلك أثار قلق الأوساط الحاكمة في تركيا، وحذرها. ولجأت هذه السلطات التي أصابها الذعر من الحركة الكوردية، إلى ممارسة اضطهاد واسع ضد السكان الكرد. اشتدت سياسة السلطات الشوفينية خاصة في أعقاب الانقلاب العسكري في تركيا في

---

(29) Durum ،No. 7 ،1979 ،p. 5.

أيلول عام ١٩٨٠ وراح القادة العسكريون، شأنهم في ذلك شأن أسلافهم، يعلنون بأنهم لن يعترفوا بأية حقوق قومية للكورد. وهكذا فقد أعلن رئيس الدولة كنعان إيفرين في تصريح له أدلى به لمجلة ((ديرشبيغل)) في ١٩ تشرين الأول عام ١٩٨١ ما يلي: ((انتفض الكرد مراراً، وثاروا في عهد الامبراطورية العثمانية وأتاتورك. أمامنا خطة جهنمية. فعندما يدب الضعف في أوصال الجمهورية التركية، يثور الكرد يريدون تقسيم تركيا بمساعدة القوى الخارجية...)). وأردف يقول: ((الكرد موجودون. لكننا لن نسمح لهم بتقسيم البلاد فهم لن يتمكنوا من أخذ أي شيء منا، ونعمل كل ما في وسعنا، لكي نجتث هذه المسألة من جذورها))(٣٠)

جرى ترسيخ السياسة الرجعية للقادة العسكريين قانونياً في الدستور التركي الجديد، الذي فرض على شعوب تركيا عقب استفتاء صوري في ٧ تشرين الثاني عام ١٩٨٢

يتجاهل دستور الجمهورية التركية الجديد، شأنه في ذلك شأن الدساتير السابقة، طموحات الشعب الكوردي، ولا يعترف بحقوقه القومية. وعلاوة على ذلك فهو يعد تعبيراً قانونياً لسياسة الصهر، التي تنتهجها الأوساط التركية الحاكمة تجاه الأقليات القومية في تركيا.

يعلن الدستور شكلياً عن مساواة جميع المواطنين في البلاد أمام القانون. فقد جاء في مقدمة الدستور أن: ((كل مواطن تركي)) (بالتحديد (مواطن تركي) – ترك وطنداش، وليس مواطناً تركياً)) – تيوركه وطنداشي) يملك حق ممارسة حياة كريمة في ظل ظروف الثقافة القومية والتقدم والنظام القانوني وتطوير وضعه المادي والروحي في هذا الاتجاه. وفي ما بعد تجري الإشارة في المادة العاشرة إلى أن جميع المواطنين متساوين أمام القانون، دون تمييز في اللغة، والعرق ولون البشرة، والمعتقدات السياسية، والآراء الفلسفية، والدين، والمذهب... الخ.

إلا أن التعرف على مواد الدستور الأخرى يبين أنها لا تمنح في الواقع المواطنين حتى المساواة الشكلية ومشبعة جداً بالروح القومية الشوفينية للبورجوازية التركية. فقد جاء فيها أن الجمهورية التركية ((المناصرة لقومية أتاتورك)) وتستند إلى المبادئ الأساسية المعروضة في المقدمة (المادة الثانية). وإلى جانب المواضيع الأخرى أشير في المقدمة إلى أن

---

(30) Der Spieggel ،19/10/1981.

((الدستور ينطبق والفهم القومي لمؤسس الجمهورية التركية (أي مصطفى كمال أتاتورك)، وأن ((السيادة هي للأمة التركية مطلقاً دون قيد أو شرط)).

كما جاء الكلام نفسه في المادة السادسة، التي تؤكد أن (( السيادة المطلقة هي للأمة التركية دون قيد أو شرط))، ((التي تجسد سيادتها عن طريق أجهزة خاصة ووفق الأسس المعروضة في الدستور)).

وتكثر في المقدمة والدستور عامة عبارات ديماغوجية مثل ((الوطن التركي الخالد)) و((الدولة التركية المقدسة))، و((الأمة التركية العظيمة)).

ورد في الدستور أنه ((يحق لكل تركي العمل في وظائف الدولة)) (المادة ٧٠)، وفي ما بعد ((يحق لكل تركي بلغ الثلاثين عاماً أن ينتخب نائباً)) (المادة ٧٦). وكيف الحال مع غير الأتراك؟

وعلى ما يظهر، فإنه يعيش في تركيا حسب الدستور التركي الأتراك وحدهم، ويحاول الدستور تبيان أن جميع مواطني البلاد من الأقليات القومية غير التركية هم أتراك. وهكذا فقد نصت المادة ٦٦ على أن ((كل من يرتبط بروابط الجنسية بالدولة التركية فهو تركي))، ولا يمكن سحب الجنسية من تركي واحد. ما لم يقم بعمل يخل بقضية الإخلاص للوطن)). لابد من الإشارة إلى أن الأوساط التركية الحاكمة نفسها لا تؤمن بهذه الديماغوجية، ولذا فإن كل سياستها كانت ترمي إلى صهر الأقليات القومية في بوتقة القومية التركية، وأن يعيش الاتراك وحدهم في البلاد. ويدل على ذلك مواد الدستور الأخرى. فمثلاً جاء في المادة ٤٢ أنه لايجوز تدريس لغة أخرى سوى اللغة التركية في المؤسسات التعليمية، لكونها اللغة الأم، وبعبارة أخرى لا يملك أطفال الأقليات القومية حق التعلم باللغة الأم. ذلك هو جوهر الرجعي الصهري لهذه المادة.

من حين إلى حين قام ممثلو السلطات التركية الرسمية بحملات واسعة في شتى أرجاء البلاد، وأصدروا أوامر حول منع التحدث بأية لغة كانت سوى اللغة التركية، لكن هذا تم خلافاً لما جاء في بنود الدستور. أما في الوقت الحالي فإن هذه السياسة تمت صياغتها في مادة خاصة من الدستور. فالمادة ٢٦من الدستور تحظر استخدام أية لغة كانت منعها القانون لدى الإدلاء أو نشر الاراء. ومن الواضح تماماً أن الحديث يدور هنا، وبصورة أساسية، عن اللغة الكوردية. ولما توجه ممثلو المثقفين الكرد قبل وقوع الانقلاب العسكري، إلى مكتب محافظ أنقرة للسماح لهم بإصدار صحيفة ((روزا ولات)) باللغتين

التركية والكوردية، أعلن موظف الإدارة مهدداً: ((بإمكانكم أن تصدور بأية لغة كانت، عدا اللغة الكوردية وحدها. وإلا فإن الرؤوس ستتطاير))(٣١)

يضع الدستور التركي القيود على السفر أو التنقل داخل البلاد، وكذلك إمكانية تأسيس مستوطنات جديدة. وتنص المادة ٢٣ على ((أنه يمكن الحد من حرية المستوطنات لأغراض تفادي ارتكاب الجرائم، وضمان التطور الاجتماعي والاقتصادي وتنفيذ بناء المدن المزودة بكل أسباب الراحة وحماية أملاك الدولة)). ولدى الرغبة يمكن تفسير هذه المادة بشكل واسع جداً. فقد طبقت مثل هذه المواد التشريعية أكثر من مرة في العشرينات والثلاثينات ضد الكرد بهدف تهجيرهم بصورة جماعية من ديارهم إلى مناطق البلاد الوسطى والغربية.

ولدى إلقاء نظرة متمعنة على الدستور فإن ما يلفت الانتباه هو أن العناية الاساسية لواضعي الدستور – قد انصبت في المجال السياسي على العمل ضد الحركة العمالية وضد نضال الشعب الكوردي القومي – التحرري. ويقدم تحليل مواده أساساً للاعتقاد بأن الأوساط التركية الرجعية قد وسعت من إمكانياتها لممارسة سياسة صهر الأقليات القومية. واستناداً إلى الدستور، شددت هذه الأوساط من التنكيل ضد الشعوب غير التركية، خاصة الكرد، الذين تطورت حركتهم تطوراً كبيراً في السبعينات وأوائل الثمانينات.

يعد الدستور التركي الحالي خطوة إلى الوراء مقارنةً مع القوانين الأساسية الصادرة خلال العهد الجمهوري. وسيساعد على اشتداد حدة التناقضات بين القاعدة والبناء الفوقي في المجتمع التركي وتفاقم التناقضات القومية في البلاد في نهاية المطاف.

بينما كانت السياسة الشوفينية متواصلة تجاه الكرد، اتخذ المجلس الاستشاري في ايار عام ١٩٨٣ قانون المستوطنات القومية (ميللي اسكيان ياساسي)، الذي بمقتضاه بمقدور السلطات التركية بحجة ((الأمن القومي)) تهجير السكان من جزء من البلاد إلى جزء آخر(٣٢) وبعبارة أخرى، فهي تتمكن من طرد ((المتمردين)) الكرد من ديارهم الأصلية إلى المقاطعات الغربية من البلاد، مثلما جرى ذلك مراراً في العشرينات والثلاثينات وفي

---

(31) Riya Azadi ،No. 5-6 ،1982. p. 4.

(32) Denege Komkar ،Koln ،No. 54 ،1983 ،p.6.

سنوات ما بعد الحرب، وحسب معطيات الصحافة الكوردية خارج تركيا، فقد تم تهجير عدد كبير من العائلات الكوردية إلى مقاطعات البلاد الغربية بناء على القانون المشار إليه(٣٣).

اتخذ الحكم العسكري قراراً بإنشاء ما يسمى شريطاً أمنياً على طول الحدود مع سوريا والعراق وإيران، يبلغ عرضه ١٠-٢٠ كيلومتراً، وحسب هذا القرار، يحظر على السكان القاطنين في هذا الشريط أن تكون لديهم من الماشية ومنتجاتها ما يزيد على الحد الذي قررته السلطات. أغلقت السلطات العسكرية بذريعة مكافحة التهريب، آلاف الحوانيت في غازي عنتاب، ودياربكر، وكلس، وباطمان، ودوغوبايزيد ومدن كثيرة أخرى، حيث يؤلف الكرد أكثرية سكانها.

حُظر على الكرد التعلم باللغة الأم، والتحدث والكتابة بالكوردية، والاستماع الى الموسيقى والأغاني الكوردية، وارتداء الزي الكوردي القومي، والقيام بكل ما يدل على وجود الشعب الكوردي. منعت السلطات التركية نشاط المنظمات الاجتماعية التقدمية، بما فيها اتحاد نقابات العمال الثورية في تركيا (ديسيك) واتحاد المعلمين (تيوب — دير)، الذين شارك النشطاء الكرد في أعمالها. وحسب قرار المحكمة حكم على ٥٠ شخصاً من قيادة اتحاد المعلمين بالسجن لمدة تصل إلى تسع سنوات لكل واحد. وقد حكم عليهم لأن اتحاد المعلمين وقف ضد التعليم الشوفيني واضطهاد الشعب الكوردي، وضد التعسف الذي يمارس بحقه في حقل الثقافة واللغة، وفي سبيل ديمقراطية التعليم في البلاد، كما طالب بتقرير مصير الشعب الكوردي(٣٤).

أغلقت السلطات العسكرية التركية الصحف والمجلات، التي اصدرتها ممثلو الثقافة الكوردية ((روزا ولات)) و((اوزغيورليوك أويلو)) و((رزكاري)) و((زينا نو)) و((ديفريمجي)) ديموقراط غينجليك)) و((أوزغيورليوك))، و((تيكوشين)) وغيرها.

منذ عدة سنوات تستمر محاكمة الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية، وأعضائها وناشري المطبوعات الكوردية وموزعيها. وقد وجهت إليهم اتهامات خطيرة في النشاط الرامي، إلى تقويض ((وحدة الأمة التركية)). وحسب معطيات الصحافة

---

(33) Nistiman ،Spanga – Sweden ،No. 5 ،1983 ،p.7.

(34) Denge Komar ،Koln ،No. 38 ،1983 ،p.1.

الكوردية في الخارج، فإن السلطات العسكرية أوقفت ثلاث سنوات بعد الانقلاب العسكري أو اعتقلت ١٧٠ ألف شخص، ومات٢٠٠ شخص تحت التعذيب" وقتلت حوالي ٧٠ شخص في أثناء العمليات العسكرية التأديبية، كما أعدمت ٤٨ شخصاً من خصوم النظام، وحكمت على أكثر من ١٧٠ شخصاً بالإعدام شنقاً[٣٥] وكان القسم الأكبر من هذه الضحايا من أصل كوردي. هذا، وقد أُعدم خلال قيام الجمهورية التركية (مدة ٦٠ عاماً) ١١١ شخصاً فقط لأسباب سياسية[٣٦]

اضطر الوطنيون الكرد في ظل ظروف الإرهاب الوحشي إلى مغادرة البلاد والسفر إلى الدول المجاورة (سوريا ولبنان) وأوروبا الغربية (ألمانيا الاتحادية والسويد وغيرها)، حيث يواصلون إصدار مطبوعاتهم وتسليط الأضواء على الوضع في كوردستان وسياسة حكومات دول الشرق الأوسط إزاء المسألة الكوردية.

حرمت السلطات العسكرية مئات الناس ذوي الميول التقدمية، أعضاء الاتحادات النقابية، وممثلي المثقفين والشخصيات السياسية من الجنسية التركية، بعد أن استغلت مغادرتهم الاضطرارية للبلاد، وهي تحاول التخلص منهم بهذا الشكل.

حال مجيء القادة العسكريين إلى السلطة عام ١٩٨٠ فرضوا حالة الطوارئ في جميع أرجاء البلاد، ونقلوا الجيش الثاني من قونية إلى ملاطية بعد أن نشروا بهذا الشكل القسم الأكبر من القوات التركية المسلحة في الولايات الشرقية من البلاد. وكانت القوات المرابطة هنا مزودة بالدبابات الجديدة والطائرات والحوامات ووسائل النقل الحديثة وغيرها. تعرضت المناطق الكوردية لاحتلال حقيقي، وقامت وحدات ((الكومندوس)) بعمليات قمعية وحشية ضد السكان الكرد الآمنين، كما شنت هذه الوحدات بالاشتراك مع الجندرمة والبوليس تحت ذريعة البحث عن السلاح، الهجمات على القرى الكوردية وصادرت المواشي وغيرها من ممتلكات الفلاحين.

كثيراً ما جرت المشاريع العسكرية في الأراضي التركية. وهكذا فقد جرت خلال ثلاث سنوات بعد الانقلاب العسكري ١٢ مناورة عسكرية مختلفة[٣٧]، علماً أن ((العدو)) كان

---

(35) Nistiman ،Spanga – Sweden ،No ،5 ،1983 ،p.5.

(36) Serzwebun ،Koln ،1983 ،No. 18 ،p.23.

(37) Nistiman ،Spanga – Sweden ،No ،5 ،1983 ،p.7.

يرتدي فيها مراراً زي المقاتلين الكرد، الأمر الذي يبين بوضوح ضد من كانت هذه المناورات موجهة. وجرت عدة مشاريع عسكرية بمشاركة قوات حلف الناتو، فقد جرت في ايار – حزيران عام ١٩٨٣ في المحافظات الكوردية المناورات العسكرية لقوات الناتو المتنقلة التي حملت اسم ((ادفينتشر اكسبريس – ٨٣)). وشاركت فيها قوات المشاة وسلاح الجو في كل من تركيا، والولايات المتحدة الامريكية، وبريطانيا، وألمانيا، وإيطاليا وبلجيكا وحسب ما أعلنته الصحف التركية كان هدف هذه المناورات التدريب على وسائل التأثير المتبادل لقوات الحلف المتنقلة ((حال نشوء خطر على أمن الجناح الجنوبي – الشرقي لحلف الناتو)). كما جرت مناورات عسكرية مماثلة في المرحلة التالية.

إلى جانب ذلك، واصل النظام العسكري اتخاذ التدابير بشأن عسكرة كوردستان، فقد جرى بناء مطار عسكري في هكاري بمساعدة الامريكيين، كما تم توسيع مطار في وان، الأمر الذي رفع من الأهمية العسكرية – الاستراتيجية للمناطق الكوردية أكثر من ذي قبل.

لم تكن عسكرة كوردستان تركيا موجهة ضد الشعب الكوردي وحسب، بل ضد الحركة التحررية الوطنية في بلدان الشرقين الأوسط والأدنى، وفي هذا الميدان قدمت الولايات المتحدة دعماً كبيراً، ولما حرّضت الامبريالية الامريكية، الرجعية التركية على القيام بأعمال عدائية ضد الكرد وبأعمال عسكرية في الولايات المجاورة لكل من إيران، وسوريا، والعراق، كانت تستهدف خلق ظروف مؤاتية لتدخلها الاستفزازي في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وتحويل تركيا إلى أداة لتنفيذ مخططاتها في المنطقة.

في أواخر عام ١٩٨٣ اجتازت القوات التركية، التي بلغ قوامها ١٥ ألف عسكري الحدود التركية – العراقية، بموافقة الولايات المتحدة الامريكية، وتوغلت في شمال العراق على عمق ٣٠ كيلومتراً ، وفي تلك الأراضي، التي كان تتمركز، وبصورة اساسية، قواعد الثوار (البارزانيين) التابعين للحزب الديمقراطي الكوردستاني، لكنها بعد أن اصطدمت بمقاومة عنيفة من فصائل ((البيشمركة))، وإدانة الرأي العام العالمي، اضطرت إلى الانسحاب من المناطق الكوردية في العراق.

كانت البورجوازية تستهدف من وراء تدخل القوات التركية في العراق، إعاقة تطور نضال الكرد القومي والتحرري في العراق والتشديد عليه الأمر الذي قد يؤثر في الحركة الكوردية في تركيا. وإلى جانب ذلك عبرت عن قلقها بسبب فتح إيران جبهة جديدة في

شمال العراق، منها تستطيع احتلال حقول النفط في منطقتي كركوك والموصل، اللتين تطمع فيهما تركيا نفسها. ونشير بشكل عابر إلى أن تركيا حصلت بفضل النفط ، الذي يُستخرج في كوردستان، ويجري ضخه عبر الأنابيب إلى الاسكندرونة، على دخل سنوي مقداره ٢٥٠ مليون دولار(٣٨)

اثار تدخل القوات التركية في العراق بعض التوتر في العلاقات الإيرانية – التركية، وأعلن الممثلون الايرانيون أن إيران ستقطع علاقاتها الاقتصادية مع تركيا، وهذا ما كان يعني فقدان سوق كبيرة لتركيا (حوالي مليار دولار سنوياً)(٣٩) غير أن المفاوضات الايرانية – التركية أدت في صيف عام ١٩٨٣ إلى بعض التخفيف في العلاقات بين الدولتين، اللتين تجمعهما سياسة شوفينية في المسألة الكوردية. هذه السياسة، التي ترغم الجانبين موضوعياً على تنسيق مواقفهما في مسائل أخرى.

بمناسبة الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٣ سمحت السلطات العسكرية بنشاط الأحزاب البورجوازية في البلاد، هذه الاحزاب التي ضمت إلى برامجها المبادئ القومية للدستور التركي عام ١٩٨٢ وتتمسك جميع الأحزاب العلنية في تركيا بايديولوجية القومية البورجوازية، رغم وجود بعض الفوارق في تفسيرها، كما وضع مبدأ القومية في برنامج الحزب الحاكم حزب الوطن الأم (أنا وطن بارتسي). ومثلما جاء في المادة الأولى من البرنامج، فإن حزب الوطن الأم هو حزب يعترف بارتباطه بمبدأ القومية وبالقيم القومية والأخلاقية، كما أن الاحزاب البورجوازية التركية الأخرى تعلن عن تمسكها بمبدأ القومية. وعندما وضعت الأحزاب البورجوازية هذا المبدأ في برامجها، إنما أرادت أن تؤكد مرة أخرى ولاءها للكمالية وللنظام القائم، الذي يستبعد حل القضايا الاجتماعية – الاقتصادية والقومية في البلاد على أساس ديمقراطي.

لقد وضع برنامج الحكومة بروح الدستور التركي والمبادئ البرنامجية لحزب الوطن الأم، هذا البرنامج الذي تلاه رئيس الوزراء تورغوت اوزال في مجلس الأمة التركي الكبير بتاريخ ١٩ كانون الأول عام ١٩٨٣

---

(38) Denge Komar ،Koln ،No. 57 ،1983 ،p.6.

(٣٩) المصدر السابق، ص٦.

وحسب البرنامج، فإن المبدأ الايديولوجي لحكومة حزب الوطن الأم هو القومية البورجوازية، التي تنفي الاعتراف بالحقوق القومية للشعوب غير التركية. وهكذا، عندما تحدث تورغوت أوزال عن برنامج الحكومة قال: ((إن حكومتنا هي حكومة قومية... إن نظريتنا القومية ترمي إلى حماية استقلال الأمة التركية ووحدتها وعدم تجزئة البلاد المشروطة في الدستور مسبقاً)) وإلى جانب ذلك وعدت الحكومة بخوض ((نضال دائم وفعال ضد الارهاب والفوضوية والانفصالية والنزعات المتطرفة)). وبعبارة أخرى، تنوي مواصلة قمع الطبقة العاملة ونضال الكرد القومي - التحرري.

غير أنه لا ينبغي القول إن الحكومة التركية حاولت حل القضية الكوردية بالطرق العسكرية - البوليسية وحدها، فهي وعدت باتخاذ الاجراءات التي ستساهم في تطوير المناطق الكوردية والتي - حسب رأيها - تكون قادرة على إزالة التوتر في كوردستان تركيا. قال أوزال: ((نحن نعتبر أن مشروع الأناضول الجنوبية - الشرقية يشغل أهمية كبيرة من وجهة النظر الاجتماعية والفائدة الاقتصادية، ونرى أن مهمتنا الوطنية هي اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع في اقصر فترة زمنية ممكنة)).

يجب الاشارة إلى أنه وضعت سابقاً مشاريع تطوير عدد من مناطق تركيا، وخاصة في كوردستان تركيا، لكن لم يتم من قبل إعارة مثل هذا الاهتمام أبداً لهذه المسألة في برنامج الحكومة التركية، من الملاحظ أن ذلك استدعاه حاجات البلاد الاجتماعية والاقتصادية نفسها من جهة، والرغبة في إبداء ((اهتمام)) الأوساط التركية الحاكمة بتطوير الولايات الشرقية والجنوبية الشرقية في ظروف نهوض جديد للحركة الكوردية القومية من جهة أخرى.

طبقاً للبرنامج نشرت حكومة تورغت أوزال في تموز عام ١٩٨٤ قراراً في ((رسمي غازيتي)) له مفعول القانون، يعلن بمقتضاه ٢٧ ولاية من لايات البلاد ((منطقة حرة)) وضمت هذه المنطقة الولايات الشرقية والجنوبية الشرقية أيضاً. وبمقتضى هذا القرار فإن الاحتكارات متعددة الجنسيات المحلية التي تقوم بالاستثمارات في ولايات آغري، وقارص، وتونجيلي، وبينغول، وموش، وبدليس، وسيرت، وهكاري، وغيوميوشان، ووان لن تدفع ضريبة الدخل، أما الاحتكارات التي تقوم بتوظيف الرساميل في ولايات سيواس، وملاطية، وإيليازيغ، ودياربكر، وأديمان، وقهرمان مرعش، وأورفة، وتشانكيري، وتشورم، وكاستامونو، وسنوب، وإيوزغات، وأرتوين، وأرضروم، وأرزنجان، وماردين

سوف تدفع ٤٠٪ فقط من ضريبة الدخل المستحقة[٤٠] كما تحصل الاحتكارات على امتيازات أخرى.

وحسب ما اعلنته الصحافة، فإن هذا القرار نتج عن الاتفاقية الأمريكية – التركية بشأن إمداد الولايات المتحدة الأمريكية تركيا بطائرات ((ف – ١٦)). وحسب بيان وزير الدفاع التركي بتاريخ ٢٢ تموز عام ١٩٨٤ فقد تم التوقيع على اتفاقية بإنشاء عشرة مصانع جديدة قادرة على إنتاج المعدات (قطع الغيار) لطائرات ((ف-١٦)). وتدخل في هذه الشركات بصفة مساعدين، احتكارات الولايات المتحدة الامريكية والاحتكارات المحلية والتركية.

ومع توقيع اتفاقية ((ف – ١٦)) حصل الرأسمال الأجنبي على امتيازات هامة، الأمر الذي ساعد على تدفق سيل الرأسمال الأمريكي إلى تركيا بصورة رئيسية.

ولما أعلنت السلطات التركية الحاكمة أن الولايات، التي تسكنها غالبية كوردية، تعد منطقة مفتوحة، فإنها حاولت جذب الرأسمال الأجنبي لغرض استثمار الموارد الطبيعية والبشرية في كوردستان تركيا، حيث لا ترغب البورجوازية التركية توظيف رساميلها بسبب عدم استقرار الوضع السياسي في هذه المنطقة. ونرى أنه رغم الدعاية الواسعة لربح المشاريع، فإنه من المستبعد أن تتمكن الأوساط التركية الحاكمة بعنايتها المزعومة بتطوير الولايات الشرقية والجنوبية الشرقية، من إخماد الحركة الكوردية القومية في البلاد.

إلى جانب الإجراءات المشار إليها آنفاً، واصلت الأوساط التركية الحاكمة حملاتها التأديبية في كوردستان، لكن تنكيل النظام التركي ((بالمتمردين)) الكرد لا يجوز النظر إليه بمعزل عن مخططات الاستراتيجية العامة للامبريالية، وقبل كل شيء الولايات المتحدة الامريكية، تجاه الشرق الأوسط، الذي تعتبره واشنطن المجال ((الحيوي الهام)) لمصالح الاحتكارات الامريكية.

من المعروف أن تركيا تشكل الجناح الجنوبي لحلف الناتو، وتقع على أراضيها في منطقة الحدود المجاورة للعراق وعلى مقربة من سوريا قاعدة الإنزال ((قوات الانتشار السريع)) الامريكية ، فهذه القوات مستعدة حال تعرض مصالح الولايات المتحدة

---

(40) The Times ،10/9/1984 ،p.11.

الامريكية للخطر، للتدخل في أية نقطة من المنطقة، التي تمتد من باكستان وحتى سواحل افريقيا[٤١].

وهكذا فإن العمليات العسكرية التأديبية لنظام أنقرة خطر جدي على مصالح دول المنطقة، وشعوبها، والحركة الوطنية – التحررية القائمة هنا، وخاصة طموحات الشعب الكوردي وتوقه للحرية في تركيا والعراق وإيران. وأمام اتساع نطاق عمليات حرب الانصار واشتداد حركات سكان كوردستان، قامت الأوساط الحاكمة في أنقرة وبغداد في ٦ تشرين الأول عام ١٩٨٤ بتمديد الاتفاقية التركية – العراقية المبرمة عام ١٩٨٢، وهي تعوِّل على استخدام القوات التركية ضد القوى الكوردية القومية.

وكما أشار عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التركي علي إيليري، وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي كاظم حبيب، فإن هذه الاتفاقية ليست موجهة ((ضد مصالح الشعب الكوردي وحقوقه المشروعة في مختلف أجزاء كوردستان وحسب، بل إنها تعد حلقة رئيسة في مخططات الامبريالية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، تجاه المنطقة كلها))[٤٢].

وانطلاقاً من هذا أصدر الحزبان الشيوعي التركي والعراقي بياناً مشتركاً أكدا فيه ((أن الدول الكبرى المشاركة في حلف الناتو تحاول عن طريق تركيا عضو الحلف توسيع دائرة نفوذها في هذه المنطقة، وأن دور الدركي للولايات المتحدة يتجاوب ورغبات الحكام الأتراك، الذين هم أنفسهم يتعقبون أهدافاً توسعية وشوفينية.

إن الأعمال العدوانية والاتفاقية اللاأخلاقية تهدد سيادة الدولتين، وتسمح للقوى الخارجية بالتدخل في شؤونهما الداخلية، وتشكل خطراً على السلم في المنطقة والعالم بأسره))[٤٣].

وطالب الحزبان الشيوعيان التركي والعراقي بوقف التدخل فوراً انسحاب القوات التركية من المناطق الحدودية، وتوجه الحزبان إلى الرأي العام العالمي التقدمي وإلى جميع القوى المحبة للسلام بنداء لتأييد نضال الشيوعيين العادل والقوى التقدمية – الديمقراطية في البلدين تحقيق البديل الديمقراطي.

---

(٤١) قضايا السلم والاشتراكية، العدد ٤، ١٩٨٥، ص٩٥.

(٤٢) المصدر السابق، العدد ٤، ص٩٧.

(٤٣) المصدر السابق، العدد ٤، ص٩٧.

## انبعاث نضال الكرد من أجل الحكم الذاتي في كوردستان العراق

في أعقاب فشل نضال الكرد بقيادة مصطفى البارزاني عام ١٩٧٥، تغير الوضع في العراق وكوردستان العراق تغيراًحاداً. فقد أصبح حزب البعث في العراق، بعد أن قمع الثورة الكوردية، عملياً سيد الوضع في البلاد ذا حقوق كاملة. وكان قبل هذا الوقت، أي قبل عام ١٩٧٥، يفسر مراراً الكثير من احباطاته واخفاقاته وعدم الثبات في اتخاذ تدابير اجتماعية – اقتصادية وسياسية أكثر راديكالية ((بدسائس الامبريالية والصهيونية، التي تساعد الانفصاليين في الشمال)) أي الكرد. وبعد هزيمة الثورة الكوردية وجد حزب البعث في العراق نفسه أمام ضرورة إظهار النوايا الحقيقية للنظام القائم سواء في القضايا العراقية العامة، أو في القضية الكوردية.

كانت مواقف الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث في العراق، المشاركين في الجبهة لاقومية – الوطنية التقدمية من الحركة في سبيل الحكم الذاتي لكوردستان العراق عام ١٩٧٤-١٩٧٥، تختلف عن بعضها البعض اختلافاً مبدئياً. وانتقد الحزب الشيوعي العراقي انتقاداً شديداً سياسة الجناح اليميني المتطرف في الحزب الديمقراطي الكوردستاني. ونشاطه لكنه اعترف في الوقت نفسه بشرعية مطالب الشعب الكوردي، فقد كان مهتماً بأن تحافظ القوى الديمقراطية الحقيقية في كوردستان على مواقعها. بينما وقف حزب البعث في العراق من هذه المسألة موقفاً مغايراً تماماً. ولما طرحت الأوساط الحاكمة في العراق برنامج الحكم الذاتي للكورد، حاولت في الوقت نفسه إشعال نار النزاع المسلح لكي تقضي على الحركة الكوردية المسلحة. ورغم تناقضات هذه الأوساط مع العناصر اليمينية الكوردية المتطرفة، فإنها لم تكن معنية موضوعياً بالتيارات الثورية الراديكالية، التي صلب عودها في كوردستان العراق. فالسلطات العراقية، بعد أن قضت على الحركة الكوردية المسلحة، لم تنكل بالعناصر اليمينية وحسب، بل وبتلك القوى الكوردية اليسارية، التي حسب رأيها، تشكل خطراً على النظام الحاكم في المستقبل. بدأت السلطات العراقية بتهجير جماعي للكورد في كوردستان إلى مختلف المناطق العربية من العراق، حيث وضعوا عملياً تحت رقابة السلطات المحلية الدائمة. وعبرت عشرات

الآلاف من العائلات الكوردية الحدود إلى كوردستان ايران خشية الملاحقات وهي تعاني الحرمان وشظف العيش ورداءة المأوى وفقدان الخدمات الطبية، والبطالة.

إلى جانب الاضطهاد طرح الحزب الحاكم في البداية مشروع الحل ((السلمي)) للمسألة الكوردية.

بادئ ذي بدء، حاول الحزب الحاكم، وبهدف التشهير بالحزب الديمقراطي الكوردستاني ومصطفى البارزاني، إظهار وده تجاه الشخصيات التي انشقت عن الحزب الديمقراطي الكوردستاني وعلى رأسها عزيز عقراوي، وتعاونت مع الحكومة، وهي تأمل في التوصل الى إصدار قانون الحكم الذاتي بهذه الوسيلة.

وفي هذه الاثناء جرى تشكيل الأجهزة التنفيذية والتشريعية لمنطقة الحكم الذاتي للكورد. حاول حزب البعث الحفاظ، ولو على الصلات الودية الشكلية مع الحزب الشيوعي العراقي، ونشر مراراً على صفحات الصحف الرسمية مواد تدل على نوايا العراق في ((الحفاظ على العلاقات الاستراتيجية مع الدول الاشتراكية)). كما أقام حزب البعث، ولتقوية نفوذه، عدداً من المؤتمرات الدولية بين ١٩٧٦ و١٩٧٨، جرت فيها مناقشة قضايا النضال الوطني التحرري والتعاون مع الدول الاشتراكية، وكذلك تمت المصادقة على العقوبات ضد سياسة أنور السادات الخيانية. وثمة أسس للاعتقاد بأن كل ما جرى كان، وإلى حد معين، لِلَفت أنظار الرأي العام العالمي التقدمي عن مخططات الحكومة العراقية المعادية للديمقراطية، وعدم السماح بتوجيه النقد إليها وعرقلة عزلتها على الساحة الدولية.

بعد أن أخمد البعثيون في العراق الحركة الجماهيرية المسلحة في كوردستان في أواسط السبعينات شرعوا في القضاء على إمكانيات نشوئها من جديد. ولأجل تحقيق هذا الهدف وجهوا جهودهم إلى ما يلي: (١) تغيير التركيب القومي لسكان كوردستان العراق (حيث احتاج ذلك إلى تهجير أكبر عدد ممكن من الكرد إلى المناطق الجنوبية والوسطى من العراق" (٢) إنشاء ما يسمى بالحزام العربي في المنطقة الحدودية مع تركيا وإيران (ليكون بمثابة حاجز أمام الاتصالات القائمة بين الكرد في إيران والعراق وتركيا)" (٣) حرمان حركة الكرد من طليعتها من الديمقراطيين الكرد والشيوعيين وغيرهم، عن طريق الإرهاب والاعتقال والتهجير" (٤) تحسين العلاقات مع حلفاء العراق السابقين في حلف بغداد (إيران، تركيا)، مستغلين اهتمام الدولتين في الصراع المشترك ضد ((الخطر

الكوردي)) والتوصل إلى إزالة إمكانيات نهوض جديد للحركة الكوردية القومية – الديمقراطية.

وبعد أن توصل البعثيون إلى توطيد مواقعهم بعض الشيء، بدأوا في عام ١٩٧٦ حملتهم ضد حلفائهم بالأمس في الجبهة القومية – الوطنية التقدمية من الشيوعيين، فالجبهة القومية – الوطنية التقدمية، التي حسب أقوال الرئيس العراقي أحمد حسن بكر يجب ((ألا تتصف بطابع مؤقت، وإنما بطابع استراتيجي))، تحولت إلى جهاز مدعو لانتهاج الخط السياسي للبعثيين وحدهم. وحرم الشيوعيون والديمقراطيون الكرد من إمكانية العمل بصورة مستقلة في إطار الجبهة. وعلاوة على ذلك، وضع صدام حسين، وكأنه يرد على انتقاد الشيوعيين بشأن دور الجبهة القومية – الوطنية التقدمية ومهامها، في ٧ آذار عام ١٩٧٩ موضع الشك أهلية الوثيقة، التي بفضلها تشكلت الجبهة المشار إليها. وأعلن بوجه خاص: ((لم يكن قيام الجبهة القومية في أوضاع كان فيها حزب البعث في قيادة الدولة ضرورة ملحة)).

بعد أن استقر به المقام في بغداد، تلقى مؤسس حزب البعث ميشيل عفلق، المعروف بآرائه اليمينية والمعادية للشيوعية، تأييداً كبيراً من النظام القائم، وقام بزيادة نشاطه المعادي للديمقراطية.وأخذت الحملة المعادية للشيوعية ترتدي طابعاً مكشوفاً أكثر فأكثر. فقد اتخذ التنكيل ضد الشيوعيين طابعاً جماهيرياً، يعيد إلى الاذهان كثيراً الأحداث السوداء عام ١٩٦٣، وجرى إعدام عدد من ضباط الجيش العراقي بتهمة الانتماء إلى الحركة الشيوعية كما تعرض للملاحقة والاضطهاد عدد كبير من ممثلي الحزب الشيوعي العراقي في الفروع المحلية للجبهة القومية - التقدمية[٤٤] وشملت إجراءات التفرقة تجاه الكرد الديمقراطيين والشيوعيين نظام التعليم، حيث جرت إعادة بناء النشاط التربوي – التعليمي بروح ((التبعيث))، وكان لحزب البعث في العراق وحده حق ((تمثيل الأمة)) و ((الجماهير الشعبية)). بدأت في جامعات بغداد، والموصل، والبصرة والسليمانية حملة لتطهير المدرسين من أنصار الشيوعيين والمتعاطفين معهم[٤٥]

---

(44) Iraqi Letter ،No. 1 ،1979 ،p. 22-28.

(٤٥) المصدر السابق، ص٢٢-٢٨.

إن من بين أعمال البعثيين المعادية للكورد، التي تميزت بوحشيتها بشكل خاص كان تهجيرهم الجماعي، الذي أسفر عن تهجير ٧٠٠ ألف كوردي من ديارهم الأصلية[٤٦] أنشأت السلطات العراقية ((مجمعات سكنية)) خاصة للمهجرين الكرد، كانت تحرسها مجموعات مسلحة، عاش المهجرون الكرد في أماكن السكن الجديدة حياة البؤس والشقاء وشظف العيش. وكما تشير نشرة الحزب الشيوعي العراقي ((عراق لتر))، فإن هذه ((الجمعات السكنية)) أصحبت بظروفها الرهيبة ومعاملة المهجرين الوحشية تعيد إلى الأذهاب ((القرى الاستراتيجية))، التي أنشأها الأمريكيون في اثناء الحرب في فيتنام، و((معسكرات الاعتقال في اثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر[٤٧] فقد حظر على الكرد إقامة الصلات بين عائلات معينة، ومغادرة أماكن السكن الجديدة، وقد قمعت المظاهرات واحتجاجات ضد النظام القائم في ((الجمعات السكنية)) بوحشية. أما تلك الحقيقة التي تدل على مدى العنف، الذي مارسه النظام العراقي ضد الكرد، فهي أن المنطقة التي تم تهجير الكرد منها تبلغ مساحتها مساحة لبنان المعاصر[٤٨] وحسب ما اعلنته نشرة الحزب الشيوعي العراقي فقد تم من عام ١٩٧٤ وحتى ١٩٧٩ إخلاء ١٢٢٢ قرية من سكانها في محافظات ديالى، والسليمانية، وأربيل، ودهوك، والموصل" وقد أحرق قسم من هذه القرى، أو أُزيل من على وجه الأرض تماماً بالبلدوزرات والجرافات والدبابات، وقد أدى توطين العرب الرحّل في القرى الكوردية إلى تأزم شديد في العلاقات بين العرب والكرد.

وفي الوقت نفسه أغلقت المدارس الكوردية بأمرٍ من السلطات واستبدلت بالمدارس العربية، وأصبح التعليم يجري في الأكثرية الساحقة من مدارس كوردستان العراق باللغة العربية، رغم أن بيان ١١ آذار عام ١٩٧٠، والقانون رقم ٣٣ بتاريخ ١١ آذار عام ١٩٨٤، بشأن الحكم الذاتي للكورد، قد نص على أن اللغة الرسمية في كوردستان هي اللغة الكوردية. وخلافاً لما جاء في بنود البيان حول حق السكان الكرد في أن تكون لهم مدارسهم يجري التعليم فيها باللغة الأم، وحق تعليم الكرد في جميع الجامعات والكليات

---

(46) Avanti ،20/9/1980.

(47) Iraqi Letter ،No. 1 ،1979 ،p. 48.

(٤٨) المصدر السابق، ص٤٨.

العسكرية، فقد أدخلت خلال السنة الدراسية لعام ١٩٧٨-١٩٧٩ وحدها، في نصف المدارس الكوردية. برامج المدارس العربية بدلاً من البرامج الكوردية. واستبدلت الكتب المدرسية باللغة الكوردية بكتب عربية. كما استبدلت وبأمر من السلطات العراقية أسماء أكثر المدارس، وكذلك اسماء التعاونيات الزراعية والفنادق والمطاعم في كوردستان، بأسماء عربية. في عام ١٩٧٨ أغلقت اكاديمية العلوم الكوردية، التي تأسست حسب اتفاقية بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحكومة العراقية في تشرين الثاني عام ١٩٧٠ وفي ما يتعلق بجامعة السليمانية التي كانت هدفها إعداد الكوادر الكوردية الوطنية، فهي لم تعد عملياً جامعة كوردية إذ أن عدد الكرد الدارسين فيها وصل الحد الأدنى، وإلى جانب ذلك فإن جميع شؤون منطقة الحكم الذاتي أخذ يديرها عملياً وزير الدولة لشؤون التنسيق.

ولا ينتخب أعضاء الأجهزة التشريعية لمنطقة الحكم الذاتي الكوردية من قبل السكان، وذلك خلافاً لقانون رقم ٣٣ حول الحكم الذاتي، وإنما يتم تعيينهم من قبل السلطات العراقية الرسمية. لقد أبعدت السلطات العراقية من قيادة أجهزة الحكم الذاتي حتى تلك الشخصيات في الحزب الديمقراطي الكوردستاني الموالية للنظام، التي وقفت أثناء أحداث عام ١٩٧٤-١٩٧٥ ضد نهج البارزاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني وتعاونت مع البعث. قام البعثيون بتطهير جماعي لأجهزة الإدارة الذاتية لمنطقة الحكم الذاتي فطردوا منها تلك الشخصيات التي كانت لها خدمات في خوض النضال من أجل الحكم الذاتي وتنظيمه، وشغل المناصب في الأجهزة التشريعية والتنفيذية أناس معروفون بآرائهم الرجعية، وقفوا في مراحل مختلفة ضد الحركة الكوردية في سبيل الحكم الذاتي، وكان بينهم عدد غير قليل من الإقطاعيين (والرجعيين الكرد)، والجاش، وغيرهم من أتباع النظام البعثي الحاكم في العراق. ورغم أنه لم تدخل خلال إعداد قانون الحكم الذاتي عدد من المناطق الكوردية الأصيلة ضمن منطقة الحكم الذاتي، فمع ذلك فإن هذا لم يبعث الارتياح في نفوس البعثيين في العراق. ومنذ عام ١٩٧٦ وحتى ١٩٧٩ وضع عدد من مناطق الحكم الذاتي، وبقرار من الحكومة تحت إشراف المحافظات العربية في العراق. كما استمر النهج القاضي بتقليص المساحة الفعلية لمنطقة الحكم الذاتي في المرحلة اللاحقة.

خلق التهجير الجماعي القسري للكورد مصاعب إضافية في كوردستان العراق، وعانى الإنتاج الزراعي، وخاصة تربية الماشية والزراعية أزمة عميقة.

قامت الحكومة العراقية (بعد تسوية الخلافات الحدودية مع إيران في آذار عام ١٩٧٥ بخطوات للتقارب مع تركيا لتصعيد الصراع ضد الحركة الكوردية. وهكذا فقد تم في آب عام ١٩٧٨، بعد زيارة أحمد حسن البكر إلى تركيا، توقيع اتفاقية تركية – عراقية تتسم بطابع معادٍ للكورد[٤٩] وخاصة المادة الرابعة من الاتفاقية التي تناولت تنسيق جهود الدولتين في صراعهما ضد الكرد، وفي نيسان عام ١٩٧٨قام قائد الأركان العامة للجيش التركي إيفرين بزيارة إلى العراق، حيث أجرى مفاوضات حول تنسيق الأعمال لقمع الحركة الكوردية.

غير أنه ظهرت منذ ربيع عام ١٩٧٩ تغييرات جديدة طفيفة في سياسة العراق إزاء المسألة الكوردية، هذه التغييرات التي كان سببها، كما يبدو، الإعداد للحرب ضد إيران. ففي، خريف عام ١٩٧٩ قام صدام حسين بزيارة كوردستان العراق، وبالتحديد مدينة السليمانية، و حاول من جديد أن يظهر نفسه بمظهر نصير ((منطقة الحكم الذاتي)) حيث باستطاعة الكرد أن يكون لهم مجلسهم التشريعي. وأعلن في الوقت نفسه أنه سوف يسمح لآلاف الكرد بالعودة إلى كوردستان من المناطق الجنوبية[٥٠] في عام ١٩٨٠ جرت الانتخابات في كوردستان العراق مع الأخذ في الحسبان ((منطقة الحكم الذاتي)) فيها[٥١] هذه الانتخابات، التي اسفرت عن انتخاب ٥٠ ((نائباً)) في ما يسمى ((بالمجلس التشريعي)) أكثريتهم من الاقطاعيين الكرد ورجال الدين، الذين لهم صلات قوية مع النظام الحاكم في بغداد.

وتدل جميع الإجراءات الواردة، وكذلك إجراءات أخرى اتخذتها القيادة العراقية على أنها حققت شيئاً من هدفها في إضعاف استياء الكرد وكفلت إلى حد ما تأييدهم عشية النزاع العراقي – الايراني.

---

(49) The Manchester Guardian ،25/8/1978.

(50) Time ،No. 114 ،No. 20 ،1979. p.30.

(51) The Tehran Times ،2/12/1980.

وفي الوقت نفسه جرى، بأمر من صدام حسين، تشديد الدعاية المعادية لإيران بين صفوف الكرد في إيران، وقدم المساعدة لهم ليس لأجل نيلهم الحكم الذاتي، بقدر ما كان يطمح إلى نشر البلبلة في الوضع الساسي الداخلي لإيران. وأخذ أزلام صدام حسين بالعمل في كوردستان إيران، مثلما فعل عملاء الشاه ضد النظام العراقي في كوردستان العراق قبل توقيع الاتفاقية العراقية - الإيرانية في ٨ آذار عام ١٩٧٥ وأرسل السلاح عن طريق التهريب إلى زعماء عشيرة جاف الكوردية في منطقة قصر شرين مثلاً، ورغم ذلك كله احتفظ النظام العراقي بقطعات عسكرية كبيرة في كوردستان العراق.

ولا يصعب الاستنتاج من كل ما ورد أعلاه أن البعثيين كانوا يرون على الدوام منح الحكم الذاتي للكورد خطوة شكلية، لا تقضي بالحريات الديمقراطية، ولا وقف ملاحقة الحزب الشيوعي العراقي وغيره من المنظمات والأحزاب الديمقراطية. غير ان حل المسألة الكوردية كان يرتدي بالنسبة إلى العراق أهمية استثنائية، وكعامل من عوامل استقرار الوضع السياسي في البلاد. ولهذا السبب جرت في العراق بالذات (وللمرة الأولى في تجربة الدول التي يعيش الكرد فيها) محاولة لحل المسألة القومية عن طريق منح الكرد الحكم الذاتي، ولو كان شكلياً ومحدوداً وناقصاً في أكثر الأحيان، وحتى بهذا الشكل، فإن هذا الإجراء يعد خطوة هامة جداً على طريق حل قضية أكثر تعقيداً.

انحصرت خصوصية الحكم الذاتي القومي للكورد في العراق، في أن فكرة هذا الإجراء ومبادرته لم تأتيا من الحزب الحاكم ونظامه القائم، فلم يمنح حق الحكم الذاتي القومي للكورد من ((فوق)) وإنما تم الظفر به من ((تحت)) وفي مجرى نضال طويل وعنيف. تبين التجربة، وبوضوح، أن الإعلان الشكلي للحكم الذاتي القومي للكورد في العراق، وتصريحات قادة النظام الحاكم والوثائق البرنامجية الصادرة عنهم، بل وحتى إصدار قانون الحكم الذاتي، أن ذلك كله ليس كافياً كي نعتبر أن المسألة القومية في العراق قد حلت ولو جزئياً.

أدت إجراءات النظام العراقي المعادية للكورد وسياسة ملاحقة جميع القوى الديمقراطية الكوردية إلى زيادة عدد خصوم النظام، ولما كان الديمقراطيون الكرد لم يتمكنوا بعد من تنظيم الجماهير والنهوض بها لخوض الكفاح المسلح، فإنهم، مع ذلك، أنشأوا في جميع مناطق كوردستان بؤراً للمقاومة.

إن ما أعاق النهوض الجماهيري الجديد للشعب الكوردي وبصورة جدية، هو الخلاف الذي لوحظ في صفوف الحزب الديمقراطي الكوردستاني، الذي كان في طليعة النضال من أجل الحكم الذاتي. لقد بدأ الخلاف في أعقاب أحداث عام ١٩٧٤-١٩٧٥ عندما انشق الحزب الديمقراطي الكوردستاني إلى عدة مجموعات، لم يتعاون أفرادها في النضال ضد العدو المشترك، بقدر ما كانوا يحاربون ضد بعضهم البعض. فالاتهامات المتبادلة المتعلقة بفشل الاعمال المشتركة في النضال، وتعقيد العلاقات مع الحزب الشيوعي العراقي وغيرها كانت مدعوة مراراً ليس إلى تحديد الاسباب والمذنبين عما حدث، بقدر ما كانت مدعوة إلى تبرئة بعض قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني في أنظار الرأي العام ورفع المسؤولية عنهم.

وبصرف النظر عن ذلك كله، فقد شاركت في الحركة الكوردية في العراق الفئات الاجتماعية المختلفة: العمال والفلاحون، والمثقفون، والممثلون الوطنيون للبرجوازية الصغيرة والمتوسطة، وأيدت جميعه مطلب مواصلة النضال القومي – الديمقراطي وفي ظل ذلك الشعار الواقعي والوحيد – ((الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكوردستان)). ومع ذلك، فإن فصائل البشمركة للاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني (الذي أشرفت على نشاطه قيادة مؤقتة حتى عام ١٩٧٩) كانت تعمل بصورة مستقلة عن بعضها البعض. وفضلاً عن ذلك، فإن الحزبين الاتحاد الوطني الكوردستاني، والديمقراطي الكوردستاني، عندما كان يحاولان توطيد مواقعهما في المناطق الكوردية الأساسية، كانا يقومان مراراً بحل المسائل المختلف عليها بطريق مسلّح، الأمر الذي أسفر عن مقتل عددٍ كبير من الشخصيات في الحركة الكوردية.

وانطلاقاً من مصالح الحركة القومية – الديمقراطية، وكذلك لأجل ضمان نجاح الحركة الثورية – الديمقراطية العراقية عامة بذل الحزب الشيوعي العراقي جهوداً بغية تسوية النزاع القائم بين الديمقراطيين الكرد، والذي لا يستند على أساس مبدئي وواقعي، وتوحيد صفوف المناضلين الكرد والعرب في سبيل الدفاع عن مصالح الشعبين. وبالنتيجة فقد تم في تشرين الثاني عام ١٩٨٠ تشكيل جبهتين معارضتين هما: الجبهة القومية – الوطنية الديمقراطية العراقية ((جوقد))، التي تضم الاتحاد الوطني الكوردستاني، والحزب الاشتراكي الكوردستاني، والحركة الاشتراكية العربية، والحزب الاشتراكي، والحزب الشيوعي العراقي، والبعثيين اليساريين ومنظمة جيش التحرير الشعبي في العراق

والديمقراطيين المستقلين[٥٢]، والجبهة الوطنية الديمقراطية ((جود))، التي تضم الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الاشتراكي الكوردستاني. وقد نشأت الحاجة إلى تشكيل الجبهة الثانية بسبب أنه لم يصبح بالامكان بعد تجاوز الخلافات القائمة بين قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني (مسعود البارزاني) والاتحاد الوطني الكوردستاني (جلال الطالباني).

إن الانشقاق الذي بدأ في صفوف القوى اليسارية وأججه النظام الحاكم، وكذلك غياب التنسيق في أعمالها كانا عملياً لصالح الحكومة والقوى اليمينية. أدى استعداد الدول المجاورة للعراق لتقديم المساعدة له في جهوده الرامية إلى إزالة ((الخطر الكوردي)) إن أمكن ،وإذا لم يتمكن من تحقيق ذلك فعلى أقل تقدير إيصال نتائج نضال الكرد إلى الحد الأدنى،وإن أعمال الحزب الديمقراطي الكوردستاني القصيرة النظر، التي لم تأخذ في الحسبان دائماً الظروف السياسية الخارجية والداخلية، التي قد تؤثر في مجرى نضال الكرد في سبيل الحكم الذاتي في مرحلته الختامية، وعدد من الأسباب الأخرى إلى أن النظام العراقي الحاكم أصبحت لديه الثقة في أعماله، وشدد تدريجياً من سياسته تجاه شركائه بشأن بلوغ الاتفاقية.

وإذا ما حاولنا تفسير آلية المرحلة الجديدة من النزاع في الثمانينات بين القوى القومية – الديمقراطية الكوردية والنظام الحاكم، فإنها تتلخص في ما يلي: في حين أن اتفاقية ١١ آذار عام ١٩٧٠ كانت تتضمن بنوداً، تعكس المواقف المنسقة للحزب الديمقراطي الكوردستاني وحزب البعث في العراق حول جميع المسائل الاساسية لمستقبل الحكم الذاتي للكورد، فإن القانون رقم ٣٣ الصادر بتاريخ ١١ آذار عام ١٩٧٤ عكس وبصورة اساسية موقف جانب واحد من الطرفين المتعاقدين، أي موقف حزب البعث الحاكم، فالخلافات الحادة بشأن حدود منطقة الحكم الذاتي للكورد (وخاصة عدم ضم كركوك وخانقين في عداد منطقة الحكم الذاتي)، وعدد من المسائل ذات طابع سياسي واجتماعي وخاصة مسألة سيطرة حزب البعث المطلقة على حياة البلاد السياسية وغيرها، اتسمت بنزعة وضع قوى البلاد اليسارية في ذلك الموقف، الذي وقعت من جرائه

(٥٢) نضال الشعب، العدد ٢٧٨، تشرين الثاني، ١٩٨٠.

في نزاع مع النظام الحاكم. وبالتحديد يكمن السبب الاساسي للنزاع في هذه الآلية الفريدة من نوعها.

وهكذا دخلت قضية الحكم الذاتي للشعب الكوردي مرحلة جديدة من مراحل تطورها. فقد تفاقم الوضع في كوردستان العراق إلى حدٍ، بحيث إن حركة الكرد في سبيل تلبية جميع المطالب الأساسية الثابتة لبيان ١١ آذار عام ١٩٧٠، قد تحولت إلى الكفاح المسلح. فالشعار الأساسي للحركة الكوردية القومية – الديمقراطية، ((الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكوردستان))، الذي جرى تحت لوائه ولفترة طويلة كفاح مسلح، اصبح يطرح الأن، وبشكل آخر بعض الشيء، وبالتحديد ((الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي لكوردستان)). وينحصر في هذه الاضافة القصيرة إلى شعار نضال الكرد العراقيين جانب هام من جوانب النضال من أجل الحكم الذاتي في الظروف الجديدة. وحسب رأي جميع الأحزاب الكوردية القومية – الديمقراطية والمنظمات، وكذلك الحزب الشيوعي العراقي، فإن الاعلان الرسمي للحكم الذاتي للكورد في العراق لن يكون كاملاً، لأن الكثير من القضايا القومية – الديمقراطية، وكذلك القضايا الاجتماعية – الاقتصادية لنظام الحكم الذاتي في كوردستان تبقى دون تنفيذ. وما دام الحكم الذاتي لكوردستان لن يكون واقعياً من الناحية العملية دون إشاعة الديمقراطية في حياة العراق الاجتماعية والسياسية، فإن نضال الكرد يعد جزءاً لا يتجزأ من النضال الديمقراطي العام للشعب العراقي كله. وقد شكلت الجبهات الوطنية الواردة آنفاً على هذا الأساس المشترك نتيجة الجهود التي بذلها الحزب الشيوعي العراقي والقوى الديمقراطية العربية والكوردية في العراق.

غير أن قضية الوحدة بين الأحزاب والمنظمات اليسارية ،والاتفاق على القيام بأعمال مشتركة، تظل كما كانت قضية حيوية. وتأتي العقبة الرئيسية على طريق تحقيق مثل الوحدة من الخلافات بين قادة الحزبين الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني أكثر الأحزاب الكوردية القومية – الديمقراطية نفوذاً. وينبغي الإشارة إلى أنه في ظروف تأجيج المشاعر القومية للسكان الكرد وازدياد نشاط الجماهير الكوردية السياسي ووعيها القومي، فإن أعمال قادة الحزبين الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني تؤثر تاثيراً ملحوظاً في نمو وانخفاض نفوذهم وتأثيرهم في الجماهير. وهكذا، فإن اتصالات الحزب الديمقراطي الكوردستاني (ولو أنها اتسمت بطابع تكتيكي)

مع النظام الاسلامي في إيران، ولا سيما الاصطدامات والنزاعات مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران بقيادة عبدالرحمن قاسملو، تلحق ضرراً كبيراً بنفوذ الحزب الديمقراطي الكوردستاني. كما فقد الاتحاد الوطني الكوردستاني بدوره عدداً كبيراً من أنصاره بسبب المفاوضات التي اجريت مع النظام العراقي حول منح الكرد حقوق حكم ذاتي كامل، هذه المفاوضات التي كانت مسدودة الآفاق، ولم تسفر عن نتائج(٥٣)

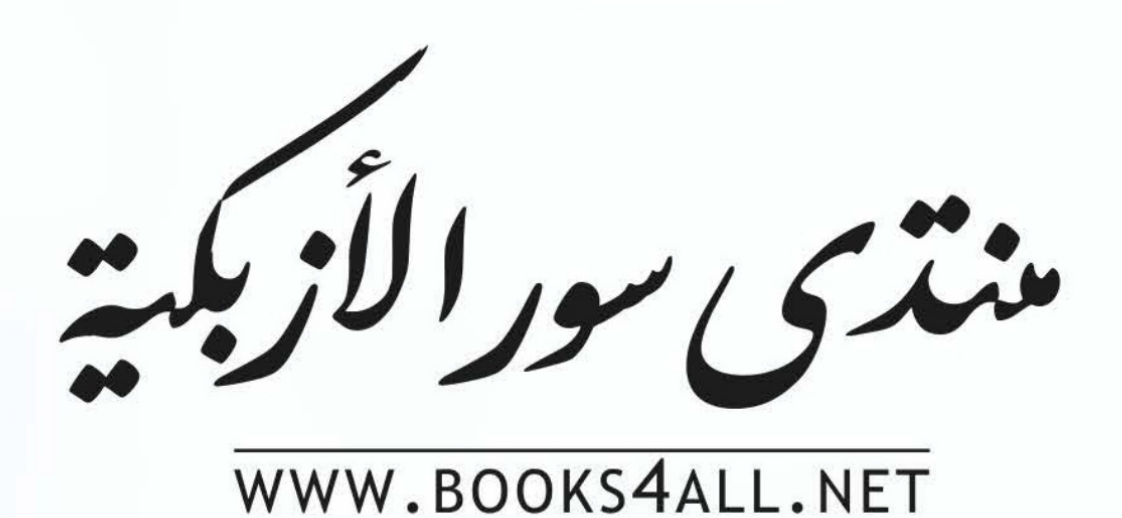
أدت الحرب العراقية – الايرانية إلى تعقيد الوضع السياسي في العراق أكثر من ذي قبل. وبعد أن أشعلت القيادة العراقية الحرب، عقدت الآمال على نهايتها السريعة، الأمر الذي، حسب رأيها، قد يرفع من سمعة النظام وتوطيد نفوذه إلى جانب جميع الجوانب الرابحة الأخرى، لكن الطابع المتواصل والمنهك لهذه الحرب قد أسفر عن نتائج عكسية، وأدى إلى نمو الاستياء اللاحق والمعارضة.

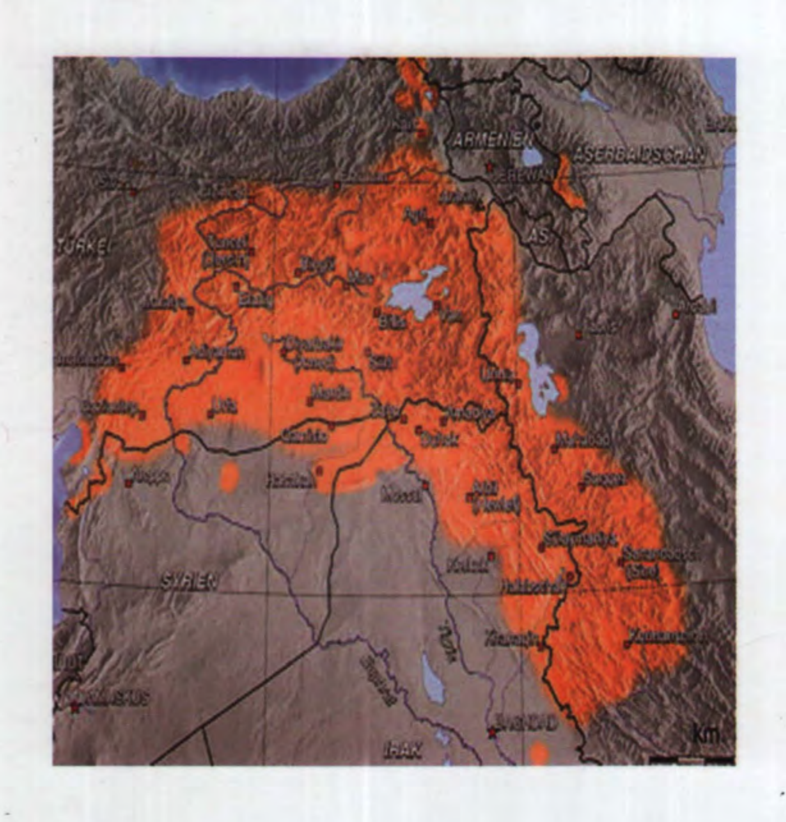
ضمنت الولايات المتحدة الامريكية وجودها العسكري في المنطقة بذريعة ((حماية مصالحها الحيوية الهامة)) بعد أن استغلت نشوب الحرب بين الدولتين. وقد ازداد بشكل كبير نشاط الدول المجاورة واهتمامها، وخاصة تركيا، بالأحداث الجارية في كوردستان العراق، فالتقارب الذي بدأ منذ نهاية السبعينات بين العراق وتركيا، قطع أشواطاً أبعد. فقد قامت الأوساط التركية الحاكمة، التس استبد بها القلق من نمو الحركة الكوردية القومية – الديمقراطية في العراق وتركيا وإيران، بمبادرة تنظيم إجراءات مشتركة ضد الكرد ونضالهم. ولهذا الغرض وقعت تركيا والعراق عام ١٩٨٢ اتفاقية سرية. ((ولعل أكثر بنودها أهمية هو ذلك البند الذي بموجبه يحق لقوات كل دولة من الدولتين الدخول في أراضي الجانب المجاور ومجاله الجوي لمسافة ١٧ كيلومتراً))(٥٤) وبعد أن تلقى الأتراك مثل هذه الإمكانية وسّعوا من دائرة أعمالهم الإرهابية والتعسفية ضد القوات الكوردية القومية – الديمقراطية على الأراضي العراقية أيضاً. أدانت القوى التقدمية في الشرقين الأوسط والأدنى وفي العالم أجمع، بشدة، هذه الإجراءات المعادية للشعب، التي تقوم بها الأوساط التركية الحاكمة.

---

(٥٣) جرت هذه المفاوضات عام ١٩٨٤.

(٥٤) قضايا السلم والاشتراكية، العدد ٤، ١٩٨٥، ص٩٥.


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET







دەزگای توێژینەوەو بڵاوکردنەوەی موکریانی

MUKIRYANI ESTABLISHMENT FOR RESEARCH & PUBLICATION

www.mukiryani.com

abu ali alkurdy *** www.books4all.net